ابن سينا

الشفاء

الطبيعيات

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

مركز تحقيق التراث

ابن سينا

الشفاء

الطبيعيات

١- السماع الطبيعي

تصدير ومراجعة
الدكتور إبراهيم مدكور

تحقيق
سعيد زايد

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهـــرس

الفن الأول من الطبيعيات فى السماع الطبيعى
وهو أربع مقالات

صفحة

صفحة

المقالة الثانية

من الفن الأول

فى الحركة وما يجرى معها وهى ثلاثة عشر فصلا

صفحة

المقالة الثالثة

من الفن الأول

فى الأمور التى للطبيعيات من جهة مالها كم وهى أربعة عشر فصلا

صفحة

المقالة الرابعة
فى عوارض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها من بعض والأمور التى تلحق مناسباتها
وهى خمسة عشر فصلا

النسخ التى قام عليها التحقيق :

١ – ب الأزهر.

٢ – بخ هامش الأزهر .

٣ – د دار الكتب المصرية .

٤ – سا داماد الجديدة .

٥ – ط طهران .

٦ – طا هامش طهران .

٧ – م المتحف البريطانى .

تصـــدير

وأخيرا وصلنا إلى خاتمة المطاف، بدأنا المسيرة منذ ثلث قرن تقريبا ، وأخرجنا عام ١٩٥٢ الجزء الأول من « كتاب الشفاء » . وتابعنا السير فى شوق ورغبة ، وكثيرا ماعوقت بنا زحمة الحياة والضغط المستمر على وسائل الطبع والنشر . وها نحن أولاء نخرج اليوم « كتاب السماع الطبيعى » ، وهو المجلد الثانى والعشرون ، والمتمم لسلسلة « كتاب الشفاء » الطويلة والممتعة . وقد أسهم فى هذه السلسلة أساتذة أجلاء محققون متخصصون ، نذكرهم جميعا ، ونرجو للأحياء منهم الخير والعافية ودوام العطاء ، وندعو لمن لقوا ربهم أن يجزل مثوبتهم ، وأن يسبغ عليهم شآبيب رحمته .

و« كتاب السماع الطبيعى » أحد فنون طبيعيات « الشفاء » القيمة ، ولعله مع « كتاب النفس » ، و« كتاب الحيوان » أقومها . درج فيه ابن سينا على ماحرص عليه من تنسيق وتبويب ، وبحث وتحقيق ، وشرح وتوضيح . هو مشائى ولا نزاع فى ذلك ، ولكنه مشائى مستقل ، يأخذ عن أرسطو ، دون أن يتعبد به فيضيف إليه ما يضيف ، ولعله فى مشائيته أكثر تحررا من أمثال الاسكندر الأفرو ديسى بين الإغريق وثامسطيوس بين رجال مدرسة الأسكندرية .

قسم ابن سينا كتابه إلى أربع مقالات ، تدور أولاها حول الأسباب والمبادىء : ويقف بخاصة عند المادة والصورة ، وأحوال العالم المختلفة . ولم يفته أن يناقش حجج من أخطأ فى تصوير البخت والاتفاق . وتنصب المقالة الثانية على الحركة ، فيقابل بين الحركة والسكون ويربط الحركة بالمكان والزمان ، ويرد على القائلين بالخلاء . وتعالج المقالة الثالثة الأجسام كمها وكيفها ، فتعرض للتقابل والتماثل والتلاحق والاتصال ، والتناهى واللاتناهى ، وترفض نظرية الجزء الذى لايتجزأ . وتعود المقالة الرابعة إلى موضوع الحركة والأجسام مرة أخرى ، فتعنى بوحدة الحركة ، وتتحدث عن الحركة الطبيعية والقسرية وتبين أنه لاوجود للجسم بدون الحيز .

ولكتاب « السماع الطبيعي لارسطو » شأن كبير عند مفكري الإسلام ، ويظهر أنهم عرفوه لأول مرة عن طرق السريان ، وفى تسميته مايؤذن بذلك ، والأصل السريانى هو « شمعا كيانا » . ولم يقنع العرب بالترجمة عن السريانية ، بل حرصوا على أن يحصلوا على الأصل اليونانى . وأسهم فى ترجمته بعض كبار المترجمين ، وعلى رأسهم حنين بن إسحق . ولم يقفوا عند النص الأرسطى ، بل بحثوا عن شروحه ، وبخاصة ماتوفر من شروح الإسكندر الأفروديسى ، وفورفوريوس ، وثامسطيوس ، ويحيى النحوى . وأقبل عليه المترجمون قبل أن يعنى به فلاسفة الإسلام وفى مقدمتهم أبو بشر متى بن يونس . وبقى عمدة البحث الطبيعى فى الإسلام ، ولم يخرج عليه إلا من قالوا بالجوهر الفرد والجزء الذى لايتجزأ .

* * *

وأرى لزاما على فى نهاية المطاف أن أنوه بصبر محققنا وجلده ، فقد تابع السير معنا منذ البداية وإلى اليوم ، وله فى إخراج « كتاب الشفاء » شأن يذكر وعسى أن تتاح له فرصة فى إعادة طبعه .

إبراهيم مدكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الأول من الطبيعيات فى السماع الطبيعى وهو أربع مقالات

وإذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه فى كتابنا هذا ، وهو تعليم اللباب من صناعة المنطق، فحرى بنا أن نفتتح الكلام فى تعليم العلم الطبيعى على النحو الذى تقرر عليه رأينا وانتهى إليه نظرنا ، وأن نجعل الترتيب فى ذلك المقام مقارنا للترتيب الذى تجرى عليه فلسفة المشائين ، فنشدد فيما هو أبعد عن البداية والنظر الأول ، والمخالف فيه أبعد من الجاحد ؛ ونتساهل فيما نفس الحق تكشف عن صورته ، ونشهد على المخالف بمرائه وجحده ، وأن لايذهب عمرنا فى مناقضة كل مذهب أو العدول عن الاقتصاد فى مناقضته على البلاغ . فكثيرا مانرى المتكلمين فى العلوم إذا تناولوا بنقضهم مقالة واهية ، أو أكبوا ببيانهم على مسألة يلحظ الحق فيها عن كثب ،

(١-٣) بسم ... مقالات : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين حسبنا الله وحده ونعم الوكيل سا ؛ بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن وتمم بفضلك م .

(٢-٣) الفن ... مقالات : ساقطة من د .

(٣) وهو أربع مقالات: ساقطة من ب

(٤) قد : ساقطة من م .

(٦) المقام : ساقطة من د ، سا ، م || مقارنا : مقاربا سا || فنشدد : وأن نشدد سا ، ط || عن : من د ، ط || والنظر الأول : والفطرة الأولى م .

(٧) الجاحد : الجاهد ط || فيما : + هو ط. || ونشهد : ويمهل ط || المخالف : + فيه ط .

(٨) مناقضته : مفاوضته سا ، م طا ؛ مقاومته ط .

(٩) أو أكبوا : وأكبوا ط .

نفضوا كل قوة ، وحققوا كل قسمة ، وسردوا كل حجة ، فإذا تلجلجوا فى المشكل وخلصوا إلى جانب المشتبه ، مروا عليه صفحا .

ونحن نرجو أن يكون وراء ذلك سبيل مقابلة لسبيلهم ، ونهج معارض لنهجهم ، ونجتهد ما أمكن فى أن ننشر عمن قبلنا الصواب ، ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه ، وهذا هو الذى صدنا عن شرح كتبهم وتفسير نصوصهم ؛ إذلم نأمن الانتهاء إلى مواضع يظن أنهم سهوا فيها ، فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم ؛ أو اختلاق حجة وتمحلها لهم ، أو إلى مجاهرتهم بالنقض . وقد أغنانا الله عن ذلك ، ونصب له قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم ، فمن اشتهى الوقوف على ألفاظهم ، فشروحهم تهديه وتفاسيرهم تكفيه ، ومن نشط للعلم والمعانى ، فسيجدها فى تلك الكتب منثورة وبعض ما أفاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا فى هذا، الكتب التى عملناها وسميناها كتاب الشفاء لى وتأييدنا و مجموعا . والله عصمتنا ، ومن ههنا نشرع فى غرضنا متوكلين عليه .

---

(١) وسردوا : وسودوا ب ؛ وسوواسا ؛ وسوقوا م || جانب : ساقطة من ط .
(٢) عليه : ساقطة من سا .
(٣) ونحن : وإنا نحن م || وراء : ما وراء ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || مقابلة : مقابل ط .
(٦) مجاهرتهم : مجاهدتهم ط || له : لهم ط .
(٧) فيه : ساقطة من سا .
(٨) والمعانى : وللمعانى سا || منثورة : مشهورة ط || أفاده : أفدناه ب ، د ، سا ، طا ، م || هذا : هذه سا ، م .
(٩) التى : الذى ب ، د ، م .

المقالة الأولى
في الأسباب والمبادئ للطبيعيات
خمسة عشر فصلاً

(ا) فى تعريف الطريق الذى يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مبادبها .

(ب) فى تعديل البادى للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع .

(ج) فى كيفية كون هذه المبادئ مشتركة .

(د) فى تعقيب برمانيدس وماليسوس فى أمر مبادئ الوجود .

(ه) فى تعريف الطبيعة .

(و) فى نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة .

(ز) فى ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها .

(ح) فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته بعلم آخر إن كان يشاركه .

(ط) فى تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعى فى بحثه .

(ى) فى تعريف أصناف علة علة من الأربع .

(١–٣) المقالة .... فصلا : الفن الأول من صناعة الطبيعيات فى السماع الطبيعى وهو أربع مقالات المقالة الأولى من الفن الأول فى الأسباب والمبادئ للطبيعيات خمسة عشر فصلا م .

(١) الأولى : + من الفن الأول ب ؛ + من الفن الأول وهو مقالتان د .

(٣) خمسة عشر فصلا : ساقطة من د ، سا .

(١–١٣) المقالة . . . . الأربع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(ك) فى مناسبات العلل .

(ل) فى أقسام أحوال العلل .

(م) فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وإيضاح حقيقة حالهما .

(ن) فى نقض حجج من أخطأ فى باب الاتفاق والبخت ونقض مذهبهم .

(س) فى أحوال العلل فى المباحث وطلب اللمّ والجواب عنه .

(١–٥) فى ... عنه ساقطة من ب د سا م

[الفصل الأول]

١ - فصل

فى تعريف الطريق الذى يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مبادئها

قد علمتم من الفن الذى فيه علم البرهان ، الذى لخصناه ، أن العلوم منها كلية ، ومنها جزئية ، وعلمتم مقايسات بعضها إلى بعض ، فيجب أن تعلموا الآن أن العلم الذى نحن فى تعليمه هو العلم الطبيعى ، وهو علم جزئى بالقياس إلى ما نذكره فيما بعد ؛ وموضوعه ، إذ قد علمتم أن لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ماهو واقع فى التغير ، والمبحوث عنه فيه هو الأعراض اللازمة له من جهة ماهو هكذا ، وهى الأعراض التى تسمى ذاتية ، وهى اللواحق التى تلحقه بما هو هو ، سواء كانت صورا أو أعراضا أو مشتقة منهما ، على ما فهمتم .

والأمور الطبيعية هى هذه الأجسام من هذه الجهة ، وما يعرض لها من حيث هى بهذه الجهة . وتسمى كلها طبيعيا بالنسبة إلى القوة التى تسمى طبيعة ، التى ستعرفها بعد . فبعضها موضوعات لها ، وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها . فإن كان للأمور الطبيعية مبادئ وأسباب وعلل ، ولم يتحقق العلم الطبيعى إلا منها ، فقد شرح فى تعليم البرهان ، أنه لاسبيل إلى تحقق معرفة الأمور ذوات المبادئ إلا بعد الوقوف على مبادئها والوقوف من مبادئها عليها وأن هذا النحو من التعليم أو التعلم هو الذى يتوصل منه إلى تحقق المعرفة بالأمور ذوات المبادئ .

وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ فلا يخلو إما أن تكون تلك المبادئ لجزئى جزئى منها ولا تشترك كافتها فى المبادئ ، فحينئذ لايبعد أن يفيد العلم الطبيعى إثبات إنية هذه المبادئ وتحقيق ماهيتها معا .

---

(٢) فصل : فصل آ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٦) العلم : ساقطة من ط .

(٧) بالقياس . . . . بعد : ساقطة من سا ، م .

(٨) التغير : التغيير ط || هكذا : كذا ط || وهى : وهو سا ، م .

(٩) سواء : ساقطة من ب ، سا ، م .

(١١) بهذه : هذه سا .

(١٣-١٧) الطبيعية .... معا : ساقطة من د .

(١٣) منها : بها ط .

(١٥) وأن : فإن سا ، ط ، م || النحو : النوع ط || أو التعليم : والتعلم ط ، م .

وإن كانت الأمور الطبيعية تشترك فى مبادئ أول تعم جميعها ، وهى التى تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولأحوالها المشتركة لامحالة ، فلا يكون إثبات هذه المبادئ إن كانت محتاجة إلى الإثبات على صناعة الطبيعيين كما علم فى الفن المكتوب فى علم البرهان ، بل على صناعة أخرى . وأما قبول وجودها وضعا ، وتصور ماهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعى .

وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ عامة لجميعها ، وذوات مبادئ أخص منها ، يكون مثلا لجنس من أجناسها ، مثل مبادئ النامية منها ذوات مبادئ أخص من الأخص تكون مثلا لنوع من أنواعها مثل مبادئ النوع الإنسانى منها ، وكانت أيضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها ، وأخرى عامة لجنس ، وأخرى عامة لنوع . فإن وجه التعليم والتعلم العقلى فيها أن يبتدأ بما هو أعم ، ونسلك إلى ماهو أخص . لأنك تعلم أن الجنس جزء حد النوع ، فتعرف الجنس يجب أن يكون أقدم من تعرف النوع لأن المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد ، وتصوره قبل الوقوف على المحدود . وإذ كنا نعنى بالحد ما يحقق ماهية المحدود ، فإذا كان كذلك فالمبادئ التى للأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور العامة ، والأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور الخاصة .

فيجب أن نبتدئ فى التعليم من المبادئ التى للأمور العامة ، إذ الأمور العامة ، أعرف عند عقولنا ، وإن لم تكن أعرف عند الطبيعة ، أى لم تكن الأمور المقصودة فى الطباع لتتمة الوجود بذاتها . فإن المقصود فى الطبيعة ليس أن يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا ، بل أن توجد طبائع النوعيات ، والطبيعة النوعية إذا وجدت فى الأعيان كان شخصا ما .

فالمقصود — إذن أن توجد طبائع النوعيات أشخاصا ما فى الأعيان ، وليس المقصود هو الشخص العين إلا فى الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص . ولو كان المقصود هنا الشخص العين ، لكان الوجود ينتقص نظامه بفساده وعدمه ، كما لوكان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية ، لكان الوجود والنظام يتم بوجوده

(١–١٩) وإن ... بوجوده : ساقطة من د .
(٢) إثبات : + إنية م || على : إلى سا ، م .
(٣) على : إلى م .
(٦) النامية : السياسة سا || منها ذوات : منها وذوات سا ؛ وذوات م .
(٧) وكانت : فكانت م .
(٨) فيها : منها سا ، م || يبتدأ : نبدأ ط .
(٩) الجنس جزء : الجزء سا .
(١٠) وإذ : إذ سا ، م || نعنى : عنينا ط ؛ ساقطة من سا ، م .
(١١) تعرف : + هى سا ، م .
(١٤) لتتمه : ليتم ط .
(١٥) مطلقاً (الأولى) : مطلق ط ، م || مطلقاً (الثانية) : مطلق ط ، م .
(١٦) كان : كانت م . (١٨) ينتقض : ينتقص م .
(١٩) والجنسية : الجنسية م || بوجوده : وجوده م .

مثل وجود جسم كيف كان أو حيوان كيف كان . فما أقرب إلى البيان أن المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصا ،وإن لم يعين وهو الكامل ، وهو الغاية الكلية . فالأعرف عند الطبيعة هو هذا ، وليس هو أقدم بالطبع إن عنينا بالأقدم ماقيل فى قاطيغورياس، ولم نعن بالأقدم الغاية . والناس كلهم كالمشتركين فى معرفة الطبائع العامة والجنسية ، وإنما يتميزون بأنبعضهم يعرف النوعيات وينتهى إليها ويمعن فى التفصيل ، فبعضهم يقف عند الجنسيات ، وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية ، وبعضهم يعرف الإنسانية أيضا والفرسية .

وإذا انتهت المعرفة إلى الطبائع النوعية وما يعرض لها، وقف البحث ولم ينل بمايفوتها من معرفة الشخصيات ولا مالت إليها نفوسنا البتة . فبين أنا إذا قايسنا مابين الأمور العامة والخاصة ، ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل . وإذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والأمر المقصود فى الطبيعة الكلية ، وجدنا الأمور النوعية أعرف عند الطبيعة ، وإذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الأمور النوعية ونسبناها إلى العقل ، لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر إلا أن تشترك القوة الحامسة التى فى الباطن .

فحينئذ تكون الشخصيات أعرف عندنا من الكليات ، فإن الشخصيات ترتسم فى القوة الحاسة التى فى الباطن ، ثم يقتبس منه العقل المشاركات والمباينات فينتزع طبائع العاميات النوعية . وإذا نسبناهما إلى الطبيعة وجدنا العامية النوعية أعرف وإن كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة . فإن الطبيعة إنما تقصد من وجود الجسم أن يتوصل به إلى وجود الإنسان وما يجانسه ، ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد ، أن تكون طبيعة النوع موجودة ، وإذا أمكنها حصول هذا الفرض فى شخص واحد وهو الذى تكون مادته غير مذعنة للتغير والفساد ، لم يحتج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما . على أن الحس والتخيل فى إدراكهما للجزئيات أيضا يبتدئان أول شئ من تصور شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العامى حتى يبلغ تصور الشخص الذى هو شخص صرف من كل وجه .

وأما بيان كيفية هذا ، فهو أن الجسم معنى عام ، وله بما هو جسم أن يتشخص ، فيكون هذا الجسم

(١–٢٠) مثل .... هذا الجسم : ساقطة من د .

(١) إلى : من سا ، م || النوع : النوع م .

(٢) هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

(٤) فبعضهم : وبعضهم ط .

(٧) نفوسنا : ساقطة من سا || نفوسنا البتة : ساقطة من م .

(٧–٨) وبين ...... معا : ساقطة من سا .

(١٠) التى : ساقطة من سا ، م .

(١٤) العامية : العامة ب || فإن : فإنما ب .

(١٧) أن الحس : الجنس م .

(١٩) صرف : ساقطة من ط .

والحيوان أيضا معنى عام وأخص من الجسم ، وله بما هو حيوان أن يتشخص، فيكون هذا الحيوان والإنسان أيضا معنى عام وأخص من الحيوان ، وله بما هو إنسان أن يتشخص ، فيكون هذا الإنسان .

فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة ، وراعينا فى ذلك نوعين من الترتيب ، وجدنا ماهو أشبه بالعام وأقرب مناسبة له هو أعرف . فإنه ليس يمكن أن يدرك بالحس والتخيل أن هذا هو هذا الحيوان ، إلا وأدرك أنه هذا الجسم ، وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم، وقد يدرك أنه هذا الجسم إذا لمحه من بعيد ولا يدرك أنه هذا الإنسان .

فقد بان ووضح أن حال الحس أيضا من هذه الجهة كحال العقل ، وأن ما يناسب العام أعرف فى ذاته أيضا عند الحس . وأما فى الزمان ، فإن التخيل إنما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصيته . فأول ما يرتسم فى خيال الطفل من الصور التى يحسها على سبيل تأثر من تلك الصور فى الخيال هو صورة [شخص رجل أو شخص امرأة من أن يتميز رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه ، وامرأة هى أمه عن امرأة ليست هى بأمه ، ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه ، وامرأة هى أمه وامرأة ليست هى أمه ، ثم لايزال تنفصل الأشخاص عنده يسيرا يسيرا . وهذا الخيال الذى يرتسم فيه مثلا من الشخص الإنسانى مطلقاً غير مخصص ، هو خيال المعنى الذى يسمى منتشرا وإذا قيل شخص منتشر لهذا ، وقيل شخص منتشر لما ينطبع فى الحس من شخص لامحالة من بعيد إذا ارتسم أنه جسم من غير إدراك حيوانية أو إنسانية فإنما يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم. وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو أنه شخص ما من أشخاص النوع الذى ينسب إليه ، غير معين كيف كان وأى شخص كان ، وكذلك رجل ما وإمرأة ما . فيكون كأن معنى الشخص وهو كونه غير منقسم إلى عدة من يشاركه فى الحد قد انضم إلى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو للصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرا غير معين ،

(١–١٨) والحيوان ..... معين : ساقطة من د .
(١) معنى : بمعنى م || وأخص : أخص سا .
(١–٢) وأخص ... عام : ساقطة من م .
(٢) بما هو إنسان : ساقطة من سا .
(٤) هذا (الثانية) : ساقطة من سا .
(٥) وأدرك أنه : + هو سا ، ط ، م .
(٨) شخصا : شخصيات م .
(٩) فى الخيال : ساقطة من ط .
(١٠) أو شخص امرأة : أو صورة شخص امرأة سا ، م .
(١١) وامرأة (الثانية) : عن امرأة سا .
(١٢) أمه : بأمه سا ، ط ، م .
(١٤) حيوانية أو إنسانية : حيوانيته أو إنسانيته ط .
(١٥) عليهما : عليها ط .
(١٦) أشخاص : الأشخاص ط .
(١٧) ما (الأولى) : ساقطة من سا ، م .
(١٨) للنوعية : النوعية م || للصنفية : الصنفية ط .

كأنه مايدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد، ولايقال على كثرة ويحد بهذا الحد فيكون حد الشخصية مضافا إلى حد طبيعة النوعية . وبالجملة هذا هو شخص غير معين . وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسمانى المعين ولا يصلح أن يكون غيره ، إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف إليه معنى الحيوانية أو معنى الجمادية لشك الذهن ، لالأن الأمر فى نفسه صالح لأن يضاف إلى تلك الجسمية ، أى المعنيين منهما كان .

فالشخص المنتشر بالمعنى الأول ، يصلح عند الذهن أن يكون فى الوجود أى شخص كان من ذلك الجنس أو النوع الواحد . وبالمعنى التالى ليس يصلح فى الذهن أن يكون أى شخص كان من ذلك النوع ، بل لايكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز أن يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية معنه أو جمادية دون حيوانية ، تعينا بالقياس إليه بعد حكمه أنه فى نفسه لايجوز أن يكون صالحا للأمرين بل هو أحدهما متعينا . هذا وههنا مقايسة أيضا بين العلل والمعلولات ، ومقايسة بين الأجزاء البسيطة والمركبات .

فإذا كانت العلل داخلة فى قوام المعلولات وكالأجزاء لها ، مثل حال الخشب والشكل بالقياس إلى السرير ، فإن نسبتهما إلى المعلولات نسبة البسائط إلى المركبات. وأما إذا كانت العلل مباينة للمعلولات ، مثل النجار للسرير ، فهناك نظر آخر ، ولكلتا المقايستين نسبة إلى الحس وإلى العقل وإلى الطبيعة . فأما المقايسة مابين الحس وبين العلل والمعلولات على أن العلل مباينة، فإن كانت العلل والمعلولات محسوسة ، فلا كثير تقدم وتأخر لأحدهما على الآخر حسا ، وإن كانت غير محسوسة فلا نسبة لأحدهما إلى الحس وكذلك حكم الخيال. وأما عند العقل ، فإن العقل ربما وصلت إليه العلة قبل المعلول . فسلك من العلة إلى المعلول ، كما إذا رأى الإنسان القمر مقارنا لكوكب درجته عند الجوزهر ، وكانت الشمس فى الطرف الآخر من القطر فحكم العقل بالكسوف ، وكما إذا علم أن المادة متحركة إلى عفن فيعلم أن الحمى كائنة . وربما وصل إليه المعلول

(١-١٤) كأنه .... كانت : ساقطة من د .

(١) ولا يقال : لايقال سا ، ط || ويحد : ويحده ب || بهذا : لهذا ط .

(٢) طبيعة : الطبيعة ط .

(٤) لأن : أن سا ، م .

(٦) وبالمعنى : بالمعنى م || ذلك : + الجنس أو ط .

(٧) لكنه : لكن ط .

(٧) يتعين : يعين ط || جمادية : + معينة ط

(٨) حيوانية : + معينة ط || تعينا : يقينا م .

(٩) متعينا : معينا ط || هذا : فهذا ط ؛ وهذا م .

(١١) نسبتهما : نسبتها من سا ، ط ، م .

(١٢) فهناك : فههنا ط .

(١٤) على : عند ط ، م .

(١٦) لكوكب : لكواكب م || الطرف : الطريق د || فحكم : فيحكم ط .

(١٧) فيعلم : فعلم د .

قبل العلة فسلك المعلول إلى العلة . وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال ، وتارة من طريق الحس، وربما عرف أولا معلولا فسلك منه إلى العلة ثم سلك من العلة إلى معلول آخر ، وكأنا قد أوضحنا هذه المعانى فى تعليمنا لصناعة البرهان .

وأما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس إلى الطبيعة ، فإن ماكان منها علة على أنه غاية فهو أعرف عند الطبيعة ، وماكان منها علة على أنه فاعل وكان فاعلا لاعلى أن وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فإنه أعرف عند الطبيعة من المعلول ، وما كان وجوده فى الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لاله فى فعله فقط بل له فى وجود ذاته إن كان مافى الطبيعة شئ هذا صفته ، فليس هو أعرف من المعلول ، بل المعلول أعرف فى الطبيعة منه .

وأما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات منها فإن المركب أعرف بحسب الحس، إذ الحس يتناول أولا الجملة ويدركها ثم يفصل ، وإذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الأعم أى أنه جسم أو حيوان ثم يفصلها . وأما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب ، فإنه لايعرف طبيعة المركب إلا بعد أن يعرف بسائطه ، فإن لم يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من أعراضه أو جنس من أجناسه ولم يصل إلى ذاته ، كأنه عرفه مثلا جسما مستديرا أو ثقيلا وما أشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره .

وأما عند الطبيعة ، فإن المركب هو المقصود فيها فى أكثر الأشياء والأجزاء ، يقصدها ليحصل فيها قوام المركب ، فالأعرف عند العقل من الأمور العامة والخاصة ومن الأمور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة . لكنه كما أن الطبيعة تبتدئ فى الإيجاد بالعوام والبسائط ، ومنها توجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات . فكذلك التعلم يبتدئ من العوام والبسائط ، ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات ، وكلاهما يقف قصده الأول عند حصول النوعيات والمركبات .

---

(١) من (الاولى) : ساقطة من ب .
(٢) فسلك : فيسلك م || منه : فيه سا || معلول : المعلول ط .
(٤) أنه : أنها ب ، ط .
(٦) ليفعل : لمنفعل ب .
(٨) فى : عند طا .
(٩) بحسب : عند ط || إذ : فإن ط ؛ ساقطة من م .
(١١) بعد : ساقطة من سا . (١٢) فقد : قدم .
(١٣) وما أشبه : أو ما أشبه سا ، م . || ماهية جوهره : ماهيته وجوهره ط .
(١٤) فيها : منها ط || يقصدها : بقصد د ، سا ، م . || فيها : منها سا ، م .
(١٦) أن : كان د ، ط || فى الإيجاد : بالإيجاد سا || بالعوام : بالقوام ط .
(١٧) فكذلك : وكذلك م || التعلم : المتعلم ط ؛ التعليم م .
(١٨) قصده : قصد ط .

[الفصل الثانى]

ب - فصـــل

فى تعديد المبادىء للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع

ثم إن للأمور الطباعية مبادئ. وسنعدها ونضعها وضعاعلىماهو الواجب فيها، ونعطىماهياتها . فنقول : إن الجسم الطبيعى هو الجوهر الذى يمكن أن يفرض فيه امتداد، وامتداد آخر مقاطع له على قوائم، وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوائم . وكونه بهذه الصفة هو الصورة التى بها صار جسما . وليس الجسم جسما بأنه ذو امتدادات ثلاثة مفروضة ، فإن الجسم يكون موجودا جسما وثابتا وإن غيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فإن الشمعة أو قطعة من الماء قد تحصل فيها أبعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقاً محدودة بأطرافها ، ثم إذا استبدل شكلا بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة وحصلت أبعاد وامتدادات أخرى ، والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل، والصورة التى أوجبناها له وهى أنه بحيث يمكن أن تفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لاتبطل.

وقد أشير لك إلى هذا فى غير هذا الموضع ، وعلمت أن هذه الامتدادات المعينة هى كمية أقطاره وهى تلحقه وتتبدل ، وصورته وجوهره لاتتبدل، وهذه الكمية ربما تبعت تبدل أعراض فيه أو صور ، كالماء يسخن فيزداد حجما . لكن هذا الجسم الطبيعى من حيث هو جسم طبيعى له مبادئ ومن حيث هوكائن فاسد بل متغير بالجملة له زيادة فى المبادئ. فالمبادئ التى بها تحصل جسميته ، منها ماهو أجزاء من وجوده وحاصلة فى ذاته، وهذه أولى عندهم بأن تسمى مبادئ، وهى اثنان: أحدهما قائم منه مقام الخشب من السرير، والآخر قائم منه مقام صورة السريرية وشكلها من السرير . فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا

---

(١) فصل : فصل ب ب ، الفصل الثانى ط ، م .

(٣) تعديد : تعديل د ؛ تقدمة سا || والوضع : والمواضع د .

(٤) للأمور : الأمور سا .

(٥) وامتداد : فامتداد د .

(٦) جميعا : ساقطة من سا || صار : + الجسم سا ، م || ذو : ذوات سا .

(٧) غيرت : غير د || الامتدادات : الأبعاد والامتدادات م .

(٨) محدودة : محدودم .

(١٠) يفسد : يعدسا .

(١١) لك : ساقطة من م .

(١٣ فاسد : و فاسد د ، ط . (١٤) فالمبادىء : ساقطة من ط .

(١٥) اثنان : اثنتان ط .

(١٥ - ١٦) ، الآخر ... الخشب من السرير : ساقطة من سا . (١٦) السريرية وشكلها : السرير وشكل ط ،

ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة . والقائم منها مقام صورة السريرية يسمى صورة . فإذن صورة الجسمية إما متقدمة لسائر الصور التى للطبيعات وأجناسها وأنواعها، وإما مقارنة لها لا تنفك هى عنها . فيكون هذا الذى هو للجسم كالخشب للسرير ، هو أيضا لسائر ذوات تلك الصور لهذه المنزلة، إذ كلها متقررة الوجود مع الجسمية فيه ، فيكون ذلك جوهرا إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شئ وجد خاليا فى نفسه عن هذه الصور بالفعل ، ويكون من شأنه أن يقبل هذه الصورة أو يقترن بها . أما من شأن طبيعته المطلقة الكلية كأنها جنس لنوعين : للمتقدمة وللمقارنة، وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية وأما من شأن طبيعة هى بعينها مشتركة للجميع ، فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة تتعاقب ، وبعضها متعاقبة فقط ، فيكون فى طبيعتها مناسبة ما مع الصور على أنه قابل لها وتكون هذه المناسبة كأنها رسم فيها وظل خيال من الصورة ، وتكون الصورة هى التى تكمل هذا الجوهر بالفعل .

فليوضع أن للجسم بما هو هيولى ، ومبدأ هو صورة ، إن شئت صورة جسمية مطلقة أو شئت صورة نوعية من صور الأجسام ، وإن شئت صورة عرضية ، إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوى أو الصحيح . وليوضع له أن هذا الذى هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائما بنفسه البتة، ولا يكون موجودا بالفعل إلا بأن تحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ، وتكون الصورة التى تزول عنه ، لولا أن زوالها إنما هو مع حصول صورة أخرى تنوب عنها وتقوم مقامها ، تفسد منها الهيولى بالفعل . وهذه الهيولى من جهة أنها بالقوة قابلة لصورة أو لصور فتسمى هيولى لها ، ومن جهة أنها بالفعل حاملة لصورة فتسمى فى هذا الموضع موضوعا لها . وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذى أخذناه فى المنطق جزء رسم الجوهر ، فإن الهيولى

---

(١) السريرية : السرير ط || فاذن : والصورة سا .
(٢) الصور : الصورة ط || وأجناسها : أجناسهام || عنها : عنه سا ، م .
(٣) الصور : الصورة م || لهذه : فهذه د ، سا .
(٤) وجد : واحد م || عن : من د .
(٥) الصور : الصورة م || الصورة : الصور سا || بها : به م || طبيعته . الطبيعة م .
(٦) للمتقدمة : المتقدمة سا ، ط || وللمقارنة : وللمتقارنة م ؛ ساقطة من ط || منهما : منها ط || بعض : ساقطة من سا .
(٧) طبيعة : الطبيعة ط .
(٨) تتعاقب : ومتعاقبة ط .
(٩) كأنها : كأنه سا ، ط || الصورة (الأولى) : الصور د ، ط ، م .
(١٠) فليوضع : + للطبيعى سا ، م || هيولى : الهيولى ط || أو شئت : وإن شئت ط .
(١٢) له أن : لأن د || لايتجرد : ألا يتجرد سا || قائما بنفسه : قائمة بنفسها سا ، ط ، م || موجودا : موجودة سا ، ط ، م
(١٣) فيوجد : فيؤخذ سا || عنه : عنها سا، م ؛ ساقطة من ط .
(١٤) تفسد : لتفسد سا ، م || وهذه : وهذا ط .
(١٥) قابلة : قابل ط || أو لصور : ساقطة من د || فتسمى : يسمى ط .
(١٦) الجوهر : للجوهر سا ، م .

لاتكون موضوعا بذلك المعنى البتة ، هذا ومن جهة أنها مشتركة للصور كلها تسمى مادةوطينة ، ولأنها تنحل إليها بالتحليل . فتكون هى الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا ، وكذلك كل مايجرى فى ذلك مجراها ، ولأنها يبتدئ منها التركيب فى هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا ، وكذلك كل مايجرى فى ذلك مجراها وكأنها إذا ابتدئ منها تسمى عنصرا وإذا ابتدئ من المركب وانتهى إليها تسمى اسطقسا ، إذ الاسطقس هو أبسط أجزاء المركب .

فهذه هى المبادئ الداخلة فى قوام الجسم . وللجسم مبادئ فاعلة وغائية .

والفاعلة هى التى طبعت الصورة التى للأجسام فى مادتها ، فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب يفعل بصورته وينفعل بمادته .

والغائية هى التى لأجلها ماطبعت هذه الصور فى المواد .

ولما كان كلامنا ههنا فى المبادئ المشتركة ، فيكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المشترك ، والغاية المعبرة ههنا هى المشترك فيها . والمشترك فيه ههنا يعقل على نحوين : أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه على أنه يفعل الفعل الأول الذى يترتب عليه سائر الأفاعيل ، كالذى يفيد المادة الأولى الصورة الجسمية الأولى إن كان شئ كذلك على مانعلمه فى موضعه فيكون يفيد الأصل الأول ، ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ، وتكون الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التى يؤمها جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية لذلك ، على ما نعلمه فى موضعه . وهذا نحو .

والنحو الآخر أن يكون المشترك فيه بنحو العموم كالفاعل الكلى المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية للأمور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للأمور الجزئية .

---

(١) تنحل : منحل ط ، م .

(٢) بالتحليل : التحليل د || فتكون : فكون د || الجزء : آخر م .

(٣-٤) ولأنها ..... مجراها : ساقطة من سا .

(٤) وكأنها : فكأنها ط ، م .

(٦) المبادئ : + أيضا سا ، م || فاعلة : فاعلية ط ، م .

(٧) والفاعلة : والفاعلية ط ، م || منهما : منها ط || المركب : بالمركب ط .

(٩) المواد : المراد د .

(١٠) فيكون : فكون م || المعبرة : المعتبرة سا ، م .

(١١) المشترك : لمشتركة د || والمشترك : المشتركة د .

(١٢) الصورة : والصورة ط .

(١٣) فيكون يفيد : ليكون يفيد د ؛ فيفيد ط .

(١٤) يؤمها : يؤمها ط || غاية لذلك : غاية كذلك د ، سا ؛ غايته كذلك ط || إن كانت غاية لذلك : ساقطة من م .

(١٦) المشترك : المشتركة د ؛ مشتركا ط || فيه : + مشتركا فيه سا ، م .

(١٧) واحدة : واحد ب ، سا .

والفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون فى الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل إليها بأنها هى ، من غير أن يجوز فيها قولا على كثيرين ، والمشترك بحسب المعنى الثانى لايكون فى الوجود ذاتا واحدة، بل أمرا معقولا يتناول ذواتا كثيرة تشترك عند العقل فى أنها فاعلة أوغاية ، فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين :

فالمبدأ الفاعلى المشترك للجميع بالنحو الأول إن كان للطبيعيات مبدأ فاعلى من هذا النحو ، فلا يكون طبيعيا ، إذكان كل طبيعى فهو بعد هذا المبدأ ، وهو منسوب إلى جميعها بأنه مبدؤه لأنه طبيعى . فلو كان المبدأ طبيعيا لكان حينئذ مبدأ لنفسه ، وهذا محال ، أويكون المبدأ الفاعلى غيره ، وهذا خلف . فإذا كان كذلك لم يكن للطبيعى بحث عنه بوجه إذاكان لايخالط الطبيعيات بوجه ، وعساه أن يكون مبدأ للطبيعيات وللموجودات غير الطبيعيات ، فتكون عليته أعم وجودا من علية ما هو علة للأمور الطبيعية خاصة ، ومن الأمور التى لها نسبة خاصة إلى الطبيعيات إن كان شئ كذلك .

نعم ، قد يجوز أن تكون فى جملة الأمور الطبيعية ماهو مبدأ فاعلى لجميع الطبيعيات غير نفسه ، لا مبدأ فاعلى لجميع الطبيعيات مطلقاً ، والمبدأ الفاعلى المشترك بالنحو الآخر . فلا عجب لو بحث الطبيعى عن حاله ، ووجه ذلك البحث أن يتعرف حال كل ماهو مبدأ فاعلى لأمر من أمور الطبيعية أنه كيف قوته وكيف تكون نسبته إلى معلوله فى القرب والبعدوالموازاةوالملاقاة وغير ذلك،وأن يبرهن عليه.فإذا فعل ذلك، فقدعرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو ، إذعرف الحال التى تخص ماهو فاعل فى الطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائى .

وأما أن المبادئ هى هذه الأربعة وسيفصل الكلام فيها بعد ، فهو موضوع للطبيعى مبرهن عليه فى الفلسفة الأولى . هذا ، وأما الجسم من جهة ماهو متغير أو مستكمل أو حادث كائن ، فإن له زيادة مبدأ ، وكونه

---

(١) بالعدد : ساقطة من سا .
(٢) بأنها : أنها د ، سا ، م .
(٥) الفاعلى : الفاعل د .
(٦) لأنه : لأأنه سا م .
(٧) مبدأ : يبتدأ سا || المبدأ : + الأول د ، سا ، م || الفاعلى : + على م .
(٨) بحث : يبحث ب || إذا : إذ د ، سا ، م || لايخالط : لايخالطه ط || أن : ساقطة من سا || بوجه ... الطبيعات : ساقطة من د .
(٩) علية : عليته ط .
(١٠) كان : + كل ط .
(١٣) يتعرف : يعرف ط || أمور الطبيعة : أمور الطبيعية سا ؛ الأمور الطبيعية ط ، م || تكون : ساقطة من سا .
(١٥) بهذا : لهذا سا || إذ : إذا سا || فى الطبيعات : الطبيعيات د ، ط
(١٦) من الطبيبات : ساقطة من م .
(١٧) وسيفصل : فسنفصل سا ؛ فنفصل ط ؛ وسنفصل م || مبرهن : يبرهن سا .

متغيرا هو غير كونه مستكملا . والمفهوم من كونه حادثا وكائنا هو غير المفهوم من كليهما جميعا . فإن المفهوم من كونه متغيرا هو أنه كان بصفة حاصلة بطلت وحدثت له صفة أخرى فيكون هناك شئ ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت .

فبين أنه لابد له من حيث هو متغير من أن يكون له أمر قابل لما تغير عنه ولما تغير إليه ، وصورة حاصلة وعدم لها كان مع الصورة الزائلة ، كالثوب الذى اسود والبياض والسواد ، وقد كان السواد معدوما إذ كان البياض موجودا. والمفهوم من كونه مستكملا ، هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير زوال شئ عنه مثل الساكن يتحرك ، فإنه حين ماكان ساكنا لم يكن إلا عادما للحركة التى هى موجودة له بالإمكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شئ إلا العدم فقط ، ومثل اللوح الساذج كتب فيه . والمستكمل لابد أن يكون له ذات وجدت ناقصة ، ثم كملت ، وأمر حصل فيه وعدم تقدمه ، فإن العدم شرط فى أن يكون الشئ متغيرا أو مستكملا ، فإنه لولم يكن هناك عدم لاستحال أن يكون مستكملا أو متغيرا بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائما . فإذن المتغير والمستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرا أو مستكملا . والعدم ليس يحتاج فى أن يكون عدما إلى أن يحصل تغير أو استكمال . فرفع العدم يوجب رفع المتغير

والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لايوجب رفع العدم . فالعدم من هذا الوجه أقدم، فهو مبدأ إن كان كل ماكان لابد من وجوده أى وجود كان ليوجد شئ آخر من غير انعكاس مبدأ وإن كان ذلك لايكفى فى كون الشئ مبدأ . ولا يكون المبدأ كل مالا بد من وجوده للأمر أى وجود كان ؛ بل مالابد من وجوده مع الأمر الذى هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر. فليس العدم مبدأ ، ولا فائدة لنا فى أن نناقش فى التسمية ، فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه من غير انعكاس، فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العدم ونجد الصورة كلها ، محتاجا إليه فى أن يكون الجسم متغيرا أو مستكملا . وهذا يتضح لنا بأدنى تأمل .

والمفهوم من كون الجسم كائنا وحادثا يضطرنا إلى إثبات أمر حدث وإلى عدم سبق . وأما أن هذا الحادث وهذا الكائن هل يحتاج إلى أن يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا لعدم الصورة الكائنة

---

(١) هو : ساقطة من م .

(٢) هو : ساقطة من سا ، م || بطلت : فبطلت د ، ط ، م .

(٤) تغير (الثانية) : تعين سا .

(٥) أسود : + وأبيض ط || إذ : إذا ط .

(١٢) يحتاج : محتاج ، ط ، م || العدم : ساقطة من د .

(١٤) ما كان : ما سا ، م . (١٥) الأمر : لأمر ط || وجود : وجوده م .

(١٦) له : ساقطة من سا || مبدأ (الثانية) : بمبدأ سا .

(١٨) ونجد (الثانية) : أو نجد || إليه : إليهام .

(٢٠) أن : ساقطة من ب ، د ط .

(٢١) إلى : ساقطة من سا ، .

ثم فارقه وبطل عنها العدم ، فهو أمر ليس ييسر لنا عن قريب بيان ذلك ، بل يجب أن نضعه للطبيعى وضعا ونقنعه بالاستقراء ونبرهن عليه فى الفلسفة الأولى .

وبما قامت صناعة الجدل فى إفادة نفس المتعلم طرفا صالحا من السكون إليه . إلا أن الصنائع البرهانية لاتخلط بالجدل . فالجسم له من المبادئ التى ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام ، وإياها نخص باسم المبادئ . أما من حيث أنه جسم مطلقاً فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة التى يلزمها الكميات العرضية أو الصورة النوعية التى تكمله ، وأما من حيث هو متغير أو مستكمل أو كائن فقد زيد له نسبة العدم المقارن لهيولاه قبل كونه ويكون مبدأ على ماقيل . فإن أخذنا مايعم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادئ هيولى وهيأة وعدما ، وإن خصصنا المتغير كانت المبادئ هيولى ومضادة . فإن المتوسط إنما يتغير عنه وإليه من حيث فيه ضدية ما ، ويشبه أن يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم مما قد عرفته ، ويحصل لك بما علمت : والجوهر من حيث هو جوهر فهيئة صورة ، وقد عرفناك الفرق بين الصورة والعرض . وأما المتغيرات والمستكملات لافى الجوهرية فهيئاتها عرض ، وقد جرت العادة أن تسمى كل هيئة فى هذا الموضع صورة . فلنسم كل هيئة صورة ونعنى ونعنى به كل أمر يحدث فى قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة ، والهيولى تفارق كل واحد منهما بأن توجد مع كل واحد منهما بحالها ، والصورة تفارق العدم بأن الصورة ماهية بنفسها زائدة الوجود على الوجود الذى للهيولى ، والعدم لايزيد وجودا على الوجود الذى للهيولى ، بل تصحبه حال مقايسته إلى هذه الصورة إذا لم تكن موجودة ، وكانت القوة على قبولها موجودة . وهذا العدم ليس هو العدم المطلق ، بل عدم له نحو من الوجود ، فإنه عدم شئ مع تهيؤ واستعداد له فى مادة معينة ، فإنه ليس الإنسان يكون عن كل لاإنسانية بل عن لاإنسانية فى قابل للإنسانية . فالكون بالصورة لابالعدم ، والفساد بالعدم لابالصورة . وقد يقال إن

---

(١) ييسر : يبين ب ، د ، سا ؛ يتبين م || للطبيعى : الطبيعى ط .

(٢) الأولى : ساقطة من سا .

(٣) قامت : أقامت د || إليه : ساقطة من م .

(٤) وإياها : ساقطة من سا .

(٥) أنه : هو سا ، م || أو الصورة : والصورة ط .

(٦) وأما : ساقطة من م || نسبة : نسبية سا ، م ؛ بسلبه ط || العدم : لعدم ط || المقارن : المفارق م .

(٧) عدما : ساقطة من سا .

(٨) المبادئ : ساقطة من سا .

(٩) بما علمت : فيما علمت د ؛ فيما علمته سا ، م ؛ بما قد علمته ط .

(١٠) فهيئة : فهيئته سا ، م .

(١٢) يحدث : محدث سا || بأن : بأنها سا ، ط ، م .

(١٣) بحالها : خالفا م || ماهية : + ما سا ، م. الوجود : لوجود د .

(١٤) والعدم ... للهيولى : ساقطة من سا .

(١٦) لاإنسانية : الإنسانية ط .

(١٧) فالكون : والكون سا ، ط ، م .

الشئ كان عن الهيولى وعن العدم ، ولا يقال إنه كان عن الصورة ، فيقال إن السرير كان عن الهيولى أى عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير ،وفى كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان عن الهيولى ، وفى كثير منها لايصح وداًئما يقال إنه كان عن العدم ، فإنه لايقال كان عن الإنسان كاتب ، بل يقال إن الإنسان كان كاتبا ، ويقال عن النطفة كان إنسان ، ويقال عن الخشب كان سرير ، والسبب فى ذلك اما فى النطفة فلأنها خلعت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة « عن » تدل على معنى بعد كما تدل فى قولهم « كان » عن العدم ، كما يقال إنه كان عن اللاإنسان إنسان أى بعد اللاإنسانية وأما فى الخشب فحيث يقال أيضا عن الخشب كان سرير فكان الخشب ، وإن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما إذ الخشب مالم يتغير فى صفة من الصفات وشكل من الأشكال بالنحت والنجر لايكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله ، فيشبه النطفة من وجه ، إذ كل منهما قد تغير عن حال فيستعمل فيه أيضا لفظة « عن » .

فهذان الصنفان من الموضوعات والهيوليات يقال فيهما « عن » بمعنى « بعد » ، وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة «عن» ولفظة « من » على معنى آخر . وبيان ذلك أنه إذا كانت موضوعات الصورة من الصور إنما يوضع لها بالمزاج والتركيب ، فقد يقال إن الكائن يكون عنها ويدل بلفظة « عن » وبلفظة « من » على أن الكائن متقوم منها ، كقولنا كان عن الزاج والعفص كان المداد . ويشبه أيضا أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة « عن » بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى ، فإن النطفة والخشب كان عنها ماكان بمعنى أنه كان بعد أن كانت على حال ثم استل منهما شئ وقوم به الكائن الذى قيل إنه كان عنهما فما كان مثل النطفة والزاج فلا يقال فيه أنه كان الشئ الكائن ، فلا يقال أن النطفة كانت إنسانا أو الزاج كان حبرا ، كما يقال إن الإنسان كان كاتبا إلا بنوع من المجاز وبمعنى صار أن تغير . وماكان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير ، وأن الخشب كان سريرا ، وذلك لأن الخشب من حيث هو خشب لايفسد فساد النطفة ، فيشبه الإنسان من حيث يقبل الكتابة ، ولكنه مالم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير ، فيشبه النطفة

---

(١) إنه : ساقطة من د ، سا ، م .
(٣) إنه : ساقطة من د ،سا || كان عند الإنسان : ساقطة من سا .
(٥) صورة : الصورة سا .
(٦) اللا إنسان : إنسان سا ، م ؛ الإنسان ط || انسان : ساقطة من م || اللاإنسانية : الإنسانية سا ، ط ، م .
(٧) فكان : لأن بخ .
(١٠) بمعنى : معنى سا .
(١١) لصورة : لصور د ، سا .
(١٣) كان (الأولى والثانية) : ساقطة من سا ، م .
(١٥) منهما : منها ط ، م || عنهما : عنهاد .
(١٦) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط .
(١٧) وبمعنى : وبنوع سا ، م .
(١٨) لايفسد : ولا يفسد م .

من حيث يستحيل إلى الإنسانية ، وحيث لايصح من ذلك أن يقال فيه « عن» فإذا أضيف إليه العدم صح ، كما يقال عن الإنسان غير الكاتب كان كاتب ، والعدم نفسه لايصح فيه البتة أن يقال إلا مع لفظة « عن» فإنه لايقال أن غير الكاتب كان كاتبا وإلا فيكون كاتبا غير كاتب . نعم إن لم يعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب ، بل الموضوع الموصوف بأنه غير كاتب ، فربما قيل ذلك ، وأما لفظة « عن» فيصح استعمالها فيه دائما .

على أنى لاأتشدد فى هذا وما أشبهه ، فعسى اللغات تختلف فى إباحة هذه الاستعمالات وخطرها ، بل أقول إذا عنى بلفظة « عن» المعنيان اللذان ذكرناهما ، جازا حيث أجزنا ، ولم يجز حيث لم نجوز . وقد يذكر فى مثل هذا الموضع حال شوق الهيولى إلى الصورة وتشبهها بالأنثى وتشبه الصورة بالذكر ، وهذا شئ لست أفهمه .

أما الشوق النفسانى فلا يختلف فى سلبه عن الهيولى ، وأما الشوق التسخيرى الطبيعى الذى يكون انبعاثه على سبيل الانسياق ، كما للحجر إلى التسفل ليستكمل بعد نقص له فى آينه الطبيعى ، فهذا الشوق أيضا بعيد عنه . فلقد كان يجوز أن تكون الهيولى مشتاقة إلى الصورة ، لوكان هناك خلو عن الصور كلها أو ملال صورة مقارنة أوفقدان القناعة بما يحصل من الصور المكملة إياها نوعا ، وكان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة كما للحجر فى اكتساب الأين . إن كان فيها قوة محركة ، وليست خالية عن الصور كلها . فلا يليق بها الملال للصورة الحاصلة فيعمل فى نقضها ورفضها ، فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا للملال لنفس حصولها وجب أن لايشتاق إليها وإن كان لمدة طالت ، فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لاأمرا فى جوهرها ويكون هناك سبب يوجبه . ولايجوز أيضا أن تكون غير قنعة بما يحصل ، بل مشتاقة إلى اجتماع الأضداد فيها ، فإن هذا محال ، والمحال ربما ظن أنه يشتاق إليه الاشتياق النفسانى .

وأما الاشتياق التسخيرى فإنما يكون إلى غاية فى الطبيعة المكملة ، والغايات الطبيعية غير محالة ، ومع هذا ، فكيف يجوز أن تكون الهيولى تتحرك إلى الصورة ، وإنما تأتيها الصورة الطارئة من سبب يبطل صورتها

---

(٢) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
(٣) غير الكاتب : عن للكاتب ط .
(٦) ولم يجز حيث لم نجوز : ولم يجوزوا حيث لم يجز سا ، م .
(٧) الموضع : المواضع ب ، د ، ط || وتشبهها : وتشبيهها سا ، م || وتشبيه : وتشبه د ، سا ، ط ، م .
(١٠) الانسياق : انسياق ط ؛ الاشتياق بخ || التسفل : السفل د ؛ أسفل سا ، م ؛ الأسفل ط || ليستكمل : استكمل سا || الطبيعى : الطبيعية سا ، ط ، م .
(١١) عنه : عنها م || فلقد : لقد د ، ط || الصورة : الصور سا || الصور : الصورة م || ملال : + فى ط .
(١٢) مقارنة : قارنته سا ، م || الصورة : الصور م .
(١٣) فلا يليق : ولايليق م . (١٤) نقضها : بعضها ب .
(١٦) يوجبه : يوجبه م || أيضا : ساقطة من سا .
(١٨) المكملة : المكمل د .

الموجودة لا أنها تكسبها بحركتها . ولولم يجعلوا هذا الشوق إلى الصور المقومة التى هى كمالات أولى . بل إلى الكمالات الثانية اللاحقة ، لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر ، فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة المقومة ؟

فمن هذه الأشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذى هو أشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة . وعسى أن يكون غيرى يفهم هذا الكلام حق الفهم ، فليرجع إليه فيه . ولو كان بدل الهيولى بالإطلاق هيولى ما تستكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التى فيها لها انبعاث نحو استكمالات تلك الصورة مثل الأرض فى التسفل والنار فى التصعد ، لكان لهذا الكلام وجه وإن كان مرجع ذلك الشوق إلى الصورة الفاعلة ، وأما هذا على الإطلاق فلست أفهمه .

[الفصل الثالث]

ج ـ فصل

فى كيفية كون هذه المبادئ مشتركة

لما كان نظرنا هذا إنما هو فى المبادئ المشتركة ، فيحق علينا أن ننظر فى هذه المبادئ الثلاثة المشتركة أنها على أى نحو من النحوين المذكورين تكون مشتركة . لكنه سيظهر لنا أن الأجسام منها ماهى قابلة للكون والفساد ، أى منها ماهيولاها تستجد صورة وتخلى صورة ، ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد ، بل وجودها

---

(١) تكسبها : تكتسبها د ، سا ، ط ، م ، || الصور : الصورة سا ، م .

(٥) ما : ساقطة من م

(٦) تستكمل : مستكمل سا || الطبيعية : ساقطة من م || لها : ساقطة من م .

(٧) وإن : إن م || مرجع : يرجع م .

(٨) هذا على : على هذا سا ، م || فلست : فما لست د ، سا ، م .

(١٠) فصل : فصل جـ ب ؛ الفصل الثالث ط ، م .

(١٢) فى ... مشتركة : ساقطة من د .

(١٤) ماهيولاها : ماهيولياتها ط ؛ ماهية لأنها سا || ما ليست : ما هى ليست ط || أى منها ... الفساد : ساقطة من م .

بالإبداع ، فإذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الأول من النحوين المذكورين ، فإنه لايكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة ، وتارة تقبل صورة مالايفسد فى طباعه ولا له كون هيولانى. فإن ذلك مستحيل ، بل ربما جاز أن تكون الهيولى المشتركة لمثل الأجسام الكائنة الفاسدة التى يفسد بعضها من بعض ، ويتكون بعضها من بعض ، كما سنبين من حال الأربعة التى تسمى الاسطقسات ، اللهم إلا أن تجعل طبيعة الموضوع التى لصورة مالا يفسد والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة فى نفسها صالحة لقبول كل صورة .

إلا أن ما يفسد قد عرض أن قارنته الصورة التى لاضد لها ، فيكون السبب فى أنها لاتكون ولا تفسد من من جهة صورتها المانعة لمادتها عما فى طباعها إلا من جهة المادة المطاوعة . فإن كان كذلك ، وبعيد أن يكون كذلك على ما سيتضح بعد فسيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه . فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها أو للكائنات الفاسدة منها فإنها متعلقة بالإبداع ، وليست تكون من شئ وتفسد إلى شئ ، وإلا كانت تحتاج إلى هيولى أخرى ، فتكون تلك مقدمة عليها ومشتركة .

وأما هل للطبيعيات مبدأ صورى مشترك بالنحو الأول ، فليس يوجد لها من الصور ما نتوهمه أنه ذلك إلا الصورة الجسمية . فإن كان تصرف الأجسام فى الكون والفساد إنما يكون فيما وراء الصورة الجسمية حتى تكون مثلا الصورة الجسمية التى فى الماء ، إذا استحال هواء ، باقية بعينها فى الماء ، فيكون للأجسام بعد مبدأ صورى على هذه الصفة مشترك لها بالعدد ووجد بعده مبادئ صورية يخص كل واحد منها واحد منها ، وإن كان الأمر ليس كذلك ، بل إذا فسدت المائية فسدت الجسمية التى كانت لهيولاه فى فساد المائية ، وحدثت

---

(١) لها : ساقطة من سا ، م || الأول : الثانى بخ .

(٢) فى طباعه : ساقطة من سا .

(٣) فان : فانى م || لمثل : + هذا ط || من : إلى ط ، م .

(٤) التى : ساقطة من م .

(٥) طبيعة : لهيئة ط || اصورة (الثانية) : بصورة ط .

(٨) صورتها : صورة ط || إلا : لا سا ، م || وبعيد : فبعيد م .

(٩) فسيكون : فيكون ط || فالهيولى : والهيولى م .

(١٠) منها : ساقطة من د ، سا ، ط ، م || متعلقة : + الحصول ط || من شئ : ساقطة من سا || وتفسد : أو تفسد ط || إلى : من ب .

(١٠-١١) إلى شئ : ساقطة من د ، سا . (١١) مقدمة : متقدمة سا || ومشتركة : مشتركة م .

(١٢) ما نتوهمه : ما يتوهم د ، ط || ذلك : ذاك سا .

(١٣) الصورة : ساقطة من سا ، م || فان : وإن سا || تصرف الأجسام : التصرف فى الأجسام ط .

(١٣-١٤) حتى يكون : وتكون سا .

(١٤) مثلا : ساقطة من د ، سا || فيكون : + وجد ط .

(١٥) ووجد بعده : وبعده د ، سا ، م؛ ووجد لها بعد أيضا ط || يخص : يحصل م || منها : + واحد م || واحد (الثانية) واحدة ط .

(١٦) وإن : فإن ط || فى : مع م .

جسمية أخرى مخالفة بالعدد موافقة بالنوع . فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصورى المشترك ، وسيظهر لك الحق من الأمرين فى موضعه ، ولو كان للأجسام مبدأ صورى بهذا الصفة أو لطائفة من الأجسام أو لجسم واحد صورة لاتفارق ، لكان ذلك المبدأ الصورى يداوم الاقتران بالهيولى ، ولم يكن مما يكون ويفسد ، بل يتعلق أيضا بالإبداع .

وأما العدم فواضح من حاله أنه لايجوز أن يكون من جملته عدم مشترك بهذا النحو الأول ، لأن هذا العدم هو عدم شئ من شأنه أن يكون ، وإذا كان من شأنه أن يكون ، لم يبعد أن يكون . فحينئذ لايبقى هذا العدم ، فحينئذ لايكون مشتركا . وأما المشترك على النحو الآخر من المعنيين فإن المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمتغيرات ، إذ تشترك كلها فى أن لكل منها هيولى وصورة وعدما ، وهذا المشترك يقال إنه لايكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات إنها لاتكون ولا تفسد .

ويقال للكليات إنها لاتكون ولا تفسد على وجهين : فنعنى بأحد الوجهين أن الكلى لايكون ولا يفسد أى أنه لايكون وقت فى العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل أشخاص يحمل عليها ذلك الكلى وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه ، وفى الفساد ما يقابل هذا . فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادئ المشتركة لاتكون ولا تفسد، وهم القوم الذين يوجبون فى العالم دائما كونا وفسادا وحركة مادام العالم موجودا . والوجه الثانى أن ينظر إلى ماهية مّا كماهية الإنسان فننظر هل هو من حيث هو إنسان يكون ولا يفسد ، فيوجد معنى أنه يكون ومعنى أنه يفسد ليس معنى الإنسان من حيث هو إنسان، فيسلبان عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان ، لأنه أمر يلزمه ليس داخلا فيه ، وكذلك يقال فى هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثانى من نحوى الاشتراك المذكور .

ونظرنا ههنا فى المبادئ هو من هذه الجهة ، وليس كلامنا هذا فى الجهة الأولى . وأما إذا قصدنا إلى

---

(١) مخالفة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || بالنوع : فى النوع سا . (٢) لطائفة : لطبقة سا ط ، م .
(٣) ذلك المبدأ الصورى : ساقطة من سا || يداوم : مداوم م || ولم يكن . ولايكون سا .
(٤) ويفسد : ولا يفسد ب ، سا .
(٥) وأما : فأما م .
(٦) وإذا : فاذا ط .
(٧) المعنيين : + فانه قد يوجد فى كل صنف من المبادىء ما يكون مشتركا ط .
(٩) على نحو .... ولا تفسد : ساقطة من ب .
(١٣) وهم : فهم م || القوم : ساقطة من سا .
(١٤) وحركة : ساقطة من م || ماهية ما : ماهيتها سا ، م .
(١٥) هو من حيث : الإنسان مثلا من حيث ط .
(١٦) يلزمه : + ليس يلزمه ط || وكذلك : فكذلك د ،
(١٧) نحوى : النحوى م .
(١٨) وليس : ليس م || الأولى : + هذا ط .

الأعيان الموجودة منها ، فههنا هيولات تكون وتفسد كالخشب للسرير والعفص والزاج للحبر . والهيولى الأولى التى أشرنا إليها لاتكون ولا تفسد ، إنما هى متعلقة الحصول بالإبداع . وأما الصور فبعضها يكون ويفسد ، وهى التى فى الكائنة الفاسدة ، وبعضها لايكون ولا يفسد وهى التى فى المبدعات . وقد يقال لها إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى آخر ، فإنه ربما قيل للصور التى فى الكائنات الفاسدة إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى إنها غير من هيولى وصورة حتى تكون وتفسد، إذ يراد بالكون حينئذ حصول صورة لموضوع ويكون الكائن مجموعها وبالفساد ما يقابله . وأما العدم، فإذا كان كونه ، إن كان له كون ، هو حصوله بعد مالم يكن ، وكان حصول وجوده ليس وجود ما له ذات حاصلة بنفسه ، بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شئ معين فى شئ معين هو الذى فيه قوته ، فيكون له نحو من الكون أيضا بالعرض ومن الفساد بالعرض . فكونه هو أن تفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة ، وفساده أن تحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذى بهذه الصفة موجودا، ولهذا العدم عدم بالعرض ، كما أن له وجودا بالعرض ، وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس إليه ؛ بل ذلك يعرض له باعتبار مّا . وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس القياس إلى هذه الصورة ، فكان عدم العدم اعتبارا ما يعرض للصورة من الاعتبارات الإضافية التى ربما عرضت للشئ إلى غير نهاية ، والقوة على العدم هى بهذه المنزلة ، لأن القوة الحقيقية هى بالقياس إلى الفعل والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له .

ويجب أن نعلم أيضا أن هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على أى نحو يكون مشتركا فيها بالقياس إلى ما تحت كل واحد مما فيه تكون الشركة ، فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك ، فإنه إن كان كذلك فيكون سعى الجماعة مقصورا على أن يوجدوا للمبادئ الكثيرة ثلاثة أسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادئ ، وتحتوى الأسماء الثلاثة على الجميع . فإن هذا قد كان يكفى أن يكون المهم فيه بأن يصطلح فيما بيننا

---

(١) والزاج : ساقطة من سا ، م .

(٢) إنما : وإنما ط || الصور : الصورة سا ، م .

(٤) فانه ربما : فربما سا || فى : من ط || الكائنات : الكائنة ب ، د ، سا ، م .

(٥) وتفسد : ساقطة من سا || مجموعها : مجموعهما سا .

(٦-٧) حصول وجوده : حصوله ووجوده د ، سا ، م .

(٧) حاصلة : ساقطة من سا || بنفسه : بنفسها ط .

(٨) أن تحصل : أو تحصل د .

(٩) وفساده ..... الصفة : ساقطة من سا .

(١٠) هو : ساقطة من م .

(١٢) فكان : وكان م || ما يعرض : بالعرض ط .

(١٣) والاستكمال : بالاستكمال ط .

(١٦) مما : منها سا ، ط ، م || الشركة : المشتركة د ، ط ، م || فإنه إن : وإن سا .

(١٨) يكفى : يكون ط || المهم : الهم ط .

على أسماء ويتواطأ عليها ، ولو فعلنا ذلك أو لم نفعله ، بل قبلنا ما فعلوه ، لم يكن فى أيدينا إلا أسماء ثلاثة ، وما كان يحصل لنا من معانى المبادئ شئ البتة ، وبئس ما فعل من رضى بهذا لنفسه .

وليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف ، فكيف وقد وقع تحت كل واحد منها أصناف شتى من مقولات شتى تختلف فى معنى المبدئية بالتقديم والتأخير ، وبالأخرى ، بل يجب أن تكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة. وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق والمتواطئ فى المنطق فلجميع ما يقال إنه هيولى طبيعة تشترك فى معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر فى ذاته ، بعد أن ليس له ، وهو الذى يكون منه الشئ وهو فيه لا بالعرض . فربما كان هو بسيطا ، وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسرير ، وربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية . وجميع ما يقال له إنه صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الأمر المذكور ، والذى يحصل منهما أمر من الأمور بهذا النحو من التركيب . وجميع ما يقال له عدم فهو لاوجود ، مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة فيما من شأنه أن يحصل له . وجميع نظرنا فى الصورة ههنا واعتبارنا مبدئيتها مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئى الكائن لا لأنه فاعل ، وإن جاز أن يكون صورة فاعلا. وقد كنا بينا أن الطبيعى لا يشتغل بالمبدأ الفاعلى والغائى المشتركين بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها ، فحرى بنا أن نشتغل بالمبدأ الفاعلى المشترك للطبيعيات التى بعده .

وإذ قد فرغ من المبادئ التى هى أحرى بأن تسمى مبادئ أى المقومة للكائن أو للجسم الطبيعى ، فيجب أن نشتغل بالمبادئ التى هى أولى بأن تسمى عللا ، ولنعرف منها المبدأ الفاعلى المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة .

---

(٣) الصرف : ساقطة من د ، سا || فكيف : وكيف ب ، سا .

(٤) تختلف .... وبالأخرى : ساقطة من سا || وبالأخرى : وبالأولى والأخرى ط ؛ والأخرى م .

(٥) كدلالة .... المشكك : ساقطة من د .

(٦) طبيعة : طبعية سا .

(٧) ليس : يكون بخ || منه : فيه د .

(٩) له : ساقطة من د || الحاصلة : الحاصل د ؛ + الذى ط || والذى : الذى سا ، م .

(١١) مبدئيتها : بمبدئيتها سا .

(١٢) الفاعلى والغائى المشتركين : الفاعلى المشترك والغائى المشترك ط .

(١٢–١٣) والغائى .... الفاعلى : ساقطة من د .

(١٤) وإذ : إن ب ؛ إذ د ، سا ، م || بأن : أن سا || أى : ساقطة من ب ، سا ، ط || المقومة : المقدمة بخ .

(١٤–١٥) تسمى .... بأن : ساقطة من سا .

[الفصل الرابع]

د ــ فصــــل

فى تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس
فى أمر مبادئ الوجود

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض أصحابنا أن نتكلم عن المذاهب المستفسدة التى للقدماء فى مبادئ الطبيعيات قبل الكلام فى الطبيعة . وتلك المذاهب مثل المنسوب إلى ماليسوس وبرما نيدس أن الموجود واحد غير متحرك ، ثم يقول ماليسوس إنه غير متناه ، ويقول برما نيدس إنه متناه ، ومثل مذهب من قال إنه واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك ، ومذهب من جعل المبادئ غير متناهية العدد ، وإما أجزاء لا تتجزأ مبثوثة فى الخلاء وإما أجساما صغارا مشابهة لما يكون عنها مائية وهوائية وغير ذلك مخالطة كلها للكل ، وسائر المذاهب المذكورة فى كتب المشائين . وأن نتكلم على النحو الذى نقضوا به مذاهبهم ، فنقول إن مذهب ماليسوس وبرما نيدس فإنا غير محصلين له ، ولا يمكننا أن ننص على ما عرضهما فيه ، ولا نظنهما يبلغان من السفه والغباوة هذا المبلغ الذى يدل عليه ظاهر كلامهما ، فلهما كلام أيضا فى الطبيعيات وعلى كثرة المبادئ لها مثل قول برمانيدس بالأرض والنار ، وعلى تركيب الكائنات منهما ، فيكون وشيكا أن تكون إشارتهما إلى الموجود الواجب الوجود الذى هو بالحقيقة موجود ، كما تعلمه فى موضعه ، وأنه غير متناه

---

(٢) فصل : فصل د ب ؛ الفصل الرابع ط ، م .

(٢-٤) فصل ..... الوجود : ساقطة من د .

(٣) تعقب : تعقيب ط || وماليسوس : وما ليوس ط .

(٤) الوجود : الموجود ب ، سا .

(٥) وإذ قد : وإذا م .

(٦) ما ليسوس : ما ليوس ط .

(٧) ماليسوس : ما ليس سا ، م || ويقول برما نيدس : وبرما نيدس سا .

(٧-٨) وإما أجزاء : إما أجزاء سا ، م .

(٩) صغارا : ساقطة من ط || مائية : + حمية سا ، م ، || مخالطة : مخالط سا ، م ، || كلها : كل بخ .

(١١) ماليسوس : ماليسس م .

(١٢) هذا : ساقطة من ط ، م|| الذى .... كلامهما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) تركيب : التركيب م .

(١٤) هى : ساقطة من د .

ولا متحرك وأنه غير متناهي القوة أو أنه متناه على معنى أنه غاية ينتهي إليها كل شئ، والذي ينتهي إليه يتخيل أنه متناه من حيث أنه ينتهى إليه ، أو يشبه أن يكون غرضهما شيئا آخر وهو أن طبيعة الوجود معنى واحد بالحد والرسم ، وأن سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود، لأنها أشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالإنسانية. فإن الإنسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزءها، بل الوجود خارج عن حدها كما بينا في مواضع أخرى، عارض لها . فيشبه أن يكون من قال إنه متناه عنى أنه محدود في نفسه ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ، ومن قال إنه غير متناه عنى أنه يعرض لأشياء غير متناهية. وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع أخرى أن الإنسان بما هو إنسان ليس هو الوجود بما هو وجود ، بل معناه خارج عنه ، وكذلك كل شئ من الأمور الداخلة في المقولات ، بل كل شئ منها موضوع للوجود ويلزمه الوجود .

فإن لم يذهبا إلى هذا وكابرا ، فليس يمكنني أن أناقضهما . وذلك لأن القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لامحالة مؤلفا من مقدمات ، ويجب أن تكون تلك المقدمات إما في أنفسها أظهر من النتيجة ولا أجد شيئا يكون أظهر من هذه النتيجة أو تكون مسلمة عند الخصم . وليس يمكنني أن أعرف أي تلك المقدمات يسلمانها هذان ، فإنهما إن جوزا ارتكاب هذا المحال فمن يؤمنني إقدامهما على إنكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما . على أني أجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها أخفى من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه ، لأن هذين عارضان للكم ، والكم عارض للجوهر ، فيكون حينئذ جوهر موجود وكم موجود، فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر .

---

(١) متناه : ساقطة من م || غاية : غايته ط || إليه : + كل شئ ط .

(٢) أنه (الثانية) : ساقطة من م || الوجود : الموجود سا ، ط ، م .

(٣) والرسم : أو الرسم سا ، ط ، م || الوجود (الأولى الثانية) : الموجود سا .

(٤) الوجود (الأولى) : الموجود سا || الوجود (الثالثة) : الموجود سا ، م || حدها : + لاحقة لماهيتها ط ؛ + لاحق لماهيتها م.

(٥) أن يكون : ساقطة من ط || في نفسه : ساقطة من سا .

(٧) بما : مما سا || الوجود : الموجود سا ، ط ، م" || وجود : موجود سا ، ط ، م || وكذلك كل شئ من : وكذلك حال كل واحد من بخ ، ط ، م .

(٨) للوجود : للموجود د ، سا ، ط ، م ، || ولزمه : يلزمه سا ، م ، || الوجود : الموجود سا ، م .

(٩) وكابرا : وتكابرا م .

(١٠) أنفسها : نفسها سا .

(١٠-١١) ولا أجد ..... النتيجة : ساقطة من سا .

(١١) مسلمة : مسلما ط || أعرف : + أن ط .

(١٢) يسلمانها : يسلمان ط ؛ يسلماها م || فمن : فما ط .

(١٣) عليهما : + بن ط .

(١٤) فلا يكون : ولا يكون د || هذين عارضان : هذا عارض سا ، م .

(١٥) جوهر .... اثنين : ساقطة من سا || كم وجوهر : ساقطة من د .

وأنت إذا تأملت وجدت التناهي وغير التناهي يكفي في تحقق وجوده أن يكون كما متصلا وهو المقدار المشاهد. وبنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وليس موجودا إلا في موضوع فإن هذا ليس يبين بنفسه ، بل يحتاج في إبانته إلى تكلف يعتد به ، فكيف يؤخذ هذا مقدمة في إنتاج ماهو بين بنفسه ، وكذلك ما قالوا من أن المحدود متجزئا بأجزاء حده وغير ذلك .

وأما سائر القوم فلنشر إشارة خفيفة في هذا الموضع إلى فساد مذاهبهم، ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جلية الحال في زيغهم وقوفا شافيا . ونقول الآن : أما القائلون منهم بأن المبدأ واحد فيتوجه إليهم النقض من وجهين : أحدهما من جهة أنهم قالوا : إن المبدأ واحد ، والثاني من جهة أنهم قالوا : إن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء . فأما النقض عليهم من جهة أن ذلك المبدأ هو ماء أو هواءفالأخلق به الموضع الذي نتكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لاعلى المبادئ العامة،فإنهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات الفاسدات أيضا . وأما الدلالة على فساد قولهم إن المبدأ واحد ، فهو أن مذهبهم يجعل الأموركلها متفقة في الجوهر مختلفة في الأعراض ، ويبطلون مخالفة الأجسام بالفصول المنوعة ، وسيتضح لنا أن الأجسام تختلف بالفصول المنوعة وأما القائلون بأن المبادئ التي يتكون عنهاهذه الكائنات غير متناهية ، فقداعترفوا أنهم لاعلم لهم بالكائنات ، إذ مبادئها غير متناهية ،فلا يحاط بها علما، فلا يحاط بما يتكون عنها ؛ وإذ لاسبيل إلى معرفة الكائنات فكيف علموا أيضا أن مبادئها غير متناهية ؟ وأما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الأمور غير المتناهية بأنها أجزاء لاتتجزأ مبثوثة في الخلاء أو مودعة في الخليط ، فالأحرى أن نشتغل به حيث ننظر في مبادئ الكائنات الفاسدة أيضا . وإذ بلغنا هذا المبلغ ، فلنختم هذا الفصل. وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء أن يثبته أثبته ، ومن شاء أن لايثبته لايثبته .

---

(١) وغير التناهي : + فيا ط

تحقق : تحقيق د ، م || يكون : + يوجد ط || المشاهد : والمشاهد ب : د ، ط . (٢) وليس : وأنه ليس ط

(٣) بنفسه : في نفسه ط || يؤخذ : يوجد ب || مقدمة : متقدمة د .

(٤) متجزئا : يتجزى بخ .

(٥) خفيفة : خفية طا || مذاهبهم : مذهبهم ب ، د ، سا || ثم لنا : ساقطة : من د || لنا : ساقطة من سا ، م .

(٦) جلية : عليه سا || زيغهم : زيغهم ط || الآن : ساقطة من سا .

(٨) فالأخلق : فلا خلق ط .

(١٠) الفاسدات : والفاسدات سا ، ط ، م || مذهبهم : مذاهبهم م .

(١١) المنوعة : الممنوعة ط .

(١٢) المنوعة : الممنوعة ط || عنها : عنه سا ، ط .

(١٣) بها : ساقطة من م || علما فلا يحاط بها : ساقطة من د || وإذ : فإذا سا ، ط ، م .

(١٥) نشتغل : نشغل ط .

(١٦) وهذا : فهذا سا .

[الفصل الخامس]

هـ ـ فصـــل

فى تعريف الطبيعة

نقول : إنه قد تقع عن الأجسام التى قبلنا أفعال وحركات، فنجد بعضها صادرة عن أسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الأفعال والحركات ، مثل تسخن الماء وصعود الحجر . ونجد بعضها يصدر عنها أفعال وحركات صدورا عن أنفسها من غير أن يستند صدورها عنها إلى سبب غريب ، كالماء : فإنا إذا سخناه ثم خلينا عنه يبرد بطباعه ، والحجر إذا أصعدناه ثم خلينا عنه يهبط بطباعه. وعسى أن يكون ظننا بالبذور فى استحالتها نباتا والنطف فى تكونها حيوانا قريبا من هذا الظن ونجد أيضا الحيوانات تتصرف فى أنواع حركتها بإرادتها ، ولا نرى أن قاسرا لها من خارج يصرفها تلك التصاريف . فيرتسم فى أنفسنا تخيل أن الحركات وبالجملة الأفعال والانفعالات الصادرة عن الأجسام قد يكون بسبب خارج غريب ، وقد يكون عن ذاتها لا من خارج. ثم الذى يكون عن ذاتها لا من خارج، فنحن فى أول النظر نجوز أن يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ، ويكون بعضه مفنن الطرائق مختلفة الوجوه . ومع ذلك فيجوز أن يكون كل واحد من الوجهين صادرا بإرادة وصادرا إلا عن إرادة ، بل كصدور الرض عن الحجر الهابط والإحراق عن النار المشتعلة ، فهذا ما يرتسم فى أنفسنا .

---

(٢) فصل : فصل هـ ب ؛ ساقطة من د ـ الفصل الخامس ط ـ م .

(٤) نقول : فنقول سا ، ط .

(٥) تسخن : تسخين سا ، م .

(٥-٦) عنها أفعال ... عن : ساقطة من د || أفعال .... عن : ساقطة من سا ، م .

(٦) عن أنفسها : لأنفسها د ، سا ، م || سخناه : أسخناه ط .

(٧) أصعدناه : صعدناه م .

(٨) حيوانا : حيوانات ب ، سا ، م || قريبا : قريب سا .

(٩) أن (الثانية) : + تلك ط .

(١٠) بسبب : لسبب ط .

(١١) ثم ... خارج : ساقطة من سا .

(١٢) مفنن : متفنن ط || الطرائق : الطلاق د || مختلفة : مختلف سا ، م .

(١٣) والاحراق : والاحتراق سا .

(١٤) المشتعلة : المشعلة م .

ثم ما يدرينا أن تكون هذه الأجسام التى لانجد لها محركات من خارج إنماتتحرك وتفعل عن محرك من خارج لاندركه ولا نصل اليه ، بل عساه أن يكون مفارقاً غير محسوس ، أوعساه أن يكون محسوس الذات غير محسوس التأثير أى غير محسوس النسبة التى بينه وبين المنفعل عنه، الدالة على أنها موجبة له ، كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حسا أو لم يعرف عقلا أنه جاذب للحديد ، إذ ذلك كالمتعذر إدراكه بطلب العقل فإذا رأىالحديد يتحرك إليه لم يبعد أن يظن أنه متحرك إليه عن ذاته على أنه من الظاهر أن المحرك لايصح أن يكون جسما بما هو جسم ، إنما يحرك بقوة فيه . لكنا نضع وضعا يتسلمه الطبيعى ويبرهن عليه الإلهى أن الأجسام المتحركة هذه الحركات إنما تتحرك عن قوى فيها هى مبادئ حركاتها وأفعالها ، فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير إرادة وقوة ، كذلك مع إرادة وقوة متفننة التحريك، والفعل من غير إرادة قوة متفننة الفعل والتحريك مع إرادة وكذلك القسمة فى جانب السكون فالأول من الأقسام كما للحجر فى هبوطه ووقوفه فى الوسط ، ويسمى طبيعية . والثانى كما للشمس فى دورانها عند محصلى الفلاسفة ويسمى نفسا فلكية . والثالث كما للنباتات فى تكونها ونشوها ووقوفها إذ تتحرك لابالإرادة حركات إلى جهات شتى تفريعا وتشعيبا للأصول وتعريضا وتطويلا وتسمى نفسا نباتية . والرابع كما للحيوان ويسمى نفسا حيوانية

وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدرعنها فعلها . بلا إرادة فتسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت إنما يشبك بالطباع وكذلك ما يشبهه من الحيوانات . لكن الطبيعة التى بها الأجسام الطبيعيةطبيعية والتى نريد أن نفحص عنها ههنا هى الطبيعة بالمعنى الأول .

وما أعجب ماقيل إن الباحث عن إثباتها من حقه أن يهزأ به وأظن أن المراد بذلك أن الباحث عن إثباتها

---

(١) وتفعل : وتنفعل ط || عن : + مبدأ ط .

(٢) محسوس .... يكون : ساقطة من د . || غير .... : الذات : ساقطة من م .

(٣) النسبة : البتة سا || الدالة : الدلالة م || أنها : أنه سا || موجبة : موجب بخ ، د || كمن : لم يكن م ،

(٤) المغناطيس : مغناطيس ب ، د || ذلك : ذاك م || إدراكه بطلب العقل : ساقطة من سا .

(٥) متحرك إليه : يتحرك د ، سا ؛ يتحرك إليه م || أنه : أن م.

(٧) هذه : بهذه د ، ط . || فيها: منها سا .

(٩) الفعل والتحريك : التحريك والفعل سا ، ط ، م . || الأقسام : + هو د

(١٠) وقوفه : وقوعه م || طبيعية : طبيعة ب ، سا .

(١١) فلكية : ملكية بخ || النباتات : للنبات د ، سا ، ط ، م || تكونها ونشوها ووقوفها : تكونه ونشوه ووقوفه ط ، م . || إذ : فانها ط .

(١٣) طبيعة : طبيعية ط . (١٤) طبيعة : ساقطة من ط || فعلة من غير روية : فعل بلاروية ط . || يشبك : يشبة سا || بالطباع : الطبايع د ، م .

(١٥) مايشبهه : مايشبهها سا ، ط .

(١٦) الطبيعة : الطبيعية ط .

(١٧) ماقيل : + من د || حقة : جهة م || وأظن : فأظن د .

وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب أن يستهزأ به، إذ يريد أن يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها . وأما إن لم يرد هذا أو تأويل آخر مناسب لهذا ، بل أريد أن وجود هذه القوة بين بنفسه ، فهو مما لا أصغي إليه ولا أقول به . وكيف وقد يلزمنا كلفة شاقة أن نثبت أن لكل متحرك محركا . وقد تجشم ذلك مفيدنا هذه الآراء تجشما يعتد به ، فكيف يستهزأ بمن يرى حركة ويلتمس الحجة على إثبات محرك لها فضلا عن أن يسلم محركا ويجعله خارجا . إلا أن الحق هو أن القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي ، وليس على الطبيعي أن يكلم من ينكرها وإنما إثباتها على صاحب الفلسفة الأولى ، وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها . وقد حُدّت الطبيعة بأنها مبدأ أول لحركة مايكون فيه وسكونه بالذات لابالعرض ليس على أنها يجب فى كل شئ أن يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل على أنها مبدأ لكل أمر ذاتى يكون للشئ من الحركة إن كانت والسكون إن كان .

ثم بدا لبعض من ورد من بعد أن يستقصي هذا الرسم ويوخي أن يزيد عليه زيادة ، فقال: إن هذا إنما يدل على فعل الطبيعة لاعلى جوهرها ، فإنه إنما يدل على نسبتها إلى مايصدر عنها ويجب أن يزاد فى حدها ، فيقال : إن للطبيعة قوة سارية فى الأجسام تفيد الصور والخلق هى مبدأ لكذا وكذا . ونحن مبتدئون بأنه معنى الرسم المأخوذ عن الإمام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضحين أن مافعله ردى فاسد غير محتاج إليه ولا إلى بدله فنقول : إن معنى قولنا : مبدأ للحركة ، أى مبدأ فاعلى يصدر عنه التحريك فى غيره وهو الجسم المتحرك . ومعنى قولنا : أول ، أى قريب لاواسطة بينه وبين التحريك ، فعسى أن تكون النفس مبدأ لبعض حركات الأجسام التى هى فيها ولكن بوساطة .

وقد ظن قوم أن النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ، ولا أرى الطبيعة تستحيل محركة للأعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الإعياء عند تكليف النفس إياها غير مقتضاها ، ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة . وإن عنى بذلك أن النفس تحدث ميلا وبالميل

---

(١) يستهزأ : يهزأ ط || إذ : لأنه م .
(٣) شاقة : + فى سا ، م || مفيدنا : يفيدنا سا .
(٥) بوجود : لوجود ط || الطبيعة : + يعد ط || يكلم : يتكلم ط || ينكرها : ينظرها م .
(٦) تحقيق : يتحقق ط || حدت : وجدت م .
(٨) لكل : الكل طا || للشئ : لشئ سا .
(٩) يستقصي : استقصى ب ، استقصر بخ ، سا ، م ؛ استبعض د || ويوخي : ويوحى سا . م .
(١٠) لاعلى جوهرها : لاجوهرها سا . م .
(١١) للطبيعة : الطبيعة سا ، م || الصور والخلق : الصورة والخلقة د ، ط .
(١٣) موضحين : موضحا د ، سا || ردى : رأى ب .
(١٤) فاعلى : ساقطة من سا .
(١٦) فيها : منها سا || بوساطة : بوساطة د ، م .
(١٩) وإن : فان ط ، م .

يحرك ، فالطبيعة تفعل ذلك أيضا ، على ماسيتضح لك . وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك، بل أمر به تحرك المحرك، فإن كان للنفس متوسط فى التحريك فذلك غير التحريكات المكانية ، بل فى تحريك الكون والإنماء . وإذا أريد أن يكون هذا الحد عاما لكل تحريك ، زيد فيه الأول فإن النفس قد تكون فى المتحرك وتحرك ماهى فيه تحريكها الإنماء والإحالة ولكن لاأولا ، بل باستخدام الطبائع والكيفيات ويبين هذا لك بعد، وقوله : ما يكون فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقاسرات . وأما قوله : بالذات فقد حمل على وجهين : أحدهما بالقياس إلى المحرك ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله على الوجه الأول أن الطبيعة تحرك لذاتها حين مايكون بحال تحريك لاعن تسخير قاسر ، فيستحيل أن لاتحرك إن لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة . وحمله على الوجه الثانى أن الطبيعة تحرك لما يتحرك عن ذاته لاعن خارج . وقوله لابالعرض قد حمل أيضا على وجهين : أحدهما بالقياس إلى الطبيعة ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله بالقياس إلى الطبيعة أن الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض ، والحركة بالعرض مثل حركة الساكن فى السفينة بحركة السفينة . والوجه الآخر أنه إذا حركت الطبيعة صنما فهى تحركه بالعرض ، لأن تحريكها بالذات للنحاس لاللصنم ، فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر . فلذلك لايكون الطب طبيعة ، إذا عالج الطبيب نفسه وحرك الطب ماهو فيه ، لأنه فيه لامن حيث هو مريض ، بل من حيث هو طبيب ، فإن الطبيب إذا عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لأنه طبيب ، ولكن لأنه متعالج ، فإنه من حيث هو معالج شئ ومن حيث هو متعالج شئ فإنه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ، ومن حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض . فأما الزيادة التى رأى بعض اللاحقين بالأوائل أن يزيدها ، فقد فعل باطلا ، فإن القوة التى جعلها كالجنس فى رسم الطبيعة هو القوة الفاعلية ، وإذا حُدّت حُدّت بأنها مبدأ الحركة من آخر فى آخر بأنه آخر . وليس معنى القوة إلا مبدأ تحريك يكون من الشئ ، وليس معنى السريان إلا الكون فى الشئ ، وليس معنى التخليق

---

(١) المحرك : المتحرك م .

(٢) فذلك : بذلك سا . (٣) يكون : لايكون ط .

(٤) ويبين : ويتبين سا ، ط . (٥) مايكون : ماهو د ، سا ، ط ، م .

(٧) فيستحيل : ويستحيل ط .

(٨) تحرك : محرك د .

(١٠) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركتة : + حركة ط .

(١١) صنما : + من نحاس ط || تحريكها : تحريكه سا ، ط .

(١٢) متحركا : متحركة . ط . || كالحجر : كالحجر د || فلذلك : وكذلك ط .

(١٢) الطب : للطبيب سا ؛ الطبيب م . (١٣) الطب : الطبيب م .

(١٤) ولكن : بل د ، ط || هو : ساقطة من م || معالج : متعالج ط .

(١٥) متعالج (الأولى) : معالج ط || فانه : وذلك لأنه ط .|| العلاج : للعلاج ط || به : ساقطة من سا ، م .

(١٦) بالأوائل : الأوائل سا ، م .

(١٨) من : فى سا ، م .

والتشكيل إلا داخلا فى معنى التحريك ، وليس معنى حفظ الخلق والأشكال إلا فى التسكين .

ولوكان هذا الرجل قال : إن الطبيعة هى مبدأ موجود فى الأجسام لتحريكها إلى كمالاتها وتسكينها عليها هو مبدأ أول لحركة ماهو فيه وسكونها بالذات لا بالعرض ، لم يكن إلا مكررا لأشياء كثيرة من غير حاجة إليها فكذلك إذا أورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا مواطئا لتلك الطائفة فيكون قد كرر أشياء كثيرة وهو لايشعر . ومع ذلك فإن هذا المتدارك لخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب أنه إذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة إلى شئ وما فعل ، فإن المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير ، والقوة لا ترسم إلا من جهة النسبة الإضافية ، فلا يكون ماظنه حقا من أنه قد هرب من ذلك بإيراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ، ثم معنى قول : الحاد الأول إنه مبدأ للحركة والسكون ليس يعنى المبدأ الذى للحركة المكانية دون المبدأ الذى للحركة فى الكيفية بل كان مبدأ لأى حركة كانت بالذات ، فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التى فى الكم والتى فى الكيف والتى فى المكان ، وفى غير ذلك إن كان حركة وسيتضح لك بعد أصناف الحركات . فأما كونه مبدأ للحركة فى الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل وانبساط فى الحجم ، أو تكاثف وانقباض فى الحجم ، فإن هذا تحريك عن كمية ، وإن شئت أن تجعل النمو بالطبيعة ، وتطلق اسم الطبيعة على ذلك ، وتأخذ الطبيعة على أحد المعانى المذكورة ، فافعل .

وأما كونه مبدأ للحركة فى الكيف فمثل حال طبيعة الماء إذا عرض للماء إن استفاد كيفية غريبة لم تكن مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته . فإن العائق إذا زال ، ردته طبيعته إلى كيفية وأحالته إليها وحفظته عليها ، وكذلك الأبدان إذا ساءت أمزجتها وقويت طبيعتها ردتها إلى المزاج الموافق .

وأما فى المكان فظاهر ، وهو حال طبيعة الحجر إذا حركته إلى أسفل وحال طبيعة النار إذا حركتها إلى فوق

---

(١) والتشكيل : والتشكيك م .
(٢) وتسكينها : وتسكنها ب ، د ، ط .
(٣) وسكونها : وسكونه سا ، م .
(٤) فكذلك : وكذلك م .
(٥) بزعمه : لزعمه ط ؛ ساقطة من سا || حسب : حب ط || فقد : ساقطة من ب .
(٦) لاترسم : لاترتدم سا ، م .
(٧) بايراد : بارادة م .
(٨) المبدا (الأولى) : بالمبدأ ط . (٩) الكيفية : الكيف ط ، م || كان : كل سا ، م || لأى : لأية م .
(١٠) والتى : ساقطة من د || وفى غير : وغير م || كان : كانت ط .
١٥) الكون : كون سا ؛ ككون ط .
(١٦) عليها : عنها م .
(١٧) وهو : + مثل ط || وحال طبيعة : وطبيعة سا ، م . || حركتها : حركت النار د ، ط .

وأما كونه مبدأ للحركة فى الجواهر فمثل حال الطبيعة التى تحرك إلى الصورة معدة بإصلاح الكم والكيف على ما تعلم . وأما حصول الصورة فعسى أن لاتكون الطبيعة مفيدتها، بل تكون مهيئة لها، وتستفاد مواضع آخر . والأولى أن يعلم هذا من صناعة أخرى، فهذا هو حد الطبيعة التى هى كالجنسية وتعطى كل واحدة من الطبائع التى تحتها معناها .

[الفصل السادس]

و - فصل

فى نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة

إن لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وأعراضا . وطبيعته هى القوة التى يصدر عنها تحركه أو تغيره الذى يتكون عن ذاته ، وكذلك سكونه وثباته . وصورته هى ماهيته التى بها هو . ماهو ومادته هى المعنى الحامل لماهيته والأعراض هى الأمور التى إذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته أو عرضت له من خارج . وربما كانت طبيعة الشئ هى بعينها صورته ، وربما لم تكن . أما فى البسائط فإن الطبيعة هى الصورة بعينها ، فإن طبيعة الماء هى بعينها الماهية التى بها الماء هو ، ماهو لكنها إنما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار . فإذا الحركات قيست إلى الحركات والأفعال الصادرة عنها سميت طبيعة وإذا قيست إلى تقويمها لنوع الماء ، وإن لم يلتفت إلى مايصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة . فصورة الماء مثلا قوة أقامت هيولى الماء نوعا ، وتلك

---

(١) معدة : بعده سا .

(٢) على ماتعلم : ساقطة من د ، سا || أن : ساقطة من د || مفيدتها : مفيدة إياها ط . || بل : قيل د .

(٣) فهذا : وهذا سا ، م || كالجنسية : كالجنس ط || واحدة : واحد ب ، سا .

(٤) فصل : فصل ب ؛ الفصل السادس ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٧) إن لكل : اعلم أن لكل م || إن : ساقطة من د ، سا || وطبيعته : فطبيعته سا || تحركه : تحرك د ؛ تحريكه م .

(٨) يتكون : يكون م || الحامل : الحاصل سا .

(١١) طبيعة : طبيعة م .

(١٢) الماء : + هو ط .

غير محسوسه وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسه والثقل الذى هو الميل بالفعل الذى لا يكون للجسم وهو فى حيزه الطبيعى ، فيكون فعلها مثلا فى جوهر الماء ، إما بالقياس إلى المتأثر عنه فالبرودة وإما بالقياس إلى المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة ، وبالقياس إلى مكانه القريب فالتحريك وبالقياس إلى مكانه المناسب فالتسكين .

وهذه البرودة والرطوبة أعراض تلزم هذه الطبيعة ، إذا لم يكن هناك عائق . وليس كل الأعراض تتبع الصورة فى الجسم ، بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لأن تنفعل عن سبب خارج يعرض ، كما يعد لقبول الأغراض الصناعية ولكثير من الأعراض الطبيعية ، وأما فى الأجسام المركبة فالطبيعة كشئ من الصورة ولا تكون كنه الصورة ، فإن الأجسام المركبة لا تصير هى ما هى بالقوة المحركة لها بالذات إلى جهة وحدها وإن كانت لابد لها فى أن تكون هى ماهى من تلك القوة ، فكأن تلك القوة جزء من صورتها ، وكأن صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالإنسانية فإنها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق . وإذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع أعطت الماهية الإنسانية . وأما كيفية نحو هذا الاجتماع ، فالأولى أن يبين فى الفلسفة الأولى ، اللهم إلا أن يعنى الطبيعة لا هذا الذى حددناه ، بل كل مايصدر عنه أفاعيل الشئ على أى نحو كان على الشرط المذكور فى الطبيعة أولم يكن . فعسى أن تكون طبيعة كل شئ صورته .

ولكن غرضنا ههنا فى إطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه . ومن هذه الأعراض ما يعرض من خارج ، ومنها مايعرض من جوهر الشئ . وقد يتبع بعضها المادة كالسواد فى الزنجى وآثار القروح وانتصاب القامة ، وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك فى الناس وقوة الضحك فإن هذه وإن لم يكن بد فى وجودها عن أن تكون مادة موجودة ، فإن منبعثها من الصورة ومبتدأها منها ، وستجد أعراضا تلزم الصورة تنبعث عنها أو تعرض لها بوجه آخر لا يحتاج إلى مشاركة المادة ، وذلك إذا حقق لك علم النفس وقد تكون أعراض مشتركة تبتدئ من الجهتين جميعا ، كالنوم واليقظة ، وإن كان قد يكون بعضها أقرب إلى الصورة

---

(١) الذى هو : هو الذى م .
(٢) فعلها : فعل الطبيعة بخ .
(٣) القريب : الغريب سا ، م || وبالقياس : وإما بالقياس ط .
(٦) الصورة (الأولى) : للصورة ط ؛ + التى م .
(٧) والكثير : والكثير سا .
(٩) كانت : كان ط || القوة (الأولى والثانية) : القوى سا ، م || فكأن تلك القوة : ساقطة من د .
(١١) أعطت : أعطيت د .
(١٢) أن : بأن ط . || حددناه : حددنا ط .
(١٣) الشرط المذكور : الشرط المشروط سا ، م ؛ الشروط المشروط ط .
(١٤–١٥) من خارج ومنها مايعرض : ساقطة من د .
(١) تكون : + فى سا . || منبعثها : منبعها ط || تلزم الصورة : للصورة م .
(١٨) عنها : فيها سا ، م .

مثل اليقظة ، وبعضها أقرب إلى المادة مثل النوم . والأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كأنداب القروح وسواد الحبشى إذا مات. فالطبيعة الحقيقية هى التى أو مأنا إليها، والفرق بين الصورة وبينها ما أشرنا إليه ، والفرق بين الحركة وبينها أظهر بكثير ، لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة أحق ما يذكر منها هو ثلاثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذى ذكرناه ، ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شئ ، ويقال طبيعة لذات كل شئ . وإذا أريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شئ حتى أن يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء . فمن رأى أن يجعل الجزء الأحق من كل جوهر بأن يقومه هو عنصره وهيولاه ، قال : إن طبيعة كل شئ عنصره ومن رأى أن يجعل الصورة أحرى بذلك ، جعلها طبيعة الشئ . وعسى أن يكون فى أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هى المبدأ الأول لإفادة الجواهر قوامها ، فجعلوها طبيعة كل شئ ، ومن جعل طبيعة كل شئ صورته جعلها فى البسائط ماهيتها البسيطة وفى المركبات المزاج . وستعلم بعد أن المزاج ماهو ونرشدك الآن إليه يسيرا ، فنقول .

إن المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة فى أجسام متجاورة ، وقد كان الأقدمون من الأوائل شديدى الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصيرها طبيعة ، ومنهم أنطيقون الذى يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصر على أن المادة هى الطبيعة ، وأنها هى المقومة للجواهر ، ويقول لوكانت الصورة هى الطبيعة فى الشئ لكان السرير إذا عفن وصار بحيث يفرع غصنا وينبته فرع سرير ، أو ليس كذلك، بل يرجع إلى طبيعة الخشبية فينبت خشبا . كأن هذا الرجل رأى أن الطبيعة هى المادة ، ولا كل مادة ، بل المحفوظ ذاتها فى كل تغير ، وكأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية ، بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف أن مقوم الشئ يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشئ ، ليس أنه الذى لا بد منه عند عدم الشئ

---

(١) قدتبقى : قدبقيت بخ .
(٢) إليها : إليه م .
(٣) أحق : وأحق ط .
(٤) ذكرناه : ذكرنا ط .
(٥) مايتقوم : مايتفق ط .
(٦) الأحق : اللاحق م .
(٧) طبيعة كل : الطبيعة الكل م .
(٩) بعد : ساقطة من د .
(١١) تحصل : تحدث د .
(١٢) انطيقون : لانطيقون سا ؛ انطيغون ط .
(١٣) للجواهر : للجوهر سا .
(١٥) الخشبية : الخشب ط || فينبت : وينبت ط .
(١٦) الطبيعية : الطبيعة سا .
(١٧) مقوم : مفهوم د ؛ يقوم سا .

أو يكون ثابتا عند عدم الشئ . وما يغنينا أن يكون الشئ ثابتا فى الأحوال ، ووجوده لا يكفى فى أن يحصل الشئ بالفعل مثل هذا الذى هو الهيولى التى لاتفيد وجود الشئ بالفعل ، بل إنما تفيد قوة وجوده ، بل الصورة هى التى تجعله بالفعل . ألا ترى أن الخشب واللبن إذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ، ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لافى المادة لاستغنى عنها . وهذا الرجل ذهب عليه أيضا أن الخشبية صورة ، وأنها عند الإثبات محفوظة ، فإن كان الذى يهمنا فى مراعاة شرائط كون الشئ طبيعة هو أن تكون مفيدة للشئ جوهريته ، فالصورة أولى بذلك .

ولما كانت الأجسام البسيطة هى ماهى بالفعل بصورتها ، ولم تكن هى ماهى بموادها وإلا لما اختلفت . فبين أن الطبيعة ليست هى المادة ، وأنها هى الصورة فى البسائط ، وأنها فى نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد . أوما فى المركبات فغير خاف عليك أن الطبيعة المحدودة وحدها لاتعطى ماهياتها ، بل هى مع زوائد ، إلا أن تسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف ، فتكون الطبيعة تقال حينئذ على هذه وعلى الأول بالاشتراك . وأما الحركة فهى أبعد من أن تكون طبيعة للأشياء ، فإنها كما يتضح طارئة فى حالة النقص وغريبة عن الجوهر .

---

(١) أو يكون ثابتا : ولا انفكاك ويكون ثبتاً بخ ؛ ويكون ثابتا سا . || الأحوال : الأقوال د .

(٢) بل : قبل د .

(٣) الاترى : لاترى د || للبيت : البيت سا ، م .

(٥) فان : وإن ط || يهمنا يبناب . || كون الشئ طبيعة : الطبيعة د ، سا ؛ طبيعة ط ؛ كون الشئ طبيعته م .

(٧) بصورتها : بصورها ط .

(٨) وأنها : + هى ط || نفسها : أنفسها ط || ليست : وليست م .

(٩) المحدودة : ساقطة من سا .

(١٠) هذه : هذا ط .

(١٢) عن : من ط .

[الفصل السابع]

ز ــ فصـــل

فى الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها

ههنا ألفاظ تستعمل ، فيقال الطبيعة والطبيعى وماله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجرى المجرى الطبيعى . فالطبيعة قد عرفتها ، وأما الطبيعى فهو كل منسوب إلى الطبيعة ، والمنسوب إلى الطبيعة هو إما ما فيه الطبيعة ، وإما ماعن الطبيعة . والذى فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة أو الذى الطبيعة كالجزء من صورته ، وأما ماعن الطبيعة فالآثار والحركات وما يجانس ذلك من الزمان والمكان وغيره ، وأما ماله الطبيعة فهو الذى فى نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم الميحرك بطباعه ، وأما ما بالطبيعة فهو كل ماوجوده بالفعل من الطبيعة أو قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الأول كالأشخاص الطبيعية أو بالوجود الثانى كالأنواع الطبيعية . وأما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد ، كالأشخاص والأنواع الجوهرية ، أو لازما لها ، كالأعراض اللازمة والحادثة . وأما مايجرى مجرى الطبيعى ، فمثل الحركات والسكونات التى توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لاخارجة عن مقتضاها ، والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة ، فإن الرأس المسفط والأصبع الزائدة ليسا جاريين على المجرى الطبيعى ، ولكنهما بالطبع وبالطبيعة إذ سببهما الطبيعة ، ولكن ليس لنفسها ، بل لعارض ، وهو كون المادة بحال فى كيفيتها أو كميتها تقبل ذلك .

---

(٢) فصل : فصل زٓ ب ؛ الفصل السابع م ؛ ساقطة من م .

(٤) ههنا : وههنا ط .   (٤–٥) المجرى الطبيعى : مجرى الطبيعة ط .

(٦) الطبيعة (الأولى) : ساقطة من ط || فالمتصور : والمتصور د .

(٧) فالآثار : بالآثار سا || يجانس : يجالس م .

|| فهو : وهو ط || الذى : + له سا . (٨) بطباعه : + والساكن بطباعه سا ، م || ماوجوده : ما كان وجوده سا || من : عن م .

(٩) بالفعل : ساقطة من د ، م || عن : من ط   (٩–١٠) وأما ما : وما سا ؛ وأما م .

(١١) مجرى : المجرى د ، سا ، م .

(١٢) مقتضاها (الثانية) : مقتضاه ط .

(١٣) نفسها : ساقطة من د || بسبب : لسبب ط . || ليسا جاريين : ليس جاريا ب ، د سا ، م ؛ + ما ط || على : ساقطة من د سا ، م

(١٤) ولكنهما : ولكنه د ، سا ، م || سببهما : سببه ب ، د ، سا ، م .

(١٥) كيفيتها : كيفها د .

والطبيعة تقال على وجه جزئى ، وتقال على وجه كلى . فالتى تقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص ، والطبيعة التى تقال على وجه كلى فربما كانت كلية بحسب نوع ، وربما كانت كلية على الإطلاق ، وكلاهما لاوجود لها فى الأعيان ذواتا قائمة إلا فى التصور ، بل لاوجود إلا للجزئى . أما أحدهما فهو ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ نوع نوع ، والثانى ما نعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه .

وقد ظن بعضهم أن كل واحد منهما قوة موجودة ، أما الأولى فسارية فى أشخاص النوع ، وأما الأخرى فسارية فى الكل . وظن بعضهم أن كل واحد منهما هو فى ذاته وفيضانه عن المبدأ الأول واحد ومنقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل . وليس من هذا شئ يجب أن يصغى إليه ، فإنه لاوجود إلا للقوى المختلفة التى فى القوابل ولم تكن البتة متحدة ثم انقسمت . نعم لها نسبة إلى شئ واحد ، والنسبة إلى الشئ الواحد الذى هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذاتى عن الأشياء ولا يقوّم المنسوبات مجردة بأنفسها ، بل لاوجود للطبيعة بهذا المعنى لافى ذات المبدأ الأول ، فإنه من المحال أن يكون فى ذاته شئ غير ذاته كما تعلم بعد ، ولا فى طريق السلوك إلى الأشياء كأنه فائض ، لكنه بعد لم يصل ولاله وجود فى الأشياء متحدا بلا اختلاف ، بل طبيعة كل شئ آخر بالنوع او بالنوع أو بالعدد . ولا أيضا ما يمثلو نه من شروق الشمس كذلك ، فإن الشمس لاينفصل عنها شئ يقوّم واحدا لا جسم ولا عرض ، بل إنما يحدث شعاعها فى القابل ويحدث فى كل قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود فى غير القابل ، ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه إلى المواد فغشيها . نعم لولم يختلف القابل وكان واحدا ، لكان الأثر واحد بحسبه حينئذ ، ويتبين لك تحقيق هذا كله فى غير هذه الصناعة .

---

(١) فالى : فالشئ د .

(٢) شخص : ساقطة من د || على وجه : بوجه ب ، د ، سا ، م || بحسب .... كلية : ساقطة من د .

(٣) للجزئى : لجزئى ط .

(٤) مقتضى : يقتضى ط || نوع نوع : نوع د ، سا ، م . || مقتضى : يقتضى ط .

(٦) واحد : واحدة ط || وأما الأخرى : والأخرى د ، سا ، م .

(٧) هو : ساقطة من د . || ومنقسم : وينقسم سا ، ط ، م .

(٨) ويختلف : ساقطة من د . || فإنه : وإنه م .

(١٠) المنسوبات : النسوبات د . || للطبيعة : لطبيعة م .

(١١) شئ : + غريب بخ ، ط ، م || غير : عن ط ، م .

(١٢) لكنه : ساقطة من سا .

(١٣) شئ : + شئ ط . || لاينفصل : لايفصل سا .

(١٤) شعاعها : شعاعا د ، سا ؛ شعاعها ط || ويحدث : ويجذب م .

(١٥) ولاهو : + شئ ط .

(١٦) بحسبه : بحسب سا || ويتبين : وتبين سا ، م .

لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس ، فلا تكون على أنها طبيعة ، بل على أنها أمر معقول عند الأوائل والمبادئ التى يفيض منها تدبير الكل أو على أنها طبيعة جرم أول من الأجرام السماوية التى بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة الماهية سارية فى الأجسام الأخرى .

فهكذا يجب أن تتصور الطبيعة الكلية والجزئية ، ثم تعلم أن كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية ، فإن الموت وإن كان غير مقصود فى الطبيعة الجزئية التى فى زيد ، فهو مقصود فى الطبيعة الكلية من وجوه : أحدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة فى السعداء ، وهى المقصودة ولها خلق البدن ، وإذا أخلفت فليس لسبب من الطباع ، بل لسوء الاختيار. وليكون لقوم آخرين حالهم فى استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجودا ، فإنه إن خلد هؤلاء لم يسع للآخرين مكان ولا قوت . وفى قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود ، وليسوا أولى بالعدم الدايم من هؤلاء بالخلود ، فهذه وغيرها مقاصد فى الطبيعة الكلية . وكذا الأصبع الزائدة فهى مقصودة الطبيعة الكلية التى يقتضى أن تكسى كل مادة مايستعد لها من الصور ولا تعطل ، فإذا فضلت مادة تستحق الصورة الأصبعية لم تحرم ولم تضيع .

---

(١) كلية : كلينه م || على أنها طبيعة بل : ساقطة من سا .

(٢) جرم أول من : جرم من أول من سا || الأجرام ط .

(٣) يستحفظ : استحفظ ط || الأخرى : الأخر ط .

(٤) فهكذا : فكذا سا ، هكذا م .

(٥) الكلية : ساقطة من ب ، د ، ط . || التى : ساقطة من م .

(٧) وإذا : فإذا د ؛ وإذ سا ، ط ، م || أخلفت : اختلف د ؛ اختلفت سا ، ط ، م || فليس : فليست ط ؛ وليست م .

(٨) للآخرين : الآخرين سا ، م .

(١٠) وغيرها : ساقطة من د ، سا || فهى : هو سا ؛ هى م || مقصودة : مقصود فى د ، سا ؛ مقصودة فى م .

(١١) الصور : الصورة د ، سا ، ط . || فضلت : صلت سا ؛ فصلت م || الصورة : الصور د ؛ الصورة ط .

[الفصل الثامن]

ز ـ فصـــل

فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته لعلم آخر ان كانت له مشاركة

وإذا قد عرفت الطبيعة، وعرفت الأمور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح أن العلم الطبيعى عن أى الأشياء يبحث، ولما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعى وعوارضه الذاتية أعنى الطول والعرض والعمق المشار إليها وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل أيضا من عوارض الجسم الطبيعى. ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعى، والعوارض التى يبحث عنها هى من عوارض هذا العارض. فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعى، ولكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعى فى المسائل. وأما علم الحساب فهو أبعد من المشاركة وأشد بساطة، بل ههنا علوم أخرى تحتها كعلم الأثقال وعلم الموسيقى وعلم الأكر المتحركة، وعلم المناظر وعلم الهيئة. وهذه العلوم أقرب مناسبة إلى العلم الطبيعى، وعلم الأكر المتحركة أبسطها، وموضوعه كرة متحركة. والحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها وإن كان اتصالها لا لذاتها، بل لسبب مسافة أو زمان، كما نبين نحن من بعد. ثم البراهين الموردة فى علم الأكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة.

وأما علم الموسيقى فموضوعه النغم والأزمنة وله مبادئ من علم الطبيعى ومبادئ من علم الحساب. وكذلك علم الأثقال وعلم المناظر أيضا موضوعه مقادير منسوبة إلى وضع ما من البصر وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة.

---

(٢) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٤) لعلم آخر : لعلوم أخرم || كانت له مشاركة : كان د || د مشاركة : تشاركة سا ، م .

(٥) وإذ : فإذ م || قد : ساقطة من م || اتضاح : إيضاح سا ، م .

(٨) عارض : ساقطة من سا || عوارض : + الجسم ط || هى : هو سا .

(٩) ولكن : لكن د ، ط ، م . || لاتشارك : + العلم ط .

(١٠) من : + هذ ط || تحتها : تحتهما م .

(١٣) كان : كانت ط || لسبب : بسبب ط || الموردة : ساقطة من سا ، م .

(١٥) الطبيعى : الطبيعيين سا ، م . || وكذلك : فكذلك م .

وهذه العلوم لا تشارك كلها العلم الطبيعي فى المسائل البتة ، وكلها ينظر فى الأشياء التى لها من حيث هى ذوات كم ، ومن حيث لها عوارض الكم التى لا يوجب تصور عروضها للكم أن يجعلها كما فى جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون لايحتاج إلى ذلك .

وأما علم الهيئة فموضوعه أعظم أجزاء موضوع العلم الطبيعي ، ومبادئه طبيعية وهندسية . أما الطبيعية فمثل أن حركة الأجرام السماوية يجب أن تكون محفوظة على نظام واحد وما أشبه ذلك مما استعمل كثير منه فى أول المجسطى .وأما الهندسية فما لايخفى ويخالف سائر تلك العلوم فى أنه يشارك الطبيعي فى المسائل أيضا، فيكون موضوع مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي ، والمحمول فيه أيضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول فى مسائل العلم الطبيعي ، مثل أن الأرض كرية والسماء كرية وما أشبه ذلك . فهذا العلم كأنه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي ، فإن التعليمي المحض مجرد لافى مادة البتة ، وكان هذا موقع لذلك المجرد فى مادة معينة . لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة. أما مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية أو هندسية ، وأما مقدمات الطبيعي فمأخوذة مما توجبه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فأدخل المقدمات التعليمية فى براهينه ، وخلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية فى براهينه . وإذا سمعت الطبيعي يقول : لولم تكن الأرض كرية لم يكن فصل الكسوف القمرى هلاليا ، فاعلم أنه قد خلط . واذا سمعت التعليمي يقول : وأشرف الأجرام له أشرف الأشكال وهو المستدير وأن أجزاء الأرض يتحرك إليها على الاستقامة وما أشبه ذلك ، فاعلم أنه قد خلط .

وانظر كيف يختلط الطبيعي والتعليمي فى البرهان على أن جرما مّا من البسائط كرى. أما التعليمي فيستعمل فى بيان ذلك ما يجد عليه حال الكواكب فى شروقها وغروبها وارتفاعها عن الأفق وانخفاضها ، وان ذلك

---

(١) لاتشارك كلها : كلها لاتشارك سا ، م .
(٢) يجعلها : يجعله ط .
(٤) العلم : علم ط ، م .
(٦) فما : فبما ط .
(٩) فإن : كان ب د ، سا ، م .
(١١) مقدمات : ساقطة من د ، سا || طبيعة : ساقطة من م .
(١٢) فأدخل : وأدخل د ، سا || التعليمية : الطبيعية سا .
(١٣) وإذا : فإذا ط .
(١٤) خلط : خلطه ب || التعليمى : الطبيعى م .
(١٥) إليها إليه سا . || قد : ساقطة من سا .
(١٦) ما : ساقطة من سا ، م .
(١٧) الكواكب : ساقطة من سا .

لايمكن إلا أن تكون الأرض كرية . والطبيعى يقول إن الأرض جرم بسيط ، فشكله الطبيعى الذى يجب ، طبيعة متشابهة يستحيل ان يكون مختلفا فيه ، فيكون فى بعضه زاوية وفى بعضه خط مستقيم، أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه، فنجد الأول قدأتى بدلائل مأخوذة من مناسبة المقابلات والأوضاع والمحاذيات، من غير أن تكون محتاجة إلى أن يكون فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها لمعنى . ونجد الثانى قد أتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعى بما هو طبيعى ، والأول أن يكون قد أعطى الإنية ولم يعط العلة والثانى العلة واللمية . والأعداد بما هى أعداد قد توجد فى الموجودات الطبيعية ، إذ يوجد فيها واحد وواحد آخر . وكون كل واحد منهما واحد ليس كونه ذاته من ماء أو نار أو أرض أو شجرة أو غير ذلك ، بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهية . واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما فى نحو من أنحاء الوجود معا هو صورة الاثنينية فى ذلك الوجود ، وكذلك فى غير ذلك من الأعداد وهذا هو العدد المعدود . وقد توجد فى الموجودات غير الطبيعية التى سيتضح أن لها إنية وقواما فليس العدد داخلا فى العلم الطبيعى ، لأنه لاهو جزء ولا هو نوع من موضوعه ، ولا هو عارض خاص به ، فهويته لاتقتضى تعلقاً لابالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات . ومعنى التعلق أن يكون وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا إياه ، بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ، ويتعلق إن كان ولابد بالموجود العام فيكون من الأمور اللازمة له .

فطبيعة العدد بحيث تصلح أن تعقل مجردة عن المادة أصلا ، والنظر فيها من حيث هى طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ، ثم قد تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب ، وتلك الأحوال لاتعرض لها إلا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ، وإن لم يجب تعلقها بها بالحد ، ولم تكن مما تخصها بمادة معينة

---

(١) والطبيعى : فالطبيعى م . || جرم : جسم د ، ط .
(٢) طبيعة : طبيعته د ، ط || يستحيل : مستحيل ب ، سا .
(٣) مناسبة : مناسبات ط .
(٤) محتاجة : محتاجا م || يكون فيها تعرض : يتعرض فيها م || لقوة : بقوة ط .
(٥) والأول : فالأول ط ، م .
(٦) العلة (الأولى والثانية) : العلية ط ، م || والثانى : + أعطى سا ، م .
(٧) منهما : منها ب ، سا || كونه : كون م || ذاته : ذاتا ط || شجرة : شجر ط .
(٩) ذلك : + النحو من ط .
(١٠) فى (الأولى) : ساقطة من سا ، ط ، م || أن : أنها د ، ط .
(١١) ولاهو : ولا سا ، م . || لا بالطبيعيات : إلا بالطبيعيات د ، ط .
(١٢) ولابغير الطبيعيات : ساقطة من م .
(١٣) بالموجود : بالوجود م .
(١٤) بحيث : ساقطة من ط .
(١٥) قد : ساقطة من ط || وتلك : تلك ب سا ، م .
(١٦) تعلقها (الأولى والثانية) : تعليقها سا ، ط ، م .
|| مما : بما م || تخصها : تخصصها ب ، ط ، م .

فيكون النظر فى طبيعة العدد من حيث هى كذلك نظرا رياضيا ، وأما المقادير فإنها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها ، أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هى من المعانى القائمة فى المادة لامحالة ، وأما مباينتها فمن جهات. من ذلك أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره فى أول الأمر أنه لايصلح أن يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التى للماء من حيث هى ماء ، فإنها مستحيلة أن توجد فى المادة الحجرية من حيث هى على مزاجها لاكالتدوير الذى يصح أن يحل المادتين جميعا وأى مادة كانت ، والصورة الإنسانية وطبيعتها فإنها مستحيلة أن توجد فى المادة الخشبية ، وهذا أمر لايلزم الذهن فى تحققه كثير تكلف ، بل يقرب مناله ، ومنها مالا يستحيل فى بادى النظر أن يعرض لأى مادة اتفقت مثل البياض والسواد وأشياء من هذا الجنس ، فإن الذهن لايستوحش من إحلالها أية مادة اتفقت ، لكن العقل والنظر يوجبان من بعد أن طبيعة البياض والسواد غير عارضة إلا لمزاج واستعداد مخصوص ، وأن المستعد للتسود بمعنى التلون لابمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذى بذلك المعنى لأمر فى مزاجه وغريزته ، لكنهما وإن كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما فى الذهن إلا مقارنا لأمر ليس هو هو ، وذلك الأمر هو السطح أو المقدار المباين للون فى المعقول . ثم قد يتشارك أيضا هذان القسمان المذكوران فى أمر ، وهو أن الذهن لايعقل واحدا منهما إلا وقد لحقه خاصية نسبة إلى أمر آخر يقارن ذاته كالموضوع . فإن الذهن إذا أحضر صورة الإنسان لزمه أن يحضر معها نسبة لها إلى مادة مخصوصة لا تتخيل إلا كذلك . والبياض أيضا إذا أحضره التصور أحضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وأبى أن يتصور بياضا إلا تصور قدرا . ومعلوم أن البياضية غير القدرية ، ونجعل نسبة البياضية إلى القدرية شبيهة بنسبة شئ إلى أمر موضوع له . ثم المقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه ، إذ الذهن يقبل المقدار على أنه مجرد ، وكيف لا يقبله وهو محتاج إلى استقصاء فى البحث حتى ينكشف له أن المقدار لايوجد إلا فى مادة ويفارق القسم الأول بشئ يخصه ، وهو أن الذهن إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم يضطر إلى أن يعدله مادة مخصوصة

---

(١) وأما : أن ط .

(٢) وتباينها : + له ب || من : ساقطة من ط .

(٣) ذلك : ذلك ط .

(٤) هى (الأولى) : هو م || مستحيلة : مستحيل م .

(٥) يصح : يصلح ط || والصورة : والصور ب .

(٦) مستحيلة : مستحيل م || تحققه : تحقيقه ط || يقرب : يعرف د || مناله : تناوله ط .

(٧-٨) وأشياء .... والسواد : ساقطة من م .

(١٠) كانا : كان ط .

(١٢) لايعقل : لايقبل ب ، سا ، م || إلا وقد : الآن قد سا .

(١٣) يقارن : ساقطة من سا || الإنسان : الإنسانية د ، سا ، ط ، م .

(١٤) وأبى : وإلى م .

(١٥) بياضا : بياض ط || تصور : أن يتصور ط || غير ... البياضية : ساقطة من ط .

(١٦) يقبل : قبل م . (١٧) لا يقبله : لايقبل د || استقصاء : الاستقصاء ط .

(١٨) القسم الأول : هذا القسم د ، ط || إلى (الثانية) : ساقطة من سا ، م || له : لها سا

ويفارق القسم الثانى بأن الذهن وإن لم يضطر فى تصور المقدار إلى أن يجعل له مادة مخصوصة ، فالقياس والعقل لايضطره إليها أيضا ، إذ الذهن يستغنى فى نفس تصور المقدار عن تصوره فى المادة . والقياس لايوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة ، لأن المقدار لايفارق شيئا من المواد ، فليس مما يكون خاصا بمادة، ومع ذلك فهو مستغن فى التوهم والتحديد عن المادة . وقد ظن أن البياض والسواد هذا حكمه أيضا، وليس كذلك، فإنه لا التصور التخيلى ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لها تغنى عن ذلك إذا حقق واستقصى ، وإنما يتجردان بمعنى آخر وهو أن المادة ليس جزء قوامهما كما هو جزء قوام المركب ، لكنه جزء حديهما. وكثير من الأشياء يكون جزء حد الشئ ولا يكون جزءا من قوامه إذا كان حده يتضمن نسبة ما إلى شئ خارج عن وجود الشئ .

وقد شرح هذا المعنى فى كتاب البرهان ، فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لاتحتاجان فى إقامتهما البراهين أن تتعرضا للمادة الطبيعية أو تأخذا مقدمات تتعرض للمادة بوجه ، لكن صناعة الكرة المتحركة وأشد منها صناعة الموسيقى ، وأشد منها صناعة المناظر ، وأشد من ذلك صناعة الهيئة تأخذ المادة أو شيئا من عوارض المادة ، وذلك لأنها تبحث عن أحوالها ، فمن الضرورة أن تأخذها . وذلك لأن هذه الصناعات إما أن تبحث عن عدد لشئ أو مقدار أو شكل فى شئ ، والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الأمور الطبيعية . ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية أيضا بالعدد والمقدار ، فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد والمقدار فى أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعى وكأن الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التى هى حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنايع موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة . وإذا كان بعض العلوم

---

(١) بأن : فى سا .
(٢) إليها : إليها سا . || عن : عند م .
(٤) بمادة : + معينة ط || والتحديد : والتجديد بخ || ظن : يظن م || حكمه : حكمها ط .
(٥) التخيلى : التحيلى ط || لها : لهما ط .
(٦) ليس : ليست ط || هو : هى ب ، ط || المركب : المركبات ط || لكنه : لكنهما م .
(٩) المعنى : ساقطة من سا .
(١٠) تتعرضا : تعرض ب || الكرة : الكثرة د .
(١١) شيئا : شئ ط .
(١٢) لأنها : لأنه سا || أحوالها : أحواله سا || أن : أنها ب ؛ أنه سا ، م || تأخذها : تأخذه سا .
(١٣) لشئ : الشيء د ، ط || أو مقدار : أو عن مقدار ط || أو شكل : وشكل م .
(١٤) والمقدار (الأولى) : + والشكل م .
(١٥) يلتفت : ساقطة من م .
(١٦) الطبيعيه : المتبقرة د || والصناعة : والصناعات ط .
(١٧) وإذا : إذا م .

المنسوب به إلى الرياضة مما يحوج الذهن إلى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات ، فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل فى العلم الطبيعى بالصورة ويخلى عن المادة أصلا .

[الفصل التاسع]

ط ـ فصل

فى تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعى فى بحثه

قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم أنطيقون مراعاة أمر الصورة رفضا كليا ، واعتقد أن المادة هى التى يجب أن تحصل وتعرف ، فاذا حصلت هى تحصيلا فما بعد ذلك أغراض ولواحق غير متناهية لا تضبط . ويشبه أن تكون هذه المادة التى قصر عليها هؤلاء نظرهم هى المادة المتجسمة المنطبعة دون الأولى، وكأنهم عن الأولى غافلون .

وربما احتج هؤلاء ببعض الصنايع ، وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية، فقال: إن مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته ، والغواص وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورتها والذى يظهر لنا فساد هذا الرأى إفقاده إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعية ونوعياتها التى هى صورها ومناقضة صاحب المذهب نفسه نفسه ، فإنه إن أقنعه الوقوف على الهيولى غير المصورة ، فقد قنع من العلم بمعرفة شئ لا وجود له بالفعل ، بل كأنه أمر بالقوة . ثم من أى الطرق يسلك إلى إدراكه، إذ قد أعرض عن الصور والأعراض صفحا، والصور والأعراض هى التى تجر أذهاننا إلى إثباته ، فإن لم يقنعه الوقوف على الهيولى غير

(٣) فصل : فصل ط ب ، الفصل التاسع ط ، م .
(٦) انطيقون : انطيفون ط || هى : ساقطة من سا ، م .
(٨) المنطبعة : المنطبئة د || دون : + الحسية د ، ط ||وكأنهم : فكأنهم سا ، ط، م .
(١٠) الطبيعية : + النظرية ط || مستنبط : يستنبط سا .
(١١) صورته : صورة ط .
(١٢) صورها : صورتها م .
(١٣) نفسه نفسه : نفسه ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
(١٤) الطرق : الطريق ط || الصور : الصورة م .
(١٥) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

المصورة ، ورام للهيولى صورة مثل صورة المائية أو الهوائية ، أو غير ذلك فما خرج عن النظر فى الصورة وظنه أن مستنبط الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ظن فاسد . فإن مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد ، بل هو غاية فى صناعته وموضوعه الأجسام المعدنية التى يكب عليها بالحفر والتذويب . وفعله ذلك هو صورة صناعته ، ثم تحصيل الحديد غاية صناعته ، وهو موضوع لصنايع أخرى أربابها لايعنيهم مصادفة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا .

وقد قام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين فى علم الطبيعة ، فاستخفوا بالمادة أصلا وقالوا : إنها إنما قصدت فى الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها ، وأن المقصود الأول هو الصورة ، وأن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة إلا على سبيل شروع فيما لايعنيه .

وهؤلاء أيضا مسرفون فى جنبة اطراح المادة ، كما أولئك كانوا مسرفين فى جنبة اطراح الصورة . وبعد تعذر ما يقولونه فى علوم الطبيعة على ما أومأنا إليه قبل هذا الفصل ، فقد قنعوا بأن يجهلوا المناسبات التى بين الصور وبين المواد ، إذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ، ولا كل مادة متمهدة لكل صورة ، بل تحتاج الصورة النوعية الطبيعية فى أن تحصل موجودة فى الطباع إلى مواد نوعية متخصصة بصور لأجلها ما استتم استعدادها لهذه الصورة إلى وكم من عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها وإذا كان العلم التام الحقيقى هو الإحاطة بالشئ كما هو وما يلزمه ، وكانت ماهية الصورة النوعية أنها مفتقرة إلى مادة معينة أو لازم لوجودها وجود مادة معينة ، فكيف يستكمل علمنا بالصورة ، إذ لم يكن هذا من حالها متحققا عندنا ، أو كيف يكون هذا من حالها متحققاً من عندنا ، ونحن لانلتفت إلى المادة ولا مادة أعم اشتراكا فيها وأبعد عن الصورة من المادة الأولى . وفى علمنا بطبيعتها وأنها بالقوة كل شئ ، نكتسب علما بأن الصورة التى فى مثل هذه المادة إما واجب زوالها بخلافة أخرى غيرها أو ممكن غير موثوق به . وأى معنى أشرف من هذه المعانى التى من

---

(١) خرج : يخرج سا .

(٢) أن : أنه سا .

(٣) صناعته : صناعة ب ، د ، ط || وموضوعه : وموضوعها ط || يكب : يكتب م .

(٤) هو : هى سا ، م || لا يعنيهم : لا يعنيها سا .

(٦) فاستخفوا : واستخفوا ط .

(٩) اطراح : اطواح د || الصورة : الصور ب ، د ، ط .

(١٠) علوم الطبيعة : العلوم الطبيعية سا ، م || يجهلوا : يجهل ط .

(١١) إذ ليس : وليس د ؛ ليس م .

(١٢) الصورة : الصور سا ، ط ، م || متخصصة : مخصصة سا .

(١٣) الصورة (الأولى) : الصور سا ، ط ، م || مادتها : مادته سا ، م || وإذا : فإذا ط .

(١٥) أو كيف : وكيف م .

(١٦) الصورة : الصور د .

(١٨) أخرى : ساقطة من د || به : ساقطة من د || هذه : ساقطة من سا ، م .

حقها أن تعلم من معنى حال الشئ فى وجود نفسه وأنه وثيق أو قلق ، بل الطبيعى مفتقر فى براهينه ومحتاج فى استتمام صناعته إلى أن يكون محصلا للإحاطة بالصورة والمادة جميعا . لكن الصورة تكسبه علما بما هو به الشئ بالفعل أكثر من المادة ، والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده فى أكثر الأحوال ، ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشئ .

[الفصل العاشر]

ى ـ فصل

فى تعريف أصناف علة علة من الأربع

قد استعملنا فيما تقدم إشارات دلت على أن الجسم الطبيعى علة عنصرية وعلة فاعلية ، وعلة صورية ، وعلة غائية . فحرى بنا الآن أن نعرف أحوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل إلى معرفة المعلولات الطبيعية . أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع فى الحركة أو لكل ماهو مؤلف من مادة وصورة عللا موجودة وأنها هذه الأربع لا غير ، فأمر لا يتكلفه نظر الطبيعى ، وهو إلى الإلهى . وأما تحقيق ماهيتها والدلالة على أصولها وضعا ، فأمر لا يستغنى عنه الطبيعى .

فنقول : إن العلل الذاتية للأمور الطبيعية أربع : الفاعل ، والمادة ، والصورة ، والغاية .

والفاعل فى الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة فى آخر غيره من جهة ما هو آخر . ونعنى بالحركة ههنا كل خروج من قوة إلى فعل فى مادة . وهذا المبدأ هو الذى يكون سببا لإحالة غيره وتحريكه عن قوة إلى فعل والطبيب أيضا إذا عالج نفسه فإنه مبدأ حركة فى آخر بأنه آخر ، لأنه إنما يحرك العليل ، والعليل غير الطبيب من جهة ماهو عليل ، وهو إنما يعالج من جهة ما هو هو ، أعنى من جهة ماهو طبيب . وأما تعالجه وقبوله

---

(٢) بالصورة : بالصور د ، ط . || علما بما هو به : علم هو به سا ، م ؛ علما بهوية . (٢) ط || بالفعل : بالعقل د .

(٦) فصل : فصل ى ب ؛ : الفصل العاشر ط ، م .

(٧) تعريف : ساقطة من ب .

(٨) استعملنا : استعملها د || تقدم : سلف ب ، سا ، م || للجسم . الجسم م .

(١١) لايتكلفه : يتكافه بخ .

(١٢) الطبيعى : الطبيعيين د ، سا ، م .

(١٧) إنما (الثانية) : ساقطة من د || وأما : فأما د ، سا .

العلاج وتحركه بالعلاج ، فليس من جهة ما هو طبيب ، بل من جهة ماهو عليل . ومبدأ الحركة إما مهيئ وإما متمم ، والمهيئ هو الذى يصلح المادة كمحرك النطفة فى الإحالات المعدة ، والمتمم هو الذى يعطى الصورة ويشبه أن يكون الذى يعطى الصورة المقومة للأنواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات . وليس على الطبيعى أن يتحقق ذلك بعد أن يضع أن ههنا مهيئا وههنا معطى صورة . ولا شك أن المهيئ مبدأ حركة ، والمتمم أيضا هو مبدأ الحركة لأنه المخرج بالحقيقة من القوة إلى الفعل ، وقد يعد المعين والمسير فى مبادئ الحركة . أما المعين فيشبه أن يكون جزءا من مبدأ الحركة ، كأن مبدأ الحركة جملة الأصل والمعين ، إلا أن الفرق بين المعين والأصل أن الأصل يحرك لغاية له ، والمعين يحرك لغاية ليست له ، بل للأصل أو لغاية ليست نفس غاية الأصل الحاصلة بالتحريك ، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أو بر . وأما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط ، فإنه سبب الصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة الأولى لأمر إرادى ، فهو مبدأ المبدأ . فهذاهوالفاعلى بحسب الأمورالطبيعية .

فأما إذا أخذ المبدأ الفاعلى لابحسب الأمور الطبيعية ، بل بحسب الوجودنفسه ، كان معنى أعم من هذا ، وكان كل ماهو سبب لوجود مباين لذاته من حيث هو مباين ومن حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية.

ولننقل الآن فى المبدأ المادى ، فنقول : إن المبادئ المادية تشترك فى معنى ، وهى أنها فى طباعها حاملة لأمور غريبة عنها ، ولها نسبة إلى المركب منها ومن تلك الماهيات ، ولها نسبة إلى تلك الماهيات نفسها . مثلا أن الجسم له نسبة إلى المركب ، أى إلى الأبيض ، ونسبة إلى البسيط أى إلى البياض . ونسبته إلى المركب نسبة علية أبدا ، لأنه جزء من قوام المركب ، والجزء فى ذاته أقدم من الكل ومقوم لذاته . وأما نسبته إلى تلك الأمور فلا تعقل إلا على أقسام ثلاثة : إما أن يكون لايتقدمها فى الوجود ولا يتأخر عنها ، أعنى لاهى محتاجة إلى الأمر الآخر فى التقوم ولا ذلك الأمر محتاج إليها فى التقوم. والقسم الثانى أن تكون المادة محتاجة إلى مثل

---

(١) جهة : + ما هو هو أعنى من جهة ط ، م .
(٢) كمحرك : كمتحرك د || النطفة : النطف ط .
(٣) يكون : + هو ط . || وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .
(٥) بالحقيقة : ساقطة من سا .
(٧) الأصل : الأصل م .
(٩) الصورة : للصورة د || الحركة : + التى هى ط ، م || الأولى : العلة الأولى م || بحسب د ، م .
(١١) فأما : وأما سا ، م .
(١٣) وهى : وهو م || حاملة : حاصلة سا .
(١٤) الماهيات : الهيئات ط || نفسها : أنفسها سا .
(١٥) إلى البسيط أى : ساقطة من سا || نسبة : نسبته م .
(١٦) علية : علة ، م سا . || قوام : ساقطة من م || الكل : الكلى سا || وأما : فأما ط .
(١٨) التقوم (الأولى والثانية) : التقويم سا ، ط ، م || محتاج : يحتاج م .

ذلك الأمر فى التقوم بالفعل ، والأمر يكون مقدما عليها فى الوجود الذاتى ، كأن وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادئ أخرى ، ولكنه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها ويحصلها بالفعل ، كما أن كثيرا من الأشياء تكون مقومة بشئ ويلزمها بعد تقومها أن يقوم شيئا آخر ، ربما كان مايقومه بمفارقة لذاتها ، وربما كان تقومها بمخالطة من ذاته ، ومثل هذا الأمر يسمى صورة ، وله قسط فى تقويم المادة بمقارنة ذاته ، وهو كل المقوم القريب وبيان ذلك فى الصناعة الأولى .

والقسم الثالث هو أن تكون المادة متقومة فى ذاتها وحاصلة بالفعل ، وأقدم من ذلك الشئ ، ويقوم ذلك الشئ. وهذا الشئ هو الذى نسميه عرضا بالتخصيص وإن كنا ربما سمينا جميع هذه الهيئات أعراضا.

فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية ، والقسمان الآخران إضافة تقدم وتأخر. لكن فى الأول منهما التقدم لما فى المادة ، وفى الثانى منهما التقدم للمادة . والقسم الأول ليس بظاهر الوجود ، وكأنه إن كان له مثال فهو النفس والمادة الأولى إذا اجتمعا فى تقويم الإنسان . وأما القسمان الآخران فقد أخبرنا عنهما مرارا .

وللمادة مع المتكون عنها التى هى جزء من وجوده نوع آخر من اعتبار المناسبة ، ويصلح أيضا أن تنقل هذه المناسبة إلى الصورة ، فإن المادة قد تكفى وحدها فى أن تكون هى الجزء المادى لما هو ذو مادة ، وذلك فى صنف من الأشياء ، وقد لا تكفى مالم تنضم إليها مادة أخرى ، فتجتمع منها ومن الأخرى ، كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشئ ، وذلك فى صنف من الأشياء ، كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن . وإذا كانت المادة إنما يحصل منها الشئ بأن يكون معها غيرها ، فإما أن يكون بحسب الاجتماع فقط كأشخاص الناس للعسكرية والمنازل للمدينة ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالأسطقسات للكائنات. فإن الاسطقسات لايكفى نفس اجتماعها ولا نفس

---

(١) التقوم : التقويم د ، سا ، ط ، م || والأمر : فالأمر ط . || مقدما : متقدما سا ، ط ، م .
(٢) مادتها : + مادة ما طا || ويحصلها : ويجعلها سا ، ط ، م .
(٣) مقومة : تقومه سا ، ط ، م || ويلزمها : ويلزم سا ؛ ويلزم ط ، م || تقومها : تقومه سا ، ط ، م ؛ + لكنه د ، سا ، ط ، م . || بمفارقة : بمفارقته سا ، ط ، م || لذاتها : لذاته سا ، ط ، م ، || تقومها : تقويمها د ؛ تقويمه سا ، ط ، م
(٤) وهو : أو هو د ، سا ، ط ، م .
(٥) الصناعة الأولى : صناعة الأولى د ، ط ؛ صناعة الفلسفة الأولى طا .
(٦) ويقوم : + بها ط .
(٩) التقدم (الثانية) : المقدم د .
(١٠) فهو النفس : فالنفس سا . || وأما : أما سا .
(١١) وللمادة : والمادة د سا || التى : الذى م || وجوده : وجوه م . || تنقل : تنتقل ط .
(١٢) مادة : عدة ط .
(١٣) فى : ساقطة من سا . || منها : منه سا || الواحدة : الواحد د .
(١٥) فقط : ساقطة من ط .
(١٧) كالأسطقات : كالأستقصات سا || الأسطقسات : الأستقصات سا .

تركيبها بالتماس والتلاقى وقبول الشكل، لأن تكون منها الكائنات، بل بأن يفعل بعضها فى بعض، وينفعل بعضها من بعض، وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا، فحينئذ تستعد للصورة النوعية. ولهذا ما كان الترياق وما أشبهه إذا خلطت أخلاطه واجتمعت وتركبت، لم يكن ترياقا بعد ولا له صورة الترياقية، إلى أن يأتى عليها مدة فى مثلها بفعل بعضها فى بعض بكيفياتها فتستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة فى جميعها فيصدر عنها فعل المشاركة. فهذه، فإن صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة، والأعراض التى بها يتفاعل التفاعل الاستحالى فيعتبر ويستحيل استحالة بأن ينتقص كل إفراط يكون فى كل مفرد منها إلى أن تستقر فيها كيفية الغالبات أنقص مما فى الغالب. وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبتها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها، وتكون المقدمات بشكلها تشاكل السبب الفاعل، فإنها كسبب فاعل للنتيجة، والنتيجة من حيث هى نتيجة شئ خارج عنها.

لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلت النتيجة، وقد كانا قبل ذلك فى القياس وقع الظن بأن فى القياس موضوع النتيجة. فيخطى ذلك إلى أن ظن أن القياس نفسه موضوع النتيجة. لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتا هما موضوعتان لصور، فإنهما موضوعتان لصورة النتيجة، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر، وموضوعتان لأن تكونا حدا أصغر وحدا أكبر، وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر كان حدا أصغر وحدا أكبر، وذلك النمط هو أن ينسبا معا بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شئ بالقوة. وإذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل، وذلك النمط هو أن ينسب كل واحد منهما إلى الآخر نسبة الحمل والوضع أو التلو والتقديم، بعد نسبة كانت لهما. ومع ذلك فليس أيضا عين ما هو فى القياس حدا أكبر أو أصغر هو بالقوة موضوع النتيجة، بل آخر من نوعه. فليس يمكن أن نقول إن شيئا واحدا بالعدد يعرض له أن يكون موضوعا لكونه حدا أكبر وحدا أصغر، وموضوعا لكونه جزء النتيجة.

---

(٢) من بعض : ساقطة من م || تسمى : فتسمى سا .
(٤) عليها : عليه سا ، ط ، م || كالمتشابهة : كالمشابهة م .
(٥) فهذه : هذه د ، سا ، ط ، م|| صورتها : صورها سا ، م || الى : ساقطة من د .
(٨) وتكون : وقد تكون د || تشاكل : تتشاكل ط || الفاعل : الفاعلى د ، ط .
(٩) كسبب : ساقطة من سا || فاعل : فاعلى ب ، د ، م || للنتيجة : ذاتية ط .
(١١) بأن : + الحدود ط || فيخطى : + من ط || إلى : ساقطة من ط .
(١٢) الصور فإنهما موضوعتان : ساقطة من سا || الصورة : الصور د .
(١٥) ينسبا : ينسبها د .
(١٦) النمط : نمط د .
(١٧) والتقديم : والتقدم د . || عين : غير سا .
(١٨) أو أصغر : وأصغر سا .
(١٩) وموضوعا : وموضوعها د || جزء : حد سا .

فلست أفهم كيف ينبغى أن تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة ، فإذا قسنا المادة إلى ما عنها يحدث فقط فقد تكون المادة مادة لقبول الكون ، وقد تكون لقبول الاستحالة ، وقد تكون لقبول الاجتماع والتركيب ، وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا .

فهذا ما نقوله فى العلة المادية . وأما الصورة فقد تقال للماهية التى إذا حصلت فى المادة قومتها نوعا . ويقال صورة لنفس النوع ، ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ، ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المقترنة ، ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ، ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ، ويقال صورة لحقيقة كل شئ كان جوهرا أو عرضا ويفارق النوع ، فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى ، وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة إحدى المبادئ هى بالقياس إلى المركب منها ومن المادة أنها جزء له يوجبه بالفعل فى مثله ، والمادة جزء لايوجبه بالفعل. فإن وجود المادة لايكفى فى كون الشئ بالفعل ، بل فى كون الشئ بالقوة ، فليس الشئ هو ماهو بمادته ، بل بوجود الصورة يصير الشئ بالفعل . وأما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر ، والعلة الصورية قد تكون بالقياس إلى جنس أو نوع وهو الصورة التى تقوم المادة ، وقد تكون بالقياس إلى الصنف ، وهو الصورة التى قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل للسرير ، والبياض بالقياس إلى جسم أبيض .

وأما الغاية فهى المعنى الذى لأجله تحصل الصورة فى المادة ، وهو الخير الحقيقى أو الخير المظنون . فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض ، بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه . فربما كان بالحقيقة ، وربما كان بالظن ، فإنه إما أن يكون كذلك ، أو يظن به ذلك ظنا .

---

(١) قسنا : نسبنا سا .

(٤) المادية : المادة م .

(٥) كصورة : كهيئة ط .

(٨) للمعقولات : للمقولات م || إحدى : أحد سا ، ط ، م || المبادئ : + التى سا .

(٩) جزء له : حركة د || يوجبه : يوجه م || لايوجبه : ولايوجبه د .

(١٠) بمادته : بمادة سا .

(١١) قد : ساقطة من سا ، م .

(١٣) وهو طارئ : وهى طارئة ط .

(١٤) الحقيقى : ساقطة من م .

(١٤-١٦) أوالخير ... بالحقيقة : ساقطة من م .

(١٦) ذلك : ساقطة من سا .

[الفصل الحادى عشر]

ك – فصل

فى مناسبات العلل

الفاعل من جهة سبب للغاية . وكيف لايكون كذلك ، والفاعل هو الذى يحصل الغاية موجودة . والغاية من جهة هى سبب الفاعل، وكيف لاتكون كذلك وإنما يفعل الفاعل لأجلها وإلا لما كان يفعل. فالغاية تحرك الفاعل إلى أن يكون فاعلا ، ولهذا إذا قيل : لم ترتاض ؟ فيقول لأصح ، فيكون هذا جوابا ، كما إذا قيل : لم صححت ؟ فيقول لأنى ارتضت ، ويكون جوابا . والرياضة سبب فاعلى للصحة ، والصحة سبب غائى للرياضة . ثم إن قيل : لم تطلب الصحة فقيل : لأرتاض ، لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاختبار ثم إن قيل : لم تطلب الرياضة ، فقيل لكى أصح ، كان الجواب صحيحا .

والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ، ولا لماهية الغاية فى نفسها ، ولكن علة لوجود ماهية الغاية فى الأعيان . وفرق بين الماهية والوجود كما علمته . والغاية علة لكون الفاعل فاعلا ، فهى علة له فى كونه علة ، وليس الفاعل علة للغاية فى كونها علة . وهذا سيتضح فى الفلسفة الأولى .

ثم الفاعل والغاية كأنهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول ، فإن الفاعل إما أن يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لإيجاد المادة القريبة من المعلول ، لا سببا قريبا من المعلول ، أو يكون معطيا للصورة . فيكون سببا لإيجاد الصورة القريبة .

والغاية سبب للفاعل فى أنه فاعل ، وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب . فالمبادئ

---

(٢) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الحادى عشر ط ، م ؛ ساقطة من د .
(٣) مناسبات : مناسب د .
(٦) لأصح : ليصح ب ، د ، سا ، م .
(٧) للصحة : الصحة سا . (٨) ثم إن ... الاختبار : ساقطة من سا || فقيل : فقال م .
(٩) فقيل : فقال م .
(١١) علمته : علمت د || فهى : فهو سا .
(١٥) لإيجاد : لاتحادم .
(١٦) للصورة : الصورة د || بتوسط : بسبب م || تحريكها : تحريكه سا . || المركب : للمركب ب ، د ، ط .

القريبة من الشئ هى الهيولى والصورة ، ولا واسطة بينهما وبين الشئ ، بل هما علتاه ، على أنهما جزءان يقومانه بلا واسطة ، وإن اختلف تقويم كل واحدة منهما ، وكان هذا علة غير العلة التى هى ذاك .

لكنه ربما عرض أن كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ، والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين . أما المادة ، فإذا كان المركب ليس نوعا ، بل صنفا ، وكانت الصورة لا التى تخص باسم الصورة ، بل هيئة عرضية ، فحينئذ تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذى يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف ، فتكون علة ما للعلة . لكن وإن كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما ، وأما الصورة ، فإذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب ، فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب . لكنه وإن كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما . فالمادة إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هى علة مادية للمركب ، والصورة ، إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هى علة صورية للمركب . وقد يتفق أن تكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة ، فتكون هى التى تعرض لها إما أن تكون فاعلا وصورة وغاية فإن فى الأب مبدأ لتكون الصورة الإنسانية من النطفة وليس ذلك كل شئ من الأب ، بل صورته الإنسانية وليس الحاصل فى النطفة إلا الصورة الإنسانية ، وليست الغاية التى تتحرك إليها النطفة إلا الصورة الإنسانية ، لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الإنسان فهى صورة ، ومن حيث تنتهى إليها حركة النطفة فهى غاية ، ومن حيث يبتدئ منه تركيبها فاعلة : فإذا قيست إلى المادة والمركب كانت صورة . وإذا قيست إلى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة ، إما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهى الصورة التى فى الابن ، وإما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهى الصورة التى فى الأب .

---

(١) علتاه : قلناه م .

(٢) واحدة : ساقطة من سا ، م || وكان : فكان ط .

(٣-٤) والصورة . . . وجهين : ساقطة من ب ، د ، سا || المادة . . . وجهين : للمادة وللصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ولذلك الصورة بما عرض ذلك م .

(٥) تخص : تختص ط .

(٦) حيث : + أن ط .

(٧) فلا واسطة : بلا واسطة سا || صورة : ساقطة من م .

(١١) إما : ساقطة من سا ، م || فاعلا : للفاعلة ط .

(١٢) الأب (الأولى) : الآن م || صورته : صورة سا .

(١٣) إلا : + أن م .

(١٤) مع المادة : بالمادة سا || الإنسان : للإنسان م . || حركة : الحركة م .

(١٥) منه : ساقطة من سا ، ط ، م || تركيبها : تركبها ط ؛ + منه سا ؛ + منها ط ، م || فإذا : وإذا ب د ، سا .

[الفصل الثانى عشر]

ل ــ فصل

فى اقسام احوال العلل

إن كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ، وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا ، وقد يكون خاصا ، وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا ، وقد يكون كليا ، وقد يكون بسيطا ، وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل ؛ وقد يتركب بعض هذه مع بعض .

ولنصور هذه الأحوال أولا فى العلة الفاعلية ، فنقول : إن العلة الفاعلة بالذات هى مثل الطبيب إذا عالج والنار إذا سخنت ، وهو أن تكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل وأخذت من حيث هى مبدأ له . والعلة الفاعلة بالعرض ماخالف ذلك . وهو على أصناف : من ذلك أن يكون الفاعل يفعل فعلا ، فيكون ذلك الفعل مزيلا لضد ممانع ضده ، فيقوى الضد الآخر فينسب إليه فعل الضد الآخر ، مثل السقمونيا إذا برد بإسهال الصفراء ؛ أو يكون الفاعل مزيلا لمانع شيئا عن فعله الطبيعى ، وإن لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزيل الدعامة عن هدف فإنه يقال إنه هو هادم الهدف . ومنه أن يكون الشئ الواحد معتبرا باعتبارات لأنه ذو صفات ، ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب إليها ، بل إلى بعض المقارنة لها ، كما يقال : إن الطبيب يبنى ، أى الموضوع الذى للطبيب هو بناء ، فيبنى لأنه بناء لالأنه طبيب . أو يؤخذ الموضوع وحده غير مقرون بتلك الصفة ، فيقال : إن الإنسان يبنى ، ومن ذلك أن يكون الفاعل بالطبع أو الإرادة متوجها إلى غاية مّا

---

(٢) فصل : فصل ل ب ؛ الفصل الثانى عشر م .
(٤) وقد يكون بعيدا : ساقطة من م .
(٦) يتركب : تركب م .
(٧) الفاعلة : الفاعلية ، م . || هى : هو د ، سا .
(٨) وأخذت : وأخذ سا ، ط ، م || الفاعلة : الفاعلية ط .
(٩) فيكون : ويكون سا ، ط ، م .
(١٢) الهدف : + وإنما انهدم لنقله بالذات ط .
(١٣) لفعل : + فعلا ط .
(١٤) يؤخذ : يوجد سا ، م || مقرون : مقترن سا ، ط ، م .
(١٥) ما : ساقطة من سا .

فبلغها أو لا يبلغها ، لكن يعرض معها غاية أخرى مثل الحجر ليشج ، وإنما عرض له ذلك لأنه بذاته يهبط فاتفق أن وقعت هامة فى ممره فأتى عليها بثقله فشجها .

وقد يقال للشئ إنه فاعل بالعرض ، وإن كان ذلك الشئ لم يفعل أصلا ، إلا أنه يتفق أن يكون فى أكثر الأمور يتبع حضوره أمر محمودٌ أو مذمومٌ ، فيعرف بذلك ، فيستحب قربه إن كان يتبعه أمر ، محمود ويتيامن به أو يستحب بعده إن كان يتبعه أمر محذور ، ويتطير منه ويظن أن حضوره سبب لذلك الخير أو لذلك الشر .

وأما الفاعل القريب ، فهو الذى لا واسطة بينه وبين المفعول ، مثل الوتر لتحريك الأعضاء .

والبعيد هو الذى بينه وبين المفعول واسطة ، مثل النفس لتحريك الأعضاء .

وأما الفاعل الخاص فهو الذى إنما ينفعل عن الواحد منه وحده شئ بعينه ، مثل الدواء الذى يتناوله زيد فى بدنه . والفاعل العام فهو الذى يشترك فى الانفعال عنه أشياء كثيرة ، مثل الهواء المغير لأشياء كثيرة ، وإن كان بلا واسطة .

وأما الجزئى فهو إما العلة الشخصية لمعلول شخصى ، كهذا الطبيب لهذا العلاج ، أو العلة النوعية لمعلول نوعى مساو له فى مرتبة العموم والخصوص ، مثل الطبيب للعلاج . وأما الكلى فأن تكون تلك الطبيعة غير موازية لما بإزائها من المعلول ، بل أعم ، مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج . وأما البسيط فأن يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة ، مثل الجذب والدفع فى القوى البدنية . وأما المركب فأن يكون صدور الفعل عن عدة قوى ، إما متفقة النوع كعدة يحركون سفينة ، أو مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة . وأما الذى بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه . وأما الذى بالقوة ، فمثل النار بالقياس إلى ما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه .

والقوة قد تكون قريبة ، وقد تكون بعيدة ، والبعيدة كقوة الصبى على الكتابة ، والقريبة كقوة الكاتب

---

(١) ليشج : يشج سا ، م || عرض : يعرض ط || يهبط : انهبط سا .
(٢) فاتفق : فيتفق ط || وقعت : رفعت سا ؛ وقع على ط || فأتى : فأنحى سا ، طا || بثقله : بثقلها سا .
(٤) الأمور : الأمر سا ، ط ، م || مذموم : محذور سا ، م .
(٥) ويتيامن : ويتيمن د .
(١٠) فهو : هو م .
(١٢) لمعلول : بمعلول م || أو العلة : والعلة د . || لمعلول : بمعلول م .
(١٣) مرتبة : رتبة ط || فأن : فإنه سا ؛ فبأن ط .
(١٤) موازية : موازنة سا ، م || بل : بلا د || البسيط : البسيطة ط || فأن : بأن سا ؛ فبأن ط .
(١٤-١٥) أعم ... والدفع فى: ساقطه من م .
(١٧) والحاسة : والحساسة ط .

المقتنى للملكة الكتابية على الكتابة . وقد يمكنك أن تركب بعض هذه مع بعض ، وقد وكلناه إلى ذهنك .

ولنورد هذه الاعتبارات أيضا فى المبدأ المادى ، فأما المادة التى بالذات ، فهى التى لأجل نفسها تقبل الشئ مثل الدهن للاشتعال . وأما التى بالعرض ، فعلى أصناف من ذلك أن تؤخذ المادة مع صورة مضادة لصورة وتزول بحلولها ، فتؤخذ مع الصورة الزائلة مادة الصورة الحاصلة ، كما يقال إن الماء موضوع للهواء والنطفة موضوعة للإنسان والنطفة ليست موضوعة بما هى نطفة ، لأن النطفة تبطل عند كون الإنسان . أو يؤخذ الموضوع مع صورة ليست داخلة فى كون الموضوع موضوعا وإن لم يكن ضدا للصورة الأخرى المقصودة ، فيجعل موضوعا مثل قولنا : إن الطبيب يتعالج ، فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طبيب ، ولكن من حيث هو عليل ، فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب .

وأما الموضوع القريب ، فمثل الأعضاء للبدن ، والبعيد مثل الأخلاط بل الأركان . والموضوع الخاص فمثل جسم الإنسان بمزاجه لصورته ، والعام ، مثل الخشب للسرير والكرسى ولغيرهما . وفرق بين القريب والخاص ، فقد يكون السبب المادى قريبا وعاما مثل الخشب للسرير . والموضوع الجزئى مثل هذا الخشب لهذا الكرسى أو هذا الجوهر لهذا الكرسى ، والكلى مثل الخشب لهذا والجوهر للكرسى . والموضوع البسيط فمثل الهيولى للأشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات ، والمركب مثل الأخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق . والموضوع بالفعل مثل بدن الإنسان لصورته ، وبالقوة مثل النطفة لها أو الخشب غير المصور بالصناعة لهذا الكرسى . وههنا أيضا قد تكون القوة قريبة وقد تكون بعيدة .

وأما هذه الاعتبارات من جهة الصورة ، فالصورة التى بالذات مثل شكل الكرسى للكرسى والذى بالعرض فمثل البياض أو السواد له . وربما كان نافعا فى الذى بالذات مثل صلابة الخشب لقبول شكل الكرسى

---

(١) للملكة الكتابية : لملكة الكاتبية ط ؛ لملكة الكتابة م || تركب : يتركب ط .

(٢) التى (الأولى) : ساقطة من سا ، م || فهى : فهو م .

(٣) التى : الذى ط || تؤخذ : توجد م .

(٤) فتؤخذ : فيوجد سا || الزائلة : النائلة د .

(٥) النطفة : النطفية سا ، م || يؤخذ : يوجد سا ، م .

(٧) مثل قولنا : كقولنا م .

(٨) فالموضوع : بالموضوع سا || العليل : العلل م .

(٩) للبدن : للبدل د .

(١٠-١١) والكرسى ... للسرير : ساقطة من سا .

(١٠) ولغيرهما : ولغيره ب ، د ، م .

(١٢) أو هذا : وهذا م || والكلى : العام بخ ، سا || لهذا الجوهر : لهذا الكرسى أو الجوهر ط ، م ؛ أو الجوهر لهذا سا .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٦) والذى : والتى سا ، م

(١٧) فمثل : مثل م || أو السواد : والسواد ط || الذى : التى ط ، م . || لقبول : اقبوله سا ، ط ، م

وربما كانت الصورة بالعرض وبسبب المجاورة كحركة الساكن فى السفينة ، فإنه يقال للساكن فى السفينة متحرك ومنتقل بالعرض ، والصورة القريبة فمثل التربيع لهذا المربع ، والبعيدة مثل ذى الزاوية له ، والصورة الخاصة لاتخالف الجزئية ، وهو مثل حد الشئ أو فصل الشئ أو خاصة الشئ والعامة فلا يفارق الكلية ، وهو مثل الجنس للخاصة . والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار التى هى صورة لم تتقوم من عدة صور مجتمعة ، والمركبة مثل صورة الإنسان التى تحصل من عدة قوى وصورة تجتمع . والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه مّا فهى القوة مع العدم .

وأما اعتبار هذه المعانى من جهة الغاية ، فالغاية بالذات هى التى تنحوها الحركة الطبيعية أو الإرادية لأجل نفسها لا غيرها ، مثل الصحة للدواء . والغاية بالعرض على أصناف .

فمن ذلك ما يقصد ، ولكن لا لأجله ، مثل دق الدواء لأجل شرب الدواء لأجل الصحة . وهذا هو النافع أو المظنون نافعا ، والأول هو الخير أو المظنون خيرا .

ومن ذلك مايلزم الغاية أو يعرض لها . أما مايلزم الغاية فمثل الأكل غايته التغوط ، وذلك لازم للغاية لاغاية ، بل الغاية هى كف الجوع . وأما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة ، فإن الصحة قد يعرض لها الجمال ، وليس الجمال هو المقصود بالرياضة .

ومن ذلك ماتكون الحركة متوجهة لا إليه فيعارضها هو ، مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من يرمى طيرا فيصيب إنسانا . وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد .

وأما الغاية القريبة فكالصحة للدواء ، والبعيدة فكالسعادة للدواء .

وأما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا . وأما العامة فكإسهال الصفراء لشرب الترنجبين ، فإنه غاية له ، ولشرب البنفسج أيضا .

---

(١) وبسبب : ولسبب ط || للساكن فى السفينة : لساكن السفينة ب ، د ، سا . (١–٢) متحرك ومنتقل : ينتقل ويتحرك سا.
(٢) فمثل : مثل م || والبعيدة : والبعيد د || مثل : فمثل ط .
(٣) أو فصل : وفصل م || وهو : وهى م .
(٤) فمثل : مثل م || التى : الذى سا ، م || هى : هو سا ، م .
(٥) الإنسان : الإنسانية ط || صورة : وصور ط ، م .
(٦) فهى : فهو سا .
(٧) الطبيعية : للطبيعية م .
(٨) للدواء ... على : ساقطة من م .
(٨–٩) أصناف ... الصحة : ساقطة من م .
(٩) لأجل (الثانية) : لأجل ط .
(١٢) هى : هو ب ، د . || لها : له م .
(١٤) طيرا : طائرا م .

وأما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان الغريم المقصود كان فى سفره .

وأما الكلية فكانتصافه من الظالم مطلقاً .

وأما الغاية البسيطة فمثل الأكل للشبع . والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولقتل القمل . وهما بالحقيقة غايتان .

وأما الغاية بالفعل والغاية بالقوة ، فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة .

واعلم أن العلة بالقوة بإزاء المعلول بالقوة ، فما دام العلة بالقوة علة ، فالمعلول بالقوة معلول . ويجوز أن يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا أخرى ، مثل أن تكون العلة إنسانا والمعلول خشبا ، فيكون الإنسان نجارا بالقوة ، والخشب منجورا بالقوة . ولا يجوز أن تكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة . والذى يشكل فى هذا من أمر البناء وبقائه بعد البانى ، فيجب أن يعلم أن البناء ليس يبقى بعد البانى ، على أن البناء معلول البانى ، فإن معلول البانى هو تحريك أجزاء البناء إلى الاجتماع وهو لايتأخر عنه . وأما ثبات الاجتماع وحصول الشكل فيثبت عن علل موجودة ، إذا فسدت فسد البناء. وتحقيق هذا المعنى وما يجرى مجراه مما سلف موكول إلى الفلسفة الأولى ، فليتربص به إلى ماهناك .

---

(٢) فكانتصافه : فانتصافه م .

(٣) الحرير : الحرب سا || القمل : العمل سا .

(٦) بالقوة (الأولى) : ساقطة من م || العلة (الثانية) : للعلة د || ويجوز : فيجوز ط .

(٨) موجودة : موجودا ب ، د ، سا .

(٩) أمر : ساقطة من م .

(١٠) هو : ساقطة من ط || أجزاء : آخر م . || ثبات : إثبات م .

(١١) عن : + عدة ط || فسد : فسدت م .

(١١-١٢) مما سلف : ساقطة من ط .

[الفصل الثالث عشر]

م – فصل

فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما

وإذ قد تكلمنا عن الأسباب ، وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها أنها من الأسباب فحرى بنا أن لا نغفل أمر النظر فى هذه المعانى ، وأنها هل هى فى الأسباب أو ليست فى الأسباب ، وإن كانت فكيف هى فى الأسباب .

وأما القدماء الأقدمون فقد كانوا اختلفوا فى أمر البخت والاتفاق. ففرقة أنكرت أن يكون للبخت والاتفاق مدخل فى العلل ، بل أنكرت أن يكون لهما معنى فى الوجود البتة . وقالت: إنه من المحال أن نجد للأشياء أسبابا موجبة ونشاهدها فنعدل عنها ونعزلها عن أن تكون عللا ونرتاد لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق ، فإن الحافر بئرا إذا عثر على كنز ، جزم أهل الغباوة القول بأن البخت السعيد قد لحقه ، وإن زلق فيه فانكسر رجله ، جزموا القول بأن البخت الشقى قد لحقه . ولم يلحقه هناك بخت البتة ، بل كان من يحفر إلى الدفين يناله ، ومن يميل على زلق فى شفير يزلق عنه . ويقولون إن فلانا لما خرج إلى السوق ليقعد فى دكانه لمح غريما له فظفر بحقه ، فذلك من فعل البخت وليس كذلك ، بل ذلك لأنه قد توجه إلى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه . قالوا : وليس وإن كان غايته فى خروجه غير هذه الغاية ، يجب أن لا يكون الخروج إلى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم ، فإنه يجوز أن يكون لفعل واحد غايات شتى ، بل أكثر الأفعال كذلك لكنه يعرض أن يجعل المستعمل لذلك الفعل أحد تلك الغايات غاية ، فتتعطل الأخرى بوضعه لا فى نفس الأمر

---

(٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل الثالث عشر م .
(٥) تلقاء : لقاء م || قد : فقد سا || قد ظن : يظن د .
(٦) أو ليست فى الأسباب : ساقطة من م .
(٩) فى (الثانية) : من سا ، م .
(١٠) موجبة : موجدة ط .
(١٢) فيه : فيها د ، ط ، م || رجله : ساقطة من سا ، م || الشقى قد : ساقطة من م .
١٠) يناله ومن : يناوله من ط .
بصر : نظر سا || فرآه : نراه ب ، د ، ط || وليس : ساقطة من م .
أحد : إحدى ط || فتتعطل : فتتعطل سا ، م || بوضعه : موضعه سا .

وهو فى نفس الأمر غاية يصلح أن ينصبها غاية ويرفض ماسواها . أليس لو كان هذا الإنسان شاعرا بمقام الغريم هناك، فخرج يرومه فظفر به، لم يقل إن ذلك واقع منه بالبخت ، بل قيل لما عداه إنه بالبخت أو بالاتفاق فيرى أن جعله أحد الأمور التى يؤدى إليها خروجه غاية تصرف الخروج عن أن يكون فى نفسه سببا لما هو سببه فكيف يظن أن ذلك يتغير بجعل جاعل .

فهؤلاء طائفة ، وقد قام بإزائهم طائفة أخرى عظموا أمر البخت جدا وتشعبوا فرقا . فقال قائل منهم : إن البخت سبب إلهى مستور يرتفع عن أن تدركه العقول ، حتى أن بعض من يرى رأى هذا القائل أحل البخت محل الشئ الذى يتقرب إليه أو إلى الله تعالى بعبادته ، وأمر فبنى له هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما تعبد عليه الأصنام .

وفرقة قدمت البخت من وجه على الأسباب الطبيعية، فجعلت كون العالم بالبخت (وهذا هو ديمقراطيس وشيعته) فإنهم يرون أن مبادئ الكل هى أجرام صغار لا تتجزأ لصلابتها ولعدمها الخلاء، وأنها غير متناهية بالعدد ومبثوثة فى خلاء غير متناهى القدر، وأن جوهرها فى طباعه متشاكل وبأشكالها مختلف، وأنها دائمة الحركة فى الخلاء فيتفق أن يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم، وأن فى الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مترتبة فى خلاء غير متناه، ومع ذلك فيرى أن الأمور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كافية لا بحسب الاتفاق .

وفرقة أخرى لم تقدم على أن تجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق، ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادئ الاسطقسية بالاتفاق، فما اتفق أن كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل بقى ونسل، وما اتفق أن لم يكن كذلك لم ينسل، وأنه قد كان فى ابتداء النشوء ربما تتولد حيوانات مختلطة الأعضاء من أنواع مختلفة وكان يكون حينئذ حيوان نصفه أيل ونصفه عنز، وأن أعضاء الحيوان ليست هى على ماهى عليه من

---

(١) وهو : وهى ط || ويرفض : فيرفض سا || الإنسان : إنسان د || بمقام : مقام سا .
(٢) يرومه : ليرومه ط || يقل : يقبل د .
(٣) فيرى : لترى م || أن : بأن سا .
(٤) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م . || جاعل : عاجل سا .
(٥) فقال قائل : فقائل ب ، د م ؛ فقال سا .
(٧) تعالى : ساقطة من د ، سا ، ط ، م .
(٨) عليه : ساقطة من ط .
(١١) بالعدد : ساقطة من م . || طباعه : طباعها ط .
(١٤) والنباتات : والنبات سا ، م || كافية : كائنة سا ، م .
(١٥) تقدم : تقدر م .
(١٦) بقى : وبقى م .
(١٧) مختلطة : مخلفة م .
(١٨) حينئذ : ساقطة من سا ، ط ، م .

المقادير والخلق والكيفيات لأغراض ، بل اتفقت كذلك ، مثلا قالوا : ليست الثنايا حادة لتقطع ، ولا الأضراس عريضة لتطحن، بل اتفق أن كانت المادة تجتمع على هذه الصورة ، واتفق أن كانت هذه الصورة نافعة فى مصالح البقاء ، فاستفاد الشخص بذلك بقاء ، وربما اتفق له من آلات النسل نسل لا ليستحفظ به النوع بل اتفاق .

فنقول : إن الأمور منها ماهى دائمة ، ومنها ماهى فى أكثر الأمر ، مثل أن النار فى أكثر الأمر تحرق الحطب إذا لاقته ، وأن الخارج من بيته إلى بستانه فى أكثر الأمر يصل إليه ، ومنها ماليس دائما ولا فى أكثر الأمر ، والأمور التى تكون فى أكثر الأمر هى التى لاتكون فى أقل الأمر . وكونها إذا كانت لاتخلو إما أن يكون عن اطراد فى طبيعة السبب إليها وحده أو لايكون كذلك . فإن لم يكن كذلك ، فإما أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج ، فإن لم يكن كذلك ولم يحتج السبب إلى قرين ، فليس كونها عن السبب أولى من لاكونها ، إذ ليس فى نفس الأمر لافيه وحده ، ولا فيه وفى مقارن له ، ما يرجح الكون على اللاكون ، فيكون كون هذا الشئ عن الشئ ليس أولى من لاكونه ، فليس كائنا على الأكثر . فإذن إن لم يحتج إلى الشريك المذكور ، فيجب أن يكون مطردا بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضته ماتخلف فى الأقل . ويجب من ذلك أنه إذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته أن يستمر إلى ما ينحوه ، فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والأكثرى أن الدائم لا يعارضه معارض ألبتة وأن الأكثرى يعارضه معارض هو يتبع ذلك . إن الأكثرى بشرط دفع الموانع وإماطة العوارض واجب ، وذلك فى الأمور الطبيعية ظاهر وفى الأمور الإرادية أيضا . فإن الإرادة إذا صحت وتمت وواتت الأعضاء للحركة والطاعة ، ولم يقع سبب مانع أو سبب ناقص للعزيمة . وكان المقصود من شأنه أن يوصل إليه فبين أنه يستحيل أن لايوصل إليه . وإذا كان الدايم من حيث هو دائم لايقال إنه كائن بالبخت ، فالأكثرى أيضا لايقال إنه كائن بالبخت ،

(١–٢) ولا الأضراس : والأضراس د .

(٢) اتفق : اتفقت ب ، د || كانت (الأولى) : كان د .

(٣) البقاء : البقايا م || فاستفاد : واستفاد سا || وربما : وبما د ؛ ربما سا ، ط ، م || نسل : نسلا سا ، ط ، م || ليستحفظ : استحفظ سا .

(٤) اتفاق : اتفاقا د ، سا ، م .

(٥) الأمر (الأولى) : الأمور د .

(٦–٧) الأمر .... دائما ولا فى أكثر الأمر : ساقطة من سا .

(٧) أكثر (الأولى) : الأكثر د || والأمور . . . أكثر الأمر : ساقطة من م || وكونها : فكونها سا ، ط ، م . (١١) إن : ساقطة من م .

(١٣) ماتخلف : مايختلف د .

(١٥) معارض : ساقطة من م || هو يتبع : ويتبع د ، سا ، ط ، م || ذلك : + على ط .

(١٦) وواتت : واتت د .

(١٧) فبين : من سا ؛ فتبين ط .

(١٨) فالأكثرى : والأكثر ط .

فإنه من جنسه وفى مثل حكمه . نعم إذا عورض فصرف ، فربما قيل إن انصرافه عن وجهه كائن بالبخت أو بالاتفاق ، وأنت تعلم أن الناس لايقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه أو دائما أنه كائن اتفاقا أو بالبخت .

وقد بقى لنا مايكون بالتساوى وما يكون على الأقل ، والأمر مشتبه فى الكائن بالتساوى أنه يقال فيه إنه اتفق اتفاقا وكان بالبخت أو لايقال . قد اشترط متأخرو المشائين أن مايكون بالاتفاق والبخت فإنما يكون فى الأمور الأقلية الكون عن أسبابها والذى رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك ، بل اشترط أن لايكون دائما ولا أكثريا ، وإن مادعا المتأخرين إلى أن جعلوا الاتفاق متعلقا بالأمور الأقلية دون المتساوية صورة الحال فى الأمور الإرادية . فإن هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللاأكل والمشى واللامشى وما أشبه ذلك هى من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها ، ثم إذا مشى ماش أو أكل آكل بإرادته لم يقل إنه اتفق ذلك . وأما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط على ما اشترطه معلمهم ، ونبين بطلان قولهم بشىء يسير وهو أن الشىء الواحد قد يكون بقياس واعتبار أكثريا ، بل واجبا ، وبقياس آخر واعتبار آخر متساويا ، بل الأقلى إذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت أحوال صار واجبا ، مثل أن يشترط أن المادة فى كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها إلى الأصابع الخمس ، والقوة الإلهية الفائضة فى الأجسام صادفت استعدادا تاما فى مادة طبيعية لصورة مستحقة ، وهى إذا صادفت ذلك لم تعطلها عنها ، فيجب هناك أن يتخلق أصبع زائدة ، فيكون هذا الباب وإن كان هو أقلى الوجود ونادرا بالقياس إلى الطبيعة الكلية فليس أقليا ونادرا بالقياس إلى الأسباب التى ذكرناها بل هو واجب .

ولعل الاستقصاء فى البحث يتبين لنا أن الشىء مالم يجب أن يوجد من أسبابه ولم يخرج عن طبيعة الإمكان لم يوجد عنها . ولكن بيان هذا وأمثاله مؤخر إلى الفلسفة الأولى . وإذا كان الأمر على هذا فغير بعيد أن تكون طبيعة

---

(١) فصرف : وصرف سا ، ط ، م .
(٢) دائما : + عنه م . (٣) أو بالبخت : وبالبخت د .
(٤) أنه : + هل ط .
(٥) اشترط : أشرط م ؛ ساقطة من سا .
(٦) النهج : المنهج ب .
(٧) متعلقا : معلقا ب || صورة : صور سا .
(١٠) اشتراط : إشراط سا .
(١١) بل : ساقطة من م .
(١٢) كون : تكون ط .
(١٣) لصورة : بصورة ط .
(١٤) إذا : أيضاً ب || تعطلها : يعطل ط .
(١٥) هو : ساقطة م || الوجود : الإمكان سا ، ط ، م .
(١٧) فى البحث : بالحث م .
(١٨) وإذا : فإذا د ، سا ، ط ، م .

واحدة بالقياس إلى شئ أكثرية وبالقياس إلى شئ آخر متساوية . فإن البعد بين الأكثرى والمتساوى أقرب من البعد مابين الواجب والأقلى. ثم الأكل والمشى إذا قيسا إلى الإرادة ، وفرضت الإرادة حاصلة،خرجا عن حد الإمكان المتساوى إلى الأكثرى ، وإذا خرجا من ذلك لم يصح البتة أن يقال إنهما اتفقا أو كانا بالبخت وأما إذا لم يضافا إلى الإرادة ونظر إليهما فى وقت يتساوى كون الأكل ولا كونه ، فصحيح أن يقال دخلت عليه واتفق أن كان يأكل ، وذلك بالقياس إلى الدخول لا إلى الإرادة . وكذلك قول القائل : صادفته واتفق أن كان يمشى ، ولقيته واتفق أن كان قاعدا ، فإن هذا كله متعارف مقبول ، ومع ذلك صحيح . وبالجملة إذا كان الأمر الكائن فى نفسه غير متطلع ولا متوقع إذ ليس دائما ولا أكثريا ، فصالح أن يقال للسبب المؤدى إليه أنه اتفاق أو بخت ، وذلك إذا كان من شأنه أن يؤدى إليه وليس مؤديا إليه لا دائما ولا أكثريا . وأما إذا لم يكن مؤديا إليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر ، فلا يقال إن قعود فلان اتفق أن كان سببا لكسوف القمر ، بل يصلح أن يقال اتفق إن كان معه،فيكون القعود لا سببا للكسوف، بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة إذا كان الشئ ليس من شأنه أن يؤدى إلى شئ البتة، فليس سببا اتفاقيا له، إنما يكون سببا اتفاقيا له إذا كان من شأنه أن يؤدى إليه وليس دائما ولا فى أكثر الأمر حتى لو فطن الفاعل بما تجرى عليه حركات الكل وصح أن يريد ويختار لصح أن يجعله غاية . كما لو فطن الخارج إلى السوق أن الغريم فى الطريق لصح أن يجعله غاية وكان حينئذ خارجا عن حد التساوى والأقلى ، لأن خروج العارف بحصول الغريم فى جهة مخرجه يؤدى فى أكثر الأمر إلى مصادفته، وأما خروج غير العارف من حيث هو غير عارف فربما أدى وربما لم يؤد وإنما يكون اتفاقيا بالقياس إلى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاقى بالإضافة إلى خروج بشرط زائد .

---

(١) أكثرية : أكثر به ب . || متساوية : متساو به ب .
(٣) يصح : + ذلك م .
(٤) إليهما : + نفسيهما سا ، م ؛ + نفسها ط || كون : وكون ط .
(٥) واتفق : فاتفق سا ، ط ، م .
(٦) ولقيته : لقيته ب ، م ؛ وكذلك لقيته د .
(٧) فصالح : وصالح سا .
(٨) إليه (الثالثة) : ساقطة من م . (٨-٩) لا دائما .... إليه : ساقطة من د .
(١١) هو : + سبب ط . (١٢) شئ : الشئ سا ، م .
(١١) اتفاقيا (الأولى) : + بل ط ، م .
(١٣) عليه : +من ط .
(١٤) أن (الثانية) : وأن م .
(١٦) غير (الأولى) : الغير سا .
(١٦) اتفاقيا : اتفاقا سا ، ط ، م || لابشرط : لايشترط م
(١٧) اتفاقى : ب ، ، اتفاق ، م د .

وتبين من هذا أن الأسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من أجل شئ إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهى داخلة فى جملة الأسباب التى بالعرض . فالاتفاق سبب من الأمور الطبيعية والإرادية بالعرض ليس دائم الإيجاب ولا أكثرى الإيجاب ، وهو فيما يكون من أجل شئ وليس له سبب أوجبه بالذات . وقد تعرض أمور لا بقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم ، فإن ذلك وإن لم يقصد فضرورى فى المقصود .

لكن لقائل أن يقول : إنا ربما قلنا إن كذا كان بالاتفاق وإن كان الأمر أكثريا ، كقول القائل إن فلانا قصدته لحاجة كذا فاتفق أن وجدته فى البيت ، ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد فى أكثر الأمر فى البيت. فالجواب أن هذا القائل إنما يقول ذلك لا بحسب الأمر فى نفسه ، بل بحسب اعتقاده فيه . فإنه إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغى أن يكون فى البيت ، فلا يقول إن ذلك اتفق، بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق ، ولكن إنما يقول هذا إذا كان يتساوى عنده فى ظنه وفى ذلك الوقت وفى تلك الحالة أنه كائن فى البيت يقول هذا إذا كان يتساوى عنده فى ظنه وفى ذلك الوقت وفى تلك الحالة أنه كائن فى البيت أوغير كائن . فيكون ظنه فى ذلك الوقت يحكم بالتساوى دون الأكثرى والواجب، وإن كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثريا . وقد ظن فى كثير من الأمور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود أنه موجود بالاتفاق لأنه أقلى وليس كذلك . فإن كون الشئ فى الأقل إنما يدخل الشئ فى الاتفاق ، لا إذا قيس إلى الوجود المطلق ، بل إذا قيس إلى السبب الفاعل له ، فكان وجوده عنه أقليا والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت إنما صدر عنه ذلك لقوته ووجدان المادة الوافرة . وإذا كان كذلك فيصدر عنه مثل هذا الفعل عن ذاته دائما أو فى الأكثر صدورا طبيعيا. ويقول إن السبب الاتفاقى قد يجوز أن يتأدى إلى غايته الذاتية ، وقد يجوز أن لا يتأدى ، مثل أن الرجل إذا خرج متوجها إلى متجره فلقى غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية ، وربما لم ينقطع ، بل توجه نحوها ووصل إليها ، والحجر الهابط إذا شج رأسا فربما وقف وربما هبط إلى مهبطه ، فإن وصل إلى غايته الطبيعية فيكون بالقياس إليها سببا ذاتيا وبالقياس إلى الغاية العرضية

---

(١) من (الأولى) : ساقطة من ب ، سا || من حيث : حتى م .
(٣) ولا أكثرى الإيجاب : والأكثرى للإيجاب م || وليس : ليس سا ، م .
(٧) ولايمنعه : ولم يمنعه ط .
(٨) فإنه : بأنه سا .
(٩) إن (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، ط || وفى : فى سا ، ط .
(١١) الحالة : الحال سا ، م .
(١٣) ظن : نظن سا ، ط ، م .
(١٥) الفاعل : الفاعل ط || فكان : وكان وجوده : وجوده م .
(١٦) الفاعل : الفاعل ط || ووجدان : ولوجدان سا ، ط ، م .
(١٧) عنه : ساقطة من سا ، م || ذاته : ذات د .
(١٩) فربما : ساقطة من م || وقف : وقعت د ؛ فوقف م .

سببا اتفاقيا، وأما إنلم يصل إليها فيكون بالقياس إلى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل، فكان شربه باطلا. والغاية العرضية بالقياس إليها تكون اتفاقيا. وقد يظن أنه قد يكون وتحدث أمور لا لغاية، بل على سبيل العبث، ولا يكون اتفاقا كالولوع باللحية وما أشبه ذلك، وليس كذلك. وسنبين فى الفلسفة الأولى حقيقة الأمر فيها.

ثم الاتفاق أعم من البخت فى لغتنا هذه، فإن كل بخت اتفاق، وليس كل اتفاق بختا. فكأنهم لا يقولون بخت إلا لما يؤدى إلى شئ يعتد به، ومبدؤه إرادة عن ذى اختيار من الناطقين البالغين. فإن قالوا لغير ذلك كما يقال للعود الذى يشق نصفه لمسجد ونصفه لكنيف، إن نصفا منه سعيد ونصفا منه شقى، فهو مجاز وأما ما بدؤه طبيعى فلا يقال إنه كائن بالبخت، بل عسى أن يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه إلا إذا قيس إلى مبدأ آخر إرادى، فإن الأمور الاتفاقية تجرى على مصادمات تحصل بين شيئين أو أشياء، وكل مصادمة فإما أن يكون فيها كلا المتصادمين متحركين إلى أن يتصادما، أو يكون أحدهما ساكنا والآخر متحركا إليه، فإنه إذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذى كانا عليها لم ينتج ما بينهما تصادم. وإذا كان كذلك فجائز أن تتفق حركتان من مبدئين، أحدهما طبيعى والآخر إرادى يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس إلى الإرادى خيرا يعتد به أو شرا يعتد به، فيكون حينئذ بختا له لا محالة، ولا يكون بالقياس إلى حركة الطبيعى بختا.

وفرق بين رداءة البخت وسوء التدبير فإن سوء التدبير هو اختيار سبب فى أكثر الأمور يؤدى إلى غاية مذمومة، ورداءة البخت هى أن يكون السبب فى أكثر الأمر غير مؤد إلى غاية مذمومة، ولكن يكون عند متولّيها السيئ البخت يؤدى إليها. والشئ الميمون هو الذى تكرر حصول أسباب مسعدة بالبخت عند حصوله، والشئ المشئوم هو الذى تكرر حصول أسباب مشقية بالبخت عند حصوله، فيستشعر من حصول الأول عود ما اعتيد تكرره من

(١) وأما إن : وإن د ؛ وأما إذا سا ، ط ، م || فيكون : فإنه يكون سا ، ط ، م .
(٢) فلم يسهل : ساقطة من م .
(٣) ولا يكون : فلا يكون ا || كالولوع : لولوع د || وليس كذلك : ساقطة من سا .
(٤) وسنبين : + ذلك سا .
(٧) يشق : شق ط
(٩) مصادمة : مصادفة م .
(١٠) فيها : ساقطة من سا .
(١١) ينتج : يسنح ط .
(١٣) أو شرا : وشرا ب ، د ، ط || لا محالة : ساقطة من سا ، م || حركة : الحركة ط .
(١٥) فإن سوء التدبير : ساقطة من م || أكثر : الأكثر د || الأمور : الأمر سا ، م .
(١٦) هى : هو سا ، م || مؤد : مؤدية ط .
(١٧) إليها : إليه ط || الذى : + قد ط .
(١٨) حصول (الثانية) : حضور سا ، م .

الخير ، ومن حصول الثانى عود ما اعتيد تكرره من الشر . وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقى غايات اتفاقية غير محددة ، ولذلك لايتحرز عن الاتفاق التحرز عن الأسباب الذاتية ونستعيذ بالله من الشقاوة .

[الفصل الرابع عشر]

ن ــ فصل

فى نقض حجج من اخطأ فى باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم

وإذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده ، فحرى بنا أن نشير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة فى باب الاتفاق وإن كان الأحرى أن نؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة وإلى الفلسفة الأولى . وإن المقدمات التى نأخذها فى هذا البيان أكثرها مصادرات . لكنا ساعدنا فى هذا الواحد ، وفى بعض الأشياء الأخرى مجرى العادة .

فنقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلا ، المحتج بأن كل شئ يوجد له سبب معلوم . ولا نضطر إلى اختلاف سبب هو الاتفاق ، فإن احتجاجه ليس ينتج المطلوب ، لأنه ليس إذا وجد لكل شئ سبب ، لم يكن للاتفاق وجود ، بل كان السبب الموجب للشئ الذى لاتوجبه على الدوام أو الأكثر هو السبب الاتفاقى نفسه من حيث هو كذلك . وأما قوله إنه قد يكون لشئ واحد غايات كثيرة معا ، فإن المغالطة فيه لاشتراك الاسم فى الغاية ، فإن الغاية تقال لما ينتهى إليه الشئ كيف كان . ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية

---

(١) حصول : حضور سا ، م || للسبب : السبب سا .

(٢) ولذلك : فلذلك ط || ونستعيذ : ونستعاذ بخ ؛ ويستعاذ سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ن ب ؛ الفصل الرابع عشر م .

(٧) فى باب : ساقطة من م .

(٨) وفى : فى د || الأخرى : الأخر سا ؛ الآخر م

(١٠) يوجد : فيوجد ط .

(١١) المطلوب : للمطلوب م .

(١٢) الموجب : الموجود سا ، م .

(١٣) كثيرة : كبيرة ب .

محدود ، والمقصود بالإرادة أيضا محدود، ونحن نعنى بالغاية الذاتية ههناهذا . وقوله : إنه ليس يجب أن تصير الغاية غير غاية بالجعل ، حتى إذا جعل الظفر بالغريم غاية صار الأمر غير بختى ، وإن جعل الوصول إلى الدكان غاية صار الأمر بختيا . فإن الجواب عنه أن قوله : إن الجعل لايغير الحال فى هذا الباب، هو غير مسلم . ألا ترى أن الجعل يجعل الأمر فى أحدهما أكثريا وفى الآخر أقليا ؟ فإن الشاعر بمقام الغريم الخارج إليه ليظفر به من حيث هو كذلك ، فإنه فى أكثر الأمر يظفر به ، وغير الشاعر الخارج إلى الدكان من حيث هو كذلك ، فإنه فى أكثر الأمر يظفر بغريمه . فإن كان الجعل المختلف يختلف له حكم الأمر فى أكثريته وغير أكثريته فكذلك يختلف له حكم الأمر فى أنه اتفاقى أو غير اتفاقى .

وأما ديمقراطيس الذى يجعل تكون العالم بالاتفاق ، ويرى أن الكائنات تكون بالطبيعة ، فمما يكشف فساد رأيه هو أن نبين له ماهية الاتفاق وأنه غاية عرضية لأمر طبيعى أو إرادى بل أو لقسرى ، والقسر ينتهى إلى طبيعة أو إرادة ، فإنه سيظهر أنه لا يستمر قسر على قسر إلى غير النهاية فتكون الطبيعة والإرادة ذاتهما أقدم من الاتفاق ، فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة . على أن الأجرام التى يقول بها ويراها صلبة ويراها متفقة الجواهر مختلفة بالأشكال ويراها متحركة بذاتها فى الخلاء إذا اجتمعت وتماست ، ولاقوة عنده ولا صورة إلا الشكل فقط ، فإن اجتماعها ومقتضى أشكالها لايلصق بعضها ببعض ، بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التى لها بذاتها ، فيجب لذاتها أن تتحرك فتنفصل ولا يبقى لها الاتصال. ولو كان ذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة فى أرصاد متتابعة بين طرفى زمان طويل . ولو كان يقول إن فى هذه الأجرام قوى مختلفة فى جواهرها يتفق لها أن تتصادم ، ويضغط ما بينها، ويقف الضعيف منها بين الضاغطين ويتكافأ ميل الضاغطين بحسب القوتين فيبقى كذلك، لكان ربما أوهم أنه يقول شيئا إلى أن نبين أن هذا لايكون ولايتفق، وسنشير إليه بعد . والعجب أنه يجعل الأمر الدائم الذى لايقع فيه خروج عن نظام واحد ولا أمر حادث كائن ببخت أو اتفاق فيه البتة اتفاقيا ، ويجعل الأمور الجزئية لغاية ، وفيها مايرى بالاتفاق.

---

(٢) غاية : ساقطة من سا || الوصول : الحصول سا ، ط . (٣) هو : فهو ط .

(٤) الخارج إليه : ساقطة من م .

(٥) فإنه ... كذلك : ساقطة من م .

(٩) وأنه : ساقطة من م .

(١١) لقسرى : قسرى ط || والقسر : والقسرى ط .

(١١) ذاتهما : ذاتها د ، سا ، م || أو إردة : وإرادة م || بها : + فى ذاتها أقدم من الاتفاق ط .

(١٢) الجواهر : أويراها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعهما م .

(١٤) ذلك : كذلك سا ، ط ، م .

(١٤–١٥) لما وجدت : ساقطة من م .

(١٦) مابينها : مابينهما ط || الضعيف : الضعف م .

(١٧–١٨) لكان ... لايكون : ساقطة من م .

(١٩) ابتة : ساقطة من د || لغاية : كفاية سا || بالاتفاق : الاتفاق سا ، م .

وأما أنبادقليس ومن جرى مجراه فإنهم جعلوا الجزئيات تكون بالاتفاق ، بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة لا لغاية . مثلا قالوا : إن الثنايا لم تستحد لتقطع بل اتفق أن حصلت هناك مادة لا تقبل إلا هذه الصورة ، فاستحدت بالضرورة ، وقد أخلدوا فى هذا الباب إلى حجج واهية ، وقالوا : كيف تكون الطبيعة تفعل لأجل شئ وليس لها روية ، ولو كانت الطبيعة تفعل لأجل شئ لما كانت التشويهات والزوائد والموت فى الطبيعة البتة ، فإن هذه الأحوال ليست بقصد ، ولكن يتفق أن تكون المادة بحالة تتبعها هذه الأحوال . فكذلك الحكم فى سائر الأمور الطبيعية التى اتفقت أن كانت على وجه يتضمن المصلحة ، فلم ينسب إلى الاتفاق ، وإلى ضرورة المادة ، بل ظن أنها إنما إنما تصدر عن فاعل يفعل لأجل شئ . ولو كان كذلك لما كان إلا أبدا ودائما لا يختلف . وهذا كالمطر الذى يعلم يقينا أنه كائن لضرورة المادة ، لأن الشمس إذا بخرت فخلص البخار إلى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلا ، فنزل ضرورة فاتفق أن يقع فى مصالح ، فظن أن الأمطار مقصودة فى الطبيعة لتلك المصالح . قالوا : ولم يلتفت إلى إفسادها للبيادر . وقالوا : وقد عرض فى هذا الباب أمر آخر وهو النظام الموجود فى تكون الأمور الطبيعية وسلوكها إلى ما توجبه الضرورة التى فى المواد . وليس ذلك مما يجب أن يغتر به ، فإنه وإن سلم أن للنشو والتكون نظاما فإن للرجوع والسلوك إلى الفساد نظاما ليس دون ذلك النظام ، وهو نظام الذبول من أوله إلى آخره بعكس من نظام النشو . فكان يجب أيضا أن يظن أن الذبول لأجل شئ هو الموت ، ثم إن كانت الطبيعة تفعل لأجل شئ فالسؤال ثابت فى ذلك الشئ نفسه وأنه لم فعل فى الطبيعة على ما هو عليه وتستمر المطالبة إلى غير النهاية .

قالوا : وكيف تكون الطبيعة فاعلة لأجل شئ ، والطبيعة الواحدة تختلف أفعالها لاختلاف المواد ، كالحرارة تحل شيئا كالشمع ، وتعقد شيئا كالبيض والملح ، ومن العجائب أن تكون الحرارة تفعل الإحراق لأجل شئ ، بل إنما يلزمها ذلك بالضرورة ، لأن المادة بحال يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق ، فكذلك حكم سائر القوى الطبيعية .

---

(١) بالضرورة : + وكذلك الأضراس فى أنها عريضة لا للطحن ط .

(٤-٥) تفعل لأجل شئ : ساقطة من م .

(٥) التشويهات : التشويات م .

(٦) بحالة : محالة م .

(٧) إنما : ساقطة من م .

(٨) ودائما : دائما سا ، م || يقينا : بيننا سا .

(١٠) أن يقع : أو يقع سا || قالوا : وقالوا سا ، ط ، م .

(١١) للبيادر : للتبادرم || وقالوا : قالوا سا ، ط ، م || عرض : عن سا .

(١٢) به : ساقطة من م || للنشو : المنشو سا .

(١٣) النظام : ساقطة من سا ، ط ، م .

(١٤) فكان : وكان سا ، ط || أن (الثانية) : ساقطة من م .

(١٥) فالسؤال : بالسؤال سا .

(١٧) كالشمع : كالشمس م .

(١٨) فكذلك : وكذلك د || القوى الطبيعية : قوى الطبيعة ط .

والذى يجب علينا أن نقوله فى هذا الباب ونعتقده هو أنه لاكثير مناقشة الآن فى أن للا تفاق مدخلا فى أن تكون الأمور الطبيعية ، وذاك بالقياس إلى أفرادها . فإنه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الأرض ولا حصول هذه الحبة من البُسر فى هذه البقعة من الأرض ، ولا حصول هذه النطفة فى هذه الرحم أمرا دائما ولا أكثريا ، بل لتسامح أنه وما يجرى مجراه اتفاقى ، ولنمعن النظر فى مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الأرض والجنين عن النطفة باستمداد المادة عن الرحم ، هل هذا بالاتفاق . فنجده ليس باتفاقى بل أمرا توجبه الطبيعة وتستدعيه قوة ، وكذلك لتساعدوا أيضا على قولهم إن المادة التى للثنايا لاتقبل إلا هذه الصورة ، لكنا نعلم أنها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لأنها لاتقبل إلا هذه الصورة ، بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لأنها لاتقبل إلا هذه الصورة ، فإنه ليس البيت إنما رسب فيه الحجر وطفا الخشب لأن الحجر أثقل والخشب أخف ، بل هناك صنعة صانع لم يصلح لها إلا أن تكون بسبب مواد ما تفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة . والتأمل الصادق يظهر صدق ماقلناه وهو أن البقعة الواحدة إذا سقط فيها حبة برة أنبتت سنبلة برة أو حبة شعير أنبتت سنبلة شعير . ويستحيل أن يقال إن الأجزاء الأرضية والمائية تتحرك بذاتها وتنفذ فى جوهر البرة وتربيه فإنه سيظهر أن تحركهما عن مواضعهما ليس لذاتهما والحركات التى لذاتهما معاومة فيجب أن يكون تحركهما إنما هو لجذب قوى مستكنة فى الحبات جاذبة بإذن الله . ثم لا يخلو إما أن تكون فى تلك البقعة أجزاء تصلح لتكون البرة وأخرى صالحة لتكون الشعيرة ، أو يكون الصالح لتكون البرة صالحا لتكون الشعيرة . فإن كان الصالح لها أجزاء واحدة فقط ، سقطت الضرورة المنسوبة إلى المادة ، ورجع الأمر إلى أن الصورة طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة ويحركها إلى تلك الصورة ، وأنه دائما أو فى أكثر الأمر يفعل ذلك . فقد بان أن ماكان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الأمر متوجها إليه ، إما دائم فلا يعاق ، وإما أكثرى فيعاق ، وهذا هو مرادنا بالغاية فى الأمور الطبيعية . وإن كانت الأجزاء مختلفة ، فلمناسبة مابين القوة التى فى البرة وبين تلك المادة ما يجذب

---

(٢) وذلك : وتلك ط .

(٤) وما يجرى : وما جرى سا ؛ ما جرى م . || ولنمعن : ولنعين ب ، د ، سا ، م || البرة : البر ط .

(٥) عن : من سا ، م || بالاتفاق : بالاتفاق د || فنجده : ونجده ط || فنجده ليس باتفاق : ساقطة من د .

(٧) الصورة (الأولى) : ساقطة من ب || تحصل : تصل سا .

(٩) لها : ساقطة من سا ، م || بسبب : نسب ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) تحركهما : تحركها سا ، ط || مواضعهما : مواضعها سا ، ط || لذاتهما (الأولى والثانية) : لذاتها ط .

(١٣) تحركهما : تحركها ط ، م || لجذب : يجذب سا ، م ؛ بجذب ط .

(١٤) البرة وأخرى صالحة لتكون : ساقطة من م || صالحة : تصلح ب ، د ، سا || الشعيرة (الأولى) : الشعير سا ، م || أو يكون : ويكون ط || أو يكون .... الشعيرة : ساقطة من سا .

(١٥) فقط : فقد سا ، م || سقطت : سقط ط || الصورة : الضرورة سا

(١٦) أو فى : وفى سا . || فقد : وقدم .

(١٧) إليه : ساقطة من م || دائم : دائما م || أكثرى : أكثريا م .

(١٨) ما يجذب : ما يحدث م .

تلك المادة بعينها ويحركها إلى حيز مخصوص فى الدوام أو الأكثر. فهناك تكسبها صورة ما، فتكون أيضاً القوة التى فى البرة تحرك بذاتها هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والأين، ولا يكون ذلك لضرورة المادة، وإن كان لابد من أن تكون تلك المادة على تلك الصفة لتنقل إلى تلك الصورة. فانضع أن طباع المادة صالحة لهذه الصورة أو غير قابلة لغيرها مثلا، فهل بد من أن يكون انتقالها إلى حيث تكتسب هذه الصورة بعد مالم تكن لها ليس لضرورة فيها، بل عن سبب آخر يحركها إليه، فيحصل لها ماهى صالحة لقبوله أو لايصلح لقبول غيره. فبين من هذا كله أن تحريكات الطبيعة للمواد هى على سبيل قصد طبيعى منها إلى حد محدود، وأن ذلك مستمر على الدوام أو على الأكثر، وذلك ما نعنيه بلفظة الغاية..

ثم من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ماتكون الطبيعة غير معارضة، ولا معوقة كلها خيرات وكمالات؛ وأنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك التأدى ليس عنها دائما ولا أكثريا، بل فى حال تفقد النفس منافيها سببا عارضا، فيقال ماذا أصاب هذا الغسيل حتى ذوى، وماذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت. وإذا كان كذلك، فالطبيعة تتحرك لأجل الخيرية، وليس هذا فى نشو الحيوان والنبات فقط، بل وفى حركات الأجرام البسيطة وأفعالها التى تصدر عنها بالطبع، فإنها تنحو نحو غايات تتوجه إليها دائما مالم يعق توجها على نظام محدود ولا تخرج عنه إلا بسبب معارض. وكذلك الإلهامات التى للأنفس الحيوانية البانية والناسجة والمدخرة فإنها تشبه الأمور الطبيعية، وهى لغاية، وإن كانت الأمور تجرى اتفاقا، فلم لاتنبت البرة شعيرة، ولم لاتتولد شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عنز أيل، ولم لاتتكرر هذه النوادر، بل تبقى الأنواع محفوظة على الأكثر.

ومما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية، أنا إذا أحسسنا بمعارض أو قصور من الطبيعة أعنا الطبيعة بالصناعة

---

(١) الدوام أو الأكثر: الدوم أو الأكثر ب، د؛ الدوام والأكثر ط || فهناك: فهنالك ط، م.

(٣) تلك (الأولى): ساقطة من سا، م || لتنقل: لتنتقل د، سا، ط، م.

(٥) لها ليس: ليس لهاط || لضرورة: بضرورة د، سا، م || فيها: منها سا || إليه: إليها ط.

(٦) فبين: فيستبين م.

(٧) بلفظة: بلفظ سا، ط.

(٨) ثم: + إن د، ط || الطبيعة: + فى د، ط.

(٩) دائما: دائميا ط.

(١٠) منافيها: فيها د؛ منها ط || ماذا (الأولى): ماذى ب، د، سا، ما إذا م.

(١١) نشو: نشء م || الحيوان والنبات: الحيوانات والنباتات ط || وفى: فى سا.

(١٢) مالم: لم م || توجها: توجهها سا || على: إلى ط.

(١٣) والمدخرة: والمعقرة ط.

(١٤) وهى: هى د.

(١٧) من الطبيعة: ساقطة من م.

على الأكثر كما يفعله الطبيب معتقدا أنه إذا زال العارض المعارض أو اشتدت القوة توجهت الطبيعة إلى الصحة والخير . وليس إذا عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك أن يحكم بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية ، بل لتعين الفعل الذى يختاره من بين سائر الأفعال جايز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه ، فالروية لأجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية . ولو كانت النفس مسلمة عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة ، لكان يصدر عنها فعل يتشابه على نهج واحد من غير روية ، وإن شئت أن تستظهر فى هذا الباب ، فتأمل حال الصناعة ، فإن الصناعة لانشك فى أنها لغاية ، والصناعة إذا صارت ملكة لم يحتج فى استعمالها إلى الروية وصارت بحيث إذا أحضرت الروية تعددت وتبلد الماهر فيها عن النفاذ فيما يزاوله كمن يكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروى فى اختيار حرف حرف أو نغمة نغمة وأراد أن يقف على عدده تبلد وتعطل . وإنما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية فى كل واحد واحد مما يستمر فيه ، وإن كان ابتداء ذلك الفعل وقصده إنما وقع بالروية . وأما المبنى على ذلك الأول والابتداء فلا يروى فيه . وكذلك حال اعتصام الزالق بما يعصمه ومبادرة اليد إلى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحضار لصورة ما يفعله فى الخيال .

وأوضح من هذه القوة النفسانية إذا حركت عضوا ظاهرا تختار تحريكه وتشعر بتحريكه . فليس تحريكه بالذات وبلا واسطة ، بل إنما يحرك بالحقيقة الوتر والعضل فيتبعه تحريك ذلك العضو . والنفس لا يشعر بتحريكها للعضلة ، مع أن ذلك الفعل اختيارى وأول . وأما حديث التشويهات وما يجرى مجراها ، فإن بعضها هو نقص وقبح وقصور عن المجرى الطبيعى ، وبعضها زيادة . وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لعصيان المادة . ونحن لم نضمن أن الطبيعة يمكنها أن تحرك كل مادة إلى الغاية ، ولا ضمنا أن لإعدام أفعالها غايات ، بل

---

(١) على الأكثر : ساقطة من سا ، م || اشتدت : استدت سا .
(٢) عدمت : عدت سا . || وجب من ذلك : ومن ذلك م .
(٣) الذى : ساقطة من م || يختاره : يجتا ب ، د ، سا ، م || الأفعال : أفعال سا .
(٤) ولو كانت : وإن كانت سا .
(٥) المتفننة : المعينة سا || يتشابه : متشابهة ط ، م .
(٦) لانشك : لاشك ط || فى (الثانية) : فيها ط || لغاية : الغاية م .
(٧) تعددت : تعذرت سا ، م .
(٨) يروى : روى سا .
(٩) واحد واحد : واحد د ، م .
(١٠) وقصده : وقصدم || فيه : ساقطة من سا .
(١١) حك : + فليس تحريكه د || فكرة م .
(١٣) بتحريكه : تحريكه م . || فليس تحريكه : ساقطة من د .
(١٤) الوتر والعضل : العضو والوتر م .
(١٥) للعضلة : العضلة د ، ط ، م .
(١٧) بل : + إنما ط .

ضمنا أن أفعالها فى المواد المطيعة التى لها هى لغايات ، وهذا لايزاحم ذلك . والموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن إلزام المادة صورتها وحفظها إياها عليها بإدخال بدل ما يتحالل ، ونظام الذبول ليس أيضا غير متأد إلى غاية البتة . فإن لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن ، وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض . ولكل واحد منهما غاية . فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وإحالتها . فتسوق المادة إليه على النظام ، وذلك غاية . فالطبيعة التى فى البدن غايتها حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد ، لكن كل مدد يأتى فإن الاستمداد منه أخيرا يقع أقل من الاستمداد منه بديا لعلل نذكرها فى العلوم الجزئية ، فيكون ذلك الإمداد بالعرض سببا لنظام الذبول . فإذن الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة . وإن لم يكن فعل طبيعة البدنى . ونحن لم نضمن أن كل حال للأمور الطبيعية يجب أن يكون غاية للطبيعة التى فيها بل قلنا إن كل طبيعة تفعل فعلها لغاية لها . وأما فعل غيرها فقد لايكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك إن لم يكن غاية نافعة بالقياس إلى بدن زيد فهى غاية واجبة فى نظام الكل .

وقد أومأنا إلى ذلك فيما سلف ، وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية فى الموت واجبة ، وغايات فى تناسب الضعف واجبة . وأما الزيادات فهى أيضا كائنة لغاية ما . فإن المادة إذا فضلت حركت الطبيعة فضلها إلى الصورة التى تستحقها بالاستعداد الذى فيها ولا تعطلها ، فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية ، وإن كان المستدعى إلى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعى .

وأما أمر المطر وما قيل فيه فليس ينبغى أن نسلم ماقيل فيه ، بل نقول إن قرب الشمس وبعدها وحدوث السخونة بقربها والبرودة ببعدها ، على ما تعلمه بعد ، سبب ذو نظام لأمور كثيرة من الغايات الجزئية فى الطبيعة ، ووقوع الشمس مقربة فى حركاتها المائلة يصدر عن ذاته التبخر المصعد إلى حيث تبرد فيهبط للضرورة . وليس يكفى فى ذلك ضرورة المادة ، بل هذا الفعل الإلهى المستعمل للمادة إلى أن ينتهى إلى ضرورتها فيلزمها الغاية ،

---

(١) المواد : + الطبيعية ط || التى : ساقطة من ط ، م .

(٢) إلزام : التزام سا .

(٣) بالبدن : للبدن ط .

(٤) ولكن : لكن سا || منهما : ساقطة من سا || فالحرارة : والحرارة ط || تحليل : لتحليل د ، ط .

(٥) مدد : + ثان سا ، ط .

(٧) الطبيعة : لطبيعة سا ، م . (٨) البدنى : البدن سا ، م .

(٩) فعلها : + فإنما تفعله ط .

(١٢) كائنة : كانت ط || فضلت : فصلت سا ، م . || فضلها : فصلها سا ، م .

(١٣) التى : إلى م || بالاستعداد : الاستعداد م .

(١٥) المطر : النظر سا || نسلم : + له ط .

(١٦) الجزئية : الخيرية سا .

(١٧) المائلة : + سبب ط || عن ذاته : لذاته سا || التبخر : التبخير ط ، م || حيث : بحيث سا || فيهبط : فهبط ط .

فإن كل غاية أوجل الغايات يلزم ضرورة فى مادة ، ولكن العلة المحركة ترتاد المادة وتجعلها بحيث تتصل بالضرورة التى فيها إن كانت بما هو الغاية المقصودة ، تأمل ذلك فى الصناعات كلها . ونقول لهم أيضا وليس إذا كانت الحركة غاية وللفعل غاية وجب أن يكون لكل غاية غاية . وأن لاتقف المسألة عن لم ، فإن الغاية فى الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الأشياء يقصد لها وما يقصد لأجل شئ آخر ، فحرى أن يسأل عنه باللام المقتضى للجواب بالغاية . وأما مايقصد لذاته ، فإنه لايليق به السؤال عن أنه لم قصد ، ولهذا لايقال لم طلبت الصحة ، ولم طلبت الخيرية ، ولم هربت عن المرض ، ولم نفرت عن الشر . ولو كانت الحركة والإمالة تقتضى الغاية لأنها موجودة أو لأنها غاية ، لكان يجب أن تكون لكل غاية غاية ، لكنها تقتضى ذلك من حيث ذلك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعى أو إرادى . وليس يجب أن يتعجب من أن الحرارة تفعل لإحراق شئ بل حقاً أن الحرارة تفعل لتحرق وتفنى المحترق وتحيله إلى مشاكلتها أو مشاكلة الجوهر الذى فيها . إنما يكون الاتفاق والغاية العرضية فى مثل أن يحرق ثوب فقير وذلك ليس له بغاية ذاتية ، فإنها ليست تحرقه لأجل أنه ثوب فقير ولا فى النار هذه القوة المحرقة لأجل هذا الشأن ، بل لكى تحيل ما يماسه إلى جوهرها ، ولكى تحل مايكون بحال وتعقد مايكون بحال . وقد اتفق الآن أن ماسها هذا الثوب فلفعل النار فى الطبيعة غاية ، وإن لم يكن مصادفتها هذا المشتعل إلا بالعرض ، ووجود الغاية بالعرض لايمنع وجود الغاية بالذات ، بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض .

فبين من هذا كله أن المادة لأجل الصورة ، وأنها تتوخى لتحصل ، فتحصل فيها الصورة ، وليست الصورة

---

(١) ترتاد : بزيادة د ؛ زياد سا . (١–٢) تتصل بالضرورة : تتصل بالصورة د ؛ تتصل بالضرورة بالصورة ط .
(٢) بما : مما ط || وليس : + أيضا ط .
(٣) غاية غاية : غاية د ، م .
(٤) تكون : ساقطة من سا .
(٥) المقتضى : المقفى م .
(٦) والإمالة : والإحالة سا ، ط ، م .
(٧) غاية غاية : + يجب د .
(٨) لإحراق : الإحرق م .
(٩) المحترق : المحرق ب ، سا ، م ؛ المحروق د || أو مشاكلة : ومشاكلة : ومشاكلة م || الذى فيها : التى فيه ب ، د ، سا ؛ الذى فيه م || إنما : وإنما ط .
(١٠) وذلك : ذلك م || له بغاية : له لغاية سا ؛ لها لغاية ط || فإنها : فإنه سا ، م || ليست : ليس د ، سا ، م .
(١١) جوهرها : جوهره سا ، م || ولكى : ولكن سا ، ط .
(١٢) ماسها : ماسه سا ، م .
(١٣) مصادفتها : مصادفته سا ، م || المشتعل : المنفعل ط .
(١٣–١٤) لايمنع ... بالعرض : ساقطة من سا .
(١٤) بالعرض : + لايمنع وجود م .
(١٥) وأنها : فأنها سا .

لأجل المادة ، وإن كان لابد من المادة حتى توجد فيها الصورة . ومن تأمل منافع أعضاء الحيوان وأجـزاء النبات لم يبق له شك فى أن الأمور الطبيعية لغاية ، وستشم من ذلك شيئا فى آخر كلامنا فى الطبيعيات . ومع هذا كله فلا ينكر أن يكون فى الأمور الطبيعية أمور ضرورية بعضها يحتاج إليها للغاية ، وبعضها يلزم الغاية .

[الفصل الخامس عشر]

س — فصل

فى دخول العلل فى المباحث وطلب اللم والجواب عنه

وإذ قد بان لنا عدة الأسباب وأحوالها ، فنقول إنه يجب أن يكون الطبيعى متعينا بالإحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول وأما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة ، إذ لا حركة لها . وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة ، بل يتأمل فيها العلل الصورية فقط .

واعلم أن السؤال عن الأمور المادية باللم ربما تضمن علة من العلل ، فإن تضمن الفاعل كقولهم : لم قاتل فلان فلانا ، فيجوز أن يكون جوابه الغاية ، كقولهم : لكى ينتقم منه . ويجوز أن يكون جوابه المشير والفاعل المتقدم للفاعل ، وهو الداعى إلى الفعل ، مثل أن يقال : لأن فلانا أشار عليه أو لأنه غصبه حقه ، وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار الذى ينبعث منه الفعل الأخير . وأما أنه هل يجيب بالصورة أو هل يجب بالمادة ففيه

---

(١) كان : كانت ب .

(٣) كله : ساقطة من سا ، م .

(٤) فصل : فصل س آ ب ؛ الفصل الخامس عشر ط ، م .

(٦) فى : + كيفية ط .

(٨) متعينا : معينا سا ، م .

(١١) تضمن (الأولى) : يتضمن ط .

(١٢) والفاعل : أو الفاعل ط .   (١٣) الفعل : العمل د .

(١٤) ينبعث : نبعث م || الأخير : الآخر م || يجيب (الأولى) : يجب م || أوهل : وهل د ، سا || ففيه : ومنه م .

نظر . أما الصورة فإنها صورة الفعل وهو التمثال ، وليس السؤال إلا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح أن يجاب لها ، فإنها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل إلا أن تكون تلك الصورة هى غاية الغايات ، كالخير مثلا ، فتكون لذاتها لا لسبب ما هى محركة للفاعل إلى أن يكون فاعلا على النحو الذى أومأنا إليه فى بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ، ومع ذلك فلا تكون علة قريبة لوجودها فى تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا تكون من حيث هى موجودة فى المادة علة للفاعل ، بل من حيث هى معنى وماهية . فإذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هى موجودة ، بل من حيث هى معنى وماهية ، وربما كانت الصورة المسئول عنها ذات معنى داخل فيها أو عارض لها ذاهب مذهبها ، فيكون يصلح أن يكون ذلك المعنى جوابا ، لما يقال : لم عدل فلان ، فيقال : لأن العدل حسن ، فيكون الحسن معنى فى العدل وجاريا مجرى الصورة ، ولا تكون الصورة المسئول عنها جوابا ، بل صورة غيرها ، فإن الحسن هو جزء حد أو عارض لها ، فإن الحسن معنى أعم من العدل إما عارض لازم وإما جزء حد له مقوم . وإذا صلحت الصورة أن يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هى كذلك فى جملة الداعى المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه . فإنه إذا قيل : لم نجر فلان هذا الخشب سريرا ، فقيل : لأنه كان عنده خشب ، لم يكن مقنعا ، إلا أن يزاد فيقال : كان عنده خشب صلب صالح لأن ينجر منه سرير ، وكان لا يحتاج إليه فى أمر آخر . لكن الأمور الإرادية يصعب أن تؤدى بعلة بتمامها فيها ، فإن الإرادة تنبعث بعد توافى أمور لا يسهل إحصاؤها ، وربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها . وأما الأمور الطبيعية فيكفى فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده إذا ذكر فى السؤال حضور الفاعل ، وأما إذا تضمن السؤال الغاية كما يقال : لم صح فلان ؟ فيصلح أن يجاب بالمبدأ الفاعلى فيقال : لأنه شرب الدواء . ويصلح أن يجاب بالمبدأ المادى مضافا إلى الفاعل : فيقال : لأن مزاج بدنه قوى الطبيعة . ولا يكفى ذكر المادة وحدها ، وأما الصورة فقلما يقنع ويقطع السؤال بذكرها وحدها بأن يقال : لأن مزاجه اعتدل : بل يحوج إلى سؤال آخر يؤدى إلى مادة أو فاعل . وأما إذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بأن يقال مثلا : لم بدن الإنسان قابل للموت ؟ فقد يجوز أن يجاب بالعلة الغائية ، فيقال : جعل ذلك لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن . وقد يجوز أن يجاب بالعلة المادية ، فيقال : لأنه مركب من الأضداد ، ولا يجوز أن يجاب بالفاعل فى الاستعداد الذى ليس كالصورة ، لأن الفاعل لا يجوز أن يعطى المادة الاستعداد ، كأنه إن لم يعط لم تكن مستعدة اللهم إلا أن يعنى

---

(٣) فاعلا : مفاعلا د || النحو : ساقطة من د .

(٥) موجودة .... هى : ساقطة من د .

(٧) الصورة : للصورة ط .

(١٠) فإن : وإن م .

(١٤) بعلة : العلة سا ، م .

(١٥) عنها عنه د ، سا ، م .

(١٩) بذكرها : ذكرها سا ، م || يؤدى : مؤدى ب ، د ، ط .

(٢٣) مستعدة : مستعدا م .

بالاستعداد التهيؤ التام ، فقد يعطيه الفاعل ، كما يقال للمرآة إذا سئل عنها لم تقبل الشبح ، فيقال : لأن الصاقل صقلها ، وأما الاستعداد الأصلى فلازم للمادة ويجوز أن يجاب بالصورة إذا كانت هى المتممة للاستعداد ، فيقال فى المرآة مثلا لأنها ملساء صقيلة . وبالجملة السؤال لايتوجه إلى المادة إلا وقد أخذت مع صورة فيسأل عن علة وجود الصورة فى المادة . وأما إذا تضمن السؤال الصورة ، فالمادة وحدها لايكفى أن يجاب بها ، بل يجب أن يضاف إليها استعداد وينسب إلى الفاعل والغاية يجاب بها ، والفاعل يجاب به . فإذا شئت أن ترفض مايقال على سبيل المجاز وتذكر الأمر الحقيقى ، فإن الجواب الحقيقى أن تذكر جميع العلل التى لم تتضمنها المسألة فإذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال .

(١) عنها : أنها د ، سا || فيقال : يقال د ، سا ، م .
(٢) صقلها : صقلة سا || ويجوز : وقد يجوز ط .
(٣) صقيلة : صيقلية ط .
(٤) فالمادة : والمادة سا .
(٥) فإذا : وإذا د ، سا ، م .
(٦) فإن الجواب الحقيقى : ساقطة من سا ، م .
(٧) السؤال : + تم الفن الأول من الطبيعيات والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين د ؛ تمت المقالة الأولى من الفن الأول بحمد الله وعونه والحمد لله وحده والصلاة على من لانبى بعده م .

المقالة الثانية
من الفن الأول
فى الحركة وما يجرى معها
وهى ثلاثة عشر فصلا

الأول فى الحركة

الثانى فى نسبة الحركة إلى المقولات

الثالث فى بيان المقولات التى تقع الحركة وحدها لاغيرها .

الرابع فى تحقيق تقابل الحركة والسكون .

الخامس فى ابتداء القول فى المكان وإيراد حجج مبطليه ومثبتيه .

السادس فى ذكر مذاهب الناس فى المكان وإيراد حججهم .

السابع نقض مذاهب من ظن أن المكان هيولى أو صورة أو سطح كان أو بعد .

الثامن فى مناقضة القائلين بالخلاء .

التاسع فى تحقيق القول فى المكان وبعض حجج مبطليه والمخطئين فيه .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من م|| الأول :+ من الطبيعيات م .

(٤) وهى : ساقطة من م|| وهى ثلاثة عشر فصلا : ساقطة من د .

(٥–١٣) الأول ... فيه : ساقطة من د ، ب ، سا ، م .

العاشر فى ابتداء القول فى الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه .

الحادى عشر فى تحقيق ماهية الزمان وإثباتها .

الثانى عشر فى بيان أمر الآن .

الثالث عشر فى حل الشكوك المقولة فى الزمان وإتمام القول فى مباحث زمانية مثل الكون فى الزمان ، والكون لافى الزمان ، وفى الدهر والسرمد وتعينه ، وهو ذا وقبيل وبعيد والقديم .

(١-٥) العاشر ... والقديم : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

[الفصل الأول]

١ ـ فصل

فى الحركة

لقد ختمنا الكلام فى المبادئ العامة للأمور الطبيعية . فحرى بنا أن ننتقل إلى الكلام فى العوارض العامة لها ، ولا أعم لها من الحركة والسكون . والسكون كما سنبين من حاله عدم الحركة ، فحرى بنا أن نقدم الكلام فى الحركة .

فنقول : إن الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه ، وبعضها من جهة بالفعل ، ومن جهة القوة ويستحيل أن يكون شئ من الأشياء بالقوة من كل جهة ، لاذات له بالفعل البتة . ليسلم هذا وليوضع وضعا مع قرب تناول الوقوف عليه . ثم من شأن كل ذى قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها ، وما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه . والخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون دفعة ، وقد يكون لادفعة ، وهو أعم من الأمرين جميعا وهو بما هو أعم أمر يعرض لجميع المقولات ، فإنه لامقولة إلا وفيها خروج عن قوة لها إلى فعل لها . أما فى الجوهر فكخروج الإنسان إلى الفعل بعد كونه بالقوة . وفى الكم فكخروج النامى إلى الفعل عن القوة . وفى الكيف فكخروج السواد إلى الفعل عن القوة . وفى المضاف فكخروج الأب إلى الفعل عن القوة . وفى الأين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة . وفى متى فكخروج الغد إلى الفعل عن القوة . وفى الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة . وكذلك فى الجدة . وكذلك فى الفعل والانفعال . لكن المعنى المتصالح عليه عند القدماء فى استعمال لفظة الحركة ليس مايشرك فيه جميع أصناف هذه الخروجات عن القوة إلى الفعل ، بل ما كان خروجا

---

(٢) فصل : فصل أ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٤) لقد : فقد سا .

(٦) فى : على سا ، م .

(٧) بالفعل (الأولى) : بلفعل د .

(٨) ليسلم : ولنسلم ط .

(٩) تناول : يتناول ط || بالفعل : الفعل م .

(١١) لامقولة : لامقول له م || أما : وأما ط .

(١٢) فكخروج : فلخروج سا || الفعل : فعل سا . || الكم : الكلم م || فكخروج (الثانية) : كخروج ط || النامى : النابى ط || فكخروج (الأولى) : كخروج سا .

(١٣) وفى (الأولى) : فى م . || الغد : المشى ب ، د ، م

(١٣-١٤) وفى الوضع .... القوة : ساقطة من سا .

(١٤) الجدة : + كخروجه إلى أن يكون متنقلا أو متسلحا عن القوة م .

(١٥) ما يشرك : ما يشترك سا ، م .

لا دفعة بل متدرجا . وهذا ليس يتأتى إلا فى مقولات معدودة مثلا كالكيف ، فإن ذا الكيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيرا يسيرا إلى أن ينتهى إليه ، وكذلك ذو الكم بالقوة .

ونحن سنبين من بعد أن أى المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل ، وأيها لا يجوز أن يقع فيه ذلك . ولولا أن الزمان مما نضطر فى تحديده إلى أن تؤخذ الحركة فى حده ، وأن الاتصال والتدريج قد يؤخذ الزمان فى حدها ، والدفعة أيضا فإنها قد يؤخذ الآن فى حدها ، فيقال هو ما يكون فى آن ، والآن يؤخذ الزمان فى حده ، لأنه طرفه ، والحركة يؤخذ الزمان فى حدها ليسهل علينا أن نقول : إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل فى زمان أو على الاتصال أو لا دفعة . لكن جميع هذه الرسوم يتضمن بيانا دوريا خفيا ، فاضطر مفيدنا هذه الصناعة إلى أن سلك فى ذلك نهجا آخر فنظر إلى حال المتحرك عندما يكون متحركا فى نفسه ، ونظر فى النحو من الوجود الذى يخص الحركة فى نفسها فوجد الحركة فى نفسها كمالا وفعلا أى كونا بالفعل إذ كان بإزائها قوة إذ الشئ قد يكون متحركا بالقوة ، وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال ، وفعله وكماله هو الحركة . فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة ، وتفارق سائر الكمالات من جهة أن سائر الكمالات إذا حصلت صار الشئ بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شئ بالقوة . فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة أسود من جملة الأسود الذى له ؛ والمربع إذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذى له ، والمتحرك إذا صار متحركا بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة التى هو بها متحرك . ويوجد أيضا بالقوة شيئا آخر غير أنه متحرك ، فإن ذات المتحرك مالم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك إليه وأنه بالحركة يصل إليه ، فإنه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة إلى ذلك الشئ الذى هو له بالقوة ، كما كان قبل الحركة . فإنه فى حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشئ بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين إحداهما على الأمر والأخرى على التوجه إليه ، فيكون له فى ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان . ثم يحصل له كمال إحدى القوتين ، ويكون قد بقى بعد بالقوة فى ذلك الشئ الذى هو المقصود بالقوتين ، بل فى كليهما ، وإن كان أحدهما قد حصل بالفعل الذى هو أحد الكمالين وأولهما

---

(٤) تؤخذ : يوجد م .

(٥) يؤخذ (الأولى) : يوجد سا ، م || يؤخذ (الثانية) : يوجد م .

(٦) حدها : حده ب ، د ، ط || ليسهل : فسهل سا .

(٧) زمان : الزمان ط || أو على : وعلى سا .

(٨) مفيدنا : يفيدنا سا || إلى أن : فى د ؛ أن سا .

(١١–١٢) من هذه .... الكمالات : ساقطة من سا || من جهة أن سائر الكمالات : ساقطة من م .

(١٣) بالقوة أسود .... يبق : ساقطة من م || جملة (الأولى) : جهة بخ .

(١٥) ويوجد : وقد يوجد ط .

(١٨) ذا : ساقطة من سا .

(٢٠) قد : ساقطة من سا ، م .

فهو بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة فى الأمرين جميعا ، أحدهما المتوجه إليه بالحركة والآخر فى الحركة . فإن الحركة فى ظاهر الأمر لا تحصل له بحيث لاتبقى قوتها إليه ، فتكون الحركة هى الكمال الأول لما بالقوة لامن كل جهة ، فإنه يمكن أن يكون لما بالقوة كمال آخر ككمال إنسانية أو فرسية لايتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة . وكيف يتعلق وهو لاينافى القوة مادامت موجودة ، ولا الكمال إذا حصل .

فالحركة كمال أول لماهو بالقوة من جهة ماهو بالقوة . وقد حدت بحدود مختلفة مشتبهة ، وذلك لاشتباه الأمر فى طبيعتها إذ كانت طبيعة لاتوجد أحوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى أن يكون قبلها شئ قد بطل وشئ مستأنف الوجود . فبعضهم حدها بالغيرية إذ كانت توجب تغيرا للحال وإفادة لغير ماكان . ولم يعلم أنه ليس يجب أن يكون مايوجب إفادة الغيرية فهو فى نفسه غيرية ، فإنه ليس كل مايفيد شيئا يكون هو إياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ، ولكن ليس كذلك . وقال قوم إنها طبيعة غير محدودة ، والأحرى أن يكون هذا إن كان صفة لها صفة غير خاصة . فغير الحركة ماهو كذلك كاللانهاية والزمان ، وقيل إنها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة للأمر بالقياس إلى كل وقت يمر عليه . وأن الحركة لاتتساوى نسبة أجزائها وأحوالها إلى الشئ فى أزمنة مختلفة ، فإن المتحرك فى كل آن له أين آخر . والمستحيل له فى كل آن كيف آخر . وهذه رسوم إنما دعا اليها الاضطرار وضيق المجال ولاحاجة بنا إلى التطويل فى إبطالها ومناقضتها ، فإن الذهن السليم يكفيه فى تزييفها ماقلناه . وأما ماقيل فى حد الحركة أنها زوال من حال إلى حال ، أو سلوك قوة إلى فعل ، فذلك غلط ، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة ليس كنسبة الجنس أو مايشبه الجنس ، بل كنسبة الألفاظ المرادفة إياها. إذهاتان اللفظتان ولفظة الحركة وضعت أولا لاستبدال المكان ، ثم نقلت إلى الأحوال .

ومما يجب أن تعلم فى هذا الموضع أن الحركة إذا حصل من أمرها مايجب أن يفهم ، كان مفهومها اسما لمعنيين : أحدهما لايجوز أن يحصل بالفعل قائما فى الأعيان ، والآخر يجوز أن يحصل فى الأعيان ، فإن الحركة

---

(١) لم : مالم ط || هو : ساقطة من سا .
(٢) إليه : البتة سا ، م .
(٢-٣) بالقوة ... لما : ساقطة من سا .
(٥) لما هو بالقوة : لما بالقوة سا ، م || حدت : حددت سا ؛ حدث م . || لاشتباه : الاشتباه ط .
(٧) توجب : ساقطة من م || تغيرا للحال : تغير الحال سا ، ط ، م || لغير : تغير ط .
(٨) كل مايفيد : كلها يفيد د ؛ كلما يفيد سا .
(٩) إياه : ساقطة من سا ، م || كانت : كان ط .
(١٠) والأحرى : الأخرى د || صفة : ساقطة من سا ، م .
(١١) للأمر : لأمر ب ، د ، سا ؛ الأمر م || وأن : فإن د .
(١٣) اليها : إليه سا || وضيق : ويضيق سا .
(١٤) ومناقضتها : أو مناقضتها م || تزييفها : ترتيبها ط || ماقلناه : ماقلنا ط .
(١٦) أو مايشبه الجنس : ساقطة من سا ، م || المرادفة : المترادفة ط || إياها : إياه سا ، م . || لاستبدال : لاستدلال م .

إن عنى بها الأمر المتصل المعقول للتحرك من المبدأ والمنتهى فذلك لايحصل البتة للمتحرك، وهو بين المبدأ والمنتهى، بل إنما يظن أنه قد حصل نحوا من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى. وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقى فى الوجود، بل هذا الأمر بالحقيقة مما لاذات له قائمة فى الأعيان. وإنما ترتسم فى الخيال لأن صورته قائمة فى الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين: مكان تركه ومكان إدراكه، أو يرتسم فى الخيال لأن صورة المتحرك وله حصول فى مكان وقرب وبعد من الأجسام تكون قد انطبعت فيه، ثم تلحقها من جهة الحس صورة أخرى بحصول له آخر فى مكان آخر وقرب وبعد آخرين، فيشعر بالصورتين معا على أنهما صورة واحدة لحركة، ولا يكون لها فى الوجود حصول قائم كما فى الذهن. إذ الطرفان لايحصل فيهما المتحرك فى الوجود معا ولا الحالة التى بينهما لها وجود قائم.

وأما المعنى الموجود بالفعل الذى بالحرى أن يكون الإسم واقعا عليه، وأن تكون الحركة التى توجد فى المتحرك فهى حالته المتوسطة حين يكون ليس فى الطرف الأول من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو فى حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا فى آن من الآنات التى يقع فى مدة خروجه إلى الفعل حاصلا فى ذلك الحد، فيكون حصوله فى أى وقت فرضته قاطعا لمسافة ما، وهو بعد فى القطع. وهذا هو صورة الحركة الموجودة فى المتحرك، وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث أى حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لاكحدى الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة مادام متحركا. نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض، وليس المتحرك متوسطا، لأنه فى حد دون حد، بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة، وهو أنه بحيث أى حد تفرضه لايكون قبله ولا بعده فيه. وكونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائما فى أى حد كان ليس يوصف بذلك فى حد دون حد. وهذا بالحقيقة، هو الكمال الأول، وأما إذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثانى. وهذه الصورة توجد فى المتحرك، وهو فى آن لأنه يصح أن يقال له فى كل آن يفرض أنه فى حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه. والذى يقال من أن كل حركة ففى

(١) لمتحرك : لتحرك ب، د، م || من : بين سا، ط، م .
(٣) هذا : وهذا سا، م .
(٤) لاذات له : لاله ذات ط || فى الخيال لأن : ساقطة من سا، ط .
(٥) تركه : أو تركه د || إدراكه : أدركه سا .
(٥-٦) المتحرك .... تكون : ساقطة من م .
(٦) بحصول له : بحصوله م .
(٧) آخرين : آخر م || أنهما : أنها ب، د، سا || لحركة : تحركه ط . (٨) بينهما : فيها م || لها وجود : إما وجود سا .
(١٢) وهو : هو م .
(١٣) لايوجد : ولايوجد سا || فيه : ساقطة من م .
(١٤) ولا تتغير : ولاتتحرك د .
(١٥) دون حد : ساقطة من م .
(١٦) وهو : وهى ب، د، سا، م || بحيث : يحدث ب .
(١٩) ولابعده يكون فيه : ولايكون بعده فيه ط .

زمان ، فإما أن يعنى بالحركة الحالة التى للشئ بين مبدأ ومنتهى وصل إليه فتقف عنده أو لاتقف عنده، فتلك الحالة الممتدة هى فى زمان، وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الأمور فى الماضى وتباينها بوجه آخر . لأن الأمور الموجودة فى الماضى قد كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا ، ولا كذلك هذا ، فتكون هذه الحركة يعنى بها القطع .

وأما أن يعنى بالحركة الكمال الأول الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لاعلى معنى أنه يلزمه مطابقة الزمان، على أنه لاتخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو من حدوث زمان، لاأنه كان ثابتا فى كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه .

فإن قال : إن الكون فى المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه، وكذلك الإضافة إليه، والأمر الذى يجعلونه آنا هو أمر كلى معقول وليس بموجود بالفعل، بل إنما الموجود بالفعل الكون فى هذا المكان لم يكن قبله ولا بعده فيه، وكذلك الإضافة إلى هذا الكون، والأمر الكلى إنما يثبت بأشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة .

فنقول : أما الكون فى المكان من حيث يقال على متمكنات كثيرين، فلا شك أن الحال فيه على ماقد وصفت وأما من حيث يقال على متمكن واحد ولكن لامعا فالأمر فيه مشكل، فإنه لايبعد أن يكون معنى جنسى يقال على موضوع واحد فى وقتين، ويكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض. فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لوناوكان اللون كالجزء من السواد مثلا وبتخصيص قارنه ماكان سوادا ، فلما ابيض فلا يمكننا أن نقول إن ذات الشئ الذى كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنه تخصيص آخر، مثل الخشبة موجودة فى بيت على تخصيص أنها جزء حائط ثم صارت هى بعينها جزء سقف ولها إضافة أخرى وتخصيص آخر أنه جزء من سقف ، فإن ذلك ليس كذلك ، بل مثله مثل أن يعدم الحائط والخشبة التى فيه ثم يحدث فى البيت حائط وفيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة . وذلك لأن السواد

---

(١) عنده (الثانية) : ساقطة من م .
(٣) كذلك : لذلك م .
(٦) الزمان : + بل سا ، م . || فلا يخلو : ولايخلو سا || لا أنه د ؛ ولأنه ط .
(٧) فيه : + فيكون ثانيا فى هذا ط .
(٨) قال : + قائل سا ، م || وكذلك ؛ فكذلك سا ، م .
(٩) لم : ولم سا ، م .
(١٢) الكون : لكون م . (١٣) وصفت : وصف د .
(١٥) وبتخصيص : ويتخصص م .
(١٦) قارنه ماكان : ماكان ب ؛ قارنه ثم ماكان سا ؛ ماقارنه كان ط .
(١٧) مثل الخشبة : مثلا كخشبة سا ، ط || حائط : حافظ د .
(١٨) أنه : أنها ط .
(١٩) يعدم : يعده م || حائط : حائطا د ، سا .

لا يبطل فصله وتبقى حصته من طبيعة الجنس التى كانت مقارنة لها بعينها ، وإلا فليس بفصل منوع ، بل هو عارض لامنوع . قد علم هذا من مواضع أخرى ، فإذا كان الأمر على هذا ، فلينظر هل حكم الكون فى المتمكن تارة مقارنا لتخصيص أنه فى هذا المكان وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك ، بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل فى هذا وتارة فى هذا ، أو رطوبة تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك وهى واحدة بعينها ، أو عرض من آخر الأعراض يبقى واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص .

فنقول أولا إن هذا التخصيص بهذا أو بذاك فى أمر المكان ليس أمرا موجودا بالفعل نفسه ، كما يظهر لك بعد . إذ المتصل لأجزاء له بالفعل ، بل يعرض أن يتجزى لأسباب تقسم المسافة فتجعلها بالفعل مسافات على أحد أنواع القسمة ، ومابين حدود تلك القسمة أيضا مسافات لايشتمل عليها آن وحركة على النحو الذى قلنا إنها تكون فى آن ، بل الحركة التى على نحو القطع ، ويكون الزمان مطابقاً لها ولا يكون المعنى الذى سميناه آنا هو متكثر فيها بالفعل. لأن ذلك لايتكثر بالفعل إلا بتكثر المسافة بالفعل، وإذا لم يكن متكثرا بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد، أعنى المسافة حقا موجودة ولم تكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد، ولم يكن على النمط الذى يكون عليه الحال فى اللون، ووجوده فى الموضوع فى حال سواده وفى حال بياضه وحال النسبة التى تخصص كلا إلى الموضوع بالفعل، لأن الحركة لاتوجب بالفعل انفصالا بل يستمر الاتصال استمرارا لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس إلى الموضوع حتى يعدم منه أمر ثابت بالشخص. فإنه إنما تختلف النسبة بالفعل إلى مختلف بالفعل، وإنما تكثر الواحد بالفعل تكثرا من قبل النسبة إذا كانت النسبة متكثرة بالفعل. وإذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لااختلاف فيها، لم تختلف إليها نسبة . فلم يختلف بسبب ذلك عدد شئ واحد . ثم بعد ذلك إذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ، ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة تتعلق به ولا آحدهما موجب للآخر ولاموجبه ، كانت الاثنينية التى تعرض غير متكثرة بالذات ، بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد إلى كثير ، وتكون النسبة خارجية غير داخلة فى ذات الشئ

---

(١) حصته : حصة ط .

(٢) لامنوع : لابنوع سا ، م || من : فى ط .

(٥) آخر : ساقطة من م || من آخر : آخر من سا || يبقى : فيبقى ط .

(٧) أو بذاك : أو بذلك ط .

(١١) لأن ذلك .... المسافة بالفعل : ساقطة من سا .

(١٣) اللون : الكون م .

(١٦) تكثر الواحد بالفعل تكثرا : تكثر الواحد بالفعل بتكثر د ، سا ؛ يتكثر الواحد بالفعل بتكثر له ط .

(١٧) وإذا : فإذا ط || لا اختلاف : لا اختلف م || نسبة : نسبته سا .

(١٨) بسبب : لسبب ط || للمسافة : المسافة م .

(١٩) موجب : موجبا د ، سا || للآخر : لآخر سا || تعرض : + به ط . || متكثرة : متكثر سا

(٢٠) كثير : الكثير ط .

وبالجملة لاتكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لابالقياس إلى أمر خارج يختلف بمقارنة فصلى السواد والبياض ، ولاكون المتحرك فى مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا فى هذا المكان وذلك المكان ، لأنه ليس فى مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز أن يكون هناك كون فى المكان مطلقا جنسيا أو نوعيا يتنوع أو يتشخص بسبب نسبته إلى أمكنة كثيرة بالفعل .

واعلم أن الحركة قد تتعلق بأمور ستة هى : المتحرك، والمحرك ، ومافيه ، وما منه ، وما إليه ، والزمان. أما تعلقها بالمتحرك فأمر لا شبهة فيه . وأما تعلقها بالمحرك فلأن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعى أو تكون صادرة عن سبب . ولو كانت الحركة له لذاته لا لسبب أصلا ، لكانت الحركة لاتعدم البتة مادام ذات الجسم الطبعى المتحرك بها موجودة. لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام وذاته موجودة، ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته ، لكن لاتجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعى، وهو غير متحرك . فإن وجد جسم طبيعى يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة على جسميته الطبيعية ، إما فيه إن كانت الحركة ليست من خارج ، وإما خارجا عنه إن كانت عن خارج. وبالجملة لايجوز أن تكون ذات الشىء سببا لحركته ، فإنه لايكون شىء واحد محركا ومتحركا إلا أن يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه، أو محركا وهو مأخوذ مع شىء ، ومتحركا وهو مأخوذ مع شىء آخر . ومما يبين لك أن الشىء لا يحرك ذاته أن المحرك إذا حرك لم يخل إما أن يكون يحرك لا بأن يتحرك وإما أن يكون يحرك بأن يتحرك . فإن كان المحرك يحرك لا بأن يتحرك فمحال أن يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره . وإن كان يحرك بأن يتحرك وبالحركة التى فيه بالفعل يحرك. ومعنى يحرك أنه يوجد فى شىء متحرك بالقوة حركة بالفعل ، فيكون حينئذ إنما يخرج شيئا من القوة إلى الفعل بشىء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال أن يكون ذلك الشىء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة ، فيحتاج أن يكتسبه ، مثلا إن كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته، أى إن كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذى قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا . وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق، وهذا

---

(١) حال : ساقطة من م . || فصلى : فصل د ، سا ، م

(٢) والبياض : ساقطة من د || مكان : زمان م .

(٥) واعلم : فاعلم م || هى : وهى سا ، م .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || لسبب : بسبب ط .

(٩) ذات : ساقطة من م .

(١١) إن : وإن م .

(١٣) بموضوعه : لموضوعه م || ومتحركا .... شىء : ساقطة من سا

(١٤) الشىء : + محركا وهو مأخوذ مع شىء آخر سا || المحرك : المتحرك د .

(١٦) وإن : فإن ط || وبالحركة : بالحركة ط .

(١٩) بالفعل : بالقوة م || بالقوه : بالفعل م . || قبل : فعل ط . (٢٠) طبيعة : فطبيعة ط

القدر مشترك فيه لايوجب حركة وإلا لاشترك فيها بعينها ، فإن زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة ، وحتى تكون جوهرا ذا طول وعرض وعمق وخاصة أخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذى إذا وجد كان به جسما ، وإن كان من خارج فذلك فيه أظهر. وقد قيل فى إثبات أن لكل متحرك محركا قول جدلى ، وأحسن العبارة عنه مانقوله إن كل متحرك كما يتبين من بعد منقسم وله أجزاء لايمنع من توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التى لها ، بل إن منع منع أمر زائد عليها . وكل توهم بشئ لاتمنعه طبيعته ، فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة ، فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لايستحيل إلا بشرط ، وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل ، وكل ماهو متحرك لذاته ففرض ماليس هو ، بل هو غيره ساكنا ، وخصوصا إذا كان غير محال فى نفسه لايوجب فى الوهم سكونه وكل جسم فإن فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل إيجاب العلة للمعلول ، لأن السكون الذى للكل هو كما تبين لك مجموع سكونات الأجزاء إذا حصلت أجزاء بفرض أو غير ذلك ، فإذن ليس ولاشئ من الأجسام متحركا لذاته .

فإن قال قائل: إن قولكم إن المتحرك لذاته لايسكن إذا فرض غيره ساكنا إنما يصح إذا كان فرض سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل ، فيدل ذلك على أن سكون ما يلزم أن يسكن معه جائز غير مستحيل . وأما إذا كان سكونه مستحيلا فيجوز أن يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع أنه محال كما أن كثيرا من المحالات يلزمها محالات . فحق أن سكون المتحرك لذاته محال ، لكنه إذا فرض محال آخر جاز أن يلزمه سكونه المحال ، فإنه إنما يستحيل سكونه فى الوجود . وأما لزوم القول بسكونه عند فرض محال لايمكن ، بل عند فرض مايسقط عنه كونه متحركا لذاته فأمر غير مناقض لذلك الحق ، لأن ذلك حملى

---

(١) مشترك : المشترك م || لاشترك : لاشتركت ط .
(٢) وعرض : ساقطة من د ، سا || وخاصة : وخاصته سا ، ط ؛ وحتى تكون خاصته م .
(٤) قول : قولى م || جدلى : ساقطة من م . || كما : لما سا ، م || يتبين : يبين د .
(٥) من (الثانية) : عن سا ، م || منع منع : منع منيع م .
(٦) بشئ : شئ د ، سا ، م || طبيعته : طبيعة م .
(٧) متحرك : يتحرك م .
(٨) غير : ساقطة من م || الوهم : التوهم م .
(١٠) حصلت : اتصلت ط .
(١٢) غيره ساكنا إنما يصح : ساقطة من د || إذا كان فرض : ساقطة من د .
(١٥) محالات : محالا م .
(١٦) سكونه (الأولى) : السكون هامش ب .
(١٧) لايمكن : ساقطة من سا || عند فرض ما : عندما سا .

وذلك شرطى. وهذا كما لو فرضت المائة جزء للعشرة ، أليست العشرة تكون حينئذ مائة وشيئا ، وذلك مالا يكون. وليس يلزم لذلك، أن يكون قولنا إن العشرة ليست أكثر من مائة باطلا ، وكذلك فعسى أن المتحرك بذاته وإن أمكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته ، أى وإن كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة ، بل يستحيل فرضه . كما أن الإنسان من حيث هو حيوان لايمتنع أن يكون طائرا ويمتنع من حيث هو إنسان فإذا كان ممتنعا فقد لزم فرض المحال من فرض المحال . ونحن إنما نسلم أن ما هو متحرك لذاته فلا يمكن بسكون غيره إذا حصل سكون غيره فى الوجود ، أو توهم المتوهم أى الممكن . وأما على وجه آخر فإنا نقول إنه قد يلزم أن يسكن المتحرك بذاته إذا فرض سكون محال فى غيره . فنقول فى جواب ذلك إن جزء الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون ، فإن امتنع السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية ، فإذا كان كذلك فتكون علة الحركة فى كل جسم أمرا زائدا على الجسمية وهذا نسلمه ، لكن بالحرى أن يقول لنا قائل : فما اضطركم إلى أن اشتغلتم بالجزء وإن كان مأخذا لاحتجاج ، هو هذا ، ولم تنصوا فى أول الأمر على الكل أنه إذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحل ، فقد عرض له معنى أزيد من الجسمية، به صار متحرك الذات واجب الحركة مستحيل فرض السكون. وإن كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا أكفى ، وإن كان الغرض فى هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب إليه القائل الأول ولا أراده بوجه وإنما هو تحسين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب إلى إمكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الإمكان ، بل قال إن كل ما توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته، فليس هذا مسلما ، بل الأمر على ما أوضحناه فى التقرير الأول للشك ، فإنه يجوز أن يكون الشئ متحركا لذاته ، ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه أن يصير

---

(١) وذلك شرطى : وذاك شرطى د ، سا . || فرضت : فرضنا سا ، ط ، م .

(٢) وكذلك : ولذلك م .

(٣) بذاته : لذاته ط || يمكن : + ذلك له د ؛ + ذلك سا ، ط ، م .

(٤) طبيعته : طبيعة م || له (الأولى) : ساقطة من م .

(٥) ويمتنع : وممتنع سا ، ط .

(٦) كان : + ذلك ط || فرض (الثانية) : ساقطة من د || من فرض المحال : ساقطة من م .

(٧) المتوهم : فى توهمه للتوهم ط .

(٨) بذاته : لذاته ط . || فى (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) امتنع : + عليه ط || بمعنى : لمعنى ط ، م .

(١٠) علة : عليته د || نسلمه : + به ط .

(١١) وإن : إن سا ، ط ، م || هو : وهو ط || تنصوا : تنصبوا سا .

(١٢) معنى : + ما ط . || متحرك الذات : متحركا للذات د .

(١٣) وإن (الأولى) : فإن ط || فهذا : وهذا م || أكفى : كفى ط .

(١٦) فليس (الثانية) : وليس سا ، م .

(١٧) للشك : لشك د .

هو غير متحرك لذاته ، ولا يلزم ذلك المحال أن يتغير حكمه بمحال يلزمه ذلك المحال ، بل يجوز أن لا يكون المتحرك لذاته بحيث إذا توهم جزءه ساكنا سكن ، لكنه يجب حينئذ عدمه . فإن قيل : إن هذا محال ، قيل نعم، وقد لزم محال محالا فرض قبله . فهذا القول ليس مما يحضرنى له جواب أقنع به ، ولا يبعد أن يكون عند غيرى له جواب. وأظن أن مأخذ الاحتجاج لايلجئ إلى هذا كل الإلجاء، وذلك إن كانت هذه المقدمة مسلمة كان التسكين محالا أو غير محال ، ثم الاحتجاج ، أعنى بالمقدمة قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون فى غيره فليس متحركا لذاته ، وهذا غير قولنا كل ماتمتنع حركته لفرض سكون فى غيره محال أو غير محال ، حتى لو قلنا كل ما يمتنع أن يتحرك لفرض محال فى غيره لم يكن متحركا لذاته، فسلم ذلك، فصح لنا القول والقياس. ولكن الشأن فى صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج فى تصحيح هذه المقدمة فربما تيسرت له هذه المتعسرة علينا. وعلى هذا الاحتجاج شك آخر ، وهو أن المتصل وإن كان يمكن أن تفرض له أجزاء فلا يمكن أن تتوهم تلك الأجزاء ساكنة أو متحركة إلا بالفرض لأنها غير ذات أين مادامت أجزاء المتصل إلا بالفرض ولا ذات وضع ، وهذا شئ سيبين بعد. فإذا كان توهم السكون فى الجزء مما لا يتحقق توهما إلا وينفصل بالفعل ، لم يكن لهذا الاحتجاج مأخذ سديد أو يدعى توهم فصل ثم إسكان معا . ولو أنت توهمت فى الجزء المفروض سكونا وهو متصل ، فقد توهمت معنى مشاركا للسكون فى الاسم . وأما السكون بحده فلا يمكن أن يتوهم فى ذلك الجزء ، كما لايمكن أن تتوهم الأمور المحالة فى الفعل والخيال جميعا ، فليكن هذا المأخذ مما يسئل غيرنا ممن يقف على تحقيقه أن ينوب عنا فيه . وأما تعلق الحركة بما منه وبما إليه فيستنبط من حدها ، لأنها أول كمال يحصل لشئ له كمال ثان ينتهى به إليه ، وله حالة القوة التى قبل الكمالين ، وهى الحالة التى الكمال الأول تركها وتوجه إلى الكمال الثانى وربما كان مامنه وما إليه ضدين

---

(١) ولايلزم ذلك : ولايلزمه ط ؛ ولايلزمه ذلك م || يلزمه : بلزم ط ، م .
(٢) محال : ساقطة من ب ، د .
(٣) ليس مما : مما ليس سا ، م .   (٤) مأخذ : تأخذ سا .
(٥) سكون : السكون سا ، ط .
(٥-٦) لفرض .... حركته : ساقطة من سا .
(٦) وهذا : وهذه سا ، ط .
(٨) صحة : صحته د ، ط || غيرنا من : غير تام د .
(١٠) بالفرض : بالعرض ط || ذات : ذوات م .
(١٠-١١) غير ذات .... بالفرض : ساقطة من د .
(١١) بالفرض : بالعرض ط .
(١٢) بالفعل : بالعدد م || سديد : شديد سا ، م .
(١٥) ممن : ساقطة من ب || منه : فيه سا .
(١٦) له : لها ط .
(١٧) وتوجه : والتوجه د ، سا ، م .

وربما كانا بين الضدين ، لكن الواحد أقرب من ضد ، والآخر أقرب من ضد ، وربما لم يكونا ضدين ولا بين ضدين ، ولكن كانا من جملة أمور لها نسبة إلى الأضداد وأمور متقابلة بوجه ما فلا تجتمع معـا كالأحوال التى للفلك ، فإنه لايضاد مبدأ حركة منه لمنتهاها لكنها لاتجتمع معا . وربما كان مامنه وما إليه مما يثبت الحصولان فيهما زمانا ، حتى يكون عند الطرفين سكون ، وربما لم يكن الحصول فيه إذا فرض كأنه حد بالفعل إلا آنا كما للفلك ، فإن فى حركته ترك مبدأ وتوجها إلى غاية ، لكن لاوقوف له عند أحدهما .

ثم لقائل أن يقول : إن الحدود فى المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل ، بل بالقوة ، وإنما يصير بالفعل إما بقطع وإما بموافاة محدودة كماسة أو موازاة أو بفرض أو بعرض كما سنذكره ، فيكون إذن مالم يكن أحد هذه الأسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى ومالم يكن مبدأ ولانهاية معنيين ، عنه تبتدئ الحركة وتنتهى إليه لايكون حركة : فالفلك مالم يكن له سبب محدد لايكون متحركا ، وهذا محال . فالذى نقول فى جوابه أن النهاية والمبدأ تكون للحركة بضرب فعل وبضرب قوة ، والقوة تكون على وجهين : وجه قريب من الفعل ، ووجه بعيد من الفعل . مثال ذلك أن المتحرك فى حال مايتحرك ، له بالقوة القريبة حد، ولك أن تفرضه ، وقد وصل إليه فى آن ، تفرضه فيكون ذلك له فى نفسه بالحقيقة بالقوة وإنما يصير بالفعل حدا لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ، ومع ذلك لايقف بل يستمر ، وحد مستقبل لايمكن من حيث هو حد حركة أن يجعل بالفعل حد حركة بفرض أو بسبب محدد بالفعل بل يحتاج أن يستوفى المسافة إليه حتى يصير بهذه الصفة ، أعنى أن يكون هناك ما يمكنك أن تفرضه مبدأ أو يمكنك أن تفرضه منتهى ، وبالجملة حدا تفرضه من الحركة . فكل حركة من حركات الفلك تشير إليها فى وقت معين وتحصلها ، فإنها يفترض لها ذلك فتارة يفترض المبدأ والمنتهى متباينين أى نقطتين مختلفتين هما حدا ذلك المفروض من الحركة فى ذلك الوقت الذى تعينه ، وتارة تكون نقطة واحدة هى بعينها مبدأ ومنتهى . أما مبدأ ، فلأن الحركة عنها ، وأما منتهى فلأن الحركة

---

(١) لم : ساقطة من سا .

(٣) فإنه : وإنه م || لايضاد : لايتضاد سا ، م || كالأحوال ..... معا : ساقطة من سا .

(٤) الحصولان : الحصول م .

(٥) إلا : ساقطة من سا .

(٧) وإما بموافاة : أو بموافاة ط .

(٩) وتنتهى إليه : أو إليه ب ، د ، سا ، م || محدد : محدود ب ؛ مجزى م ؛ + محرك ط || فالذى : بالذى سا || نقول : نقوله سا .

(١٠) وبضرب : وضرب ط || وبضرب قوة : وهذا ظاهر وقد يكونان بضرب ب وضرب قوة .

(١٣) لحصول : محصول م .

(١٤) حركة : + بالفعل سا ، ط، م || بسبب : سبب سا ، م .

(١٥-١٦) حدا تفرضه : حدا لقطع لما تفرضه ط

(١٦) فكل : وكل د || يفترض : يفرض ط .

(١٧) يفترض : يفرض ط || المبدأ : من المبدأ م || مختلفتين : ساقطة من م .

(١٨) نقطة : لفظة ط .

إليها ويكون ذلك لها فى زمانين . فالحركة المكانية أو الوضعية تعلقها بالمبدأ والمنتهى هو أناك ، إذا عينت حركة ومسافة تعين مع ذلك مبدأ ومنتهى قائم بنفسه ، والمتحرك تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو أن يكون ذلك له بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ، ذلك على أى وجه كان منهما جاز . فإنا لم نشترط الوجه المعين فيه منهما . وبالجملة فإنها تتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور ، لامن حيث هما بالفعل . ثم من المشهور أن الحركة والتحرك والتحريك ذات واحدة ، فإذا أخذت باعتبار نفسها فحسب كانت حركة ، وإن أخذت بالقياس إلى مافيه سميت تحركا ، وإن أخذت بالقياس إلى ماعنه سميت تحريكا .

ويجب أن نحقق هذا الموضع ونتأمله تأملا أدق من المشهور فنقول : إن الأمر بخلاف هذه الصورة وذلك لأن التحرك حال للمتحرك ، وكون الحركة منسوبة إلى المتحرك بأنها فيه حال للحركة لاللمتحرك ، فإن نسبه الحركة إلى المادة فى المعنى غير نسبة المادة إلى الحركة وإن تلازما فى الوجود . وكذلك التحريك حال للمحرك لاللحركة ، ونسبة الحركة إلى المحرك حال للحركة لاللمحرك . فإذا كان كذلك ، كان التحرك نسبة المادة إلى الحركة لا الحركة منسوبة إلى المادة ، ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع ، وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة فى الموضوع . ولاتناقش فى أن يكون كون الحركة . منسوبة إلى المادة معنى معقولا ، وكذلك إلى المحرك لكن هذين المعنيين لايدل عليهما بهذين الاسمين . وأما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعنى بالموضوع لها ، بل الأمر الذى هو المقصود حصوله فى الحركة . فإن المتحرك عندما يتحرك موصوف بالتوسط بين أمرين ، أمر متروك وأمر مقصود ، إما أين ، وإما كيف ، أو غير ذلك إذ كانت الحركة تغير الشئ لادفعة . فإذن يكون متوسطا بين حدين ولهما مقولة إما أين وإما كيف وإما غير ذلك ، فيقال إن الحركة فى تلك المقولة . وقد تزداد لهذا بيانا ، بعد أن نعرف نسبة الحركة إلى المقولات .

---

(١) فالحركة : فللحركة ط || تعلقها : تعلقها ط .
(٣) بالقوة : ساقطة من سا || وبالجملة : ساقطة من د .
(٤) تتعلق : تعلق ط .
(٧) نحقق هذا الموضع : نتحقق بهذا الوضع د .
(٨) للمتحرك : المتحرك د || بأنها : فإنها سا .
(٩) الحركة : المتحرك م .
(١٠) لا للمحرك : لا للمتحرك م || التحرك : المتحرك ب .
(١١) منسوبة : بمنسوبة ط .
(١٢) هو الحركة : والحركة م .
(١٣) يعنى : معنى م .
(١٤) بالموضوع : به الموضوع سا ، م .
(١٥) أمرين : الأمرين ط || وإما كيف : أو كيف ط || إذ : إذا م
(١٦) وإما كيف : أو كيف ط || وإما غير : أو غير ط .
(١٧) لهذا : هذا سا ، ط ، م || المقولات المعقولات د .

[الفصل الثانى]

ب ـ فصل

فى نسبه الحركة الى المقولات

إنه قد اختلف فى نسبة الحركة إلى المقولات ، فقال بعضهم : إن الحركة هى مقولة أن ينفعل ، وقال بعضهم : إن لفظة الحركة تقع على الأصناف التى تحتها بالاشتراك البحت ؛ وقال بعضهم : بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظة الوجود ، تتناول أشياء كثيرة لا بتواطؤ ولا باشتراك بحت ، بل بالتشكيك لكن الأصناف الداخلة تحت لفظة الوجود والعرض دخولا أوليا هى المقولات وأما الأصناف الداخلة تحت لفظة الحركة فهى أنواع أو أصناف من المقولات . فالأين منه قار ومنه سيال هو الحركة فى المكان ، والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الكيف أى الاستحالة ، والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة فى الكم أى النمو والذبول . وربما تمادى بعضهم فى مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة فى الجوهر أى الكون والفساد ، وقال إن الكم السيال نوع من أنواع الكم المتصل لإمكان وجود الحد المشترك فيه ، إلا أنه يفارقه بأنه لا وضع له ولا متصل وضع واستقرار . قال والتسود والسواد من جنس واحد ، إلا أن السواد قار والتسود غير قار . وبالجملة فإن السيال فى كل جنس هو الحركة . فقال بعض هؤلاء لكنها إذا نسبت إلى العلة التى هى فيها كانت مقولة أن ينفعل أو إلى العلة التى هى عنها صارت مقولة أن يفعل . وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال وأخرجوا منها مقولتى يفعل وينفعل . واختلف أصحاب هذا المذهب أعنى القول بالسيال ، فمنهم من جعل لافتراق

---

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثانى م .

(٣) فقال : يقال سا .

(٤) بعضهم (الأولى) : بعض د .

(٥) لفظة (الثانية) : لفظ ط .

(٦) الوجود : + والعرض ط || أشياء : أجزاء م .

(٨) فالأين : والأين د .

(٨) هو (الأولى) : وهو ط || ومنه : + أين سا ، م || هو (الثانية) : وهو د ، ط .

(٩) فى الكيف ... وهو الحركة : ساقطة من د .

(١٠) هو : وهو ط || أى الكون : أو الكون ط || وقال : وقالوا سا ، م . (١٢) قار : قارة ط .

(١٣-١٤) التى .... العلة : ساقطة من م .

(١٤) هى : ساقطة من سا ، م || وأخرجوا : وأخرج ط .

(١٥) منها : منه م || وينفعل : أو ينفعل م .

الذى بين السواد والتسود افتراقا فصليا منوعا ، ومنهم من جعله افتراقا بمعنى غير فصلى ، إذ كان هو كزيادة تعرض على خط فيصير خطا أكبر ولا يخرج به من نوعه . وقال الأولون : بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال ، وليس أمر خارجا عن هويته بما هو تسود ، فهو إذن تمايز السواد الثابت بفصل. ويمكن أن يبين بطلان الحجتين جميعا . أما الأولى فتنتقض بالعدد ، وأما الثانية فبالبياض وكونه أمرا غير خارج عن هوية الأبيض بما هو أبيض من غير أن يكون فصلا . وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول إن لفظة الحركة وإن كانت مشككة كما قيل ، فإن الأصناف الواقعة تحتها ليست أنواعا من المقولات على السبيل المذكورة ، فلا التسود نوع من الكيف ، ولا النقلة نوع من الأين . فإن وقوع الحركة فى الكيف ليس على أن الكيف جنس لها ولا أيضا موضوع لها ، فإن جميع الحركات إنما هى فى الجواهر من حيث هى فى موضوع لاغير ولا تمايز بينها فى هذا المعنى . ولكن إذا تبدلت جوهريته سمى ذلك التبدل ، مادام فى السلوك حركة فى الجوهر ، وإن كان فى الأين ، سمى حركة فى الأين . وبالجملة إن كان ماعنه وما إليه كيفا فالحركة فى الكيف . وإن كان كما فالحركة فى الكم ويقال الحركة على هذه لابالتواطؤ ، فإن الكمال المأخوذ فى رسمها أخذ الجنس هو من الألفاظ المجانسة للوجود والوحدة . وأنت تعلم أن الكم والكيف والأين ليست داخلات تحت جنس واحد ، وإذا لم تكن هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الأول إليها أمرا أيضا حاصرا إياها حصر الجنس، لم يكن سبيل إلى أن نجعل الحركة معنى جنسيا ، بل هو الرسم يتناول معنى إنما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير .

والمذاهب الملتفت إليها فى هذا المطلوب هى هذه الثلاثة ، وليس يعجبنى المذهب الأوسط أولا ، بل استكره مايقال فيه من أن التسود كيفية، وأن النمو كمية . وبالحرى أن لا يكون التسود سوادا اشتد، بل اشتداد الموضوع فى سواده ، وذلك لأنه لايخلو إذا فرضنا سوادا اشتد إما أن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة ، أو لا يكون موجودا . فإن لم يكن موجودا فمحال أن يقال إن ماقد عدم

(١) جعله : جعلوه ط|| فصلى : فصل سا ، م|| كان : ساقطة من سا ، م .
(٢) ولا يخرج : فلا يخرج سا || سواد : ساقطة من سا .
(٣) وليس : + هذا ، سا ، ط ، م .
(٥) يقول : قال ط|| لفظة : لفظ ط .
(٦) المذكورة : المذكور ط .
(٧) النقلة : لنقلة د .
(٨) الجواهر : الجوهر سا ، م || ولا تمايز : فلا تمايز م .
(٩) بينها : بينهما ط.
(١٠) فالحركة : بالحركة سا|| وإن : فإن ط .
(١٢) المجانسة : المتجانسة م .
(١٣) أيضا : ساقطة من م .
(١٤) يكن : + لنا سا ، م || لفظ : لفظة ب ، د|| مشكك : مشكل م .
(١٧) فيه : به سا ، م|| وأن : أوأن سا|| كمية : كيفية د؛ كميته ط|| اشتد : يشتد سا، م .

وبطل هو ذا يشتد ، فإن الموصوف بصفة موجودة يجب أن يكون أمرا موجودا ثابت بالذات ، وإن كان السواد ثابت الذات ، فليس بسيال كما زعموا من أنها كيفية سيالة ، بل هو ثابت على الدوم يعرض عليه زيادة لايثبت مبلغها ، بل يكون فى كل آن مبلغ آخر ، فتكون هذه الزيادة المتصلة هى الحركة إلى السواد فاشتداد السواد وسيلانه ، أو اشتداد الموضوع فى السواد وسيلانه فيه ، هو الحركة لا السواد المشتد. ويظهر من هذا أن اشتداد السواد يخرجه عن نوعه الأول ، إذ يستحيل أن يشير إلى موجود منه وزيادة عليه مضافة إليه بل كل مايبلغه من الحدود فكيفية بسيطة واحدة . لكن الناس يسمون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سوادا، وجميع المشابهة للبياض أى المقاربة له بياضا . والسواد المطلق هو واحد ، وهو طرف خفى، والبياض كذلك وماسوى ذلك كالممتزج . والممتزج ليس أحد الطرفين ، ولا يشاركه فى حقيقة المعنى ، بل فى الاسم وإنما تتكون الأنواع المختلفة فى الوسط ، لكنه يعرض لما يقرب من أحد الطرفين أن ينسب إليه ، والحس ربما لم يميز بينهما فظنهما نوعا واحدا وليس كذلك، وتحقيق هذا فى العلوم الكلية . وأما المذهب الآخر فهو أحصف من المذهب الأول ، ولا يلزمه إلا أمر مشترك يلزم المذهبين ، ومبناه على أن واضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم أحد أمرين : إما أنهم يجوزوا أن تكون الحركة جنسا من الأجناس العالية وإما أن يزيدوا فى عدد المقولات زيادة ضرورية إذ كانت أصناف الحركة لاتدخل فى جنس منها ولا فى مقولة أن ينفعل، وهى معان كلية مقولة على كثيرين قول الأجناس ، فإن تشددوا فى عشرية المقولات ، فواجب أن يسامحوا ويجعلوا مقولة أن ينفعل هى الحركة ، وأن لايطالبوا فى مقولة أن ينفعل من صريح التواطؤ ما أراهم يتعصبون فيه ولا يحفظونه ، فإنهم قد فعلوا فى مقولة الجدة بين المسامحة ما يحملهم على أكثر من ذلك فى الحركة . على أنه لايبعد أن تكون لفظة الكمال والفعل وإن كان وقوعهما على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا بالتشكيك ،

---

(١) فإن : وإن سا .

(٢) الذات : ساقطة من د|| هو : + أمر ط || الدوم : الدوام ط .

(٣) إلى : لا ط ، م .

(٤) فاشتداد : فاشتداد سا|| أو اشتداد : واشتداد د || فى السواد : ساقطة من د، ط|| الحركة ساقطة من د .

(٥) إذ يستحيل : ويستحيل د . || موجود : الموجود ط

(٦) فكيفية : فهو كيفية م|| واحدة : ساقطة من سا .

(٧) أى : إلى سا .

(٨) ليس : + هو د .

(٩) والحس : فالحس سا، ط، م .

(١٠) فظنهما : وظنهما د، ط || الآخر : الآخير سا، ط .

(١١) المذهب الأول: هذا المذهب ط .

(١٢) أمرين : الأمرين ط|| أنهم : أن سا، م || أن (الأولى) : ساقطة منم. (١٣) إذ : إذا م||أن ينفعل: ينفعل ب، سا؛ ط .

(١٥) هى : وهى سا .

(١٦) الجدة : الجدم|| مايحملهم : ما يحمله ط .

(١٧) وقوعهما : وقوعها سا .

فإن وقوعهما على أصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح . وذلك لأن التشكيك هو أن يكون اللفظ واحد المفهوم ، لكن الأمور التي يتناولها ذلك المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر فيه، كالوجود فإنه للجوهر أولا وللأعراض ثانيا . وأما مفهوم الحركة وهو الكمال الأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، فليس بما يستفيده بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض ، فليس كون النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة ، بل يجوز أن يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة ، فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظة الحركة ، كما أن الاثنينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود . وليس قبله في مفهوم العددية . فإن العددية لهما معا ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثنائية ، كما أن الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية . ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد . وأنت قد عرفت هذا المعنى في مواضع أخرى ، فلا يبعد أن يكون الكمال ، وإن كان مشككا بالقياس إلى أشياء أخرى هو متواطئ بالقياس إلى هذه كما لا يبعد أن يكون مشتركا بالقياس إلى أشياء ومتواطئا بالقياس إلى ما تحت بعضها .

ونرجع إلى ما كنا فيه ونقول للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة أن ينفعل، أهي نفس الحركة أم نسبة للحركة إلى الموضوع كما يقولون ؟ فإن كانت نفس الحركة أفهي نفس الحركة المطلقة أم نفس حركة ما ؟ فإن كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة آحد الأجناس ، وإن كانت نفس حركة ما مثلا نفس النقلة أو نفس الاستحالة . فيجب أن يزاد في عدد الأجناس ، فإنه إن كانت النقلة جنسا فالاستحالة أيضا جنس والحركة في الكم جنس ، فإن كل واحدة من هؤلاء تستحق ما تستحقه الأخرى ، وإن كانت النقلة ليست جنسا ، بل اسما مشككا ، فيوجد تحته معنى هو جنس ، وإن كان أخص من عمومه ، وإن لم تكن مقولة أن ينفعل هي الحركة مطلقة، بل كانت نسبة للحركة إلى المادة ، فلا يخلو إما أن تكون للحركة المطلقة أو لحركة ما . فإن كانت للحركة المطلقة، فلا يخلو إما أن تكون الحركة المطلقة مقولة على أصنافها بالتواطؤ أو بالتشكيك، فإن كانت مقولة بالتواطؤ،

---

(١) وقوعهما : وقوعها سا .
(٢) تختلف : لمختلف ط .
(٣) بما : مما سا، م .
(٤) الصفة : ساقطة من سا .
(٥-٦) الوجود .... لفظة : ساقطة من م
(٦) لفظة (الثانية) : لفظ ط || فإن : بأن سا ؛ وإن ط .
(٧) للثلاثية : لثلاثية ط ؛ ساقطة من سا .
(٩) كما :+ أنه ط .   (١٠) ومتواطئا : متواطئا د ،م .
(١٢) المطلقة : ساقطة من د || ما : ساقطة من د ، سا .
(١٣) نفس (الثانية): كنفس ط || يزاد : يزداد د .
(١٥) واحدة : واحد ب، د، سا ، م|| هؤلاء : هذه المقولات بخ ؛ هذه ط ،م|| الأخرى : الآخر ب ،د ،م|| النقلة: النقطة سا .
(١٦) فيوجد : فهو حد د|| هي: + نفس ط.
(١٧) للحركة (الأولى) : الحركة م || المطلقة (الثانية) : مطلقة ط .
(١٨) أو بالتشكيك : وبالتشكيك م .

فالحركة باعتبار ذاتها جنس ، فصارت الأجناس أكثر من عشرة ولأن تكون بذاتها جنسا ، أولى من أن تكون نسبتها إلى موضوعها جنسا ، وإن لم يكن أولى فليس دونه فى الاستحقاق ، وإن كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة أن ينفعل التى هى نسبة هذا المشكك اسمه إلى موضوعه مقولة بالتشكيك، فليس بجنس، وإن كانت المقولة هى النسبة لصنف من الحركة إلى الموضوع فيستحق مثله سائر الأصناف ، ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقياس إلى الموضوع ، جنسا آخر ،وبتزيد الأجناس تزيدا كثيرا . وكذلك يلزم أن يطالبوا بالسبب الذى جعلوا له نفس الكيفية جنسا ، ولم يجعلوا نسبتها إلى الموضوع جنسا،وهناك أخذوا النسبة الحركة المطلقة أو حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا ، وإن كان مأخوذهم طبائع الأمور وذواتها مجردة الماهيات ، لامع عوارض لها من نسب وغير ذلك، فيجب من ذلك أن يجعلوا مقولة أن ينفعل هى نفس حالة الانفعال ، لاماهو نسبة لها إلى شئ . وهذا الكلام إنما يتحقق كله بعد أن تعرف ماقلناه قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك . والأولى بهم أن يجعلوا مقولة أن ينفعل والحركة من بابه واحدة، وأما نحن فإنا لانتشدد كل التشدد فى حفظ القانون المشهور من أن الأجناس عشرة ، وأن كل واحد منها حقيق الجنسية ولا شئ خارج منها . ويمكنك أن نبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الإطلاق، فإذا انفسخت المذاهب التى أثبتناها ،ولم نقبلها بقى الحق واحدا،وهو المذهب الأول . فإذ قد بينا وجه نسبة الحركة إلى المقولات وأوضحنا معنى قولنا إن الحركة فى المقولة ماهو ، فانبين الآن أن الحركة فى كم مقولة تقع .

---

(١) ولأن تكون : ولا تكون م .

(٢) دونه : عنده سا .

(٣) وكذلك : فكذلك م || فليس : فليست م .

(٤) لصنف : بصنف ط|| إلى الموضوع : ساقطة من سا ، م|| فيستحق : تستحق سا .

(٥) الموضوع : موضوعه ط|| وبتزيد : وتتزايد د، ط|| تزيدا : تزيدا ط|| وكذلك : ولذلك م .

(٦) النسبة : نسبة سا؛ نسبتهم .

(٨) من ذلك : ساقطة من سا ،م .

(٩) وهذا : فهذا ط || ما قلناه : ماقلنا ب ، د ، سا .

(١٠) بالتحريك : والتحريك د، ط || والأولى : فالأولى ط ، م .

(١١) فإنا لانتشدد : فلا نتشدد سا ، ط || التشدد : التشديد سا . || من : ومن سا || منها : منهما م .

(١٣) أثبتناها : أثبتها سا، ط، م .

[الفصل الثالث]

ج ـ فصل

فى بيان المقولات التى تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها

إنا لنضع أصلا، وإن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل، فنقول إن قولنا إن مقولة كذا فيها حركة قد يمكن أن يفهم منه أربعة معان: أحدها أن المقولة موضوع حقيقى لها قائم بذاته، والثانى أن المقولة وإن لم تكن الموضوع الجوهرى لها فبتوسطها تحصل للجوهر، إذ هى موجودة فيها أولا، كما أن الملاسة إنما هى للجوهر بتوسط السطح، والثالث أن المقولة جنس لها وهى نوع لها، والرابع أن الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة إلى نوع آخر ومن صنف إلى صنف. والمعنى الذى نذهب إليه هو هذا الأخير، فنقول أما الجوهر فإن قولنا إن فيه حركة هو قول مجازى، فإن هذه المقولة لا تعرض فيها الحركة، وذلك لأن الطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة، وإذا حدثت تحدث دفعة، فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط، وذلك لأن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص، وذلك لأنها إذا قبلت الاشتداد والتنقص لم يخل إما أن يكون الجوهر وهو فى وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه أو لا يبقى، فإن كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة، بل إنما تغير عارض للصورة فقط، فيكون الذى كان ناقصا واشتد قد عدم والجوهر لم يعدم، فيكون هذا استحالة أو غيرها لا كونا، وإن كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا آخر. وكذلك فى كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهر آخر، ويكون الأول قد بطل، ويكون بين جوهر وجوهر إمكان أنواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما فى الكيفيات. وقد علم أن الأمر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية إذن تبطل وتحدث دفعة، وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هى الحركة. ونقول أيضا إن

---

(٢) فصل: فصل جب؛ فصل ٣ د؛ الفصل الثالث م.

(٣-٤) فى .... لا غيرها: ساقطة من م. (٤) لا غيرها: لا غير سا.

(٦) بذاته: بذاتها طا.

(١١) دفعة (الأولى): + فيها م.

(١٤) واشتد: فاشتد سا، ط، م.

(١٥) أو غيرها: وغيرها م || فيكون الاشتداد: ساقطة من م.

(١٦) يفرض: يعرض سا || جوهر: جوهرا سا.

(١٧) فالصورة: بالصورة سا.

موضوع الصورة الجوهرية لايقوم بالفعل إلا بقبول الصورة كما علمت، وهى فى نفسها لا توجد الأشياء إلا بالقوة. والذات غير المحصلة بالفعل يستحيل أن تتحرك من شئ إلى شئ ، فإن كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود ، وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل، ويكون جوهرا قائما بالفعل ، فإن كان هو الجوهر الذى كان قبل، فهو حاصل موجود إلى وقت حصول الجوهر الثانى لم يفسد ولم يتغير فى جوهريته بل فى أحواله، وإن كان جوهرا غير الجوهر الذى فرضت الحركة عنه، والذى إليه، فيكون قد فسد الجوهر أولا إلى الجوهر الوسط، وتميز إذن جوهران بالفعل. والكلام فيه كالكلام فى الجوهر الذى فرضت الحركة منه ، فإنه إما أن يكون فى تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير إليه أولا ، فيكون التغير إلى الثانى دفعة وإما أن يكون فى بعض تلك المدة حافظا لنوعه الأول ، وفى بعضها الآخر واقعا فى النوع الآخر بلاتوسط، فيلزم فيه ماقيل من الانتقال من نوع إلى نوع دفعة، فتكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر ، إذ كانت الانتقالات فى الجوهرية لافى مدة وزمان .

ولا يمكن أن يقال إن هذا القول يلزم أيضا على حركة الاستحالة ، وذلك لأن الهيولى فيما نحن فيه محتاجة فى قوامها إلى وجود صورة بالفعل والصورة إذا وجدت حصلت نوعا بالفعل ، فوجب أن يكون الجوهر الذى بين الجوهرين أمرا محصلا بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك فى الأعراض التى تتوهم بين كيفيتين مثلا ، فإنها مستغنى عنها فى قوام الموضوع بالفعل . وقد يثبتون أن الجوهر لاحركة فيه لأن طبيعته لاضد لها، وإذا لم يكن لطبيعته ضد، استحال أن ينتقل عن طبيعة إلى طبيعة أخرى على سبيل التنقص والاشتداد، حتى تكون الحالة التى هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لايجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان .

ويجب أن نتأمل نحن هذه القضية فنقول : إنه لابد من أخذ المادة أو الموضوع فى حد التضاد ، فإن عنى بالموضوع الموضوع الحقيقى القائم بالفعل نوعا القابل للأعراض التى لذلك النوع ، فلا تكون الصور الجوهرية

---

(١) علمت :+ كالهيولى هامش ب || وهى فى نفسها : وهو فى نفسه م. || الأشياء : شيئا ط

(٢) غير : الغير ب، د، سا ، ط، || المحصلة : المتحصلة ط .

(٣) فلها : فلهذا م .

(٤) قبل :+ أن يصير متحركا ط . || حصول : ساقطة من ب ، سا ، م .

(٥) فرضت الحركة : ساقطة من د، سا ،م .

(٦) أولا : الأول طا|| إلى : وإلى ط؛ ساقطة من م || إذن : ساقطة من م|| الذى : ساقطة من سا .

(٧) منه : فيه د || تلك : ساقطة من م.

(٨) الآخر (الثانية) : الأخير ط ،م .

(١٠) إذ : إذا سا، م .

(١١) لأن : أن م || نحن : هى سا .

(١٢) قوامها : قولها سا|| وجدت :+ بالفعل ط .

(١٣) بالفرض : بالعرض سا، م .

(١٥) فإنها : فإنه م || لطبيعته : لطبيعة سا|| ينتقل : ينفصل سا، م || التنقص : النقص سا، ط، م .

(١٨) بالموضوع : الموضوع م || الصور: ساقطة من د .

متضادة لأنها فى هيولى لافى موضوع ، وإن عنى بذلك أى محل كان ، فيشبه أن تكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية لاكيفيتاهما فقط ، فذلك لاشك فيه ، بل الصور التى عنها تصدر الكيفيات التى لهما. وذلك لأن الصورتين مشتركتان فى محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف . ولهذا من الشأن ما اشتغل من بين أن الفلك لايتكون لأنه لاضد لصورته ، كأنه وضع أن كل متكون فلصورته ضد وإليه يكون انتقاله ، فيجعل النار والهواء والماء والأرض متضادة الصور . فلم أنكر أن يكون للصورة الجوهرية ضدالبتة ، فيشبه أن يكون الضد الذى ذكر ههنا هو الذى بينه وبين شئ آخر غاية الخلاف وإنما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف إذا كان لشئ ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة ، بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرار فى بعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية التى فيها الاستحالة الأولية واسطة بهذه الصفة ، كما ليس بين النار والهواء واسطة . أو يشبه أن يكون يُرى أن التعاقب المأخوذ فى حد الضد ، هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف . وهذا على ماقلنا يصح أن يكون بلا واسطة ، فيصح أن يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير أن يتخلل بينهما عاقب آخر . وإن كان قد يصح أيضا أن يكون بتعقب المتوسط ، إن كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا من الطرفين على الاتصال ، ثم لايرى أن المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير أن يقبل أولا صورة الهواء المتوسط لاعلى استمرار متصل ، بل وجب أن يسكن لامحالة على الصورة الهوائية ، فلا تكون الصورة المائية مضادة للنارية إذ لايستمر الانتقال من إحداهما إلى الأخرى إلا من النارية إلى الهوائية ، ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية ، إذ لايستمر بينهما غاية الخلاف فإن كان القصد هذا القصد كان التعبير عنه يرده إلى البيان الأول الذى حاولناه نحن وهو أن طبيعة الجوهرية لاتنسلخ يسيرا يسيرا إذ لاتقبل الشدة والضعف قبولا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يخصان فى هذا النظر باسم الضدية .

ومسنبين لك أيضا فى الفلسفة الأولى أن الصورة الجوهرية لاتقبل الاشتداد والضعف ببيان أشرح ، لكنه

---

(٢) للصورة : الصورة م . || الصور : الصورة د ، سا ؛ الصورتان م || التى عنها : اللتان عنهما م .
(٣) مشتركتان : مشتركان د|| ومتعاقبتان : ويتعاقبان د.
(٤) لأنه : بأنه سا ، م؛ فإنه ط|| كأنه : كافة ط .
(٥) والهواء : ساقطة من د ، سا . || للصورة : للصور د|| فيشبه : فيشتبه د .
(٦) ذكر : ذكرنا سا ؛ ينكره ط ؛ ذكره م || إذا : وإذا م .
(٧) شيئين : الشيئين م || الصور : الصورة م .
(٩) شيئين : الشيئين م . (٨) وهذا : ساقطة من سا .
(١٠) ويعقبه :+ ضد ط .
(١١) من : بين ط .
(١٣) يسكن : يشكر د .
(١٤) للنارية : + ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية سا ، م || الأخرى : الآخر سا . (١٤-١٥) الهوائية...الصورة: ساقطة من سا ، م .
(١٥) لايستمر : ليس ط، م || التعبير : التفتيش بخ ، ط ؛ التغير م .
(١٦) طبيعة : الطبيعة د، سا، ط|| يسيرا يسيرا : يسيرا م .

لما رأى أن المنى يتكون حيوانا يسيرا يسيرا ، والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا ، توهم من ذلك أن هناك حركة والذى يجب أن يعلم هو أن المنى إلى أن يتكون حيوانا ، تعرض له تكونات أخرى تصل ما بينها استحالات فى الكيف والكم ، فيكون المنى لايزال يستحيل يسيرا يسيرا ، وهو بعد منى ، إلى أن تنخلع عنه صورة المنوية ، ويصير علقة ، وكذلك حالها إلى أن تستحيل مضغة ، وبعدها عظاما وعصبا وعروقا وأمورا أخر لاندركها ، وكذلك إلى أن يقبل صورة الحياة ، ثم كذلك يستحيل ويتغير إلى أن يشتد فينفصل . لكن ظاهر الحال توهم أن هذا سلوك واحد من صورة جوهرية إلى صورة جوهرية أخرى ، ويظن لذلك أن فى الجوهر حركة وليس كذلك ، بل هناك حركات وسكونات كثيرة . وأما كون الحركة فى الكيف فذلك ظاهر لكن فى الناس من لم ير الحركة فى أنواع الكيف كلها إلا فى الصنف المنسوب إلى الحواس ، فقال : أما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس ، وليس موضوعه الجسم الطبيعى ، وأما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما أشبه ذلك فإنها تتبع أعراضا تعرض للموضوع ، ويصير الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعا لها ، فلا يكون حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة ، وكذلك الحال فى الصلابة واللين . وأما الأشكال وما يشبهها فإنها إنما توجد فى المادة التى تقبلها دفعة إذ لاتقبل التشدد والتضعف .

ولا أدرى ماذا يقولون فى الانحناء والاستقامة وغير ذلك ، وعندى أن الأمر ليس على مايقولون ، فإن موضوع الحال والملكة ، كان نفسا أو بدنا أو هما معا بحال الشركة ، فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ماهو بالقوة لجوهر ما . والذين قالوا : إن الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين أو القوة والضعف ، فينتقض عليهم فى النمو والذبول ، وكان يجب على قولهم أن لاتكونا حركتين بل إنما نعنى بالموضوع فى هذه الأشياء طبيعة النوع الحاملة للأعراض ، فما دامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير النوع ، ولم تفسد الصورة الجوهرية . فإن

---

(١) رأى : روعى د ، ط ؛ روئى سا ؛ رءم || والبذر : والبزر د ، ط ؛ أو البذر سا . || والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا : ساقطة من م .

(٢) تصل : فصل سا || ما بينها : ما بينهما د ، سا ، ط ، م .

(٣) تنخلع : تنسلخ طا .

(٤) وكذلك : فلذلك سا || وأمورا : أو أمورا د .

(٥) فينفصل : وينفصل سا .

(٦) ويظن لذلك : ونظن كذلك م .

(٨) فقال : فيقال م .

(٩) متعلق : يتعلق سا ، م .

(١٠) ويصير : فيه فصير سا ؛ يصير م .

(١٢) وما يشبهها : وما يشبهها م || إنما : لما سا .

(١٣) فإن : وإن ب ، د ، سا ، م .

(١٥) لجوهر : بجوهر م || والذين : والذى ب ، سا ، م . || أو القوة : والقوة ب ، سا ، م .

(١٦) فى هذه : فلهذه ط .

(١٧) لم : ولم ط ، م .

الموضوع ثابت من غير أن يبانى أنه لعارض يعرض له أو زيادة تنضاف إليه، يصير موضوعا قريبا للحالة التى فيها الحركة أو لذاته . نعم الأشكال يشبه أن لايكون حكمها حكم سائر الكيفيات فى وقوع الاستحالة فيها ، لأنها تكون دفعة، وأما الكم ففيه أيضا حركة وذلك على وجهين : أحدهما بزيادة مضافة فينمو لهـا الموضوع ،أو نقصان نفع بالتحلل فينقص له الموضوع ،وصورته فى الأمرين باقية ، وهذا ما يسمى ذبولا ونموا . وقد يكون لا بزيادة تزاد عليه أو نقصان ينقص منه، بل بأن يقبل الموضوع نفسه مقدارا أكبر أو أصغر بتخلخل أو تكاثف من غير انفصال فى أجزائه، وهذا وإن كان يلزمه استحالة قوام وهى من الكيف فتلك غير ازدياده فى الكم أو نقصانه فيه . ولأن هذه الحالة سلوك من قوة إلى فعل يسيرا يسيرا ، فهو كمال ما بالقوة ، فهو حركة .

لكنه قد يتشكك فيقال: إن الصغير والكبير ليسا بمتضادين، والحركات كلها بين المتضادات. فنقول: أما أولا فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد فى إيجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لاغير ، بل إذا كانت أشياء متقابلة لاتجتمع معا ، وسلك الشئ من أحدهما إلى الآخر يسيرا يسيرا، سمينا الشئ متحركا ، وإن كان لاتضاد هناك . على أن الصغير والكبير اللذين يتحرك فيما بينهما النامى والذابل ، ليسا الصغير والكبير الإضافى المطلق ، بل كأن الطبيعة جعلت للأنواع الحيوانية والنباتية حدودا فى الصغير وحدودا فى الكبير لا يتعداها ويتحرك فيما بينهما ، فيكون العظيم هناك عظيما على الإطلاق ، لايصير صغيرا بالقياس إلى عظيم آخر فى ذلك النوع ، فكذلك الصغير يكون صغيرا بالإطلاق . وإذا كان كذلك لم يبعد أن تشاكل المتضادات ، بل تكون متضادة . فإن قال قائل: إن النمو حركة فى المكان ، لأن المكان يتبدل به ، فالجواب أنه ليس إذا قلنا : إن النمو حركة فى الكم فإن ذلك يمنع فيه أن تكون معه حركة فى المكان، فإنه لايمتنع أن يكون فى موضوع النمو تبدلان : تبدل كم ، وتبدل أين ، فتكون فيه حركتان معا . وأما مقولة المضاف، فيشبه أن يكون جل الانتقال فيها إنما هو من حال إلى حال دفعة ، وإن اختلف فى بعض المواضع ، فيكون التغير بالحقيقة وأولا

---

(١) تنضاف : فيضاف سا، ط ، م.

(٢) الحركة : ساقطة من م .

(٣) وأما الكم : والكم ب ،د سا ، م|| فينمو : فينمى م .

(٤) نفع : تقطيع سا؛ يقطع م|| له :لها سا || ما يسمى : يسمى سا ، م .

(٥) تزاد : تزداد ط || أو نقصان : ونقصان ط || بأن : أن د || مقدارا :+ هو ط || أو أصغر : وأصغر ط .

(٦) وهى من الكيف فتلك : وتلك سا

(٧) غير : عن سا|| أو نقصانه : ونقصانه ط .

(١٣) الطبيعة : بالطبيعة ط || الصغير : الصغر سا ، م || الكبير : الكبر ب ، م .

(١٤) لايتعداها : لايتأديهما ط || لايصير : ولا يصير ط .

(١٥) فكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتضادات : المضادات ط .

(١٦) لأن المكان : ساقطة من م . || به : فيه ط .

(١٩) فيها : فيهما م || إنما هو : ساقطة من سا || وإن اختلف : أو إن أخلف ب ؛ وإن أخلف د؛ فإن اختلفت ط .

فى مقولة أخرى عرضت لها الإضافة ، إذ الإضافة من شأنها أن تلحق مقولات أخرى ولا تتحقق بذاتها . فإذا كانت المقولة مما يقبل الأشد والأضعف عرض للإضافة مثل ذلك ، فإنه لما كانت السخونة مما يقبل الأشد والأضعف كان الأسخن يقبل الأشد والأضعف ، فيكون موضوع الإضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا أوليا فتكون الحركة فى الأمر العارض له الإضافة بالذات وأولا ، وللإضافة بالعرض وثانيا . وأما مقولة الأين فإن وجود الحركة فيها واضح بين. وأما مقولة متى فيشبه أن يكون الانتقال من متى إلى متى آخر أمرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة إلى سنة أو من شهر ، إلى شهر أو يشبه أن يكون حال متى كحال الإضافة فى أن نفس متى لاينتقل فيه عن شئ إلى شئ ، بل يكون الانتقال الأول فى كيف أو كم ، ويكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل. وأما مالاتغير فيه ، فستعلم أنه ليس فى الزمان ، فكيف تكون له حركة فيه . وأما مقولة الوضع فقد قيل إنها لاحركة فيها البتة ، إذ لاتضاد فى الوضع . وأنه إذا انتقل الشئ من قيام إلى قعود ، فإنه لايزال فى حكم القائم إلى أن يصير قاعدا دفعة ، وكذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام ، فإنه لايزال فى حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة. والحق يوجب أن يكون فى الوضع حركة ، وأنه لاكثير حاجة إلى التضاد الحقيقى فى طرفى الحركة ، تبين لك ذلك بتأمل حركة الفلك. على أن الوضع لايبعد أن يكون فيه تضاد ، حتى يكون المستلقى مضادا للمنبطح . والذى قيل من أن الانتقال إلى القعود يكون دفعة إن عنى به أن القعود الذى هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذى هو الطرف ، والأين الذى هو الطرف يحصل دفعة. وإن عنى به أن كل وضع ينتقل عنه إلى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة ، فهو كذب ، لأن الانتقال عن القيام

---

(١) أخرى : آخرط (١-٢) فإذا كانت : وإذا كانت ب؛ فإذا كان د، ط .
(٢) مما (الثانية) : ساقطة من د ، م.
(٢-٣) عرض ..... والأضعف : ساقطة من سا .
(٣) ويلزمه : ويلزم م .
(٤) وللإضافة : للإضافة م || وثانيا : زمانيا سا .
(٥) متى : هى م || آخر : ساقطة من د، سا .
(٥-٦) متى إلى متى ... نفس : ساقطة من م .
(٦) أو يشبه : ويشبه د || كحال :+ أمر ط، م .
(٨) مالا تغير : لاتغير د|| فيه : ساقطة من د ، سا .
(٩) وأنه : فإنه د|| الشئ : شئ د .
(١٠) فى (الأولى) : ساقطة من م|| القائم : القائل م .
(١١) يكون : يوجد د، سا ، م.
(١٢) الحركة : الحركية ط || تبين : يتبين ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || الوضع : الموضع م .
(١٣) المستلقى : الملقى د|| مضادا : يضاد م|| للمنبطح : المنبطح م . || أن (الأولى) : ساقطة من سا، م|| الانتقال : + من القيام ط || القعود (الأولى) :ط || قعود ب || يكون : أنه يكون م .
(١٤) وكذلك : فكذلك ط، م|| الذى (الثانية) : بالذى م || يحصل دفعة : ساقطة من م .
(١٥) به: ساقطة من سا ،م || ينتقل : ينقل ب .

إلى القعود يكون قليلا قليلا ، حتى يوافى النهاية التى هى القعود . كالحال فى الانتقال من السفل إلى العلو بعينه . وأما كيفية وجود الحركة فى الوضع فهو أن كل مستبدل وضع من غير أن يفارق بكليته المكان، بل بأن تتبدل نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه وإلى جهاته ، فهو متحرك فى الوضع لامحالة. لأن مكانه لم يتبدل، بل يتبدل وضعه فى مكانه ، والمكان هو الأول بعينه . وإذا كان التبدل فى الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا ،كان ذلك التبدل حركة فى الوضع ، إذ كانت كل حركة هى تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس ، وتكون منسوبة إلى الحالة التى تبدلت ، لاإلى شئ آخر لم يتبدل .

ولست أعنى بهذا أن كل متحرك فى وضع فهو ثابت فى مكانه ، فليس يجب من قولى إن كل ثابت فى مكانه يستبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك فى الوضع ، أن كل متحرك فى الوضع كذلك بل لاأمنع أن يكون الشئ لايتغير وضعه إلاوقد تغير مكانه، كما لاأمنع أن يكون شئ لايتغير كمه إلا وقد تغير مكانه، بل الغرض هو أن يثبت وجود المتحرك فى الوضع بإثبات متحرك ما فى الوضع. وأما أنه هل يمكن أن يكون الشئ يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه، فلنعلم إمكانه من حركة الفلك، فإنه إما أن يكون كالفلك الأعلى الذى ليس فى مكان بمعنى نهاية الحاوى الشامل المساوى الذى إياه نعنى بالمكان ، وإما أن يكون فى مكان لكنه لايفارق كلية مكانه، بل إنما تتغير عليه نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه الذى تلقاها . وإذا لم يكن هناك إلا هذا التغير والمكان ثابت ، وهذا التغير تغير هذه النسبة ، وهذه النسبة هى الوضع ، فهذا التغير هو تغير فى الوضع ، وليس هناك غير هذا التغير ، فليس هناك غير هذه الحركة التى فى الوضع. وأما كون حركة الفلك الأعلى غير مكانية، فواضح عندهم بين، ثم ليس تحركه فى كيفية ولا كمية ولاجوهرية ولافى مقولة غير الوضع ، فإنك إذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة تلائمها ماخلا الوضع أو الأين ، ولاأين نبقى الوضع .

فإن قال قائل : إن الفلك كل جزء منه متحرك فى المكان، وكل ما كان جزء منه متحرك فى المكان فالكل منه متحرك فى المكان ، فالجواب عن هذا أن الأمر بخلاف ذلك . أما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك

---

(٢) مستبدل : متبدل ط .
(٣) بل يتبدل : بل تبدل م ؛ ساقطة من سا .
(٤) متدرجا : مدرجا سا ، م .
(٥) وتكون : فيكون ط || منسوبة : منسوبا ط ، م || تبدلت : تبدل م .
(٧) بهذا : ساقطة من م .
(١٠) المتحرك : الحركة طا .
(١١) إمكانه : مكانه د || الحاوى : ساقطة من م .
(١٤) تغير (الثانية) : تغيره د، سا ، ط || الوضع ..... فهذا فى : ساقطة من سا .
(١٦) بين ثم : ثم بين م || ولا كمية : ولا من كمية سا ، م . || فى ، من سا، م || مقولة مقولة : مقولة م .
(١٧) أو الأين : والأين د ، ط . (١٨) إن : إنّ م .
(١٩) حتى : حتى م .

فى المكان ، ولو فرضنا له أجزاء فليست تفارق أمكنتها ، بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل إن كان كله فى مكان : وليس مكان الجزء جزء مكان الكل ، بل عسى أن يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء . وذلك لأن جزء مكان الكل لايحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط ، بل عسى أن يكون المتصل ليست أجزاؤه فى مكان إلا بالقوة ، بل قد صرح لهم بهذا فى كتبهم . وبعد هذا ، فليس إذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه ، فالكل يفارق مكان نفسه ، لأنه فرق بين قولنا كل جزء ، وبين قولنا كل الأجزاء ، وذلك أن كل جزء قد يكون بصفة ، والكل لايكون بتلك الصفة ، لأن للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الأجزاء . ألا ترى أول شئ أن كل جزء هو جزء الكل . والكل ليس بجزء ، وكل جزء من العشرة واحد ، والعشرة ليست بواحدة .

بل نرجع إلى مسألتنا فنقول: إنه يجوز أن يكون مكان يشتمل على شئ ذى أجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ، ثم كل جزء منه يفارق مكانه ، والكل لايفارق مكانه ، بل مانحن بسبيله لاشك أنا وإن سلمنا فيه أن كل جزء منه يفارق مكانه الخاص ، فالكل لايفارق مكانه الخاص ، فلم يقع الشك فى أن الكل غير متحرك فى المكان ، وإن كان كل جزء متحركا ، وعندى أن كل من يتأمل ماقلناه ، ثم ينصف ، سيعتقد يقينا أن الوضع فيه حركة . ولعل قائلا يقول : إن معنى الحركة فى المكان ليس هو أن يكون المتحرك يفارق المكان ، بل أن يكون متحركا وهو فى مكان ، وإن لم يفارقه . فيقال له حينئذ يجب أن يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى ، فإن كل كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بأمر يفارقه وأمر يوجد له ، فلا حركة فى الحقيقة ولا تغير ، بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم ، وإن كان يتعلق بأمر متغير ، وهو غير المكان ، فهناك حالة تتبدل

---

(١) فى المكان : ساقطة من د ، سا ، ط .
(٣) الجزء وذلك ..... ليست : ساقطة من م || يكون : ساقطة من م .
(٥) وبين قولنا : ساقطة من م .
(٥-٦) كل الأجزاء وذلك أن كل جزء : ساقطة من م .
(٦) خاصة : خاصية م .
(٧) أن : بأن ط || جزء الكل : جزء سا ، جزء للكل م .
(٨) بواحدة : بواحد سا ، م .
(٩) يشتمل : يشمل د ، ط .
(١٠) بسبيله : فسبيله سا .
(١١) مكانه .... لايفارق : ساقطة من م.
(١٢) سيعتقد : سيعقد م.
(١٣) قائلا : + أن ط ، م.
(١٥) فإن : وإن م.
(١٦) متغير : يتغير سا ، م.

وفيها الحركة الخاصة ، وإن كان الشئ فى مكان كون الشئ مستحيلا ، وهو فى مكان ، فذلك لايوجب أن تكون الاستحالة استحالة مكانية ، وإن كانت فى مكان ولا غرضنا فى أن الحركة فى كذا معناه، والمتحرك فى كذا ، بل على ماعلمت .

وأما مقولة الجدة ، فإنى إلى هذه الغاية لم أتحققها . والذى يقال إن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم إلى مايشمله ويلزمه فى الانتقال ، فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الأول إنما هو فى السطح الحاوى وفى المكان فلا يكون فيها — على ماأظن لذاتها — وأولا حركة .

وأما مقولة أن يفعل وأن ينفعل ، فربما ظن أن فيهما حركة من وجوه . من ذلك أن الشئ يكون لايفعل ولا ينفعل ، ثم يتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يصير يفعل أو ينفعل ، فيكون أن يفعل وأن ينفعل غاية لذلك التدرج ، مثل السواد فإنه غاية للتسود، فظن أن فى هاتين المقولتين حركة وأيضا فإنه قد يتغير الشئ من أن لايكون ينفعل بالجزء أو يفعله إلى أن ينفعل بالجزء أو يفعله، ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن أن ذلك حركة. وايضا فإن الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يسرع ويشتد وبالعكس فيظن أن ذلك حركة إلى السرعة . فأقول. أما الوجه الأول فلا تكون الحركة فيه فى الفعل والانفعال، بل فى اكتساب الهيئة والصورة التى بها يصح أن يصدر الفعل أو الانفعال. وأما الوجه الثانى فيحله ما سنبين بعد، من أنه لاسبيل إلى أن يتصل السبيل من تبرد إلى تسخن أو تبريد إلى تسخين إلا بانقطاع وتخلل وقفه. وأما الوجه الثالث فلا أعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة إلى سرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة ، وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو القوة . لكن ذلك فى السرعة والبطء، وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين ، بل عارضين وكيفيتين وهيئتين لها أو لفعل أو لانفعال. وبالجملة لايجوز أن يكون فى طبيعة أن ينفعل وأن يفعل حركة على سبيل ماتقال الحركة فى المقولة، فإنه إن جاز أن يكون انتقال من التبرد إلى التسخن يسيرا يسيرا ، فلايخلو إما أن يكون ذلك

---

(١) فذلك : وذلك سا،م .

(٢-٣) معناه .... كذا : ساقطة من م.

(٥) إنما: أما سا .

(٧) أن : ساقطة من سا، م || وأن : ساقطة من ب، د، سا،م|| أن (الأولى) : ساقطة من م || لا يفعل : يفعل سا .

(٨) ولاينفعل : أو لاينفعل سا ،ط، م.

(٩) للتسود : التسود سا،م|| فظن : فيظن د، ط، م .

(١٠) ينفعل (الأولى) : يفعل سا .

(١١) قد : ساقطة من سا|| فيتدرج : فيندرج م .

(١٢) فى الفعل : بالفعل م .

(١٣) يصح : ساقطة من سا || أو الانفعال : والانفعال م|| فيحله: ساقطة من سا || من : ساقطة من د .

(١٤) بانقطاع : بالانقطاع ط || وقفه : ونقة ط || أعنف : أعرف بخ .

(١٥) سرعة : السرعة د ، ط .

(١٦) وليسا : وليستا م .

(١٧) أو لفعل : ولفعل ب ؛ أو يفعل م || أو لانفعال : وانفعال ب ؛ أو انفعال د ، سا م .

والتبرد تبردا أو عندما ينتهى التبرد. فإن كان عندما التبرد بعد تبرد، ومعلوم أن الانتقال إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن وفى طبيعة التسخن أخذ من طبيعة السخونة، فيكون عند مايقصد الحر يقصد البرد معا، وهذا محال. وإن كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء، كما ستعلم، ومع ذلك فحينئذ لايخلو إما أن يكون ذلك الانتقال نفس التسخن أو انتقالا من التسخن، فإن كان نفس التسخن فليس بين التبرد والتسخن إلا زمان سكون أو أن لاحركة فيه ولا سكون كما تعلمه، وإن كان المصير إلى التسخن فلا يخلو إما أن يكون فى المصير إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن أو لايكون. فإن لم يكن، فليس ذلك استحالة البتة، وإن كان، فهناك أخذ لامحالة من طبيعة السخونة، والأخذ من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال إلى التسخن، والتوجه إليه تسخن موجود، اللهم إلا أن يفرض التسخن ماهو فى الغاية تسخن ويكون الانتقال إليه مما هو أضعف منه. ثم التسخن نفسه وكل حركة فإنه ينقسم بالزمان على ماستعرف، وحينئذ يستكمل السخونة فى آن، فلا يكون تسخن، فإن كان تسخنا فهو منقسم إلى أجزاء ويكون كل جزء من التسخن يفرض تسخنا، ويكون الجزء المتقدم منه أضعف، فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وفرض تسخنا، هذا خلف. وإما أن يكون التسخن غير منقسم البتة فلايكون حركة، بل سخونة وإما أن يكون منقسما فلا يكون من التسخن ماهو غاية. فليس إذن من شرط التسخن هو أن يكون فى الغاية، بل أن يكون أخذا فى السخونة ولا يتسخن فى الغاية.

وإذ قد عرفت الكلام فى التسخن، عرفت فى التسخين. ويجب أن يكون هذا القدر كافيا ونرفض جميع مايذنّب به هذا الموضوع فقد ظهر لك من هذه الجملة أن الحركة إنما تقع فى المقولات الأربع التى هى الكيف والكم والأين والوضع، فقد وقفت على نسبة الحركة إلى المقولات، وإذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحرى بنا أن نعرف السكون.

---

(١) والتبرد : + بعد ط || عندما : وعندما د ؛ عندنا ط .
(٢) التسخن (الأولى) : التسخين م .
(٣) البرد : التبرد ط .
(٤) التسخن (الأولى) : التسخين م || إلى : فى د || التبرد : التبدد د .
(٦) فإن : وإن ط .
(٧) والأخذ من طبيعة : ساقطة من م . || السخونة : ساقطة من م .
(٩) مما : مام || ينقسم : منقسم سا ، م || ماستعرف : ماستعرفه ط || وحينئذ : فحينئذ ط .
(١١) التسخن : التسخين م .
(١٢) وفرض تسخنا : + بهذا المعنى د ، ط || وإما : فإما سا ، م || التسخن : التسخين م .
(١٣) هو : ساقطة من سا ، م . (١٤) فى (الأولى) : من م .
(١٦) مايذنب : مايذب م .

[الفصل الرابع]

د ــ فصل

فى تحقيق تقابل الحركة والسكون

إن أمر السكون فيه إشكال أيضا، لأن المشهور من مذهب الطبيعيين أن السكون مقابلته للحركة هى مقابلة العدم للقنية، لا مقابلة الضد. ثم من البين أنه لا يصلح أن يفرض بينهما مقابلة إلا إحدى هاتين المقابلتين، أعنى العدمية والضدية. وقد جعلنا لفظة الحركة واقعا على معنى صورى، ليس عدميا، إذ قلنا إنها كمال أول. فإن كانت المقابلة مقابلة العدم للملكة، لم يمكن أن تكون الحركة منهما هى العدم، بل نقول إن الجسم إذا كان عادما للحركة، وكان من شأنه أن يتحرك، قيل له ساكن. ومعنى قولنا من شأنه أن يتحرك، أن يكون ما تتعلق به الحركة موجودا، وهو أن يكون مثلا فى مكان وزمان. وأيضا إذا كان له حصول فى مكان واحد زمانا، فيقال له إنه ساكن. فههنا معنيان موجودان فى الساكن: أحدهما عدم الحركة، ومن شأنه أن يتحرك، والآخر أين له موجود زمانا. فإن كان السكون منهما هو الأول وهذا لازم له، كان السكون عدما، وإن كان السكون هو الثانى منهما، والأول لازم له، لم يكن السكون أمرا عدميا.

فلنضع أن السكون المقابل للحركة هو المعنى الصورى منهما، وأن حده هو الدال على كونه صوريا منهما، فإذا أردنا أن نقايس بين هذا الحد وحد الحركة، وجب أن يكون لنا أن نقتضب إما حد الحركة من هذا الحد

---

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، م .

(٣) تقابل : مقابل سا || والسكون : فالسكون د .

(٤) أيضا : + وذلك سا ، م || للحركة : + إنما ط .

(٥) من : بين م || لا يصلح : لا يصح ط || المقابلتين : المقدمتين سا .

(٦) لفظة : لفظ سا ، م || عدميا : بعدى ط || أول : ساقطة من د ، سا ، م .

(٧) المقابلة : + بينهما ط || للملكة : والملكة ط .

(٨) له : + إنه ط .

(٩) وزمان : مدتان سا .

(١٠) موجودان : موجودا م .

(١١) أين : أن م || موجود : موجودا ب .|| عدما : معنى عدميا ط ، م .

(١٢) والأول : فالأول ط . || أمرا عدميا : معنى عدما سا ؛ معنى عدميا م .

(١٤) نقايس : يقاس م . || إما : + من ط ؛ ساقطة من م .

أو نقتضب هذا الحد من حد الحركة ، على مايوجبه القانون الامتحانى فى اقتضاب حد الضد من حد ضده . لست أقول : إن سبيل التحديد للضد أن نقتضب من حد ضده ، فهذا شئ منعنا عنه فى تعليم البرهان، ودحضنا فيه بوجه ما فى تعليم الجدل . بل نقول : إن ذلك وإن لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص الحد ، فهو ممكن . أعنى أن يكون حد الضد يوازى به حد ضده ، ويكون للامتحان سبيل إليه . فإن كان الحدان متضادين ويتقابلان جاز حينئذ أن يكون السكون قنية . وإن كان الحدان لايتقابلان ، لم يكن حينئذ هذا المعنى هو السكون ، لأن السكون مقابل الحركة ، بل يكون معنى يلزم معنى السكون ، والسكون هو الذى يدل عليه الحد العدمى .

فنقول : أما أولا فإن هذا الرسم لايقابل الرسم المقول للحركة الذى هو باصطلاحنا مفهوم لفظة الحركة فإن قولنا كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، إذا أردنا أن نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا ، وهو أنه كمال أول فى الأين لماهو بالقوة ، ذو أين من حيث هو بالقوة ، وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذى حددناه ، بل عسى أن يلزم مايقابل ذلك . وهذا مما لانمنعه ، فإنا نسلم أن معنى كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم الآخر وليس هو هو ، فإن شئنا أن نقتضب من حد الحركة حد السكون ، على أن السكون معنى صورى ، لم نجد إلا أن نقول : إنه كمال أول لما هو بالفعل أين من حيث هو بالفعل أين ، أو نقول : إنه كمال ثان لما هو بالقوة أين ، من حيث هو بالقوة ، فيكون الأول من هذين ليس حدا لازما للسكون ، فإن السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج أن يكون كمالا أول ، حتى يكون للشئ كمال ثان ، فإنه يجوز أن يعقل السكون سكونا والشئ لاكمال فيه غير مافيه . وأما الحد الثانى فإنه يجعل من شروط ماهية كون السكون سكونا أن يكون قد تقدمه الحركة ، وهذا ليس بواجب . فإن حذفنا لفظ الأول والثانى ، لم نكن قد حفظنا شرط التقابل

---

(١) أو نقتضب : ونقتضب م .

(٢) عنه : منه ط || ودحضنا : ورخصنا سا ؛ وخفنا م .

(٣) ما : ساقطة من د ، ط || تعليم : التعليم م || ولم يكن : وإن لم يكن م || الاقتناص : لامناص سا .

(٤) للامتحان : الامتحان سا || كان : كانت م || متضادين : يتضادان ط || ويتقابلان : ويقابلان سا .

(٥) قنية : تحته سا ، م ؛ ملكة ط .

(٦) مقابل : يقابل م || والسكون : ساقطة من م .

(٧) فإن : فلأن م .

(٨) هو : ساقطة من سا .

(٩) أول : أولى م || ذو : ساقطة من م || ذو أين : ساقطة من سا .

(١٠) فإنا : وإنا ب ، د .

(١١) نقتضب : نقتضبه سا .

(١٢) إنه (الأولى) : بأنه ب ، د || بالفعل (الأولى والثانية) : + ذو ط .

(١٣) بالقوة : + ذو ط .

(١٤-١٥) فإنه .... الثانى : ساقطة من د .

(١٥) السكون : الشئ م .

(١٦) لفظ : لفظ د ، لفظة ط

فى الحد وإن غيرنا تغييرا آخر، لم يكن له مفهوم صادق أصلا ، وإن أردنا أن تأتى بمقابل الكمال كان القوة ، فالتحق السكون حينئذ بالعدميات . فقد بان أنه ليس يمكن أن تقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون، ويكون السكون مقابلا لها، ويكون السكون مع ذلك قنية . فإن جعلنا الأصل حد السكون الذى ذكرناه، دخل فيه أول شئ الزمان، أومايتعلق بالزمان . والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة ، والأضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ، ويكون الزمان يدخل أيضا فى حد الحركة ، لأنه داخل فيما يدخل فى حده ، والحركة قبل الزمان فى التصور ، فلا يجوز أن تكون الحركة حينئذ عدما ، إن كان السكون قنية ، لأن العدم لايدخل فى مفهوم القنية ، بل الأمر بالعكس ، فإن الحركة داخلة فى حد الزمان الداخل فى حد السكون المذكور بالمعنى الصورى . فتبين إذن أنه لايجوز أن نقول فى هذا الاقتضاب : إن الحركة هى أن لايكون للجسم أين واحد زمانا فينظر هل يمكن أن يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول : إن أحسن ما يمكن أن يقال حينئذ هو أن السكون كون فى أين واحد وقتا ، والشئ قبله وبعده فيه ، والحركة كون فى أين واحد ، من غير أن يكون قبله أو بعده فيه . فنكون قد استعملنا فى تفهيمهما القبل الزمانى والبعد الزمانى، وهما متحددان بالزمان، والزمان متحدد بالحركة ، فيكون قد صارت الحركة مأخوذة فى مفهوم نفسها . فظاهر أن الحركة لاتفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما ، وأضعف من هذا أن يؤخذ متوسعا فيه فيقال : إن السكون كون فى أين واحد زمانا والحركة كون فى أين واحد لافى زمان . فإن هذا يلزمه ماقيل هناك ، ويشركه حال المتحرك فى ابتداء الحركة وانتهائها . فذلك كون فى مكان واحد لازمانا ، وليس بحركة ولا سكون .

فقد تبين واتضح أنه لاوجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون، والسكون حده المعنى القينى ، فبقى أن يكون السكون حده المعنى العدمى. واعلم أن فى كل صنف من أصناف الحركة سكونا يقابله ، فللنمو سكون يقابله، وللاستحالة كذلك، وكما أن السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا ، بل سكون فى الكيف؛ وكذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الأين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون فى ذلك الأين،

---

(١) تغييرا : تغير ا ب ، د .
(٤) فيكون .. بالحركة : ساقطة من سا .
(٥) جزء : حد || حده : حدها ط ؛ وحدة م .
(٦) فلا يجوز : ولايجوز ط ، م || عدما : عدميا ط .
(٨) فتبين : فبين سا ، م . || أنه : ساقطة من م .
(١٠) قبله ... يكون : ساقطة من سا .
(١١) تفهيمهما : تفهيمها د .
(١٣) يؤخذ : يوجد م .
(١٤) والحركة كون : + الشئ ط || لافى زمان : لازمانا ب ، سا ، م . || هذا : ساقطة من د .
(١٥) واحد : ساقطة من سا ، م .
(١٦) تقابل : مقابل سا . (١٧) يكون : ساقطة من سا .
(١٩) وكذلك : فكذلك م .

فالسكون عدم الحركة . وإذ قد تكلمنا فى الحركة والسكون، فحرى بنا أن نعرف حقيقة المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا ، إذ هما من الأمور السديدة المناسبة للحركة .

[الفصل الخامس]

هـ ــ فصل

فى ابتداء القول فى المكان وإيراد حجج مبطليه ومثبتيه

أول ما يجب أن نفحص عنه من أمر المكان وجوده ، وأنه هل ههنا مكان أم لا مكان البتة . على أنا نحن إنما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته، بل نسبة إلى الجسم ، بأنه يسكن فيه ، وينقل عنه وإليه بالحركة . فإن الفحص عن وجود الشئ قد يكون بعد تحقق ماهيته ، وقد يكون قبل تحقق ماهيته ، إذ كان قد وقف على عارض له مثلا قد وقف على أن ههنا شيئا له النسبة المذكورة، ولم يعلم ما ذلك الشئ وحينئذ يحتاج إذا فهمت تلك الماهية أن نبين وجودها ، ثم إن لم يكن وجود النسبة بينا لها احتيج إلى أن نبين أنها هى الماهية التى تخصها تلك النسبة. وهذا شئ قد بان لك فى موضع آخر .

فنقول : إن من الناس من نفى أن يكون للمكان وجود أصلا، ومنهم من أوجب وجوده. فأما النفاة منهم ، فلهم أن يحتجوا بحجج، منها ما تقرب منه عبارتنا هذه، وهو أن المكان إذا كان موجودا فلا يخلو من أن يكون جوهرا أو عرضا . فإن كان جوهرا، فإما أن يكون محسوسا أو جوهرا معقولا ، فإن كان جوهرا محسوسا

---

(١) وإذ قد : وقد د ؛ قد سا ، م || حقيقة : ساقطة من د ، سا ، م .
(٣) فصل : فصل هـ ب ؛ الفصل الخامس م .
(٩) ماهيته (الأولى والثانية) : ماهية ط . || إذ : إذا ط ، م .
(١٠) وحينئذ : حينئذ م .
(١١) وجود : + تلك ط .
(١٣) نفى : تقر م || يكون : ساقطة من سا .
(١٤) وهو أن : وإن م || فلا يخلو : + إما ط .
(١٥) يكون : + جوهرا م .

وكل جوهر محسوس فله مكان، فللمكان مكان إلى غير نهاية، وإن كان جوهرا معقولا فيستحيل أن يقال: إن الجوهر المحسوس يفارقه ويقارنه، لأن المعقولات لا إشارة إليها ولا وضع لها، وكل مايقارنه الجوهر المحسوس أو يفارقه فهو ذو إشارة إليه ووضع له، وإن كان عرضا فالذي يحله هذا العرض هو كالذي يحله البياض، والذي يحله البياض يشتق له منه الاسم، فيقال مبيض وأبيض فالجوهر الذي يحله المكان يجب أن يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه، فيلزم أن يلزمه في النقلة، ويصير معه حيث صار. وإذا كان كذلك كان منتقلا معه. والمكان كما تزعمون ليس هو المنتقل معه، بل المنتقل فيه، وأيضا فإن المكان لايخلو إما أن يكون جسما وإما أن يكون غير جسم، فإن كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له، ومداخلة الأجسام بعضها بعضا محال. ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الأجسام ولا مركب منها، وإن كان غير جسم فكيف يقولون إنه يطابق الجسم ويساويه، ومساوي الجسم جسم. وأيضا فإن الانتقال ليس إلا الاستبدال لقرب وبعد. وكما أن هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح وللخط وللنقطة. فإن كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا، فيجب أن يكون للسطح مكان، وللخط مكان، بل وللنقطة مكان. ومعلوم أن مكان النقطة يجب أن يكون مساويا لها. إذ جعلتم المكان مساويا للتمكن حتى لا يسعه غيره، ومايساوي النقطة نقطة. فمكان النقطة نقطة، فلم صارت إحدى النقطتين مكانا والأخرى متمكنة: بل عسى أن تكون كل واحدة منهما مكانا ومتمكنا، فتكون بالقياس الأخذ منها إلى الأخرى متمكنة، وبالقياس الآخذ من الأخرى إليها مكانا. وهذا مما حظرتموه حين أبيتم أن يكون المكان متمكنا في المتمكن فيه. وزادوا فقالوا: إن كان للنقطة مكان فبالحرى أن يجعلوا لها ثقلا وخفة. قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة، فقالوا لا معنى يوجب للجسم مكانا وحركة إلا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة. فإن جوزتم في النقطة حركة، فقد أعطيتموها ميلا إلى جهة، وجعلتم لها خفة وثقلا، وهذا مشهور البطلان. على أن النقطة ليست إلا فناء الخط وفناء الخط

---

(١) وكل : فكل م . (٢) مايقارنه : مايفارقه م .

(٣) إشارة إليه ووضع له : وضع وإليه إشارة ط || عرضا : عارضا م .

(٤) يشتق : فيشتق د ، ط .

(٥) فيكون هو المتمكن : ساقطة من سا ، م .

(٦) وإذا : فإذا ط || كان : لم يكن ط || منتقلا : + عنه بل منتقلا ط || المنتقل معه بل : ساقطة من د ، م || فيه : عنه ط .

(١٠) قد : فقد م || فكذلك سا . م || وللخط وللنقطة : والنقطة والخط ط .

(١١) للسطح : السطح م .

(١٢) للتمكن : للمتمكن سا ، م .

(١٣) فمكان : فكأن ب ، د ، ط .

(١٤) واحدة : واحد سا || الأخرى : الآخر بخ .

(١٥) فيه : ساقطة من م .

(١٦) يجعلوا لها : يجعلوها م || وخفة : أو خفة سا ، ط .

(١٨) إلى جهة : ساقطة من د ، سا ، ط ، م .

معنى عدمى ، فكيف يكون للمعنى العدمى مكان أو حركة . فأما أن النقطة فناء الخط فلأنها نهاية، والنهاية هى أن يفنى الشئ فلا يبقى منه شئ . وإذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان إذ كان مايوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وأيضا فإن المكان عندكم أمر لابد منه للحركة إذ تجعلون الحركة محتاجة إليه فهو إحدى علل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة. وكيف ولكل حركة يجعلونها فى المكان مبدأ فاعلى معلوم غير المكان، ولا هو أيضا مبدأ عنصرى له، إذ الحركة إنما قوامها فى المتحرك لافى المكان، ولا أيضا مبدأ صورى له لأن المكان ليس هو صورة الحركة، ولا أيضا مبدأ غائى له، وذلك لأنه مما يحتاج عندكم إليه قبل الوصول إلى الغاية والتمام كما يحتاج إليه عند الوصول . فإن كان المكان غاية فليس لأنه مكان، بل لأنه مكان لحال الحركة بحال، وكلامنا فى المكان من حيث هو مكان مطلقا . ولو كان المكان كمالا لأنه يشتاق إليه المتحرك إما طبعا وإما إرادة ، لكان من كمالات الإنسان أيضا أن يحصل فى أمكنة يشتاق إليها. على أن التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشئ، والمكان ليس هو صورة المتحرك ولاصورة الحركة .وأما المشترك فإنه يكون للشئ ولغيره والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم فى مكان لكانت الأجسام النامية فى مكان ، ولو كانت فى مكان لكان مكانها أيضا ينمو معها، ولوكان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان، وأنتم تمنعون هذا كله . وأما مثبتو المكان قد احتجوا بوجود النقلة، وذكروا أن النقلة لامحالة مفارقة شئ لشئ إلى شئ، وليس ذلك مفارقة جوهر ولا كيف ولاكم فى ذاته ولا غير ذلك من المعانى، إذ جميع هذه يبقى مع النقلة ، بل إنما كان ذلك مفارقة شئ كان الجسم فيه ثم استبدل به ، وهذا هو الشئ الذى نسميه مكانا . واحتجوا أيضا بوجود التعاقب، فإنا نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ، ثم نراه غائبا، ونرى جسما آخر حضر حيث هو، مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعد فيها هواء أو دهن ، والبديهة توجب أن هذا المعاقب عاقب هذا الشئ

---

(١) معنى : ساقطة من م || فكيف : وكيف سا || فلأنها نهاية : فلانهاية م || والنهاية : ساقطة من م .
(٢) للنقطة : النقطة م . (٣) يوجب للنقطة مكانا : ساقطة من سا || عندكم : عندهم م || فهو : فهذا ط .
(٣) وكيف : كيف ط .
(٥) له (الأولى والثانية) : لها ط .
(٦) هو : له م || مما يحتاج : مايحتاج سا .
(٧) لحال : بحال سا ، م .
(٩) أن (الأولى) : لأن د || والخاص : فالخاص د ، ط .
(١٠) فإنه : فأن م .
(١١) مكان : المكان سا || كانت : + الأجسام النامية ط .
(١٢) أيضا : ساقطة بين سا ، م || ينمو : ينمى م || ولوكان : ولكان سا ، م .
(١٣) كله : كلها سا || إلى شئ: ساقطة من م || وليس : فليس ط ؛ ساقطة من م .
(١٤) ذلك م || مفارقة : بمفارقة ط. || كان (الأولى) : ساقطة من سا ، م || هو : ساقطة من سا || الشئ : ساقطة من سا ، م .
(١٦) هذا : ساقطة من سا ، م . || غائبا : غاب ب ، سا ، م || ونرى : ولراه سا .
(١٧) بعد : بعده سا ، م || المعاقب : التعاقب سا .

وخلفه، فى أمر كان لذلك الشئ أولا وكان الأول مختصا به، والآن فقد فاته وذلك لا كيف ولا كم فى ذات أحدهما ولا جوهر، بل الحيز الذى كان الأول فيه ثم صار الآخر فيه، ولأن الناس كلهم يعقلون أن ههنا فوقا، وأن ههنا أسفل، وليس يصير الشئ فوقا وأسفل بجوهر له أو كيف أو كم فيه أو غير ذلك ، بل المعنى الذى يسمى مكانا . وحتى أن الأشكال التعليمية لا تتوهم إلا أن تتخصص بوضع وحيز ، ولولا أن المكان موجود مع وجود له تنوع وفصول وخواص، لما كان بعض الأجسام يتحرك طبعا إلى فوق وبعضها إلى أسفل. قالوا : وقد بلغ من قوة أمر المكان أن التخيل العامى يمنع وجود شىء لا فى مكان. ويوجب أن المكان أمر قائم بنفسه يحتاج أن يكون معدا حتى توجد فيه الأجسام. ولما أراد استودوس الشاعر أن يقول شعرا يحدث فيه عن ترتيب الخلقة لم ير أن يقدم على وجود المكان شيئا، فقال: إن أول ما خلق الله تعالى المكان ثم الأرض الواسعة . فأما حل الشكوك التى أوردها نفاة المكان ، فسيتأخر إلى وقت إحاطتنا بماهية المكان ، فلنعرف أولا ماهية المكان .

[الفصل السادس]

و ــ فصل

فى ذكر مذاهب الناس فى المكان وايراد حججهم

إن لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين ، فربما عنوا بالمكان ما يكون الشئ مستقرا عليه ، ثم لا يتميز لهم أنه هو الجسم الأسفل أو السطح الأعلى من الجسم الأسفل ، إلا أن يتزعزعوا يسيرا عن العامية ، فيتخيل

---

(١) وخلفه : وخلف م || لذلك : كذلك د ، ط || فاته : فارقة طا .

(٣) وليس : فليس ط || أو كيف : وكيف د || المعنى : بالمعنى سا .

(٤) تتخصص : تخصص م || بوضع : بموضع ط .

(٥) وجود : وجوده سا ، م .

(٦) يمنع : يمتنع ط || شئ : الشئ ط || يحتاج : محتاج م .

(٨) خلق : خلقه سا ، م || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . || حل : حد م .

(٩) أوردها : أوردوها ط || المكان : ساقطة من سا || فسيتأخر : فستأخر د ، ط ، م . || إحاطتنا : احتياطنا م || فلنعرف : فليتعرف م || المكان : ساقطة من م .

(١١) فصل : فصل د ب ؛ الفصل السادس م .

(١٤) الأسفل (الأولى) : ساقطة من م || أو السطح .... الأسفل : ساقطة من سا .

بعضهم أنه هو السطح الأعلى من الجسم الأسفل دون سائره ، وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوى للشيء كالدن للشراب والبيت للناس . وبالجملة مايكون فيه الشيء، وإن لم يستقر عليه ، وهذا هو الأغلب عندهم وإن لم يشعروا به . إذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفذ فى مكان ، وأن السماء والأرض عند من فهم صورة العالم منهم مستقرة فى مكان ، وإن لم تعتمد على شيء . لكن الحكماء وجدوا للشيء الذى يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثانى أوصافا، مثل أن يكون فيه الشيء، ويفارقه بالحركة، ولا يسعه معه غيره، ويقبل المنتقلات إليه، ثم تدرجوا قليلا إلى أن توهموا أنه حاو. وإذ كان المتمكن موصوفا بأنه فيه، فلما أرادوا أن يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره، فكأنهم قسموا فى أنفسهم ،فقالوا إن كل مايكون خاصا بالشيء ولا يكون لغيره ، فلا يخلو إما ان يكون داخلا فى ذاته، أو يكون خارجا عن ذاته، فإن كان داخلا فى ذاته ، فإما ان يكون هيولاه ، وإما أن يكون صورته، وإن كان خارجا عن ذاته، ويكون مع ذلك يساويه ويخصه، فهو إما نهاية سطح يلاقيه ويشغل بمماسته ولا يماسه غيره، إما محيط وإما محاط مستقر عليه أيهما اتفق وإما أن يكون بعدا يساوى أقطاره، فهو يشغله بالاندساس فيه. فمنهم من زعم أن المكان هو الهيولى، وكيف لا والهيولى قابل للتعاقب، ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو أول حاو محدود، ومنهم من قال إن المكان هو الأبعاد، فقال إن بين غايات الإناء الحاوى للماء أبعادا مقطورة ثابتة، وأنها يتعاقب عليها الأجسام المحصورة فى الإناء . وبلغ بهم الأمر إلى أن قالوا إن هذا مشهور مفطور عليه البديهة ، فإن الناس كلهم يحكون أن الماء فيما بين أطراف الإناء، وأن الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء فى ذلك البعد بعينه، واحتجوا أيضا بضروب من الحجج، فقالوا وهم يخاطبون خاصة أصحاب السطوح أنه إن كان المكان سطحا يلقى سطح الشيء، فتكون الحركة هى مفارقة سطح متوجها إلى سطح آخر فالطائر الواقف فى الهواء، والحجر الواقف فى الماء، وهما يتبدلان عليه، وهو يفارق سطحا إلى سطح، يجب أن

---

(١) كالدن : كالزق م .
(٢) عليه : + الشئ سا .
(٣) فهم : ساقطة من سا .
(٥) قليلا : + قليلا ط
(٦) وإذ : إذا سا ، م .
(٧) ولايكون : فلايكون م .
(٨-٩) فإن كان .. عن ذاته : ساقطة من سا .
(٩) ويشغل : ويشتغل سا ، م .
(١٠) محاط : محاطة ط .
(١١) وكيف : فكيف سا || والهيولى : الهيولى م .
(١٢) خاو محدود : حاو محدد سا ، م || الإناء : إناء ط ؛ الآناء م .
(١٣) الإناء : الآناء سا ، م || إن : ساقطة من سا ، م .
(١٤) مشهور : + بل ط || يحكون : يحكمون سا ، م .
(١٦) السطوح : السطح ط || أنه إن : أن ط .
(١٧) فى الماء : ساقطة من سا .

يكون متحركا . وذلك لأن ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه ، فإن كان ساكنا فسكونه فى أى مكان، إذ من شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا ، إذ الساكن قد يصدق عليه هذا القول ، فإذ ليس يلزمه السطح ، فما الذى يلزمه سوى البعد الذى شغله الذى لا ينزعج ولا يتبدل ، بل يكون دائما واحدا بعينه. وقالوا أيضا إن الأمور البسيطة إنما يؤدى إليها التحليل ، وتوهم رفع شىء شىء من الأشياء المجتمعة معا وهما ، فالذى يبقى بعد رفع غيره فى الوهم هو البسيط الموجود فى نفسه ، وإن كان لا ينفرد له قوام ، وبهذا السبب عرفنا الهيولى والصورة والبسائط التى هى آحاد فى أشياء مجتمعة. ثم إذا توهمنا الماء أو غيره من الأجسام مرفوعا غير موجود فى الإناء. لزم من ذلك أن يكون البعد الثابت بين أطرافه موجودا وذلك أيضا موجود عندما تكون هذه موجودة معه . وقالوا أيضا إن كون الجسم فى مكان ليس بسطحه، بل بحجمه وكميته ، فيجب أن يكون مافيه بجسميته مساويا له، فيكون بعد أو لأن المكان مساو للمتمكن، والمتمكن جسم ذو ثلاثة أقطار ، فالمكان أيضا ذو ثلاثة أقطار . وقالوا أيضا إن المكان يجب أن يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ، ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول . وقالوا أيضا إن الناس قد يقولون إن المكان قد يكون فارغا ، وقد يكون ممتلئا ، ولا يقولون إن البسيط يكون فارغا ، ويكون ممتلئا. قالوا والقول بالأبعاد يجعل كل جسم فى مكان ، ومذهب أصحاب البسيط الحاوى يوجب أن يكون من الأجسام مالا مكان له . وقالوا أيضا إن النار فى حركتها إلى فوق ، والأرض فى حركتها إلى أسفل يطلبان مكانا لكليتهما ، ومحال أن يطلبا نهاية الجسم الذى فوقه أو تحته ، فإن النهاية محال أن يلاقيها كلية جسم ، فإذن يطلب الترتيب فى البعد . فهذه حجج أصحاب البعد مطلقا .

لكن أصحاب البعد على مذهبين : منهم من يحيل أن يكون هذا البعد يبقى فارغا لامالىء له ، بل يوجب أن لا يتخلى عن مالئ إلا عند لحوق مالئ ، ومنهم من لا يحيل ذلك ، بل يجوز أن يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة ، وهم أصحاب الخلاء. وبعض القائلين بالخلاء يظن أن الخلاء ليس هو بعدا ، بل هو لاشىء ، كأن الشىء هو

---

(١) مكانه : فكان سا || إذ من : أو من ط . (٢) يلزمه السطح فما الذى : ساقطة من م .
(٤) شئ شئ : شئ سا ، م .
(٥) وبهذا : بهذا م .
(٦) أو غيره : وغيره سا ، م || الإناء : الآناء سا ، م .
(٧) وذلك : فذلك سا ، م ؛ فذلك البعد ط .
(٨) بسطحه : لسطحة م .|| بحجمه : لحجمه م || مافيه : مايكون فيه ط .
(٩) مساو : مساويا سا || للمتمكن : للتمكن ط || أيضا : ساقطة من م .
(١١) الناس : + فيه د ، ط || قد يكون : ساقطة من م || وقد يكون : ويكون سا .
(١٣) قالوا : وقالوا م .
(١٤) لكلتيهما : بكلتيهما سا ، ط ، م || فوقة : فوق سا ، م .
(١٥) فهذه : وهذه ط || فهذه حجج أصحاب البعد : ساقطة من م .
(١٦) من : ساقطة من د .
(١٧) مالئ (الثانية) : + البته سا || لايحيل : لايخيل سا .
(١٨) يظن أن الخلاء : ساقطة من م .

الجسم وأول شيء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء، وذلك لأن الظن العامى الأول هو أن ماليس بجسم ولافى جسم فليس بموجود . ثم ظنهم الأول فى أمر الأجسام الموجودة ، هو أن تكون محسوسة بالبصر ، ومالا يحس بالبصر يظن أنه ليس بجسم ، ثم يوجب أنه ليس لشئ . فكذلك يتخيل من أمر الهواء أنه ليس بملاء ، بل لاشيء ، فكان الإناء الذى فيه هواء لايتخيل عندهم من أمره فى أول الأمر أن فيه شيئا ، بل يخيل أن هناك أبعادا خالية، فأول من نبههم نبههم بأن أراهم الأزقاق المنفوخة تقاوم المس، فأظهر لهم بالمس أن الهواء جسم كسائر الأجسام فى أنه جسم. فمن الذين أراهم ذلك من رجع، فلم ير أن ههنا خلاء موجودا، إذ صار الشيء الذى كان يظنه خلاء ، هو الملاء ،ومنهم من سلم أن الهواء ليس بخلاء صرف ،بل ملاء، ويخالطه خلاء، ولم يخل من الخلاء، إذ قد وجد حججا وقياسات أنتجت أن الخلاء موجود. فمن الحجج على ذلك أنا نرى أن الأجسام تتخلخل وتتكاثف من غير دخول شئ أو خروجه . فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء تباعدا يترك مابينها خاليا والتكاثف رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل

قالوا : ونحن نرى إناء مملوا من رماد يسع ملاؤه ماء فلولا أن هناك خلاء لاستحال أن يسع ملاؤه ماء. وقالوا أيضا: والدن يملأ شرابا ، ثم يجعل ذلك الشراب بعينه فى زق، ثم يجعلان فى ذلك الدن بعينه، فيسع الدن الزق والشراب معا . فلولا أن فى الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق، لاستحال أن يسع الزق والشراب معا ماكان يملأه الشراب وحده . وقالوا: إن النامى أيضا إنما ينمو بنفوذ شيء فيه فلاشك أن ذلك الشيء ينفذ لافى الملاء، ولكن فى الخلاء . وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال: إن المتحرك لايخلو إما أن يتحرك فى خلاء أو يتحرك فى ملاء، لكنه إن تحرك فى الملاء دخل ملاء فى ملاء، فبقى أن يتحرك فى الخلاء . ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة التى تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ، ولوكانت مملوة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها . وقالوا أيضا : إن المتحرك إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه، وإما أن يداخله، لكن

---

(٢) ظنهم : ظنها سا || فى أمر : أن سا || هو أن تكون : كلها سا || ومالايحس بالبصر : ساقطة من سا .
(٣) لشئ : بشئ سا ، م || فكذلك : فلذلك سا ، م .
(٤) فكان : مكان ب ، د || هواء : الهواء م || يخيل : يتخيل سا ، م .
(٥) نبههم نبههم : نبههم سا ، ط ، م || أراهم : آراهم ط || الأزقاق : الأزقاقى ط || المس : أملس م .
(٦) أراهم : آراهم ط ؛ أرويتم م || إذ : إذا سا .
(٧) هو الملاء : وهو الهواء الملاء ط ؛ وهو الهواء ملاء سا || ويخالطه : يخالطه ط .
(٩) من : عن سا ، م || شئ : + ط || مابينها : مابينهما ه .
(١١) لاستحال : استحال ط .
(١٢) وقالوا : قالوا سا || زق : ذق ط || بعينه فيسع : ساقطة من م .
(١٣) الزق : الذق ط .
(١٤) وقالوا : + أيضا ط .
(١٦) تحرك : يتحرك ط || الملاء : ملاء سا ، م .
(١٨) تحرك : ساقطة من سا .

المداخلة محالة ، فبقى أن يدفعه فيحركه. وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه ، فيلزم إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم ، وأن يكون إذا تحرك متحرك بعنف أن يتموج العالم تموجا بعنف ومضاهيا لتموجه . وأما القائلون بأن المكان مايكون الشئ عليه فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة لهم .

ونحن لانبالى أن يسمى مسم هذا مكانا، لكنا لانشتغل بتحقيق هذا المكان الذى يكون المتمكن عليه ، بل الذى قيل إنه حاو مساو ، ولابد منه لكل منتقل حيث كان ، وإن لم يكن مستقرا على مستند .

وأما القائلون بأن المكان هو البسيط كيف كان ، فهم يقولون إنه كما أن سطح الجرة مكان للماء ، كذلك سطح الماء مكان للجرة ، لأنه سطح مماس بجملة بسيط متصل به . ويقولون إن الفلك الأعلى متحرك، وكل متحرك فله مكان ، فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط ، فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط ، بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذى تحته . وأما القائلون بأن المكان هو السطح الحاوى فسنذكر مذهبهم ونحققه، فيجب أن نبدأ أول شئ بإبطال هذه المذاهب، ثم نتبعها بكشف المغالطات فى قياساتهم .

[الفصل السابع]

ز ــ فصل

فى نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اى سطح ملاق كان او بعدا

أما بيان فساد قول من يرى أن الهيولى أو الصورة مكان، فبأن يعلم أن المكان يفارق عند الحركة ، والهيولى والصورة لايفارقان ، والمكان تكون الحركة فيه ، والهيولى والصورة لاتكون الحركة فيهما ، بل معهما والمكان تكون إليه الحركة، والهيولى والصورة لاتكون إليهما حركة البتة . والمتكون إذا تكون استبدل مكانه الطبيعى

(١) محالة : محال م .
(٢) ومضاهيا : أومضاهيا ط .
(٣) أمكنة : أمكنته ط .
(٥) مساو : ومساو ط .
(٩) وأما : فأما ط .
(١٢) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .
(١٤) أى : ساقطة من سا || بعدا : بعده سا ، م .
(١٦) لايفارقان : لايفارق م .
(١٦-١٧) والصورة ... الهيولى : ساقطة من ذ . (١٧) حركة : الحركة سا .

كالماء إذا صار هواء، ولا يستبدل هيولاه الطبيعية . وفى ابتداء الكون يكون فى المكان الأول، ولا يكون فى صورته. ويقال إن الخشب كان سريرا ، ويقال عن الماء كان بخارا، وعن النطفة كان إنسانا ولا يقال إن المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا ، والقائلون بأن المكان كل بسيط ، ملاق لبسيط تام ، كان محيطا أو كان محاطا ، فيلزمهم أن يجعلوا للجسم الواحد مكانين ، وأنه يلزم على مذهبهم أن يكون للجرة مكانان : مكان هو سطح الماء الذى فيها، ومكان هو سطح الهواء المحيطة بها . وقد علم أن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين وأن للمتمكن الواحد مكانا واحدا ، وإنما اضطروا إلى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الأعظم فظنهم أنها مكانية، ووجودهم الجرم الأقصى لا فى مكان حاو من خارج ، وهو متحرك حركة مكانية . وإذا علم مذهبنا فى الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكلفة وتخلص عن هذه الضرورة .

وأما القائلون بأن المكان هو البعد الثابت بين أطراف الحاوى فنخص الذين يحيلون منهم خلو هذا البعد عن المتمكن ، أن هذا البعد لا يخلو إما أن يكون موجودا مع البعد الذى للجسم المحوى ، أو لا يكون موجودا فإن لم يكن موجودا، فليس مع وجود المتمكن فى المكان مكان ، لأن المتمكن هو هذا الجسم المحوى، والمكان هو هذا البعد الذى لا يوجد مع بعد الجسم . وإن كان موجودا معه ، فلا يخلو إما أن يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوى بالعدد ، فهو ممايز له يقبل خواص وأعراضا هى بالعدد أعراضا له من دون التى لبعد الجسم المحوى. وإما أن لا يكون غيره بل يتحد به. فيصير هو هو. وإن كان غيره، فهناك بعد بين أطراف الحاوى وهو مكان وبعد آخر فى المتمكن أيضا هو بين أطراف الحاوى غير ذلك بالعدد . لكن معنى قولنا البعد الشخصى الذى بين هذين الشيئين ، هو أنه هذا الأمر المتصل بينهما الذى يقبل القسمة الواحدة المشار إليها ، فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذى بين الطرفين، فكل ما هو هذا البعد الذى بين

---

(١) هيولاه : ساقطة من سا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م .
(٢) كان إنسانا : إنسان سا .
(٣) لبسيط : بسيط سا .
(٤) وأنه : فإنه م .
(٥) سطح : ساقطة من سا || المحيطة : المحيط سا، م .
(٦) الأعظم : ساقطة من سا ، م|| فظنهم : وظنهم سا، م .
(٧) ووجودهم : وجودهم د .
(١٢) مع: ساقطة من م .
(١٤) ممايز له : مما يراه م|| هى : ساقطة من م|| له (الثانية) : لها سا، م|| دون : ساقطة من سا || أعراضا ... التى : غير أمثالها من التى أعراض لها ط .
(١٦) وهو : هو سا ، ط . || وهو مكان ... الحاوى : ساقطة من سا . ||لكن : ولكن سا، ط ، م .
(١٧) الشخصى :+ هو سا ، م ||هذين : ساقطة من م || هو : وهو ط .
(١٨) وهذا الطرف : ساقطة من سا .

الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصى لا غير ، فيكون كل مابين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا ، ليس بعدا وبعدا آخر . وإذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر . لكن البعد الذى للجسم بين الطرفين موجود، فالبعد الآخر ليس بموجود . هذا وأما إن كان هو هو ، فليس هناك بعد إلا هذا ، وكذلك إذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد إلا الذى للجسم الآخر ، فلا يوجد البتة بين أطراف الحاوى بعد هو غير بعد المحوى ، فلا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن . فإذن لا يوجد البعد المفرد إلا فى توهم محالات مثل أن يتوهم أن يبقى ذلك الجسم الحاوى غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه . وهذا كمن يقول : إذا توهمنا الخمسة منقسمة بمتساويين فيكون حينئذ زائدا على الفرد بواحد، فليس يجب إذا لزم هذا عن توهم، محال هناك أن تكون له حقيقة فى الوجود. وكيف يمكن أن يكون بعدان معا، ومن البين أن كل بعدين اثنين أكثر من بعد واحد، لأنهما اثنان ومجموع لا لأجل شئ آخر، وكل مجموع بعد أكبر من بعد. فهو أعظم منه، لأن العظيم هو الذى يزيد على القدر بعدد خارج عن الشئ، والعظيم فى المقادير كالكبير فى الأعداد، فكل ماهو أكبر فى المقادير قدرا ، فهو أعظم. فإذا كان بعد يدخل فى بعد ، فإما أن يعدم الدخول فيه، فيكون قد دخل بعد موجود فى معدوم، وإما أن يبقى هو والداخل فيه مجموعين أعظم من واحد منهما ، فيكون البعدان أعظم من الواحد . وليس الأمر كذلك لأن مجموعهما هو الذى بين النهايات، وذلك بعينه قدر كل واحد منهما ، فليس المجموع من الواحد .

ولسائل أن يسأل ههنا بحال الخط إذا عطف حتى لزم نصفه، فيكون خطان ومجموعهما فى الطول لا يزيد على طول واحد منهما ، لكن هذا محال ، لأنه لا يخلو إما أن يتميز كل نصف عن الآخر فى الوضع، فيكون مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما وأكبر منه . وإن كان ليس على الاستقامة، لم يكن الانعطاف

---

(١) المحدودين : ساقطة من سا || لاغير : لاغيره سا ، ط ،م .

(٢) شخصيا .... كان : ساقطة من سا || آخر : ساقطة من م || وإذا : فإذا ط || كذلك .... بعد : ساقطة من سا || وبعد : أو بعدا سا .

(٣) بين : هذين ط|| وأما : فأما ب ،د ، سا .

(٤) وكذلك : كذلك ط .

(٥) فلا يجوز : ولا يجوز سا، ط، م .

(٧) بمتساويين : متساويين سا . || بواحد :+ بمعنى أنه حينئذ يكون زوجا ط .

(١٠) أكبر : أكثر سا، م || بعدد : بقدر ط|| والعظيم : فالعظيم ط .

(١١) كالكبير : كالكثير ب ، د ، ط ، م || فكل : وكل د، سا، ط ، م .

(١٢) الدخول : المدخول سا، م .

(١٥) بحال: فقال ب ؛ حال سا|| نصفه :+ نصفه ط .

(١٦) عن : من ط .

(١٧) يفعل : ساقطة من سا|| وأكبر : وأكثر ب ، د ، م || لم يكن الانعطاف : ساقطة من سا .

ولايكون البعد الواحد متناولا لمجموعهما ، بل يتميز بعد وبعد، وإما أن يتحدا خطا واحدا إن أمكن ذلك، فحينئذ لايكون خطان ، بل خط واحد . والأجسام التي تمتنع عن التداخل ليس الذى منع ذلك من هذا الجسم أن يدخل فى ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك ، فإن الصورة والكيفيات أيها فرضت لو لم تكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا أيضا، وليس الهيولى هى التى تمتنع عن مداخلة هيولى أخرى بالعدد . وذلك أنا إذا قلنا إن الهيولى ممتنع عن مداخلة هيولى أخرى، إما أن يكون على سبيل السلب ، كقولنا إن الصوت لايرى، بل كما نقول إن النفس لاتداخل الحركة، إذ ليس من شأن كل واحد منهما أن يكون مع الآخر ، بحيث يتوهم عليه المداخلة، وإما أن لايكون على هذا المعنى ، بل على المعنى الذى يقابل المداخلة مقابلة خاصية، فإنه كما أن معنى المداخلة هو أن يكون أى شئ أخذت من أحد الأمرين تجد معه فى الوضع شيئا من الآخر إذ لاينفرد أحدهما عن الآخر بوضع ، فالذى يقابله هو أن يكون ذات هذا متميزا فى الوضع عن ذات ذلك ، فتوجد أجزاؤه مباينة لأجزاء ذلك .

فإن قيل إن الهيولى يمتنع عليها التداخل . بمعنى السلب الذى هو المعنى الأول، فليس كلامنا فى ذلك، وذلك مسلم، إذ الهيولى فى نفسها بهذه الصفة . ولكن كلامنا فى القسم الثانى، وذلك القسم الثانى لايتصور فى الهيولى إلا أن يجعل ذات وضع ، ولايصير كذلك إلا بالعرض بسبب البعد الذى يعرض لها. فحينئذ يتعرض للتجزى والانقسام، فيكون استعداد الهيولى لأن يحمل عليها بهذه المقابلة ، وهى التداخل، وغير التداخل المقابل، أمرا يلحقها من البعد . والبعد هو السبب فى أن تلحقها هذه المقابلة وتتصور فيها ، وهو السبب فى أن صارت الهيولى لاتداخل الهيولى الأخرى لأجل البعد ، وإن كان البعد جايزا له ذلك . وليس فى طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المداخلة ، فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن أن تمانع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لالامتناع

---

(٢) التى : الذى د || تمتنع : تمنع ط منع : يمنع ط ، م .
(٣) مايشتمل : مايشمل ط؛ وما يشتمل م || الجسم : ساقطة من ط .
(٤) أيها : أيتهما ط || لولم : أولم م .
(٥) تمتنع : تمنع ط || إما : فإما ط .
(٧) مع : من سا ، م|| الآخر : الأخرى ط || على هذا : لهذا ط || لا يكون على هذا : يكون بهذا المعنى م .
(٨) خاصية : خاصة د، ط .
(٩) فالذى : بالذى سا .
(١٠) مباينة : متباينة ط .
(١١) يمتنع : ممتنع م|| بمعنى : يعنى م .
(١٢) وذلك :+ فى سا ، ط، م .
(١٣) كذلك : لذلك م .
(١٤) والانقسام : فى الانقسام د|| بهذه : هذه سا، م . || وغير : + ذلك م || المقابل : + له ط .
(١٦) الأخرى : ساقطة من سا ،م .
(١٧) المداخلة : المتداخلة ط|| يمتنع : يمنع م .

البعد الجسمانى أن تلقى ذاته البعد الجسمانى الآخر . وليست الهيولى مما لايقبل طبيعة البعد ويلاقيه، ولا أيضا مما لايقبل بعدا أو زيادة ؛يكشف قبولها التخلخل، وذلك حين تحققه وتصححه. فإن كان البعد لايمتنع عن مداخلة بعد آخر فى نفسه، والهيولى مستعدة لأن يلقاها البعد، وليس فى طباعها بما هى هيولى أن تنفرد بحيز فتتقابل المداخلة، فواجب أن يكون التداخل فى الجسمين جائزا . فإن كل مؤلف من شيئين، وليس إلا نفس تؤلفهما من غير إن حدث هناك استحالة وانفعال هى صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما. فإن الحكم إذا كان جائزا على كل واحد منهما، كان جائزا على الحملة، وإذا لم يمنعه واحد واحد منهما، لم تمنعه الحملة لكن جملة الجسم تمانع مداخلة جسم آخر، فهو بسبب أن فى أجزائه مايمنع ذلك، فإنه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك. إذ ليست الهيولى سببا يمنع ذلك، ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص، فبقى أن تكون طبيعة البعد لاتحتمل التداخل. فإن كان مع ذلك يجب الهيولى المتصورة بالبعد أن لاتداخل البعد، لم يجز أن يدخل الجسم فى البعد البتة ، ثم لايخلو إذا كان المتمكن فى الإناء قد ملأه من أن يلقى مادته وهيولاه ذلك البعد المفطور أو لايلاقيها، فإن انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهيولى قد ملأ الإناء ولا دخل فيه إذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخل فيه ، والجسم الداخل فيه لاتكون ذاته خالية عن مادته ، وإن سرى ذلك البعد فى ذات المادة مع البعد الذى فى المادة ، فتكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة . وقد علم أن الأمور المتفقة فى الطباع التى لاتتنوع بفصول فى جوهرها لاتتكثر فى هوياتها إنما تتكثر بتكثر المواد التى تحملها، وإذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة ، فلا يكون بعدان . ولو أنا فرضنا البعد قد تكثر فى المادة إذا صار فيها بعدان ، فأية خاصية بعدية تكون للمادة بسبب سريان أحد البعدين فيها ؟ وأية خاصية أخرى تكون لها بسريان البعد الآخر فيها ؟ فإنا لانجد فى المادة إلا نحوا من الاتصال واحدا ، ونحوا من الانقسام واحدا ، وعلى مالو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة .

---

(١) تلقى : يلغ طا || ولا أيضا : أيضام .

(٢) أو زيادة : وزيادةد ،سا ، ط، م || ويكشف : ويكشفه ط .

(٣) فتتقابل : فتقابل د، سا ، ط، م.

(٤) تؤلفهما : تألفهماد؛ مؤلفيهما سا؛ مؤلفهما ط؛ مؤلفيها م . (٥) حدث : يحدث ط .

(٧) فإنه : وإنه سا، م || إذ : وإذ ط .

(٧-٨) فإنه ..... ذلك : ساقطة من د .

(٩) البعد : بعد ب، سا .

(١٠) فلا يكون ؛ لايكون م .

(١١) فيه : عليه سا ، م || خالية : خاليا ط || البعد :+ المفطور ط .

(١٤) بتكثر : لتكثر سا، م || تحملها : يحلها ط؛ يحتملها م .

(١٥) إذا : إذ د، ط، م|| إذ صار : لكان سا || فأية : وأية سا

(١٥-١٦) فأية ... البعدين فيها : ساقطة من سا .

(١٦) خاصية (الأولى) : خاصة ب ، د ، سا ، ط || بسريان : السريان ب، د، ؛ السريان م .

(١٨) تلك الصورة : ساقطة من م .

فهذا مانقوله فى إبطال وجود هذا البعد المفطور . وقد قيل فى إبطال ذلك شئ مبنى على استحالة وجود أبعاد فى أبعاد بلانهاية . ونحن لم نحصل إلى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة يوجب الركون إليها ، وسندركه بعد أو يدركه غيرنا .

[الفصل الثامن]

ح - فصل

فى مناقضة القائلين بالخلاء

وأما القائلون بالخلاء فأول مايجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لاشئ مطلقا كما يظن ويتوهم قوم كثير. وإنه إن كان الخلاء لاشئ البتة، فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم، فليكن الخلاء شيئا حاصلا ولنسلم هذا لهم، لكن الصفات التى يصفون بها الخلاء توجب أن يكون الخلاء شيئا موجودا، وأن كما، وأن يكون جوهرا وأن يكون له قوة فعالة. فإن اللاشئ لايجوز أن يكون بين شيئين أقل أو أكثر ، والخلاء قد يكون بين جسمين أقل أو أكثر . فإن الخلاء المتقدر بين السماء والأرض أكثر من المتحصل بين بلدين فى الأرض ، بل له إليه نسبة ما، بل هو ممسوح مقدر المقدار فيكون خلاء ألف ذراع وخلاء آخر عشرة أذرع وخلاء يتناهى إلى ملاء وخلاء يذهب إلى غير النهاية . وهذه الأحوال لاتحمل البتة على اللاشئ الصرف ولأنه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها للكم، ويتوسط الكم مايكون لغيره ، فلا يخلو إما أن يقبلها الخلاء قبولا أوليا بالذات

---

(٢) بلا نهاية : فلا نهاية ط . || وسندركه : وسندركها ط ، م

(٣) أو يدركه : أو يدركها ط؛ أو يدركنا م .

(٥) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن م .

(٧) وأما : فأما م|| لاشئ : لاشيا ب، د، م|| ويتوهم : منهم ط، م.

(٨) كثير : كثيرون م|| وإنه : فإنه ط ؛ إنهم|| لاشئ : لاشيا ب، د .

(٩) لكن : ولكن ط .

(١٠) له : ساقطة من سا، م || أو أكثر : وأكثر ب ، د || قد : ساقطة من سا|| جسمين: شيئين ط

(١١) أو أكثر : وأكثر ب، د|| المتقدر : المقتدر م || له : وله ط .

(١٢) هو ممسوح : وكل منهما يوجد ممسوحا ط|| مقدر المقدار : مقدر د، سا ، م؛ مقدرا ط .

(١٣) لاتحمل : لاتحتمل م|| البتة : ساقطة من سا .

(١٤) وهذه الخواص : ساقطة من م .

أو قبولا بالعرض ، فإن كان قبلها بالذات فهو كم ، وإن كان قبلها بالعرض فهو شئ ذو كم إما عرض ذوكم وإما جوهر ذو كم . والعرض لايكون ذوكم إلا لوجوده فى جوهر ذى كم . فيلزم أن يكون الخلاء ذاتا مقارنة لجوهر وكم ، وليس ذلك الكم إلا الكم المتصل القابل للقسمة فى الأقطار الثلاثة ، وإن كان كل واحد من الجوهر والكم داخلا فى تقويمه . وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم، فالخلاء جسم وإن كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له . فأقل أحواله أن يكون عرضا فى جسم ، والعرض فى الجسم لايدخله جسم، فالخلاء لايدخله جسم وإن كان يقبل ذاك بالذات فهو لا محالة كم بالذات، ومن طباع الكم بالذات الذى له ذهاب فى الأبعاد الثلاثة أن تنطبع به المادة ، وأن يكون جزءا أو هيئة للجسم المحسوس، فإن لم تنطبع به المادة فلايكون لأنه كم ، بل لأمر عارض . وذلك العارض لايخلو إما أن يكون من شأنه أن يقوم لافى موضوع أو يكون ليس من شأنه ذلك . فإن كان من شأنه أن يقوم لافى موضوع وقد قارن البعد، فهذا البعد لايخرج أن يقوم مقارنا لقائم لافى موضوع غيره . فما يقارنه البعد ويقوم به وهو قائم فى نفسه، فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء. فإن الموضوع للبعد ليس إلا شيئا هو فى نفسه لا فى موضوع ، ويقارنه بعد وبحكمه . وإن كان ليس من شأن ذلك المعنى أن يقوم لافى موضوع ، فيكون لاوجود له مع ماهو معه إلا فى موضوع ، فكيف يصير به البعد قائما لافى موضوع وهو يحتاج إلى موضوع . فإن قيل إن موضوعه هو البعد، وأنه إذا حصل فى موضوعه جعل موضوعه لافى موضوع ، كان معنى هذا الكلام أن مالا قوام له بنفسه يعرض لمالاقوام له فى نفسه إلا فى موضوع ، فيجعله قائما بنفسه لافى موضوع ويكون بعض هذه الأشياء هو فى طبيعته عرض، ويعرض له أن يكون جوهرا، فتكون الجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصا فى الفلسفة الأولى .

وبالجملة فإن البعد المشار إليه القابل للأمرين، هو طبيعة واحدة بالعدد، فلا تترتب هى بعينها إلا فى جنس واحد، فتكون تلك الطبيعة إما تحت ماوجوده فى موضوع أو تحت ماوجوده لافى موضوع . وأيضا إن كانت تارة هى بعينها جوهرا ، وتارة هى بعينها لاجوهرا . فإذا صارت لاجوهرا فقد فسدت منها ذاتها فسادا مطلقا ،

---

(١) إما عرض : أو عرض سا || لوجوده : بوجوده ط .
(٣) لجوهر : للجوهر ب || إلا الكم : ساقطة من م || وإن : فإن سا .
(٦) وإن : إن ط || يقبل : قبل سا ، م ، || ذاك : ذلك ط ، م .
(٨) لأمر : الأمر ط .
(٩) قارن : فارق م .
(١٠) نفسه :+ وهو فى نفسه ط || بعد : بعدا بين ط ، م .
(١٠-١١) ويقارنه .... لافى موضوع : ساقطة من سا || يقوم ..... الموضوع : ساقطة من م .
(١٤) إلا فى : لافى م .
(١٥) هذه : ساقطة من سا ، م || طبيعته : طبيعة سا ، م .
(١٦) مما : مام .
(١٨) لافى : فى د .
(١٩) جوهرا ... بعينها : ساقطة من م || فإذا صارت : ساقطة من سا . || فقد : وقد سا .

حتى زال أعلى أجناسها وهو الجوهرية فلا تكون باقية لامحالة . فإنها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الأعلى لكان جوهرها لايبقى فكيف إذا فسد جنسها الأعلى، فترى تبقى نوعيتها التى هى بها جوهر ؟ وإما إن كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زائل ، فلا يخلو إما أن يلزم الخلاء لأجل أنه بعد ذاهب فى الأقطار ، فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة، وهذا محال أو يلزمه لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا فى الأقطار ، ويكون الكلام فى ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه، ويذهب إلى غير النهاية . وليس هذا اللحوق كلحوق المعنى الفصلى للمعنى الجنسى إذ طبيعة البعد إذا كان بحيث ينقسم فى الأبعاد الثلاثة فهى طبيعة نوعية للمقدار ، وكذلك طبيعة الخط ، وكذلك طبيعة السطح لأن التميز بين الطبيعة النوعية على مايلحقها من العوارض، والجنسية على مايلحقها من الفصول، أن الطبيعة الجنسية تنفصل بفصول تلحق الطبيعة بما هى، وإذا لم تلحق يكون العقل، مقتضيا للحوقها، حتى يستكمل فى العقل تصورها، ويجوز عنده تحصيل وجودها. وبالجملة قد يكون فصلا له لأنه هو، فإنه إذا قيل بعد مطلقا أى أمر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل، كان الفصل الذى يلحق هذا أنه فى جهة أو جهتين أو جميع الجهات فصلا يكيف المعنى المعقول من البعد ويحصله مقررا فى الوجود وفى العقل، ويفتقر إليه العقل فى تحصيله موجودا أو معقولا مفروغا منه . فأما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض أو السواد، وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس يكيف بعديته ولا يحتاج إليها فى تحصيل أنه بعد وتقويمه، بل هى أمور تلحقه من حيث هو فى مادة أو من حيث وجوده ويكيف وجوده أمر من خارج . والفصول هى التى تتكيف بها ماهية الشئ سواء فرض موجودا فى الأعيان أولم يلتفت إلى ذلك . وهذا العلم يستتم من صناعة أخرى بل طبيعة البعد تستتم بعدا فى ماهيته بأن يكون له نحو من أنحاء الانقسام والامتداد محصلا، ويكون ماسواه لواحق تلحقه لايحتاج إليها فى تقرير كونه بعدا مايصح أن يفرض موجودا، ولا يقتضى العقل لحوق شئ آخر به يجعله محصل

---

(١) أعلى : على سا || وهو : وهى ب ، د .
(٢) بها : ساقطة من م || إن كان : إذا كانت م .
(٣) الموضوع للبعد : ساقطة من سا || ذاهب : دامت سا .
(٤) فيكون كل بعد : ساقطة من سا ، م || وهذا محال : ساقطة من سا ، م .
(٦) إذ : إذا د؛ أو سا || إذا : إذ سا ، م || بحيث : ساقطة من سا || فهى : فهو ط .
(٧) الخط وكذلك طبيعة : ساقطة من م .
(٨) الطبيعة (الأولى) : طبيعة ط|| بما هى :+ طبيعة ط .
(٩) فإنه : ساقطة من م .
(١٠) بعد : بعدا سا || هذا :+ وهو سا ، ط .
(١١) يكيف : يكشف ط|| مقررا : مقدرام .
(١٢) تحصيله : تحصله ط|| فأما : وأما سا ، م || السواد : للسواد م .
(١٣) يكيف : يكشف ط .
(١٤) ويكيف : يكيف سا ؛ ويكشف م|| ويكيف وجوده : ساقطة من د|| وجوده : وجودط || تتكيف : يكشف ط .
(١٧) إليها : إليه سا ، ط|| تقرير سا || بعدا :+ به سا .

البعد ، كما يقتضى إذا جعل اللون موجودا أو الحيوان موجودا أن يكون صار بحال، ووصف نوعا حتى وجد . ولذلك لايجوز العقل أن يكون الفصل الحقيقى يبطل عن النوع ، ويبقى حصة جنسه له ، وهذا يوضح فى مواضع أخر .

وإذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد فى مادة، وبعد لا فى مادة، انفصالا بفصل منوع ، بل انفصالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا . والأشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل أن يتوهم لكل واحد منها العارض الذى للآخر ، لكنه ربما استحال ذلك لعائق ولزمان ولسبب من خارج .

وكأنا أمعنا الآن فى غير النظر الذى من غرضنا أن نتكلم فيه، وهو النمط الأشبه بالكلام الطبيعى، فنقول: إن كان بعد مفارق، فلا يخلو إما أن يكون متناهيا، وإما أن يكون غير متناه ، لكن طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هى بحيث لاينتهى إلا إلى بعد ملاء، فإنه إن كان الملاء متناهيا انتهى أيضا إلى الخلاء، فيلزم أن يكون عندهم بعد غير متناه، إما خلاء وحده أو ملاء وحده يتحدد به الخلاء، أو تأليف خلاء وملاء، ومحال أن يكون بعد غير متناه على هذه الصفة ، كما نوضحه بعد ، فمحال أن يكون خلاء على مايقولون. وأيضا إن كان خلاء فلا يخلو إما أن يدخله الملاء أو لا يدخله وإن دخله الملاء فلا يخلو إما أن يبقى بعد الخلاء مع المداخلة موجودا، أو معدوما. فإن كان معدوما فلا يجوز أن يسموه مكانا، بل يكون المكان هو مايحيط بالجسم من الخلاء المقارن له ، وذلك لأنه فى ذلك لاغير ، إذ قد عدم مابين ذلك من بعد الخلاء ولايكون أيضا جميع ذلك، بل نهايته التى تلى المتمكن ، لأن جميع ذلك لو توهم معدوما إلا هذا الطرف لكان المتمكن فى شئ أن يحرك فارقه مهيئا لعاقب يخلفه ، وأيضا ما وراء ذلك قد تسكنه أجسام كثيرة ، ومكان الشئ لايسعه معه جسم آخر ومع ذلك فإن كان هذا البعد تارة يعدم ، وتارة يوجد، فيكون تارة بالقوة، وتارة بالفعل، وكل ما كان كذلك فإن كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده فى طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الأصل الموضوع ، فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك البعد، فيصير ذا وضع ويكون إليه إشارة ، وهذا هو الجسم، فيكون الخلاء جسما . وإن كان يبقى مع المداخلة، فيكون بعد يدخل فى بعد ، وهذا قد أبطلنا إمكانه

---

(١) البعد : البعدية ط .
(٢) ولذلك : وكذلك سا || العقل : للعقل سا || يوضح : موضح سا .
(٤) منوع : بنوع سا .
(٦) ولسبب : وبسبب سا ، م .
(٩) إلا : ساقطة من د، سا|| فإنه : بأنه سا || انتهى : ينتهى ط ||أيضا : إليه م .
(١٠) يتحدد به : يتحد به سا ؛ بتحديد ط ؛ ويتحد به م . (١١) بعد : ساقطة من سا ، م .
(١٢) وإن : فإن ط .
(١٣) فإن : وإن ط، م|| هوما : ماهو سا .
(١٦) لعاقب : لمعاقب م .
(١٩) وهذا : فهذا ط .

ونقول : إنه لايجوز أن يكون فى الخلاء حركة ولا سكون ، وكل مكان ففيه حركة وسكون ، فالخلاء ليس بمكان . وإما أنه لا حركة فيه فإن كل حركة إما قسرية وإما طبيعية . ونقول : إن الخلاء لاتكون فيه حركة طبيعية ، وذلك لأنها إما أن تكون مستديرة ، وإما أن تكون مستقيمة ، ولا يجوز أن تكون فى الخلاء حركة مستديرة ، وذلك لأن الخلاء من شأنه أن لايقف ولا يفنى إلا أن يكون وراءه جسم غير متناه ، فذلك الجسم يمنعه أن يمتد إلى غير النهاية . فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة على دائرة أ ب ح د ، ونجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط ، ولنفرض خارجا عنها امتداد ز المستقيم بلا نهاية موازيا ا ا د ، إما فى خلاء أو فى ملاء أو فيهما جميعا . وليكن خط ط ج يصل بين المركز وبين نقطة ج المنتقلة كيف كانت الاستدارة ، فلأن خط ط ج عمود أو كالعمود على اد فى غير جهة ه ز ، فإذا أخرج من جهة ج إلى غير النهاية لم يلاق هز ، إذ لاشك أن لـط جهة لاتلى بعده ز ، وما ينفذ فيها لايصل إليه ، وإلا فبعد هز متناه يطيف بدائرة ا ب ج د من كل جهة ، ولم يفرض كذلك . فليكن طج بعدا أو خطا لايلاقى هز ، مادام فى تلك الجهة ، إلى أن ينطبق على خط ها و اد ، ثم يجاوزه فهنالك لا محالة يقاطع هز . فإنه إذا صار فى جهة هز ، وكان عمودا على اد أو غير عمود ، فإذا أخرج إلى غير النهاية قاطع هز لامحالة ولا فى نقطة منه ، وليست نقطة واحدة بعينها . فإنك يمكنك أن تفرض فى خط هز نقطا كثيرة ، وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة ، كلما انطبق خط طح على خط منها ، صار فى سمت مقاطعة النقطة التى جاء منها ذلك الخط . ولما كانت المسامتة بعد لامسامتة فيجب أن يكون أول آن زمان المسامتة التى هى فصل بين الزمانين فى سمت نقطة ولتكن نقطة ح . ولنأخذ نقطة ك قبل نقطة ح ، ولنا أن نصل بين ط و ك على خط ط ل ك ، فيكون خط ج ط إذا بلغ فى الدور حتى يلقى ج نقطة ل كان مسامتا لنقطة ك فى خط هز قبل نقطة ج . وقيل إن ح أول نقطة تسامت من خط ه ز ، هذا خلف ، بل يلزم أن يكون دائما مسامتا ، ودائما مباينا ، وهذا محال ، فإذن لاحركة مستديرة فى الخلاء الذى فرضوه .

ونقول : ولاحركة طبيعية مستقيمة وذلك لأن الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ، ويجب أن يكون

---

(٢) فإن : فلا أن د ، سا ، ط ، م || وإما طبيعية ؛ أو طبيعية ط || ونقول : ويكون سا .

(٥) ونجعل : ولنجعل سا ، ط ، م || نفسها : بعينها ط || تتحرك : ساقطة من سا .

(٦) عنها : عن م || امتداد : امتداده سا ، م || موازيا : مواز م .

(٧) المركز : المركزين م || ط ج : ساقطة من د .

(٨) فإذا أخرج من جهة : إذا خرج من خط م .

(٩) وما ينفذ : وما يبعد سا ، م . || يطيف : يضيف م .

(١٢) قاطع : بعد يقاطع ط || لامحالة : ولا محالة ط || ولا فى : لافى ط .

(١٣) كلما : كل ما ط || صار : صارت م .

(١٤) آن : آن سا ؛ ن ط ؛ آ م .

(١٥) ولتكن : فليكن ط || ط وك : نقطة ط ونقطة ك م .

(١٦) فى (الثانية) : من ط ، م .

(١٧) ح : ج سا ؛ ط م || تسامت : المسامت ط || ه ز : ك م .

(١٩) ونقول : فنقول سا ، ط ، م || مستقيمة : + فى الخلاء ط || وذلك : وذاك م .

مايتركه بالطبع مخالفا لما يقصده بالطبع ، فإنه إن كان مايتركه فى جميع أحواله فى حال ما يقصده ، فلا معنى لأن تكون الطبيعة تتركه طبعا ، لتأخذ مثله طبعا ؛ فإن الترك الطبيعى نفار طبيعى ، ومن المحال أن يكون المنفور عنه بالطبع مقصودا بالطبع . بل نقول من رأس إنه لايخلو إما أن تكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة ، أو لا تنحو جهة ومحال أن تكون الحركة لاتنحو جهة خاصة فإن كانت تنحو جهة خاصة فلا يخلو إما أن تكون الجهة شيئا موجودا أو شيئا غير موجود ، فإن كان شيئا غير موجود ، فمحال أن يكون متروكا أو منحوا متوجها إليه ، وإن كان شيئا موجودا ، فإما أن يكون موجودا عقليا لاوضع لذاته ، فلا يشار إليه ، أويكون له وضع فيشار إليه . ومحال أن يكون عقليا لاوضع له ، لأن ذلك لاحركة إليه ، فبقى أن يكون له وضع وحينئذ لايخلو إما أن يكون شيئا لايتجزأ من حيث يصار إليه بالقطع للبعد ، أويكون يتجزأ ، وإن كان يتجزأ فالبعض منه يكون أقرب من المتحرك إليه ، فإذا وصل إليه المتحرك فإما أن يكون قد حصل فى الجهة ، فالبعض هو الجهة المقصودة ، والباقى خارج عنه ، وأما أن لايكون قد حصل فى الجهة ، بل يحتاج أن يتعداه ، فإن كان يحتاج أن يتعداه فهو سبيل إلى الجهة لا بعض الجهة المقصودة ، وحكمه حكم سائر مايليه . وإن كان غير متجز من حيث يصار إليه ، فلا يخلو إما أن يكون فقدانه التجزى لالأنه فى نفسه لايحتمل فرض القسمة ، بل لأنه ليس فى طباعه الانكسار كما يقولونه فى الفلك أويكون لايتجزأ أصلا . فإن كان لايتجزأ بالتفكيك ويتجزأ بالفرض فهو جسم غير خلاء ، فلم يكن فى الخلاء جسم موجود لاتكون له جهة ، فيكون حينئذ لاجهة فى الخلاء المطلق وحده . وذلك الجسم أيضا لايخلو إما أن يكون مختصا بالطبع بالجزء من الخلاء الذى هو فيه ، أو لايكون مختصا به ، فإن كان مختصا به فبعض الخلاء مخالف لبعضه فى الطبيعة ، حتى تختص به بعض الأجسام طبعا دون بعض وإن كان غير مختص جاز فيه مفارقته له ، وإذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل إما أن يتحرك الجسم

---

(١) مايتركه (الأولى) : مايترك ب ، د ، ط .
(٢) نفار : نفادم || نفار طبيعى : ساقطة من سا
(٣) المنفور : ساقطة من سا .
(٤) ومحال : ومن المحال ط || فإن : إن ب ، د || كانت : كان سا ، ط ، م || خاصة (الثانية) : ساقطة من سا ، م || فلا يخلو : ولا يخلو سا . (٥) كان : كانت م .
(٦) وإن ... فلا يشار : ساقطة من د || لاوضع : + له د ، ط ، م || لذاته فلا يشار : فيشار م .
(٦-٧) إليه أو يكون له وضع فيشار إليه : ساقطة من د || إليه أو يكون له وضع فيشار : ساقطة من م .
(٧) وحينئذ : حينئذ م .
(٨) يتجزأ (الثانية) : متجز ط . (٩) فإذا : وإذا سا ، م .
(١٠) قد : ساقطة من سا ، م || يحتاج (الأولى) : + إلى م || يحتاج (الثانية) : + إلى سا ، ط . (١٠) فإن ... يتعداه : ساقطة من سا .
(١٢) لايحتمل : يحتمل م .
(١٣) يقولونه : نقوله ط ، م || بالتفكيك : بالشكل سا ؛ بالتفكك م . || بالفرض : بالعرض م ؛ + فليس فى طباعه الانكسار ط .
(١٤) لاتكون : لم يكن م .
(١٧) مختص : + به ط . || ذلك : وذلك د .

المفروض متحركا إليه بحركته الطبيعية إلى الحيز الأول الذى كان فيه ذلك الجسم من الخلاء، أو يتحرك نحو الحيز الآخر الذى صار إليه ، ولا يجوز أن يتحرك إلى الحيز الأول، وإلا فحركته إلى ذلك الحيز هى الحركة الطبيعية والتى بالذات. وأما إلى ذلك الجسم الذى كان فيه، فقد كانت بالعرض، ولا يجوز أن تتحرك بالطبع إلى الحيز الآخر، لأن الجسم المتحرك إن لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز إلى حيز، كيف يتأتى أن يترك جهة كانت مقصودة بحركته لأن ذلك الجسم فيها ، ويقصد جهة أخرى من تلقاء طباعه إلا أن يكون ذلك الجسم يبعث إليها أثرا أو قوة، وذلك الأثر وتلك القوة تكون مبدأ لانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع إليه كحال ما بين المغناطيس والحديد، فحينئذ تكون الحركة قسرية لاطبيعية ، وإن شعر ، فقد حصل هناك إدراك وحصلت الحركة إرادية لاطبيعية . وهذا كله باطل .

على أن الكلام فى انتقال ذلك الجسم بالطبع أو بغير الطبع يرجع إلى ما نحن نسرده ونقوله . وإن كان المتوجه إليه لا يتجزأ من حيث يصار إليه بوجه من الوجوه وله وضع ، فهو إما نقطة وإما خط وإما سطح ، فلا يخلو بعد ذلك إما أن تكون الجهات كلها متشابهة فى أنها نقط أو خطوط أو سطوح أو تكون جهة نقطة وجهة خطا وجهة سطحا . فإن كانت الجهات كلها نقطا أو خطوطا أو سطوحا ، والنقط والخطوط والسطوح لاتختلف إلا بعوارض تعرض لها، إما بما يختص بها من حيث هى كذلك، وإما غريبة عنها، وجميع ذلك يلزمها من جهة الأشياء المختلفة الأشكال والطبايع التى هى نهايات لها ،والخلاء ليس كذلك ،فإذن لا يجوز أن يكون منه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وإن كان ليس كذلك ، بل جهة نقطة وجهة أخرى سطح أو خط ، أو على وجه آخر مما تحتمله القسمة. فكيف يمكن أن يكون فى الخلاء فى موضع نقطة بالفعل فقط ، وفى موضع خط بالفعل فقط ، أو سطح بالفعل ، أو وجه آخر . والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لأنه لا مادة له فيقبل لأجلها هذه الأحوال ، ووضعنا أن ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان . فالخلاء ليس فيه اختلاف

---

(١) الطبيعة : الطبيعى سا || الحيز : الجزء سا ، م .

(٢) الحيز (الأولى والثانية والثالثة) الجزء سا || وإلا : ساقطة من د، م . (٣) والتى : والذى سا ، م.

(٣) وأما : أما ط || يجوز أن : ساقطة من م . (٤) الحيز : الجزء سا .

(٥) طباعه : طباعها سا، م .

(٦) إليها : إليه د || وذلك : ذلك سا، م || مبدأ :+ ما سا ، م .

(٩) الكلام :+ حينئذ ط || وإن : فإن سا .

(١٠) وإما خط وإما سطح : أو خط أو سطح ط .

(١١) بعد ذلك : ساقطة من م || نقط : نقطة ط || أو تكون جهة نقطة وجهة : ساقطة من د .

(١٢) خطا .... والسطوح : ساقطة من د.

(١٤) الأشكال : والأشكال ط .

(١٥) منه : فيه سا، م || بل :+ من سا .

(١٧) موضع :+ ما ط || سطح بالفعل :+ فقط ط . || والخلاء : فالخلاء ط .

(١٨) ووضعنا : وضعنا د || فالخلاء : والخلاء ط .

جهات وإذا لم يكن هناك اختلاف جهات وأماكن، استحال أن يكون مكان متروكا بالطبع، ومكان مقصودا بالطبع. فليس إذن فى الخلاء سكون طبيعى، إذليس فى الخلاء موضع هو أولى بالسكون فيه بالطبع من موضع. وأيضا فإنا نشاهد الأجسام تتحرك بالطبع إلى جهات ما، وتختلف بعد ذلك فى السرعة والبطء، فلا يخلو اختلافها فى السرعة والبطء أن يكون إما لأمر فى المتحرك منها، أو لأمر فى المسافة. أما الأمر الذى فى المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله. فإن الأزيد فى الثقل النازل أو الخفة الصاعدة، لقوته أو لزيادة عظمه يسرع، والأنقص يبطئ وقد يكون لاختلاف شكله. فالشكل مثلا إذا كان مربعا مقطع المسافة بسطحه، لم يكن كمخروط يقطع المسافة برأسه. وكذلك المربع إذا قطع المسافة بزاويته، إذ ذلك يحتاج أن يحرك شيئا أكثر، وهو الذى يلاقيه أولا، وهذا لايحتاج إلى ذلك فيكون سبب السرعة فى كل حال الاقتدار على شدة دفع مايمانع الشئ ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق، فإن الأدفع والأخرق أسرع والأعجز عنهما أبطأ، وهذا لايتقرر فى الخلاء، بل لنترك هذا الوجه، فإنه لاكثير نفع لنا فيما نحاوله منه. وأما الذى يكون من قبل المسافة فهو أنها كلما كانت أرق كان قطعها أسرع وكلما كانت أغلظ كان قطعها أبطأ، وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد. وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه، فإن الرقيق شديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة له. ولذلك ليس نفوذ المتحرك فى الهواء كنفوذه فى الأرض والحجارة، ونفوذه فى الماء بين الأمرين، والرقة والغلظ تختلف فى الزيادة والنقصان، ونحن نتحقق أن السبب فى ذلك المقاومة، وكلما قلت المقاومة زادت السرعة، وكلما زادت المقاومة زاد البطء، فيكون المتحرك تختلف سرعته وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة. وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب أن تكون الحركة أسرع، وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب أن تكون الحركة أبطأ، فإذا تحرك فى الخلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الخالية بالحركة فى زمان، ولا فى زمان، ومحال أن يكون ذلك لا فى زمان لأنه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل، فيجب أن يكون فى زمان، ويكون ذلك

---

(٣) بعد : مع سا ، م .
(٣-٤) فلا يخلو ... أما: ساقطة من سا ، م .
(٤) أو لأمر :ولأمرم || أما : وأما د ، ط .
(٥) أو الخفة : أو فى الخفة ط ؛ والخفة م|| الصاعدة : الصاعد د .
(٦) فالشكل : والشكل سا، ط، م|| مقطع : وقطع د، سا، ط، م|| كمخروط : لمخروط م .
(٧) وكذلك : أو كذلك سا|| إذ ذلك : أو ذلك م|| يحتاج :+ إلى ط .
(٨) الاقتدار : لاقتداره م|| دفع : وقع د.
(١٠) لاكثير : كثير م || فيما : ساقطة من م|| من :.ساقطة من سا || أرق : أدق م .   (١١) كانت : كان ط .
(١٢) شديد : لشديد ط .
(١٣) له: ساقطة من م || ولذلك : وكذلك م|| الأرض : الأعراض م .
(١٤) بين : وبين ط || نتحقق : نحقق ط|| السبب : الكسب م || وكلما : فكلما سا، ط، م .
(١٧) تحرك :+ جسم ط .
(١٨) الكل : للكل سا، ط، م|| يكون :+ ذلك ط .

الزمان نسبة لامحالة إلى زمان الحركة فى ملاء مقاوم، ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين ، وأبطأ من زمان مقاومة هى أصغر فى النسبة إلى المقاومة المفروضة من نسبة الزمان إلى الزمان. ومحال أن تكون نسبة زمان الحركة حيث لامقاومة البتة ، كنسبة زمان حركة فى مقاومة ما، لو صح لها وجود فضلا عن أن تكون أبطأ من زمان مقاومة أخرى لو توهمت أقل من المقاومة القليلة الأولى ، بل يجب أن لاتكون لما توجبه أى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة إلى زمان لامقاومة أصلا، فيجب إذن أن تكون الحركة لافى زمان، ولاليست فى زمان ، وهذا محال. ولايحتاج فى بياننا هذا أن نجعل لهذه المقاومة التى على النسبة المذكورة استحقاق وجود أو عدم، لأنا نقول إن زمان هذه الحركة فى الخلاء يكون مساويا لزمان حركة فى مقاومة ما، لوكانت موجودة . وهذه المقدمة صادقة أوضحنا صدقها . وكل حركة فى الخلاء، فهى حركة فى عدم مقاومة . وهذه المقدمة أيضا صادقة وكل حركة فى عدم مقاومة ، فليست مساوية البتة لحركة فى مقاومة ما على نسبة ما، لوكانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات أن لاحركة فى الخلاء هى مساوية الزمان لزمان حركة فى مقاومة مالو كانت. ويلزم منها ومن الأولى أن لا شئ من الحركات فى الخلاء حركة فى الخلاء، وهذا خلف.

ومما يمكن أن يقول القائل على هذا إن كل قوة محركة تكون فى جسم، فإنها تقتضى بمقدار الجسم فى عظمه ومقدارها فى شدتها وضعفها، زمانا لولم تكن مقاومة أصلا، ثم بعدذلك فقد تزدادالأزمنة بحسب زيادة مقاومات ما، وليس يلزم أن تكون كل مقاومة ماتؤثر فى ذلك الجسم، فإنه ليس يلزم إذا كانت مقاومة ما تؤثر أن يكون نصفها يؤثر. ونصف نصفها يؤثر فإنه ليس يلزم إذاكان عدة يحركون ثقلا وينقلونه أن يكون نصف العدة يحرك شيئا ، أو كانت قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه ثقبا أن تكون قطرة واحدة تؤثر أثرا، فيجوز أن تكون المقاومة التى زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لاتؤثر شيئا، وإنما تؤثر مقاومة أخرى لوكانت موجودة فالجواب عن هذا أنا أخذنا المقاومة على أنها لوكانت موجودة مقاومة مؤثرة، لكان زمانها زمان حركة فى لا

---

(١) نسبة : يشبه م || مقاومة : مقاومته ط|| كانت : كان ط .
(٢) من نسبة : من سا ، م؛ فى ط .
(٣) حركة : الحركة ط .
(٥) أن: ساقطة من ب، د، ط .
(٦) ولاليست : وليست لام || هذا :+ إلى ط .
(٨) حركة (الثانية) : تحركه م .
(٩) مساوية : متساوية ط .
(١٠) ما (الأولى) : ساقطة من د ، سا || نسبة : ساقطة من د || مساوية : متساوية ط .
(١١) ما : ساقطة من ط || ويلزم : فيلزم ب || الأولى : الأول سا || حركة فى الخلاء : ساقطة من ط .
(١٢) يقول : يكون م || هذا : + القول ط . (١٣) مقاومات : مقاومة د ؛ مقامات م .
(١٥) وينقلونه : وينقلون سا .
(١٧) التى : ساقطة من م .
(١٨) فى لا : لا فى ط .

مقاومة. وإنما لم نحتج أن نقول مقاومة مؤثرة لأن المقاومة إذا قيل إنها غير مؤثرة ، كان كما يقال مقاومة غير مقاومة ، فمعنى المقاومة هو التأثير لاغير .

وهذا التأثير على وجهين : أحدهما الكسر من الحمية ومن قوة الميل، والثانى مايظن من إحداث المقاومة سكونا، فلاتزال تحدث سكونات عن مقاومات متشافعة، لا يحس بأفرادها، وتحس بالجملة ، كالبطؤ. وأنت ستعلم بعد أنه مامن تأثير على أحد الوجهين، إلا وفى طباع المتحرك أن يقبل أقل منه، لوكان مؤثرا يؤثره. فيجب من ذلك أن تكون بعض تلك المقاومات التى تحتملها طبيعة الجسم، مساويا فى زمانه لغير المقاومة، وهذا محال. فقد ظهر أنه لايكون فى الخلاء حركة طبيعية البتة، نقول ولاحركة قسرية، وذلك أن الحركة القسرية إما أن تكون بمقارنة المحرك أو بمفارقته، فإن كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو أيضا إما متحرك عن قاسر، أو عن نفس أو عن طبع. وإن كان عن قاسر لزم الكلام إلى أن ينتهى إلى نفس أو طبيعة. وإن كان عن نفس فالنفس تحرك بإحداث ميل ما مختلف أيضا فى الشدة والضعف، حتى أن ذلك ليحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس فى المتحرك طبعا إذا قووم فمنعت حركته. وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة، ويلزمه مايلزم الميل الطبيعى وإن كان طبيعيا لزم ماقيل. فإذا كان النفس والطبيعى لايصح فى الخلاء، لم يصح أن يكون فى الخلاء تحريك قاسر يلزم المحرك فيه التحرك، وإن كان المحرك يفارق عند إيجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة مايتحرك فيه ، ويلزم ماقلنا فى الحركة الطبيعية بعينها .

وأيضا فإن الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة، وتحريك المحرك قد زال ، ومحال أن يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا، وسببه غير موجود، فيجب أن يكون هناك سبب يستبقى الحركة وأن يكون ذلك السبب موجودا فى المتحرك يؤثر فيه . فذلك إما قوة عرضية ارتبكت فى المتحرك من المحرك، كالحرارة فى الماء عن النار وإما تأثير مما يلاقى المتحرك مما ينفذ فيه، وهذا التأثير معقول على أحد وجهين : إما أن يكون الجزء الأول من الشئ الذى فيه الحركة، لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو يلاقيه، دفع ذلك مايليه، واستمر

---

(٢) فمعنى : بمعنى سا .
(٤) لايحس : ولايحس ط .
(٥) الوجهين : وجهين سا || مؤثرا : ساقطة من ط .
(٦) لغير : بغير م . (٧) طبيعية : طبيعة سا || نقول : وتقول سا ، ط ، م || إما : لما م .
(٨) بمقارنة : بمقاومة د || المحرك : المتحرك د ، سا || كان : كانت م . (١٠) ما : ساقطة من سا ، م .
(١١) حركته : حركة سا ؛ الحركة ط ، م || ويلزمه : ويلزم م || مايلزم : مايلازم م .
(١٢) لايصح : + أن يكون ط || أن يكون : ساقطة من ط .
(١٣) المحرك (الثانية) : المتحرك بخ || يفارق : مفارق ط .
(١٧) فذلك : بذلك سا .
(١٨) مماينفذ : بماينفذ ط .
(١٩) الذى : ساقطة من د || يلاقيه : ملاقيه ط ، م .

إلى آخر الأجزاء، وكان هذا المرمى المقذوف موضوعا فى ذلك المتوسط، فيلزمه أن يتحرك فى ضمان تلك الأجزاء المتدافعة المتحركة أسرع من حركة المرمى الذى دفعه المحرك، لأن ذلك أسهل اندفاعا من هذا المرمى، وإما أن يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع، يلجئ الشئ إلى أن يلتئم، فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم إلى قدام. وهذا كله لايتصور فى الخلاء وإنما كانت الأقسام هذه إذ كانت هذه الحركة إما أن تكون عن قوة أو عن جسم يحرك بالملاقاة، والجسم المحرك بالملاقاة إما أن يحرك بأنه يحمل وإما بأنه يدفع بالملاقاة، وأما الذى يجذب بالملاقاة فحكمه حكم الحامل، فإن كانت الحركة القسرية فى المرمى عن قوة فى الخلاء فيجب أن تبقى فلا تفتر البتة ولا تنقطع البتة، وذلك لأن القوة إذا وجدت فى الجسم فلا يخلو إما أن تبقى وإما أن تعدم. فإن بقيت فالحركة تبقى دائما وإن عدمت أو إن ضعفت فلا يخلو إما أن تكون تعدم أو تضعف عن سبب، أو تعدم أو تضعف لذاتها. والكلام فى العدم يعرفك المأخذ فى الكلام فى الضعف. فنقول: ويستحيل أن تعدم لذاتها فإن مايستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا، وإن عدمت بسبب فإما أن يكون ذلك السبب فى الجسم المتحرك، أو يكون فى غيره فإن كان فى الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند أول الحركة، بل كان مغلوبا، ثم صار سببا وغالبا، فلكونه كذلك سبب آخر، والأمر فى ذلك يتسلسل إلى غير النهاية. فإن كان السبب خارجا عن الجسم أو كان المعين للسبب الذى فى الجسم، فيجب أن يكون الفاعل أو المعين مما يفعل بملاقاة، أو يكون يفعل بغير ملاقاة. فإن كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقى المتحرك فلا يكون فى الخلاء المحض هذا السبب، فالحركة القسرية لاتفتر فى الخلاء المحض، ولا تنتف. وإن كان لايفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الأشياء يؤثر على المباينة، فما باله لم يؤثر فى أول الأمر، ويكون الكلام عليه كالكلام فى السبب لو كان فى الجسم، بل الأولى أن يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذى يسقط هذه القوة ويفسدها

---

(١) فيلزمه : ويلزمه سا .
(٣) خرق : حرف د || بالمدفوع : فالمدفوع ب .
(٤) إذ : إذا سا || كانت : كان ، د ب ، سا .
(٥) عن قوة : غير قوة سا ؛ غيرقوته م || المحرك : الذى يحرك ط || إما : فإما ب ، سا .
(٦) يجذب : يحدث سا ، م || فإن : وإن م .
(٧-٨) فلا يخلو ... أو إن ضعفت : ساقطة من سا .
(٨) أو إن ضعفت : أو ضعفت سا ، ط . (٩) أو تضعف : أو ضـ ف د || عن سبب أو تعدم أو تضعف : ساقطة من د || أو تضعف : وتضعف ط || والكلام : فالكلام ط || فى الكلام : ساقطة من م .
(١٠) ويستحيل : فيستحيل ط || يمتنع : يمنع سا .
(١٢) وغالبا : غالبا ط || فلكونه : ولكونه سا ، م . || يتسلسل : متسلسل ب ، د
(١٣) المعين : المغير سا || للسبب : السبب سا || الجسم : + خارجا ط .
(١٤) بملاقاة ... يفعل : ساقطة من م .
(١٥) فالحركة : والحركة ط || كان : كانت سا ، ط ، م .
(١٧) كان : كانت سا ، ط ، م .

وهذا لايمكن إلا أن لاتكون الحركة فى الخلاء الصرف . هذا إذا كان سبب الحركة قوة . فإن كان السبب جسما ملاقيا يحرك على سبيل حمل ووضع ، رجع الكلام إلى السبب المقارن ، وقد قيل فيه ما قيل .

فبين أن لاحركة قسرية مفارقة للمتحرك أو مقارنة إياه فى خلاء صرف . فقد وضح بما قلنا إن الخلاء لاحركة فيه لاطبيعية ولا قسرية، فنقول ولا سكون فيه، وذلك لأنه كما أن الذى يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه أن يتحرك ، كذلك الذى يسكن فيه هو الذى تعدم فيه الحركة، ومن شأنه أن يتحرك فيه، والخلاء ليس من شأنه أن يتحرك فيه . وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء فى أمره، أن جعلوا له قوة جاذبة أو محركة ولو بوجه آخر حتى قالوا إن سبب احتباس الماء فى الأوانى التى تسمى سراقات الماء . وانجذابه فى الآلات التى تسمى زراقات الماء إنما هو جذب الخلاء ، وأنه يجذب أول شئ الأكثف ثم الألطف. وقال آخرون : بل الخلاء محرك للأجسام إلى فوق وأنه إذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء يداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق. فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز أن يختلف فى أجزاء الخلاء بالأشد والأضعف، إذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الآخر ، فما كان يجب أن يكون الانجذاب إلى شئ منه أولى من الانجذاب إلى شئ آخر ولا الاحتباس فى شئ منه أولى بالاحتباس فى شئ منه آخر وسراقة الماء إن كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذى امتلأ به فلم إذا خلى من الآلة نزل، بل كان يجب أن يحبس الماء فى نفسه ويحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الإناء الذى فيه أن ينزل أيضا لأن ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الإناء أيضا . فما يتوانى فى إناء يتخذ أخف من الماء، وكذلك قولهم فى رفع الخلاء الأجسام، فإنه لايخلو إما أن يكون الخلاء المتخلل لأجزاء الجسم المتخلخل، هو الذى يوجب حركته إلى فوق وموجب الشئ ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل فى حركته فيكون

---

(١) وهذا لايمكن : هذا ولايمكن ط || إلا أن لاتكون الحركة : ساقطة من سا || لاتكون : تكون م || هذا : وهذا ط .

(٢) يحرك : يحركه ط ؛ يحرق م || حمل : + ودفع ط . || المقارن : المفارق م .

(٣) مفارقة : معاونة ط || إياه : له م || قلنا : قلناه م .

(٤) يسكن : + فيه ط .

(٥) يسكن : سكن د || الحركة : للحركة ط .

(٥-٦) يتحرك .... ليس من شأنه أن : ساقطة من سا .

(٦) جاذبة : خادمة سا .

(٦-٧) ولوبوجه : أو بوجه سا .

(٧) احتباس : انبثاث اط || وانجذابه : وانجذابها سا ، م .

(٨) وأنه : فإنه د ، ط ، م . (٩-١٠) وأنه ... إلى فوق : ساقطة من د .

(١٠) جاذبة : خادمة سا .

(١١) الانجذاب (الأولى) : انجذاب منه م || الانجذاب (الثانية) : انجذاب ط .

(١٢) الاحتباس : الأجناس م || منه آخر : آخر منه ط .

(١٣) امتلأ : امتلأت ط || الآلة : الإناء ط .

(١٤) فيه : ساقطة من سا || فيحبس : فحبس ط .

(١٥) وكذلك : + أيضا سا ، ط ، م || المتخلل : المخلل ب ؛ المتخلل ط ، م .

منتقلا معه ويحتاج إلى مكان أيضا إذا كان منتقلا ذا بعد متميز فى الوضع أو لايكون ملازما له بل لايزال يستبدل بحركته خلاء بعد خلاء . فإن كان كذلك فأى خلاء يفرضه يكون ملاقاته له فى آن ، وفى الآن لايحرك شئ شيئا ، وبعد الآن لايكون ملاقيا فيه، بل عسى أن يعطيه قوة من شأن تلك القوة أن تبقى فيه وتحركه، مثلا أن تسخنه أو تؤثر فيه أثرا آخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الأثر. ويكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الأثر، فلايزال ذلك الأثر يشتد والحركة تسرع ، إلا أن إيجاب جهة من الخلاء لذلك الأثر أيضا من دون جهة والخلاء متشابه إيجاب مستحيل . ومن العجايب أن يصير انبثات الخلاء بين أجزاء الملاء موجبا حكما فى الجملة من الأجزاء، دون أن يوجب فى واحد واحد من الأجزاء، فإنه محال أن تكون أجزاء منفصلة لايتحرك واحد واحد منها عن سبب محرك، ولكن الجملة تتحرك عنه، بل من الواجب أن تكون الجملة المركبة عن أجزاء متباينة ومماسة إنما تنتقل لوجود انتقال يحدث فى واحد واحد من الأجزاء . فيكون المتخلخل المتباين الأجزاء بالخلاء ، إنما يتحرك عن الخلاء فيبلغ أولا إلى فوق جزء جزء منه، وكل جزء من تلك الأجزاء لاخلاء فيه إذا أخذنا أبسط الأجزاء المتناهية فيه، فيكون ليس صعوده لانبثات الخلاء، بل لأجل إحاطة الخلاء به. فحينئذ يشبه أن يكون إذا اجتمع وكثر لم ينفعل عن الخلاء وإذا تفرق وصغرت أجزاؤه انفعلت أجزاؤه الصغار من الخلاء ويعرض منه أن يتحرك الكل إلى فوق. ويكون مع ذلك ليس كل الأجسام تنفعل هذا الانفعال بل أجسام ما لها طبايع مخصوصة ، وطبائعها توجب أن تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء، فتكون حقيقة هذا أن شيئا من الأجسام مقتضى طبيعته أن تتباعد أجزاؤه بعضها عن بعض بعدا ما يفعل حجم ذلك التخلخل وأجسام أخر تقتضى ماهو أشد من ذلك بعدا . ومن العجائب تصور هرب هذه الأجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها أبعاد محدودة، وكون ذلك الهرب إلى جهات غير محدودة كيف كانت ، فجزء يهرب بالطبع إلى فوق، وجزء إلى أسفل، وجزء يمنة، وجزء يسرة، حتى يحدث التخلخل. فيرى أن كل واحد من هذه الأجزاء يعرض له الهرب أو يكون واحدا قارا مهروبا عنه، والبواقى هاربة غير قارة. ومن العجائب أن يكون جزء واحد منها لايهرب والبواقى تهرب وأجزاؤها

---

(١) إذا : إذ ط .

(٢) خلاء (الثالثة) : الخلاء سا ، ط ، م .

(٣) فيه : له ط .

(٤) الأثر : اللاثر ط . (٥) الأثر (الأولى) : الأمر سا ، م || من (الثانية) : ساقطة من ط ، م .

(٨) محرك : متحرك د || عنه : منه ط .

(٩) لوجود : الوجود م .

(١١) المتناهية : المباينة ط . || به : ساقطة من د .

(١٢) وكثر : فكبر ط || وإذا : فإذا ط .

(١٣) يتحرك : محرك سا ، م .

(١٥) عن : من ط || يفعل : يقبل ط .

متشابهة ، والخلاء الذى هى فيه متشابه. ومن العجائب أيضا أن يكون جزء واحد يأخذ يمنة، وجزء آخر يأخذ يسرة ، وحكم الجزئين فى الطبيعة واحد ، ومافيه الحركة غير مختلف .

فمن هذه الأشياء تبين أن الخلاء لامعنى له ، وأن هذه الآلاف السراقة والزراقة إنما تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعى ، لأجل امتناع وجود الخلاء ، ووجوب تلازم صفايح الأجسام إلا عند افتراق تسرى ، يكون مع بدل ملاق ، عوضا عن المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح ، عن سطح يلاقيه . فإذا كانت صفيحة الماء الذى فى السراقة تلزم بالطبع صفيحة جسم يلاقيه كسطح الإصبع ، فيلزم أن يكون محبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح معوقا عن النزول معه فلزم أن يقف ضرورة ، ولوجاز أن يكون خلاء وافتراق سطوح لاعن بدل لنزل ، ولذلك ماصح انجذاب الماء فى الزراقة للزوم ماقد نزل من طرفيه للطرف الثانى ، وامتناع الانقطاع فى البين المؤدى إلى وجود الخلاء وطاعة الممتصات للمص. ولذلك ماأمكن رفع ثقل كبير بقدح صغير مهندم عليه وأشياء أخر من الحيل العجيبة التى تتم بامتناع وجود الخلاء .

---

(١) هى فيه : يقر فيه د || متشابه : متشابهة ط || يأخذ (الثانية) : ساقطة من ط .

(٢) واحد : واحدة ط || مختلف : + فيه ط .

(٤) لأجل امتناع : لامتناع م.

(٥) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || صفيحة : صفحة ط .

(٦) صفيحة : صفحة ط || السطح : + لقوته ط ؛ + بقوته م .

(٧) معوقا : معوقة ط ؛ ساقطة من م || فلزم : فيلزم مط || وافتراق : وأوراق د .

(٨) ولذلك : وكذلك سا .

(٩) ولذلك : وكذلك سا .

[الفصل التاسع]

ط ـ فصل

فى تحقيق القول فى المكان
ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه

فإذا كان المكان هو الذى فيه الجسم وحده ولا يجوز أن يكون فيه معه جسم غيره، إذ كان مساويا وكان يستجد ويفارق، والواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكنات، وكانت هذه الصفات كلها أو بعضها لا توجد إلا لهيولى أو صورة أو بعد أو سطح ملاق كيف كان، وجميعها لا توجد فى الهيولى ولا فى الصورة، والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال، والسطح غير الحاوى ليس بمكان ولا حاو منه إلا الذى هو نهاية الجسم الشامل. فالمكان هو السطح الذى هو نهاية الجسم الحاوى لا غيره، فهو حاو وفساد ثابت للمنتقلات، ويملأه المنتقل شغلا ويفارقه المنتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال إليه، ويستحيل أن يوجد فيه جسمان معا. فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق أن يكون المكان سطحا واحدا، وقد يتفق أن تكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كما للماء فى النهر، وقد يتفق أن تكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة، ويتفق أن تكون كلها متحركة بالدور على المتحرك، والمتحرك ساكن، وربما كان المحيط والمحاط متخالفى المفارقة، كما فى كثير من السماويات. ويجب أن ننظر هذا إذا كان ماء مثلا فى جرة وفى وسط الماء شىء آخر يحيط به الماء، وقد علمنا أن مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة، فهل هو وحده مكانه، أو هو السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود فى الماء مجموعين

---

(٢) فصل : فصل ٩ ب ؛ الفصل التاسع م .
(٣) فى المكان : فى ماهية المكان ط . (٤) والمخطئين : والمبطلين سا .
(٥) كان مساويا : هو مسـو ط ؛ + له د ، ط .
(٦) متمكنات : ممكنات ط .
(٧) لهيولى : الهيولى م .
(٨) غير : الغير ب ، د ، سا د ط .
(٩) ثابت : وثابت ط || ويملأه المنتقل : ساقطة من د .
(١٢) متحركة (الأولى) : متحركا م || ساكنة : ساكنا م .
(١٣) المتحرك : + عليه ط || والمتحرك : + عليه د ، ط || المحيط : للمحيط د .
(١٤) هذا : هنا هل ط || وفى : فى د .
(١٥) أوهو : أم هو م .

مكان الماء كما لوكان الماء على شكل محيط به سطح مقبب وسطح مقعر وسطحان آخران على هذه الصورة  ، لم يكن السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه ، بل جملة السطوح التى تلاقى جميع جهاته فيشبه أن تكون جملة السطوح التى تلاقى الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة ومحدبا من الجسم الذى فى داخل الماء هو المكان له. لكن ههنا شئ واحد ليس هناك، وهو أن المقعر من الشكل الذى صورناه ليس يحيط به وحده، بل إنما تحيط به السطوح الجملة كسطح واحد، وهناك ليس الأمر كذلك، بل بالمقعر كفاية فى الإحاطة به، كان السطح المحدب أولم يكن، وهناك أيضا سطحان متباينان ليس يأتلف منهما شئ واحد، يكون مكانا، وأما فى هذا الشكل فإنه يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاقى سطحا واحدا، فيشبه أن يكون حيث يحصل من الجملة واحد . فإن الجملة تكون مكانا واحدا وتكون الأجزاء أجزاء المكان، ولا يكون شئ منها مكانا للكل وحيث لايحصل لا يكون. وأما حجج نفاة المكان، فالحجة الأولى يقال عليها إن المكان عرض، ويجوز أن يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه، لكنه لم يشتق لأنه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير . واذا اشتق فلا يجب أن يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن ، فإن المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن. هو كون الشئ ذا عرض هو مكان لشئ، ويجوز أن يكون فى الشئ عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهى فى الوالد، والعلم فهو فى العالم، ويشتق منه للمعلوم الاسم، وليس العلم فيه، فيجوز أن يشتق من المكان اسم المتمكن، ولا يكون المكان فيه، بل هو فى المكان. ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز أن يشتق منه اسم لذلك المحيط لوكان اشتق له منه مصدر، والمكان ليس بمصدر، فلم يتفق أن يشتق منه على هذه الجهة مصدر فليس يجب من هذا أن لا يكون المكان عرضا .

وأما التشكيك الثانى فالجواب عنه أن المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم، بل محيطا به بمعنى أنه منطبق على نهايته انطباقا أوليا. وقولنا إن المكان مساو للمتمكن قول مجازى، أريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن

---

(٢)  :  : سا ، ط ؛ ساقطة من د ، م .
(٢) به : ساقطة من م .
(٣) جهاته : ساقطة من سا .
(٥) الجملة : والجملة ط || بالمقعر : المقعر م || فى الإحاطة : بالإحاطة د .
(٧) حيث : بحيث ط || الجملة : + سطح ط .
(٩) لايحصل : لايصلح م || عرض فيه : فيه عرض ط .
(١١) التمكن : المتمكن م || كون : أن م || لشئ : الشئ ط .
(١٢) ويشتق (الأولى) : فيشتق د ؛ قد يشتق ط || الوالد : + ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه ط .
(١٣) بل هو فى المكان : ساقطة من سا .
(١٤) له : ساقطة من سا .
(١٥) له منه : منه له ط ، م || فلم : ولم د ، سا ، ط ، م .
(١٧) التشكيك : التشكك سا ، م .
(١٨) نهايته : نهاياته ط || مجازى : تجاذى ط || مخصوصا : + به م .

فيخيل أنه مساو له بالحقيقة وليس كذلك، بل مساو لنهايته بالحقيقة، وهو مخصوص به بالحقيقة. إذ لا يجوز أن يكون فى باطن النهاية الحاوية جسم غير الجسم الذى يساوى نهايته الظاهرة تلك النهاية. وإذا لم يكن ماقيل من مطابقة المكان ومساواته للمتمكن واجبا تسليمه ولا أوليا بينا بنفسه لايحتاج أن يدل عليه لم يكن التشكيك لازما،

وأما التشكيك الثالث، فإنما كان يلزم لو قلنا: إن كل انتقال كيف كان، بالذات أو بالعرض، يوجب أن يثبت المكان. ونحن لانقول ذلك، بل نقول إن انتقال الشىء بالذات، وهو أن يفارق كل مايحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم، هو مفارق بذاته، وهو الذى يجب أن يكون مثبتا للمكان. وأما السطح والخط والنقطة فإنها تلزم ماهى معه من الجسم ولا تفارقه البتة. لكن الجسم قد يفارق كل مامعه وعنده، وكل مايطيف به فيلزم أن يكون الخط قد فارق خطا، والسطح سطحا، فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز أن تفارق بذاتها وتتحرك بنفسها لكان الحكم ماقيل. وأما قولهم: إن النقطة عدم ففيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق له بحل الشك، فقد ينحل دونه.

وأما التشكيك الرابع فإنما كان يلزم لو كان صحيحا أن كل مالا بد منه فهو علة. وليس كذلك، فإنه لا بد أيضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس عللا، كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التى ليست بعلل، وليس شىء منها بعلة للعلة، بل العلة هى التى لا بد منها، وهو لذاته لا لغيره أقدم فالمكان من الأمور التى لا بد منها للحركة، وليس أقدم من الحركة بالعلية، بل عساه أن يكون أقدم منه بالطبع، حتى أنه إن كانت نقلة كان مكان، وليس إذا كان مكان كانت نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية، بل يجب أن يكون الشىء مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول، حتى يكون علة، وهذا إنما يتحقق لك فى صناعة أخرى فيجوز أن يكون المكان أمرا أعم من الحركة، لازما للحركة، وليس بعلة وأيضا فإن كون الحركة موجودة فى المتحرك، مما لا يمنع أن يكون المكان أيضا علة عنصرية لها، فكثير من الأمور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس، والحركة مفارقة ما،

---

(٢) تلك : لتلك ط || ماقيل : + حقا د .
(٣) مطابقة : مطابقتة ط || بينا : ساقطة من م || لايحتاج : + إلى ط .
(٣) التشكيك : التشكك ب . (٤) التشكيك : التشكك ب .
(٥) مايحصره : مايحضره د ، م .
(٦) هو : وهو م || وهو : هو ط || مثبتا : مبينا م .
(٧) وكل ما : وكلما ط .
(٩) وتتحرك بنفسها : وبحركة نفسها ب ؛ وبحركة نفسها د ، سا ، م .
(١٠) بحل : لحل ط || فقد م .
(١١) التشكيك : التشكك ط || وليس : وليست م .
(١٣) وهو لذاته لالغيره : وهى لذاتها لالغيرها ط ، م || فالمكان : بالمكان سا . (١٤) منها : فيه سا ، ط .
(١٥) كانت : كان سا ، ط .
(١٧) الحركة (الأولى) : الحرفة ط .
(١٨) لها : له سا .

فلا يبعد أن تتعلق بالمفارق والمفارق، على أنهما كلاهما موضوعان. فتكون الحركة موجودة فى المتحرك وفى المكان، فإن بطل هذا بطل ببيان آخر، لا لنفس صحة وجود الحركة فى المتحرك. وبالجملة المكان أمر لازم لموضوع الحركة فإن موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل، أى من حيث هو بالفعل جايز عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو فى مكان لامحالة، وإن كان كونه فى مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة العنصرية.

وأما التشكيك الخامس فإنما يصح لو كان النامى الذى فى المكان يجب أن يلزم مكانا واحدا، وأما إذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم، فليس ماقيل بواجب. فلنبطل الآن حجج المخطئين فى ماهيته. فأما قياس من قال إن المكان يتعاقب عليه والهيولى تتعاقب عليه، فقد علم أنه غير منتج، اللهم إلا أن يقال وكل مايتعاقب عليه مكان فلا نسلم حينئذ، لأن المكان هو بعض مايتعاقب عليه وهو الذى تتعاقب فيه الأجسام بالحصول فيه. وكذلك ماقيل إن المكان أول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك أنه ليس المكان كل أول حاو، بل الذى يحوى شيئا مفارقا، وأيضا الصورة لاتحوى شيئا، لأن المحوى منفصل عن الحاوى، والهيولى لاتنفصل عن الصورة. وأيضا فإن المحدد إن عنى به الطرف الذى به يتحدد الشئ، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة. وأما أنه غير حق فقد بان، وأما المحدد الذى يراد به الحاوى فهو اسم مرادف للحاوى، ومعناه معناه، وأيضا المكان حاو للمتمكن ومحدده، والمتمكن جسم والصورة تحوى المادة لاجسما فيها. وأما الحجة التى لأصحاب البعد المبنية على وجود البسيط مستبدلا، والمتمكن غير مستبدل مكانه، وليس هناك شئ يبقى ثابت إلا البعد فنقول: إنا لانسلم إن المتمكن غير مستبدل مكانه، بل هو مستبدل بمكانه إلا أنه ليس بمتحرك ولا ساكن أما أنه ليس بساكن فلأنه ليس عندنا فى مكان واحد زمان، اللهم إلا أن يعنى بالساكن لا هذا، بل الذى لاتتبدل نسبته من أمور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى، والذى لو خلى وحاله وترك عليه مكانه، حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه، كان حافظا لمكان واحد ونحن لانريد الآن بالساكن، لا الأول ولا هذا فإن أردنا أحد المعنيين كان

---

(٣) من ... أى : ساقطة من ب .

(٣-٤) جايز ... بالفعل : ساقطة من د .

(٥) العنصرية : ساقطة من م .

(٦) التشكيك : التشكك ب ، د ، سا ، م .

(٨) فأما : وأما ط || يتعاقب : معاقب د ، م || تتعاقب : متعاقب د || عليه (الثانية) : عليها ط .

(٩) وكل ما : فكل ما ب ، سا || فيه : عليه ط .

(١٠) وكذلك : ولذلك د || محدد : محدود م || أنه : لأنه ط .

(١١) منفصل : ينفصل م .

(١٥) مستبدلا : متبدلا د ، سا ، م || مكانه : لمكانه م .

(١٦) بمكانه : + لان المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوى ط .

(١٨) عليه : ساقطة من سا .

(١٩) كان : وكان سا ؛ فكان ط .

ساكنا ، وأما أنه ليس بمتحرك فلأنه ليس مبدأ الاستبدال منه ، والمتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال منه ، وهو الذى الكمال الأول لما بالقوة فيه من نفسه حتى أنه لو كان سائر الأشياء عنده بحالها كان حاله يتغير ، أعنى لو كانت الأمور المحيطة والمقارنة إياه ثابتة كما هى لا يعرض لها عارض ، كان الذى عرض له تبدل نسبته فيها . وأما هذا فليس كذلك . فليس بواجب أن يكون الجسم لا محالة ساكنا أو متحركا ، فإن للجسم أحوالا لا يكون فيها ساكنا ولا متحركا فى المكان . من ذلك أن لا يكون له مكان ، ومن ذلك أن يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه فى زمان ولا هو المبدأ فى مفارقته ، ومن ذلك أن يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ، ولكن أخذناه فيه لا فى زمان ، بل من حيث هو فى آن الجسم حينئذ لا ساكنا ولا متحركا .

وأما ما ذكر من حديث التحليل ، فإن التحليل ليس على وجه الذى ذكروا بل التحليل هو إفراد واحد واحد من أجزاء الشىء الموجود فيه . فإن التحليل يدل على الهيولى بأنه يبرهن أن هنالك صورة ، وأنها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن أن فى هذا الشىء الآن صورة ومادة . وأما البعد الذى يدعونه فهو فى شىء ليس ثبوته على هذا القبيل وذلك لأن البعد إنما يثبت فى الوهم عند رفع المتمكن وإعدامه ، فعسى إذا رفع المتمكن رأعدم وأحب أن يثبت فى الوهم بعد . وأما المادة فإنما يوجبها إثبات الصورة لا توهم رفعها ، اللهم إلا أن يعنى بالرفع معنى آخر ، فتكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم ، وذلك لأن الرفع يعنى به توهم الشىء معدوما ، وهذا التوهم فى الصورة يوجب بالحقيقة إبطال المادة لا إثباتها ، وفى المتمكن لا يوجب لا إبطال البعد ولا إثباته . أما أنه لا يوجب إبطال البعد فقد استغنينا عنه ، إذ الخصم لا يقول به . وأما إثباته فلأن نفس إبطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف إليه حفظ الأجسام المطيفة به موجودة على أحوالها . وأما إن كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما ، فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد ، لولا توهم عدمه لما قيل به ، بل التوهم يتبع التخيل فى إثبات فضاء غير متناه دائما كان جسم فرفعته أو لم ترفعه . وأما وجوب بعد ما معين التقدير ، فإنما يكون فى الوهم تبعا لعدم جسم بشرط حفظ الأجسام المطيفة به ، التى كانت تقدر البعد المحدود ، ولولا التقدير لما احتيج إلى إعدام جسم فى تخيل البعد .

---

(٢) أنه : ساقطة من سا || حاله : له حالة ط .
(٣) والمقارنة : أو المقارنة د ، ط ، م .
(٤) فليس (الثانية) : ساقطة من م .
(٨) ماذكر : ماذكروا ط || حديث : حدث سا || ذكروا : ذكرنا سا .
(٩) يبرهن : برهن ط .
(١٠) فيبرهن : فبرهن ط ، م .
(١١) وإعدامه : واعدمها ط || وأعدم : وعدم م .
(١٣) الرفع : الدفع م .
(١٦) من توهم : وتوهم سا .
(١٨) فرفعته : فرفعه سا .
(١٩) المطيفة : المطبقة د || احتيج : احتج ط || تخيل : تميل سا .

ومع هذا كله فلنسلم أن هذا البعد مفترض عند الوهم إذ أعدم جسم أو أجسام، فما يدريه أن هذا التوهم ليس فاسدا، حتى لا يكون تابعه محالا؟ وهل صحيح أن هذا الفرض ممكن حتى يكون مايتبعه غير محال ؟ فعسى أن يقضى هذا القائل بأن الوهم عليه وأن كل مايوجبه الوهم واجب. وليس الأمر كذلك، فكثير من الأحوال الموجودة مخالف للموهوم. وبالجملة يجب أن نرجع إلى ابتداء الكلام، فنقول: إن التحليل تمييز لأشياء صح وجودها فى المجتمع، ولكنها مختلطة عند العقل، فيفصل بعضها من بعض بقوته وبحده أو يكون بعضها يدل على وجود الآمر فإذا تأمل حال بعضها انتقل منه إلى الآخر، ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والإعراض عنه إلى آخر لا بمعنى الإعدام.

وأما الحجة التى بعد هذا، فجوابها أن قول هذا القائل : إن الجسم يقتضى المكان لا بسطحه بل بجسميته، إن عنى به أن الجسم بسطحه وحده لا يكون فى مكان، بل إنما يكون فى المكان بجسميته، أو عنى أنه لأنه جسم يصلح أن يكون فى مكان، فالقول حق، وليس يلزم منه أن يكون مكانه جسما ، فإنه ليس يجب إذا كان أمر يقتضى حكما ما أو إضافة إلى شئ ما بسبب وصف له، أن يكون المقتضى بذلك الوصف : فليس إذا كان الجسم يحتاج إلى مباد لكونه جسما لا لكونه موجودا ، يجب أن تكون مبادئه أيضا أجساما ، إذ كان العرض يحتاج إلى موضوع لكونه عرضا أن يكون موضوعه عرضا. وأما إن عنى به أن كل بعد من جسميته يقتضى بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الأول، وبالجملة أنه ليس إذا كان بجسميته يقتضى المكان يجب أن يلاقى بجميع جسميته المكان ، كما أنه لو كان بجسميته يقتضى الحاوى، فليس يلزم أن يكون بجميع جسميته يلاقى الحاوى. وبالجملة فإنه غير مسلم أن الجسم يقتضى لجسميته مكانا إلا مقدار مايسلم أنه بجسميته يقتضى

---

(١) فلنسلم : ليسلم د ، ب ، سا .
(٣) بأن : + كل د || عليه : محكم ط .
(٤) الموجودة : الموجود سا ، ط ، م . || تمييز : تميز ط ، م .
(٥) فيفصل : فينفصل ط || من : عن سا || وبحده : وكده ط .
(٦) الآمر : الآخر د ، ط || له : ساقطة من سا .
(٧) الإعدام : الأعلم ط
(٨) بعد هذا : بعد هام || القائل : للقائل م .
(٩) بسطحه : فسطحه سا || مكان : المكان ط || فى (الثانية) : ساقطة من سا .
(١٠) منه : ساقطة من م || فإنه : وإنه م || أمر : الأمر م .
(١١) ما (الأولى والثانية) : ساقطة من ط || بسبب : إما بسبب ط .
(١٢) لا لكونه : لا بكونه د ، ط || إذ : إذا د ؛ أو سا ، ط ، م .
(١٣) جسميته : جسمية ط .
(١٤) على : عن ط || بجسميته : بجسمية ط || أن : + يكون ط .
(١٥) جسميته (الأولى) : بجسمية ط || بجسميته : بجسمية ط || جسميته (الثانية) : جسمية ط .
(١٦) لجسميته : بجسميته ب || مقدار : بمقدار ط || مايسلم : لما يسلم م || بجسميته : لجسميته م .

حاويا. ومعنى القولين جميعا، إن جملة الجسم المأخوذ كشئ واحد يوصف بأنه فى مكان أو فى حاو، وليس كون الشئ بكليته فى شئ هو كونه ملاقياله بكليته، فإنا نقول: إن جميع هذا الماء وجملته فى هذه الجرة، ولا نعنى به أن جملته ملاقية للجرة.

وأما الحجة التى بعد هذه المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها.

وأما التى بعد تلك فهى مبنية على أن المكان لا يتحرك، والمسلم أن المكان لا يتحرك بذاته، وأما أنه لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهود. فإن الجمهور لا يأبون أن يتحرك مكان الشئ، فإنهم يرون الجرة مكانا ويجوزون لا محالة حركتها.

وأما الحجة التى بعد هذه، فهى أول شئ مبنية على عادات الجمهور، وذلك ليس بحجة فى الأمور العقلية. وثانيا أنه كما لا يمنع العامة أن تقول إن البعد المفطور فى الجرة فارغ ومملو، كذلك لا يمنع أن نقول: إن البسيط المقعر الذى فى الجرة فارغ ومملوء. على أن تفهم العامة المعنيين جميعا فإنهم لا فتوى لهم فى لفظ لم تجر العادة بفهم معناه محصلا ويشبه أن يكونوا إلى أن يطلقوا ذلك فى البسيط المقعر، أسرع منهم إلى غير ذلك. وذلك لأن المملو فى عرفهم هو الذى يحيط بشئ مصمت فى ضمنه، حتى يلاقيه من كل جهة، ألا ترى أنهم يقولون فيما بينهم إن الجرة مملوة والزق مملو، ولا يعرفون حال البعد الذى يدعونه فى داخل الجرة، بل يصفون الحاوى بهذه الصفة، والحاوى أشبه بالبسيط منه بالبعد فإن البعد لا يحيط بشئ، بل ربما أحاط به ما يملؤه إن كان موجودا. فلذلك تجد العامة لا يتحاشون أن يقولوا إن الجرة مملوة، وربما توقفوا عن أن يقولوا: إن البعد الباطن مملو والجرة اسم الجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط. ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا يقولون فى البسيط ما يقولونه فى الجرة. فقد بان أنهم إذا قالوا: إن الجرة فارغة ومملوة وجعلوا ذلك كقولهم: مكان ما فارغ أو مملو، ذهبوا إلى المحيط. نعم إنما يمتنعون أن يقولوا فى البسيط المطلق:

---

(١) إن : وإن ط || الجسم : الاسم ط .
(٥) لايتحرك .. المكان : ساقطة من سا . (٦) لابالذات : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .
(٧) حركتها : حركته سا ، ط ، م . (٨) بعد هذه : بعده سا ، م ؛ هذه ط || أول : أولا ط .
(٩) كما : ساقطة من م || البعد : للبعد ب || فارغ ومملو : مملوء فارغ ط ؛ مملو وفارغ م || لا يمنع : لا يمنعوا ط || نقول : يقولوا ط || إن : + المفطور فى الجرة مملو إلى م .
(١٠) فإنهم : فإنه ط || لهم : ساقطة من سا || لم : ساقطة من م .
(١١) يكونوا : يكون ط || فى : ساقطة من سا .
(١٢) مصمت : مضمن ب ، د ؛ يصمت سا .
(١٤) بهذه : لهذه ط .
(١٥) عن أن : بأن ط . (١٦) الخزف : ساقطة من سا .
(١٧) إذا : إذ ط || إن : ساقطة من ط .
(١٨) إنما : وإنما م .

إنه فارغ ومملوء، لأن البسيط المطلق ليس هو المكان، بل المكان بسيط بشرط الإحاطة . وإذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة، لم يتحاشوا عن ذلك .

وأما الحجة التى بعد هذه فبناها على أن يصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا. وهو أمر صواب واجب وهذا التصويب شهوة من الشهوات، فإنه إن لم يكن واجبا أن يكون كل جسم فى مكان وجوبا فى نفسه، كان سعينا فى ايجابه سعيا باطلا، وعسى أن يكون الأوجب لبعض الأجسام أن لا يكون فى مكان، وإن كان واجبا لم يحتج إلى تدبير منا ولو كانت هذه المقدمة صحيحة، وهو أن كل جسم فى مكان، ولم يمكن أن يوجد لكل جسم حاو أو شئ من الأشياء المتوهمة مكانا غير البعد المفطور، وكان البعد المفطور موجودا، كانت الحاجة تمسنا إلى أن نقول بأن البعد مكان. وأما وليس شئ من ذلك واجبا فما أشد تحريفنا فى أن نتمحل حيلة، فيكون لنا أن نجعل كل جسم فى مكان، ولنسلم أيضا أن كل جسم فى مكان، فليس يجب أن يكون ذلك المكان هو البعد فإنه يجوز أن يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان. فإن عنى بهذا القول إنه يكون أشبه برأى الجمهور، وأن كل جسم فى مكان، فليس ذلك حجة، فإن نسبة هذا الرأى إلى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون إليه، بل يعملون ويقولون على ما فى المشهور أو الوهم، كنسبة رأى آخر إليهم، وهو أن كل موجود فى مكان، وأنه يشار إليه . وهذان الرأيان يتساويان فى أن العامة تتصرف عنهما بتبصير وتعريف يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية. وقد عرفناك أحوال هذه المقدمات حيث تكلمنا فى المنطق، وبينا أنها وهميات دون عقلية، ولا يجب أن يلتفت إليها على أن حكمهم أن كل جسم فى مكان ليس فى تأكد حكمهم فى أن كل موجود إليه إشارة وله حيز، ولا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع. ثم لو كان هذا أيضا حقا، لما وجب على ما بينا أن يكون ما قالوه حقا، وكان يجوز أن يكون المكان أمرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم، فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على أنه مكان له إذ كان يجوز أن يكون شيئان موجودين لكل جسم وأحدهما دون الآخر مكان .

---

(١) وإذا : فإذا م .

(٣) بعدا يجعل : بعد الجعل ط .

(٤) التصويب : التصوب ط .

(٥) سعينا : سعيا ط ؛ شيئا م || الأوجب : إلا أوجب ط || الأجسام .. واجبا : ساقطة من ط .

(٦) صحيحه : واضحة ط ، م || وهو : وهى م || يمكن : يكن م .

(٨) واجبا : ساقطة من سا || تحريفنا : تحريفا ط || فيكون : ليكون سا ، ط || لنا : إنما سا .

(١١) وأن : أن ط .

(١٢) والذين : الذين ط || المشهور : المشهور ط .

(١٣) وأنه : بأنه د ، سا .

(١٤) عرفناك : عرفنا سا ، م .

(١٥) عقلية : عقليات ط .

(١٦) حيز : خيرة م .   (١٧) ثم : + أنه ط .

(١٩) كان : ساقطة من ط || موجودين : موجودان م .

وأما الحجة التى بعد هذه ، فليعلم أن طلب النهاية على وجهين : طلب ممكن، وطلب محال . فأما الطلب المحال فهو أن يكون ذو الحجم يطلب أن يدخل بحجمه سطحا ونهاية جسم ، والطلب الممكن يطلب أن يلاقيه ملاقاة محاط به بمحيط . وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ، ثم ليس إذا لم يطلب النهاية ، وجب أن يطلب ترتيبا فى أبعاد مرتبة ، بل ربما طلب ترتيبا فى الوضع فقط من غير حاجة أن يكون كل وضع فى بعد، بل على أن يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر تليه فى جهة ، ولا أبعاد إلا أبعاد الأجسام المتتالية .

فأما حجج أصحاب الخلاء فالجواب عن المبنى منها على التخلخل والتكاثف أن التكاثف على وجهين : تكاثف باجتماع الأجزاء المنبثة فى هواء يتخللها بأن يخرج الهواء عن الخلل فتقوم الأجزاء مقامه من غير أن يكون هناك خلاء معه ، ويقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بأن الأجزاء المتفرقة اجتمعت ، بل بأن المادة نفسها تقبل حجما أصغر تارة وحجما أكبر أخرى ، إذ كان كلاهما أمرين عارضين له ، ليس أحدهما أولى به من الآخر. فإذا قيل حجما أصغر قيل إنه تكاثف ، ولمقابله تخلخل . وهذا أمر تبين فى صناعة أخرى ، وإن لم يبين فى هذا الموضع لم يضر ، إذ تكون غاية ذلك أن هذا القسم يبطل ويبقى ، ذلك القسم الذى أجيب عنه ، وأما حديث إناء الرماد فهو كذب صرف ، ولو كان ذلك صحيحا كان الإناء كله خاليا لا رماد فيه أصلا . وأما حديث الزق والشراب فيجوز أن يكون المقدار الذى للزق لا يظهر تفاوته فى الحب حسا ، ويجوز أن يكون الشراب فيعصر فيخرج منه بخارا وهواء فيصير أصغر ، ويجوز أن يصغر بتكاثف طبيعى أو قسرى على ما تعلمه . وأما حديث النامى ، فإن الغذاء ينفذ بقوته بين متماسين من أجزاء الأعضاء ويحركهما بالتبعيد فيسكن بينهما فينفسح الحجم ، ولو كان الغذاء إنما ينفذ فى الخلاء لكان الحجم فى حال دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا . وأما حديث القارورة فإن الجواب عن ذلك مبنى على المذكور فى التخلخل والتكاثف وهو أنه من الجائز أن يكون الجسم يستفيد حجما أصغر ،

---

(١) فأما : وأما ط .
(٢) يطلب (الثانية) : أن يطلب ط ؛ ساقطة من د .
(٣) محاط به بمحيط : محاط لمحيط ؛ محاط بالمحيط ط .
(٤) مرتبة : مترتبة ط .
(٦) فأما : وأما ط ، م || عن : على ط || أن التكاثف : ساقطة من ط ، م .
(٧) باجتماع : اجتماع م .
(٨) خلاء : الخلاء ط || تخلخل : تخلل سا .
(٩) به : ساقطة من م .
(١٠) فإذا : إذا ط || تكاثف : متكاثف ط || ولمقابله : ولمقابلته ط || تخلخل : متخلخل ط || وإن : فإن د ، ط ، م || يبين : يبن م .
(١١) غاية : ساقطة من م || القسم (الثانية) : الجسم م .
(١٣) حسا : حسنا م || بخارا : بخار م
(١٤) وهواء : أو هواء م ؛ + فيصغر ط || أصغر : + حاشية ط || حديث : حديثا ط || الغذاء : + إنما ط .
(١٥) من : عن ط || ويحركهما بالتبعيد : يحركها التبعيد سا || فيسكن : ليسكن ط || فينفسح : فيفسح ط .
(١٦) فإن الجواب : فالجواب ط .

وحجما أكبر، وأن يكون من ذلك ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى. فكما أنه يجوز أن يسخن ويبرد ويكون منه ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى، فكذلك الحال فى العظم والصغر. وإذا كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب أن يبقى الباقى على حجمه الأول، حتى يكون إذا أخذ جزء من هواء مالئ للقارورة يجب أن يبقى الباقى على حجمه فيكون ماوراءه خلاء، وإذالم يجب هذا لم تجب تلك الحجة، وإذا كان خلافه جائزا فجائز أن يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما. ثم إنه يضطر فى حال إلى أن يصير أعظم بأن يقتطع منه جزء بالقسر من غير أن يجعل له إلى استخلاف جسم بدل مايقتطع منه وفى حجمه سبيل. وإذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن أو ينبسط انبساطا يصير الباقى فى حجمه الأول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء، وكان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة تحوج إلى خروج هذا الممكن إلى الفعل بجذبه إياه فى جهة ولزوم سطحه لما يليه فى جهة، وذلك بسط منه وتنظيم إياه بالقسر، أطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما، وصار بعض ماانبسط واقفا خارج القارورة وهو الممصوص، وبقى الباقى ملء القارورة ضرورة قد ملأها منبسطا لضرورة الجذب الماص بقدر القارورة. فإذا زال ذلك المص، وجاز أن يرجع إلى قوامه الأول بأن يجذب ماء أو هواء إلى شغل المكان الذى يتحرك عنه متقلصا، عاد إلى قوامه. ونحن إذا نفخنا فى القارورة، ثم كببناها على الماء، خرجت منها ريح كثيرة يبقبق منها الماء، ثم عاد الماء فدخل فيها، فيعلم أنا قد أدخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة، ولما زال القسر خرج. وذلك لا يخلو إما أن يكون دخول ماأدخلناه بالقسر هو بنفوذه فى الخلاء، أو يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذى كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان، ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذى نقوله نحن ونرى أن القسرى منه أن يعود إلى الطبيعي عند زوال القاسر. فإن كان على سبيل نفوذ فى الخلاء حتى حصل فى ذلك المكان منه، وليس ذلك المكان له بقسرى ولا مبغضا لجسم هوائى يملؤه فينفيه عنه ويدفعه، ولا من طبيعة

---

(١) ماهو قسرى : ماقسرى م .

(٢) فكذلك : وكذلك سا || كل : ساقطة من سا .

(٣) يكون : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الباقى : ساقطة من ب ، د || حجمه : + الأول ط || تلك : + فى سا || وإذا : فإذا ط . (٤–٥) جائزا فجائز : جائز د .

(٦) له : ساقطة من م || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٨) للقاسر : القاسر سا ، م || قوة : قوما سا || ولزوم : لزوم سا .

(٨–٩) ولزوم ... جهة : ساقطة من د .

(٩) واقفا : واقعا د ، ط || ملء : مثل د ، سا ، ط ؛ + ملاء ط .

(١٠) قد : وقد ط || لضرورة : بضرورة سا . (١٠–١١) بقدر القارورة : ساقطة من سا .

(١١) قوامه : + الأول ط . (١٢) كببناها : أكببناها سا .

(١٣) يبقبق : ينبصق ط || منها : منه ب ، د ، سا ، ط || الماء (الثانية) : ساقطة من م .

(١٥) الذى : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || حصل : يتصل م . || كان فيه ... سبيل التكاثف : ساقطة من سا .

(١٦) القسرى : للقسرى د ، ط || الطبيعي : طبيعى ط .

(١٧) مبغضا : ممغصا ط || هوائى : هو إلى ط .

الهواء أن ينزل متسفلا عن خلاء يحصل فيه نبز ولا مندفعا فى الماء ، فينبغى أن لا يحتاج الهواء إلى أن يفارقه ويتخلص عنه. فإن كان الخلاء هو الذى يأباه، فلم لا يأتى الهواء الآخر ، وإن كان الماء يأباه فلم إذا أحكم المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء مامن شأنه أن يخرج، وكب سريعا على الماء، دخله الماء، فإن كان الخلاء يأبى أن يشغله الهواء ويدفعه فلأن يأبى جذب الماء أولى، فلعل الخلاء يبغض الهواء بطبيعته، ويجذب الماء فلم يترك الماء المنفوش فى الهواء الشاغل لخلل الهواء الخالية ينزل ، وإن كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاء، فلم ثقل الماء المكب عليه القارورة لا يغلب الخلاء ، بل ينجذب ، وإمساك الثقيل المشتمل عليه أصعب من إشالة الثقيل المباين. فإذا استبانت استحالة هذا القسم، بقى أن السبب فيه التجاء الهواء إلى حجم أصغر للانضغاط ، فإذا زال انبسط إلى حجمه ، ولأجل أن هناك سببا آخر يقتضى حجما أكبر وهو التسخن والتلطف ، بقسر تحريك النفخ إن كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذى يكثفه أشد من تلطيف هذا ، وقد زال العائق، فاقتضى السخونة العارضة أن يصير الهواء أعظم حجما من الحجم الذى كان قبل النفخ ، ومن أجل أن تلك السخونة عرضية بهذا ، وتزول، وينقبض الهواء إلى الحجم الذى اقتضته طبيعته لو لم تكن تلك السخونة ، فيعود الماء فيدخل لاستحالة وقوع الخلاء. فلهذا ما تشاهد من أن المنفوخ بالقوة أولا يتبقبق منه هواء يخرج، ثم يأخذ فى جذب الماء إلى نفسه ، كما لو سد فم القارورة بأصبع وسخنت بنار حارة لا تكسرها ، ثم أكبت على الماء ، عرض أولا تبقبق ثم امتصاص منها للماء .

وأما الجواب عن الحجة التى بعد هذه، فمناسب لهذا الجواب ، وذلك لأن المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء، ويمتد ذلك إلى حيث لا يطيع فيه الهواء المتقدم للدفع ، فيتلبد الموج بين المندفع وغير المندفع ، ويضطر إلى قبول حجم أصغر ، وما خلفه يكون بالعكس ، فيكون بعضه ينجذب معه ، وبعضه يعصى فلا ينجذب فيتخلخل

---

(١) مندفعا : متدافعا ط .
(٢) عنه : منه ط || فإن : وإن ط || لا يأتى .. فلم : ساقطة من ط || أحكم : حكم ط ، م .
(٣-٤) فإن كان ... الماء : ساقطة من م .
(٤) جذب الماء : + ويكون ط || بطبيعته : فطبيعته سا ؛ بطبعه ط .
(٥) لخلل : على تخلخل م || الخالية : + أن ط || جذب : حدث د || المكب : المكبوب ط ، م .
(٦) ينجذب : يحدث د || أصعب : أسهل م || من إشالة : وإشالة سا || المباين : البائن ط .
(٧) فيه : + هو ط || الهواء : ساقطة من سا || انبسط : انبساط م .
(٨) إن : ساقطة من سا .
(٩) يكثفه : يكتنفه سا .
(١١) اقتضته : اقتضاه ب ، د ، سا ، ط . || لاستحالة : الاستحالة ط || وقوع : وجود م .
(١٢) يتبقبق : تبقبق م || بأصبع : أصبع م .
(١٣) أكبت : كبيت ط ؛ كبت م || على : عليها م .
(١٤) هذه : + الحجة ط .
(١٥) حيث : حين بخ ، سا || للدفع : ساقطة من م || الموج : المموج ط || وغير المندفع : ساقطة من م .
(١٦) فلا ينجذب : ولا ينجذب ط .

مابينهما إلى حجم أكبر ، يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل. فليكفنا هذا القدر من الكلام فى المكان، ولنتكلم الآن فى الزمان .

[الفصل العاشر]

ى ـ فصل

فى ابتداء القول فى الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه

إن النظر فى أمر الزمان مناسب للنظر فى أمر المكان، لأنه من الأمور التى تلزم كل حركة، والحال فى اختلاف الناس فى وجوده وماهيته كالحال فى المكان. فمن الناس من نفى أن يكون للزمان وجود البتة، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه فى الأعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه، بل على أنه أمر متوهم، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه أمر واحد فى نفسه ، بل على أنه نسبة ماعلى جهة ما لأمور أنها كانت إلى أمور أنها كانت . فقال إن الزمان هو مجموع أوقات، والوقت عرض حادث يعرض وجود عرض آخر مع وجوده بحضور، فهو وقت للآخر أى عرض حادث كان ، ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة، فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته. فأما من نفى وجود الزمان، فقد تعلق بشكوك من ذلك أن الزمان إن كان موجودا، فإما أن يكون شيئا منقسما ، أو يكون شيئا غير منقسم، فإن كان غير منقسم فمستحيل أن يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل

---

(١) عند قوام معتدل : ساقطة من د || فليكفنا : فليكفينا ط || المكان : ساقطة من سا .
(٢) ولنتكلم : فلنتكلم سا ، ط ، م .
(٣) فصل : فصل ى ب ؛ الفصل العاشر م .
(٨) للزمان : الزمان م .
(٩) وجود الاعلى أنه : وجود إلا سا ؛ وجودا إلاعلى أنه ط || الخارجة : الخارجية د ، ط || متوهم : يتوهم م .
(١٠) لاعلى : إلاعلى ط || لأمور : الأمور ط .
(١١) يعرض : يفرض ط ؛ + علم || بحضور : + بل مع طوع الشمس ط .
(١٢) ومنهم : منهم م || فأما : أما د .
(١٣) أن (الأولى) : ساقطة من د .
(١٤) فمستحيل : فيستحيل ط || سنون : سنين ب ، د || وماض : وماضى ب ، د ، .

وإن كان منقسما ، فإما أن يكون موجودا بجميع أقسامه أو ببعضها . فإن كان موجودا بجميع أقسامه، وجب أن يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا. وإن كان بعض أقسامه موجودا وبعضها معدوما ، فلايخلو إما أن تكون القسمة التي تعتبر إياها تعتبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي ، أو واقعة على سبيل الساعات والأيام وما أشبه ذلك . فأما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان معـدوم، وأما الحاضر فإن كان منقسما وجبت المسألة بعينها ، وإن كان غير منقسم كان الأمر الذى يسمونه آنا ، وليس بزمان . ومع ذلك فإنه لايجوز أن يوجد بالفعل، ولو وجد بالفعل لم يخل إما أن يبقى وإما أن يعدم ، فإن بقي كان منه شيء متقدما وشيء متأخرا ولم يكن كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا فى آن واحد، وهذا محال، وإن عدم لم يخل إما أن يعدم فى آن يليه لازمان بينهما، وإما أن يعدم فى آن بينه وبينه زمان، فإن عدم فى آن بينه وبين زمان لزم أن يبقى زمانا وقد أبطلنا ذلك، وإن عدم فى آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما، وهذا مما يمنعه مثبتو الزمان . ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود، وكل زمان نفرضه فقد يتحدد عند فارضه بآنين : آن ماض، وآن هو بالقياس إلى الماضي مستقبل. وعلى كل حال لايصح أن يوجدا معا، بل يكون أحدهما معدوما، وإذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معدوم فكيف يكون للشيء طرف هو معدوم . وبالجملة كيف يكون شيء واصلا بين معدوم وموجود .

فهذه هي الشبه القوية التي يتعلق بها من ينفي الزمان. ويقولون أيضا : إنه إن كان لابد للحركة فى أن تكون حركة من أن يكون لها زمان ، وليس تحتاج هذه الحركة فى أن تكون حركة إلى أن يكون جسم آخر يتحرك أيضا غير جسمها ، بل ربما احتيج إلى ذلك فى بعض الأمور ، لا أن تكون حركة ، بل لأن موجودها يحتاج فى فى أن يحرك إلى أن يتحرك، وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها. فإذا كان كذلك فأية حركة فرضتها موجودة، يلزمها من حيث هي حركة أن يكون لها زمان، ولا يلزمها من حيث هي حركة أن

---

(١) أو ببعضها : أو بعضها ط، م.
(٢) معا :+ وهذا محال ط || وبعضها : وبعضه م .
(٣) واقعة : مانعة ط || والماضي : ساقطة من سا .
(٤) فأما : وأما سا || فكل : وكل د .
(٥) آنا : آناه م .
(٦) فإنه : ساقطة من ط || ولو وجد : فلو وجد د .
(٧) آنا : آناه م || وهذا : هذا ط .
(٩) مما : ما د .
(١٠) وكل زمان : ساقطة من سا || نفرضه : تعرضه ط .
(١١) كل : ساقطة من م || يكون : ساقطة من سا .
(١٣) كيف : فكيف ط .
(١٤) ينفي : نفي ط .
(١٧) فإذا : وإذا ط || فأية : فأي سا .

تكون هناك حركة أخرى . وإذا كان كذلك ، كان كل حركة مستتبعة زمانا على حدة غير موقوف على حركة أخرى ، كما يستتبع مكانا على حدة، ولا يكون لها زمان واحد إلا على نحو مايكون لها مكان واحد أى الواحد بالعموم . وليس كلامنا فى ذلك، فإذا كانت الحركات معا كانت أزمنتها لامحالة معا، ولا يخلو إما أن تكون معيتها فى المكان أو فى الموضوع أو فى الشرف أو فى الطبع أو فى شئ آخر ، غير المعية فى الزمان . لكن جميع وجوه «معا» لا يمنع أن يكون بعضها قبل وبعضها بعد أى بعضها يكون موجودا وبعضها معدوما . فبقى أن تكون معيتها المعية التى بالزمان ، والمعية التى بالزمان هى أن تكون أشياء كثيرة فى زمان واحد أو فى آن واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك أن تكون للأزمنة الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام فى جميع ذلك الزمان معها فى هذا المعنى كالكلام فى التى هى مجموعة فيه، فيلزم أن تكون أزمنة بلا نهاية معا. وعندكم أن الأزمنة تتبع الحركات. فيلزم أن تكون حركات لانهاية لها معا، فيلزم أن تكون متحركات لانهاية لها معا، فيلزم أن تكون أجسام لانهاية لها معا. وهذا من المستحيل الذى يدفعونه ويمنعون وجوده . فمن جهة هذه الشكوك ووجوب أن يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحوا من الوجود آخر وهو الوجود الذى يكون فى التوهم . والأمور التى من شأنها أن توجد فى التوهم، هى الأمور التى تلحق المعانى إذا عقلت ونوسب بينها ، فتحدث هناك صور نسب إنما وجودها فى الوهم فقط ، فجعلوا الزمان شيئا ينطبع فى الذهن من نسبة المتحرك إلى طرفى مسافته اللذين هو يقرب أحدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل إذ فى حصوله هناك لا يصح مع حصوله ههنا فى الأعيان . لكن يصح فى النفس فإنه يوجد فى النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما معا فلا يكون فى الأعيان أمر موجود يصل بينهما، ويكون فى التوهم أمر ينطبع فى الذهن، إن بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا فى مثله يقطع هذه المسافة بهذه السرعة أو البطؤ التى لهذه الحركات أو لهذا العدد من الحركات والسكونات المتركبة فيكون

---

(١) مستتبعة : مستتبعا سا، ط، م .
(٢) الواحد : واحد م .
(٥) وبعضها : والبعض ب ، د، سا ؛ وبعض م || معدوما : معدوم م .
(٦) والمعية التى بالزمان : ساقطة من سا، م || أو فى آن : وآن ط؛ أو فى م || هو : وهو د .
(٧) للأزمنة : الأزمنة سا .
(٨) فيلزم (الأولى) ؛ : فلزم ط|| تكون : ساقطة من سا .
(٩) أجسام : أجساما ط .
(١٠) جهة :+ وجود ط .
(١١) الوجود (الثانية) : ساقطة من م.
(١٢) هى : ساقطة من م .
(١٣) المتحرك : للمتحرك م|| اللذين : الذين ب .
(١٤) لايصح : لا يوجد سا ، م|| لكن : ولكن ط، م .
(١٥) يصح : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ط ، م .
(١٦) وبين وجوده : ووجود د ، سا . || شيئا : شىء ب ،د ، سا .
(١٧) المسافة بهذه : ساقطة من م|| التى : اللذين ط؛ اللذى م . || المتركبة : المركبة ط، م .

هذا تقديرا لتلك الحركة لاوجود له، لكن الذهن يوقعه فى نفسه لحصول أطراف الحركة فيه بالفعل معا، مثل ماأن الحمل والوضع والمقدمة وماجرى هذا المجرى أشياء يقضى بها الذهن على الأمور المعقولة، ومناسبات بينها، ولا يكون فى الأمور الموجودة شئ منها :

وقالت الطائفة التى ذكرناها بديا : إن الزمان ليس إلا مجموع أوقات، فإنك إذا رتبت أوقاتا متتالية وجمعتها، لم تشك أن مجموعها الزمان. وإذا كان كذلك، فإذا عرفنا الأوقات عرفنا الزمان. وليس الوقت إلا مايوجبه الموقت، وهو أن يعين مبدأ عارض يعرض، فنقول مثلا : يكون كذا بعد يومين. معناه أنه يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين، فيكون الوقت طلوع الشمس، ولو جعل بدله : قدوم زيد لصلح فى ذلك صلوح طلوع الشمس، فإذن إنما صار طلوع الشمس وقتا بتعين القائل إياه، ولو شاء لجعل غيره وقتا. إلا أن طلوع الشمس قد كان أعم وأعرف وأشهر، ولذلك اختير ذلك وما يجرى مجراه للتوقيت : فالزمان هو جملة أمور هى أوقات مؤقتة. أومن شأنها أن تجعل أوقاتا موقتة، قالوا : وإن الزمان على غير هذا الوجه لاوجود له، يعرف ذلك من الشكوك المذكورة. وقالت طائفة : إن الزمان جوهر أزلى وكيف لايكون جوهرا وهو واجب الوجود، فإن وجوب وجوده بحيث لايحتاج فيه إلى إثبات بدليل، بل كلما حاولت أن ترفع الزمان وجب أن تثبت الزمان، لأنك ترفعه قبل شئ وبعد شئ، ومهما فعلت ذلك فقد أوجدت مع رفعه قبلية وبعدية فتكون قد أثبت الزمان مع رفعه، إذ القبلية والبعدية التى تكون على هذه الصورة لاتكون إلا الزمان أو بزمان. فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز أن يرفع وجوده، ومالا يجوز أن يرفع وجوده فليس بعرض وماكان موجودا وليس بعرض فهو جوهر، وإذاكان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر أزلى. قالوا : وإذا كان واجب الوجود استحال أن يتعلق وجوده بالحركة، فجائز أن يوجد الزمان، وأن لم توجد الحركة. فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة تارة مجردا فحينئذ يسمى دهرا.

فهذه هى الشكوك المذكورة فى أمر الزمان، والأولى بنا أن ندل أولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته،

---

(١) لحصول : بحصول سا .

(٣) بينها : منها م .

(٧) طلوعين : طلق عين ط .

(٩) ولذلك : وكذلك سا || مجراه للتوقيت : مجرى التوقيت م .

(١٠) قالوا : وقالوا ط || وإن : إن ط.

(١٢) الزمان : ساقطة من د .

(١٣) وبعد : أو بعد سا، ط، م || قبلية وبعدية : قبلية أو بعدية سا، م ؛ قبليته أو بعديته ط . (١٤) الزمان : لزمان م || إذ : إذا ط . (١٥) واجب : بواجب ط || ومالا يجوز أن يرفع وجوده : ساقطة من م.

(١٦) جوهر (الأولى) : + قالوا ط، م|| الوجود :+ قالوا سا .

(١٨) فحينئذ يسمى : ينبغى حينئذ ط؛ حينئذ يسمى م .

(١٩) نحو : ساقطة من سا .

بأن نجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته . ثم نكر على هذه الشبه فنحلها. ونقول : إن الذين أثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا أيضا، فمنهم من جعل الحركة زمانا، ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات، ومنهم من جعل عودة الفلك زمانا أى دورة واحدة ، ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا . فأما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا، فقالوا : إن الحركة من بين مانشاهده من الموجودات هى التى تشتمل على شئ ماض وشئ مستقبل وفى طبيعتها أن يكون لها دائما جزءان بهذه الصفة، وماكان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا : ونحن إنما نظن أنه كان زمان، إذا أحسسنا بحركة، حتى أن المريض والمغتم يستطيلان زمانا يستقصره المتمادى فى البطر لرسوخ الحركات المقاسات فى ذكر هذين، وانمحائها من ذكر المتلهى عنها بالبطر والغبطة. ومن لايشعر بالحركة لايشعر بالزمان ، كأصحاب الكهف فإنهم لما لم يشعروا بالحركات التى بين آن ابتداء لقائهم أنفسهم للاستراحة بالنوم، وآن انتباههم لم يعلموا أنهم زادوا على يوم واحد ، فقد حكى المعلم الأول أيضا أن قوما من المتألهين عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف .

فهذه هى الأقوال السالفة قبل نضج الحكمة فى أمر الزمان، وكلها غير صحيح . أما أن الحركة ليست زمانا فلأنه قد يكون حركة أسرع وحركة أبطأ، ولايكون زمان أسرع من زمان وأبطأ، بل أقصر وأطول، وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا . وأنت تعلم أنه قد تحصل حركتان مختلفتان معا فى زمان واحد وزمانهما لايختلف، والحركة فصولها غير فصول الزمان ، والأمور المنسوبة إلى الزمان مثل هو ذى ونعته، والآن وآنفا ليست هى من ذات الحركة فى شئ ، والزمان يصلح أن يؤخذ فى حد الحركة السريعة جزءا من الفصل، والحركة لا تصلح أن تؤخذ كذلك بل تؤخذ على أنها جزء متقدم . فإنه يصلح أن يقال: إن السريع هو الذى يقطع مسافة أطول فى زمان أقصر ،ولايصح أن يقال فى حركة أقصر. وحكم الحركة الأولى الفلكية هذا الحكم بعينه، فإنها يصلح

(١) الشبه : الشبهة ط || ونقول : فنقول م .
(٥) شئ : ساقطة من د. || جزءان : خبران ط .
(٦) قالوا : وقالوا ط || ونحن : نحن ط || زمان : زمانا ط || أحسسنا : أحسنا سا ، ط ، م || يستقصره : يقصره ط .
(٧) المقاسات : المقاساة ب، سا؛ بالمقاسات ط|| المتلهى : الملتهى ب، د|| بالبطر : بالنظر م .
(٨) بالحركة لايشعر : ساقطة من ط .
(٩) فقد : وقد سا ؛ أو قد ط .
(١٠) شبيه : شبه م .
(١٢) زمان (الأولى) : زمانا ط؛ حركة م|| وأبطأ : إلا أبطأ ط .
(١٣) مختلفتان : ومختلفتان م .
(١٤) فصولها : فصولهما م|| ذى : ذام؛ مثل ذى د|| ونعته : أو بفتته ط.
(١٥) يؤخذ : يوجد م.
(١٦) تؤخذ (الأولى والثانية) : يوجد سا، م
(١٧) ولا يصح : ولا يصلح ط|| فى حركة : ساقطة من سا. ||أقصر ... يصلح : ساقطة من سا .

أن يقال فيها إنها أسرع الحركات ، لأنها تقطع مع قطع الحركة الأخرى أعظم مع ما فى هذا مما نتكلم فيه بعد . وهذه المعية تدل على أمر غير الحركتين ، بل تدل على معنى ينسبان كلتاها إليه ويتساويان فيه ويختلفان فى المسافة . وذلك المعنى ليس ذات أحدهما ، لأن الثانى لا يشارك الآخر فى ذاته ويشاركه فى الأمر الذى هما فيه معا

ويمكن من هذا الموضع أن يظهر فساد قول من جعل الأوقات أعراضا تؤقت لأغراض ، وذلك لأنهم لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة أو سكون أو سواد أو بياض أو غير ذلك وقتا ، ولكن يضطرون إلى أن يقولوا إنه يصير وقتا بالتوقيت ، ويضطرون إلى أن يكون التوقيت يقرن وجود شىء آخر مع وجوده . وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين ، وكل مقترنين يقترنان فى شىء وكل معين فهما فى أمر ما معا ، فإذا كان وجودهما معا أو وجود واحد منهما مؤقتا بأنه مع وجود الآخر ، فالمفهوم من المعية هو أمر ما لا محالة ليس هو مفهوم أحدهما ، وهذه المعية مقابلة لمعنى أن لو تقدم أحدهما أو تأخر . وهذا الشىء الذى فيه المعية هو الوقت الذى يجمع الأمرين . فكل واحد منهما يمكن أن يجعل دالا عليه ، كما لو كان غير ذلك الأمر مما يقع فى ذلك الوقت ، ولو كان ذلك الأمر فى نفسه وقتا لكان إذا بقى مدة وهو واحد بعينه وجب أن تكون مدة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه . ونحن نعلم أن الوقت المؤقت هو حد بين متقدم ومتأخر وأن المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف ، وبما هو حركة أو سكون أو غير ذلك يختلف . فليس كونه عرضا ككونه حركة أو سكونا ، هو كونه متقدما أو متأخرا أو معا ، بل حقيقة التقدم والتأخر والمعية أمر آخر ، هو حال الزمان .

وأما الحجة التى اعتمدها جاعلو الزمان حركة ، فهى مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم : إن كل ما يقتضى أن يكون فى طبيعته شىء ماض وشىء مستقبل فهو زمان ، فإن هذا غير مسلم ، فإن كثيرا مما ليس بزمان

---

(٢) فيه :+ معا ط .

(٣) هما : وهما ط .

(٤) الموضع : الوضع ط || قول : ساقطة من سا .

(٥) العرض : ساقطة من ط || سكون : كون ب ، د ، سا ، م || أو سواد : أو فسادم .

(٦) يقولوا ..... إلى أن : ساقطة من سا || يقرن : تقرين سا ، ط ؛ تقدير م .

(٧) الاقتران : الإقران ط ؛ الافتراق م || معنى (الثانية) : ساقط من م || مقترنين : مقرنين د ، سا ، م .

(٨) يقترنان : يقرنان د ، سا || فهما : فيهما سا || منهما : منها ط || . بأنه : فإنه سا .

(٩) فالمفهوم : بالمفهوم سا .

(١٠) فيه : منه سا || الذى (الثانية) : ساقطة من م || فكل : وكل د ، م || يمكن : ساقطة من د .

(١١) الأمر : لأمر ط .

(١٢) وابتداؤها : ابتداؤها ط .

(١٣) فليس : ساقطة من م .

(١٤) هو : وهو ط .

(١٧) فإن هذا : لهذا م || بزمان : زمان سا .

هو ماض ومستقبل ، وهوكالطوفان والقيامة ، بل يجب أن يكون مع هذا شرط آخر ، وهو أن يكون لذاته ماهو بحيث منه الشئ الذى هو نفس الماضى أو نفس المستقبل حتى تكون طبيعته الأمر الذى إذا قيس إلى أمر آخر كان لذاته حينئذ ماضيا أو مستقبلا . و الحركة إذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هى أنها ماضية ، بل تكون قد قارنت الماضى . و لذلك يصح أن يقال : حركة فى زمان ماض ، ولا يجوز أن يقال حركة فى حركة ماضية ، اللهم إلا أن يعنى فى جملة الحركات الماضية ، و ليس قصدنا هذا بل أن يكون الشئ مطابقا لوجود ذلك الذى هو فيه .

وأما القائلون بأن الزمان هو دورة واحدة من الفلك ، فنبين إحالته بأن كل جزء زمان ، زمان وجزء الدورة ليس دورة . وأبعد من هذا كله ظن من ظن أن الزمان هو الفلك بقيا س من موجبتين فى الشكل الثانى ، على أن إحدى المقدمتين فيه كاذبة وهى قوله وكل جسم فى فلك ، فإنه ليس كذلك ، بل الحق إن كل جسم ليس بفلك هو فى فلك . وأما الذى فى الزمان فلعله هو كل جسم مطلقاً فإن الفلك نفسه أيضا فى زمان على النحو الذى تكون الأجسام فى الزمان عليه .

وإذ قد أشرنا إلى المذاهب الباطلة فى ماهية الزمان ، فحقيق بنا أن نشير إلى ماهية الزمان ، فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبه المذكورة فى وجوده .

---

(٢) طبيعته : طبيعة سا .
(٣) أنها : أنه د . (٤) ولذلك : وكذلك سا ، م .
(٨) دورة : بدورة ط || موجبتين : موجبين سا . || الشكل : السطر سا .
(١٠) فى (الثانية) : ساقطة من سا || الزمان : ساقطة من د ، سا .
(١٢) فيتضح : ثم يتضح ط .
(١٣) حل : حال د ، سا || الشبه : الشبهة ط .

[الفصل الحادى عشر]

لا ـ فصل

فى تحقيق ماهية الزمان واثباتها

فنقول : إن من البين الواضح أنه قد يجوز أن يبتدئ متحركان بالحركة وينتهيا معا، وأحدهما يقطع مسافة أقل والآخر مسافة أكثر، إما لاختلاف البطء والسرعة، أو لتفاوت عدد السكونات المتخللة، كما يراه قوم ويجوز أن يبتدئ اثنان ويقطعا مسافتين متساويتين لكن أحـدهما ينتهى إلى آخر المسافة والآخر لم ينته وذلك للاختلاف المذكور، ويكون فى كل حال من الأحوال من مبتدأ كل حركة إلى منتهاها إمكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطء ، والمعينة التركيب مع السكون، وإمكان قطع أعظم من تلك المسافة، بالأسرع منها أو الأقل مخالطة سكونات، وإمكان قطع أقل منها بالأبطأ من تلك أو الأكثر مخالطة سكونات، وإن ذلك لايجوز أن يختلف البتة، فقد ثبت بين المبدأ والمنتهى إمكان محدود بالقياس إلى الحركة وإلى السرعة. وإذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطء بعينه كان إمكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها إنما يمكن فيه قطع المنصف بذلك السرعة والبطء، وكذلك بين هذا المنتهى المنصف المفروض الآن وبين المنتهى الأول . فيكون الإمكان إلى المنصف ومن المنصف يتساويان ، فكل واحد منهما نصف الإمكان المفروض أولا ، فيكون الإمكان المفروض أولا منقسما .

---

(١) فصل : فصل لب ؛ الفصل الحادى عشر م .

(٤) فنقول : نقول د، م|| قد : ساقطة من ط .

(٥) لاختلاف : الاختلاف م|| أو لتفاوت : وإما لتفاوت سا، ط، م.

(٦) والآخر :+ بعد د، سا، ط ، م.

(٧) مبتدأ : مبده ط .

(٨) والمعينة : أو المعينة د، سا ، ط .

(٩) أو الأقل : والأقل سا، م|| منها : ساقطة من سا|| أو الأكثر : والأكثر سا، م .

(١١) والبطء : أو البطء ط|| إمكان : المبدأ والمنتهى م .

(١١-١٢) بعينه ...... والبطء : ساقطة من سا .

(١٢) يمكن : يكون م || بذلك : بتلك م|| والبطء : وذلك البطء م || المنصف : ساقطة من م ؛

(١٣) يتساويان : متساويان ب، د، سا ؛ متساويين م|| فكل : وكل د، ط، م .

(١٤) الإمكان (الأولى) : لإمكان د || فيكون : يكون م .

ولا عليك الآن أن تجعل هذا المتحرك شيئا متحركا بالحقيقة فى المكان أو جزء يفرضه لمتحرك بالوضع يشبه المتحرك فى المكان، فإنه يفارق مماسة إلى مماسة بمماسات متصلة، أو موازاة إلى موازاة بموازيات متصلة وأن يسمى مايقطعه مسافة كيف كان، فليس يختلف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول: إن هذا الإمكان قد صح أنه منقسم، وكل منقسم فمقدار أو ذو مقدار، فهذا الإمكان لايعرى عن مقدار، فلا يخلو أن يكون مقداره مقدار المسافة أو مقدار آخر. ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات فى المسافة متساوية فى هذا الإمكان، لكن ليس كذلك فهو إذن مقدار آخر. فإما أن يكون مقدار المتحرك أو لا يكون، لكنه ليس مقدار المتحرك، والإمكان المتحرك الأعظم أعظم فى هذا المقدار، وليس كذلك، فهو إذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك، ومن المعلوم أن الحركة ليست نفسها ذات هو المقدار نفسه، ولا السرعة والبطء ذلك. إذ الحركات فى أنها حركات تتفق فى الحركية. وتتفق فى السرعة والبطء وتختلف فى هذا المقدار. وربما اختلفت الحركة فى السرعة والبطء واتفقت فى هذا المقدار، فقد ثبت وجود مقدار لإمكان وقوع الحركات بين المتقدم والمتأخر وقوعا يقتضى مسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة. وهذا المقدار ليس يجوز أن يكون قائما بنفسه. وكيف يكون قائما بنفسه وهو منقص مع مقدره، وكل منقص فاسد، فهو فى موضوع أو ذو موضوع. فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز أن يكون موضوعه الأول مادة المتحرك لما بيناه فإنه إن كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تصير به أعظم أو أصغر. فإذن هو فى الموضوع بوساطة هيئة أخرى، ولا يجوز أن يكون بوساطة هيئة قارة كالبياض والسواد، وإلا لكان مقدار تلك الهيئة فى المادة يحصل فى المادة مقدارا ثابتا قارا. فبقى أن يكون مقدار هيئة غير قارة، وهى الحركة من مكان إلى مكان أو من وضع إلى وضع بينهما مسافة تجرى عليها الحركة الوضعية، وهذا هو الذى نسميه الزمان.

وأنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم ومتأخر، وإنما يوجد فيها المتقدم مايكون منها فى المتقدم

(١-٢) أو جزء .... المكان : ساقطة من سا.
(٢) يفارق : يفارقه ط.
(٤) فمقدار : لمقدار د|| ذو : كيف سا.
(٥) الإمكان : المكان م.
(٦) لكن : ولكن ط || فإما : وإما د، سا || أو لايكون .... المتحرك : ساقطة من م.
(٨) نفسها : بعينها ط؛ ساقطة من سا || إذ : أن م.
(٩) الحركية : الحركة ط، م || اختلفت : اختلف ط، م || الحركة فى السرعة : السرعة فى الحركة سا || والبطء : ساقطة من سا، ط، م.
(١٠) فقد : وقد م|| لإمكان : الإمكان د، م || محدودة : تحدده ط.
(١١) المسافة : المسافات ط|| وكيف : فكيف د، م.
(١٢) فهو : ساقطة من م.
(١٣) إن : لو ب، د|| مقدار : مقداره ط. (١٤) أو أصغر : وأصغر ط.
(١٥) مقدار : مقداره ط. (١٦) هيئة : هيئته ط|| غير : ساقطة من ب.
(١٨) المتقدم (الثانية) : التقدم ط.

من المسافة ، والمتأخر مايكون منها فى المتأخر من المسافة . لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها ، كما يوجد المتقدم والمتأخر فى المسافة معا، ولا يجوز أن يصير ماهومطابق المتقدم من الحركة فى المسافة متأخرا ولا الذى هومطابق المتأخر منها متقدما ، كما يجوز فى المسافة، فيكون للتقدم والتأخر فى الحركة خاصية تلحقهما من جهة ماهما للحركة ، ليس من جهة ماهما للمسافة، ويكونان معدودين بالحركة، فإن الحركة بأجزائها بعد المتقدم والمتأخر ، فتكون الحركة لها عدد من حيث لها فى المسافة تقدم وتأخر ، ولها مقدار أيضا بإزاء مقدار المسافة. والزمان هو هذا العدد أو المقدار ، فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدم ومتأخر ، لا بالزمان، بل فى المسافة. وإلا لكان البيان تحديدا بالدور ، والذى ظن بعض المنطقيين أنه وقع فى هذا البيان دور ، إذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا . وهذا الزمان هو أيضا لذاته مقدار لما هو فى ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر ، كما قد يوجد فى سائر أنحاء التقدم والتأخر. وهذا هو لذاته يكون شئ منه قبل شئ ، وشئ منه بعد شئ ، وتكون سائر الأشياء لأجله بعضها قبل وبعضها بعد . وذلك لأن الأشياء التى يكون فيها قبل وبعد بمعنى أن القبل منها فايت والبعد غير موجود مع القبل، إنما يكون كذلك لا لذواتها، بل لوجودها مع قسمين من أقسام هذا المقدار فما يطابق منها جزءا هو قبل، قيل له إنه قبل، وما يطابق جزءا هو بعد ، قيل له إنه بعد. ومعلوم أن هذه الأشياء هى ذوات التغير فيه فلا فايت فيه ولا لاحق. وهذا الشئ ليس يكون قبل وبعد لأجل شئ آخر ، لأنه لو كان كذلك لكان القبل منه إنما صار قبلها لوجوده فى قبل شئ آخر ، فيكون ذلك الشئ أو شئ آخر ينتهى إليه التدريج آخر الأمر هو لذاته وقبل وبعد، أى لذاته يقبل الإضافة التى بها يكون قبل وبعد . ومعلوم أن ذلك الشئ هو الذى يقع فيه إمكان التغييرات على النحو المذكور وقوعا أوليا ويقع فى غيره لأجله ، فيكون ذلك الشئ هو المقدار المقدر للإمكان المذكور تقديرا بذاته ويكون ما نحن فيه لا غيره . فنحن إنما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذى هو لذاته مقدار للإمكان المذكور ويقع فيه الإمكان المذكور وقوعا أوليا . فبين من هذا أن هذا المقدار المذكور هو

---

(١) مايكون منها : منها مايكون ط || المتقدم : المقدم د .

(٢) من الحركة : ساقطة من د .

(٣) منها :+ فيها ط ، م || للتقدم : التقدم سا، م ؛ المتقدم ط || والتأخر : والمتأخر ط || خاصية : خاصة م || تلحقهما : يلحقها سا ، ط، م . (٤) فإن : فإذن ط.

(٥–٦) والزمان ..... أو المقدار : ساقطة من م .

(٦) ومتأخر : أو متأخر ط || فى المسافة : بالمسافة ط .

(٨) لذاته : الذى هو لذاته م || منه : منها ط، م .

(١٠) فايت : ثابت ط || والبعد : أو البعد م .

(١١) إنما : وإنما ط || لذواتها : لفواتها سا || قسمين : قسم سا، ط، م || يطابق : طابق ط .

(١٢) هى :+ الأشياء ط || التغير : التغيير ط .

(١٣) || فيه (الثانية) : ساقطة من م || لأنه : ساقطة من م .

(١٥) وبعد : وذو بعد ط .

(١٧) ويكون :+ هو ط .

(١٨) فبين : فيبين ط .

بعينه الشئ الذى هو، لذاته يقبل إضافة قبل وبعد، بل هو بنفسه منقسم إلى قبل وبعد. ولست أعنى بهذا أن الزمان يكونُ قبل لا بالإضافة بل أعنى أن الزمان لذاته تلزمه هذه الإضافة وتلزم سائر الأشياء بسبب الزمان، فإن الشئ إذا قيل له قبل وكان ذلك الشئ غير الزمان، فكان مثل الحركة والإنسان وغير ذلك، كان معناه أنه موجود مع شئ هو بحال، تلك الحال يلزمها إذا قيست إلى حال الآخر إن كان الشئ بها قبل لذاته، أى يكون هذا اللزوم له لذاته. فالمتقدم تقدمه أنه له وجود مع عدم شئ آخر لم يكن موجودا وهو موجود، فهو متقدم عليه إذا اعتبر عدمه، وهو معه إذا اعتبر وجوده فقط، وفى حال ماهو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل فى الحالين وليس حال ماهو له متقدم هو حال ماهو مع، فقد يبطل منه لامحالة أمر كان له من التقدم عندما هو مع. فالتقدم والقبلية معنى لهذا الذات، ليس لذاته ولا ثابت مع ثبات ذاته. وذلك المعنى مستحيل فيه أن يبقى مع الحالة الأخرى البتة استحالة لذاته، ويستحيل فيه أن يصير مع. ومعلوم أن هذا الوجود لا يثبت له عند وجود الآخر، وأما الشئ الذى له هذا المعنى والأمر فلا يستحيل ذلك فيه، فإنه تارة يوجد وهو قبل، وتارة يوجد وهو معا، وتارة يوجد وهو بعد، وهو واحد بعينه. وأما نفس الشئ الذى هو قبل و بعد لذاته وإن كان بالقياس فلا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعد، بعدما كان قبل، فإنه ماجاء المعنى الذى به الشئ بعد إلا بطل ماهو به قبل، والشئ ذو هذا الأمر هو باق مع بطلان الأمر القبلى. وهذا الأمر لا يجوز أن تكون نسبته إلى عدم فقط أو إلى وجود فقط، فإن نسبة وجود الشئ إلى عدم الشئ قد يكون تأخرا كما يكون تقدما، وكذلك فى جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمرا آخر، إذا قارنه كان تقدما، وإن قارن غيره كأن تأخرا. والعدم فى الحالين عدم وكذلك الوجود، وكذلك نظيره يقارن المنسوب، لأن المنسوب أيضا منسوب إليه بالعكس، وله ذلك الحكم. وهذا الأمر هو زمان، أو نسبة إلى زمان، فإن كان زمانا فذلك مانقوله، وإن كان نسبة إلى الزمان فتكون قبليتها لأجل الزمان

---

(١) ولست : لست د ، سا ، ط ، م .

(٣) فكان : وكان د ، ط ، م .

(٤) بحال : بحالة ط || أى : أن م .

(٥) تقدمه : تقدم م .

(٦) متقدما : مقدما م || الحالين : الحال م . (٧) له : ساقطة من ط .

(٨) ولا ثابت : ولا ثابتا ط ، م || البتة : ساقطة من م .

(٩) له :+ فإنه سا ، ط ، م || مع ومعلوم ... الآخر : ساقطة من سا || الآخر :+ قبله سا ؛ + قبل ط .

(١٠) معا : مع م .

(١١) وإن : فإن م || بالقياس : + له قبل وبعد ط .

(١٢) بعد بعد : بعد البعد ط ؛ بعدا بعد م || بطل ماهو به : باطل به هو د .

(١٣) الأمر (الأولى) : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || الأمر (الثانية) : أمر ط .

(١٤) وجود الشئ إلى عدم الشئ : وجود وجود الشئ د .

(١٥) أمرا : أمر ط || تقدما : مقدما سا ؛ متقدما م || وإن : فإن ط .

(١٦) أيضا منسوب : ساقطة من د . || بالعكس : وبالعكس ط || وله ذلك : ولو كان فله ذلك ب ، د

(١٧) كان : كانت سا || نسبة (الثانية) : نسبته ط || الزمان (الأولى) : زمان ط || قبليتها : قبليتهما بخ ؛ + ما ط .

ويرجع الأمر إلى أن هذه القبلية البعدية أول موضوعهما الزمان . فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد، بل الذى يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذى نسميه الزمان، إذ قد بينا أنه لذاته هو مقدار الإمكان المشار إليه، ولما صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد، وكل مايكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة، فيكون الزمان ماديا، ومع أنه مادى موجود فى المادة بتوسط الحركة فإن لم تكن حركة ولا تغير لم يكن زمان، فإنه كيف يكون زمان ولايكون قبل وبعد، وكيف يكون قبل وبعد إذا لم يحدث أمر فأمر ، فإنه لايكون بعد وقبل معا، بل يبطل الشئ الذى هو قبل من حيث هو قبل، لأنه يحدث الشئ الذى هو بعد من حيث هو بعد، فإن لم يكن اختلاف وتغير ما بأن يبطل شئ أو يحدث شئ لايكون أمر هو بعد إذ لم يكن قبل ، أو أمر هو قبل إذ ليس بعد .

فإذن الزمان لا يوجد إلا مع وجود تجدد حال ويجب أن يستمر فى ذلك التجدد وإلا لم يكن زمان أيضا، لأنه إذا كان أمر دفعة ثم لم يكن شئ البتة حتى كان شئ آخر دفعة لم تخل إما أن يكون بينهما إمكان تجدد أمور أو لايكون فإن كان بينهما إمكان تجدد أمور فيكون فيما بينهما قبل وبعد ، والقبل والبعد إنما يتحقق بتجدد أمور، وفرضنا أنه ليس هناك تجدد أمور، هذا خلف. وإن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما متلاصقان، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الالتصاق مستمرا أو لايكون، فإن كان مستمرا فقد حصل مافرضناه على أنه محال ستتضح استحالته بعد ، وإن كان منقطعا عاد الكلام من رأس. فيجب ضرورة إن كان زمان أن يكون تجدد أحوال إما على التلاصق وإما على الاتصال، فإن لم تكن حركة لم يكن زمان. ولأن الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل محاذ لاتصال الحركات والمسافات ، فله لامحالة فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن .

---

(١) موضوعهما : موضوعها د، سا .

(٢) ولما : لما سا .

(٣) يكون مما : ساقطة من م . (٤) مثل : يمثل م || فوجوده : بوجوده سا .

(٥) زمان (الثانية) : ساقطة من سا .

(٦) فأمر : ساقطة من م .

(٧) من حيث هو بعد : ساقطة من د || ما : ساقطة من سا، ط ،م .

(٨) أو أمر هو قبل : ساقطة من م .

(١٠) شئ (الأولى) : الشئ د || حتى كان : حتى إذا كان سا .

(١٢) متلاصقان : ملتصقان سا ، م.

(١٥) التلاصق : التلاحق بخ . (١٦) لاتصال : الاتصال سا .

[الفصل الثانى عشر]

ل – فصل

فى بيان أمر الآن

نقول، إن الآن يعلم من جهة العلم بالزمان، فإن الزمان لما كان متصلا فله لامحالة فصل، يتوهم وهو الذى يسمى الآن، وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان، وإلا لقطع اتصال الزمان، بل إنما وجوده على أن يتوهمه الوهم واصلا فى المستقيم الامتداد، والواصل لايكون موجودا بالفعل فى المستقيم الامتداد من حيث هو واصل، وإلا لكانت كما نبين بعد واصلات بلانهاية، بل إنما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع. ومحال أن يقطع اتصال الزمان ، وذلك لأنه إن جعل للزمان قطع ، لم يخل إما أن يكون ذلك القطع فى ابتداء الزمان أو انتهائه. فإن كان فى ابتداء الزمان، وجب من ذلك أن يكون ذلك الزمان، لاقبل له، وإذا كان لاقبل له فيجب أن لايكون معدوما ثم وجد فإنه إذا كان معدوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه، فيكون عدمه قبل وجوده ، فيكون له قبل ضرورة، ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به على النحو الذى قلنا فى هذا الموضع. فيكون الشئ الذى به يقال هذا النوع من القبلية حاصلا رلا هذا الزمان، فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به، ذلك قبل وهذا بعد، وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا، وهذا خلف. وكذلك إن فرض فاصلا على أنه نهاية، لم يخل إما أن يكون بعده إمكان وجود شئ أو لايكون، فإن كان لا يمكن بعده أن يوجد شئ ولا واجب الوجود حتى يستحيل أن يوجد شئ مع عدم ماانتهى إليه من النهاية، فقد ارتفع أن يكون وجود واجب واجبا، وارتفع الإمكان المطلق والوجود الواجب. والإمكان المطلق لايرتفع ، وإن كان بعده ذلك، فاه

---

(١) فصل ١٢ ب ؛ الفصل الثانى عشر م .

(٥) موجودا : بموجود ط .

(٦) واصلا : فاصلا د ، ط || المستقيم : مستقيم د، سا ، ط، م || والواصل : والفاصل د؛ فالواصل سا؛ فالفاصل ط || والواصل ... الامتداد : ساقطة من م.

(٧) واصل : فاصل د ، ط || واصلات : فاصلات د، ط .

(٨) للزمان قطع : الزمان قطعة م || القطع : قطع ط|| الزمان (الأولى) : زمان م .

(٩) أو انتهائه : أو فى انتهائه ط، م || وإذا : فإذا ط.

(١١) به : ساقطة من سا، ط، م .

(١٣) وهذا خلف : هذا خلف ط، م .

(١٥–١٦) حتى ... واجبا : ساقطة من سا .

(١٦) بواجب : شئ ط|| وارتفع : فارتفع ط|| المطلق : ساقطة من د ، سا م || لايرتفع : لايرتفعان ط .

بعد فهو قبل، فالآن واصل لافاصل، فالزمان لايكون له آن بالفعل موجودا بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة، أعنى به القوة القريبة من الفعل، وهو أن الزمان يتهيأ أن يفرض فيه الآن دائما إما بفرض الفارض أو بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم ، كمبدأ طلوع أو غروب أو غير ذلك . وذلك بالحقيقة ليس إحداث فصل فى ذات الزمان نفسه، بل فى إضافته إلى الحركات، كما يحدث من الفصول الإضافية فى المقادير الأخر ، كما ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة أو مماسة أو فرض فارض، من غير أن يكون قد حصل فيه بالفعل فصل فى نفسه بل حصل فيه فصل مقيسا إلى غيره. وهذا الآن إذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه إلا فى جميع الزمان بعده . وقول القائل إنه إما أن يفسد فى آن يليه أو آن لايليه، هو بعد أن يسلم أن له فسادا مبتدأ فى آن بلاابتداء فساده هو فى طرف الزمان الذى هو فى جميعه يعدم، فإنه لايفهم من الفساد غير أن يكون الشئ معدوما بعد وجوده . ووجوده فى هذا الموضع هو أنه طرف الزمان الذى هو فيه معدوم . كأنك قلت إنه فى طرف الزمان الذى هو معدوم فيه موجود، وليس لفساده مبدأ فساد هو أول آن فسد فيه، بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده لاغير. وأنت ستعلم أنه ليس للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد أول آن هو فيه متحرك أو ساكن أو متكون أو فاسد، إذ الزمان منقسم بالقوة إلى غير النهاية . والذى يظن من أنه يمكن أن يقال على هذا أن الآن إما أن يعدم قليلا قليلا فيمتد أخذه إلى العدم مدة أو يعدم دفعة، فيكون عدمه فى آن هو قول يحتاج أن يبين فساده.

فنقول : إن المعدوم أو الموجود دفعة بمعنى الذى يحصل فى آن واحد، ليس لازما لمقابل الذى يعدم قليلا قليلا أو الذى يوجد قليلا قليلا ، بل هو أخص من ذلك المقابل. وذلك المقابل هو الذى ليس يذهب إلى الوجود أو إلى العدم أو الاستحالة أو غير ذلك قليلا قليلا، وهذا يصدق على مايقع عليه دفعة، ويصدق على الأمر الذى يكون فى جميع زمان ما معدوما، وفى طرفه الذى ليس بزمان موجودا، أو الأمر الذى يكون فى جميع زمان ما موجودا وفى طرفه الذى ليس بزمان معدوما . فإن هذين ليسا يوجدان أو يعدمان قليلا قليلا، والأول أيضا

---

(١) موجودا : موجود م . (٢) به : ساقطة من سا، ط، م || القوة : ساقطة من ب .

(٣) كمبدأ : كبدأ ط.

(٤) من : فى سا || الأخر : الأول ط.

(٦) فيه : + بالفعل ط.

(٧) أو آن : وآن د || يسلم : يتسلم ب ، سا || فسادا : فساد ب، سا . (٨) هو (الثانية) : وهو م || فى (الأولى) : ساقطة من م || يعدم : معدوم هامش د .

(٩) أنه : أن د.

(١٠) لفساده : إفساده سا .

(١١) ستعلم : تعلم ط || فيه : ساقطة من م .

(١٢) إذ الزمان : فالزمان سا || منقسم : ينقسم سا ، ط || أن (الأولى) : ساقطة من م .

(١٣) أخذه : أخذا ط ، م .

(١٤) لمقابل : لقابل ط، م

(١٥) وذلك المقابل : ساقطة من م.

(١٧) معدوما .... زمان ما : ساقطة من سا .

(١٧-١٨) أو الأمر .... موجودا : ساقطة من م .

كذلك وهو الذى يكون وجوده أو عدمه فى آن. لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الأول، لأن الوجه الأول قد فرض فيه الحكم فى أن الزمان الذى هو نهايته بالذات، كالحكم فى جميع الزمان، وفى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفا للحكم فى الزمان من غير أن يوضع آن بعد الآن المخالف، وإلا لوقعت مشافعة بين آنات، ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا فى أن هذا الوجه الثانى يصح وجوده أو لا يصح، فإنا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده، بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما ، وذلك السلب هو أنه ليس يوجد أو يعدم قليلا قليلا، وله فى ذلك شريك. فذلك الشريك أخص من هذا السلب، والأخص لا يلزم الأعم، وليس يجب أن يكون الشئ من حيث يتصور موضوعا أو محمولا بحيث يصدق بوجوده أو لا يصدق، قد علم هذا فى صناعة المنطق. فإذا كان قولنا ليس يوجد أو يعدم قليلا قليلا، أعم من قولنا يوجد دفعة، أو يعدم دفعة، بمعنى أنه يكون حاله ذلك فى آن مبتدأ فليس قول القائل إنه إما أن يكون قليلا قليلا أو يكون دفعة بهذا الوجه، صادقا صدق المنفصل المحيط بطرفى النقيض أو المحيط بنقيض، ومايلزم نقيضه وأيضا فإن مقابل مايوجد دفعة هو مالا يوجد دفعة، أى لا يوجد فى آن مبتدأ. وليس يلزمه لامحالة أنه يوجد أو يعدم قليلا قليلا ، بل قد يصدق معه الذى بحسب الوجه المذكور، اللهم إلا أن يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد آن إلا وهو فيه حاصل الوجود، ولا يوجد آن هو فيه بعد فى السلوك. وكذلك فى المعدوم دفعة بحسبه، فإن كان عنى هذا، كان هذا لازم المقابل وصحت القضية، ولكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو عدمه. وههنا شئ وإن كان لا يليق بهذا الموضع فينبغى أن نذكره ليكون سبيلا إلى تحقق ماقلناه، وهو أنه بالحرى أن نتعرف لنعرف هل الآن المشترك بين زمانين فى أحدهما الأمر بحال وفى الآخر بحال أخرى، قد يخلو الأمر فيه عن الحالين جميعا، أو يكون فيه على إحدى الحالين دون الأخرى. فإن كان الأمران فى قوة المتناقضين كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك، فمحال أن يخلو الشئ فى الآن المفروض عنهما جميعا ، فيجب أن يكون لامحالة على أحدهما ، فليت شعرى على أيهما يكون .

فنقول إن الأمر الموجود لا محالة يرد عليه أمر فيعدمه فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوارد مما يصح وروده

---

(١) ذلك : ساقطة من سا || لأن :+ فى سا .

(٢) فرض : يفرض هامش د.

(٣) آن : آنا ط ؛ آناه م || المخالف : المخالفة م|| مشافعة : مسافة سا .

(٥) قليلا قليلا : قليلا د || فذلك : بذلك سا .

(٦) بوجوده : وجوده سا .

(٨) إنه : ساقطة من م || بهذا : وبهذا م|| صادقا : صادق ط .

(١٢) هو : ساقطة من م|| وكذلك : ولذلك ب|| بحسبه : بحسب د ، م || لازم : اللازم د .

(١٣) شئ :+ آخر هو ط .

(١٤) تحقق : تحقيق ط، م|| زمانين : الزمانين ط.

(١٥) فيه (الأولى) : ساقطة من م|| أو يكون : أن يكون م || إحدى : أحد د ؛ ساقطة من سا .

(١٦) الأمران : الآخر د || فمحال : فيحال م .

(١٩) فيعدمه : ساقطة من سا|| ذلك :+ الشئ د، ط، م.

فى آن، وهو الشئ الذى تتشابه حاله فى أى آن أخذت فى زمان وجوده، ولايحتاج فى آن يكون إلى آن يطابق مدة. وما كان هكذا فالشئ فى الفصل المشترك موصوف به، كالمماسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التى يتشابه وجودها فى كل آن زمان وجودها. وإما أن يكون الشئ بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده فى زمان ولايقع فى آن فيكون وجوده فى الزمان الثانى وحده، والآن الفاصل بينهما لايحتمله، فتكون فيه مقابلة مثل المفارقة وترك المماسة والحركة. فمن ذلك مايجوز أن تتشابه حاله فى آنات من زمانه دون آنات الوقوع ابتداء ومنه مالا يجوز أن تتشابه حاله البتة . أما الذى يجوز فمثل اللاممماسة التى هى المباينة، فإنها لاتقع إلا بحركة واختلاف حال ولكنها تثبت لاممماسة، بل مباينة زمانا تتشابه فيه. وإن اختلفت أحوالها من جهات أخرى، فليس ذلك من جهة أنهما مباينة ولا مماسة، وأما الذى لايجوز ذلك فيه فكالحركة، فإنها لاتتشابه حالها فى آن من الآنات، بل يكون فى آن من الآنات ، بل يكون فى كل آن تجدد قرب وبعد جديد هما من أحوال الحركة. فالشئ غير المتحرك إذا تحرك والمماس إذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه. إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولاحركة، ففيه مماسة وعدم حركة. وهذا وإن كان خارجا عن غرضنا ، فإنه نافع فيه وفى مسائل أخرى . فهذا الذى تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضى والمستقبل كأنه حدث زمان، فحد بعد حصوله بهذا الآن. وقد يتوهم آن آخر على صفة أخرى فكما أن طرف المتحرك وليكن نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافة ما، بل خطا ما، كأنه أعنى ذلك الطرف هو المنقل، ثم ذلك الخط تفرض فيه نقط لا الفاعلة للخط، بل المتوهمة واصلة له كذلك، يشبه أن يكون فى الزمان وفى الحركة بمعنى القطع شئ كذلك، وشئ كالنقط الداخلة فى الخط التى لم تفعله، وذلك إنه يتوهم منتقل وجد فى المسافة وزمان، فالمنتقل بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل. فكان المنتقل، بل حالته التى تلزمه فى الحركة هو طرف غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا ويطابقه من المسافة نقطة ومن الزمان آن، فإنه لايكون معه لاخط المسافة ، فقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع ، فقد انقضت، ولا الزمان، فقد سلف، إنما يكون معه من كل واحد

---

(٢) به : ساقطة من سا .

(٣) الصفة : القصة د|| ولا يقع : فلا يقع م .

(٤) بينهما :+ لامحالة ط.

(٥) ابتداء :+ منه سا، ط .

(٥-٦) فى آنات ...... حاله : ساقطة من سا . || مالا يجوز : لايجوز م

(٦) أما : وأما ط .

(٧) تثبت : لاتثبت سا || اختلفت : اختلف ب ، د، سا، ط || جهات : جهة ط، م .

(٨) أنهما : أنها م || فكالحركة : وكالحركة د .

(٩) غير : الغير ب، د، سا، ط.

(١٠) يماس : يتماس ط.

(١٤) نقط : نقطة د، ط || الفاعلة : الفاعل ط|| واصلة : حاصلة ط.

(١٥) كالنقط : كالنقطة د ، ط|| فى الخط : ساقطة من م|| التى : الذى سا|| تفعله :+ بل المتوهمة بعد حدوث الخط ط .

(١٦) نقلة : ساقطة من م|| على مسافة متصلة : ساقطة من ط. || يطابقه : وطابقه د || فكان : كان د؛ وكان م .

(١٧) فعال : فعالا ؛ فقال م || بسيلانه : لسيلانه ط .

طرفٌ له غير منقسم انقسامه، فيكون معه دائما من الزمان الآن، ومن القطع الشئ الذى بينا أنه بالحقيقة هــو الحركة مادام الشئ يتحرك، ومن المسافة الحد إما نقطة وإما غير ذلك. وكل واحد من هذه نهاية، والمنتقل أيضا نهاية لنفسه من حيث انتقل، كأنه شئ ممتد من المبدأ فى المسافة إلى حيث وصل. فإنه من حيث هو منتقل شئ ممتد من المبدأ إلى المنتهى، وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية لذاته من حيث قد انتقل إلى هذا الحد. فحرى بنا أن ننظر هل كما أن المنتقل ذاته واحدة وبسيلانه فعل ماهو حده ونهايته وفعل المسافة أيضا، كذلك فى الزمان شئ هو الآن يسيل فتكون هى ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو، وهو بعينه باق من حيث ذلك، وليس باقيا من حيث هو الآن، لأنه إنما يكون آنا إذا أخذ محددا الزمان كما أن ذلك يكون منتقلا إذا كان محددا لما يحدده ويكون فى نفسه نقطة أو شيئا آخر. وكما أن المنتقل يعرض له من حيث هو منتقل أن يمكن أن يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو آن لايوجد مرتين لكن الشئ الذى لأمر ما صار آنا عسى أن يوجد مرارا كما أن المنتقل من حيث هو أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مرارا. فإن كان شئ مثل هذا موجودا فيكون حقاً مايقال إن الآن يفعل بسيلانه الزمان ولايكون هذا الآن هو الذى يفرض بين زمانين يصل بينهما، كما أن النقطة المتوهمة فاعلة بحركتها مسافة هى غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فإن كان لهذا الشئ وجود فهو وجود الشئ مقرونا بالمعنى الذى حققنا فيما سلف أنه حركة، من غير متقدم ولامتأخر ولا تطبيق. وكما أن كونه ذا أين إذا استمر سائلا فى المسافة أحدث الحركة، كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذى سميناه الآن إذا استمر فى متقدم الحركة ومتأخرها أحدث الزمان. فنسبة هذا الشئ إلى المتقدم والمتأخر هى كونه آنا، وهو فى نفسه شئ يفعل الزمان، ويعد الزمان بما يحدث إذا أخذ آنا من حدود فيها، فيحدث تقدمات وتأخرات معدودة، كالنقط تعد الخط بأن تكون كل نقطة مشتركة بين خطين بإضافتين، والعاد الحقيقى هو الذى هو أول معط للشئ وحدة ومعط له الكثرة والعدد بالتكرير. فالآن الذى بهذه الصفة يعد الزمان فإنه مالم يكن آن لم يعد الزمان،

---

(٢) وكل : فكل م .

(٣) لنفسه : نفسه م || ممتد : ساقطة من سا ، م .

(٤) قد : ساقطة من ط.

(٥) وبسيلانه : فبسيلانه سا ؛ وسيلانه م.

(٦) هو : ساقطة من م || هى : هو ط.

(٧) الآن : آن ط || محددا : محدد ط.

(٩) هو (الثانية) : ساقطة من ط.

(١٠) هو : هو هو ط|| شئ : بشئ ط .

(١١) موجودا : موجود ط || بسيلانه : لسيلانه د || يفرض : يعرض م || يصل : فصل سا .

(١٣) الشئ : لشئ ط .

(١٤) الحركة : بالحركة م.

(١٥) فنسبة : فيشبه م .

(١٦) ويعد الزمان : ساقطة من م || أخذ : أخذنا د ، ط ، م . || تقدمات : + أخرى د .

(١٧) كالنقط : كالنقطة د ، ط || بإضافتين : ساقطة من سا .

(١٨) وحدة : الوحدة ط || فالآن : لأن م || الذى : + هو ط ، م . || يعد (الثانية) : يبعد ب ، سا ، م ؛ يتعد د . ط .

والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثانى، أى بأنه جزؤه، ويحصل جزئيه بوجود الآن، ولأن المتقدم والمتأخر أجزاء الزمان، وكل جزء منه من شأنه الانقسام كأجزاء الخط، فالآن أولى بالوحدة، والوحدة أولى بالتعديد، فالآن يعد على الجهة التى تعد النقطة ولا ينقسم، والحركة تعد الزمان بأن نوجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة، فبمقدار الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر، فالحركة تعد الزمان على أنها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر، والزمان يعد الحركة بأنه عدد لها نفسها. مثال هذا أن الناس لوجودهم هم أسباب وجود عددهم الذى هو مثلا عشرة، ولوجودهم وجدت عشريتهم، والعشرية جعلت الناس لا موجودين وأشياء، بل معدودين، أى ذوى عدد. والنفس إذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الإنسان، بل العشرية التى حصلها افتراق طبيعة الإنسان مثلا فالنفس بالإنسان تعد العشرية، فكذلك الحركة معد الزمان على المعنى المذكور. ولولا الحركة بما يفعل فى المسافة من حدود التقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد، لكن الزمان يقدر الحركة، والحركة تقدر الزمان. والزمان يقدر [الحركة على وجهين: أحدهما أنه يجعلها ذا قدر، والثانى أنه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على أنها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر، وبين الأمرين فرق. أما الدلالة على القدرة فتارة تكون مثل مايدل المكيال على الكيل، وتارة تكون مثل مايدل الكيل على المكيال. وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة، وتارة الحركة على قدر المسافة، فيقال تارة مسيرة فرسخين، وتارة مسافة رمية. لكن الذى يعطى المقدار للآخر هو أحدهما، وهو الذى هو بذاته قدر. ولأن الزمان متصل فى جوهره صلح، أن يقال طويل وقصير ولأنه عدد بالقياس إلى المتقدم والمتأخر على ما أوضحناه صلح أن يقال: قليل وكثير. وكذلك الحركة فإنها يعرض لها اتصال وانفصال، فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل، لكن يعرض ذلك لها من غيرها، والذى هو أخص بها السريع والبطئ، فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل إن كان له وجود بالفعل، وعلى نحو وجوده بالقوة.

---

(١) ويحصل : ويحصل م .

(٢) أجزاء : آخر سا || منه : فيه م || والواحدة : ساقطة من م .

(٣) والحركة : فالحركة ط || فبمقدار : ومقدار سا .

(٤) تعد الزمان : ساقطة من سا .

(٥) لها نفسها : له نفسه سا ، م || هم : ساقطة من م || عشرة : العشرة م .

(٦) ولوجودهم : فلوجودهم ط ، م || وأشياء : أشياء م || معدودين : معددين م .

(٧) العشرية : العشرة م .

(٨) بالإنسان : الإنسانية ط || العشرية : العشرة د || الحركة : بالحركة سا ، ط ، م .

(٩) الزمان : الزمان م || يقدر (الأولى) : يعد د .

(١٠-١١) أنها تدل: أنه يدل م .

(١١) والمتأخر : المتأخر د || تكون : ساقطة من د || مثل : مثلا ط .

(١٢) وكذلك : ولذلك سا .

(١٤) بذاته : بدايه د || صلح : صالح ب ، د .

(١٥) صلح : صالح ب ، د . (١٦) فيقال : فقال م || والذى : الذى د || هو : ساقطة من سا .

[الفصل الثالث عشر]

م ـ فصل

فى حل الشكوك المقولة فى الزمان واتمام القول فى مباحث زمانية مثل الكون فى الزمان والكون لا فى الزمان وفى الدهر والسرمد ونعته وهوذا وقبيل وبعيد والقديم

فأما الزمان فإن جميع ماقيل فى أمر إعدامه وأنه لاوجود له، فهو مبنى على أن لاوجود له فى الآن. وفرق بين أن يقال لاوجود له مطلقا، وبين أن يقال لاوجود له فى آن حاصلا. ونحن نسلم ونصحح أن الوجود المحصل على هذا النحو لايكون للزمان إلا فى النفس والتوهم، وأما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له، فإنه إن لم يكن ذلك صحيحا له، صدق سلبه، فصدق أن نقول : إنه ليس بين طرفى المسافة مقدار إمكان لحركة على حد من السرعة يقطعها ، وإن كان هذا السلب كاذبا، بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ، ويمكن قطع غيرها بأبطأ وأسرع على ماقد بينا قبل . فالإثبات الذى يقابله صادق، وهو أن هناك مقدار هذا الإمكان ، والإثبات دلالة على وجود الأمر مطلقا، وإن لم يكن دالا على نحو وجوده محصلا فى آن أو على جهة ما . وليس هذا الوجه له بسبب التوهم، فإنه وإن لم يتوهم ، كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا . ومع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ماهى متحققة الوجود محصلته. ومنها ماهى أضعف فى الوجود . والزمان يشبه أن يكون أضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود أمور بالقياس إلى أمور، وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا، بل قد تلزمه الإضافة. ولما كانت المسافة موجودة، وحدود

---

(١) فصل : فصل ١٣ ب ؛ الفصل الثالث عشر م .

(٥) وقبيل وبعيد : وقبل وبعد م || والقديم : والتقديم م .

(٦) فأما : أما ط .

(٨) وأما أما سا || المقابل : القابل سا .

(٩) بين : ساقطة من م || إمكان : ساقطة من د || لحركة : الحركة د ، ط ؛ بحركة سا .

(١٠) وإن كان : ساقطة من د || وإن : وإذا ط .

(١١) بأبطأ : ساقطة من م || وأسرع : أو أسرع ط .

(١٢) يكن : يمكن م || دلالة : دالا ط || على : + نحو ط .

(١٤) محصلته : ومحصلته ط .

(١٥) أمور : أمر د .

(١٦) الإضافة : + من حيث كونه مقدار الشئ وكونه زمانا غير كونه مقدارا ط .

المسافة موجودة، صار الأمر الذى من شأنه أن يكون عليها ومطابقا لها أو قطعا لها أو مقدار قطع لها نحو من الوجود، حتى إن قيل إنه ليس له البتة وجود ، كذب . فإن أريد أن يجعل للزمان وجود لاعلى هذه السبيل، بل على سبيل التحصيل، لم يكن إلا فى التوهم. فإذن المقدمة المستعملة فى أن الزمان لاوجود له ثابتا، معناه لاوجود له فى آن واحد مسلمة. ونحن لانمنع أن يكون له وجود، وليس فى آن، بل وجوده على سبيل التكون بأن يكون أى آنين فرضتهما كان بينهما الشئ الذى هو الزمان ، وليس فى آن واحد البتة .

وبالجملة طلبهم إن الزمان إن كان موجودا فهو موجود فى آن أو فى زمان أو طلبهم متى هو موجود، مما ليس يجب أن يشتغل به، فإن الزمان موجود لافى آن ولافى زمان ولاله متى ، بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان ، فكيف يكون له وجود فى زمان. فليس إذن قولهم: إن الزمان إما أن لايكون موجودا أو يكون وجوده فى آن أو يكون وجوده باقيا فى زمان، قولا صحيحا ، بل ليس مقابل قولنا : إنه ليس بموجود، هو أنه موجود فى آن ، أو موجود باقيا فى زمان ، بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين، فإنه لافى آن ولا باقيا فى زمان وماهذا إلاكمن يقول: إما أن يكون المكان غير موجود أو يكون موجودا فى مكان أو فى حد من مكان. وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجودا فى مكان أو فى جزء مكان، وإما غير موجود بل من الأشياء ماليس موجودا البتة فى مكان ، ومن الأشياء ماليس البتة موجودا فى الزمان. والمكان من جملة القسم الأول. والزمان من جملة القسم الثانى ، وستعلم هذا بعد. والذى قيل : إنه إن كان للزمان وجود وجب أن يتبع كل حركة زمان فتكون كل حركة تستتبع زمانا، فالجواب عن ذلك أنه فرق بين أن يقال : إن الزمان مقدار لكل حركة، وبين أن يقال إن إنيته متعلقة بكل حركة، وأيضا فرق بين أن يقال : إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض

(١–١٦) المسافة ... العروض : ساقطة من ب .
(٢) له : ساقطة من د ، ط || لاعلى : إلاعلى ط || هذه : هذا د ، سا ، ط .
(٣) لاوجود : ولاوجود سا ، م .
(٤) التكون : الذى يكون د ، سا ؛ الكون م .
(٦) متى : فمتى سا ، ط .
(٧) آن ولافى زمان : لافى زمان م || فى (الثانية) : ساقطة من د .
(٨) لايكون : يكون م .
(١٠) فى آن أوموجود باقيا : ساقطة من م || الوجودين : الموجودين م .
(١١) أو فى حد من مكان : أو فى جزء من مكان د ؛ أو فى حد م؛ ساقطة من سا .
(١٢) إما أن يكون : أن يكون ما د ؛ أن يكون إما سا || أو فى جزء مكان : أوحد مكان سا ، م ؛ أو فى حد مكان ط .
(١٣) البتة : ساقطة من ، د ، سا .
(١٥) أنه : بأنه ط .
(١٦) يقال : نقول سا ، ط ، م .

لها، وبين أن يقال : إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها . لأن الأول معناه أن شيئا يعرض بشيء ، والثانى أن شيئا يستتبع شيئا . أما الأول فلأنه ليس من شرط مايقدر الشيء أن يكون عارضا له وقائما به، بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له . وأما الثانى فلأنه ليس إذا تعلق ذات الشيء بطبيعة شيء، يجب أن لاتخلو طبيعة الشيء عنه. ونحن إنما يبرهن لنا من أمر الزمان أنه متعلق بالحركة، وهيئته لها. ومن أمر الحركة أن كل حركة تقدر بزمان ، فليس أن تكون كل حركة متعلق بها زمان يخصها، ولا أن كل ماقدر شيئا فهو عارض له، حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها بعينه، بل الحركات التى لها ابتداء وانتهاء لايتعلق بها الزمان، وكيف يتعلق بها الزمان. ولوكان لها زمان لكان مفصولا بآنين، وقد ومنعنا ذلك. نعم إذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح أن يتعلق بها وجود الزمان، تقدر به سائر الحركات. وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل أطراف . فإن قال قائل : أرأيت إن لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى تكون حركات أخرى غيرها بلا تقدم ولا تأخر أوقيل ماذكر ناه فى الشكوك: إن الجسم فى آن يوجد متحركا غير محتاج إلى حركة جسم آخر، فيجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يكون له زمان . فالجواب عن ذلك إنه سنبين لك أنه إن لم تكن حركة مستديرة لجرم مستدير، لم تعرض للمستقيم جهات فلم تكن حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية، فيجوز أن تكون حركة جسم من الأجسام وحده ولا أجسام أخرى مستحيلا وإن لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يعرض يكون بين عروض الاستحالة، بل كثير من المحالات لاتظهر ولا تستبين استحالتها إلا ببيان وبرهان . وأما إن اعتمدنا التوهم فإذا رفعنا المستديرة بالتوهم وأثبتنا المستقيمة المتناهية فى الوهم أمكن وثبت فى التوهم زمان محدود لايستنكره التوهم ، وليس نظرنا فى هذا، بل فيما يصح فى الوجود .

فالزمان إذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها ، ويقدر أيضا الحركات التى يستحيل أن توجد دون

(١–١٨) لها .. دون : ساقطة من ب .
(١) متعلق : يتعلق سا ، ط .
(١–٢) لأن .... يستتبع شيئا : ساقطة من سا .
(٣) وقائما : أو قائما ط .
(٤) وهيئته : وهيأة سا ، م . (٥) ومن : من سا || فليس : + إذا ط .
(٥) متعلق : يتعلق د ، سا || ولا أن : فلا أن د .
(٦) لها : لذاتها سا ، م ؛ لذاته د .
(٧) وجد : وجدنا ط . (٨) بحركة : لحركة د ، م .
(٩) بالفعل : + بل م .
(١٠) ولاتأخر : وتأخر د ، ط .
(١٢) تعرض : تفرض د ، سا ، ط || للمستقيم : للمستقيمة م .
(١٣) مستحيلا : مستحيلة د .
(١٤) بين : نبين م || يعرض : يفرض ط . (١٤–١٥) لاتظهر ولاتستبين : لايستبين د ، سا ؛ لايظهر ويستبين م .
(١٦) التوهم (الثانية) : المتوهم ط .

حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان إلا فى التوهم ، وذلك كالمقدار الموجود فى جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه . وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين أن يكون متعلقا بالجسمين ، بل يجوز أن يتعلق بأحدهما ويقدره ويقدر أيضا الآخر الذى لم يتعلق به . والحركة اتصالها ليس إلا لأن المسافة متصلة ، ولأن اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم وتأخر فى الحركة ، تكون الحركة بهما علة لوجود عدد لها هو الزمان فتكون الحركة متصلة من جهتين : من جهة المسافة ومن جهة الزمان. فأما هى فى ذاتها فليست إلا كمال ما بالقوة ، وليس يدخل فى ماهية هذا المعنى اتصال أو تقدر ، فإنه لايفهم من كمال ما بالقوة أو انتقال من شئ إلى شئ ومن خروج من قوة إلى فعل أن هناك بعدا ما بين المبتدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التى يقبلها المتصل ، بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به أن هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لاغير. فلو أنا توهمنا ثلاثة أجزاء لاتتجزأ ، وكان المتحرك حين يتحرك فى الأوسط منها لكان فيه عند حركته من الأول إلى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل ، فنفس كونها حقيقة كمال ما بالقوة لايوجب أن تكون منقسمة . وكذلك ما لم تعرف أشياء أخرى لايعرف وجوب ذلك ، فإنها لاتكون إلا على متصل قابل لقسمة كذا . فبين أن الاتصال أمر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة أو من جهة الزمان ، لايدخل فى ماهيتها . وبالجملة فإنا لو لم نلتفت إلى مسافة أو إلى زمان ، لم نجد للحركة اتصالا . وكذلك متى احتجنا إلى تقدير الحركة احتجنا إلى ذكر مسافة أو زمان. وأما اتصال الزمان فعلته القريبة اتصال الحركة بالمسافة ، لااتصال المسافة وحدها ، فإن اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة ، لايوجب اتصال الزمان ، كما تكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يفنيها ، فيكون هناك اتصال المسافة موجود أو لايكون الزمان متصلا ، بل يجب أن تكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة ، ولأن اتصال الزمان اتصال المسافة ، بشرط أن لايكون فيها سكون. فعلة اتصال الزمان أحد اتصالى الحركة من جهة

(١–١٧) حركة ... جهة : ساقطة من ب .
(١) للزمان : الزمان سا . (٢) ويقدره : ساقطة من د .
(٣) الآخر : الأجزاء د || الذى : التى سا || لم : ساقطة من سا || والحركة : الحركة م || اتصالها : أيضا م .
(٤) تقدم ... لوجود : ساقطة من م .
(٥) فأما : وأما ط ، م .
(٧) المبتدأ : المبدأ ط .
(١٠) وكذلك : ولذلك ط ؛ فكذلك م .
(١١) فإنها : وإنها سا ، ط ، م || الاتصال : الاتصالات ط .
(١٢) لم (الأولى) : ساقطة من م || نلتفت : نلفت د .
(١٣) وكذلك : ولذلك ط ، م || تقدير : تقدر د .
(١٤) لااتصال : لاتصال سا || لايوجب : ولايوجب سا ؛ ولا وإما م . اتصال .
(١٧) اتصالى (الأولى) : الاتصال ط || اتصال (الثانية) : باتصال ط || اتصالى : اتصال سا .

ماهو اتصال الحركة. وليس هذا إلا اتصال المسافة مضافا إلى الحركة، وهذا لايكون وهناك سكون، وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا، بل لاتحاد الزمان، فإنه ليس الزمان شيئا يعرض الاتصال الخاص به، بل هو نفس ذلك الاتصال. فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لاجوهر الزمان. وكما أنا نقول: إن لونا كان سبب لون، أو حرارة كانت سبب حرارة، ونعنى بذلك أنها كانت سببا لوجود اللون أو الحرارة، لالكون الكيفية حرارة، كذلك نقول: إن اتصالا هو سبب لوجود اتصال، لأنه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا، فإنه اتصال بذاته كما أن ذلك حرارة لذاتها.

وليس لقائل أن يقول: إنا لانفهم للحركة اتصالا إلا بسبب المسافة أو الزمان، وأنتم أبيتم أن يكون الاتصال المسافى سببا للزمان، ولا يجوز أن تقولوا إن الاتصال الزمانى هو سبب للزمان، ثم تقولون إن اتصال الحركة سبب للزمان، وليس هناك اتصال غير هذين. فإنا نجيبه ونقول: إنا نجعل الاتصال المسافى سببا للزمان، ولكن لامطلقا، بل من حيث صار لحركة فصارت الحركة بها متصلة، واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء. فافهم الآن أن اتصال المسافة من حيث هى للحركة علة لوجود ذات الزمان الذى هو بذاته متصل أو اتصال لا أنه علة لكون ذات الزمان متصلا، فذلك أمر لاعلة له. فبهذا يصح أن الزمان أمر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل لها ولا سبب من أسبابها، بل أمر لازم لها بقدر جميعها.

ومن المباحث فى أمر الزمان أن نعرف كون الشيء فى الزمان، فنقول: إنما يكون الشيء فى الزمان على الأصول التى سلفت، بأن يكون له معنى المتقدم والمتأخر، وكل ماله فى ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو إما حركة وإما ذو حركة. أما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها، وأما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة. ولأنه قد يقال لأنواع الشيء ولأجزائه ولنهاياته إنها شيء فى الشيء، فالمتقدم والمتأخر والآن أيضا والساعات والسنون يقال إنها فى الزمان. فالآن فى الزمان كالوحدة فى العدد، والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد فى العدد، والساعات

(١–١٨) ماهو .. والمتأخر : ساقطة من ب .
(١) اتصال (الثانية) : لاتصال سا || مضافا : مضافة سا ، ط ، م .
(٢) لاتحاد : لإيجاد سا ، ط ، م .   (٢–٣) الاتصال ... ذلك : ساقطة من سا .
(٤) إن : ساقطة من م || ونعنى : نعنى ط .
(٥) كذلك : لذلك د .   (٥–٦) هو سبب ... اتصالا : ساقطة من د ، م .
(٦) ذلك : ذاك ط .
(٧) إلا : لا سا .
(٨) الزمانى : الزمان ط .
(٩) اتصال : ساقطة من د .   (١٠) لامطلقا : مطلقا سا || لحركة : الحركة ط .
(١١) الآن أن : إلا أن ط .
(١٥) بأن : أن م || فى ذاته : ساقطة من ط .
(١٦) فذلك : بذلك د ، سا .

والأيام كالاثنين والثلاثة والأربعة والعشرة فى العدد، والحركة فى الزمان كالعشرة الأعراض فى العشرية، والمتحرك فى الزمان مثل الموضوع للأعراض العشرة فى العشرية، ولأن السكون إما أن يتوهم مستمرا ثابتا أبدا، وإما أن يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتأخر بالعرض، وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتفيانه، إذ السكون عدم حركة فيما من شأنه أن يتحرك لا عدم الحركة مطلقا، فلا يبعد أن يكون بين حركتين، فمثل هذا السكون له بوجه ما تقدم وتأخر، فهو أدخل وجهى السكون فى الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التى تشبه الحركة المكانية فى أنها تبتدئ من طرف إلى طرف، كما تأخذ التسخن من طرف إلى طرف، هى داخلة فى الزمان لأجل أن لها تقدما وتأخرا. فإذا كان تغير ما يأخذ المتغير كله جملة فيذهب إلى الاشتداد أو النقص، فإن له من الاتصال الاتصال الزمانى فقط، فإن له تقدما وتأخرا فى الزمان فقط. ولذلك ليس له فاعل الزمان الذى هو اتصال الحركة فى مسافة أو شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتأخر، فهو متعلق بالزمان، فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التى فيها انتقال. فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية فى أنها تتقدر بالزمان، ولا تشاركها فى أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها، فإن هذا للمسافيات وحدها.

وقد علمت غرضنا فى قولنا الحركات المسافية. وأما الأمور التى لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فإنها ليست فى زمان، وإن كانت مع الزمان، كالعالم فإنه مع الخردلة وليس فى الخردلة. وإن كان شئ له من جهة تقدم وتأخر، مثلا من جهة ماهو متحرك وله جهة أخرى لا تقبل التقدم والتأخر، مثلا من جهة ماهو ذات وجوهر فهو من جهة مالا يقبل تقدما وتأخرا ليس فى زمان، وهو من الجهة الأخرى فى الزمان. والشئ الموجود مع الزمان وليس فى الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، وكل استمرار وجود واحد فهو فى الدهر، وأعنى بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكأن الدهر هو قياس ثبات إلى غير ثبات، ونسبة هذه المعية إلى الدهر كنسبة تلك الفينة من الزمان ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض.

---

(٣) حركة : الحركة ب ، د .
(٤) أن يكون : ساقطة من سا || بين : ساقطة من د .
(٥) أدخل : + فى سا || والتغيرات : والتغييرات ط || الحركة : الحركات ط .
(٦) التسخن : التسخين م || كما .. إلى طرف : ساقطة من د || هى : وهى . سا ، ط ، م .
(٧) المتغير : التغير ط || أو النقص : والنقص د ، سا ، ط || فإن : فإنه ط .
(٨) فإن : وإن ط || ولذلك : وكذلك د ؛ فكذلك م .
(٩) تقدم وتأخر : متقدم ومتأخر د ، سا .
(١٠) التى : الذى سا || فهذه : بهذه سا || التغيرات : التغييرات ط . || تتقدر : مقدر ط .
(١٣) وليس : وليست ط . || وليس فى الخردلة : ساقطة من د || شئ : شيئا ط ، م .
(١٦) الدهر (الثانية) : الدهن م .
(١٧) وجوده : وجود د .
(١٨) الفينة : المعية د ، ط ؛ ساقطة من سا .

والمعية التى لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر، ويشبه أن يكون أحق ماسمى به السرمد، وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس إلى وقت فوقت فهو السرمد، والعجب من قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير معدود بحركة ، ولايعقل مدة ولا زمان ليس فى ذاته قبل ولابعد، وإذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة .

والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر، على نحو ماقلنا سالفا لاغير، والزمان ليس بعلة لشئ من الأشياء، لكنه إذا كان الشئ مع استمرار الزمان يوجد أو يعدم ولم نرله علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان، إذلم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان أولم يشعروا به . فإن كان الأمر محمودا مدحوا الزمان، وإن كان مذموما ذموه. لكن الأمور الوجودية فى أكثر الأمر ظاهرة العلل، والعدم والفساد خفى العلة، فإن سبب البناء معقول وسبب الانتقاص والاندراس مجهول فى الأكثر . وكذلك إن شئت استقريت جزئيات كثيرة ، فيعرض لذلك أن يكون أكثر ماينسب إلى الزمان هو من الأمور العدمية الفسادية كالنسيان والهرم والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك، فلذلك صار الناس يولعون بذم الزمان وهجوه .

والزمان له عوارض وأمور تدل عليها ألفاظ، فحرى بنا أن نذكرها ونعدها، فمن ذلك الآن، وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضى والمستقبل الذى فيه الحديث لاغيره ، وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو فى أقسام الماضى والمستقبل، وقد يفهم منه طرف الزمان، وإن لم يدل على اشتراك، بل كان صالحا لأن يجعل طرفا فاصلا فى الوهم غير واصل، وإن كان يعلم من خارج المفهوم إنه لابد من أن يكون مشتركا ولا يمكن أن يكون فصلا، وذلك بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه. وقد يقولون آن لزمان قريب جدا من الآن الحاضر قصير. وتحقيق سبب هذا القول هو أن كل زمان يحدث عنه فله حدان لامحالة هما آنان يفترضان فى الذهن له، وإن لم يشعر به. وهذان الآنان يكونان فى الذهن حاضرين معا لامحالة، لكنه قد يشعر الذهن فى بعض الأوقات بتقدم آن فى الوجود، وتأخر آن، وذلك لبعد المسافة بينهما، كما يشعر بالآن المتقدم من آنى الساعة واليوم، وفى بعضها يكون الآنان من القريب بحيث لايشعر الذهن بما بينهما فى أول وهلة، مالم يستند إلى استبصار ، فيكون الذهن يشعر بهما

---

(١) فوقت : مؤقت د ، سا .

(٢) والعجب : والتعجب ط || يكون : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || ماسمى : مايسمى ط || وكل : فكل ب ، سا || من قول : ساقطة من ط .

(٤) من : عن م .

(٦) نرله : يزله م || إذ : إذا د ، سا .

(٩) والاندراس : ساقطة من سا || أكثر : ساقطة من م .

(١٠) العدمية : ساقطة من سا || الفسادية : والفساد م .

(١١) يولعون : مولعون سا .

(١٦) لزمان : الزمان ط .

(١٧) يفترضان : يعترضان د ، سا .

(١٩) آن (الثانية) : + فى الوجود د .

كأنهما وقعا معا، وكأنهما آن واحد، وإن كان التعقب والاستقصاء يمنع الذهن عن ذلك فى أدنى تأمل، ولكن إلى أن يراجع الذهن نفسه يكون الآنان كأنهما وقعا معا .

ومن الألفاظ الزمانية قولهم : بغتة . وبغتة ، هو نسبة الأمر الواقع فى زمان غير مشعور بمقداره قصرا إلى زمانه ، بعد أن لايكون الأمر منتظرا متوقعا . ومن هذه الألفاظ قولهم : دفعة ،وهو يدل على حصول شئ فى آن ،وقد يدل على مقابل قولنا : قليلا قليلا ، وقد شرحنا ذلك.ومن هذه الألفاظ قولهم:هو ذا ،وهو يدل على آن قريب فى المستقبل من الآن الحاضر لايشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتدبه. ومن ذلك قولهم : قبيل وهو يدل على نسبة إلى آن فى الماضى قريب من الآن الحاضر ، إلا أن المدة بينهما مشعور بها. وبعيد فى المستقبل نظير قبيل فى الماضى . والمتقدم إما فى الماضى فيدل على ماهو أبعد من الآن الحاضر ، والمتأخر على مقابله، وأما فى المستقبل فيدل على ماهو أقرب من الحاضر ، والمتأخر على مقابله. وإذا أخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضى ، والمتأخر هو المستقبل، والقديم زمان يستطال مابينه وبين الآن بالقياس إلى الحدود المتعالمة للزمان، وأيضا القديم فى الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذى ليس لزمانه ابتداء .

---

(١) وإن كان : وكان م .

(٢) كأنهما : كلها م .

(٣) هو : هى ط || قصرا : قصر م .

(٥) مقابل : مقابله سا || هو ذا : هو ذى سا || يدل : مايدل ى .

(١٠) المتعالمة : المتعاملة د ، ط .

(١١) وبالحقيقة : ساقطة من ط || ابتداء : + تمت المقابلة الثانية من الفن الأول بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين م .

المقالة الثالثة

من الفن الأول

فى الأمور التى للطبيعيات من جهة ما لها كم

وهى أربعة عشر فصلا

الأول فى كيفية البحث الذى يختص بهذه المقالة .

الثانى فى التتالى ، والتماس ، والتشافع ، والتداخل ، والتلاحق ، والاتصال ، والوسط ، والطرف ، ومعا ، وفرادى .

الثالث فى حال الأجسام فى انقسامها ، وذكر ما اختلف فيه وتعلق به المبطلون من الحجج .

الرابع فى إثبات الرأى الحق منها وإبطال الباطل .

الخامس فى حل شكوك المبطلين فى الجزء .

السادس فى مناسبات المسافات والحركات والأزمنة فى هذا الشأن ويتبين أن ليس لشئ منها أول جزء .

السابع فى ابتداء الكلام فى تناهى الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس فى ذلك .

الثامن فى أنه لايمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لايمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من ب ، سا .

(٤) وهى أربعة عشر فصلا : ثلاثة عشر فصلا م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا .

(٥–١٤) الأول ... متناه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

التاسع فى تبين كيفية دخول مالايتناهى فى الوجود ، وغير دخوله فيه ، ونقض حجج من قال بوجـــود مالاينتاهى بالفعل .

العاشر فى أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر .

الحادى عشر فى أنه ليس للحركة والزمان شئ يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى وأنه لا أول لهما من ذاتهما .

الثانى عشر فى تعقيب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط ، بل لكل واحد منها لا تحفظ صورته فى أقل منه ، وكذلك تعقيب ماقيل من أن الحركات مالا أقصر منه .

الثالث عشر فى جهات الأجسام .

الرابع عشر فى النظر فى أمر جهات الحركات الطبيعية وهى المستقيمة .

(١-٨) الرابع ... المستقيمة : ساقطة من ب .

[الفصل الأول]

ـ فصل

فى كيفية البحث الذى يختص بهذه المقالة

إن الطبيعيات هى أجسام وأحوال الأجسام، وللكمية مخالطة مّا للصنفين، فالكمية التى للأجسام هى الأقطار، وأما التى لأحوال الأجسام فمثل الزمان ومثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض. وأحوال الأجسام يلحقها الكم، إما من جهة كمية الأجسام التى لها أو معها، وإما من جهة الزمان كما يلحق الحركة، وإما من جهة القياس إلى عدد ما يصدر عنها أو مقداره، وهذا أبعد أنحاء لحوق الكم. وهذا كما يقال قوة متناهية وقوة غير متناهة والأحوال التى تعتبر للأجسام من كميتها إما أحوال يصح أن تكون بانفراد جسم جسم، مثل حال التناهى واللاتناهى فى العظم، وحال التناهى واللاتناهى فى الانقسام والصغر، وإما أحوال تكون بقياس بعضها إلى بعض، مثل التتالى والتماس والتشافع والاتصال وما يجرى مجراها، وإما أحوال الأجسام. فالحركة والزمان منها تعتبر من أحوال كميتها أنهما هل لهما ابتداء زمانى، وهل ينقطعان، أو ليس كذلك، بل لا نهاية لها. وأما القوى منها فيعتبر من أحوال الكميات فيها أنها كيف تحاذى أمورا ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية، وكيف يمكن ذلك فيها.

---

(٢) فصل : فصلا ب ؛ الفصل الأول م .

(٣) الذى : التى سا .

(٤) وللكمية : والكمية سا ، م || ما : ساقطة من م || الأقطار : الأنظار ط .

(٩) فى ... واللاتناهى : ساقطة من د || وحال : ساقطة من سا || فى الانقسام : والانقسام م .

(١١) هل .. لانهاية : ساقطة من م || ابتداء زمانى : ابتدآن ب ؛ ابتداء د ، سا || أو ليس : ام ليس ط .

(١٢) فيها (الأولى) : منها سا .

[الفصل الثانى]

ب ـ فصل

فى التتالى والتماس والتشافع والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى

وقبل أن نتكلم فى أمر تناهى الأجسام وأحوالها فى الإعظام، فحقيق بنا أن نتكلم فى تناهيها ولاتناهيها فى الصغر والانقسام. وقبل ذلك فحقيق بنا أن نعرف التتالى والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال، وأن نعرف الوسط والطرف، وأن نعرف معا فى المكان وفرادى. فنقول إن المتتاليين هما اللذان ليس بين أولها وثانيهما شئ من جنسهما مثل البيوت المتتالية. فإن التالى منهما للأول هو الذى ليس بينه وبين الأول شئ من جنسهما، وقد تكون متفقة مثل بيت وبيت، وتكون مختلفة النوع مثل صف من إنسان وفرس وحبل وشجرة، فحينئذ لاتكون متتالية من حيث هى مختلفة النوع، بل من حيث يجمعها أمر عام ذاتى كالجسمية، أو عرضى كالبياض، أو القيام صفا، أو الشخوص حجما. وإذا لم يكن بينهما من المقول عليه الأمر المعتبر عاما شئ، قيل للمأخوذ منهما ثانيا: إن هذا يتلو صاحبه مثلا، إذا أخذت هذه الأشياء من حيث هى أشخاص منتصبة، كان الفرس يتلو الإنسان والحبل والشجرة، وإن أخذت من حيث هى حيوانات، كان الفرس يتلو الإنسان، ولم يكن الحبل والشجرة يتلوان، وإن أخذت من حيث هى ناس، لم يكن هناك شئ يتلو شخص الإنسان إلا الإنسان.

وأما المماس فهو الشئ الذى ليس بين طرفه وطرف ماقيل إنه مماس له، شئ ذو وضع، فالمتماسان هما اللذان

---

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثانى م .

(٣) والتماس : ساقطة من د .

(٥) بنا : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || ولاتناهيها : ساقطة من م .

(٦) والاتصال : ساقطة من م .

(٧) شيء : + واحد د .

(٨) ليس : ساقطة من سا .

(٩) مثل صف : من صنف م || صف : صنف سا || وشجرة : وشجر م || لاتكون : لاتوجد ط ، م .

(١٠) بل : مثل د || يجمعها : يجمعهما ب ، سا .

(١١) وإذا : فإذا سا ، ط ، م . || قيل : لم يقل ط || منهما : ط .

(١٢) من حيث : ساقطة من ط .

(١٣) والجبل .... الإنسان : ساقطة من د || حيوانات : حيوان م .

(١٥) المماس : التماس ط ، م || طرفه : طرفيه ط || وطرف : بطرف سا || فالمتماسان : والمتماسان ط .

طرفاها معا لا فى المكان، بل فى الوضع الواقع عليه الإشارة . فإن الأطراف ليست فى مكان البتة ولها وضع ما والنقطة أيضا لها وضع ، فإن الوضع هو أن يكون الشئ بحيث يمكن أن يشار إليه أنه جهة مخصوصة. والمتماسان تقع هذه الإشارة على طرفهما معا .

وإذا كان شيئان يتعدى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر بأسره لم يكن ذلك مماسة، بل كان مداخلة ، فإنه ليست المداخلة إلا أن تدخل كلية ذات فى الآخر ، وليس ذلك الدخول إلا أن يلقى أحدهما كل ماقيل إنه مداخل فيه، فإن ساواه كان لاشئ من هذا إلا وهو ملاق للآخر ، وإن فضل أحدهما لم يكن داخله كله بل داخله مايساويه منه. فحقيقة المداخلة أن يكون لاشئ من ذات هذا إلا ويلقى ذات الآخر ، فلايرى شئ لايلقى الآخر وأما كون المتداخلين فى مكان واحد فهو أمر يلزم المداخلة، وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالأسر. وإذا كان شئ يلاقى الآخر بالأسر ، والآخر لايفضل عليه ، فما يلقى الآخر يلقى الأول، وإلا فسيوجد فيه بالملاقاة شئ خاليا عن الأول . وقيل إن الأول لاقاه كله، ولم يفضل عن الثانى عليه، هذا خلف. فالمتلاقيات بالأسر ، أى شئ لاقى أحدهما لاقى الآخر ، ولا يحجب واحد منهما عن مماسة الآخر ، ولا يزداد الحجم باجتماع ألف منها ، وهذا هو سبيل ألف نقطة لو اجتمعت. وإذا كان شئ يلاقى شيئا، ويلقى الملاقى شئ لايلقى الأول، فهناك فضل فى ذاته عما لاقى الأول، ذلك الفضل يناله الملاقى الثانى فارغا عن الملاقاة الأولى. وهذه الأشياء كلها بينة فى العقل . وكذلك إذا كان الشئ مشغولا بالملاقاة حتى تكون الملاقاة تمنعه عن ملاقاة شئ آخر ، فإما أن يكون مشغولا ، كله أو بعضه. فإن كان كله لم يماسه ثالث، وإن كان بعضه الأول فلا يكون لا الشغل ولا المماسة شغلا بالأسر أو مماسة بالأسر وهذه مقدمات بينة بنفسها، وماورد من النقض لها فهو نقض مقدمات أعم منها، وهو مايقال من أن الشئ قد يكون كله معلوما بالقياس إلى شئ، وعند شئ مجهولا بالقياس إلى آخر، وعند آخر من غير انقسام، ويكون الشئ يمين شئ وليس يمين شئ من غير انقسام، ولذلك يكون مشغولا بأسره بالقياس إلى شئ، فارغا بالقياس إلى شئ آخر من غير انقسام فأول ما يغلطون فى هذا أن هذا ينقض قول قائل من جهة أخرى إنه لا يجوز أن نكون

---

(٢) وضع فإن الوضع هو : وضع هو سا ، م ؛ وضع ما والوضع ط .

(٣) طرفها : طرفيها ط ، م .

(٤) لم : ولم ط .

(٥) المداخلة : المدخل د || الآخر : الأخرى د || الدخول : المدخول سا .

(٧) مايساويه : ماساواه اط . || يرى : يترائى د ؛ يبق م .

(١٠) فالمتلاقيات : فالمتلاقيان ط .

(١٢) منها : منهاد ، م || هو : + على م || لو : إذا ط || ويلقى : ويلاقى ط || لايلقى : لايلاقى ط .

(١٣) ذلك : وذلك ط ، م || الفضل : ساقطة من سا .

(١٤) بالملاقاة : فالملاقات سا .

(١٦) وماورد : ومايورد د ، سا ، ط ، م .

(١٧) بالقياس (الأولى) : بقياس ب ، د ، سا ، م .

(١٨) ولذلك : فكذلك سا ، ط ، م .

(١٩) ينقض : نقض سا ، ط ، م || من جهة أخرى : ساقطة من سا || من : ساقطة من م .

الشئ بأسره ذا أمرين متقابلين بالقياس إلى شئ ، وهذا مسلم . إنما المنكر مانسبته إلى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا، وهو أنه إذا اشتغل بأسره عن أن يماس لم يمس فى جهة دون جهة مماسة تخصه، فإن فرغ من جهة واشتغل فى جهة ففى ذاته فضل عن الاشتغال . وهذه المقدمة لم تناقض ولم تبطل، بل دل على أن جنسها ليس بواجب، ولها أشباه ليست بواجبة . وهذه المقدمة لم تجب ولم تثبت فى العقل الأول من حيث المعنى الجنسى لها ، بل من حيث هى مخصوصة بالملاقاة ، فإن الملاقاة هذا موجبها . ولو كان بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز أن يكون كل الشئ بالقياس إلى جهة بحال ، وبالقياس إلى جهة أخرى بحال مخالفة لتلك الحال إذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا أصلا، وكان لا يوجب شغلا يتعاطى بحال الكل وبحال البعض، إذ كان الشغل للكل أمرا بالقياس ليس أمرا فى نفسه . فإن المشغول الممنوع عن مماسة شئ آخر لا يكون مشغولا عن شئ دون شئ ، فإنه من حيث هو مشغول لا يماسه شئ البتة ، ومن حيث هو فارغ يماسه كل شئ . فأما المجهول فكونه مجهولا ليس أمرا يستقر فيه البتة، بل هو مضاف إلى شئ، ولذلك لا يمنع أن يعلمه أى عالم كان بأى عدد كان من العلم ، لا كالجزء الذى لهم، فإنهم قصروا إمكان مماسته على أشياء معدودة . وبالجملة لا يوجب ذلك فى العلم منعا البتة، ولو أوجب منعا متناولا لأمر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علم شئ .

على أنه لا حاجة بنا إلى إبانة هذا الفرق، فإن الذى نقوله فى أمر الملاقاة بالأسر من أنه إذا شغل شغل الجميع ، وإن لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين بنفسه وبين خلافه ، فى أمر العلم. وما أوردوه من الأمثلة للمناقضة يناقض غير المطلوب ، ويوجب تجويزا فى أمر أعم من المطلوب ، فيجعل تجويزا فى المطلوب. وبالحرى أن تكون الملاقاة بالأسر لا تشغل البتة عن المماسة ، فإن الوارد المماس إذا شغله المتقدم السابق إلى المماسة امتنع عن المشغول ولم يمتنع

---

(١) شئ : شيئين ط . || هذه : هذا م || النوع : بالنوع م .
(٢) فإن : وإن ط ، م
(٥) هى : هو ط || ولو : فلو ط || يكون : ساقطة من د .
(٦) الشئ : شئ ط || بحال (الثانية) : بحالة ط || إذا : إذ بخ || تلك : ساقطة من م .
(٧) وكان : وكانت ط ؛ لوكانت م || إذ كان : أوكان ط ، م .
(٩) فأما : وأما سا ، ط ، م .
(١٠) لا يمنع : لا يمتنع ط .
(١٢) منعا متناولا : أمرا سا || متناولا : + ولاد .(١٣) على : وعلى ب ، ، سا ، ط || شغل (الأولى) : اشتعل م .
(١٤) وما أوردوه : وما أورده ط .
(١٥) أعم : ساقطة من ط || بالأسر : ساقطة من سا .
(١٦) لا تشغل : لا تشتغل م || ولم يمتنع : ولم يمنع ط .

عن مماسة الشاغل ، فأصاب ذات الشاغل بالمماسة دون ذات المشغول ، وكان ذات المشغول غير ملاق بجميع ذات الشاغل، فما كانت بينهما ملاقاة بالأسر . أما إذا كانت الملاقاة ملاقاة بالأسر كانت مداخلة بالحقيقة . والمتداخلان لايشغل أحدهما الآخر عن مس ماس ، فالملاقاة بالأسر كذلك حكمهاً . وإذا كانت المماسة غير المداخلة ، وكان كل واحد من المتماسين منفردا بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فتكون المماسة ملاقاة بأطراف الذاتين ، وهو أن لايكون بين طرفهما بعد أصلا، وتكون المداخلة ملاقاة بالأسر. فيلزم ذلك أن يصير وضعهما ومكانهما واحدا . وأنت إذا تأملت أدنى تأمل، علمت أن الشيء إذا كان مماسا، فلو توهمته صار مداخلا احتاج أن يتحرك إلى ملاقاة أمر من ذات المداخل ينفذ فيه، لم يكن لاقاه، حتى إذا استوت الملاقاة صار مداخلا. وليس كلامنا الآن فى المداخلة على أنها موجودة أومعدومة، بل على تصور معنى لفظها، وأن المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسة، وأنها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة . وأما التشافع فهو حال مماس تال من حيث هو تال . وظن بعضهم أن من شرط ذلك أن يشارك فى النوع ، وأظن أن مفهوم اللفظ لايقتضى ذلك اللهم إلا أن يصطلح على ذلك من رأس، وبعد ذلك فيحتاج أن يكون لهذا المعنى الذى هو أعم منه لفظ بحسبه وأما الملتصق فهو المماس اللازم للشيء فى الانتقال حتى يصعب حتى التفضيل بينهما، إما لانطباق السطحين حتى لايمكن أنه يفارق أحدهما الآخر إلا مع وقوع الخلاء المبين استحالة وجوده، وذلك يكون إذا كان ليس طرف أحد سطحى الجسمين أولى بالسبق إلى الانفتاح، أو يكون إنما يفتح بزوال صورة السطح عن كيفيته باستحداث تقبيب أوتقعير أو غير ذلك وهو غير مجيب إليه إلا بعنف، وإما لانغراز أجزاء من هذا فى أجزاء من ذلك. وقد يحدث الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم من شأنه أن ينطبق جيداً على كل واحد من السطحين لسيلانه، وأن ينغرز أيضاً فى كل واحد منها لذلك، ثم منه شأنه أن يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين بوساطته وهذا كالغراء وما يشبهه .

(١-٢) بالمماسة ... الشاغل : ساقطة من د . (١) ذات : ذوات م || ملاق ب ، سا ، م .
(٢) بجميع : لجميع ب سا || فما : فيما م || ملاقاة : ساقطة من د .
(٣) فالملاقاة : بالملاقاة سا || وإذا : فإذا سا ، م .
(٦) وضعهما : وضعها م || توهمته : توهمناه سا ، ط ، م .
(٧) حتى ... الملاقاة : ساقطة من م || استوت : استوفت ط ، م .
(١١) لهذا : لذلك ط || لفظ : لفظة د، ط || بحسبه : جسد ط ؛ يحتسب م .
(١٢) لانطباق : الانطباق فى ط ؛ الانطباق م .
(١٣) المبين : البين ط .
(١٤) يفتح : ينفتح ط || عن : من ط .
(١٥) إليه : ساقطة من م || لانغراز : الانغراز م .
(١٦) الالتصاق : التصاق م || لسيلانه : بسيلانه د ، سا ، ط .
(١٧) لذلك : كذلك د .
(١٨) كالغراء : كالغرى ب .

وأما المتصل فإنه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها فى مواضع : اثنان منها تقال للشئ بالقياس إلى غيره ، وواحد يقال للشئ فى نفسه لابالقياس إلى غيره : فأما أحد الاثنين فإنه يقال للمقدار أنه متصل بغيره، إذا كان طرفه وطرف غيره واحد، فيجب أن يكون كل واحد من المتصل والمتصل به محصلا بالفعل، إما مطلقا وإما بالعرض . فإن كان مطلقا وفى الوجود نفسه ، كان له طرف مطلق فى الوجود نفسه، كأحد خطى الزاوية ، فإنه متصل بالآخر لأنه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف بالفعل، لكنه بعينه طرف الخط الآخر ، وأما الذى بالعرض، فمنه مايكون بالفرض، فكما يعرض إذا توهمنا أوفرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا أحدهما عن الآخر بالفرض فيميز بذلك له طرف ، هو بعينه طرف القسم الآخر ، فيقال لكل واحد منهما أنه متصل بالآخر . وإنما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام الفرض، فإذا زال الفرض لم يكن ذاك ولا هذا بل كان الواحد الكل ولا قسمة فيه بالفعل . ولو كان مايقع بالفرض موجودا فى نفس الأمر ، ولو لم يفرض لم يمتنع وجود أجزاء بالفعل لانهاية لها فى الجسم، على ماسنبين، وهذا محال. وبالجملة أيضا إنما يكون فى أجزاء المتصل شئ هو هذا باتجاه الإشارة بعد الفرض إليه على نحو. وكذلك ذاك إنما يكون ذاك لاتجاه إشارة على نحو آخر من الفرض إليه، وهذا هذا وذاك ذاك من حيث الإشارتان متجهتان إليه، فإن بطلتا فمحال أن يقال إن هذا وذاك باقيان من حيث هما هذا وذاك، اللهم إلا أن يفرض سبب آخر مميز ، وأما ماكان يعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض. والمتصل لاجزء له بالفعل، كما يظهر من بعد، فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذاك ، من غير أن كان قبل موجودا بالفعل، وهو أمر يتبع الإشارة . وإذا زالت الإشارة لم يبق معلول الإشارة، فمحال أن يقال بعد ذلك إنه وإن بطلت الإشارة فلابد من تمييز ذاك من هذا ، فإن كون هذا وذاك فيها إنما هو بالإشارة فيكون كأنه قيل : إن بطلت الإشارة فلابد من أن تكون إشارة، وليس الحال فى أجزاء المتصل كالحال فى أجزاء الأشياء الأخرى المنفصل بعضها من بعض موجودا بالفعل ، فإن الإشارة هناك تدل

---

(١) فى : وفى : سا، ط ، م .

(٦) بالفرض : بالعرض د، سا ، ط، م|| فكما : كما م .

(٧) عن الآخر : ساقطة من د|| هو : ساقطة من سا .

(٨) ذاك : ذلك ط .

(٩) الواحد : للواحد د .

(١٠) أيضا : ساقطة من د || فى : ساقطة من سا .

(١١) ذاك (الثانية) : ساقطة من م ، ط . (١٢) آخر : ساقطة من د، سا ، م || ذاك : ساقطة من م || الإشارتان : إن الإشارتين م .

(١٣) هذا : ساقطة من سا|| يفرض : يعرض سا، ط، م . (١٤) بالفرض : بالعرض د ، م || الفرض : العرض د سا .

(١٥) بالفعل : ساقطة من ط|| وهو : هو د، سا ، ط، م .

(١٦) تميز : تمييز سا || ذاك : ذلك م .

(١٧) قيل : قبل سا . || إن بطلت : أو بطلت سا .

(١٨) الأخرى : الآخر ط.

ولا تفعل ،وههنا تفعل فتدل . ومن الذى يكون بالعرض،اختصاص العرض الحال ببعض دون بعض،حتى إذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص ، مثل جسم يبيض لاكله،أو يسخن لاكله،فيفرض له بالبياض جزء إذا زال البياض زال افتراضه. وأما الوجه الثانى فيقال : متصل ، للذى إذا نقل ماقيل إنه متصل به فى جهة تبعده عن الآخر تبعه الآخر ،فيكون هذا أمر أعم من المتصل،الذى قلناه قبل هذا ،ومن الملتصق. ويجوز أن تكون النهايتان اثنتين بالفعل،وأن يكون هناك تماس بالفعل،بعد أن يكون تلازم فى الحركة،ويجوز أن تكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة ، ولكن لايكون إيقاع اسم المتصل ههنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة ، بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور. ويقال متصل،للشئ فى نفسه إذا كان بحيث يمكن أن تفرض له أجزاء بينها الاتصال الذى بالمعنى الأول، أى بينها حد مشترك هو طرف لهذا وذاك،وهذا هو حد المتصل. وأما الذى يقال إنه المنقسم إلى أشياء تقبل القسمة دائما فهو رسمه، وذاك لأن هذا غير مقوم لماهيته، لأن المتصل يفهم بالمعنى الأول فهما حقيقيا ، ولاندرى أن هذا المعنى يلحقه أو لايلحقه إلا ببرهان، فهو من الأعراض اللازمة للمتصل المحتاج فى إبانة وجودها للمتصل إلى حد أوسط . وأما قولنا فرادى فإنما يقال لأشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له وللآخر. ويقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان، بأن يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر ، كما زمانه زمان الآخر ، فإن هذا مستحيل فى المكان وغير مستحيل فى الزمان، بل إنما يقال معا فى المكان لأشياء مجتمعة، كشئ واحد يكون لجملتها مكان، ويكون لكل واحد منها مكان خاص، جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذى يقع التغير إليه قبل التغير إلى غيره فى الزمان، أى تغير كان . فهذه الأشياء نافعة فى معرفة غرضنا،ومع ذلك فإنها من الأحوال التى تلزم الطبيعيات من حيث هى ذوات كم .

---

(١) بالعرض : بالفرض سا || العرض : ساقطة من سا .

(٢) العرض : الوجوه م || يبيض : أبيض ط .

(٥) وأن يكون : ويكون م .

(٧) إذا : ساقطة من ط . (٧) أجزاء : الأجزاء سا .

(٩) الذى : ساقطة من د || المنقسم : المقسم د || وذاك : وذلك ط، م .

(١٣) بأن : بل م || هو : ساقطة من د.

(١٤) لجملتها : بجملتها ط .

(١٥) جزء (الأولى) : ساقطة من م || المكان الخاص جزء من : ساقطة من د .

(١٦) إليه : فيه م || التغير (الأولى والثانية) : التغيير ط .

[الفصل الثالث]

ج ـ فصل

فى حالة الأجسام فى انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من الحجج

فنقول : قد اختلف الناس فى أمر هذه الأجسام المحسوسة، فمنهم من جعل لها تأليفا من أجزاء لاتتجزأ البتة ، وجعل كل جسم متضمنا لعدة منها متناهية، ومنهم من جعل الجسم مؤلفا من أجزاء لانهاية لها، ومنهم من جعل كل جسم إما متناهى الأجزاء الموجودة فيه بالفعل وإما غير ذى أجزاء بالفعل أصلا، وإذا كان ذا أجزاء بالفعل كان كل واحد من أجزائه المنفردة جسما أيضا لاجزء له بالفعل، فالجسم عنده إما أن يكون جسما لاجزء له، وإما أن يكون مؤلفا من أجسام لاجزء لها، ويعنى بقوله: لاجزء له إنه ليس فى الحال له جزء مفترض متميز، بل هو واحد بالاتصال ، وليس يعنى أنه ليس من شأنه قبول الانقسام، بل عنده أن يقبل القسمة دائما، وكلما قسم فالخارج بالقسمة جسم له فى نفسه أن ينقسم، لكنه ربما لم تكن قسمة بسبب عدم مايقسم به أو فوات تقدير القاسم أو لصلابته أو استحالة انكساره ، وهو فى نفسه يحتمل أن يفرض فيه وسط . وكل جسم فإنه قبل القسمة لاجزء له البتة ، بل الفاعل للجزء وجود القسمة، والقسمة إما بتفريق الاتصال وإما بعرض مميز يحاوله جزءا عن جزء إما عرض مضاف كالبياض أو عرض مضاف كالمحاذاة والموازاة، وإما بالتوهم والفرض. وأما الذين يقولون: إن الأجسام تنتهى إلى أجزاء لاتتجزأ، فمنهم من يجعل تلك الأجزاء أجساما فى أنفسها، ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ، ومنهم من يجعلها غير أجسام ولاخطوط ولا أشياء لها فى أنفسها أقطار وأبعاد. ويفارق أصحاب المذهب الأول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس وأبروقياوس وأبيقورس المذهب الحق

(٢) فصل : فصل جب ؛ الفصل الثالث م .
(٣) فيه : ساقطة من م .
(٣-١٦) فى حال .... الحق : ساقطة من سا .
(٥) لاتتجزأ : لاتجزأ م .
(٦) مؤلفا : ساقطة من ب، د، م .
(٨-٩) عنده .... أجسام : ساقطة من م .
(٩) له :+ بالفعل ط || له (الثانية) : ساقطة من م .
(١٢) لصلابته : الصلابة م .
(١٣) عن : من ط .
(١٥-١٦) ومنهم ..... منقسمة : ساقطة من د .
(١٧) المذهبين : ساقطة من د .

أن هؤلاء يقولون إن التركيب من هذه الأجسام هو بالتماس فقط وأنها لاتحدث منها متصل البتة،وأن الأجسام المحسوسة ليست بحقيقية الاتصال، فإن تلك الأجسام الأولى موجودة بالفعل فى الأجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض، وأنها لاتقبل القسمة المفرقة، بل القسمة المتوهمة،وهى مع ذلك بعضها أصغر وبعضها أكبر .وأما أصحاب الحق فإنهم يجوزون أن يكون جسم كبير من المحسوسات لاجزء له بالفعل،ويجوزون أن تكون الأجزاء إذا حصلت بالفعل منفصلة تلتقى مرة أخرى، فيحصل منها شئ واحد فتبطل خاصة كل واحد منها فلا يكون ثابتا بعينه .

ونعود إلى ماكنا فيه،فنقول : لكن أصحاب ديمقراطيس يفارقون الآخرين من أصحاب الجزء بأن الآخرين يجعلون جزءهم غير جسم،ولكل واحد من هؤلاء حجج تخصه . أما القائلون بجزء لايتجزأ،ولاهو جسم،فمن حججهم أن كل جسم فإنه قابل للتفريق،وإذا تفرق فأجزاؤه مقابلة للتأليف كما كانت،فإذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبل التفريق تأليف، ولولا أن فيه تأليفا لكان لايختلف عن الأجسام فى صعوبة التفكيك وسهولته .

قالوا : وليس ذلك لأن جنسها مخالف. ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية. قالوا ولا لاختلاف الفاعل،ولا لعدم شئ، ولا لأقسام يذكرونها، فإذن هو للتأليف. وإذا كان فيه تأليف فتوهمناه زائلا لم يكن محالا،وإذا زال بكليته بقى مالاتأليف فيه ، ومالا تأليف فيه فليس بجسم،لأن كل جسم ينقسم ،ومالا تأليف فيه لاينقسم،وهذا الاحتجاج مبدوء لديمقراطيس ،إلا أنه حرف منه بشئ يسير ،يفهم ذلك إذا أوردنا حجته.وقالوا أيضا : إنه لولم تكن أجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية،فكان للجسم أقسام وأنصاف فى أقسام وأنصاف من غير نهاية،فكان المتحرك إذا أراد أن يقطع مسافة احتاج أن يقطع نصفها،وقبل ذلك نصف نصفها،واحتاج فى زمان متناه أن يقطع أنصافا بلانهاية ، فكان يجب أن لايقطع المسافة أبدا، ويجب أن لا يلحق أخيلوس السريع العدو السلحفاة

(١–١٨) أن ..... السلحفاة : ساقطة من سا .

(١) أن : بأن ط|| يقولون : ويقولون ط|| هو : هى ب ، د.

(٢) بحقيقية : بحقيقة ط، م .

(٣) عن : من ط .

(٥) بالفعل : ساقطة من د || تلتقى : يلتصق ط|| فتبطل : فبطل م|| خاصة : خاصية سا، ط || ثابتا : باقيا ط .

(٨) لايتجزأ ولا : أو لاد .

(٩) فأجزاؤه : فان أجزاءه ب، د || كان : ساقطة من م .

(١٠) كذلك : كذا ط، م || التفريق : التفرق ط .

(١٣) وإذا : فإذا د، ط.

(١٣–١٤) تأليف ..... ينقسم ومالا : ساقطة من د .

(١٦) فى أقسام وأنصاف : ساقطة من د ، ط .

(١٧) واحتاج : فى أحيان د.

(١٨) فكان : وكان د، م|| ويجب : وكان يجب ط || أخيلوس : أخلوس ط .

البطيئة العدو، وكانت الذرة لاتفرغ من قطع نعل يسير عليها. فالمثل الأول للقدماء والثانى للمحدثين . لكن الحركة موجودة، فأقسام الجسم متناهية. وقالوا: إنه لوجاز أن ينقسم الجسم إلى غير نهاية، لوجب من ذلك أن تكون الخردلة تقسم أقساما تبلغ إلى أن تغشى آديم الأرض كله . وقالوا : لوكان الجسم ينقسم إلى غير نهاية ، لكانت الخردلة فى أقسامها مساوية لأقسام الجبل العظيم، وهذا محال. وقالوا أيضا: إن النقطة لاتخلو إماأن تكون جوهرا قائما بنفسه أو لاتكون. فإن كانت قائمة بنفسها، فقد حصل الجزء الذى لايتجزأ، ويكون الذى يلقاها أيضا نقطة أخرى فتتوالى النقط فاعلة لجسم أو لخط فاعل لسطح فاعل لذلك الجسم،وإن كانت عرضا فهى تحل محلا، وكل حال فى محل فهو يحل فيما يساويه ويكون مثله،فتكون النقطة تحل جوهرا لايتجزأ.وقالوا أيضا : إن جاز أن ينقسم الجسم إلى أجزاء غير متناهية،جاز أن يتركب من أجزاء غير متناهية،وأن يتركب مع غيره تركيبا بلا نهاية . ولهم أن يقولوا أيضا : إنا إذا فرضنا خطا منطبقا على خط، حتى تكون النقطة محاذية للنقطة أو ملاقية أو مداخلة له أو أى اسم شئتم أن تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط ، فقد صارت النقطة المماسة غير المماسة، وزوال المماسة دفعة، فيكون فى آن واحد صارت غير مماسة،وهى فى ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الأولى، فتكون النقطة متتالية فى الخط،والخط مؤلفا عنها،إذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية،كما هو فى مماسة النقطة الأولى،وكذلك هلم جرا . ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهى التى جعلها أوقليدس أصغر الحادات. وقالوا أيضا مايقولون فى حركة الكرة على سطح أملس،أليس يكون بمماسة واقعة بنقطة بعد نقطة، فيؤلف الخط الذى تمسحه الكرة من نقط . وأما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهى إليه جسما وهم شيعة ديمقراطيس فقالوا : إن الجسم لايخلو إما أن ينقسم كله ، حتى لايكون منه مالاينقسم أو لاينقسم كله ، فإن كان فى طباعه أن ينقسم فغير ممتنع أن يقع، وغير الممتنع إذا فرض موجودا لم يعرض منه محال ، بل ربما عرض منه كذب غير محال، والكذب غير المحال لايلزمه المحال .فلنفرض أن كل قسمة ممكنة فى الجسم فقد خرجت بالفعل فحينئذ لايخلو إما أن يحصل لاشئ . أوتحصل نقط، أو تحصل أجسام لاتنقسم . لكن من المحال أن تنتهى إلى لاشئ أو

(١-١٩) البطيئة ... أو : ساقطة من سا .
(١) نعل : فعل د ؛ يعد ط || فالمثل : والمثل د، ط، م || والثانى : والمثل الثانى م .
(٢) لوجاز : ساقطة من د || نهاية : النهاية م .
(٣) تبلغ : ساقطة من ط || وقالوا : قالوا ب، د || لكانت : لكان ط .
(٥) ويكون : فيكون ط || الذى : ذلك م . (٦) النقط : النقطة ط .
(٨) الجسم : ساقطة من د .
(١٠) شئتم : شئت م .
(١١) تالية للنقطة : ساقطة من م .
(١٢) إذ: إذا ط ، م .
(١٥) تمسحه : لمسحه ب .
(١٧) غير (الثانية) : الغير ب، د، ط .
(١٨) الجسم : الجزء م .

النقط ، فإنه إن كان انتقاضه إلى لاشئ ، فتألفه من لاشئ وهذا محال ، وإن كان انتقاضه إلى النقط ، فتألفه من النقط وهذا أيضا محال . قد أجمع العلماء على أن النقط كم اجتمعت لاتزيد على حجم نقطة واحدة ، وأنها إنما تلاقى بالأسر ، ولا يحجب بعضها بعضا من الملاقاة ، ولا تتحرك إلى التأليف فتصير شاغلة مكانا ، ولا يحدث منها متصل فبقى أن يكون انتقاضه إلى أجسام ليس فى طبيعتها أن تنفصل وتنقسم ، اللهم إلا بالوهم والفرض . وأما الذين قالوا بوجود أجزاء غير متناهية للجسم فقد دفعهم إلى ذلك امتناع تركيب الأجسام من الأجزاء غير المتجزئة ومن الأجسام غير المتجزئة . قالوا : فإن الأجسام أيضا فى أنفسها ذوات أقسام ، وإن لم تنفصل بالفعل ، فهى إن جزئت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة . قالوا فبقى أن تكون أجزاء الجسم بلانهاية ، وبسبب ذلك ينقسم الجسم انقساما لايتناهى ، إذ الانقسام الفرضى أو التفريق إنما يرد على أجزاء موجودة فى الجسم متجاورة ، فتكون أجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام ، فإن احتمل انقساما متناه كان ذا أجزاء غير متناهية . ولما ضيق أصحاب الجزء على هؤلاء وألجأوهم إلى مسألة النعل والذرة والسلحفاة وأخيلوس ، وبالجملة أن تكون الحركة تأتى على أنصاف لاتتناهى ، فلا تبلغ الغاية البتة ، التجأوا إلى ماالتجأ إليه أبيقورس فقالوا بالطفرة ، وهو أن الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل فى حد منها مقصود عن حد متروك ، ولم يلاق ولم يحاذ مافى الوسط . وأورد أول من يشبه بأبيقورس من الخارجين لذلك مثالا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحى والدوامة والأخرى القريبة من المركز ، وذكروا أنه لوكان الجزء الذى عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذى عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ، ومحال أن يسكن الذى فى الوسط ، لأنه متصل ملتزم بعضه لبعض . فبين أن الذى فى الوسط يتحرك ويقل طفرانه ، مع أن الذى عند الطرف يتحرك ويطفر أكثر حتى يحصل فى بعد أكثر من بعد الذى فى الوسط . ولما استشنع الأولون من الخارجين المذكورين الطفرة ولزومهم هذا الكلام ، ولم يجوزوا أن تكون حركة متصلة أسرع من حركة بلا توسط ، سكون اضطروا إلى أن جعلوا الذى يلى الوسط يسكن سكونات أكثر من سكونات الذى على الطرف واضطروا إلى تمكن المتوسط

(١–١٩) النقط .... المتوسط : ساقطة من سا .

(١) فتألفه (الأولى) : فتأليفه ط ، م || النقط : النقطة ط || فتألفه (الثانية) : فتأليفه د ، ط ، م.

(٢) أجمع : اجتمع م || النقط : النقطة ط || تتلاقى : تلاقى ، ب ، د .

(٤) فبقى : فتبقى ب ، د ، م || أن يكون : أن لايكون م || وتنقسم : ولا تنقسم ط .

(٥) دفعهم : أوقعهم ط ، دفعتم م . || تركيب : بتركب د ؛ تركب ط || غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، د ، ط .

(٧) بالتعيين :+ والتغيير ط .

(٨) الجسم (الثانية) : ساقطة من م || الفرضى : العرضى م .

(١١) وأخيلوس : وأخلوس بخ ، م ؛ والأخلوس ط || وبالجملة :+ إلى ط ، م.

(١٢) حتى : ساقطة من د.

(١٤) والدوامة : والدولابة ط || يتحرك : متحرك ط . (١٥) عند : هذا د .

(١٧) بعد (الثانية) : البعد ط || الطفرة : للطفرة مثالا ط .

(١٨) ولزومهم : ولزمهم ط ، م || متصلة : متصل د .

(١٩) من : ساقطة من ط || تمكن : أن تمكين ط .

من السكون ، وإلى أن حكموا بأن الرحى تتفكك عند الحركة أجزاؤها بعضها من بعض تفككا لايلزم أحدها أن يتحرك مع الآخر ،بل يسكن أحدها ويتحرك الآخر ، فلم يزل أحدهما فى شناعة الطفرة،والآخر فى شناعة التفكك .

[الفصل الرابع]

د ــ فصل

فى اثبات الرأى الحق فيها وابطال الباطل

وإذ قد دللنا على اختلاف المذاهب فى مسألتنا هذه،فانبدأ بالدلالة على صحة المذهب الحق،ثم لنحل على الشكوك التي أوردها مخالفوه، فنحلها حلا، ونقول: أما المذهب القائل إن الجسم فيه أجزاء بالفعل غير متناهية، فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع أشياء بلا نهاية فى زمان متناه ، ولأن إثبات الطفرة بين البطلان فى نفسه وبأن كل كثير فإنما هو من آحاد،وإذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثيرا فإذا لم يكن جزء واحد لم تكن أجزاء بلانهاية له ، والجزء الواحد لاينقسم من حيث هو واحد، وإذا أضيف إليه آحاد أمثاله لم يخل إما أن تكون الإضافة على سبيل المماسة، أوعلى سبيل المداخلة ، أوعلى سبيل الاتصال .فإن كان على سبيل الاتصال، حدث المتصل من مقادير منها محدودة فبطل الرأى، وإن كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وإن بلغت أضعافا لانهاية لها فى الوجود، وإن كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يقتضى وضعا مخصوصا، ويجب أن يكون له فى نفسه قدر جسمانى،على مانوضح من بعد،فيكون جسما، والجسم إذا قرن بأجسام أمثاله متناهية

(١-١٤) من ... متناهية : ساقطة من سا .
(٢) يزل : يزد د .
(٥) فصل : فصل دب ؛ الفصل الرابع م .
(٧) المذهب : المذاهب م .
(٨) أوردها : أوردناها م|| ونقول : فنقول ط، م|| المذهب : المذا هب م .
(١٠) كثيرا : كثير د، ط || فإذا : وإذا ط .
(١١) وإذا ؛ فإذا ط .
(١٣) منها : ساقطة من م .
(١٥) قرن : اقترن ط .

العدة كان من تركيب ذلك جسم لامحالة، وله نسبة إلى الجسم غير المتناهى الأجزاء نسبة محدود إلى محدود وفى عظمه . فإذا زيد فى الأجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الأجزاء المتناهية مبلغه، فكان جسما مساويا له من أجزاء متناهية العدد . فكذلك الجسم الأول هو من أجزاء متناهية العدد .

وأما مذهب القائلين بأن القسمة تنتهى إلى أجسام لاتنقسم بالتفريق للاتصال، فإنا نؤخر الكلام فى النظر فى أمر هذه الأجسام، فإنهم ليسوا يمنعون كون الأجزاء التى إليها تنتهى القسمة ذات احتمال لأن يفرض لها أجزاء، إنما يمنعون وقوع ذلك بالفعل، وعسانا نجوز ذلك أو لانجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر . إنما الموضع الأخص به النظر فى الأسطقسات .

وأما مذهب المؤلفين للأجسام من غير الأجسام فيجب أن نوضح بطلانه. فنقول: إن هذه الأجزاء إذا اجتمعت فكان منها جسم، فإما أن تجتمع على سبيل تتال فقط، أو على سبيل تماس، أو على سبيل تدخل، أو على سبيل اتصال. إذ الأشياء المجتمعة، إما أن يكون بينها بعد أو لايكون، فإن لم يكن بينها بعد، فإما أن يكون تلاقيها بالأسر أو لابالأسر فإن كان بالأسر، كانت مداخلة على ما أوضحنا، وإن كان لابالأسر، فإما أن يختص كل بشىء به يلقى الآخر، أو يكون ذلك الشىء مشتركا، فإن اختص فهو مماسة، وإن كان مشتركا فهو اتصال . وكذلك هذه الأجزاء إذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من أحد هذه الوجوه، فإن اجتمعت على التتالى فقط لم تحدث منها الأجسام المتصلة فى الحس وكلامنا فيها، وإذا اجتمعت على اتصال أو تماس فكل واحد منها ينقسم إلى مشغول وفارغ وممسوس وخال، على نحو ماشرحنا فى الفصول السابقة. ويجب إن لم يتداخل، أن يكون إذ لقى واحد منها واحدا فجاء ثالث ملاق لأحدهما ، أن يكون محجوبا عن ملاقيه الآخر بتوسط هذا الملاقى، فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته مالم ينله الآخر ، وهذا بين بنفسه ، فيكون المتوسط منقسما . وإن كانت الملاقاة بالأسر كانت مداخلة

(١–١٧) العدة ... مداخلة : ساقطة من سا .

(١) غير : الغير ب، د، ط|| نسبة (الثانية) : نسبته م|| محدود : محدودة م .|| إلى محدود : ساقطة من م .

(٢) فكان : وكان د|| مساويا : متساويا ط . (٣) فكذلك : وكذلك د|| العدد : بالعدد ط، م .

(٤) مذهب : المذهب ط || فى (الثانية) : إلى م .

(٨) بطلانه : ساقطة من م .

(٩) فكان : وكان د .

(١٠) بعد (الثانية) : ساقطة من د

(١١) ما أوضحنا : ما أوضحناه ط|| كل :+ منها د .

(١٢) يلقى : + منها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعا م .

(١٤) وإذا : وإن ط ، م || فكل : وكل د .

(١٥) نحو : ساقطة من ب، د.

(١٦) ملاقيه : ملاقا ط .

(١٧) كانت (الثانية) : وكانت ط، م

فلايزداد باجتماعها قدر، فتكون كلما اجتمعت كالواحد الذى لاطول اه ولاعرض ولاعمق ،فإذ كانت هذه الأجزاء التى لم تتجزأ لاتجتمع اجتماعا يتألف به منها جسم فالجسم إذن غير منتقص إليها . فإذن ليس تنتهى قسمة الأجسام إلى أجزاء لايمكن أن تنقسم نوعا من القسمة، وكذلك سائر المقادير، أعنى السطوح والخطوط. وأى عاقل يرخص فى أن نقول: إن صفحة من أجزاء لاتتجزأ أضاءت عليها الشمس،أوعرض لهاحال من جهة، فيجب أن تكون الجهة الأخرى بتلك الحال،أو نقول: إن الصفيحة ليس لها فى نفسها وجهان، بل الضوء على ماهووجه الصفيحةوالوجه الذى لايلى الشمس هو ذلك الوجه بعينه، فإنه إذا أبصر هذا الوجه فقدأبصر ذلك إذ هذا وذلك واحدا . وليس ههنا هذا وذاك، فيكون الواقف من جهة من الصفيحة يرى الصفيحة مضيئة من الجهة الأخرى. وقد يجب من وجود الأجزاء الذى لاتتجزأ أن لاتكون دائرة ولامثلث قائم الزاوية ولا كثير من الأشكال إذ الدائرة توجب أن يكون الطوق الخارج أكبر من طوق داخل يماسه، والمماس مساو للمماس والمساوى لايكون أكبر والمثلث القائم الزاوية إذا كان ضلعاه كل واحد عشرة عشرة كان وتر القائمة جذر مائتين، وهو إما محال لايوجد وإما صحاح وكسر وأجزاء، وهى لا تنكسر .

لكنهم يقولون إن: البصر يخطئ فى أمر الدائرة والمثلث، وإنما هى أشكال مضرسة، ومع ذلك فإنهم لايدفعون وجود المربع القائم الزوايا مثلا على هذه الصفة، لنركب من أربعة أجزاء لاتتجزأ، خط على الاستقامة ولتركب مثله خطوط ثلاثة غيره، ويوجد منها خط آبَ ،ولنطبق به على خط ج د، وحتى لايكون بينهما سعة شئ وكذلك هز بعد ج د وحط بعد هز حتى يحدث سطح اط على مذهبهم . فمعلوم أنه ليس يسع بين هذه الأجزاء فى السطح جزء آخر البتة، فالأجزاء الأربعة التى هى الأول من خط آبَ والثانى من خط ج د والثالث من خط هـ ز والرابع

(١-١٦) فلا يزداد ... الرابع : ساقطة من سا .

(١) كلما : كلها م || له : ساقطة من م || فإذ : فإن ط .

(٢) به : ساقطة من د || فالجسم : ساقطة من د .

(٣) سائر : سير د .

(٤) أضاءت : أضاء ب ، د ، ط .

(٥) الصفيحة : الصفحة ط .

(٦) الصفيحة : الصفحة ط .

(٧) الصفيحة (الأولى) : الصفحة ط || الصفيحة (الثانية) : الصفحة د؛ الصحيفة ط .

(٩) إذ : إذا ط || المماس (الثانية) : للماس ط .

(١٠) ضلعاه : من ضلعيه م || كل واحد : ساقطة من د ، م .

(١١) وأجزاء : أجزاء د || وهى : وهم ب، م؛ هم د .

(١٢) البصر :+ قد ط || مضرسة : متضرسة د .

(١٣) القائم : القائمة ط || خط : خطه ط .

(١٤ ويوجد : وليؤخذ ط ؛ رليوجد م || ولطبق : ولينطبق م || على : ساقطة من م || بينهما : بينهام .

(١٦) فالأجزاء : والأجزاء د

من خط حط وهو القطر لايخلو إما أن تكون هذه الأجزاء يماس بعضها بعضا على سمت بين جزء آ وجزء ط فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها وهو القطر ويكون مساويا للضلعين المتساويين، وهذا بعيد عن الجواز. فمعلوم بالمشاهدات أن القطر فى مثل هذا أطول من الضلع، وإما أن تكون هذه الأجزاء متباينة فحينئذ إما أن تكون فيها فرج أو لاتكون، فإن كان بينها فرج لم تنطبق الخطوط تطبيقا لافرج فيه وقد فعل ذلك، هذا خلف. وإن لم يكن بينها فرجة فيكون فيما بينها شئ لامحالة، إما جزء أو فوقه أو بعض جزء فإن كان بعض جزء فقد قسم الجزء وإن كان جزء بتمامه أو جزءان لزم دائما أن يكون طول القطر إما أن لاينقص عن الضلعين معا، أو ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس، ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما، فهو أمر محسوس وقدر كبير.

وأما مايقولون: إن هذا الخط لايكون مستقيما، بل مضرسا على صورة هكذا ه‾ه‾ه‾ه‾ أعنى أن يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه إلى جهة، ثم جزء آخر فى سمت الأول، ثم جزء منحرف عنه، كان كل منحرف موضوع فى الفصل المشترك بين المرتبتين فى سمت واحد، فإنه يظهر فساده وبطلانه عن قريب، وذلك لأنه إما أن تكون المرتبتان فى سمت واحد منها متماسين أو غير متماسين، فإن كانا متماسين وكل أجزاء مرتبة فى سمت واحد متلاقية، بحيث يتصل منها خط مستقيم، فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان، موضوع أحدهما بجنب الآخر، فلا تضريس. وإن كانا غير متماسين، فلا محالة أنه يكون بينهما جزء، فلا يكون مضرسا بل يتصل على الاستقامة، إنما يكون مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا، والجزء لايتبعض، بل إما أن يكون كله بينهما، أو لاشئ منه بينهما وإذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة، بل يكون هناك وضع على الاستقامة، كما هو مقبول عندهم. إن من شأن الأجزاء أن ينتظم منها خط مستقيم، فإن جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد جزئين لافى نظام السمت، بل عرضا حتى يتضرس، فقد جعلوا من كل جزء شيئا فيما بين

(١ – ١٨) من .... بين : ساقطة من سا .

(١ بعضا : ساقطة من د .

(٤) فرج (الأولى) : فرجة ب ، د ، م || وقد : فقد ط . (٥) بينها (الأولى) : منها ب || كان : ساقطة من م .

(٦) دائما : + إمام .

(٧) ضعف : ساقطة من بخ || دائما فهو أمر : دائما فانه أمر ط ؛ إنما هو أمر م .

(١٠) وجزء : جزء د .

(١٢) المرتبتان : المرتبان ب ، د || منها : ساقطة من د || متماسين (الثانية) : يتماسان ب ، د .

(١٢–١٣) منها ...... واحد : ساقطة م .

(١٣) يتصل : يحصل ط || مستقيم : ساقطة من د .

(١٤) فلا تضريس : لا تضريس ط ، م .

(١٥) إنما يكون : إنما كان يكون ب ، د ، م || لا يتبعض : لا ينتقص د .

(١٧) المرتبتين : المرتبين ب .

(١٨ نظام : ساقطة من م .

الجزئين وشيئا زائلا حتى يكون تضريس، فجعلوا كل جزء منقسما. وما يقولون فى خط مستقيم يعمل، ثم يركب جزوءه الأول على نقطة آ، و يطبق على السطح، حتى يلقى الخط على نقطة ط، ومعلوم أن هذا ممكن. فبين إذن أنه يمكن أن ينتظم بين الجزئين خط مستقيم، فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التى لهم. وإذ صح أنه يمكن أن يفرض بين الجزئين خط مستقيم على أى وضع كان الجزءان، فيمكننا أن نضع على جزئى آ و ط جزئين، ولا يكون بينهما شئ، وينتظم بينهما خط، ونطبقه على خط القطر، فكيف يكون حال النقط التى تتاو النقطة الأولى الموضوعة على نقطة آ آ، تقع على النقطة الثانية من القطر، التى هى النقطة الثانية من خط ج د أو تقع فى الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا لفصل مشترك بينهما لايتلاقيان عليه، أو تكون تلك الفرجة أصغر من أن تسعه، فيكون شئ أصغر من حجم مالايتجزأ، أو يكون يسعه، فيكون ماقدمنا من الخلف. وإن وقع على نفسه، فقد انطبق الخط المستقيم على القطر، وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساوله.

ومن العجيب ما يضطرون إليه فى هذا الموضع من إمكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين، وهو بعينه يمكنه أن يتحرك قليلا حتى يلقى أحدهما وحده. فإن كان الذى يلقاه وهو يماس الأول والثانى هو الذى كان يلقاه بعينه وهو يماس الثانى وحده، فيكون عند التنحى مماسا أيضا، هذا خلف. وإن كان يلقى منه غير الذى لقى أولا، فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء. ويلزمهم ما يهربون منه من أمر زيادات الجهات على الست الذى يظنون أنها واجبة أن تكون ستا، وليس ذلك بواجب البتة، إنما ذلك أمر قد تعورف فى تسمية جهات الحيوان، فظن أن ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب فى كل شئ، بل الحق أن بين كل جهتين متجاورتين جهة أخرى، وذلك إلى غير النهاية بالقوة .. وهذا أيضا مثل مايظن بعضهم أن الجسم طولا معينا وعرضا معينا وعمقاً معينا، وأن كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان، فتكون الجهات ستا وليس غيرها . ونحن سنقول

(١-١٧ الجزئين .... سنقول : ساقطة من سا .

(١) وشيئا : شيئا م .

(٢) فبين : فيتبين ط .

(٣) ينتظم : ينظم ب ، م || وإذ : وإذا ط .

(٤) الجزءان : ساقطة من د . (٥) ولايكون : لايكون م || وينتظم : وينظم ب ، م .

|| خط : خطاد ؛ خطأم || النقط : النقطة ط || القطر : النقطة د ، ط .

(٦) من.... الثانية : ساقطة من د || النقطة (الثانية) نقطة د ، ط .

(٧) فى : على د || مشترك : المشترك ط .

(٩) على (الأولى) : عليه ب ، د ، م || على القطر وما طابق المستقيم : ساقطة من م .

(١٠) ومن : من د || العجيب : العجب ط .

(١٢) يماس : مماس د ، ط ، م .

(١٢-١٣) وإن كان ... اللقاء : ساقطة من د .

(١٣) من : عن د .

(١٤) واجبة : واجب د .

(١٧) وأن كل : فإن كان ط .

فى هذا عن قريب، بل يجب أن يعلم أن القول بكون الجهات ستا، أمر مشهور متعارف، وليس بحق، ولا عليه برهان. ولكنهم يناقضون ماقلناه بمربعات تكون على هيئة هذه الأجزاء الأربعة، يؤلف منها مربع كبير، فتكون المربعات التى على القطر لامتلاقية بأطرافها التى هى الخطوط، ولا بينها شئ. وقد ضلوا فى ذلك ضلالا بعيدا، وذلك لأنها متلاقية بالنقط، وطرف الطرف طرف يصلح به اللقاء، وغير متلاقية بالخطوط، وبين تلك الخطوط أنصاف مربعات أخرى تملؤها، إذ المربعات تنقسم فتسد الفرج، ولا كذلك الأجزاء، ومما يعلم يقينا لانشك فيه. ولا اختلاف أن بين كل شيئين ذوى وضع سمت، حتى أنا إذا عملنا خطا مستقيما بينهما، فإنه يملأ ذلك السمت، إذ يقع فى ذلك السمت. فإذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة، وقد جعل بإزائه جسم كالأرض أيضا، ونصب هنالك شئ نصبا قائما، وجميع ذلك صحيح جواز الوجود فى العقول، ثم كانت الشمس مضيئة للأرض، وكان المنصوب يستر على قدر سمت الشمس، فإذا زالت الشمس جزءا فلا يخلو إما أن يزول السمت الذى بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل أو يبقى، فإن بقى بقى لامحالة سمتا، والسمت على حكم خط مستقيم، فيكون ذلك الآخر المخرج على الاستقامة من الشمس إلى طرف المنتصب إلى الأرض أيضا خطا مستقيما كالخط الذى عليه علامة ب من خطى آ بَ، فيكون خطان مستقيمان متباينان يجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما، فيكون الجزء المشترك وهو الذى بين طرف المنتصب ونقطة على الأرض وهو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما. وهذا معلوم الاستحالة، ومع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا وهو طرف المقياس توازيه الشمس من جهتين: إحداهما خارجة عن السمت الذى لهم، فإن لم يثبت السمت، بل زال، فإما أن يزول جزءا، أو أكثر من جزء، أو أقل من جزء، فإن زال جزءا فتكون حركة الشمس فى السماء مساوية لحركة طرف السمت، ومسافتاهما

(١–١٩) فى .... ومسافتاهما : ساقطة من سا .
(١) وليس : ليس ط، م . (٢) بمربعات : بمعربات م.
(٣) القطر : للقطر ط.
(٤) بالنقط : بالنقطة د، ط || أنصاف : أيضا ب، د .
(٦) إذا :+ نحن ط || إذ يقع : أو يقع ط .
(٧) ونصب : ساقطة من د .
(٨) هنالك : هناك ب، د . || مضيئة : مضيئا م .
(٩) الشمس (الأولى) : الشئ د .
(١٠) من : على د|| بقى بقى : بقى م .
(١١) الآخر : الأخير ط|| على الاستقامة من : ساقطة من د || إلى طرف ..... خطا : ساقطة من د.
(١٢) فيكون :+ الشمس د . || متباينان : ساقطة من ط .
(١٥) وهو : هو ط|| توازيه : يوازيها ط .
(١٦) الذى : التى ب، م|| فإن : وإن م.
(١٧) أو أقل : وأقل د|| من جزء (الثانية) : ساقطة من ب || جزءا :+ أو أكثر ط، م.

متساويتان أو يكون طرف السمت قطع أكثر ، وجميع هذا ظاهر الإحالة ، وإن كان أقل من جزء فقد انقسم الجزء .

وكذلك إذا أوقعنا خطا مستقيما كالوتر ، على زاوية قائمة أحد ضلعيها أقصر ، فجررنا طرف ذلك الخط ، وليكن جدعا ، أحد طرفيه على حائط والآخر على الأرض ، وارتفاع الحائط أقصر من البعد بين الأرض والزاوية ، فإذا جررنا هذا الخط من الطرف الذى على الأرض جزءا ، فكان ينجز الطرف الآخر جزءا ، وجب من ذلك أن يكون مايقطع من الجانبين سواء . وليس كذلك ، بل يكون القطع من الجانب الأقصر أكبر ، وليس ذلك ممايتبع تفككا أو يفرق الاتصال البتة ، وإلا لاختلف فى المعمول من الحديد والألماس والمعمول من الخشب ، بل يستوى التقدير فى الجميع . وإلا لو استأنفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذى نزل إليه المجرور بقدر طول المجرور ، كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور . وكذلك الأجزاء التى فى طرف الطاحونة .

١٠ ويلزمهم ماحكيناه عن قوم أحوجوا هؤلاء إلى القول بالتفكك والمتفكك ، إما أن يكون تفككه بأن تتزايل أجزاؤه بفرج تقع لها ، فيجب أن تزداد مسافة الرحى عند الحركة ، أو بأن تتزايل الأجزاء على نحو تبادل الأمكنة ، حتى تبقى الجملة على حجمها ، فتكون العلامات تزول ، ولاتبقى الأجزاء التى فى الرحى على الأوضاع التى كانت لبعضها عند بعض . هذا جواب من يقول بالتفكك وتحول السكونات الحركات البطيئة . وماذا نقول فى فرس شديد العدو ، هل نشك فى أن حركاته أكثر من سكناته ، ولو كانت السكنات أكثر لكان البطء أظهر والفتور أوضح . وإن أنكروا هذا فى الفرس ، لم يمكنهم أن ينكروه فى السهم المرمى ، ومع ذلك فإن نسبة حركة عدو الفرس أو ارتماء السهم إلى سير الشمس ، ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارتماء على السكنات ، وذلك لأنه

(١-١٦) متساويتان .... لأنه : ساقطة من سا .

(١) قطع : يقطع ط ، م .

(٣) فجررنا : فحررنا ب ، د ، م

(٤) جدعا : جذعا م .

(٥) جررنا : حررنا ب ، د ، م || فكان : وكان م .

(٦) أكبر : أقل ط ، م || وليس (الثانية) : فليس ط .

(٧) تفككا : التفكك ط || يفرق : يفترق ط || لاختلف : لاختلفت م || الخشب : خشب د ، م .

(٨) وإلا لو : لوط || وضع : قطع م .

(٩) كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور : ماكان يقع حيث وقع عليه المجزور ب ، د ، وكان يقطع لاىن حيث وقع عليه المجرور م .

(١٠) بالتفكك : بالتفكيك ط . || تتزايل : تزايل ط

(١١) تقع : ساقطة من د || لها : لنا م || تتزايل : تزايل ط .

(١٣) هذا .... البطيئة : ساقطة من د ، م || بالتفكك : بالتفكيك ط .

(١٤) هل : وهل ب ، م || السكنات : السكونات ط .

(١٥) وإن : فإن ط || عدو : + بين د .

(١٦) أو ارتماء : ولو ارتماء د || نسبة : ساقطة من ط

لوكانت الحركات فى الركض والارتماء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليس لها إلا الحركات فقط ، لكان ركض الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس . وليس الأمر كذلك، بل لاقياس لهذا إلى ذلك. أما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة، وأما ارتماء السهم فقد جربت فى قوم يقفون على أبعاد مرامى سهام، وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه، فيعرف التفاوت فى ذلك . ولو استقصى مستقصى هذه النسبة وجدها أقل من نسبة جزء من ألوف أجزاء منه، فيجب من ذلك أن يكون الفرس أو السهم يسكن ألوف سكنات وتتحرك واحدة، وكان يجب أن لاترى حركته ولا تظهر لغلبة السكون عليها، وإن ظهر منها شئ كان قليلا يسيرا . والوجود بخلاف هذا، فإن الحركة هى الظاهرة، والسكون لاظهور له البتة . ومما يوضح هذا مانعلمه من أن الثقيل كلما ازداد ثقلا كانت حركته إلى أسفل أسرع ، فإذا كان ثقيل مايتحرك إلى أسفل تخالطه وقفات . فإن زدنا مقدار الجسم دائما نطلب زيادة الثقل، بلغنا بذلك وقتا إلى حركة لاتخالطها سكون، فإذا ضممنا إليها ضعف ذلك الجسم لزم أن يتحرك أسرع من غير تخالل سكون يكون سببا للإبطاء، وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التى لاوقوف لها ثم اتصل به ثقل. ومن العجائب أنه إذا تحرك المتحرك فى هواء راكد أو فى خلاء مقرون به وهو مما لامقاوم فيه، ويكون مبدأ حركته ميلا فيه واعتمادا إلى جهة أن يبقى ذلك الاعتماد وذلك الميل فى تلك المسافة بعينها ولا تبقى الحركة، بل يحدث سكون يقع به البطء كأنه يعرض كسل متعب، فيديل بالاختيار إلى السكون، ثم مايثوب إليه النشاط. وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل فى هواء راكد أو خلاء، وكيف يمكن أن يقال إن الميل والاعتماد يبطلان فيه ويتجددان. ومن الشناعات التى تلزم الجزء، أنا نعلم يقينا لانشك فيه أنه إذا تحرك متحرك من اليمين إلى اليسار ومتحرك آخر من اليسار إلى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين ، أنهما لايزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ، ثم يتفارقان . فإذا فرضنا أربعة أجزاء لا تتجزأ وأربعة أخرى ، وركبنا من كل أربعة خطا، وكان أحد الخطين موضوعا بجنب الآخر ، كما فعلنا فى المربع الذى أنشأناه من أجزاء لا تتجزأ ،

(١–١٨) لوكانت .... لا تتجزأ : ساقطة من سا .

(١) للسكنات : السكنات د || ليس، : ليست ط .

(٣) أبعاد :+ من ط|| سهام : السهام ط || وكل: فكل د .

(٤) فيعرف : فعرف ب، م؛ يعرف د|| مستقصى : المستقصى ط، م .

(٦) وكان : فكان ط|| عليها : عليهما ط .

(٨) حركته : حركة م || فإن : فإذا ط، م .

(١٠) يكون : ساقطة من م .

(١١) أو فى : وفى م .

(١٢) لامقاوم : لامعلوم د|| واعتمادا : أو اعتمادا د، ط، م.

(١٤) ما يثوب : ما يثور ط .

(١٥) أنا : فإنا ط .

(١٨) فى المربع : بالمربع ط || أنشأناه : أنشأنا ب، د، ط .

وفرضنا على طرف أحدهما الطرف الذى على اليمين جزءا ، وعلى طرف الآخر الطرف الذى على اليسار جزءا، وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذى على أحد الخطين وعلى طرفه الأيمن نافذا إلى طرفه الآخر ، والذى على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الأيسر نافذا إلى طرفه الآخر ، وتوهمنا أن حركتيهما متساويتان فتحاذيا وتفارقا، فلا يخلو أما أن يكون تحاذيهما على النصف. أو بعد النصف فإن كان التحاذى إنما يقع إذا كان هذا على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه، وذلك على الثانى من الطرف الذى تحرك عنه، فبعد لم يتحاذيا، لأن تحاذى الثانى من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر ومايوضع عليه ، فإن تحاذيا بأن يكون كل واحد منهما على الثالث، فهما فى حال التحاذى متفارقان ، وإن تحاذيا وأحدهما على الثانى من خطه والآخر على الثالث من خطه ، فليست حركتاهما على السواء . ومما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذى عقل مانعلمه أنه إذا تقابل شيئان لكل واحد منهما أن يتحرك إلى الآخر حتى يلقاه ، ولامانع له البتة عن لقاء الثانى خارجا، فلهما أن يتحركا معا حتى يلتقيا فإذا التقيا أمكن أن يتمانعا، وقبل ذلك لا تمانع بينهما . وهذا شئ بين بنفسه، فإذا توهمنا ثلاثة أجزاء على صف، وعلى الطرفين جزءان، لكل واحد منهما أن يتحرك حتى يلقى الآخر ولامانع ، فإن لهما جميعا أن يتحركا إلى أن يلتقيا، بعد ماليسامتقيين. فلا يخلو التقاؤهما إما أن يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال الوسط وقد انتقل إليه بكماله فيكونان متداخلين أو كل واحد قطع شيئا إلى أن التقيا. فإن كان كذلك، فقد انقسم الجزء والوسط والجزءان الطرفان والجزءان المتحركان.

والعجب من قولهم على هذا إن هذا يستحيل فيه أن يتحركا معا لاستحالة الانقسام كأن أحدهم إذا تحرك والآخر ساكن نفدت حركته . فإن كان الآخر يريد أن يتحرك يشعر بذلك فيقف، أويقفه سبب وارد من الآخر إليه يقسره أو يقفه بملاقاة الآخر له وليس سبق الآخر إلى الملاقاة ، أولى من سبق هذا وليس يخفى على العاقل أنه

(١-١٦) وفرضنا ..... أنه : ساقطة من سا .

(١) على (الأولى) :+ ظهر م || الذى على اليمين ... الطرف : ساقطة من م || الآخر :+ وهو ط || الذى :+ يلى ط .

(١-٢) جزءا وحركنا .... وعلى : ساقطة من م .

(٢) والذى : والجزء الذى ط .

(٣) وعلى طرفه : وطرفه م || الآخر (الثانية) : ساقطة من د.

(٤) يقع :+ على النصف ط || هذا : ساقطة من م .

(٥) الطرف .... من : ساقطة من د .

(٧) خطه (الأولى والثانية) : خط ط .

(١٠) يتمانعا : لايتمانعا ط .

(١١) فإن : ساقطة من د. || ملتقيين : بملتقيين ط ، م .

(١٣) والجزءان (الثانية) : فالجزءان م .

(١٤) والآخر : فالآخر ط .

(١٤-١٦) والآخر .... بملاقاة : ساقطة من م .

(١٥) فإن : فإذا ط || إليه :+ عليه ط .

(١٦) بملاقاة : ملاقاة ط .

إذا أريد تحريكهما معا، لم يكن قصد أحدهما ليتحرك فى نفسه حابسا لصاحبه عن أن يتحرك، إلى أن يلقاه. فمن المحال أن يقال إن هذا يحتبس، بسبب أن الآخر يهم أن يتحرك، فكيف يكون ذلك سببا معاوقا لقوة الدافع من الحبس حتى يقفا ولا يطيعاه وليسا بمتماسين ولا ملتصقين بما تحتهما، ولا فى أحدهما تأثير حابس من الآخر ولا من خارج حابس.

وبالجملة يجب أن تحدث عند احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتمانعا، وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن قنع بأن يقول إن امتناع القسمة يحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لأحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لاندفع وأجاب بسبب. لكنه لما اتفق حضور مجئ دافع الآخر، صار لا هذا يجيب ولا ذاك، فليقع وأما العاقل فإنه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام، لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس. وأنت إذا بسطت ما أوجزنا القول فيه وتأملته، أيقنت بطلان هذا المذهب أصلا. وإذا بطل هذا المذهب ومضاده معا. وجب أن يكون الحق مقابله بالنقيض، وهو أنه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل، وأنه ينقسم إلى غير النهاية بالقوة.

(١-١١) إذا .... بالقوة : ساقطة من سا .

(١) لصاحبه : يصاحبه ط .

(٢) يحتبس : المحتبس د؛ يحبس ط || فكيف : وكيف ط .

(٣) يطيعاه : يطيعا د، م|| الآخر : الأجزاء ط .

(٧) لاندفع : لايندفع ط؛ ساقطة من د .|| بسبب : ساقطة من ط ، م|| لما : إذا ط|| مجئ : ساقطة من د || الآخر : للآخر ط ، م .

(١٠) مقابله : مقابلهما طا .

[الفصل الخامس]

هـ ـ فصل

فى حل شكوك المبطلين فى الجزء

فلنشرع الآن فى حل شكوكهم، وفى تتميم مايليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والأزمنة فى هذا الانقسام غير المتناهى بالقوة، ومايتبع ذلك. أما قولهم إن كل قابل للتفريق ففيه تأليف، فهو الذى لما ظنوه حقاً بنوا عليه، وليس هذا بمسلم. فإن عنوا بالتأليف أن يكون فيه جزءان متميزان بالفعل وبينهما مماسة وأن التفريق تبعيد أحدهما عن الآخر وإبطال المماسة، فهذا غير مسلم. ولو سلم، لكان لايحتاج إلى أن يلتجئوا إلى التفريق حتى تتم حجتهم، بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف تأليفاً، إذ كان يجب أن يكون أجزاء حاصلة لاتأليف فيها، لاستحالة وجود مالا يتناهى من الأجزاء بالفعل، ووجوب واحد بالفعل حيث يكون كثيرا. وإن عنوا بالتأليف الاستعداد لأن يحدث كثرة فيما هو واحد لاكثرة فيه، فهذا مسلم. وهذا لايجوز إزالته عن الجسم أو يبطل الجسم إذ لاسبيل إلى إبطال وحدة الواحد بالفعل إلا بإعدامه أصلا أو تكثيره، فإذا لم يعدم بل كثر بقى وأحد حالهما حاله وجملة الوحدة لاترفع عنه البتة إلا بإبطاله. وقد حسب بعضهم أن وجود الأجسام مختلفة فى سرعة قبول التفريق، وعسر قبوله يوجب إثبات التأليف.

قال: وذلك ليس لاختلاف جنس الأجسام أى نوعيتها، ولا لاختلاف الفاعل، ولالحدوث شئ، ولالعدم شئ كان عندهم، ليست الأقسام إلا هذه، وعندهم أن الأجسام لاتختلف نوعيتها. فلنسلم ذلك كله لهم، فلم يجب

(٢-١٥) فصل .... يجب : ساقطة من سا .
(٢) فصل : فصل ه ب ؛ الفصل الخامس م .
(٣) المبطلين : + المخطئين ط .
(٤) والحركات : ساقطة من م .
(٥) غير : الغير ب، د، ط || فهو : فهذا هو ط .
(٨) تكون : ساقطة من ط . || ثبات : إثبات ط || إذ : إذا م .
(٩) واحد : الواحد ط، م || وإن : فإن د، ط، م .
(١٠) فهذا : فهو ط || وهذا لايجوز : ولا يجوز م . || الجسم (الثانية) : ساقطة من د .
(١١) أو تكثيره : وتكثره د، م || واحد : + أن د، ط، م . (١٢) لاترفع : لايرتفع ط، م || وقد : قد د .
(١٤) وذلك : وبعض ذلك م || الفاعل : الفواعل ط || ولا لحدوث شئ : ساقطة من م .
(١٥) ليست .... وعندهم : ساقطة من د .

أن يكون للتأليف لاغير ، بل لم لايكون هذان المعنيان وهما عسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان للأجسام تختلف بها بعد الاتفاق المذكور، كالسواد والبياض وغير ذلك من الأعراض . فترى أن الأجسام إذا اختلفت بالسواد والبياض، احتاج ذلك إلى أن يكون اختلافها بعرض غير السواد والبياض هو التأليف إذ ليس الجنس والفاعل والحدوث وعدم الشئ . وأما حديث الحجة المبنية على الإنصاف فإنما كان يكون من ذلك شئ لو قلنا إن للجسم جزءا مالم يجزأ نصفا أو ثلثا أو ربعا أو غير ذلك ، فكان يكون له أجزاء بلا نهاية . ونحن لا نوجب للجسم جزء البتة إلا أن يجزأ ، ولا يمكن أن يكون جسم قد جزئ بأنصاف لا نهاية لها فلايلزم ماقالوا .

وأكثر مايقولون ههنا : ترى أنك إذا لم تشر ولم تعين إلى جزء جزء لايكون ذلك مفرداً، وهذا مفردا . ولايدرون أن ذلك إنما صار ذلك، وهذا بالإشارة ، فإذا لم تكن لم يكن لا ذلك ولا هذا ، وإذا لم يكن لاذلك ولا هذا ، كيف يكون ذلك مفردا وهذا مفرداً ، وعلى أن المسافة المقطوعة تقطع بزمان مثلها متناهى الأطراف منقسم بلا نهاية فى الإنصاف توهما وفرضا ، ولاقسم له وجوداً وفعلا .

فأما حديث الخردلة والجبل، فإنه لا أقسام لأحدهما مالم يقسم ، وإذا قسما معا حصلت أقسامهما متساوية فى العدد، وكل واحد من الأقسام التى للخزولة أصغر ، ويذهب ذلك إلى غير النهاية ، وإنما كان يكون شناعة لو كان الذهاب إلى غير النهاية فيهما بمقادير متساوية . ومثال ذلك أن نضعف الجبل فى التوهم وفى قدرة الله إلى غير النهاية ، والخردلة أيضا فلا يكون من ذلك أضعاف الجبل متساوية فى المقدار لأضعاف الخردلة لأجل أن التضعيف متساو بل، يكونان مختلفين فى القدر ، وإن تساويا من وجه فى العدد . وما الذى يمنع أن تكون أشياء متساوية فى العدد ليست متساوية فى المقدار أفرادا ولاجملة ، بل يجوز أن يكون فى الاحتمال أشياء تذهب إلى غير النهاية أكثر من أشياء ، كتضعيف العشرات مع تضعيف المثنى . وأما تغشية أدم الأرض من أقسام الخردلة، فلنسلم لهم وجود الجزء ، ومع ذلك فلنسلم أن الخردلة تنقسم أجزاؤها التى لاتتجزأ فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود

(١-١٨) أن ..... الموجود : ساقطة من سا .

(١) لم : ساقطة من د، م || وهما : وهو ب، د، ط ، م || عرضين : عرضان د، م .

(٣) اختلفت : اختلف ط || هو : وهو د، ط ، م

(٤) والحدوث : والحدث ط || حديث : ساقطة من د، ط ، م.

(٥) فكان : وكان د .

(٦) يجزأ : يتجزأ ط || فلا يلزم : فيلزم م .

(٧) جزء جزء : جزء وجزء ط، م || وهذا مفردا : ساقطة من م .

(٨) فإذا : وإذا ط || لاذلك (الأولى) : إلا ذلك م || لاذلك (الثانية) : ذلك ب ، د .

(٩) وهذا مفردا : ساقطة : من م || وعلى : على ط || منقسم : ينقسم د ، ط .

(١٢) فأما : وأما ط ، م . || مالم يقسم : مالا يقسم ط || أقسامهما : عدة أقسام د، ط ، م .

(١٣) ذلك : ساقطة من ب ، د.

(١٤) ذلك : هذا ب .

(١٥) القدر : المقدار ط .

(١٨) فلنسلم : لنسلم م .

منها فى الخردلة يغشى الأرض كلها، لو بسطت عليها واحدة واحدة، فما كان يدرينا أن هذا حق أو باطل. فعسى أن يكون فى الخردلة من الأرض الأجزاء التى لا تتجزأ ما تبلغ كثرته أن تغش بها صفحة الأرض. ومن عرف تقدير الجزء الذى لا يتجزأ حتى يعرف بذلك الجسم الذى هو أول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج إليه فى تغشية الأرض، بل لا يكون فى أيديهم إذا قيل: إن أجزاء الخردلة تغشى الأرض شئ غير التعجب. وأما جزم القول بأن هذا ممتنع فأمر غير موثوق به. فالذى لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهى الانقسام، فكيف يبين باستحالته استحالة لاتناهى الانقسام.

على أنا لسنا نقول: إن الممكن من ذلك قد يخرج إلى الفعل، بل نسلم أنه يجوز أن ينتهى إلى أصغر يعجز عن تفرقة لبسطة على الأرض أو غيرها، ولا يعجز عن قسمته بالفرض والتوهم وبوجوده أخرى لا تؤدى إلى تفريقه وتقطيعه. وأما الحجة المأخوذة من الجوهر والعرض فليعلموا أنه لا نسلم لهم أن العرض من حقيقته أن يكون له ذات مساوية لذات المحل فاشية فيه مطابقة له، بل العرض ليس أكثر من وصف يكون للشئ ليس يقوم ذاته بأنه جزء منه، وعلى ما قلنا فى مواضع أخرى. فربما يكن بحيث يشار أن ذاته فاشية فى ذات الشئ الذى هو له عرض، كالإضافات كلها، وكالحركات، وكالكون الذى يقولون، فإن ذلك ليس كالبياض المتفشى فى محله فإن عنى بالعرض ما يقولون من أنه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية، فليست النقطة بعرض ولا جوهر، إذ ليس يجب أن يكون كل موجود إما مطابقا لذات ساريا فيها، وإما موجودا لا فى موضوع، لأنه ليس أحدهما نقيض الآخر، ولا بين اللزوم للنقيض وإن عنى بالعرض معنى للشئ يصير به الشئ ذا صفة وليس جزءا من قوامه، فالنقطة عرض لأنها نهاية ما موجودة لما هو بها متناه وليست جزءا من وجوده. وكونها عرضا لجوهرها هو أنها صفة بهذه الصفة، لأنها نهاية له، وليس غير هذا.

(١-١٧) منها ... هذا: ساقطة من سا.
(١) كلها: كله م || عليها: عليه ب، د || واحدة واحدة: واحدة ب.
(٢) صفحة: صفيحة ب، د، م.
(٤) قيل: سلم ط، م.
(٥) ممتنع: يمتنع م || فكيف: ساقطة من د.
(٦) يبين: يتعين م || لاتناهى: لا يتناهى د، ط، م.
(٧-٩) بل نسلم .... وتقطيعه: ساقطة من ب، د، م.
(٩) العرض: الفرض م. (١٠) مساوية: متساوية ط.
(١١) وعلى ما قلنا: على ما قلناه ط.
(١٢) وكالحركات: وكالحركة ب، د، م.
(١٣) مساوية: مساو د، ط، م || فاشية: + هى ب، م؛ ساقطة من د || جوهر: بجوهر د، م.
(١٤) موجودا: موجود ط.
(١٥) من: فى ط، م.
(١٦) ما: ساقطة من م || وكونها: وكونه ط، م.
(١٧) لجوهرها: بجوهره ط، م || صفة: صفات م؛ ساقطة من ط.

وأما حديث تشبية الانقسام بالتركيب، سواء كان تركيب الجسم فى نفسه أوتركيبه مع غيره، فليس بصحيح. لأن الانقسام يحدث الأجزاء، والتركيب يحتاج إلى أجزاء حادثة حاصلة، ويستحيل أن توجد أجزاء حاصلة بلا نهاية حتى يركب منها.

وأما حديث المماسة وزوالها فقد مضى أصل فى باب الزمان، إذا تذكرته كان الجواب مقتضبا منه. وبالجملة أن لا مماسة لا تحصل دفعة فى آن.

وأما حديث الزاوية المذكورة فإنها ليست غير منقسمة، بل هى منقسمة. وهناك زوايا أصغر منها بالقوة بلانهاية. إنما قام البرهان على أنه لا تكون زاوية من خطين مستقيمين، حادة أصغر من تلك. وليس إذا قيل إنه ليس شئ بصفة كذا أصغر من كذا دل على أنه ليس شئ البتة أصغر منه. وكل من حصل عالما بأصول الهندسة علم أن تلك الزاوية يقسم بالقسى قسمته إلى لا نهاية.

وأما حديث ما أورد من السطح والكرة، فإنه لايدرى هل يمكن أن توجد كرة على سطح بهذه الصفة فى الوجود، أو هو فى التوهم فقط على نحو ماتكون عليه التعليمات. ولايدرى أنه إن كان فى الوجود، فهل يصح تدحرجه عليه أو لايصح، فربما استحال تدحرجه عليه. وبعد هذا كله فليس يلزم أن تكون الكرة مماسة للسطح والخط فى أى حال كان بالنقطة لاغير، بل تكون فى حال الثبات والسكون كذلك. فإذا تحركت ماست بالخط فى زمان الحركة، ولم يكن البتة وقت بالفعل تماس فيه بالنقطة إلا فى الوهم، إذ ذلك لايتوهم إلا مع توهم الآن، والآن لا وجود له بالفعل.

وبالجملة فإن هذه المسألة لاتتحقق مسلمة، لأن المسلم هو أن الكرة لا تلقى السطح فى آن واحد إلا بنقطة، وليس يلزم من هذا أن تكون الحركة تنتقل من نقطة إلى نقطة مجاورة لها ومن آن إلى آن مجاور له، فإنه إن سلم هذا لم يجنح إلى ذكر الكرة والسطح، بل صح أن هناك نقطا متلاقية ولا منها تأليف الخط، وآنات متجاورة ولا منها تأليف الزمان. فإذا كان المسلم هو أن الكرة تلاقى السطح فى آن، وكان الخلاف فى أن الحركات والأزمنة غير مركبة من أمور غير متجزئة ومن آنات كالخلاف فى المسافة، وكان إنما يلزم تجاور النقط لو صح تجاور

(١–٢٠) وأما... تجاوز : ساقطة من سا.
(٢) أجزاء (الثانية) : أجزاؤها ب؛ + منها د || منها : عنها ط.
(٤) وأما : فأما ب، د، م.
(٦) وأما : فأما ب، د.
(٨) شئ : ساقطة من م || بأصول : بأبواب ط.
(٩) لانهاية :+ له ط.
(١١) أو هو : إذ هو د، ط، م || التعليمات : التعاليم ط.
(١٢) يصح :+ قد ط.
(١٨) نقطا : نقطة ط || ولا منها : ولاء منها ب، م؛ ولاو منها ط.
(١٩) ولا منها : منها ط، م || فإذا : وإذا ط، م || وكان : فكان ط.
(٢٠) النقط (الأولى والثانية) : النقطة ط.

الآنات ، كان استعمال ذلك فى إثبات تتالى النقط كالمصادرة على المطلوب الأول . فإنه لايتم البيان إلا بأن يقال إنه فى هذه الحال ملاق بنقطة، وفى الحال الثانية ملاق بنقطة ، والحالات متجاورة والنقط متجاورة. فإن لم نقل هذا لم يتم الاحتجاج ، وأنت ستحقق هذا إذا علمت أنه ليس فى أجزاء الحركة والسكون والمسافة، ما هو أول جزء حركة أو جزء سكون أوجزء مسافة .

وأما احتجاج ديمقراطيس فقد ضل فيه فى تسليم مقدمة واحدة لنفسه، وهى أن الجسم ينقسم كله، لأن هذا يدل على معنيين : أحدهما أنه ينقسم بكليته معا، والآخر أنه لاينقسم قسمة إلا أدت إلى أجزاء هى أيضا تقبل القسمة ولاتقف ، فأما الأول فليس ذلك بمسلم، ولانقيضه الصادق هو أن الجسم ينتهى فى القسمة إلى ما لا ينقسم، بل نقيضه . وإما أنه لا ينقسم كله بالفعل معا، وهذا لايمنع أن يكون ينقسم انقساماً بعد انقسام بلا نهاية. وليس أيضا إذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل ممكن الوقوع ، كما أنه كل تضعيف عددى جائز على العدد وليس كل تضعيف عددى جائز أن يقع معا، بل الحق أن كل قسمة أردتها ، وكل واحد واحد من أصناف قسمة ، هى بلا نهاية بالقوة ، يجوز أن تقع فى الجسم . ولايسلم أن الكل يقع البتة لأنه يحتاج أول شئ إلى أن يكون الذين يوقعون القسمة لانهاية لهم بالفعل ، وهذا مستحيل .

وبالجملة فإن هذا من جملة الخطأ الواقع لتشابه لفظى الكل، وكل واحد . وسنبلغ فى إبطال وجود هذه الأجسام غير المتجزئة إذا شرعنا فى الكلام الذى هو أشد تخصيصاً من هذا الكلام . وأما حجة مثبتى أجزاء بلا نهاية ، فأنت تقدر مما فهمت على حلها .

(١–١٥) الآنات ... حلها : ساقطة من سا .

(٢) هذه الحال : هذا الحال ب، د؛ هذه الحالة ط || الحال : الحالة ط || والنقط : بنقط ما د|| والنقط متجاورة : ساقطة من ب || نقل : يفد ط .

(٥) ضل : صار د || تسليم : تسلم د، م || وهى : وهو ب، د، م .

(٧) فأما : وأما د، ط .

(٨) لايمنع : لايمتنع ط .

(١١) هى : ساقطة من م .

(١٣) لتشابه : بتشابه ط، م || وسنبلغ : وسنبالغ م .

(١٤) غير : الغير ب، د ، ط .

[الفصل السادس]

و ـ فصل

فى مناسبات المسافات والحركات والازمنة فى هذا الشان ويتبين انه ليس لشىء منها اول جزء

فنقول الآن: إنه إذا كانت المسافة تنقسم إلى غير النهاية بالقوة، فكذلك يجب أن تنقسم الحركة التى بمعنى القطع معها إلى غير النهاية بالقوة . ولو كانت حركة لاتتجزأ لكانت مسافتها إما غير متجزئة وهذا محال ، أو متجزئة . ولو كانت متجزئة، لكانت من مبدئها إلى موقع القسمة أقل من مبدئها إلى منتهاها، ولاأقل من غير المتجزئ، ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التى استوفت المسافة . وإذا انقسمت الحركة انقسم بإزائها الزمان ، بل إنما تنقسم الحركة بسبب انقسام المسافة أو الزمان . ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة، ومنها سنبين أن كل واحد من هذه ينقسم، فإن المسافة التى تقطعها حركة سريعة فى زمان مّا يلزم أن تكون البطيئة تقطع أقل منها فتنقسم المسافة . والحركة السريعة تقطع ذلك الأقل فى زمان أقل، فينقسم الزمان. والحركة تتبع المسافة والزمان فى الانقسام كما علمت، لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لايطابقها الزمان ، وذلك هو انقسامها بانقسام المتحرك . ويشبه أن يكون هذا بغير الحركة المكانية أولى ، فإن أجزاء المتحرك الحركة المكانية لايخلو إما أن تكون أجزاء حاصلة بالفعل ، أو أجزاء بالقوة . فإن كانت أجزاء حاصلة بالفعل فلايخلو إما أن يكون اجتماعها على سبيل تماس أو اتصال . وكيف كانت، فإن كل واحد منها لايفارق مكانه، لأنها إن كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل، وإن كانت مماسة فلها مكان . لكنها تفارق من مكانها سطحا هو جزء مكان الكل، ولا تفارق مكان المحيط بها، فلاتفارق مكانها فلاتتحرك . وإن كانت الأجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها

(٢-١٦) فصل .... عنها : ساقطة من سا .
(٢) فصل : فصل د ب؛ الفصل السادس م .
(٦) لاتتجزأ :+ التى بمعنى القطع ط || أو : وإما ط .
(٨) جزءا .... انقسمت الحركة : ساقطة من م || استوفت : + بها ط .
(٩) أو الزمان : والزمان ط .
(١٠) سنبين : يستبين ط ، م || ما : ساقطة من ب، د ، م .
(١١) فتنقسم : فنقسم د، م|| والحركة السريعة : والسريعة ب، م؛ والسريع د || فينقسم : فيقسم د || تتبع : تبع م .
(١٢) المسافة : للمسافة ط || علمت : علمته ب، د || لايطابقها : ولايطابقها د ؛ لايطابقه ط ، م. (١٣) الحركة: بالحركة ط .
(١٥) تماس : التماس ط .

أظهر ، فكيف تنسب إليها أجزاء حركة بالفعل. وأما فى سائر الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يقال إن جزء التغير تغير الجزء ، وإن كان لها أجزاء بالقوة فللحركة أيضا أجزاء بالقوة او فصلت لكان بإزاء كل جزء من المتغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل، فإن من هذا التغير الذى فى هذا الجزء ومن ذلك التغير الذى فى ذلك الجزء مايحصل مجموع تغير الكل، إذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير، وجملة التغير تغير، وكل تغير فهو لشئ، ولا شئ يحمل هذه التغيرات إلا الكل والأجزاء، وليس لجزء جزء، فهو للكل. ولما كان كل حركة وكل تغير فهو فى زمان ينقسم إلى غير النهاية، فمحال أن يكون للحركة شئ هو أول مايحركه المتحرك، وذلك لأنه إن كان حركة هى أول حركة، فإنها لامحالة فى مسافة ، وتلك المسافة منقسمة بالقوة . وإذا قسمت كان أحد جزئيها متقدما والآخر متأخرا، فكان الحركة فى الجزء الأول هو أول حركة، وقد جعل هذا أول حركة، هذا خلف، بل الأول فى الحركة وفى التغير إنما يفهم على أحد وجوه ثلاثة :

أحدها الأول بمعنى الطرف هو الذى يوافق أول المسافة وطرفها . وأول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه ، فهذا أول .

وأول معنى آخر ، وهو أنه إذا عرض للحركة تقسيم بالفعل أو بالفرض كان الجزء المتقدم أول أجزاء الحركة التى بالفعل ، وقد يظن أن للحركة أول على وجه آخر ، وهو أنه قد قال بعضهم إن هذه الأجسام وإن كانت تنقسم إلى مالانهاية له فى القوة ، فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها غير هيئة الكم، فإن الجسم يبلغ حدا لايصح لو انقسم بعده أن يكون ماءا وهواء أو نارا، قالوا : أو متحركا أومسافة ، فإذا كان للمسافة من حيث هى مسافة حد عندهم لاتتعداه فى الصغر، كان للحركة حد هو فى الوجود أصغر الحركات، فلا توجد حركة مفردة أصغر منه، وإن كان قد يجوز أن يتوهم ماهو أصغر من ذلك وهو نصفها أو جزء منها، إذ كان ذلك يتجزأ فى نفسه بالقوة، لكن ذلك التجزؤ لايخرج إلى الفعل بتة خروجا على معنى الأفراد والفصل، وسنتكلم فى هذا بعد، فإن كان كذلك فالمتحرك يكون له فى حركته أول حركة وذلك فى القوة ، وهو مايساوى الحركة التى هى أصغر

(١-١٩) أظهر ...... أصغر : ساقطة من سا .

(٢) التغير : التغيير ط .

(٣) يخصه : يخص ط || فإن : فإنه م|| ومن : من د || التغير : التغيير ب .

(٤) مايحصل : يحصل د .

(٥) هذه : هذا ط|| التغيرات : + عليه ط، م|| لجزء جزء : جزء جزء ط|| للكل : لكل د|| كل حركة : الحركة م .

(٧) وإذا : فإذا ط || قسمت : انقسمت ط .

(٨) فكان : لكان ط || هو : هى ط .

(١٠) لتلك : لذلك ط .

(١٣) للحركة : الحركة م .

(١٥) للمسافة : المسافة م .

(١٦) هو : ساقطة من م .

(١٧) نصفها : نصفه ب|| منها : منه ب .

(١٩) أول حركة : ساقطة من م|| فى القوة : بالقوة ط || الحركة : حركة ط، م .

الحركات، فأول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة، فلايكون للشئ بمعنى ذلك الأول أول مايحرك، وأما بالوجه الثانى فيكون له أول مايحرك ، لكن أوليته وضعية عرضية لاحقيقية .

وأما الوجه الثالث، فهو وإن صح أن للحركة شيئا هو أصغر حركة يمكن أن يوجد، فإنما يصح على أنها حركة بنفسها مفردة ابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل،لاأن تكون هى أول جملة حركة ، ذلك الأول بعضها ، وقد استمرت الجملة بعده . فإن هذا التبعيض الذى كلامنا فيه هو بالفرض وتلك الوحدة غير المنقسمة لحركة ليست بحسب الفرض. بل بحسب الوجود، اللهم إلا أن يقول قائل إن قدر تلك الحركة مستحق فى جملة كل حركة أن يفرض أولا ، إذ كان لاحركة أصغر منها فى الوجود إلا بالفرض،فيقف الكلام إلى أن نوضح عن أمر هذا المذهب .

وأما الأول فى الحركة الذى يكون بتقسيمنا إياها موازيا لقسمة المسافة التى لاتقف عند حد فى القسمة فإنه لايكون مقدار ذو ابتداء وانتهاء غير منقسم إلى مايصح أن يفرض أولا ، وكذلك مايحاذى المقدار فى ذلك فهو أيضا لايقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولاينقسم هذا النمو من الانقسام . فإذا كان كذلك ، كانت الحركة المتصلة لايجوز أن يوجد فيها ماهو أصغر حركة على النحو الذى يوجد جزءا فى المتصل، وذلك أن الجزء فى المتصل إنما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على أحد الوجوه المذكورة . وليس لتعيين الحدود وقوف البتة فى الاحتمال،إنما الوقوف عسى أن يكون للتفريق والتقطيع بالفعل،وحينئذ لايكون متصلا البتة،ويشبه أن يكون هذا التفريق والتقطيع يتناهى إلى حدود لايمكن تفريقها وتقطيعها ، وإن أمكن فرض قسمة فيها بتعين الحدود فتجزئة المتصل الذى يقع لاعلى وجه التفريق والتقطيع غير متناه البتة،وأصناف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها أولى من بعض فأصغر الحركات لايعدم هذا النمو من التجزئة عسى أنه يعدم التجزئة بنحو آخر ، أى لايكون حركة خارجة إلى الفعل عند مبدأ وإلى منتهى يتم عنده بالفعل أصغر منها . وإذا كانت الصورة هذه

(١–١٨) الحركات ... هذه : ساقطة من سا .
(٢) أول : ساقطة من م .
(٣) فهو :+ أنه ط .
(٤) ابتداء : بابتداء ب ، ط ، م .
(٥) كلامنا : كلا منه ب || بالفرض : بالعرض د || غير : الغير ب، ط، م.
(٦) الفرض : العرض ب، د، م .
(٧) يفرض : يعرض م || إلا بالفرض : اللهم إلا بالفرض م || بالفرض : بالعرض بخ ، م . || عن : غير م
(٩) وأما : فأما د، ط، م || الذى : التى ط .
(١٠) فإنه : فلأنه ط || أن يفرض أولا : أو يفرض أول م .
(١١) هذا : فهذا ب .
(١٢) أن (الثانية) : لأن ط .
(١٥) حدود لايمكن : حد ولا يمكن م || بتعين : بتعيين د، ط .
(١٧) عسى : فعسى ط || أنه : أن ط || يعدم :+ هذه ط || أى : ساقطة من د.
(١٨) مبدأ : المبدأ م .

فلا يكون للحركة أول جزء بهذا المعنى إلا الطرف ، إلا أن تكون حركات متتالية غير متصلة ومقدمها بهذه الصفة

وأما فى المتصل فلا يوجد جزء أول بهذه الصفة ، لأنه لا توجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها ، بل تكون أجزاء تلك الحركة متصلة بعضها ببعض . فلو كان فى جملة تلك الحركة حركة هى أول ما يحركها الشئ ، وكانت بمعنى أنه جزء من المتصل لاجزء فى المتصل أصغر منه ، لم يكن يعرض لذلك الجزء من الحركة الانقسام الذى لا يبطل الاتصال الذى كلامنا فيه إذ فرضنا أن انقسام الحركة كلها إلى هذا الأول انقسام لم يبطل الاتصال . ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام ، لكان أول الحركة ليس فيه امتداديته ، فلم يكن على مسافة البتة ، فلم تكن حركة . وإذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال إلى غير النهاية ، فكل ما جعلته أولا بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف ، فله أول آخر بالقوة . وكذلك السكون وكذلك الشئ الذى يسمى توقفا وهو يزيد الحركة فى السرعة إن كانت طبيعية ، أو فى البطؤ إن كانت غير طبيعية بل قسرية متجها بالوجهين إلى السكون . وكذلك الأمور العارضة مع الحركة ، كالمفارقة والمقارنة والمجاورة و لانكسار الذى هو افتراق ما بحركة . وأما الموافاة والمماسة وما أشبه ذلك فلا زمان لها ، ونفى الأولية عنها هو على السالب المطلق . وسنوضح القول فى ذلك بعد ، وأما أنه هل يجوز أن يكون مالا جزء له يتحرك إن كان له وجود ، فالموجود فى كتب المشائين أن ذلك محال ، فإن مالا يتجزأ لا يصح أن يتحرك . والمعول لهم فى إيضاح ذلك هو أن كل متحرك فإنه متحرك أولا مثل نفسه ، وبعد ذلك أيضا مثل نفسه ، وكذلك هلم حتى تفنى المسافة . ولو كان مالا يتجزأ يتحرك ، لكان تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ ، ولكانت النقطة مسافة لأنها أول ما يفارق .

وهذا الكلام ليس يقنعنى بوجه ، وذلك أن هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض ،

(١–١٧) فلا يكون ... الفرض : ساقطة من سا .

(١) ومقدمها : ومتقدمها ط .

(٤) متصلة : متصلا ط ، م || تلك ..... جملة : ساقطة من م .

(٥) فى المتصل : ساقطة من م .

(٦) لم يبطل الاتصال : لا يقبل ط .

(٧) لكان : فكان ط .

(٨) فكل : وكل د .

(١٠) كانت طبيعية : كان طبيعيا ط .

(١١) والمجاورة : والمجاوزة م || ما بحركة : بالحركة ط || وأما : فأما ط ، م .

(١٢) لها : له ب ، د ، ط .

(١٣) وأما : فأما ط ، م || أنه : ساقطة من ب ، د ، م .

(١٤) مالا يتجزأ لا يصح أن يتحرك : ما يتحرك م . || متحرك (الثانية) : يتحرك ط ، م .

(١٥) كذلك هلم : كذلك د ؛ وهلم جرا ط || ولو: فلو ط ، م

(١٦) ولكانت : ولو كانت ب .

(١٧) الحكم : التحكم م .

بل هوعام لكل مايكون موضوعا أى وضع كان عندشئ ، ثم يفارقهمستمرا علىشبه مسافة. فإن كان المستبدل للملاقاة لايعرض له هذا فلايعرض للمستبدل للمكان وإن عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملاقاة. فإن كانت النقطة الموجودة بالفعل فى طرف جسم من الأجسام المتحركة ترسم بحركتها التى بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقية له، ولا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقط، ولا يقال إن تلك النقطة أول مالاقت لاقت مثل ذاتها، وأول مافارقت فارقت مثل ذاتها ولتلته ملاقاة أخرى مثل ذلك ، فكذلك حتى انتهى الخط: فكذلك لايقال لها لو أنها كانت منفردة تتحرك بذاتها، ولها مثلا مكان بذاتها، إنها يجب أن تكون ترسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شئ على التتالى، بل ليس هذا بواجب. ولا للحركة أول حركة حتى يكون ذلك لامحالة قطعا مما لايتجزأ مثل ذاته ، بل تكون ملاقاتها فى كل آن يفرض شيئا مثل ذاته. والآنات لاتتشافع وبينها زمان دائما وعلى ما أوضحناه فى جواب حركة الكرة على السطح، فكلما فرضت ملاقية مثل ذاتها تكون قد قطعت مالايطابق ذاتها وهو الخط .

فهذه الحجة ليست واجبة تقنع ، فيشبه أن تكون الحجة التى تقنعنا هى أن كل متحرك بذاته، وكل متغير التغيرات الجسمانية بذاته، لالأجل أنه متغير، فله وضع بذاته يخصه. فحينئذ لايخلو إما أن يكون بحيث يفصل بين نهايات مايحيط به، ويكون لو لقيته نقطة غير متجزئة مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل أصاب منه جانبا أو لا يكون كذلك فإن كان على هذه الصفة فظاهر ذاته منقسمة، وإن لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها، وذاته لها وضع متميز، وما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز، فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام . وبالجملة تصير كل نقطة ذات وضع متميز، ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط، ينتهى دونها بنقطة أخرى ، فهذا محال

(١-١٦) بل .... محال : ساقطة من سا .

(١) المستبدل : المستدل د .

(٢) المكان عرض المستبدل : ساقطة من م .

(٤) ملاقية : ملاقاتها ط؛ ملاقاة م|| له : ذلك م || إن : ساقطة من د || النقطة : النقط د || لاقت لاقت : لاقت م .

(٥) ولتلته : وأتلته د، م؛ أو تلته ط|| ملاقاة : بملاقاة ط ، م|| فكذلك (الأولى) : فلذلك ب، د .

(٦) لها : ساقطة من ط ، م|| تتحرك : ويتحرك ط .

(٧) بواجب :+ حتى انتهى الخط ط .

(٨) ملاقاتها : لملاقاتها ط || لاتتشافع : لايشافع ط .

(٩) قد : ساقطة من ب، ط .

(١٠) فهذه : وهذه م || متحرك : حركة م؛ + يتحرك ط .

(١١) أنه :+ فى ب، د، ط ، م.

(١٢) لقاه بل : لقائل ب، د، م؛ || أصاب : اصابت ط || : عنه ط منه .

(١٣) كان : كانت ب، د، م || فظاهر .... هذه الصفة : ساقطة من م .

(١٤) لها : له ط || فيكون الخط : ساقطة من ط .

(١٦) والخط : ساقطة من م .

فواضح بين من هذا أن مالا يتجزأ لاينفصل وضعه منفردا، وكل مالم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التى بذاتها فى المكان ،وكذلك حال الحركات الجسمانية الأخرى، ويلزم أن يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما . أما النمو فذلك ظاهر فيه،لأنه ازدياد على أصل موجود،وأما الاستحالة فلأن تأثير المحيل فى الجهة التى تلقاها المستحيل أقدم من تأثيره فى الجهة التى لاتلقاه، فإن كان مشتملا عليه فتأثيره فيما يلى ظاهره أقدم من تأثيره فيما يلى غوره، إذ كان كل متغير منقسما، وإنما الكون والفساد هو الذى يكون غير منقسم . وأما الذى يظن فى بعض الاستحالات أنها تكون دفعة فذلك لفوات الأمر الحسى لقصر زمانه . وأما الإضاءة دفعة فليس ذلك استحالة أولية فى الأجسام، بل أمرا يلحق السطوح بأن يظهر. وأما الإشفاف من الهواء فستبين أن الهواء ليس يعرض له فى الإشفاف شئ البتة بل العارض إنما هو فى المرئى ، وإذا صار المرئى بحيث تجوز رؤيته بإشراق الضوء عليه، أمكن الهواء أداة إلى الجسم، فسمى مشفا، ولهذا ما إذا كان الإنسان فى كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئى هواء مظلم جدا وكان المرئى نيرا أشرق عليه الضوء،لم تمنع ظلمة الهواء إدراكه .

(١-١٠) فواضح ..... إدركة : ساقطة من سا .

(١) منفردا : مفردا م|| وكل : فكل م .

(٢) الجسمانية : الجثانية م .

(٣) وأما : فأما ط .

(٤) تلقاها : تلقاه ب، د، م؛ +من م || لاتلقاه : لايلقاها ط|| عليه : ساقطة من ب، د، م .

(٦) الحسى : الحس ب، د، م || الإضاءة : الإضافة م.

(٧) يظهر :+ يضئ ط .

(٨) وإذا : فإذا ط، م.

(١٠) نيرا : منيرا ط .

[الفصل السابع]

ز ــ فصل

فى ابتداء الكلام فى تناهى الأجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس فى ذلك

فلينظر الآن أن معنى غير المتناهى كيف وجوده فى الأجسام الطبيعية وأحوالها ، وأما النظر فى الأمور غير الطبيعية ، وأنها هل تكون غير متناهية فى العدد أو فى القوة أو غير ذلك ، فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ، ولا شئ من هذه البراهين يتناول تلك ، ويجب أن يكون كلامنا فى الكميات ذوات الوضع ، وفى الأعداد التى هى ذوات الترتيب فى الطبع أو فى الوضع وينظر من أمرها أنها هل يكون فيها مالانهاية له ، أو هذا محال . فأول مايجب أن يبحث عنه هو المفهوم من قولنا : لانهاية له ، وبعد ذلك فيجب أن ندل على الأسباب الداعية إلى إثبات مالانهاية له على وجه ما ، ونذكر اختلاف القدماء فى أمره ، ثم نذكر الحق فيما يجب أن نعتقد فيه ، ثم نبطل الشكوك فى أمره .

فنقول : إن مالانهاية له يقال على الحقيقة ، وقد يقال على المجاز ، فالذى يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لاعلى جهة السلب المطلق ، والذى على جهة السلب المطلق فهو أن يكون الشئ مسلوبا عنه المعنى الذى تلحقه النهاية ، بأن يكون لاكم له ، مثل مايقال إن النقطة لانهاية لها . وهذا كما نقول إن الصوت لايرى ، لأنه مسلوب عنه المعنى الذى يلحقه أن يرى وهو اللون ، إذ ليس الصوت بلون ولاذالون . وأما

(١) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .
(٥) الآن : ساقطة من ب ، سا || المتناهى : التناهى م .
(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
(٧) تلك : ذلك سا || وفى : فى سا .
(٨) وينظر من : وينظرها فى م || أو هذا : وهذا ط ، م .
(٩-١٠) وبعد ... له : ساقطة من د .
(١٠) فيه : منه سا .
(١٢) فالذى : والذى د ، سا ، ط .
(١٣) والذى .... المطلق : ساقطة من م || المطلق (الثانية) : ساقطة من د .
(١٤) لها : له سا ؛+ إذ هى نهاية ط .
(١٥) إذ ليس : أو ليس سا .

الذى يقال لاعلى جهة السلب ، فقد يقال لمقابلة المتناهى بالحقيقة ، وهو أن يكون الشئ من شأن طبيعته وماهيته أن تكون له نهاية ، ثم ليست . وهذا يقال على وجهين : أحدهما على أنه من شأن نوعه وطبيعته أن تكون له نهاية ، لكنه ليس من شأنه بعينه أن يكون له ذلك، مثل الخط غير المتناهى لوكان ، فإنه ليس يجوز أن يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهى ولغير التناهى. لكن طبيعة الخط قابلة لأن تكون متناهية، عند من يضع خطا غير متناه، إنما الشك فى غير المتناهى . فإن كان هذا الخط غير المتناهى ليس من شأنه أن يكون هو بعينه وقتا آخر متناهيا، وهذا المعنى من معنى غير المتناهى هو الذى يريد أن يبحث عنه، وهو الذى أى شئ أخذت منه ، وأى أمثال أخذت لذلك الشئ منه وجدت شيئا خارجا عنه ، والثانى أن يكون من شأنه أن تعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل، مثل الدائرة فإنها لانهاية لها، لست أعنى أن سطح الدائرة غير محدود بحد هو المحيط ، بل إنما أعنى ، المحيط ، فإنه ليس منه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط ، بل هو متصل لافصل فيه، لكنه من شأنه أن تفرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا لها ، فإن فى الدائرة نقطا بالقوة على هذه الصفة كم شئت تخرج بالفعل بقطع أو فرض ، إذ لانقطة إلا وهى بهذه الصفة أعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل إلا المحيط .

فهذه هى الوجوه التى يقال عليها لانهاية بالحقيقة . وأما الذى يقال بالمجاز ، فإنه يقال لما لايقدر على أن ينتهى ويحد بالحركة ، كالطريق بين الأرض والسماء أنه لانهاية له، وإن كان له نهاية. ويقال أيضا لما يعسر ذلك فيه وإن كان ممكنا شبيها للعسر بالمعدوم. فهذه وجوه مفهوم لانهاية، وغرضنا أن نبحث عما لانهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أجسام هى بمقدارها أو بعددها بحيث أى شئ أخذت منها دائما وجدت شيئا خارجا عنه، فإنه قد أوجب قوم وجود ذلك. والسبب فى ذلك أمور : من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب فى الازدياد والتضعيف إلى مالا نهاية له، أو أنها لاتتناهى فى ذلك . فإذا كان كذلك، فقد وجدنا معنى أنها لا تتناهى ، وكذلك للمقادير فى الانقسام . ومن ذلك مايظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لايتناهى فيما مضى ولايستقبل امتدادا لاتضعيفا فقط مبتدأ من متناه، ولاقسمة فقط. قالوا : لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماض أو آخر مستقبل وجب أن يكون لماضيه قبل ولمستقبله بعد ، وعلى ماأشرنا إليه قبل ، قالوا : وذلك كله زمان .

---

(٢) يقال (الأولى) : ساقطة من م || من : فى سا .

(٣) ليس ..... فإنه : ساقطة من د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٥) فإن : وإن ط || غير (الثانية) : الغير ب، د، سا ، ط || فإن .... المتناهى : ساقطة من سا || هو : ساقطة من سا .

(٦) معنى : ساقطة من ط || غير : الغير ط .

(٧) أمثال : مثال م || منه : ساقطة من سا .

(٨) موجودة : موجود سا .

(١٠) لها : له م || فى : ساقطة من سا || بالفعل : إلى الفعل ط .

(١١) إلا : ساقطة من سا || وهى : وهو ب، د ، سا ، ط .

(١٤) شبيها : تشبيها د، سا ، ط || للعسر : للغير سا ؛ للعسير ط || فهذه : وهذه م .

(١٥) دائما : ساقطة من ط || عنه : عنها ط .

(١٨) وكذلك : ولذلك سا || فيما مضى : لافيما مضى ط .

(٢٠) وعلى : على ط .

ومن ذلك أمر الكون والفساد الذى يظن به أنه أمر غير منقطع ، ومن هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية ، فبعض يجعلها جسما من الأجسام البسيطة نارا أو هواء أو ماء ، وبعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء ، وبالجملة يجعلها الجسم الذى يعتقد أنه يتكون من كل شئ ، ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خايطا ، ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية فى العدد ، لكنها ليست متلاقية ، بل منفصلة مبثوتة فى خلاء غير متناه . فمن هؤلاء من يجعل صورها التى هى عندهم أشكالها بلانهاية فى النوع ومنهم من يجعل لأنواع صورها عددا متناهيا ، وإنما الجأهم إلى هذا ظنهم أنه لابد من ذلك ، فإنه يجب أن يكون للكون غير المتناهى مادة وافرة لاينقطع إمدادها . ومن هؤلاء من يجعل غير المتناهى مبدأ ، لأنه طبيعة غير المتناهى ، لا لأنه شئ عرض له أن لا يتناهى . ومن الوجود التى تدعو قوما إلى توهم إثبات مالانهاية له ، مايتخيل من أن كل متناه فيلحقه أن يكون تناهيه إلى شئ على نحو المشاهدات ، فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهى إلى جسم ، وأن يذهب ارتكام الأجسام وانتضادها إلى غير النهاية . ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه . فإن التوهم لايضع لشئ من الأشياء حدا يتعين عليه ، بل دائما للوهم أن يتوهم أزيد منه .

فهذه الوجوه هى الوجوه الداعية إلى إثبات مالايتناهى .

---

(٢) يجعلها ... وبعض : ساقطة من سا .

(٣) منها : ساقطة من سا || يجعلها (الثانية) : يجعل م || أو ماء : ساقطة من م || وبعض : وبعضها سا ، ط .

(٤) يجتمع : يجمع ط .

(٤–٥) بلا نهاية :+ له ط .

(٥) بل : ساقطة من م .

(٦) لأنواع : الأنواع ب ؛ للأنواع ط .

(٧) غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط || مادة ... المتناهى : ساقطة من سا || إمدادها : امتدادها سا ، ط ، م .

(٨) توهم : ساقطة من سا || من : || أمر د .

(١٠) ارتكام : ارتكاب ط ، م.

(١١) يتعين : يتعسر م .

(١٣) الوجوه (الأولى) : ساقطة من م

[الفصل الثامن]

ح ـ فصل

فى انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك بكلية او جزئية غير متناه

فنقول أولا: إنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد فى معدودات لها ترتيب فى الطبع أو فى الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذى نهاية، وذلك لأن كل مقدار غير متناه، وكل معدودات ذوات ترتيب فى الطبع لانهاية لها، إما أن يكون ذهابها إلى مالانهاية له بالفعل فى جهاتها كلها أو فى جهة واحدة فإن كانت فى جهاتها كلها، فلنا أن نفرض حدا فيها، كنقطة فى خط، أو خط فى سطح، أو سطح فى جسم، أو واحد فى جملة عدد، ونجعله حدا، ونتكلم عليه من حيث نحده حدا، ونأخذ منه جزءا محدودا مثلا، كآجَ من آبَ غير المتناهى منه من جهة ب فلا يخلو إما أن يكون آبَ لو أطبق عليه مساو اجب أو حوذى أو اعتبرت مناسبة بينهما، أن يكون ذاهبا فى مالانهاية مذهب آبَ أو يقصر عن اب بمساو لآجَ فإن كان آبَ مطابقا لجب إلى غير النهاية، وجب جزءا وبعض من آبَ، فالكل والبعض متطابقان، هذا خلف. وإن كان يقصر جب من آبَ فى جهة ب و، ينقص عنه فجب متناه وآب يفضل عليه بآجَ المتناهى فآبَ متناه، وقد كان غير متناه. فبين من هذا بيانا واضحا أن وجود ما يتناهى بالفعل فى المقادير والأعداد المرتبة مستحيل. ولنبدأ فى نمط آخر ونقول: إنه لا يجوز أن يكون جرم لانهاية له متحركا، وذلك أن الحركة لا تعقل إلا على أحد وجهين: حركة يكون فيها استبدال مكان، وحركة لا يكون فيها استبدال مكان. فأما الحركة التى يكون فيها استبدال مكان، فذلك مما يستحيل على الجرم غير المتناهى، أما إن كان غير متناه من

---

(٢) فصل : فصل ح ب ، الفصل الثامن م .

(٤) متحرك : يتحرك ب ، د ، سا .

(٦) أولا : إذ لاد || فى (الثالثة) : ساقطة من م .

(٨) ترتيب : الترتيب سا ، ط || كلها : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(١٠) عليه : ساقطة من ب ، سا ، م || حدا : ساقطة من د ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || منه : ساقطة من م .

(١٢) مالا نهاية : + له م || مذهب : يذهب ط || بمساو : مساو م .

(١٤) بآجَ : آجَ ط || وقد كان غير : وغير سا .

(١٥) ولنبدأ : ولنبتدئ ب ، د ، سا ، م || ونقول : فنقول سا || لانهاية : مالا نهاية سا .

(١٦) على : ساقطة من ط .

(١٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

جميع الجهات فلأنه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله، وأما إن كان غير متناه من جهة دون جهة فربما أمكن أن يتصور عنه فراغ، لكنه إذا انتقل إليه لم يخل إما أن يخلى عن الجهة المقابلة لها، أولا يخلى، فإن لم يخل فما انتقل، لكنه ربا ونما، وإن انتقل وأخلى فالجهة غير المتناهية متناهية. وأيضا هذه الحركة لايجوز أن تكون طبيعية ولا قسرية، أما أنها لاتكون طبيعية فلأن الطبيعي هو الذي يطلب أينا طبيعيا، وكل أين كما قد فرغنا عنه قبل حد، وكل حد فهو محدود، والمحدود لاينتقل إليه ما لاحد له ولا ينحاز إليه، وأما القسرى فإنا سنبين عن قريب أن مالايتناهى لاينقسر، وأيضا فإن القسرى يكون إلى خلاف الأين الطبيعي، فإذا لم يكن طبيعى لم يكن قسرى. وأيضا فإنه كيف يكون الجسم البسيط وما يجرى مجراه متناهيا من جهة وغير متناه من جهة، وطبيعته متشابهة. فلايخلو إما أن يكون الحد القاطع له أمر تقتضيه طبيعته، أو يكون إنما عرض له قسر وأمر خارج عن الطبع قد أدركه. فإن كان مقتضى طبيعته، وطبيعته متشابهة بسيطة، فمن الواجب أن لايختلف تأثيره عن طبيعته، حتى يتحدد منه جانب، ولا يتحدد منه جانب. وإن كان بالقسر فتكون طبيعة هذا الجسم توجب أن يكون غير متناه، فإما أن يكون قد عرض أن حادا حده وقاطعا قطعه فجعله متناهيا، فيكون غير المتناهى منه موجودا، لكنه حد دونه وقطع عنه، فلايكون متناهيه إلى فضاء أو خلاء، ولكن تناهيه إلى مقطوع من جنسه وطبيعته، فلا يكون له أيضا مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة، وإما أن يكون حدده من غير أن أبان منه أشياء، بل من جهة أنه جعل كمه كما ذاحد فى جهة، دون جهة كما لعارض أن يجعل كم الجسم المتناهى أقل عند التكاثف وأكثر عند التخلخل، فيكون حينئذ من شأن هذا الجسم أن يقبل تناهيا وغير تناه، وأن ذلك بتأثير مؤثر وذلك مما سنوضح بطلانه بعد، حيث نبين أن الجسم لا ينفعل هذا النحو عن مؤثر متناه أو غير متناه. وأما المركب فلايجوز أن يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة، فإنا لو توهمنا كل واحد من أجزائه قد تحرك إلى جهة التناهى، لم يخل إما أن يحصل للكل انتقال من الجانب غير المتناهى، وذلك محال، وإما أن لايكون له انتقال

---

(١) فلانه : فإنه ط || يستبدله : يستبدل م || من : عن ط .

(٣) وأخلى : ساقطة من م . || غير : الغير ب، د، سا ، ط .

(٤) هو الذى : ساقطة من سا || عنه : منه سا ، م .

(٥) والمحدود : فالمحدود ب ، سا ؛ ساقطة من م || ولا ينحاز : ولا يتجاوز سا ، ط .

(٧) وغير : غير م .

(٨) القاطع : المقاطع ط .

(٩) قد : ساقطة من سا .

(١٠) جانب (الثانية) : + آخر ط ؛ ساقطة من سا ، م || وإن : فإن سا .

(١١) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) حد : حدد ط .

(١٤) كمه : له ط || لعارض : بعارض سا .

(١٥) مؤثر : + متناه أو غير متناه ط .

(١٦) حيث : حين م || عن : من ط .

(١٧) غير : الغير ب، د، سا ، ط .

من هناك فتكون بعض الأجزاء قد تحركت دون بعض، وهذا خلاف مافرض . فهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان .

وأما الحركة الأخرى التى لايستبدل بها المكان فهى المستديرة ، فلا يخلو إما أن تتم الدورة وإما أن لا تتم البتة . فإن تمم الدورة، عرض ماقلناه فى باب الخلاء من استحالة الاستدارة فى أمر غير متناه، وإن لم يتمم الدورة، فلا يخلو إما أن يكون تتميم الدورة مستحيلا أو لايكون، فإن لم يكن كان فرضه غير محال، ولايلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلناه محال. وإن كان تتميم الدورة مستحيلا، فيكون لجزء منه مفروض أن يتحرك قوسا ولا يكون له أن يتحرك قوسا أخرى ، والمتحرك والمسافة إن كان والقوس والأحوال كلها متشابهة ، وهذا مستحيل أن يكون . فمن المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد ، أحدهما جائزا والآخر مستحيلا . فبين من هذا أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم غير المتناهى، وأيضا لايعرض لجسم متناه فى جسم غير متناه على نحو ماأوضحنا فى باب الخلاء . وأما الذى يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة، لكان له شكل مستدير ، وكان نصفه قطريه كلاهما لانهاية له فتضاعف مالانهاية له ، أوكان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز ، والخط الساكن المنتقل إليه أوعنه يصير غير متناه، ثم يلزم أن يقطع فى زمان متناه، وذلك محال . فجميع ذلك مما لم أفهمه حق الفهم حتى أومن بصحته . وذلك إنه لم يتبرهن لى فى تعليمهم أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير ، ولم يتبرهن لى من تعليمهم أن مالانهاية له فى جهة لاضعف له . فإن بينوا هذا بإبانة أن مالايتناهى لايقبل الزيادة، وبينوا أنه لم لايقبل الزيادة، ثم اشتغلوا بحديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لايلزمهم تكلفه . فإن إبانتهم أن ذلك لايقبل الزيادة يكفيهم وغير محوج إياهم إلى أن توسطوا أمر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف القطر ، وعسى أيضا أن لايكون النصف إلا المحدود، وكذلك الضعف . وأما حديث البعد فإنه ليس يجب عندى أن ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية، وكيف ويحيط به الخطان

---

(١) تحركت : قد تتحرك ط || خلاف : بخلاف د .

(٣) لا تتم : + الدورة ط . (٤) البتة : ساقطة من د .

(٥) مستحيلا : مستحيل ب ، مستحيلة سا || ولايلزم : فلايلزم ط ، م || منه : ساقطه من سا .

(٦) مستحيلا : مستحيلة سا || لجزء : بجزء سا .

(٧) أخرى : آخر ب ، د ، سا ط || والمسافة : + فيه ط .

(٨) جائزا : جائز د ، ط ، م || مستحيلا : مستحيل ط ، م .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١١) وكان : أوكان ب ، سا ، م || الخط : ساقطة من سا .

(١٢) أوعنه : وعنه ط .

(١٣) يتبرهن : يبرهن ط .

(١٤) يتبرهن : يبرهن ط || من : فى ط .

(١٥) لم : ساقطة من م .

(١٧) والضعف : بالضعف سا || المحدود : المحدود سا ، م . .

(١٨) بين : من م.

الخارجان، ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع فى زمان متناه، بل كنت أقيم خلفا عن قريب، وهو أنه غير متناه ويحده خطان، هذا خلف. وأما أنه لم ليس يجب ذلك، فلأنه ليس إذا كان البعد دائما يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه، بل يكون التزيد ذاهبا إلى غير النهاية، وكل زيادة فهى بمتناه على متناه، فكل بعد يكون متناهيا، وهذا كما نعرفه فى أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية، ويكون كل عدد يحصل متناهيا، ولا يحصل عدد لانهاية له، لأنه لايزيد عدد فى النظام غير المتناهى على عدد قبله إلا بمتناه، فهذا ماعندى، وعسى أن يكون عند غيرى وجه محقق لبيان ذلك. فإن اشتهى أحد أن يبين أنه لابد من بعد غير متناه يقع، فليس طريق البيان مايقولون، مالم يحصل فيه على وجهه. ولايندر أن غيرنا يحصله، بل يجب أن يقولوا هكذا: لنفرض بعدا بين نقطتين من الخطين الذاهبين إلى غير النهاية متقابلتين، ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع، فلأن ذهاب الخطين فى زيادة البعد هو إلى غير النهاية، فإذن الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية، ويمكن أن توجد متساوية، لأن الزيادات التى توجد على ماتحت تجتمع بالفعل فيما هو فوق، مثلا إن زيادة الثانى على الأول موجودة للثالث مع زيادة أخرى، فيجب أن تكون الزيادات غير المتناهية موجودة بالفعل فى بعد من الأبعاد وذلك لأن الزيادات بالفعل موجودة، وكل زيادة بالفعل موجودة، فهى توجد لواحد، فيلزم أن يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية، فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهى الأول بما مالانهاية له، فيكون بعدا غير متناه. لكنه إذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه إلى الحركة، وذلك لأن هذا غير المتناهى لايمكن أن يوجد إلا بين الخطين، فيكون متناهيا وغير متناه، هذا محال. ونقول أيضا: إن مايقال من أن أجزاء غير المتناهى يجب أن تسكن فى كل موضع وتتحرك إلى كل موضع، لأن كل موضع

---

(١) قطع : + الحركة ط .
(٢) لم : ساقطة من سا || يجب : + من سا .
(٣) التزيد : الزايد ط ؛ التزايد م || فهى : فهو م .
(٤) ولا يحصل : ولا يتحصل ب ، د ، سا .
(٥) لأنه : ساقطة من سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || قبله : مثله ط || بمتناه : متناه سا || وعسى : فعسى ط .
(٦) عند : ساقطة من د .
(٦-١٥) فإن اشتهى ... محال : ساقطة من سا ، م .
(٧) ولا يندر : ولايقدر ب ، د .
(٨) متقابلتين : متقابلين د ، ط .
(٩) هو : فى هذا ط .
(١٠) متساوية : مساوية ط || لأن : ولأن ط
(١١) فى : من ط .
(١٣) المتناهى : + على د .
(١٦) مايقال : يقال م || أن (الأولى) : ساقطة من ط || غير [: الغير ب ، د ، سا ، ط || تسكن : لاتسكن ط || كل (الأولى) : ساقطة من م .

له طبيعى، فهذا أيضا مالم أتحققه ولم أفهمه فإنه ليس يجب إذا كان لشئ واحد مواضع، كل واحد منها له بالطبع أن يلزمه أن يسكن عن كل واحد منها، وأن يتحرك فى كل واحد منها. فإن أمثال هذه المواضع أيها اتفق للجسم الحصول فيه من بين جملة الموضع الكلى له وقف بطبعه، ولم يهرب كمال جزء من أجزاء الهواء فى جملة حيز الهواء، وجزء من أجزاء الأرض فى جملة حيز الأرض، ولولا هذا لما كان سكون ولا حركة بالطبع، فإن الحيز دائما يفضل على مشتغل الأجزاء، فعسى أن يكون لهذا وجه بيان لم أفهمه. وأما أنه لايكون لأجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية، فذلك صحيح لأنه لايخلو إما أن يكون الجسم غير متناه فى جميع الجهات، فلا يكون موضع مطلوبا لأجزائه بالحركة مخالفا لمبدأ الحركة، وإن كان فى جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك إذا كان خارجا عن الحد الذى فى الجهة المحدودة، فلامحالة أن الجزء يتحرك إلى مكان يطلبه بالطبع. ولكن الذى يطلبه الجزء يجب أن يكون هو بعينه الذى يطلبه الكل، والكل لايطلب مكانا بالطبع، إذ لامكان له مجانس ولا غير مجانس، أعنى بالمجانس أن يكون سطح شبيه بسطحه، وغير المجانس أن يكون سطح غير شبيه بسطحه فى طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار. فإذا كانت طبيعة الكل لايطلب مكانا ولا يختص لها ولا يتعين، فطبيعة الجزء أيضا لايطلب مكانا، لأن حيز الكل الذى له متشابه يسكن فى أى موضع اتفق، ولا حيز خارجا عن حيز الكل اللهم إلا أن يجعل الكل متناهيا فى جهة. فيجب حينئذ أن يكون حيز الكل هو الذى يطلبه الجزء، وهو الذى يسكن فيه الكل، فترى أن هذا الحيز بعد أو محيط، والبعد والقول بالبعد باطل، ولا محيط لغير المتناهى، فعسى أن يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به، وأولاه على أقرب السموت وليس الحال فى الأجسام الطبيعية هذا قد يتضح لك مما نعلمه إياك.

---

(١) فهذا : فهوم || مالم أتحققه ولم أفهمه : مالا أفهمه ولم أتحققه ط || لشىء : الشىء م || مواضع : موضع م.
(٢) أن (الأولى) : إذا ط || يسكن : لايسكن سا، ط، م || عن : فى ط.
(٣) الموضع : المواضع ط.
(٤) وجزء : أوجزء ط || الحيز : الجزء د.
(٧) مطلوباً لأجزائه : مطلوب الآخر م.
(٨) فلامحالة : فلا مخالفة د.
(٩) يجب : ويجب ط || بعينه : + هو ط.
(٩-١٠) مجانس ولا غير مجانس : لامجانس ولاغير مجانس ب، سا؛ لامجانسا ولا غير مجانس ط؛ لامجانسا وغير مجانس م.
(١٠) أعنى بالمجانس : ساقطة من م || سطح : ساقطة من د || شبيه (الأولى) : شبيها ط || وغير : وبغير م.
(١١) لها : بها ط || ولا يتعين : ولا يتعلق ب، د، سا، م || فطبيعة : وطبيعة ب؛ طبيعة سا.
(١٢) حيز : جزء د || موضع : حيز ط || ولاحيز : ولاجزء سا || عن حيز : عن جزء د.
(١٣) جهة : جهته م || حيز : جزء د || الجزء : الحزء سا.
(١٤) لغير : بغير سا.
(١٦) قد : وقد ط || لك : ساقطة من سا.

فإذن الجزء لايطلب مكانا بالطبع، ومالايطلب مكانا بالطبع فهو لايتحرك بالطبع، فإن الذى يظن أن الحركة بالطبع هو إلى غير المكان الطبيعى، بل إلى الكلية أو غير ذلك، أمر تبين لك بطلانه. فنعلم من هذا أن الأجسام التى لأجزائها حركات طبيعية إلى الجهات المحدودة العدد المشار إليها، كلها متناهية، فالجسم الذى ذلك لكليته أظهر.

ونقول أيضا: إنه لايجوز أن تكون لأجسام محدودة المقادير، غير محدودة العدد، فإنها لاتخلو إما أن تكون متماسة أو تكون متباينة مبثوثة فى المكان. فإن كانت متباينة، فلو توهمناها متماسة متلاقية صار حجم جملتها من جميع الجهات أصغر وأقرب إلى الوسط من حجم مايحويها، فتكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الأول بمقدار ماقطعت من مقامها إلى التماس، فيكون الحجم الأول أيضا متناهيا، فيكون عدد الموجود منها فى حجم متناه منها متناهيا، لأن الأجزاء الموجودة بالفعل فى كل محدود محدودة بالعدد.

ومن هذا يعلم أنه لايجوز أن تكون حركة ذاهبة إلى غير النهاية فى الاستقامة، إذ قد علمت تناهى الأبعاد وسلف لك تناهى الجهات، وأنه يستحيل أن تكون الحركة إلى السفل مثلا، والسفل غير متحدد، وكذلك حال العلو. فإذا كان السفل متحددا فمقابله لامحالة متحدد، وكذلك إن كان العلو متحددا فمقابله لامحالة متحدد، وإن لم يكن موجودا لم يكن مقابلا، فلم يكن للسفل مقابل، فلم يكن السفل سفلا، لأن السفل سفل بالقياس إلى العلو. ومن الكلام المستحيل قول من جعل غير المتناهى من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدأ، ليس ذلك من حيث هو طبيعة أخرى كماء أو هواء، تلك الطبيعة يعرض لها أن لاتتناهى. والدليل على استحالة هذا القول إن هذا الذى هو غير متناه إما أن يكون منقسما أو غير منقسم، فإن كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التى تذهب إليها، بل على سبيل السلب، كما يقال للنقطة إنها غير متناهية. وليس إلى هذا يذهبون بل يريدونه غير متناه ليكون لنا أن نأخذ منه ماشئنا، وإن كان منقسما. وليس ينقسم إلى طبيعة أخرى، إذ ليست هناك طبيعة

---

(١) لايطلب : يطلب م . || فإن : فإذن د .

(٢) التى : الذى د .

(٣) فالجسم : والجسم م .

(٥) متماسة : مماسة د ، ط || فى : ساقطة من سا ، م || من : عن ط .

(٧) عدد : العدد سا ، ط ، م || منها : ساقطة من م . (٩) محدود : حدود م .

(٩) النهاية : نهاية م || إذ قد : إذا م .

(١١-١٢) وإن لم : وإلا لم ب ، سا ، ط ، م .

(١٢) لم : فلم سا ، ط ، م .

(١٣) غير (الأولى) : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) كماء أو هواء : كمائية أو هوائية ط ؛ كمائيته أو هوائيته م .

(١٥) هو (الأولى) : ساقطة من سا || إما : فإما ب ، د ، سا || أو غير : أو يكون غير ب ، د سا ، م .

(١٦) متناهية : متناه سا .

(١٧) لنا : إما سا || ليست : ليس ط ، م .

مالانهاية ، من حيث هو لانهاية، يجب أن يكون كل جزء فى طبع الكل، وأن يكون الجزء المحاط المحدود بالقسمة منه أيضا غير متناه، وهذا محال .

فقد وضح مما قلنا إنه لاوجود لجسم غير متناه، ولجسم متحرك بالطبع غير متناه، ولجسم اسطقسى مؤثر متأثر غير متناه . وكذلك الأعداد لها ترتيب فى الطبع غير متناهية بالفعل، فبقى أن نتأمل بنحو آخر من وجود مالايتناهى فى الأجسام أنه هل هو مما يصح أم لا ، وذلك حال نموها، فنقول: قد ظن بعض المتقدمين إنه كما أن للجسم أن يمعن ذاهبا فى الانقسام من غير أن يقتضى حدا فى الصغر لاأصغر منه كذلك له ذلك فى جانب العظم . فإنه كما أن هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا، ولكن يحصل شيئا بعد شئ، فلا ينتهى إلى حد لاأصغر منه كذلك فى العظم . قال : فإنه وإن استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل، فليس يستحيل السلوك إليه، كما الحال فى تزايد الأعداد ، فلينظر فى هذا المذهب، ولينأمل كيف يصح وكيف لايصح . فنقول : إنه يصح من وجه ، ولا يصح من وجه . أما الوجه الذى يصح منه هذا المذهب ، فذلك لأن لك فى التوهم أن تقسم جسما متناهيا قسمة لا تقف ولك فى التوهم أن لاتزال تأخذ جزءا من المقسوم وتضيفه إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكبر مما كان ، ثم تأخذ جزءا آخر من الباقى أصغر من الباقى وتضيفه إلى زيادة أولى، فلا يزال يزداد ذلك زيادة، كل تال منها يكون أصغر من الأول، ولايبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات أويساوى جملة الزيادات التى يحصل منه جميع الجسم المقسوم. وهذا الضرب من الزيادة لايبلغ بالجسم كل عظم اتفق ، بل له حد لاينتهى إليه البتة، فضلا عن أن يزيد عليه . وأما الضرب من الزيادة التى من شأنها أن تنمى الجسم حتى توافى كل حد فى العظم أو تزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس الصغر ، فإن القسمة لاتحتاج إلى شئ خارج عن الجسم. والنمو والتزيد يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل، وهذا يوجب أن تكون مواد للأجسام بلانهاية

---

(١) يجب : ويجب ط .

(٢) وهذا محال : وهذا غير محال د ؛ ساقطة من سا .

(٤) وكذلك : ولذلك سا ، م || الأعداد : لا أعداد د ، م ؛ لأعداد سا || متناهية : متناه ط || بنحو آخر : بنحو جزء د ؛ نحو آخر سا ؛ نحوا آخر ط .

(٦) يقتضى : يبقى د || لاأصغر : لصغر م || ذلك : ساقطة من د ، سا .

(٧) العظم : + قال ط || حد : أحد م .

(٨) السلوك : الشكوك د ، سا .

(٩-١٠) فنقول ... ولايصح : ساقطة من م .

(١٠) أما : وأما ط || منه : به ط ، م || فذلك : بذلك سا .

(١١) وتضيفه : ويضيف سا .

(١٣) تال : ثان ط ، م .

(١٤) منه : فيه ط ، م .

(١٥) تنمى : يتم م .

(١٦) فى : من ط || العظم : الجسم سا || فذلك : بذلك سا || على : ساقطة من د .

(١٧) والتزيد : والتزايد ط || مواد للأجسام : مواد الأجسام ط ؛ موجود الأجسام م .

وإما بتخلخل وانبساط لايقف. وهذا يستحيل، لأنه يحتاج كل متخلخل أن يتخلخل فى جزء خلاء أو ملاء، وكل ذلك متناه كما قد علمت. والخلاء خاصة لاوجود له، ولأنه لايجوز أن يكون حركة تقتضى جهة إلا ولها حد.

[الفصل التاسع]

ط ـ فصل

فى تبيين دخول مالا يتناهى فى الوجود وغير دخوله فيه وفى نقض حجج من قال بوجود مالا يتناهى بالفعل

وإذ قد تبين هذا كله، فبالحرى أن نعلم أن كيف يمكن أن يكون لما لايتناهى فى انقسام الجزء، وفى تزيد العدد، وفيما يجرى مجرى ذلك وجود. فنقول: إن قولنا مالانهاية له، تارة يتناول الأمور التى توصف بذلك وتارة يعنى بها نفس حقيقة غير المتناهى. كما إذا قلنا: هو عشرون ذراعا، فتارة نعنى الخشبة التى هى عشرون ذراعا، وتارة يعنى به طبيعة هذه الكمية. وأيضا نقول لنفس هذه الطبيعة إنها لاتتناهى ونعنى بذلك إنها بحيث أى شئ منها أخذت، وجدت منه موجودا من خارج من غير تكرير. ونقول ذلك، ونعنى به أنها لم تصل عند حد تقف عليه فتتناهى عنده. فإذن هى غير متناهية بعد، أى غير واصلة إلى نهاية الموقف. فأما الأمور التى يقال لها إنها غير متناهية من الطبائع التى ذكرناها، نصحيح أن نقول إنها موجودة فى القوة لا الجملة، بل كل واحد. فتكون الأمور التى لانهاية لعددها كل واحد واحد منها موجودا فى القوة، والكل بما هو كل غير موجود

---

(١) جزء : حيز ط ، م || أو ملاء : وملاء د .
(٤) فصل : فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .
(٦) وفى نقض : ونقض ط .
(٧) تبين : بين سا ، ط .
(٨) إن : ساقطة من د .
(٩) بها : به ط .
(١٠) به : ساقطة من د ، سا ، م .
(١١) نهاية : + هى ط || الموقف : المولف م .
(١٣) نقول : + لها م . || فى القوة : بالقوة ط .
(١٣) واحد واحد : واحد ط ، م || منها : ساقطة من ط .

لا بالقوة ولا بالفعل، إلا بالعرض من جهة أجزائه، إن كان قد يقال مثل ذلك. وأما طبيعة لانهاية له نفسها فالمعنى الأول منه غير موجود لهذه الأشياء، لا بالقوة ولا بالفعل، وذلك لأنه إن كان موجودا فإما أن يكون عارضا لشئ آخر، وقد بينا أنه لا يجوز أن يكون شئ عرض له أن يكون بلانهاية، وإما أن يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لانهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ أيضا، على مايراه قوم، وقد أبطلناه. والمعنى الثانى موجود بالفعل دائما، فإن الانقسام دائما نجده بالفعل لم يتناه إلى حد لاحد بعده فى حدوث الوجود بالقوة فقد علمت أن مالانهاية له كيف هو فى القوة وكيف هو بالفعل، وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل. فالذى منه بالفعل فغير خال من طبيعة ما بالقوة، فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زمان طبيعة القوة، بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون مالانهاية له ثباته وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة، فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التى هى الفعل، والكل صورة أو ذو صورة، فما لانهاية له ليس بكل وبعلم من هذه الأشياء التى بيناها، إن مالا نهاية له له طبيعة عدمية، وليس هو محيطا بكل شئ، كما ظن بعضهم، بل هو محاط بالصورة، لأنه قوة الهيولى.

فإن قال قائل: إن الانقسام غير المتناهى خاصة يلحق الكمية وهى صورة، فالجواب أن الانقسام يقال على وجهين: أحدهما الافتراق والانقطاع، وهذا يلحق الكم لأجل المادة، والآخر الانقسام، بمعنى أن فى طبيعة الشئ أن يفرض فيه شئ غير شئ، ولا يزال كذلك، وهذا يلحق المقدار لذاته، والأول لابد فيه من حركة والثانى لا يحتاج إلى الحركة، والأول هو الانقسام الحقيقى، وهو الذى يغير من حال الشئ، وأما هذا الثانى فهو أمر موهوم، والأول لا يقبله المقدار لذاته البتة، لأن القابل يجب أن يبقى مع المقبول، وذلك إذا عرض أبطل وجود المقدار الأول، فإن المقدار الأول لم يكن إلا ذلك الاتصال المعين، ليس شيئا فيه ذلك الاتصال المعين، فإن المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال، ليس الشئ المتصل باتصال فيه، فإنه إذا عرض الانفصال المفكك أبطل المقدار الأول وأحدث مقدارين آخرين، وإنما أحدث متصلين محدودين آخرين بالفعل بعد أن كانا بالقوة، ولو كانا بالفعل لكان فى متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية. ولا ينكر أن يكون الانقسام الذى تقبله المادة إنما تقبله

---

(٢) فالمعنى : بالمعنى سا .

(٥) نجده : ساقطة من م || بالقوة : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٦) فى القوة وكيف هو : ساقطة من د || فى القوة : بالقوة سا ، ط ؛ القوة م .

(٧) خال : ذاك م .

(٨) ثباته : بثباته ط .

(٩) فما : ساقطة من سا . || ليس ... له : ساقطة من د .

(١١) الانقسام : الأقسام م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) الانقسام : الأقسام م .

(١٣) شىء (الثانية) : ساقطة من م || من : ساقطة من د .

(١٧) علمته : علمت د ، سا || فإنه إذا : فإذن إذا ب ، د ، سا .

(١٨) أحدث متصلين محدودين آخرين : حدث متصلان محدودان آخران سا ، ط ، م || كانا (الثانية) : كان م .

بسبب وجود الكم لها ، ويشبه أن يكون اناس يرون أن للهيولى صورة تهيئها للانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية ، وصورة أخرى تمنع من ذلك ، أو لا تثبت عليه إذا وقع . كما يقولون : إن الجسم إذا قسم دائما فإنه لايبقى لحما ، بل تبطل اللحمية ، وتبقى الجسمية ، وهذا يجب أن ينظر فيه . ثم ليس إذ قلنا : إن الصورة الكمية تهيئ المادة للانقسام الذى يخص المادة ، وجب أن يكون ذلك لاستعداد الصورة . فليس ما يفعل فعلا يجب أن يكون فى نفسه بفعل ولا أيضا يجب أن تكون تلك الصورة باقية مع خروج ماتهيئه إلى الفعل ، فإن الحركة هى التى تقرب الجسم من السكون الطبيعى وتهيئه له ، ولا تبقى مع ذلك ، لأن فعلها هو التهيئة : فيجب أن توجد مع التهيئة وكذلك فعل الكمية والتهيئة ، وأما القسمة فهي عن شئ آخر ، والثانى يقبله المقدار لذاته ، فقد علم نحو وجود مالايتناهى ، فالعدد يعرض له ذلك فى التضعيف ، ويتناهى من تلقاء الوحدة ، والمقدار يعرض له ذلك فى التنصيف والنقصان ، ويتناهى من قبل التضعيف إذ كان تنصيفه من حيث هو مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد أوله هو واحد ، والواحد مبدأ عدد فإنه يبتدئ من واحد ويصير اثنين ، والحركة يعرض لها الانقسام غير المتناهى بسبب المقدار الذى هى عليه . وأما الزمان فإن ستعداد الموهوم من القسمة فيه فإنه يعرض له من حيث هو مقدار ولذاته ، وأما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة . وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد ، فإن المقادير موضوعة بذاتها لأن يعرض لها القسمة الوهمية إلى غير نهاية ومستعدة لها . وأما خروج ذلك إلى الفعل فيكون بسبب شئ آخر . وحيث يقال : إن الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فنعنى العارض الذى يوقع بالفعل شيئا بعد شئ بلانهاية ، وأما طبيعة الاستعداد فهو الزمان من حيث هو مقدار ، والحركة لاتفيده ذلك ، بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود

---

(١) لها : له ط || ويشبه : فيشبه سا ، ط ، م || أن : ساقطة من د ، سا || للهيولى : الهيولى م || وهو : وهى م .
(٢) وقع : + القسمة ط || الجسم : اللحم ب ، د .
(٣) الصورة : صورة م || تهيئ : تهيؤ سا .
(٤) يفعل : ينفعل ط .
(٥) ماتهيئه : ماتهيىء له ب ، د ؛ ماتهيؤ له سا .
(٦) له : ساقطة من م || فعلها : فعله سا || وكذلك : فكذلك سا ، ط .
(٦-٧) فيجب ... التهيئة : ساقطة من م .
(٧) والتهيئة : التهيئة سا ، ط ، م || فهى : فهو ب ، د ، م ؛ ساقطة من سا || والثانى ... لذاته : ساقطة من سا .
(٨) ذلك : ساقطة من م || ويتناهى : وينتهى م || قبل : تلقاء ط ، م .
(٩) إذ : إذا سا || هو : ساقطة من ط . (١٠) فإنه : وإنه م .
( ) والحركة : بالحركة سا ، فالحركة ط ، م || الانقسام : الأقسام سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || هى عليه : هو علة م .
( ) ولذاته : لذاته ط .
(١١) الموهوم : المفهوم سا .
(١٣) نهاية : النهاية ط .
(١٤) ومستعدة لها : ساقطة من سا . || لها : له سا ، ط ، م .
(١٥) الزمان : للزمان م .

يلزمه ذلك الاستعداد . وكما أن العاد مثلا إذا أوجد بالتعديد أو بعمل آخر عشرة، فليس هو الذى يجعله زوجا، بل يوجده ويلزم وجوده أن يكون هو زوجا. وأما الحركة من حيث هى قطع، فإنها كما يعرض لها أن لا تتناهى فى القسمة، كذلك يعرض لها أن لا تتناهى فى التضعيف والزيادة، وإذ خاصية التناهى وعدم التناهى ليس إنما تلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فتلحقها بسبب كمية أخرى، وليس تلحقها بسبب كمية المسافة، إذ المسافة متناهية، فتلحقها إذن بسبب الكمية الأخرى التى هو الزمان .

فالحركة علة لوجود الزمان، والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار أو غير متناهية، والمحرك علة لوجود الحركة، فهو علة أولى لوجود الزمان، وعلته لثبات الحركة التى هى كمال أول، فيتبع ثباته ازدياد امتداد كميته التى هى الزمان، وليس علة بوجه لكون الزمان مستعدا لأن يمتد إلى ما لا نهاية، وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية حتى تصير الحركة بلا نهاية، فإن ذلك للزمان لذاته، كما كان فى الانقسام أيضا . لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان، فهو بسبب المحرك بوساطة الحركة، كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شىء من خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان، والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة، لكن هذا بوجه وذلك بوجه. أما الحركة فهى علة بعد العلة المحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة، إذا كان المحرك لا يقطع الحركة، بل يصلها. وأما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه، فالزمان علة لتقدر الحركة، فإذا عرض له أن لا يتناهى عروضا أوليا بإيجاب الحركة ذلك وإيجاده الزمان على ذلك، عرض بوساطته أن قيل على الحركة ليس عروضا أوليا، بل لأجل أن عارضه الذى هو الزمان كذلك، فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك، أى جعلت عارضها كذلك، ولأجل العارض يقال لها ذلك، وذلك مما يكون كثيرا، فإن كثيرا من الأشياء يوجد أمرا لذلك الأمر صفة أولية، ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية، وبالقصد الثانى، وليست أولية، فهذا ما نقوله فى تحقيق كيفية وجود غير المتناهى .

فأما الحجج المقولة فى إثباته فما قيل فيها من أمر التضعيف وأمر القسمة وأمر الكون والفساد والزمان وغير

---

(١) بعمل : + شىء سا || عشرة : غيره د .
(٢) وأما ؛ أما سا ، م || فإنها : وإنها سا .
(٧) الحركة (الأولى) : + والحركة علة لوجود الزمان ط || لثبات : أسباب سا || ثباته : ثباتها د || امتداد : ساقطة من م || كميتة : كميتها د .
(٨) بوجه : موجبة ط || مالا نهاية : لانهاية ب ، د سا ، م || وعلة ... بلا نهاية : ساقطة من م .
(١٢) إذا : إذ م .
(١٣) ذات : ذا د ، سا ، م || لتقدر : تقدر ط .
(١٤) بإيجاب : فإيجاب سا || ذلك : ساقطة من م .
(١٥) أى : إذا ط ، أو م . (١٦) يقال : فقال سا .
(١٧) فهذا : وهذا ط .
(١٨) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . (١٩) فأما : وأما ط .

ذلك ، فمعلوم أنه لا يوجد المتناهي وجودا على غير النحو الذي نقوله . وأما ماقالوه من أمر أن كل متناه فإنه يتناهى إلى شيء آخر ، فإنه ليس بمسلم ، لأنه إذا اتفق أيضا أن كان شيء واحد متناهيا ونهايته عند شيء آخر فهو متناه وملاق ، ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط ، ومعنى أنه متناه هو ذلك . وأما من حيث هو ملاق فنهايته عند شيء آخر ، فتكون نهايته عند شيء آخر أمرا تقتضيه الملاقاة ، وليس هو مقتضى تناهيه . فإن مقتضى تناهيه هو أنه ذو نهاية فقط . وأما إن نهايته عند شيء آخر ، فهو معنى آخر أزيد من معناه ، فلو كان كل متناه يلزمه أن يكون ملاقيا لشيء من جنسه أو غير جنسه ، كان ربما يصح قولهم ، وكان كل جسم يتناهى إلى جسم . ولكن فليس يجب أن يكون كل متناه ملاقيا لجنسه ، حتى يلاقي الجسم لامحالة جسما ، فأنت تعلم أن الحركة تتناهى إلى السكون وهو عدم فقط أو ضد . وأما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما ، لكن لا يلزم من ذلك أن الموجودات لا تتناهى في الوجود ، بل إن الموجودات لا تتناهى في التوهم .

[الفصل العاشر]

ى ـ فصل

في ان الأجسام متناهية من حيث التاثير والتاثر

ونقول إنه لا يجوز أن يكون جسم فاعل في جسم أو منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه . أما لا يجوز أن يكون جسم فاعل في جسم كذلك ، فلأن ذلك الجسم المنفعل لا يخلو إما أن يكون متناهيا أو يكون غير متناه ، فإن كان متناهيا ولا شك أن الفعل والانفعال يجرى بينهما الطبيعة كل واحد منهما ، لا لأنه متناه أو يكون غير متناه

(١) أمر : ساقطة من سا ، ط .
(٢) أن : ساقطة من سا .
(٤) فتكون ... آخر : ساقطة من د ، سا || أمرا : أمر ب ، د ، ـ' .
(٥) أنه : أنها د .
(٦) يصح : صح ط ، م || فليس : ليس د ، سا ، ط ، م .
(٨) أو ضد : + فقط ط .
(٩) في الوجود ... لاتتناهى : ساقطة من م .
(١٠) فصل : فصل ى ب ؛ الفصل العاشر م .
(١٣) أو يكون غير : أو غير ط .

فإن كان انفعال المنفعل عن الفاعل لطبيعتهما، فمن شأن جزء من أحدهما الذى هو المنفعل أن ينفعل عن جزء من الآخر، فإذا فعل جزء من غير المتناهى فى المتناهى أو فى جزء منه فى زمان، فتكون نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذى يفعل فيه بعينه غير المتناهى، كنسبة قوة غير المتناهى إلى قوة المتناهى. فإن الأجسام كلما كانت أعظم صارت قوتها أشد، وكانت أفعل وزمانها أقصر. فيجب من ذلك أن يكون فعل غير المتناهى لا فى زمان، وقد فرض فى زمان. وإن كان ذلك المنفعل غير متناه، فإن نسبة انفعال جزء منه إلى انفعال الكل كنسبة الزمانين، فيجب أن يقع انفعال كل جزء منه لا فى زمان، ويكون انفعال الجزء الأصغر من ذلك أسرع من انفعال الجزء الأكبر، إذ كان الصغر مقتضيا للسرعة، فيكون شئ أسرع من الكائن لا فى زمان. وأيضا إذا فرضنا للمنفعل جزءا فانفعل لا فى زمان، فلا يخلو إما أن يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لا فى زمان، وإما أن يقع بعده. فلنفرض جزءا آخر بعده فلا يخلو إما أن يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ماقلنا، أو انفعل بعده أيضا لا فى زمان فتكون الآنات تتتالى، والحق يمنع هذا. وإذ قد عرفت هذا من جهة الفعل، فلك أن تعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال، فمعلوم من هذا أن الاسطقسات التى يفعل بعضها فى بعض فعلا زمانيا، وتكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها متناهية .

وليس لقائل أن يقول : إن قوة الأجسام صورها والصورة لا تشتد ولا تضعف، وذلك لأنها وإن كانت لا تشتد فى جوهرها، فيشتد تأثيرها فى الزيادة، أعنى أنه وإن كان لا يجوز أن تكون الصورة التى فى هذه النار تشتد وتضعف، لا فى هذه النار ولا فى مثلها، فإنها فى ضعف النار تكون أقوى، وفى ضعف المدرة تكون أثقل. وليس هذا بمعنى زيادة الشدة فى الجوهر، بل فى زيادة الأثر. على أن الصور تفعل بأعراض تشتد وتضعف مع تكثر الصور وتضعفها تبعا للمقدار، وهذا نوع من التزايد فى الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد، وأنت تعلم هذا بعد. ومن هذه الأشياء يعلم أنه لا يكون فى جسم من الأجسام قوة على التحريك القسرى أو الطبيعى غير

---

(١) انفعال : افعال م || لطبيعتهما : بطبيعتهما ط .
(٢) غير : الغير ب ، د سا ، ط .
(٤) أفعل : الفعل م || غير : الغير ط .
(٥) وإن : فإن سا .
(٧) إذ : إذا سا ، م || الصغر : الصغير سا .
(٧-٨) فيكون ... زمان : ساقطة من سا .
(٩) جزء آخر : جزء الآخر ط || إما : ساقطة من سا ، م || ما قلنا : ماقلناه م || أو انفعل : وانفعل ط .
(١٠) والحق : ونحن سا || وإذ : فإذ م .
(١١) التى : الذى سا || بعض : ساقطة من سا . || وتكون كلما : وكلها سا .
(١٤) تكون : ساقطة من د .
(١٥) لا فى : فى سا .
(١٦) بمعنى : المعنى سا ؛ معنى ط || وتضعف : + فى هذه النار سا .
(١٧) وتضعفها : وتضعيفها ط || التزايد (الأولى والثانية) : الزائد د ، سا ، م || فى : وفى سا .

متناهية الشدة كالميل الثقيل أو الخفيف ، فإن ذلك يوجب وقوع فعله لا فى زمان، ويستحيل أن تكون حركة لا فى زمان، وإنما يجب أن يقع لا فى زمان ، لأنه كما اشتدت القوة قصرت المدة، وإذا لم تتناه فى الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له .

فيجب أن ينظر فى حال القوى وتناهيها ولا تناهيها، وقبل ذلك نقول إن القوة يقع بينها وبين قوة أخرى تفاوت فى أمور : منها سرعة ما تفعله وبطؤه ، ومنها طول مدة استبقاء ما تفعله وقصرها ، ومنها كثرة عدة ما تفعله وقلتها . مثال الأول أن أشد الراميين قوة فهو أسرعهما بالرمى لمسافة معينة قطعا ، ومثال الثانى أن أشد الراميين قوة هو أطولهما زمان نفوذ الرمية فى الجو مع تساوى المعانى الأخر ، ومثال الثالث أن أشد الراميين قوة هو أكثرهما قدرة على رمى بعد رمى . وإذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه ، فالتزايد يقع على هذه الوجوه ، والأزيد يقع على هذه الوجوه . فالذاهب فى الزيادة إلى غير غاية يقع على هذه الوجوه . ولأن القوة فى نفسها لا كمية لها وإنما كميتها بالعرض ، إما بالقياس إلى الشىء الذى فيه القوة ، وإما بالقياس إلى الشىء الذى عليه القوة . والشىء الذى فيه القوة يكون أبدا متناهيا ، إذ الأجسام متناهية ، ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون نسبتها غير متناهية ، فبقى أن تكون القوة إنما هى متناهية وغير متناهية بالقياس إلى كمية ما عليه القوة . فإذا كان ذلك الشىء جائزا فيه أن يكون غير متناه على نحو الجواز الذى لغير المتناهى ، كانت القوة بالقياس إليه غير متناهية. فلينظر أنه هل يجب أن يكون لو كان جسم يقوى على أمر من الثلاثة ، وكان غير متناه، أن تكون قوته أيضا غير متناهية بالقياس إلى ذلك الأمر من الأمور الثلاثة ، فنقول إنه إن كان يجب أن يكون الجسم الأعظم أوفر قوة وأكثر فى الأمر المقيس إليه من الأمور الثلاثة، فيجب إذا كان غير متناه أن تكون قوته غير متناهية . وأنت تعلم أن قوة جملة محركين وفاعلين اثنين أى فعل كان، أكثر من قوة أحدهما، فإن الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى أمر خارج

---

(٢) لا فى : فى سا || كلما : كما د || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .
(٥) ما تفعله : ما يفعل ط ، م .
(٥–٦) وبطؤه... عدة ما تفعله : ساقطة من سا .
(٦) وقلتها : وقلته سا ، ط || الراميين : الرامية ط || قطعا : ساقطة من م .
(٧) زمان : + ما د .
(٨) أكثرهما ؛ أكثرها سا .
(٩) فالتزايد : فالزايد د ، سا ، ط ، م .
(١٠) فالذاهب : والذاهب ط .
(١١) بالقياس ... وإما : ساقطة من سا || أبدا : ساقطة من سا .
(١٢) إذ : إذا سا .
(١٤) الجواز : الوجود بخ .
(١٥) من : + الأمور ط || وكان غير : وغير م || متناهية : متناه د .
(١٨) اثنين : + على ط .

عن ذلك لامحالة، إذلها قوة خارجة عنقوة الواحد، فلذلك قوة الأعظم أكبر وأشد، فيجب أن يكون كلما صار أعظم صارت القوة أكثر وأزيد. والذى يذهب إلى غير نهاية فى العظم، فكذلك قوته تزداد إلى غير نهاية فى الأمر المقيس إليه القوة، ولو كان المقيس إليه القوة متناهيا، لكان لقوة جزء مامن الجسم نسبة إلىجزء ما. فإذا ضوعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء، إلى أن يفنى المنفعل المتناهى ويحصل بإزائه من الجسم غير المتناهى جملة أجزاء متناهية، فكانت نسبةقوة الجزء الواحدمنذى القوة إلى قوى جميع تلك الأجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل إلىجميع المنفعل، وذلك كقوة الجزءمنالجرم المفروضغير متناه إلىقوةجميع غير المتناهى، فتكون قوة جزء متناه من هذا الجسمالقوى غير المتناهى مساوية لقوة الجسم كله الذى يفضل عليه بقوته الموجودة فى الأجزاء غير المتناهية الخارجةعن ذلك الجسم، هذا خلف. فالواجبأنيكون أزيد منه بحسب النسبة، بل ربما أوجب الاجتماع اشتداد قوة فوقالذىتوجبه النسبة. فبينأنه لوكان جسم غير متناهى العظم لكان غير متناهى القوة بالقياس إلىالمقوى عليه. ولما لميجز أن يكون جسمغير متناه. لميجز أن تكون قوة غير متناهيةمن هذا القبيل.

فلينظر هل يجوز أن توجدقوة غيرمتناهية لافىجسم غير متناه، ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس إلى سرعة الفعل، فنقول: إن هذا لايوجد، وإلا لكان فعلها فى السرعة واقعا لافى زمان، وكل سرعة فى زمان،لأن كلسرعة هى فىقطع لمسافة أو نظير مسافة، وكل ذلك فى زمان. فلو كانت حركة لانهاية لها فى السرعة، لكان زمان لانهاية له فى القصر، وهذامحال كما يعلم. وبالجملة إنما تعتبر السرعة فىالأمور التى لها، فى وجود زمان، وأما الأمور الواقعة فى الآن، فلايقالفيها سرعةولا بطؤ. فإن قال قائل: إنالقوة غير المتناهيةتفعل

---

(١) لها : لهما م .

(١–٢) صار أعظم : ساقطة من م

(٢) والذى : فالذى سا ، ط ، م . || نهاية (الأولى) : ذلك نهاية د ؛ النهاية ط || فكذلك : وكذلك سا || نهاية (الثانية) : النهاية ط .

(٣) ولو : فلو ط || ما (الثانية) : + من الذى عليه القوة غير متناهية ط .

(٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٥) فكانت : لكانت د ؛ وكانت ط || جميع : + الجرم ط ، م .

(٦) غير (الثانية) : الغير ط .

(٧) القوى : ساقطة من ط ، م || غير : الغير ب ، ، د ، سا ، ط || مساوية : متساوية ط || بقوته : بقوة م .

(٨) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الجسم : الجزء م .

(٩) الاجتماع : اجتماع د .

(١٠) جسم ... تكون : ساقطة من م .

(١٢) ولينظر ... متناهية : ساقطة من م . (١٣) بالقياس : وبالقياس م .

(١٤) لمسافة : المسافة م || نظير : لنظير ط ، م .

(١٥) السرعة (الأولى) : ساقطة من سا .

(١٦) وأما : + أن م || قائل : القائل د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

فى آن وسائر القوى. تفعل فى زمان، فلنضع القوة غير المتناهية على أن يكون فعلها لاسرعة فيه. فالجواب عن ذلك إنما نعتبر فى هذا الباب أمثال الحركات المكانية التى توجب قطع مسافة ما. وتختلف فيها فى السرعة والبطء، ولا تمكن إلا فى زمان، إذ لا يمكن قطع مسافة فى آن وإلا لانقسم الآن بإزاء انقسام المسافة. وكذلك ما يجرى مجرى الحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطؤ، لضرورة حاجة وقوع ذلك إلى زمان. فإن كان شئ يحتمل أن يقع فى آن وأن يقع فى زمان، فليس كلامنا الآن فيه، بل كلامنا فى الأمور التى تختلف بالسرعة والبطء ولا يخلو فى وقوعها عن زمان، فإنها كما تشتد قوتها يقصر زمانها، فإن كان منها شئ واقعا عن قوة غير متناهية، كان إما فى آن، وذلك محال. لأن المسافة وأمثالها لا تقطع فى آن أو فى زمان فيكون له نسبة ما إلى زمان فعل واقع من قوة متناهية، فيعود إلى أن تصير نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة القوة إلى القوة، فتصير القوة التى لا تتناهى ما تقوى عليه نسبة إلى المتناهية التى يتناهى ما تقوى عليه، فإذن إن كانت قوة غير متناهية، فيكون ما تقوى عليه أحد الأمرين الآخرين، أعنى المدة والكثرة. فلينظر هل يمكن أن يكون لهذه القوة التى لا تتناهى، ما تقوى عليه كثرة أو مدة وجود فى جسم، حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم. لكن الكثرة إما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذى المدة، وإما كثرة مختلطة من أشياء مختلفة فى تراتيب مختلفة. فيجب أن نترك الآن النظر فى القوة على كثرة مختلطة غير متناهية، فلا كلام لنافيها، ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاذية للمدة.

فلينظر هل يجوز أن يكون فى الأجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول: إن ذلك لا يمكن، لأن هذا الجسم لا محالة يتجزأ وتتجزأ معه القوة، وجزء هذه القوة لا يخلو إما أن يقوى على ما يقوى عليه الكل فى الكثرة والمدة من آن معين، فيكون المقوى عليه فيهما جميعا فى القوة شيئا واحدا، فيكون لا فضل للكل على الجزء فى المقوى عليه، وهذا محال. وإما أن يكون لا يقوى عليه، فحينئذ إما أن يقوى على شئ من جنسه، أو لا يقوى على شئ من جنسه البتة، ومحال أن لا يقوى على شئ من جنسه، فإن القوة تكون سارية فى الجسم ذى

---

(١) غير: الغير ب، د، سا، ط || عن: من ب، د، سا، ط.
(٢) ما: ساقطة من سا.
(٢-٤) ولا تمكن ... المكانية: ساقطة من د.
(٣) وكذلك: فكذلك د، ط.
(٤-٥) مما يقع ... والبطء: ساقطة من د.
(٤) لضرورة: بضرورة د، ط.
(٧) من: عن ط، م.
(٨) القوة (الثالثة): للقوة د، ط، م
(٩) المتناهية: المتناهى ط.
(١٢) يحاذى: يتحاذى ط || فى: وفى ط، م || تراتيب: ترتيب ط.
(١٣) وترتيب: ومن ترتيب ط || محاذية: محاذ ط، م.
(١٥) وتتجزأ: ساقطة من د. (١٦) من: فى م.
(١٨) تكون: ساقطة من سا.

القوة ، فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل، ومقوى عليه من ذلك الجنس الذى للكل، فلا يخلو إما أن يكون مثلا المقوى عليه الذى يحركانه شيئا واحدا، أو يكون مايقوى عليه الجزء أصغر من ذلك، فإن كان شيئا واحدا، وكان جميع مافى القوة مما لا نهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما، فهما سواء فى المقوى عليه، وهذا محال . وإن كان مايقوى الجزء على تحريكه أصغر، والكل أيضا يقوى على ذلك الأصغر، فإما أن يكون المقوى عليه فى الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء وذلك محال، أو يكون الجزء أقل وأنقص. وإذا كان مايقوى عليه للجزء أنقص، لم يكن نقصانه فى اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه، بل من الطرف الآخر. فإذا نقص عن غير المتناهى فى جهة كونه غير متناه، زاد غير المتناهى عليه فى تلك الجهة، وما زاد عليه شئ فى جهة فهو متناه فى تلك الجهة، فيكون إذن الجزء المفروض متناهى القوة بالقياس إلى مدة الفعل. لكن جملة الجسم المتناهى تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة ، والقوة التى فى الجملة تناسبها مناسبة محدودة، وهذه المناسبة بالقياس إلى المقوى عليه، فالمقوى عليه الذى للجملة يناسب المقوى عليه الذى للجزء مناسبة محدودة، فزمان الجملة أيضا محدود، وكذلك عدده. والكلام فى هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات التى فرضناها فى قوام الملاء والخلاء، وذلك لأنا لسنا نحتاج إلى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل، بل نقول إن ماتقدير مناسبته يوجب هذا الحكم، فهو متناه على التقديرات التى يفعلها المهندسون. وبالجملة ليس العائق فى ذلك من طبيعة القوة، ولكن من طبيعة الأمور التى ليست توجد، فنحن نقول إن هذه القوة بحيث لو كانت الأمور توجد على نحو ما، لكان طباعها توجب كذا وكذا، ولو كانت قوة غير متناهية فى جسم متناه، لما كانت تكون بحيث لو كانت الأمور توجد كذا لكان طباعها توجب كذا وكذا، وذلك واجب لها أن تكون .

فبين من هذا أنه لا يجوز أن يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية، بالقياس إلى المدة والعدة المنتظمة المذكورة. وأما بالقياس إلى العدة المختلطة، فعسى الأمر أن يشكل فيه، ولا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها، وذلك لأنه

---

(١) ومقوى : ويقوى ط .
(٢) الذى : ساقطة من د .
(٤) والكل : فالكل ط .
(٥) أو يكون : إذ يكون م || للجزء : الجزء سا ، ط .
(٦) فإذا : وإذا ط || عن : من ط .
(٧) ومازاد ... الجهة : ساقطة من م .
(٩) والقوة : فالقوة سا ، ط ، م .
(٩-١٠) تناسبها ... الجملة : ساقطة من م .
(١٠) الذى : ساقطة من ط ، م .
(١٢) ماتقدير : ماتقدر د ، م .
(١٣) القوة : بالقوة سا .
(١٦) أن يكون : ساقطة من م .
(١٧) متناهية : متناه م .
(١٨) ولايمكن : فلايمكن سا ، ط ، م

لايلزم آن تكون العدة المعدومة التى فى المستقبل إذا كانت أنقص، من عدة أخرى أن تكون متناهية، فيجوز أن يكون فى المستقبل أمور بلانهاية ، لكن بعضها أنقص من بعض، كحركات بلانهاية هى أسرع ، وحركات بلانهاية هى أبطأ. فإن دورات الأسرع لامحالة أكثر من دورات الأبطأ، وكذلك العشرات غير المتناهية أكثر من الوحدات غير المتناهية و أقل من المئين و الألوف غير المتناهية. فأما فى الزمان المتصل من الآن، فلايجوز أن يكون زمان معتبر من الآن أقل من غير المتناهى المبتدئ من الآن إلا متناهيا. و لكنه إذا كان مايقوى على كثرات مختلطة غير متناه كل ترتيب منها فقد يقوى عى ترتيب واحد منها، مبتدئا من وحدة معينة وآن معين . فإذا كان الجسم لايقوى على ترتيب واحد غير متناه. فكذلك لا يقوى عى خلط من تراتيب مختلفة . وأما أنها لاتقوى على ترتيب غير متناه. فذلك بين بما قلناه. وأما إذا كان كل كثرة فيها غير منتظمة فى ترتيب. أو تكون الكثرة جنسا واحدا لاترتيب فيه ، فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه، فقد بان أنه يستحيل أن تكون لجسم قوة بلانهاية فى الشدة و فى المدة و فى العدة.

فإن قال قائل : إن القوة التى فى الفلك الأقرب إلينا تقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهى جسمانية . فنقول أولا : إن تلك الحركة ، كما ستعلمه فى موضعه، حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه ، ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك . ونحن لانمنع أن تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية، ولاتكون القوة غير المتناهية مستقرة فى أحد الجسمين ، إنما يمنع أن تكون قوة غير متناهية هى فى جسم تحرك ذلك الجسم أو جسما آخر . فأما إن كانت لافى جسم ، وتحرك جسما، و يحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عنها جسما آخر حركة غير متناهية، فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام . فإنه لامانع أن تكون قوة غير متناهية على الكون الذى يجوز لها، الذى هو برئ عن مخالطة

---

(١) العدة : للعدة م .
(٢) لكن : ولكن ط .
(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أكثر : أقل م .
(٤) الوحدات : الواحد سا || غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، م || وأقل : وأكثر م || فإما : وأما سا ، ط ، م .
(٥) الآن (الثانية) : أن سا ، ط ، م .
(٦) متناه : متناهية ب ، د ، سا ، ط ؛ + كل واحد ط || وآن : أوآن ط ، م || فإذا : وإذا سا .
(٥-٦) على ترتيب ... لايقوى : ساقطة من م .
(٧) واحد : ساقطة من د || متناه ... ... غير : ساقطة من د || تراتيب : الترتيب م .
(٨) بما : مما ط || فيها : منها ط ، م || ترتيب : + واحد ط || أو تكون : تكون سا .
(٩) أن : ساقطة من م || لجسم : للجسم ط || وفى المدة وفى العدة : والمدة والعدة سا .
(١٢) للفلك : ساقطة من ط .
(١٣) متناهية : متناه م || غير (الثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط .
(١٤) هى : ساقطة من د || آخر : || + حركة غير متناهية ط .
(١٥) وتحرك جسما : ساقطة من م || جسما : ساقطة من د .
(١٦) على ... هو : ساقطة من م || برئ : برية م .

الأجسام، يحرك جسما فتتحرك اه أجسام كثيرة ملتحمة به، ويتولد عنها نظام فى أعداد متكونة لاتنقطع . إنما كلامنا فى القوة غير المتناهية التى هى أصل ومبدأ لنظام الترتيب غير المتناهى مدة كان أو عدة فى التكون أو حركة متصلة وكان بواسطة ، أو بغير واسطة ، فإنا نحكم أن ذلك المبدأ لا يكون فى جسم .

فإن قال قائل: إنه ليس من المستحيل أن يكون للجسم قوة على مايلزم وجود ذلك الجسم، ثم يكون ذلك الجسم مما من شأنه أن يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك أو ذلك العدد دائما . فالجواب عن هذا أن ذلك من المستحيل لما بيناه، بل يلزم مما بيناه أن لايكون لجسم من الأجسام قوة يفعل بها فيما يماسه دائما، بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب ، ولا جسم من الأجسام يمكن أن تكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها، بل يجب أن تكون قوة الجسم قوة إنما يصدر عنها فعل تقتضى نفسه التناهى، وإن بقى الجسم دائما فيكون مثلا دافعا أوجاذبا أو محيلا أو شيئا مما يجرى هذا المجرى .

فإن قال قائل : إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض ، لكان يوجد عن قوتها سكون متصل فى مكانه الطبيعى . فنقول : أما السكون فعدم فعل لافعل، ومع ذلك فبقاء الأرض والأجرام القابلة للكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك، مما سنبين استحالته . ثم لقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون هذه القوة غير المتناهية إنما توجد بالجملة لجسم، فإذا قسم الجسم بطلت، فلم يوجد من تلك القوة شئ للجزء، فلم يقو الجزء على شئ مما يقوى عليه الكل ، لأن كل هذه القوة للكل ، كما يوجد من القوى فى الأجسام المركبة بعد المزاج، ولا تكون موجودة لشئ من الأركان التى امتزجت عنه، وكما أن المحركين للسفينة فإن الواحد منهم لايحركها البتة . فنقول: إن الأمر ليس على ماقدرت، إذ القوة وإن كانت للجسم بحال اجتماع أجزائه وبحال مزاجه، فإنها مع ذلك تكون سارية فى جملته، وإلا كانت قوة لبعض الجملة دون الكل. وإذا كانت سارية فى جملته ، كان لبعضها بعض القوة . فيكون البسيط إذن فى حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية فى الكل، وإنما لايحملها فى حال الانفراد . وليس يجب أن يكون فرضنا للجسم بعضا يلجئنا إلى أن نأخذ ذلك البعض بشرط

---

(١) ملتحمة : تلتحم ط ، م .
(٢) غير (الأولى والثانية) : الغير ب ؛ ساقطة من د .
(٦) بل يلزم مما بيناه : ساقطة من م || أن لايكون : ساقطة من سا || فيما : ساقطة من د .
(٨) يجب أن : ساقطة من م . (٩) التناهى : المتناهى ط ، م .
(١١) مكانه : مكانها ط ، م .
(١١-١٢) أما السكون ... ... لقائل : ساقطة من م .
(١٢) سنبين : نبين سا . (١٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
(١٤) كل : محل سا ، ط ؛ ساقطة من م || للكل : لكل سا ، ط .
(١٥) عنه : عنها ط .
(١٦) ماقدرت : ماقدرتم سا ؛ ماقررت ط || إذ : فإن سا ، ط ، م || إذ القوة : ساقطة من م || للجسم : ساقطة من ط .
(١٨) حال : ساقطة من م .
(١٩) يجب : الواجب سا || فرضنا : فرضا م .

قطعه وإبانته ، حتى يكون للقائل أن يقول إن البعض المباين لا يحمل من القوة شيئا، بل يكفينا أن نعين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال مايصدر عن ذلك البعض وعن القوة التى فيه وحدها التعرف المفروغ منه على سبيل التقدير. والمحركون للسفينة فإن الواحد منهم وإن لم يمكنه أن يحرك كل السفينة فيمكنه أن يحرك أصغر منها لامحالة ، ويلزم ما قلنا .

ولقائل أن يقول : فالمحرك غير المتناهى القوة غير الجسمانى الذى يحرك جسما لا يخلو إما أن يفيد حركة وإما أن يفيد قوة بها يتحرك، فإن أفاد قوة فقد أفاد قوة غير متناهية للجسم، فيلزمها أن تنقسم، ويعرض ماذكرتم ، وإن أفاد حركة، ولم يفد شوقا غريزيا وميلا لها، فهو قسر ، وعندكم أن القسرى لا يدوم . فالجواب أنه إن أفاده ميلا فإن الميل وإن كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هى غير متناهية ، بل من حيث هى تلك الحركة . فالميل وحده ليس بحيث تصدر عنه الأفعال غير المتناهية ، بل عن تأثير من مستبقيه على الدوم ويدوم به، وهو فى ذاته متناهى المقوى عليه إن كان له مقوى عليه وإن لم يفد ميلا، فليس الحركة بقسرية أيضا كما حسبوا ، إذ القسرية هى التى تخالف الميل الطبيعى فى الشئ ماكان، فإذا لم يكن ميل لما أفيد من الحركة لم يكن بالقسر . فقد اتضح أنه من المستحيل أن تكون قوة الجسم هى التى يقتضى لذاتها أمورا بلانهاية . ولقائل أن يقول : إن البرهان الذى ادعيتم إنما قام على قوة غير متناهية يحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية يحرك الجسم الذى هى فيه فإنه ليس لكم أن تقولوا : إن جميع القوة يحرك الشئ الأصغر الذى فرضنا أن بعض القوة يحركه ، لأن بعض القوة يحرك ماهو فيه وجميع القوة يحرك ماهو فيه، وليس جميع القوة محركا فى وقت من الأوقات لما يحركه الجزء، لأنه ليس فيه . وإذا كان كذلك، لم ينسق الكلام إلى الخلف، فيكون الجواب

---

(١) إن : ساقطة من م || المباين : المبان سا ، ط || من : ساقطة من د || بل : ساقطة من م || يكفينا : كفيناب .

(٢) التى : الذى ط || التعرف : بالتعرف د ؛ لتعرف ط ؛ لتعرف م .

(٣) لم : ساقطة من م || منها : منه سا ، ط ، م .

(٤) ويلزم : ويلزمه ط .

(٥) غير (الأولى والثانية) : الغير ، ب ، د ، سا ، ط || الذى : التى سا .

(٦) أفاد قوة : أفاده قوة سا ؛ أفاد القوة ط || قوة (الثالثة) : ساقطة من د || ويعرض : ويوجب طا ؛ فيكذب م .

(٧) القسرى : القسر سا || أنه : له م || أفاده : أفاد د ، سا . (٨) فإن الميل : فالميل سا .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الدوم : الدوام ط ، م || ويدوم : يدوم سا ، م .

(١٠) متناهى : متناه سا .

(١١) فإذا : وإذا ط .

(١٢) بالقسر : قسرا ط .

(١٣) أن : ساقطة من م .

(١٣-١٤) جسما ... يحرك : ساقطة من سا ، م

(١٤) هى : هو م || يحرك : + ما هو فيه وليس جميع القوة محركا ط .

(١٦) فيه : فيها م .

عنه أن تتذكر مااشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقديرية، لا بحسب الوجود. وإذ قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش، وبيناه على غير الوجه السخيف الذى يذكره من يخرف فى العلوم وأخذ القوة غير المتناهية كأنها فى نفسها غير متناه، ويخرج خلفا بأنها يلزم أن تتضعف أو تنتصف أو تكون لها نسبة أخرى، ولا يعلم أن القوة فى نفسها لا متناهية ولا غير متناهية، بل معنى قوة غير متناهية أن مقابلها من المقوى عليه غير متناه فى القوة لا بالفعل، وأن غير المتناهى فى القوة قد يعرض له مايصير أكثر وأقل، وأن تكون أشياء كثيرة كل واحد منها فى طبقة غير متناهية، فيكون غير المتناهى مرتين وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن أجناس مختلفة، فلا يستحيل تضعيف غير المتناهى فى القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التى هى قوة على ما لا يستحيل، بل يجب أن يحام حول ما بيناه. فإذ بينا ذلك، فلينظر هل من الممكن أن تكون حركات وأكوان متصلة بلا نهاية، وهى وإن كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هى طرف لم يكن قبله قبل.

[الفصل الحادى عشر]

ك – فصل

فى انه ليس للحركة والزمان شىء يتقدم عليهما الا ذات البارى تعالى وانهما لا أول لهما من ذاتهما

فلينظر أنه هل يمكن أن تبتدى الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل، أو الحركة إبداعية، وكل طرف من الزمان فله قبل وأن ذات البارى تعالى هو قبل كل شىء. فنقول: إن كل معدوم فإنه قبل وجوده هو

(١) حديث : ساقطة من سا || تقديرية : تقديره م .   (٢) وبيناه : بيناه ط .
(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أو تنتصف : وتنتصف م || تتضعف أو تنتصف : تنصف د .
(٤) لها : ساقطة من د || ولا غير متناهية : ساقطة من م .
(٦) طبقة : طبيعة ط .
(٧) غير : الغير ب ، ، د ، سا ، ط .
(٨) حول : حوم سا ، ط || ما بيناه : ماقد بيناه سا || فإذ : وإذ قد سا ؛ وإذ ط .
(٩) وأكوان : وألوان م || وهى : وهل ب ، د ، سا ، م .
(١١) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الخامس ط ، الفصل الحادى عشر م .
(١٢) عليهما : ساقطة من من م .
(١٣) تعالى : ساقطة من سا || من ذاتهما : ساقطة من د .
(١٤) من (الأولى) : فى د ، ط || أو الحركة : أو الحركات ط ؛ أم الحركة م .
(١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

جائز الوجود، فجواز وجوده موجود قبل وجوده، فإنه لو لم يكن موجودا أنه جائز الوجود، كان معدوما أنه جائز الوجود، وكان ليس بجائز الوجود فكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للموجود أمر محصل لا محالة، ليس هو نفس العدم. فكم من معدوم غير جائز الوجود، فهو إما جوهر قائم بنفسه وإما أمر هو موجود في شيء، ولو كان أمرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع، لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف. لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف إلى شيء، ومعقول بالقياس، فليس هو جوهرا قائما بذاته بل عسى أن يكون إضافة ما، أو عرضا ما بالجوهر، ولا يجوز أن يكون جوهرا له إضافة، لأن تلك الإضافة تكون نسبة إلى الشيء المفروض معدوما، ولا يمكن أن تكون تلك الإضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت، بل نسبة معينة، ولا تتعين تلك النسبة إلا بأنها جواز فقط، فيكون إذن الجواز نفس الإضافة، لا جوهرا يلزمه إضافة هي غير الجواز، ومجموعهما هو الجواز، وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد، فإن الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم، ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى تكون هي القدرة، فإن القدرة على الإيجاد أو جواز الإيجاد ليس هو جواز الوجود. ولذلك يصح أن يقول القائل: إن القدرة على الممتنع محال، وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال. وليس يكون ذلك هو قولنا: إن القدرة على ما ليس جائز الإيجاد محال، أو جواز إيجاد ما ليس بجائز الإيجاد محال، فإن الأول من القولين يؤدي مفهوما غير مفهوم القول الثاني، فإن قائل القول الأول يفيد معنى غير هذر، وقائل القول الثاني يفيد هذرا، أي إذا قال إن ما لا يجوز إيجاده لا يجوز إيجاده، فإن قوله قول هذر لا كقول من يقول: إن ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز إيجاده عن غيره، فإن هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول. وكذلك فإن الناظرين ينظرون في الأمور هل هي جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها جائز إيجادها، أو هل هي غير جائزة الوجود حتى يحكموا أنها غير جائز إيجادها. ويستحيل أن ينظروا أنها هل هي جائز إيجادها

---

(١) لو : ساقطة من م .

(٢) للموجود : الموجود د ، م .

(٣-٤) وإما أمر ... بنفسه : ساقطة من سا .

(٤) ولو : فلو سا ، ط .

(٥) ومعقول : ومعقوله د || هو : ساقطة من ط .

(٦) يكون (الثانية) : + جواز الوجود سا ، ط ، م . (٦-٧) تكون ... الإضافة : ساقطة من د .

(٧) ولا يمكن أن تكون : ولا تكون سا .

(١٠) الفاعل : الفاعلي سا ، ط ، م || أو جواز : وجواز د .

(١١) الوجود : الإيجاد سا || محال : ساقطة من م .

(١٢) يكون : ساقطة من سا || هو : عن سا .

(١٣) محال : بمحال سا ، ط || أو جواز : إذ جواز سا || مفهوما : معنى ما سا .

(١٤) إن : ساقطة من سا || قول هذر : هذا ط .

(١٥) عن : من سا ، ط .

(١٦) وكذلك : ولذلك ط ؛ ساقطة من سا .

(١٧) جائزة : جائز د || ويستحيل ... إيجادها : ساقطة من سا .

أو غير جائز إيجادها ، ليتعرفوا من ذلك على سبيل الإنتاج أنها جائز إيجادها أو غير جائز إيجادها ، فبقى أن يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قائما فى جوهر غير المحرك وغير قدرته، والجوهر الذى فيه جواز وجود الحركة هو الذى من شأنه أن يتحرك . فظاهر من هذا أن الذى لم يتحرك، ومن شأنه أن يتحرك، يسبق ابتداء حركته ، فإذا كان ذلك الشئ موجودا ولا يتحرك ، وجب أن لاتكون العلة المحركة أو الأحوال والشرائط التى لأجلها يصدر التحريك من المحرك فى المتحرك موجودات ثم وجدت ، فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة. فإن الحركة وكل مالم يكن ثم كان، فله علة توجب وجوده بعد عدمه، ولولاها لم يكن عدمه ليس بأولى من وجوده، ولا يتميز له أحد الأمرين لذاته، فيجب أن يتميز لأمر. وذلك الأمر إن كان تميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا تميزه سواء، كان الأمر بحاله، بل يجب أن يكون الأمر يترجح فيه تمييز الوجود عن العدم . والترجح إما أن يكون ترجحا يوجب أو ترجحا لا يبلغ أن يوجب فيكون الكلام بحاله، بل يجب لا محالة أن يوجب، وعلى كل حال فيجب أن يكون سبب مرجح أو موجب قد حدث . والكلام فى حدوثه ذلك الكلام بعينه، فإما أن يكون لحدوثه أسباب ذات ترتيب بالطبع لا نهاية لها موجودة معا، أو موجودة على التتالى . فإن كانت موجودة معا فقد وجد المحال، وإن كانت موجودة على التتالى فإما أن يكون كل واحد منها يبقى زمانا أو تتالى الآنات ، فإن بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التشافع لا تنقطع ، وكان قبل الحركة الأولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدأ ، هذا خلف. وإن بقيت آنات فتتالت الآنات بلا توسط زمان، وذلك أيضا محال، فبين أنه إذا حدث فى جسم أمر لم يكن، فقد حصل لعلة ذلك الأمر إلى الجسم نسبة لم تكن، وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم الذات أو لحال، إما حركة توجب قربا أو بعدا أو موازاة أو خلافها، وإما حدوث قوة محركة لم تكن وإما إرادة حادثة . وكل ذلك فلمحدثه سبب الاتصال شيئا بعد شئ ، وذلك لا يمكن إلا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شئ، وتحفظ الاتصال لامتناع تتالى الآنات، ولأنه إن لم تكن حركة تنقل أمرا إلى أمر وجب أن تقع

---

(١) أوغير جائز إيجادها : ساقطة من د .
(٢) جواز (الأولى) : جائز سا || على : حتى م || المحرك : المتحرك سا .
(٣) فظاهر : وظاهر د ، ط || يسبق : سبق سا || ابتداء : + وجود ط .
(٤) أن : ساقطة من د ، سا || أو الأحوال : والأحوال ط .
(٥) فى المتحرك : ساقطة من د || الحركة : الحالة سا .
(٦) ليس : ساقطة من م .
(٧) له : ساقطة من ط || لأمر : لا به سا .
(٨) ولا : أو لا سا || تميزه : يميز د || فيه : ساقطة من سا || تمييز : تميز ط ، م .
(٩) يوجب أو ترجحاً : ساقطة من م || فيكون : + ذلك ط || الكلام : + فى حدوثه بعينه والكلام ط || وعلى : على م .
(١٢) فإما : وإما د || منها : منهما م .
(١٣) وكانت : فكانت سا .
(١٤) فبين : فتبين ط .
(١٥) نسبه : نسبتة م || وجود : وجودية ط .
(١٦) لم تكن : ساقطة من سا .

العلل و المعلولات معا . فإن السبب الحادث الموجب أو المرجح إن كان قار الوجود فإنه إما أن يكون بطبيعته يوجب ويرجح، أويكون لأمر يعرض له، فإن كان ذلك لطبيعته تميز عنه وجود ماهو علته، وإن كان لعارض فليس هو لذاته علة، بل مع ذلك العارض . فيجب إن كانت قارة الوجود أن يجب معها المعلول بلاتأخر وإن كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الأول . فإذا كانت العلل والأحوال التى بها العلل عللا قارة الوجود حادثة أوغير حادثة، لم يتم للحادث بها وحدها وجود. فإن القار إن كان دائما كان موجبه لا يتأخر فيصير حادثا، وإن كان حادثا كان لكونه علة علة أخرى . فيجب إذن أن تكون فى العلل أو أحوال العلل علة غير قارة الوجود، بل وجودها على التبدل وعلى النقل من أمور إلى أمور، وليس هذا غير الحركة أو الزمان، والزمان فى نفسه لايفعل فعلها . فالحركة تقرب وتبعد فتكون سببا وعلة بوجه ما إذ تقرب العلة ، فقد بان إنه إن كان كما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة ، فلايكون للحركة المطلقة مبدأ إلا الإبداع ، ولا قبلها شئ إلا ذات المبدع ، جل كبرياؤه، قبلية بالذات لا بالزمان. وكيف يكون قبلها إلا ذات المبدع ، وقد منعنا أن يكون للزمان فى نفسه آن أول متقدم عليه، أو شئ أول إلا ذات البارى المبدع . فلذلك لايكون للحركة ابتداء زمانى إلا على جهة الإبداع ، ولاشئ يتقدم عليها إلا ذات المبدع .

وليس لقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود، وواجب الوجود لا يحتاج إلى موجد، فالجواب أن الواجب الوجود على نحوين: أحدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته، والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين، وذلك ليس واجبا مطلقا، بل واجب إذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب

---

(١) الوجود : الزمان سا .
(٢) أويكون : أن يكون ط || الأمر : الأمر م || تميز : تم ب ، د || علته : عليه ب ، د .
(٣) تأخر : تأخير ط || وإن : وإذا سا ، ط ، وأما إذا م .
(٤) غير متجددة : متجددة غير قارة بخ ، سا || الكلام : الزمان سا || والأحوال : أو الأحوال سا ، ط ، م .
(٤-٥) بها ... الحادث : ساقطة من سا .
(٥) فيصير : ساقطة من سا ، م .
(٦) علة علة : علة سا || أو أحوال العلل : ساقطة من م .
(٧) التبدل : التبديل سا || النقل : التنقل ط || الحركة أو : ساقطة من سا .
(٨) فالحركة : الحركة سا ، ط ، م || بوجه : لوجه د ، ط || إذ : أو د .
(٩-١٠) حركة ... شىء : ساقطة من م .
(١٠) جل كبرياؤه : ساقطة من ب ، د || جل ... قبلها : ساقطة من سا .
(١١) شىء : ساقطة من ب ، د || أول : ساقطة من م || فلذلك : وكذلك سا ؛ ولذلك ط ؛ فكذلك م .
(١٢) جهة : وجه م || ولاشىء يتقدم عليها : ساقطة من سا ، م || يتقدم : متقدم ط .
(١٣) وواجب : والواجب م .
(١٤) الواجب : واجب ط ، م || ولذاته : لذاته ط ؛ ساقطة من سا || والآخر : الآخر د ، م .
(١٥) واجب : ساقطة من ط .

النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعلة، وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا بذاته . ونحن أوجبنا وجوب قدم الحركة إن فرض للحركة ابتداء لاعلى نحو الإبداع ، وذلك محال . فهذا بشرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاته، وليس إذا جعل للشئ وجوب وجود مرسلاً أو عند شرط ، فقد جعل له ذلك لذاته. فقولنا إنه يجب أن تكون حركة، لا يمنع أن يكون ذلك الوجوب عن مبدأ، ولا قولنا وإنه يجب أن تكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك، لو قلناه، يوجب أن تكون تلك الحركة واجبة الوجود لذاتها، بل إذا قلنا لا يمكن أن لا تكون حركة، تكون كأنا نقول : لا يمكن أن لا يكون محرك حرك. فإنا إذا قلنا : لا يمكن أن تكون حركة تحدث فى الزمان إلا وقد كان فى القبل الذلك الزمان حركة، تكون كأنا قلنا : لا يمكن أن يكون محرك حرك فى الزمان إلا ويكون قد حرك قبله محرك هو أو غيره . فإن قال قائل : إن تجويزكم فى قدرة الله تعالى أن تكون ، كأن يخلق قبل كل خلق خلقا ، وقبل كل حركة حركة، كمن شاء تجويز منكم بأن يكون الله جائزا عليه إن كان يخلق خلقا قبل خلق، على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها، وهذا يوجب أن تقولوا بوجود حركات بلانهاية فى الماضى ، فتكون الحركات التى إلى الطوفان أقل، والتى إلى زماننا أكثر. ولاشك فى كون الأقل مما لانهاية له متناهيا، فيكون ماليس له نهاية متناهيا. وأيضا فإن الحركة الأخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلانهاية وما توقف وجوده على مالايتناهى لايوجد. وأيضا فإنكم تكونون قد أوجدتم بالفعل مالانهاية له فى الحركات، إذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لامحالة . وأيضا فإنه إذا كانت كل حركة حادثة، فكل الحركات وجملتها حادث، فالجواب عن التشكك الأول أن تلك الحركات إذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل، فإنها إذا اعتبرت من الآن كان لا وجود

---

(١) مع ... النهار : ساقطة من م || مع : ومع سا || بعلة : لعلة ط ، م .
(٢) وجوب : وجود د ، سا ، ط ، م || بشرط : لشرط د .
(٣) لذاته (الأولى) : لذاتها م || له : ساقطة من م || فقولنا : وقولنا سا ، ط ، م .
(٤) أن : أن لا سا || عن : من ط || دائمة : دائم سا .
(٥) الفيضان : والنقصان م || عن : غير د ، من ط || يوجب : لوجب ط .
(٦) أن تكون : أن لايكون سا .
(٧) يكون : ساقطة من د .
(٨) تجويزكم : تجوزكم د ، سا || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .
(٩) كمن : كم سا ، ط ، م || تجويز منكم : تجويزكم م || كان : ساقطة من ط || قبل : + كان ط .
(١٠) بلانهاية : لانهاية سا .
(١١) والتى إلى : وإلى ط ، م || متناهيا : متناهية ط || له نهاية : ساقطة من م .
(١٢) الحركة الأخيرة : ساقطة من سا .
(١٣) مالايتناهى م : مايتناهى م || لايوجد : لابوجه سا || وأيضاً : أيضا ط || إذ كل : أو كل سا .
(١٤) وجد : وجدت م || فكل : أوكل د || حادث : حادثة ط .
(١٥) التشكك : الشك سا ، ط ؛ التشكل م || إذا (الأولى) : إذ د || فرضناها : فرضنا د ، سا || عزوجل : ساقطة من سا ، م || اعتبرت : اعتبر ب ، د || من : ساقطة من سا ، ط ، م .

لها البتة بل معدومة . فإذا قيل لها إنها غير متناهية، فليس على أن لها كم حاصلاغير متناه، بل على أن أى عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله عدة كانت، وإذا هى معدومة فلا يخلو إما أن يجوز أن يقال فى المعدومات إنها أكثر وأقل ومتناهية وغير متناهية، أولايجوز. فإن لم يجز فقدزال الاعتراض، وإن جوز فسيجوز ضرورة أن المعدومات بلانهاية معا وأن بعضها أقل من بعض، كالمعدومات فى المستقبل التى هى كسوفات القمر، فإنها أقل من دورات القمر، وعودات عدة أفلاك منها أقل من عودات فلك واحد. والتى من زمان الطوفان أكثر من التى من زماننا، ومع ذلك فهى غير متناهية. وههنا قوم يرون للمعدومات ذواتاحاصلة، متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهى العدد . وإن لم نقل فى هذه المعدومات التى فى المستقبل إن كل واحد منها كذا، بسبب أنها معدومة ، فلا يقال فى المعدومات التى فى الماضى : إن كل واحد منها كذا وإن قيل فى المستقبل : كل واحد ولم يوجب كلاولاجملة فكذلك لنقل فى الماضى ، ولايوجب جملة . وبالحرى أن لايقال: جملة مستقبلة، ولاجملة ماضية، فإن الجملة لاوجود لها البتة لافيما مضى ولافيمايستقبل ولاهى أكثر ولاهى أقل، ولاهى متناهية ولاغير متناهية، لاالتى بمعنى السلب، بل بمعنى كم ليس له نهاية . نعم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق ، كما يسلب عما لاوجود له البتة ، وكما يسلب الوجود .

ولاعذر يقبل لمعتذر يقول: إن الماضى دخل فى الوجود فلذلك يستحيل أن لايتناهى والمستقبل لم يدخل فإنه لايسلم له أن الماضى دخل فى الوجود، بل كل واحد من الماضى قد دخل فى الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضى . كما أنه قد يسلم فيه أن كل واحد من المستقبل يجوز أن يدخل فى الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية تكون للمستقبل حتى تكون كلية المستقبل تدخل فى الوجود، ويكون له كلية البتة ، بل والمتناهيات التى دخل فى الوجود كل واحد منها أويدخل على أن الثانى يعقب عدم الأول لا يوجد لها جملة، لأن الجملة يفهم منها الاجتماع ، وهذه لم يجتمع فى الوجود البتة، وإن كان كل واحد موجودا بانفراده

---

(١) بل : + هى سا ، ط ، م || أن : ساقطة من م .
(٢) توهمناه : توهمنا ط || عدة : غيره سا ، م .
(٣) وأقل : أو أقل ط ، م || فسيجوز : فيجوز ط .
(٥) فلك : فكل سا || التى : الذى د .
(٦) من : فى ط || يرون : + أن ط || للمعدومات : المعدومات ب || متميزة : متميزا ط ، م .
(٨-٩) كذا ... كل واحد : ساقطة من م .
(٩) فى المستقبل : للمستقبل ب ، د || ولاجملة : وجملة سا ، ط ، م .
(١١) ولاغير : ولاهى غير ط || لا التى : ليس التى ط ، م || التى : + ليس سا .
(١٥-١٦) كلية ... حكما على : ساقطة من م .
(١٦) واحد : + يكون ط ، م || تكون : ساقطة من ط .
(١٧) البتة بل : الشريك سا || التى : ساقطة من د || لايوجد : ولايوجد م .
(١٨) البتة : ساقطة من م .

وقتا لاوجود للآخر فيه . نعم قد اجتمعت فى وصف العقل لها بأنها كانت موجودة، والاجتماع فى الحمل وفى وصف العقل غير الاجتماع فى الوجود ، مثل اجتماع كل إنسان فى أنه حيوان ، ولاجملة لهم البتة .

وأما الاعتراض الثانى فلايخلو إما أن نعنى بالتوقف المذكور فيه أن يكون أمران معدومان فى وقت، وشرط وجود أحدهما فى المستقبل أن يوجد المعدوم الثانى قبله ، حتى يكون موقوف الموجود عليه . فإن كان الأمر على هذا، وكان أمرا فى الماضى معدوما، ومن شرط وجوده أن توجد أمور بغير نهاية فى ترتيبها وكلها معدومة، فهيبتدئ فى الوجود من وقت مايشترط ، استحال أن يوجد أمر موقوف الوجود على أمور غير متناهية لاموجود فيها. وأما أن يعنى به أنه ليس يوجد إلا وقد وجد قبله أمور ، واحدا قبل آخر لانهاية لها من غير أن يكون وقت كلها فيه معدومة، فإن أرادوا هذا فهذا نفس المطلوب، فلايجوز أن تكون مقدمته قياس على إبطاله، وأما مابعد هذا الاعتراض، فإنما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل، فإنه ليس إذا كان كل واحد من الأشياء بصفة ، يجب أن يكون الكل بتلك الصفة ، بل لايجب أن يكون له كل حاصل ، ولو كان كذلك لكان الكل جزءا، إذ كل واحد جزء . ولايرون أن الأمور التى فى المستقبل كل واحد منها جائز الوجود، والكل غير جائز الوجود، فليس حقاً ما قالوه : إنه إذا خرج كل واحد إلى الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد خرج، ليس فى غير المتناهى، بل الأمر على ماقلناه : إنه لو كانت عشرة متناهية تتوالى فى الوجود واحدا بعد بطلان الآخر، فلايشك أن هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا، والكل غير موجود بالفعل البتة ، فإنه لايكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة . وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون أن يكون لذات الخالق هذا الاقتدار غير المتناهى ماأقوله، وهو أنهم يجوزون لامحالة أن يكون قبل الحركة الأولى عدة حركات متناهية يوجدها الموجد ، لكل واحد منها حال من غير البقاء ، والبقاء محصل ويوالى عليه من غير انقطاع ، وعددها عشرة مثلا . فلا يخلو إما أن يكون عندهم جائزا مع جواز إيجاد أولها إلى إيجاد الحركة الموجودة الآن أن توجد عشرون حركة

---

(١) نعم : ساقطة من م .

(٣) بالتوقف : بالوقف سا .

(٥) وكلها معدومة : وكلها معدوما ط ؛ وكل معدومة م .

(٦) من : ساقطة من د .

(٧) به : ساقطة من سا ، م .

(٨) فهذا : ساقطة من م ؛ + هو سا || فلايجوز : ولايجوز ط .

(١٠) الكل : ساقطة من م .

(١١) أن : إلى سا || المستقبل : + أن سا .

(١٢) إذا ؛ إذم || فالكل : والكل ب || ليس : فليس ب || غير : ساقطة من م .

(١٣) واحدا : واتحدوا سا .

(١٥) يمنعون : لايمنعون ب ، د .

(١٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . || يوجدها : يوجد هما سا

(١٧) منها : منهما د || ويوالى : يتوالى سا ، ط ، م .

(١٨) عشرون : عشرين ب ، ، سا ، م .

عى التوالى المذكور، على أن بقاء كل واحد منها أو لابقاؤه عى نحومافرضناه لهذه العشرة ، أولايكون ذلك عندهم جائزا . فإن جوزوا لم يمتنع أن توجد تلك العشرة فى أجسام وهذه العشرون فى أجسام أخرى فتكون فى مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرون ، وحال كل واحد فى البقاء وغير البقاء كحال الآخر ، وهذا محال. وإن لم يجوزوا ، لزم أن يكون فى حال العدم عدد بلجواز وقوع الحركات وإيجادها مرتب ويلزم لامحالة أن يكون ذلك مما لايتناهى ، إذ لاحال هو حال أول جواز ، فتكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية فى الماضى ، وقد منعوا هذا . ويلزم أمور أخرى مما ألزمناه فى باب الزمان أن تكون هناك تغييرات متتالية، وإلا لما كان وجود بعد وجود ، وأن يكون الموضوع لها موجودا ، إذ لاتغير إلا بموضوع ، وأن يكون الموضوع ذات الأحد الحق عندهم ، إذ لاشئ غيره ، وهذا إلحاد ، سبحانه وتعالى عما يقول الملحدون .

---

(١) أو لابقاؤه : ولابقاؤه د ، ط ، م .

(٢) تلك : هذه د .

(٣) العشرون : + فوجدت عشرون حركة تجتمع مع عشر حركات وحالها فى السرعة والبطء واحد وطبيعتّها ط .

(٤) حال : حالة ط || مرتب : يرتب د ؛ مرتبا ط || ويلزم : ويلزمه م .

(٦) منعوا : + من سا || ألزمناه سا || تغييرات : تغيرات د ، سا ، ط ، م .

(٧) بموضوع : لموضوع د ، ط ؛ الموضوع م || يكون : يكن م .

[الفصل الثانى عشر]

ل ـ فصل

فى تعقب ما يقال ان الأجسـام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته فى اقل منه وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركات مالا اقصر منه

ومما يليق إلحاقه بهذه الفصول، النظر فى حفظ الأجسام للصور خلال الاتصال ، وأنها هل تبقى لها مع انقسامها إلى غير النهاية، أى هل كما أن الأجسام لاتتناهى فى الصغر انقساما وتحفظ صورة الجسمية، كذلك تحفظ سائر الصور التى لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك .

أما الصور التى لها بحسب المزاج فيشبه أن تكون ضرب من التحليل يردها إلى بسائطها العادمة للصورة المستفادة بالمزاج ، وإن كان قد يتوهم ضرب آخر لايجب معه الرجوع إلى البسائط ، وذلك بأن تكون القسمة تتناول البسائط أيضا ، لاأن تحل إليها .

لكن الأولى أن يجعل كلامنا فى انقسام الصور البسيطة، فنقول : إن الظاهر من المذاهب المنسوبة إلى صدور المشائين ، أن هذه الأجسام تنتهى إلى أجزاء إذا جزئت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها موجودة، حتى يكون عندهم أن للماء شيئا هو أصغر صغير الماء، وكذلك للهواء، وكذلك لسائر العناصر . وإذا كان قولهم فى البسائط

---

(٢) فصل : فصل ل ب ، الفصل السادس ط ؛ الفصل الثانى عشر م .
(٣) تعقب : تعقيب ط || تنخلع : تخلع د ؛ تنخلق م .
(٤) واحد : ساقطة من ب ، سا ، م || صورته : صورة د .
(٥) لا أقصر .. لأقصر سا || أقصر : أخت ب ، د .
(٧) الأجسام : الانقسام م || وتحفظ : تحفظ ط .
(٨) لها : التى : ساقطة من م || والهوائية : والترابية سا .
(٩) للصورة : للصور سا ، ط .
(١٠) إلى : ساقطة من ط .
(١١) لا أن : لأن م || تحل : يتحل ط .
(١٢) من : فى سا .
(١٣) إذا : ساقطة من م || فيها : ساقطة من || موجودة سا ، ط ، م .
(١٤) صغير : صغيرا ط ؛ صغر م || الماء : للماء ط ، م || للهواء : الهواء سا .

كذلك، فقولهم فى المركبات التى ترى متشابهة الأجزاء كاللحم والعظم بذلك أحكم. وقد قالت جماعة منهم إنه إن لم يكن الأمر كذلك فجائز أن يكون من كل صغير منها ماهو أصغر دائما، وإذا كان يجوز ذلك فى الماء والهواء والنار والأرض وفى اللحم والعظم وغير ذلك، فسيجوز أن نأخذ أجزاء البسائط بأى حد كان فيكون منها مايكون بالمزاج ، كالأشياء التى تتكون عن الماء والهواء والنار والأرض، وما تكون بالتركيب: كالحيوانات التى تتكون عن تركيب اللحم والعظم. فجاز أن تكون المتكونات الحيوانية والنباتية على أى قدر شئنا: فيكون من الممكن أن يحصل فيل فى قدر البعوضة .

ولهم أن يقولوا : ولا يلزم من مقابل هذا أن تكون بعوضة فى قدر الفيل، إذ الامتزاج يقتضى صغر الأجزاء لاكبرها ، فإن الأجزاء إذا كبرت وتلاقت وهى كبيرة لم تفعل من الامتزاج مايفعله الصغر ولهذا ماكانت المعاجين التى تمزج ، قد يعين على تكوينها حد من الدق، وكان كبر الأجزاء فيها يمنع أن تنفذ قوى بعضها فى بعض .

ولهم أن يقولوا أو عسى قائل منهم قال : إن هذا الإمكان لو كان صحيحا فى تكون الحيوانات عن اسطقساتها، لم يكن إمكانا مطلقا، بل كان يجب أن يكون أكثر بالقياس إلى الموجود إمكانا أكثريا، وذلك لأن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر فإن الأكثر يحصل عن الأقل وكذلك القول فى التركيب ووجود ماهو قبل أولى من وجود ماهو بعد، فتكون الامتزاجات عن أصغر الأجزاء أولى بالوجود، فكان يجب أن يكون وجود فيلة على قدر السنانير ، فضلا عن قدر البعوض، أمرا لايندر ندورا يلحق بالممتنع . وعلى أنا كيف نسمى مايكون على قدر البعوض فيلا، إلا باشتراك الاسم ، فإن الأفعال الفيلية لاتصدر عن هذا القدر .

فهذا مايقولونه، ووجه مايقولونه، وأما الحكم على هذا القول فيجب أن يكون مناعلى هذه الصفة، إما فى

---

(١) أحكم : + وأجدر سا .
(٣) والأرض° : ساقطة من د || فسيجوز : فيجوز ط || مايكون : + هو ط ؛ + ماهو م .
(٤) تتكون : تكون م .
(٥) فجاز : فجائز سا ، ط ، م .
(٨) الصغر : الصغير ط ، م .
(٩) المعاجين : المعجونات سا || تمزج : تمترج ط || قد : وقد سا ، ط || تكوينها : تكونها سا ، ط || وكان : فكان م .
(١١) أوعسى : وعسى م .
(١٢) اسطقساتها : اسطقساتهم ط || إمكانا ... الموجود : ساقطة من د || الموجود : الوجود سا || إمكانا أكثريا : ساقطة من سا .
(١٣) الأقل قبل امتزاج : ساقطة من م . (١٣-١٤) ماهو قبل أولى من وجود : ساقطة من د .
(١٤) فكان : وكان د ، ط .
(١٥) البعوض : البعوضة د ، ط .
(١٦) البعوض : البعوضة ط .
(١٧) فهذا : قدر مما سا || ووجه : ووجهة ط .

مناقضة انكساغورس، وفى قوله بالخليط، وإنه مؤلف من الأجرام المتشابهة الأجزاء، وأن تميزها على نحو مايقتضى ضربا من الاختلاط دون ضرب، يكون به شئ دون شئ، فهذا القول لازم لا محيص لانكساغورس عنه، فإنه ينسب التكون كله إلى الاختلاط والتميز، وإما على الأصول التى للمشائين فإن هذا غير لازم، وذلك لأنه لا يجوز على أصولهم أن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر، وذلك لأن الأقل إن عنى به الأقل فى العدد صح، ولم ينفعهم، لأن كلامهم فى الأقل فى المقدار، وليس يجب، إذا كان الأقل فى العدد مزاجه قبل امتزاج الأكثر فى العدد، أن يكون الأقل فى المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأكثر فى المقدار، فإن وجود الأقل مقدارا فى الأكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة، ووجود الأقل عددا فى الأكثر عددا وجود بالفعل. وإذا كان الأقل فى المقدار معدوما بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بتة؛ بل لأولى فى المقدار أن يكون لأكثر فى المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأقل، إذ الأكثر محصور فى المقدار محصل، وأما الأقل فغير محصور ولا محصل، فإن كل أقل من المقدار أقل بالقوة وأيضا ليس واجبا على أصول المشائين، أن يكون المزاج الحاصل عن أجزاء صغار إن حصل كافيا فى حصول الصورة النوعية، فعسى أن يكون العظم شرطا مع المزاج. وذلك لأن النفس الفاعلة بحصولها مقارنة لجسم ما نوعا، إنما يستعد لها الجسم تمام الاستعداد بعد أن يكون بحيث يصلح استعمالها إياه آلة لأفاعيلها وحركاتها مثلا. فإن الإنسان لن يتخلق إنسانا، إلا أن يكون بدنه بحيث يفى بالأفعال الإنسانية. ولا أقل من أن تكون له قوة وآلة يتمكن بها، إن لم يكن عائق من اتخاذ الكن وإحداثه، ويتمكن بها من إعداد الملبوس وسائر ما لا بد للإنسان من وجوده له، وأن لا يكون بحيث تسفيه السوافى وتحيله أدنى الكيفيات التى تغلب عليه. فيشبه أن تكون النفس الإنسانية لا تحصل صورة إلا لبدن من شأن مثله، إن لم يعقه عائق أن ينهض بالحركات الإنسانية، وإذا كان كذلك فالمزاج نفسه غير كاف حصوله فى أن يحصل النوع الإنسانى، وعلى أن لحصول المزاج المستعد لنوع ما مكانا ومعدنا فى مثله يحصل ويتولد، ومادة عن مثلها يتولد، وقوة نفسانية تفعل بآلات قوية على التحريك والتسكين. ولو كانت

---

(١) وأن : + لم د .
(٣) التى : ساقطة من سا || وذلك : + لا يجوز سا || لأنه : ساقطة من د || لا يجوز : لا يحق ب .
(٤) لأن : ولأن سا .
(٦) فإن : وإن سا
(٧) وجود (الأولى) : ووجود م .
(٨) بتة : البتة سا .
(٩) إذ : إذا م || محصور : بمحصور م .
(١١) بحصولها : لحصولها د .
(١٢) إياه : ساقطة من سا .
(١٣) لن يتخلق : أن يتخلق د ؛ لم يتخلق سا ؛ لا يمكن أن يخلق يخلق ط . || بحيث : يحدث ث سا .
(١٤) لم : + يكن د .
(١٧) نفسه : بنفسه ط ، م || فى : ساقطة من م || يحصل : يحمل م || الإنسانى : الإنسانية م || وعلى : على ط || النوع : د لنوع سا || مكانا ومعدنا : مظان مكان ومعدن سا ؛ مظان ومعدنا م .
(١٨) بآلات : بالآلات ط .

هذه المادة مع استعدادها المزاجى نزرة يسيرة ، لانفعلت عن الكيفية الحاضرة دفعة ، ولم تحفظ صورتها المزاجية ريثما تبلغها الحركات الطبيعية إلى صورتها الكمالية ، بل مثل هذه المادة لا تتعلق بها قوة نفسانية مازجة .

فبين أن هذا القياس إنما ينتفع به فى الرد على انكساغورس لا غير . وأما نحن فنقول : إن الجسم يمعن فى الانقسام على وجهين : أحدهما على سبيل الانفصال والانفكاك ، والثانى لا على سبيل الانفصال والانفكاك ، وقد علمت كلا الوجهين . فالذى يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الأجزاء ، بل العرض يختص ببعضه . أو إضافة ما تختص به ، مثل مماسة أو موازاة أو غير ذلك ، فليس يجب من ذلك أن يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام إلى حد ، يكون فى ذلك الحد فاقدا للصورة ، لأن تلك الصورة فاشية فى جميعه مطابقة له ، ولو كان من أجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصغره ، لكان بعد أمثال له فى حكمه يفنى الجسم ، أو يبقى أصغر منه وأبعد من احتمال تلك الصورة ، وكان حينئذ هذا الجسم منتظما من أجزاء ، ليس ولا واحد منها على هذه الصورة ، وإنما تحصل هذه الصورة باجتماعها . والاجتماع بما هو اجتماع ، لا يفيد إلا العدد وخواصه ، وبما هو اجتماع أجسام لا تفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا ، إلا المقدار ولواحقه من الشكل والوضع . وليس شئ من ذلك نارية ولا أرضية حتى تكون غير موجودة فى الأفراد ، وموجودة فى الجملة للاجتماع ، ولا هو أيضا كالمزاج ، فإن ذلك عن مختلفات الطبائع . ومع ذلك فالمزاج أيضا فاش عندما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة ، وهذا مما لا يحتاج فى إيضاحه إلى كثير سعى .

وإذا كان الأمر على هذه الصفة ، فواضح بين أن كل جزء من الماء ففيه مائية وأن الانقسام على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل ، وأما الانقسام على النحو الآخر ، وهو على سبيل الانفصال والتباين ، فيشبه أن يكون الإفراط فى الصغر يصير سببا لأن لا يحفظ الجسم صورته . فإن الأجسام كلما صغرت ، ازدادت استعدادا لأن ينفعل فيها غيرها بسرعة ، وهذا شئ سيتضح لك .

فيشبه أن من الجسم إذا أفرط صغره وباين كليته استحال أن يبقى على صورته زمانا ، بل يستحيل من

---

(١) لانفعلت : لانتقلت د ؛ لانفعل م ‖ الكيفية : الكيفيات ط .
(٢) مازجة : خارجة طا .
(٣) الرد : المرد م ‖ فنقول : تقول م .
(٤) والانفكاك (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . (٥) العرض : يعرض د .
(٧) حد : وجه سا ‖ فى (الأولى) : ساقطة من سا ، ط ، م ‖ جميعه : جميعها ط .
(٨) بعد : ببعد سا ‖ أمثال : أمثالا سا ، م . (٩) واحد : واحدا سا ، م .
(١٠) العدد : للعدد سا .
(١١) على : ساقطة من م ‖ من الشكل : والشكل م .
(١٢) نارية : ناريا سا ‖ ولا أرضية : ولا أرضيا سا ‖ للاجتماع : فى الاجتماع ط .
(١٥) هذا الوجه : هذه الوجوه سا .
(١٧) الصغر : الصغير ط ‖ يصير : تكون ط ‖ استعدادا : استعدادها ط .

الأجسام المحيطة به إليها، ويتصل بها، فلايكون بحيث يثبت على صورته إلى أن يمزج. فإن كان الأمر على هذا فيجب أن لا يحق مايقال من أن أصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية، هو أكبر من أصغر جسم هو حافظ للصورة النارية، وذلك لأن أصغر مايمكن أن يوجد نارا لا محالة هو قابل من الكون والفساد ماتقبله طبيعة النار، وعسى أن يكون هو أولى بذلك. وإذا كان كذلك، فمن شأنه أن يستحيل أرضا، وإذا كان من شأنه أن يستحيل أرضا، كانت الأرض التى استحال إليها أصغر من حجم النار المستحيلة، إذ النار إذا استحالت أرضا صارت أصغر حجما، وهذا هو أصل المشائين، وهو الحق. اللهم إلا أن يقال إن تلك النار الصغيرة ليس من شأنها أن تستحيل أرضا مفردة، بل على نحو الاتصال بأن تصير حينئذ جزءا أرض، لا منفصلة بالعدد عنه، موجودا بالفعل دونه، بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر، بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة منفردة، وإنما يكون منها زيادة فى جملته الغمر، وتكون هى بحيث لنا أن نفرضها منفردة، ولاتكون كذلك بالانفصال والانفراد.

فإن قال هذا قائل: فقد أجحف فى التحكم، وليس يجب لامحالة أن تقع استحالته، حيث تصادف كلية الأرض، فإن كثيرا من أجزاء العناصر يستحيل إلى غيره، لا فى نفس ذلك الحيز الذى يخص كله، وهو جزء كبير محسوس القدر، فكيف الصغير السريع الاستحالة. ومع ذلك فلا يجب أن يتصل لا محالة، بل قد يجوز أن يستحيل إلى تلك الطبيعة ويبقى مماسا.

فلينظر الآن فيما يقال، من أن فى الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الأقل منها، فتكون فيها مسافة أيضا لا أقل منها، وزمان كذلك، وأيضا متحرك لا أصغر منه.

فنقول: أما امتناع وجود حركة لا أقل منها، على أنها جزء من حركة متصلة، فأمر ظاهر مما سلف، وكذلك فى المسافة والزمان. وأما على سبيل الانفصال والانفراد، فغير بعيد أن يظن بهذه الأشياء أنها تستحق التناهى فى الصغر

---

(١) المحيطة : المحيط ط ، م || فلا يكون : ولايكون سا ، ط ، م || يثبت : ينسب م || صورته : صورتها سا ، ط .
(٤) وإذا (الأولى) : فإذا سا || وإذا (الثانية) : فإذا ط .
(٥) أصغر : + حجما ط .
(٦) من : ساقطة من ب ، د .
(٧) أرض : الأرض ط || لامنفصلة : لامنفصلا سا ، ط ، م || عنه : عنها سا ، ط ، م .
(٨) دونه : دونها سا ، ط ، م .
(٨–٩) بحيث ... الغمر : ساقطة من م .
(٩) هى : ساقطة من د ، ط .
(١٠) قائل : ساقطة من د || تصادف : تصادفت ط .
(١١) غيره : غير د || يخص : يختص د .
(١٤) الأقل : أقل م .
(١٥) كذلك : وكذلك ب .
(١٧) أنها : إنما م .

وأما الأولى والحق ، فهو أن يكون حكم الحركة حكم المقدار فى أن الصغر لا يخرجه عن طبيعة المقدارية، كما يخرجه عندهم مثلا عن طبيعة النارية . فإنا إذا فرضنا أصغر مسافة، فنحن نعلم أنه فى نفسه بحيث يمكن أن تعرض له قسمة بغير جهة التفكك، فإنه يفرض فيه حد مشترك لجزئه، وإن متحركا إذا ابتدأ يتحرك من ابتدائه، فإنه لا محالة يوافى ذلك الحد المشترك، وأنه لا يمتنع أن يعرض له مانع ومسكن عند موافاته ذلك الحد، إذ من شأنه السكون فتكون تلك أصغر من أصغر الحركات . وهذا أشد إمكانا من تفكك المقادير، فإن المقادير لا يبعد أن تبلغ حدا يعجز المفكك عن تفكيكه، لصغره وقوته، لأن يصيبه الفاصل بقسمته الفاصلة، وإن كان فى نفسه منقسما . لكنه لا يمتنع، إذا كان مسافة، أن تلحقه القسمة المذكورة، وأن تلحق عند حد القسمة علة مسكنة، فليس أن يمتنع ذلك فيه دون آن .

وقد بقى علينا من هذا الجنس بحث، وهو أنه : هل كما فى الحركات الطبيعية حركة لا أسرع منها ، فكذلك فيها حركة لا أبطأ منها ، وإن كان يمكن أن يكون فى التوهم أبطأ منها .

فنقول : إنه إن كان فى الوجود فى الحركات الطبيعية مثل هذا، فهو حركة أصغر ما يمكن أن يحفظ صورته من أبطأ الأجرام المستقيمة الحركة حركة .

---

(١) فى أن : فان سا || طبيعة : طبيعته سا ، ط ؛ طبعه م .
(١) طبيعة : طبيعة سا ، م || فانا : وأما سا || أنه : أنها ب || نفسه : نفسها ب || تعرض : يفرض ب ، د .
(٣) التفكك : التفكيك ط || فانه (الأولى) : إنه سا || لجزئه : لجزئيه ط || وإن : فإن م ؛ + كان ب ، د ، م .
(٤) ومسكن مسكن ط .
(٥) من أصغر : ساقطة من م .
(٦) عن : ساقطة من ، سا م || لصغره : لصغر م .
|| لأن : أن د ؛ عن أن سا || بقسمتة : بقسمة د ، م .
(٧) لايمتنع : لايمنع د || كان : كانت ط || تلحق : تلحقة ط .
(٩) منها : ساقطة من سا ؛ + فى الوجود ط .
(١٠) حركة (الثانية) : جهة م || منها (الأولى) : + فى الوجود ط .
(١٢) حركة : ساقطة من م .

[الفصل الثالث عشر]

م - فصل

فى جهات الأقسام

وإذ قد عرفنا حال مايعرض الأجسام الطبيعية وقواها من التناهى وغير التناهى فى الزيادة والنقصان، فحرى بنا أن نتكلم فى جهات الأجسام، وجهات حركاتها، إذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية. فنقول: إنا إذا فرضنا بعدا، فإما أن نفرضه على الاستقامة، أو على جهة أخرى. فإن فرضناه على الاستقامة، واستحال ذهابه إلى غير التناهى، افترضت له نهايتان، وافترض له إليهما جهتان، إلى كل نهاية جهة. وإن كان مستديرا أو منحنيا، ففرض له قطع، كان للحد المشترك إلى كل واحد من القسمين جهة على هيئة. وأعنى بالبعد كل امتداد، سواء كان يمكن أن يفرض فيه امتداد آخر، أو لا يمكن. أما الذى لا يمكن فهو الخط، وأما الذى يمكن فالسطح والجسم. فإن السطح له فى انبساطه امتداد واحد، والجسم له فى ثخنه امتداد واحد. والخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل، وأما السطح فإنه يجوز أن يوجد هو بعينه، ويعتبر له امتدادان، مثلا إن كان مربعا، كان له امتداد من ضلع إلى مقابله، وامتداد آخر من الضلع الثالث إلى مقابله. والموضوع واحد بعينه، لكنه بحسب الإضافة إلى مبدأ عنه، يمتد إلى منتهى هو غيره، بحسب الإضافة إلى مبدأ غير ذلك المبدأ، يأخذ عنه إلى منتهى غير ذلك المنتهى.

وبالجملة كلما افترض امتداد، عرض منه أن تصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير. والمشهور عند الجمهور، أو عند أهل الظاهر من النظر، أن للخط جهتين لا غير، وللسطح أربع جهات، وللجسم ست جهات.

---

(٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل السابع ط ؛ الفصل الثالث عشر م .
(٣) جهات : جهة م . (٤) قد : ساقطة من م || عرفنا : عرفناك ب ، د ، م || التناهى (الثانية) : المتناهى م || والنقصان : وفى النقصان سا ، م .
(٥) بسبب : ساقطة من م || فنقول : تقول سا . (٦) إنا : ساقطة من سا .
(٧) التناهى : النهاية د ، ط || له إليهما : لما بينهما سا ، ط ؛ بينهما م .
(٨) ففرض : فعرض د ؛ فيفرض ط .
(٩) آخر أو لايمكن : آخر ولايمكن د ؛ أجزاء ولايمكن سا ، م || أما : وأما ط || فالسطح : فهو السطح ط
(١٠) والخط : فالخط سا ، ط ، م .
(١١) بعينه : بعضه سا || امتدادان : امتدادات سا ، ط ، م || كان (الثانية) : لكان ط .
(١٢) وامتداد آخر : وامتدادا كل سا || بحسب : فحسب د .
(١٣) بحسب : وبحسب ط .
(١٤) كلما : كما م || افترض : فرض ط || تصاب : يضاف ط .

أما رأيهم فى الخط فصحيح مطابق للموجود، وفى سائر ذلك نظر . وأما الذى للسطح بما هو سطح من النهايات، فإنه إن كان السطح مربعا، اعتبرت نهاياته الأولى التى هى الخطوط دون النقط، فالأمر على ماظن. فإن لم يكن مربعا أوكان مربعا ولم يعتبر ذلك، فإن جهاته أكثر من ذلك، فإنه إن كان مثلا مسدسا، فلاحد أولى من غيره بأن يكون جهة، فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك أن تكون له ست جهات، وإن كان أكثر من ذلك عرض أكثر من ذلك. وإن كان أيضا مربعا ولم نعتبر تناهيه إلى الخط المستقيم فقط، بل اعتبر له جميع أنواع التناهى حتى إلى الزاوية، كانت له جهات ثمان : أربع إلى الخطوط، وأربع إلى الزوايا، والدائرة فلاجهة له بالفعل إلا واحدة، وأما بالقوة فيعرض لها جهات لانهاية لها بالقوة، فلاجزء من المحيط ولانقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو أولى بأن يلى جهة دون غيرها .

وإذ قد عرفت هذا فى السطح فقد عرفت فى الجسم، وعلمت أن الجهات الست كيف تكون فى المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجرى مجراها. وعرفت كيف لايكون وأنه كيف تنقص جهات المخروط الذى يحيط به أربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب وكيف الحال فى الكرة .

وأما السبب فى اشتهار هذه المقدمة، وهو أن لكل جسم ست جهات، فأمران: أحدهما رأى عامى، والآخر اعتبار خاصى. فالذى سببه رأى عامى، فهو أنه لما سبق إلى أوهام العامة أن الحيوان، وخصوصا الإنسان، يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم، وكان له يمين ويسار، أما اليمين فالجهة القوية منه فى ابتداء الحركة، واليسار مايقابله، وكان له فوق وأسفل، أما الفوق للإنسان فالجهة التى تلى رأسه، والسفل منه فالجهة التى تلى قدمه. وأما فى سائر الحيوان ذوات الأربع، فالفوق منه الجهة التى تلى ظهره، والأسفل منه الذى يلى بطنه وقدمه، وكان له قدام وخلف، فالقدام هو الجهة التى إليها يتحرك بالطبع. وهناك حاسة الإبصار والخلف مايقابله

---

(١) أما : وأما ط || للموجود : للوجود ط || وأما : أما ب ، د || للسطح : فى السطح م .

(٢) اعتبرت : واعتبرت سا ؛ فاعتبرت ط ؛ اعترف م || نهاياته : نهايته د ؛ نهايات ط || النقط : النقطة م || فإن : وإن سا .

(٣) أوكان مربعاً : ساقطة من م || حد : يجد ط .

(٤) فيعرض : ساقطة من م || وإن : فإن د . (٥) له : لها سا .

(٦) والدائرة : وأما الدائرة ط || له : لها سا ، ط .

(٧) بالقوة : لقوة د || لها : ساقطة من سا .

(٨) جهة : الجهة سا ، ط ، م .

(٩) وإذ قد : وإذ سا ؛ وإذا م .

(١٠) والمستطيل : المستطيل سا || وعرفت : وقد عرفت ط || وأنه : فإنه م .

(١٢) ست جهات فأمران : قامتان سا .

(١٣) فهو : وهو سا || أوهام : أذهان سا ؛ الأوهام ط .

(١٤) وكان : فكان ، ط ، م . (١٥) وكان (الثانية) : فكان سا || منه : ساقطة من م .

(١٦) تلى (الأولى) : ساقطة من سا || قدمه : قدامة ط || الجهة : فالجهة ب || الذى : التى سا || بطنه : بطينه سا .

(١٧) التى : ساقطة من سا .

ولم يكن عندهم له جهة غير هذه، جعلوا طوله من رأسه إلى قدمه، وعرضه من يمينه إلى يساره، وعمقه من قدامه إلى خلفه. فكأنه لما افترضت ههنا هذه النهايات أولا، افترض بعدها بحسبها هذه الأبعاد، إذ الأبعاد بالحقيقة لا تفترض إلا بافتراض النهايات التي عنها وإليها تمتد.

فلما كان هكذا، وقع في الأوهام أن الجهات ست، ولم يشعر بغيرها، إذ لم تكن الأسماء إلا لهذه، فوقفت الأوهام على مبلغ هذا العدد، وأعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي، وهو أن الأجسام يوجد فيها إمكان وقوع مقاطعات ثلاث على قوائم ولا يجوز غيرها، وتنتهي كل مقاطعة إلى طرفي الخط الذي عليه المقاطعة، فتكون ستة أطراف، فتكون ست جهات. لكن إنما تكون هذه المقاطعات ثلاثا لا غير، إذا فرض امتداد واحد أصلا، ووضع وضعا من غير أن يكون الطبع يوجبه، ورتبت عليه المقاطعات بقوائم. ولو فرض مكان ذلك الامتداد الأول غيره مما ليس موازيا له، لوقعت ثلاث مقاطعات أخرى على قوائم غير تلك بالعدد، ووقعت جهات غير تلك بالعدد. ثم مع ذلك فلا يجب أن تختلف نوعية الجهات في كل جسم، حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار، إنما يجب ذلك في الحيوان، أعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة والطبع والنوع. نعم يشبه أن يكون لكل جسم من التي تلينا علو وسفل إما عارض وإما بالطبع؛ أما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الأرض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك أو ما يقابل ما يلي الأرض إن لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق. لكن هذا عسى أن لا يوجد في الأرض وهي في موضعها الطبيعي، فيشبه أن لا تكون لها جهة إلا الفوق، إن عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء، ونهاية الأرض سطح، وسطحها يلي السماء، فعسى أن يكون الاعتبار للجهات لا يقتضي النسبة إلى السطح، بل إلى كل طرف لبعد يفرض في الجسم. وإذا كان كذلك، كان للبعد المفروض في الأرض جهة عند مركز كرته الذي هو مركز الكل وعليه

---

(١) يكن : يمكن سا ، ط ، م إلى (الثانية) : وإلى د || قدامه : أقدامه ط .
(٢) فكأنه : وكأنه د ، م || ههنا : هنا سا || بالحقيقة : في الحقيقة سا .
(٤) ست : الست سا .
(٥) هذا : فهذا ط || على : ساقطة من سا || خاصي : الخاصي ط ، م || فيها : فيه م .
(٦) وتنتهي : ومنتهى سا || طرفي : طرف م || الذي : التي سا || عليه : عليها سا .
(٧) ثلاثا : ثلاثة ب ، د ، سا .
(٨) ورتبت : فرتبت سا ؛ ثم رتبت ط ؛ فرتب م || الأول : + الواحد د ، سا ، م .
(٩) قوائم : قوام م || تلك : ذلك سا .
(١٠) الجهات : بالجهات م || كل : كل م .
(١١) هي (الثانية) : وهي د ؛ ساقطة من م .
(١٢) نعم : ساقطة من م .
(١٣) هو : بين سا .
(١٥) إن : وإن سا .
(١٦) لا يقتضي : لا بل مقتضى سا || يفرض : الأرض سا .
(١٧) في (الأولى والثانية) : إلى سا . || كرته : كرتها ب ، د .

الدور، وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعد النافذ فيه، فيكون الأرض أيضا جهة سفل وجهة علو، وتكون جهة السفل للأرض ليس وجوده لما يقاس إليه كوجود جهة العلو، وذلك لأن جهة العلو سطح موجود بالفعل، وجهة السفل نقطة موهومة أو لا تكون أيضا كذلك، بل تكون جهة الفوق وأيضا طرف البعد المتصل بالمركز فى السطح وهو نقطة ما. فإن كان كذلك فكيف تكون له جهتان بالفعل، بل تكونان بالقوة.

لكنا قد جعلنا أحد أسباب انقسام المتصل المسامتات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل إذ يتعين المماس والمسامت والمحاذى بالمماسة والمسامتة والمحاذات كما بالإشارة، فيكون إذن المركز والطرف لآخر مما يصير معين الوجود لمسامتة البعد المفروض، لكن الشأن فى هذا البعد المفروض أنه كيف يفرض.

فنقول: لا تعدم الأرض وجود أفق لها، لوجود قائم عليها. وجميع ذلك من أسباب فرض الأبعاد الذاهبة فيه، فكأن الأرض لو انفردت أيضا ولم تكن لها نسبة إلى أجسام خارجة، لم يكن لها بالفعل فوق وأسفل بهذا الوجه، بل فوق فقط من جهة انتهائه إلى سطحه، بل هذا حق. فإنه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه.

فبقى الآن أن نحل ما يتشكك به على هذا، فيقال: لو توهمنا أن الأرض ليس لها إلا السماء، أفكان يكون لها علو، والعلو لا يكون علو إلا بالقياس إلى السفل، أو كان لها سفل وقد فرضتم أن السفل ليس بمتعين إلا بتعين بعد وأن البعد لا يتعين لوجود السماء وحده، بل باعتبار قائم يجعل للأرض أفقا أو سببا آخر يجرى مجراه، فيلزم من هذا أنه يتعين العلو لوجود السماء ولا يتعين، وهذا خلف. فالجواب أن العلو يعنى به شيئان: أحدهما المقابل للسفل والثانى الجهة التى تلى السماء. كما أن الخفيف يعنى به أمران: أحدهما الذى بالقياس إلى الثقيل، والآخر الذى يريد فى حركته ملاقاة سطح الفلك. فأحد العلوين مقول بالقياس إلى السفل، وكذلك أحد الخفيفين مقـول بالقياس إلى الثقيل، والثانى معقول بنفسه، لا يحوج تعقله إلى اعتبار وجود مقابله، فإنه ليس يلزم لمن فرض جهة

---

(١) سطحه : سطحها ب ، د || فيه : فيها ط || جهة : بجهة ط .
(٢) كوجود: لوجود سا .
(٤-٥) وهو نقطة ... المسامتات: ساقطة من م .
(٥) إذ : + قد ط || والمسامت : المسامت سا .
(٦) والمسامتة : ساقطة من م || والمحاذات : بالمحاذات ط .
(٧) فى : إلى سا || يفرض : يفترض سا .
(٨) فنقول : ليقول ط ؛ + إنه سا ، ط ، م .
(٩) الأرض : للأرض ط || إلى : التى سا .
(١٠) سطحه : لسطحه سا || بوجه : وجه م .
(١١) نحل : تنحل ط ؛ انحل م || ما يتشكك ، ماتشكك سا || أفكان : فكان ب ؛ وكان د ؛ أكان ط .
(١٢) أو كان : أفكان ب ، د ، سا ، م .
(١٣) للأرض : الأرض سا ، م || سببا : سبب ب ، سا ، م || فيلزم : فلزم م .
(١٥) كما : فكلما سا || إلى الثقيل : ساقطة من م || والآخر : والثانى سا .
(١٧) معقول : مقول ط || لمن : من م .

بالفعل تلى السماء أن يكون تعقل ذلك لأجل جهة لاتلى السماء، وكذلك لايلزم من فرضنا شيئا يتحرك إلى ملاقاة سطح الفلك، أن يحكم أن شيئا آخر يتحرك إلى المركز. فللأرض بالقياس إلى السماء وحدها من غير اعتبار آخر جهة تلى السماء، فإن سميت هذا المعنى علوا فلها علو، وإن لم تسمه علوا وعنيت بالعلو مايقال بالقداس إلى السفل، فليس للأرض من حيث هى مقيسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو .

ونبتدئ من رأس، ونقول: إن الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان، فإن للنبات جهة أغصان وجهة أصول، وإحداهما بالطبع فوق والأخرى بالطبع أسفل، لكن يعرض أن يصير الفوق أسفل والأسفل فوقا، ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى أنه بالطبع فوق، وكذلك يكون السفل حافظا لمعنى أنه بالطبع سفل. كما أن الماء وإن سخن فهو حافظ لمعنى أنه بالطبع بارد . وأما القدام والخلف، فليس إلا للحيوان كان ساكنا أو متحركا، وللأجسام المتحركة غير الحيوان حين تكون متحركة، فإن الجهة التى إليها تتحرك هى قدامها والجهة المتروكة هى خلفها، لكنها إن تغيرت حركتها تغير قدامها وخلفها. ولا كذلك للحيوان، لأن القدام الذى للحيوان ليس بحسب كل حركة، بل بحسب الحركة الإرادية التى إلى جهة أعضاء مخصوصة له مادام على النهج الطبيعى لا كالقهقرى، فإن ذلك غير طبيعى، بل متكلف. فالأجسام غير الحية تارة يوافق فوقها وسفلها قدامها خلفها وذلك إذا تحركت إلى فوق أو إلى أسفل، وتارة يخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها، وذلك إذا لم تكن حركاتها إلى فوق أى نحو جهة الفلك أو أسفل أعنى نحو جهة الأرض، وإن تحركت عرضا لم تدخل جهة فى جهة .

فحرى بنا الآن أن نبحث عن أحوال هذه الجهات فى الكرات المتحركة على أنفسها، بل فى الفلك، وهى ماقيل: إن الفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا، هو بالمعنى المقول للحيوانات الأخرى أو باشتراك الاسم، وأن هذه الجهات كيف تكون هناك. وقبل ذلك ينظر فى الجهات الطبيعية للمتحركات الطبيعية على الاستقامة وأنها كيف تكون .

---

(١) لاتلى : تلى ط || وكذلك : ولذلك سا .

(٢) فللأرض : فالأرض سا ، ط || وحدها : وحده سا ، ط ، م || غير : ساقطة من م || علو : سفل سا .

(٥) ونقول : فنقول ط || قد : فقد ط || للنبات : للنباتات ط .

(٦) وإحداهما : وأحدهما سا ، ط || والأخرى : والآخر د ، سا ، ط ؛ الآخر م .

(٧) فوقا : فوق ب، د، ، سا || وكذلك : فكذلك م . (٨) لمعنى : المعنى ط .

(١٠) هى : هو ط || تغيرت : تعرف د .

(١٢) وسفلها : أوسفلها د؛ ساقطة من ب ، سا ، م.

(١٣) حركاتها : حركتها ط .

(١٤) أى : إلى ب، سا || أعنى : على ط|| وإن : فإن م.

(١٦) ماقيل : مايقال م || ويمينا : يمينا د، م ||هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع عشر]

ن ـ فصل

فى النظر فى امر جهات الحركات الطبيعية وهى المستقيمة

ومما يجب علينا تحقق القول فيه أمر جهات الحركات الطبيعية وأنها كيف تتحدد . ونبدأ بجهات الحركات المستقيمة ، فنقول : قد سلف من قولنا : إن الجهة لامحالة متحددة فى البعد، وتحددها لايخلو إما أن يكون عند جسم أو عند لا جسم، ومحال، كما بينا أن يكون فى الخلاء تحدد لجهة، فيجب أن يكون التحدد عند جسم . ولأن المتحرك على الاستقامة يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على حدة ، أو تكون الجهتان تتحددان بجسم واحد . والتحدد إنما يكون تحددا متقابلا بجسم واحد ، إذا كان أحد الحدين فى غاية القرب منه والآخر فى غاية البعد منه . ولا تتحدد غاية البعد من الجسم كما تتحدد غاية القرب منه إلا بأن تكون على جهة إحاطة ومركز ، حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا. ويجب أن يكون الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا كالمركز ، وذلك لأنه إن كان موضوعا كالمركز تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد، بل المحيط هو الذى يحدد القرب منه والبعد عنه . وأما إذا كان التحدد بجسمين فلا يخلو إما أن يكون أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز ، وإما أن لايكون كذلك . فإن كان أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز، كان المحيط كافيا فى أن يجعل للبعد حدين ، وإن لم يكن الذى فى المركز فيكون التحدد بالذى فى المركز بالعرض .

فأما إذا كان التحدد بجسمين فنقول أولا : إنه لايجب حينئذ أن يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط

---

(٢) فصل : الفصل الثامن ط؛ الفصل الرابع عشر م .
(٣) فى النظر .... المستقيمة : فى الجهات الطبيعية والحركات المستقيمة ب؛ فى الجهات للحركات المستقيمة د .
(٤) ومما : وماسا || نحقق : يتحقق م .
(٦) لجهة : الجهة ط .
(٧) فلا يخلو د|| واحد : واحدة م .
(٨) متقابلا : مقابلا د.
(٩) ولا تتحدد :+ عنه سا|| البعد : للبعد سا .
(١٠) جهة إحاطة : جملة إحاطته سا|| ومركز : ومؤلف سا|| ويجب : ويوجب سا .
(١١) تحدد : يتحدد ط.
(١٢) ولم يتحدد .... منه : ساقطة من سا .
(١٣) إما (الأولى) : ساقطة من ب، د .

يستحق بطبعه أن يكون التوجه إليه وإلى القرب منه، وبعضه الآخر ليس كذلك، وهو فى نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه، نسبته إلى ماهو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة، بل يجب أن يكون حاله إلى ماهو خارج عنه من جميع الجهات سواء، ويجب أن يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح، ليس فى جهة بعينها دون جهة، حتى تكون جهة منه تلى أمكنة وأجساما تتحرك فيها إليه، وجهة نهاية ليس لها خارج لاخلاء ولاملاء، بل يجب إما أن يكون لاخارج له البتة، أو يكون الخارج الملاء أو الخالى إن كان محيطا به، وأن يكون بحيث يجوز أن يتوهم فى كل مكان من الخارج الذى له جسم يتحرك إليه بالطبع الحركة المقربة منه، وهذا يوجب إحاطة متشابهة. فإذا كانت الحركة إلى كل واحد من هذين الجسمين تطلب الجهة التى هى قربة، وجب أن يكون لو توهمنا المتحرك واقعا من أحد الجسمين إلى الجهة التى لا تلى الجسم الآخر فيتحرك إلى قرب الجسم الأول، أن يكون إنما يتحرك إلى تلك الجهة بعينها لا من مقابلها. لأنها تؤدى إلى الجسم الآخر، وهو محدد الجهة المتابلة للجسم الأول، ويستحيل أن تكون الحركة إلى جهة إلا من مقابلها.

فقد بان أن مافرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال. وليس يجوز أن يقال إنه من جانب يحدد جهة ومن جانب يحدد أخرى، وأن الجهتين متضادتان بالطبع، فإن كلامنا فى الشئ من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحددها. فإن كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قربا منه، فيجب أن يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع، فيجب أن يكون ضدها كل بعد منه، فيعود إلى أن يكون ضدها محيطا. لأن البعد المقدر من سطح الجسم الأول إما أن يقتضى تحدداً بطبيعة ذلك الجسم الآخر أو لايقتضى، فإن اقتضى تحدداً بطبيعة ذلك الجسم، فليس أنه يقتضيه قطعة من سطحه منه أولى من أن يقتضيه قطعة أخرى منه، بل يجب أن يقتضيه من كل جهة. فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك الطبع. وإن لم يكن كذلك، كان التحدد يقع بأجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون التحدد بكل واحد منها يقتضى جهة أخرى، ويكون القرب تحدد جهة واحدة والبعد تحدد جهات، ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع، وهذا كله محال. فإن كانت الأجسام

---

(٢) من جسم واحد متشابه : ساقطة من م || متشابهة : متسامتة سا .

(٣) من جميع الجهات : ساقطة من سا || سواء : ساقطة من سا || ويجب : فيجب سا، ط ، م .

(٤) إليه : البتة د، م.

(٦) وأن : أى أن سا؛ أى ط ، م.

(٨) قربة : قوية سا || فيتحرك : فيحرك ب .

(١٣) ومحددها : وحددها سا .

(١٤) ضدها : ضد سا؛ ساقطة من ط .

(١٥) بطبيعة : لطبيعة د، ط || الآخر : ساقطة من سا .

(١٥-١٦) أو لايقتضى ..... الجسم : ساقطة من سا .

(١٦) بطبيعة : لطبيعة سا ، ط || الجسم :+ الآخر ط؛ ساقطة من م || من سطحه منه : فى سطحه سا || يجب : ساقطة من م .

(١٦-١٧) قطعة من .... يجب أن يقتضيه : ساقطة من م .

(١٧) الطبع : بالطبع ط || كان : وكان سا ، ط، م .

(١٩) بالعدد : ساقطة من د || بالنوع : بالفرع سا .

التى تفرض حواليه بذلك البعد وتفرض من جهات شتى ، أيها كان بدل صاحبه حدد الجهة التى يحددها الآخر لو كان مكانه ، بتحديده طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الأول ، وتكون متشابهة فى أنها بالطبع تحدد البعد . لأن لها وضعا ماهو فى غاية البعد ، ولم يكن بينها فى هذه الجهة خلاف وكانت هذه الجهة تحدد البعد . وكانت الجهات التى ترتسم بأوضاعها من الجسم الآخر جهات لا تختلف بالنوع ، بل بالعدد . وكانت تلك الأجسام كجسم واحد محيط بالجسم الأول ، فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط .

وقد قلنا : إنه إذا كان على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط فى تحديد الجهتين جميعا . وكان الجسم الموضوع فى المركز داخلا فى الأمر بالعرض .

ونقول : إنه ليس يصلح أن يكون كل جسم محدد للجهة ، وذلك لأن الجسم الذى من شأنه أن يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح أن يحدد الجهة ، لأنه لا يخلو إما أن تقتضى طباعه الكون فى تلك الجهة أو لا تقتضى ، فإن لم تقتض ، فكيف تتحدد به الجهة ، وجائز أن لا يكون هو عندها . وإن اقتضى طباعه الكون فى تلك الجهة ، وكان مع ذلك جائزا أن يعرض له أن لا يكون فى تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها ، فإن كان فى طبيعة ذلك الجسم إمكان أن يعرض له طلب تلك الجهة ، فكان لا جزء لذلك الجسم إلا وفى طبيعته إمكان طلب تلك الجهة . ولكنه من المستحيل أن يوصف بأن فيه إمكان طلب تلك الجهة ، إلا وتلك الجهة حاصلة ، فيكون لا جزء لذلك الجسم إلا ويمكن فى طباعه أن يعرض له أن لا يكون فى تلك الجهة ، وتكون تلك الجهة حاصلة فى نفسها يطلبها كل جزء جزء منها . فإن لم يوجد هذا الممكن ، فإنما لا يوجد ، لا لأن فى طباع جزء جزء من الجسم ، إن آخر أجزائه المعدودة بحسب عدد تلك التجزية ، بل بسبب من خارج وهو فقدان ناقل عن وضعه الطبيعى . وإذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم ، بل متحددة بشىء آخر ، وقد فرض بهذا الجسم ، هذا خلف .

---

(١) تفرض : تفترض سا || وتفرض : وتفترض سا || أيها : أنها ب ، د ، م || يحددها : يحدده سا .
(٣) هذه : بهذه سا ، ط ، م . (٤) ترتسم : ترسم ط || الآخر : الأول سا ، ط ، م || وكانت : كانت م ؛ + تكون ط ، م .
(٦) كفى : كنا ب || وكان : فكان سا ، م .
(٧) المركز : تلك الجهة سا .
(٩) لا يصلح : فيصلح ط || يحدد : تتحدد ط || تلك : ساقطة من سا .
(١٠) فإن : وإن سا ، ط ، م || وإن : فإن سا .
(١٢) أن : ساقطة من م || فكان : وكان د || فكان .... الجهة : ساقطة من م || طبيعته : طبعه طبيعته سا || ولكنه : لكنه ط .
(١٤) تلك : ساقطة من د .
(١٥) جزء جزء : جزء ط ، م || منها : منه د ، ط ، م || طباع : طباعه ط .
(١٦) وهو فقدان : ساقطة من سا .
(١٧) لذات هذا الجسم : ساقطة من م .

فقد بان أنه ليس يجوز أن يكون أى جسم اتفق محددا للجهة المعينة وتبين من ذلك أيضا أن الجهة الواحدة بالنوع تتحدد بجسم واحد بالطبع، ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة. فإن المحدد بالإحاطة لايصلح أن يكون منتظما من أجسام شتى، فإنه ليس يجب أن يكون بعض تلك الأبعاد يستحق أن يوجد فيها جسم بعينه يلزمه، وبعض آخر يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه، ولايجوز أن يكون قد اتفق انقسام تلك الجهة المحيطة إلى أجسام مختلفة الأنواع اتفاقا من غير وجوب، وبقى كذلك.

وليس لك أن تقول مثل هذا إذا كان المحدد بالإحاطة جسما واحدا، فإن الجسم الواحد لاأجزاء له بالفعل وإن عرض له تجزئة ما فبأسباب من خارج غير ثابتة. وأما ترتيب الأجسام المختلفة فى النوع فى إحاطة أبعد البعد عن الجسم المحاطة به فليس مما يطرأ أو يزول، وإلا لكانت تلك الأجسام تحصل فى تلك الإحاطة وتخرج عنها، ويكون تحدد الجهة حاصلا قبلها.

فنعلم من هذا أن المحدد بالإحاطة يجب أن يكون جسما واحدا لايزول، اللهم إلا بالاستدارة. فإذا كان كذلك لم يكن فى ضمنه جهات بالطبع، إلا التى تأخذ نحوه من المركز، أو التى تأخذ عنه نحو المركز، واللواتى تعارضها فإن نهاياتها لاتختلف بالطبع، فإنها تنتهى إلى أجسام واحدة بأعيانها، ولا تتحدد أطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد، على نحو ما وجب أن نقول به هذا. ونقول: إن غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة، ليس يجب أن تكون غاية قرب من كل جزء منه، فإنه يستحيل أن يكون لمتحرك واحد على بعد واحد كخط واحد وصول إلى كل جزء من المقرب إليه وأما غاية البعد فيجوز أن تكون غاية بعد من جميع الأجزاء إذا حصل عند المركز، وإذا انتهى خط من المحيط إلى المركز ثم عداه فإن الطرف الذى ابتدأ منه هو فى غاية القرب، والطرف الآخر ليس فى غاية البعد، فإنه يلى المحيط، وإن كان لايلى كله. فقد قلنا

---

(١) فقد : ساقطة من د || يجوز : ساقطة من ط || أى : كل سا || أيضا : ساقطة من سا .

(٢) واحد : ساقطة من سا || فإن : وإن ط، م .

(٣) شتى : ساقطة من سا .

(٤) آخر (الأولى): الآخر سا|| تلك : ذلك ط || المحيطة : المحيط د .

(٧) فبأسباب : فبأشياء ب، د، م؛ + له ط|| ترتيب : ترتب سا || فى النوع : النوع سا، م؛ بالنوع ط .

(٨) مما يطرأ : مما يمكن أن يطرأ ط || أو يزول : ويزول ب، سا ، ط، م|| لكانت : كانت د، سا || الأجسام : أجسام ط .

(٩) ويكون : فيكون سا|| تحدد :+ تلك ط، م|| حاصلا :-حاصلة سا .

(١٠) إلا بالاستدارة : بالاستدارة م|| بالاستدارة : باستدارة د، سا || فإذا : وإذا سا، ط، م .

(١١) أو التى : أو الذى سا .

(١٢) بالطبع : بالطبائع سا؛ بالطباع م || ولا : لا سا .

(١٣) ما وجب : مايجب ط .

(١٥) كخط : خط سا|| وصول : وصوله سا|| المقرب : المقترب ب، م || البعد ... غاية : ساقطة من م .

(١٧) وإن : وإذا سا

إنه ليس شرط القرب من المحيط أن يكون قريبا من كله، بل من شئ منه، وإن كان غاية البعد من شئ آخر منه وذلك لأنه لايقرب من شئ منه غاية القرب إلا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع وليس بالطبع، فإن أجزاء المستدير لامتابلة لها إلا بالعرض الوضعى الإضافى المسافى، فإنها وإن كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذى فى الطبع بغاية البعد، بل لابعد هناك من هذه الجهة، بل هناك اتفاق من حيث أنها تلى طبيعة واحدة وجسما واحدا .

فبهذا نعلم صورة الجهات التى تتحرك إليها الأجسام الطبيعية . فلنتكلم الآن فى جهات الأجسام المتحركة على الاستدارة . وأما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين : أحدهما المتحرك لاعلى مركز نفسه ، بل على مركز خارج فهذا يمكن أن تعين له جهة إليها يتحرك، وجهة عنها يتحرك، ويشبه أن يكون أحدهما قداما له والآخر خلفا . وأما جهة اليمين واليسار فيشبه أن يكون الجهة التى لوكان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له أولى أن يسمى يمينا من مقابلها على التشبيه، إن كان لاشئ فى طبيعة ذلك الجسم توجب أن تختلف به الجهتان، كما يوجب جانبا الحيوان ذلك فى الحيوان. وأما فوق هذا المتحرك المفروض وأسفله، فيشبه أن يكون ما إلى ناحية الأرض جهته السافلة، وما يقابلها جهته العالية فتعين ذلك له، لامن ذاته بعينه كما للحيوان، ولامن حركته بعينه كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة، بل بالقياس إلى أجسام أخرى . وأما المتحرك بالاستدارة على مركز فى داخله ويشتمل هو عليه، فيشبه أن لايكون ماقيل فيه من أنه قد تتحدد له جهات ست كما للحيوان أمرا على الجهة التى قبل، بل أول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة، ولايحتاج فى تحدد القطبين والمنطقة إلى شئ غير جسميته وحركته التى على الصفة المذكورة. فإن كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة تلى مايشتمل عليه، وجهة أخرى بخلافها، تحددا ليس يحتاج فى ذلك إلى أن يكون متحركا الحركة التى له، بل وإن كان ساكنا كان له ذلك ، لكن إذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها ونوسب بين أجزائه أو نقط تفرض فيه، وبين أمثالها من المشتمل

---

(١) شرط : بشرط سا || من شئ (الأولى) : بجزء سا || آخر : آخر ط .

(٢) منه : ساقطة من ط || وليس : ليس ب، د، سا، م .

(٣) إلا : ساقطة من ط || كانت : كان سا .

(٤-٥) من هذه .... هناك : ساقطة من م.

(٧) وأما المتحرك بالاستدارة : ساقطة من م || على (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) أن : بأن ط .

(١٠) مقابلها : تقابلها م .

(١١) الحيوان : لحيوان م || وأسفله : وسفله ط || فيشبه : فيشتبه د || جهته : جهة سا .

(١٢) وما يقابلها : وما يقابله م || جهته : ساقطة من د || فتعين : يتعين سا، م || لامن : لأنه من ط .

(١٥) وعن : عن ط || فى: ساقطة من م التى :+ هى ط، م .

(١٦) فإن : وإن ط || تلى : بل سا، م .

(١٧) الحركة : بالحركة ط .

(١٨) نقط : نقطة ط .

عليه المتحرك حوله، فقد تتحدد له جهات أخرى . وذلك لأنه إذا فرضت فى طول حركته لا فى عرضها الذى هى بين قطبيه ثلاث نقط، وكانت الوسطى تنحو إحداهما وتتباعد عن الأخرى، وتكون الجهة التى كان فيها الوسطى بالقياس إلى الأفق الذى هذه النقطة طالعة عليها، هى جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع، ومقابلها مقابل هذه الجهة، فتتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب، وكذلك تتحدد هناك جهة تلى خط الزوال وجهة تلى ما تحت الأرض، فتكون الجهة التى تلى خط الزوال هى التى إليها الحركة الآخذة فى الارتفاع، وتلك غايتها، لأنها تكون هناك أقرب ما يكون من المطلوع عليه، ثم تأخذ فى مفارقته قليلا قليلا وتبعد عنه إلا أن تغرب عنه. والغاية التى إليها يتوجه المتحرك هو القدام، وما يقابله هو الخلف، فخط الزوال بالقياس إلى الحركة الشارقة الطالعة قدام، وما يقابله خلف. ولما كانت جهة المشرق الجهة التى عنها مبدأ الحركة، فأولى ما يشبه بها من جهات الحيوان اليمين، فيكون المغرب هو اليسار وبقى القطبان يحددان البعد الذى هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذى هو أولى بأن يكون عمقا، وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذى هو أولى أن يكون عرضا، فليس له إلا أن يكون بعد الطول. وأولى القطبين بأن يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبى فى الحركة الفلكية الأولى، والشمالى فى الحركة الثانية، فإنا لو توهمنا إنسانا يتحرك على نفسه مستديرا، وتنبعث حركته من يمينه، لكان يكون قدامه ما يلى وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال، وخلفه ما يلى ظهره. وإذا أطبقنا بين يمينه وجهة المشرق، وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال، انطبق رأسه مع القطب الجنوبى لاغير. ولو دار على نفسه مثل دور السماء، لكان الرأس يلزم الجنوبى والوجه يلزم وسط السماء، وحيث اليمين يلزم المشرق . إلا أن يكون أحد القطبين علوا والآخر سفلا، ليس لاختلاف البته فى أمر القطبين، بل بالمقايسة الصرفة إلى الحيوان، بعد أن تتحدد جهات لأمور أخرى فتختلف حال القطبين حينئذ بالقياس إلى تلك الجهات. وأما كون المشرق يمينا، فهو لأمر فى الحركة مقيسة إلى

(١–٢) عليه ..... وتتباعد : ساقطة من م ـ .
(٢) كان : كانت د .
(٣) الذى : التى د، سا || النقطة : الصفة م || طالعة : طالعا سا || عليها : عليه ط ، م .
(٤) وكذلك : ولذلك سا ، م .
(٤–٥) وجهة .... الزوال : ساقطة من م .
(٥) هى التى :+ تلى سا .
(٦) تغرب : يقرب ط .
(٧) هو (الثانية) : فهو د؛ ساقطة من ط || وما يقابله : ويقابله م .
(٨) بها : به ب، د، سا || من جهات : أن كون سا .
(١٠) أن (الأولى) : بأن م .
(١١) فإنا لو : فلو سا .
(١٣) وذلك عند : وعند ذلك م || وإذا : فإذا سا || أطبقنا : طبقنا د ؛ طبقناه ط .
(١٥) وحيث : حيث سا، م || المشرق : الشرق ط .
(١٦) لأمور : الأمور ط .
(١٧) فتختلف : فيلزم سا || وأما : فأما ب، د .

الأفق وإن لم يكن حيوان يقايس به فإن جهة المشرق من كونها، عنها تنبعث الحركة، وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها إليها الحركة . فإذا كانت حركته غير المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس إلى الأفق، ثم إذا تميزت هذه الحدود، لزم فى القطبين أن يعرض لها تميز ما لا لأمر يتعلق بالقطبين تعلقا أوليا، بل لنسبة تلحقه بسبب ماعرض لغيرهما من التميز هذا .

وأما إن أخذت جزءا من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه ، وجدت بين المشرق والمغرب طول المسافة ، وحصل لك مابين القطبين عرضا لذلك الطول . فانظر إلى حال هذه الجهات كيف تختلف . أما القطبان فيحددان جهتين لذات الجسم وحركته، ولا يحددان بذاتيهما فوقا وأسفلا ، ولا يكون فيهما تضاد، إذ لا تضاد فى طباع ماهى فيه، بل إنما يحددان فوقا وأسفلا بمقايسة ونسبة إلى حيوان . وأما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذات مأخوذة مع حركته، بل بمقايسته إلى الأفق ، ثم بعد المقايسة فإن نفس الحركة يوجب تمييز بعضها من بعض بالقياس إلى الأفق، إذ يوجب أن تكون متخالفة، فيكون بعضها عنه وبعضها إليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها متجه الحركة، ولكل واحد مقابل. ولا يحتاج فى ذلك إلى أن يراعى مقايسة ومحاذاة مع حيوان البتة، ومع ذلك يقع بينهما بنوع ما مضادة أو مقابلة . ومع هذا كله فإن اليمين واليسار تقع على جهات الحركة التى للفلك والتى للحيوان باشتراك الاسم أو باشتباهه والفوق والسفل أولى بذلك . وأما القدام والخلف فيشبه أن يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه وغيره وذلك لأنا إن عنينا بالقدام نهاية مايتحرك إليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام، فإنه ليس لحركته نهاية إليها تقصد ، وإن عنينا نهاية مايتحرك إليه الجزء الطالع وهو طالع على شئ، فتلك النهاية هى مسامتة الشئ الذى حدد الأفق فحدد الطلوع بتحديد الأفق . فإنه إذا طلع عليه لا يزال ينحو نحوه إلى أن يسامته فى خط الزوال

---

(١) الأفق : الحركة سا || حيوان : حيوانا د || يقايس : يقاس ط، م || من كونها : لذاتها سا ، ط ، م . || من كونها ... وسط السماء : ساقطة من د .

(٢) تميزت : تميز ب، د، سا ، ط .

(٣) لها : لها سا ، ط || يتعلق : متعلق ب، سا || لنسبة : كنسبة مام .

(٥) إن : إذا ط || واعتبرته : أو اعتبرته د .

(٧) فيحددان : فيتحددان سا ، ط، م|| لذات : لذلك سا || ولا يحددان : ولا يتحددان سا ، م|| وأسفلا : أو سفلا د ؛ وأسفل سا ، م || ولا يكون : فلا يكون سا .

(٨) يحددان : يتحددان سا، ط|| وأسفلا : أو سفلا د؛ وسفلا سا ، ط؛ وأسفل م|| حيوان : الحيوان د، ط، م.

(٨-٩) وسط ... لذات : ساقطة من م .

(٩) بمقايسته : ساقطة من م . (١٠) تمييز : تميز ط، م|| من : عن سا ، ط.

(١١) وبعضها (الثانية) : ساقطة من د || وبعضها منبعث ..... الحركة : متجه سا ||ولا يحتاج : فلا يحتاج سا .

(١٢) ومحاذاة : محاذاة ط .

(١٤) وغيره : ساقطة من م .

(١٦) وإن : فإن ط، م || طالع : الطالع ط|| هى : من سا .

(١٧) حدد : حدده ط .

ثم يعرض عنه إلى أن يغرب عنه مائلا إلى الأفق بعينه . فإن لم يكن محددا للأفق، لم يكن أفق، فلم يكن طلوع عليه ، ولا كان خط زوال ، فلما كان محددا تحددت هذه الجهات بالقياس إليه .

فهكذا يجب أن يتصور أمر هذه الجهات، ويعلم أن هذه الجهات الست تتحدد للفلك من حيث هو متحرك على الاستدارة . وأما جهة السطح التي تلي الأرض والتي تقابلها . فذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعه، لا من حيث هو متحرك .

(١) يغرب : يقرب ط || مائلا إلى : فى ذلك سا ، م؛ ذلك فى ط || يكن أفق فلم : ساقطة من م .

(٢) عليه : ساقطة من م .

(٣) ويعلم ... الجهات : ساقطة من م .

(٥) لامن : من د|| متحرك :+ تمت المقالة الثالثة ط؛ تمت المقالة الثالثة من الفن الأول و الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد و آله أجمعين م .

المقالة الرابعة

فى عوارض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها من بعض والأمور التى تلحق مناسباتها وهى خمسة عشر فصلا

---

(٥) وهى : ساقطة من ب ، م || وهى .... فصلا : ساقطة من د، سا .

(٦–١٥) الفصل الأول ... على الجميع : ساقطة من ب ، د، سا، م.

الفصل العاشر في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية له .

الفصل الحادى عشر في إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز الكلية الجسم ولأجزائه وللبسيط وللمركب .

الفصل الثانى عشر في إثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية .

الفصل الثالث عشر في الحركة التى بالعرض .

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية وفى التى من تلقاء المتحرك .

الفصل الخامس عشر في أحوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة .

(١–٧) الفصل العاشر ... والمتحركة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

[الفصل الأول]

١ ــ فصل

فى الأغراض التى تشتمل عليها هذه المقالة

يجب أن نحقق فى هذه المقالة أن الحركة كيف تكون واحدة، وكيف تكون كثيرة، وأن الحركة كيف تكون مضامة مطابقة لحركة أخرى تقايسها فى السرعة والبطء، وكيف لا تكون، وكيف تكون الحركة مضادة لحركة أخرى، وكيف لا تكون، وأن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض الأجسام، وأن الحركة كيف تكون طبيعية، وأن المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا، وهل لكل جسم مكان طبيعى؛ وأن الحركات كيف تكون غير طبيعية، وكم أقسام غير الطبيعية، وأن نجمع جميع فصول الحركة؛ وأن نعرف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركات.

---

(٢) فصل : فصل أب ؛ الفصل الأول م .

(٤) واحدة وكيف تكون : ساقطة من د .

(٥) وكيف لا تكون وكيف تكون : وكيف تكون د ؛ وكيف لا تكون سا .

(٦) لحركة : كحركة سا || وكيف : فكيف ب .

(٧) الحركات : الحركة ط .

(٨) غير : الغير ب، د، سا، ط .

(٩) المحركة : والمحركة م .

[الفصل الثانى]

ب ـ فصل

فى وحدة الحركة وكثرتها

الحركة تكون واحدة على وجوه : فإنها إما أن تكون واحدة بالعدد وإما أن تكون واحدة بالنوع ، وإما أن تكون واحدة بالجنس ، إما بالجنس الأقرب ، وإما بالجنس الأبعد . فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره .

فنقول : إن قوما من آل برمانيدس ومن شايعهم من أصحاب أفلاطن منعوا كل المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية ، وقالوا : كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شئ موجودا حاصلا، وقالوا سائر ماقد فرغنا عنه فيما سلف من الشكوك فى باب الحركة والزمان ، مثل قولهم : كيف توصف الحركة بالوحدة ، ولاحركة إلا منقسمة إلى ماض ومستقبل ، ولاحركة إلا ولها زمانان . ومثبتو وحدة الحركة يشترطون أن يكون زمانها واحدا ، فكيف تكون الحركة واحدة ، وكل واحد فإنه تام فيما هو فيه واحد ، وكل تام فهو قار الوجود حاضر الأجزاء إن كانت له ، والحركة لاوجود قار لها مع أن لها أجزاء .

ونحن فيما سلف قد بينا الحال فى وجود الحركة بيانا لايلتفت معه إلى هذه الشكوك ، والآن فيحق علينا أن نبين الحال فى وحدة الحركة ، ونبين أن الشبهة التى أوردوها منحلة ، فنقول : قد بينا نحن أن الحركة تقال للكمال الأول الذى وصفناه ، وتقال لقطع المسافة. فالكمال الأول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه ، التى هى اتصال ، وكسائر الصفات التى لايكفى فى كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط. فإن الموضوع الواحد إذا عرض فيه بياض ، ثم عدم ثم عرض فيه بياض ، لم يكن هذا البياض هو بعينه الأول بالشخص ، فتكون الحركة بالمعنى الذى أشرنا إليه واحدة ، إذا كان الموضوع واحدا بعينه فى زمان واحد بعينه.

---

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثانى م .
(٣) فى وحدة الحركة وكثرتها : الحركة الواحدة بالعدد د|| وحدة : حده م .
(٥) إما بالجنس : ساقطة من ط .
(٦) أصحاب : آل ط .
(٨) فيما سلف : ساقطة من ب ، د ، ط ، م .
(٩) ولا حركة : فلا حركة سا|| زمانان : زمان م . (١٠) فكيف : وكيف د، سا، ط، م .
(١٣) التى : ساقطة من م .
(١٤) وحدته : وحدة م .
(١٧) إذا : إذ د ؛ وإذا ط .

ووحدة الزمان هى اتصاله، فكل حركة بهذه الصفة فهى واحدة بالشخص، وتكون لامحالة فى متحرك فيه واحد، مثل مسافة واحدة بالاتصال، ومثل بياض يتوجه إليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا يقف عند حد زمانا: ومثل كم واحد، أوغير ذلك . وليس هذا المعنى بأولى فى أن يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى الزمان، وإن كان لابد من ذكر معنى الزمان . وإن كان معنى الزمان يكفى ذكره، فذلك ليس لأنه يتضمن جميع الشروط التى بها تكون الحركة واحدة، بل لأنه يقتضى الشرط الباقى، وينتقل الذهن منه إليه ويلتزمه. وأنت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى الملتزم .

وأما الحركة التى هى بمعنى القطع، فهذا المعنى أولى بأن يكون شرطا فيها، فالأمور التى يجب أن تكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة، هى المتحرك، والمسافة ومايجرى مجراها والزمان. فيجب أن يكون المتحرك واحدا، والمسافة أو مافيه الحركة واحدا، والزمان واحدا أى واحدا بالعدد فى جميعه، فإن كثرة الحركة تتبع كثرة الأشياء التى تفيد الحركة كما ونمطا من الانقسام. وهذه الأشياء هى هذه الثلاثة بالمتحرك، ومافيه، والزمان. فإن تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه، أو تكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها، تكثرت الحركات. وإذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه، لزم تكثر المسافات ومافيه الحركة بالعدد. وإذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة، لزم تكثر الزمان، فإنه لايتكثر المتحرك والمسافة واحدة، إلا وتكون المتحركات تتعاقب على تلك المسافة، إذ لايقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها، كما لايكونان فى مكان واحد معا، ولايجوز أن يتكثر المتحرك فى أزمنة كثيرة ومافيه واحد بالعدد البتة إلا فى المسافات، فإنها يجوز أن تبقى بعد القطع واحدة بعينها .

وأما الكم والكيف وغير ذلك فلايكون كيف واحد بعينه أو كم واحد بعينه بالعدد، يتحرك فيه متحركون عدة فى زمان بعد زمان، لأن الكيفية التى لهذا المتحرك من حيث هى واحدة بالعدد لايشاركه فيها المتحرك الآخر

---

(١) فكل : وكل ط || وتكون : فيكون ط .

(٢) ومثل : فمثل ط || لايقف :+ فيه سا، ط، م .

(٣) أو غير : وغير د .

(٤) لابد من :+ ذكره مع ط.

(٥) ويلتزمه : ويلزمه د.

(٦) الملتزم : المستلزم سا .

(٩) أوما فيه : واحدة وما فيه ط|| أى : ساقطة من ط.

(١٠) وما فيه والزمان : والزمان وما فيه م|| والزمان : ولحركة الزمان ط .

(١١) وكانت المسافة : والمسافة م .   (١٢) المتحرك (الأولى) :+ كان سا ، ط|| واحد : واحدا ط .

(١١-١٣) بعينها .... واحدة : ساقطة من م .

(١٣) المتحرك : التحرك ط، م.

(١٤) لايكونان : لايكون سا .

(١٦-١٧) غير ذلك الكيفية : ساقطة من د .

(١٦) يتحرك : يتحرك د ، ط || متحركون : متحرك م . (١٧) زمان (الأولى) : زمن سا || بعد زمان : ساقطة من م || لايشاركه : ولا يشاركه ط || المتحرك (الثانية) : متحرك سا .

بوجه لا كالمسافة، ونظن أنه يلزم هذا كله أن يكون المحرك واحدا بالعدد، وأن العدة إذا اجتمعت على تحريك شئ فإنما هى كشئ واحد، إذ تصير الجملة محركا واحدا، إذ ولا واحد منها يحرك وحده. لكنه إن أمكن، أن يكون شئ يحرك، وقبل أن ينقطع تحريكه، أو مع انقطاع تحريكه، تقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر، كما يتخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس لو توهمناه استحال إلى غير طبيعته دفعة، وحصل الحديد حيث ينجذب إلى مغناطيس آخر، ولم يكن بين تعطل الأول وابتداء تأثير الثانى زمان، واتصل الزمان والمسافة، فبالحرى أن يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة. وكذلك لو سخن ماء بنار تلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور، حتى بلغ حدا من السخونة، فبالحرى أن لا تكون هذه الحركة متكثرة، بل تكون واحدة إلا على جهة المقايسة. فإن الشئ المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر، على ماقلنا مرارا، تارة من جهة الانفكاك والقطع بالفعل، وتارة من جهة المقايسات، فإن الزمان أيضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة. وذلك إذا قيس بمبادئ أمور كائنة فيه، وغاياتها، فارتسم فيه بحسب ذلك آنات، فيكون فى مسئلتنا أيضا يفرض عند كل ورود محرك آن أول من زمانه يفرض فى الزمان بالمقايسة، فيعرض من ذلك أن يتكثر الزمان، فيعرض من ذلك أن تتكثر الحركة، ولا تكون حينئذ الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة، ومن حيث أن الزمان واحد فى ذاته تكون الحركة واحدة فى ذاتها. وهذا مثل مايعرض لحركات الفلك بالقياس إلى الشروق والغروب، فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال. ويشبه أن يكون كون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقى زمانا، الذى يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم فى جزئيات الطبيعيات ومشاهدة أحوالها أنها ليست تحدث عن وقع المضراب على الوتر، بل إنما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف، عند مفارقة المضراب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تقرع ما زحمه من الهواء فيصوت. ثم لا يزال مهتزا كذلك، فيحدث

---

(٢) ولا : لا سا، م || يحرك : يتحرك سا .
(٣) يحرك : يتحرك سا || ينقطع : انقطع ب، د، سا، م || هناك : هناط || محرك : متحرك د، سا .
(٤) لو توهمناه : وتوهمناه سا .
(٥) فبالحرى : وبالحرى د .
(٦) لو سخن : إن يسخن سا .
(٧) فبالحرى : وبالحرى سا .
(٨) وتارة : تارة د .
(٩) كائنة : كأنه د، كانت ط || وغاياتها : أو غاياتها ط .
(١٠) يفرض (الأولى) : تفترض سا || يفرض (الثانية) : يفترض ط .
(١١) أن يتكثر : أو يتكثر ط .
(١٢) أن : ساقطة من ب، د، سا، م || مثل : مثلا ط .
(١٤) كون : ساقطة من سا، ط، م.
(١٦) إنما : إنها ط، م|| قرع : وقوع ط.
(١٧) حمية : زحمته ط.

قرع بعد قرع إلى أن يهدأ، أو تكون تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال إن كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم تكن القطوع من الصغر بحيث لاتحس.

واعلم أن نفس الاشتراك فى الآن الواحد لاتوجب أن تكون الحركات متحدة، فإن آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبتدأ استحالة، كلاهما لجسم واحد، ولاتكون الحركتان واحدة. وأيضا فإن اشتراط مامنه أو ماإليه وحده غير كاف فى وحدة الحركة، فإن مامنه قد يفارق لاإلى الذى إليه، بل إلى العدم من غير سلوك واسطة، وما إليه يواصل دفعة من غير سلوك واسطة، فلاتكون الحركتان واحدة بالنوع، فضلا عن العدد. وأيضا فإن اشتراطهما معا غير كاف فى ذلك، لأن مامنه قد يفارق إلى ماإليه من متوسطات شتى. أما فى المسافة فقد يقصد ما إليه مما منه على الاستقامة، وقد يقصد على تقويس وتحنية، ولا تكون الحركتان حركة واحدة، بالنوع فضلا عن العدد، وكذلك قد توجد من السواد إلى البياض من طريق الدكنة، وقد توجد من طريق الصفرة، ثم الحمرة، ثم القتمة، وقد توجد من طريق الفستقية، ثم الخضرة. وإن اشترطا مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما فضلا، فإن الطريق إذا جعل واحدا لم يكن إلا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد. ويضمن ذلك هذا المعنى، فالحركة الواحدة بالعدد هى المتصلة فى زمانها، ومسافتها واحدة، وموضوعها واحد. وأولى ذلك المستوية التى لا اختلاف فيها، وقل ماتوجد فى المكانية، فإن الطبيعية تشتد أخيرا والغريبة القسرية تفتر أخيرا. وأولى الحركات المتصلة بالوحدة هى التى على الاستقامة أو الاستدارة إن توهم للمتصلة على الزاوية وجود. وأولى ذلك ماتم ولم ينقص، فإن من صفات الواحد أن يكون تاما، والناقص بعد الواحد. وأولى بأن يكون تاما ماليس من شأنه أن يراد عليه بلاتكرر، وهو

---

(١) تلك : ساقطة من م|| إن : إذم .

(٢) الصغر : الصغير ط.

(٤) ومبتدأ : مبدأ ط|| الحركتان : الحركات سا|| أيضا : أيضا م|| اشتراط : اشتراك طا .

(٥) الحركة : الحركات له سا؛ الحركات ط، م|| فإن : وإن ط || من : ومن ط || سلوك : شكوك سا .

(٦) دفعة :+ أيضا سا ، ط، م || الحركتان : حركتان ط ؛ حركات م|| فإن : ساقطة من ط .

(٧) اشتراطهما : اشتراكهما طا || يقصد : يفعل سا .

(٨) منه : فيه م|| وتحنية : وتنحية ط.

(١٠) اشترطا : اشترط سا، ط؛ أشرط م|| اشتراطهما : اشتراطه م || فضلا : فصلا ب، د.

(١١) ومنتهى : منتهى ب، د .

(١٢) وأولى : وأول سا|| فيها : فيه سا، ط .

(١٣) الطبيعية : الطبيعة سا، ط|| القسرية.: القريبة سا|| وأولى : وأول سا .

(١٤) أو الاستدارة : إذ الاستدارة سا .

(١٥) بأن يكون : مايكون سا، ط، م .

الحركة المستديرة إذا تممت الدورة ، فلايزاد عليها بل تكرر ، ولاكذلك المستقيمة من حيث هى مستقيمة، فإن المستقيمة إذا تمت فليس تمامها لأنها مستقيمة، بل لأجل أن المسافة لم تبق كقطر العالم .

ويسقط من تحقق هذا قول من قال : إن الخط المستقيم أولى بالتمام، لأن له ابتداء ووسطا وانتهاء، ولاشئ من ذلك للدائرة . فإنه وإن كانت الدائرة تامة، فليس يجب أن تكون الحركة عليها تامة، لأن الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم، وعلى المستديرة لاتتناهى ولاتتم . فأما أولا فليس كل ماهو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط، بل الواحد فى الجملة أتم من الكثرة التى لا يوجد هذا التثليث إلا فيها ، بل هذا نوع من التمام . ولايعتبر هذا التمام إلا فى ذى عدد. والدائرة وحدانية الصورة، وإنما لا تقبل الزيادة لالشئ، غير أنها خط دائرة. والمستقيم إن لم يقبل فليس لأنه مستقيم، بل لسبب آخر . وأما الحركة المستديرة فإنها إذا تمت دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة، وكلامنا فى دورة واحدة .

فهذا مانقوله فى الحركة الواحدة بالعدد، ولنتكلم الآن فى الحركة الواحدة بالجنس والنوع .

---

(١) يزاد : يزداد ط || بل : بلا ط .

(١-٢) من .... المستقيمة : ساقطة من م .

(٣) تحقق : تحقيق ط .

(٤) للدائرة : الدائرة م؛ ساقطة من سا|| فإنه : وإنه سا، م|| وإن : إن ط، م.

(٥) ماهو : هو د .

(٧) وحدانية : وحدانيتها ط، م|| الصورة : للصورة ط، م.

(٨) تمت : تممت ط .

(٩-١٠) وكلامنا .... الواحدة : ساقطة من م .

(١٠) فهذا : وهذا ط، م||ولنتكلم : فلنتكلم سا، ط، م.

[الفصل الثالث]

ج ـ فصل

فى الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الأعراض فى الأحكام التى تتبع العرضية، كان تكثرها وتوحدها يشاكل تكثر الأعراض الأخرى وتوحدها، فكما أن البياض مثلا إنما يكون متكثرا بالعدد، إذا تكثر موضوعه أو زمانه، فكذلك الحركة. وكما أن البياض لا يكون متكثرا بالنوع أو متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس، بل يكون بياض الثلج وبياض الققنس إذا لم يخالطهما بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع، بل بياض الثلج والحجارة، فكذلك نفس تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع أو بالجنس. وذلك لأن تكثر الشىء بالنوع يتبع تكثر الفصول، وإضافات الأعراض إلى موضوعاتها من جملة الأحكام العرضية للأعراض. فقد علمت أن العرضية لماهيات الأعراض إنما هى من المعانى العارضة اللازمة دون المقومة، وإضافات الذوات العرضية إلى موضوعاتها المختلفة أمور عارضة لها لا مقومة إياها تقويم الفصول. وأما تكثر الأشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية، بل بالعوارض. وأما الأزمنة فلا تختلف من حيث هى أزمنة بالنوع البتة، بل بالشخص إن كان لابد، لأنها أقسام متصل واحد. ومقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية منوعة. فعسى الحركة يختلف نوعها باختلاف الأمور التى تقوم ماهية الحركة، وهى ما هى فيه، وأيضا ما منه وما إليه. فإذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة فى النوع، فإنه إذا اختلف ما فيه، واتفق ما منه وما إليه، اختلف نوع الحركة، مثل أن تكون إحدى الحركتين من مبدأ إلى منتهى على الاستقامة، والأخرى منه إليه على الاستدارة.

---

(٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثالث م .

(٤) وتوحدها :+ مما ط.

(٧) إذا : أن سا || وكما (الثانية) : فكما ط .

(٨) نفس : ليس د || بالجنس (الأولى) : الجنس سا، م || يوجب : لا يوجب م || وذلك : ساقطة من م .

(٩) إلى : التى ب . (١٠) فقد : وقد ط، م || العارضة : العارضية م .

(١٣) أقسام :+ زائدة د || فصلية : فضيلة سا .

(١٤) نوعها : نوعيتها سا، ط؛ عينتها م .

(١٥) اختلف (الأولى) : اختلفت د || اختلف (الثانية) : اختلفت م .

(١٦) إحدى : أحد سا، ط || على : وعلى سا .

وكذلك إذا اتفق مافيه واختلف مامنه وما إليه مثل الصاعد والهابط ، فيجب أنه إذا اختلف شئ من هذه فى النوع فى نفسه أو فى شرائط وأحوال داخلة فى تعلق الحركة بها ، كانت الحركة واحدة فى النوع ، فإن كانت كلها مكانية أوكلها كيفية أو كمية ، كانت واحدة فى الجنس الأعلى ؛ وإن اتفقت فى جنس أسفل كما فى اللونية ، كانت واحدة فى الجنس الأسفل : لكنه قد يشكل الحال فى أنه هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة فى النوع أو تخالفها بعرض ، فإنه يشبه أن يظن أن الاستقامة والانحناء من الأمور التى تعرض للخط لا من الأمور التى هى فصول . ويسبق إلى الظن أن الخط الواحد يصلح أن يوضع للاستقامة والانحناء ، وإذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية ، اللهم إلا أن يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا آخر ، فيكون كل عرض من شأنه أن يقوم نوعا . وليس الأمر كذلك ، فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير فى النوع ، فكيف تكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لأجل اختلافها فيهما . وهذا الاعتبار فى المستقيمة والمستديرة التى تكون مكانية ، لا المستديرة التى تكون وضعية ، على ما علمت .

ونقول : وكذلك يشكل الحال فى أمر الصاعد والهابط . ويشبه أن يظن أن الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع فى المبدأ أو المنتهى من حيث هما طرفان لبعد ، بل من حيث هما جهتان : إحداهما تلى علوا ، والأخرى سفلا . والحركة لا تتعلق بالمبدأ والمنتهى إلا من حيث هما طرفا مسافة ، وأما من حيث عرض أن كان أحد طرفى المسافة فى جهة والآخر فى جهة أخرى ، فذلك ليس مما تتعلق به الحركة ، فإن الحركة تتم حركة إذا ابتدأت فى هذا البعد من مبتدئه إلى منتهاه ، ولو لم يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو أن يلى السماء ، والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو أن يلى الأرض . فإذا كان الأمر كذلك ، كان هذا من الأعراض اللازمة للحركة ، لا من الأمور الداخلة فى ماهيتها ، فلم يكن الاختلاف به اختلافا فى نوعها . وكذلك الاختلاف الذى بين الحركات فى أن تكون طبيعية أو قسرية

---

(٣) أو كمية : أو كلها كمية ط || فى الجنس : بالجنس ط .
(٤) الأسفل : ساقطة من د .
(٥) تخالفها : تخالفه سا ، ط || أن يظن : ساقطة من سا ، م .
(٧) لنوع : للنوع ط .
(٩) المستقيم (الثانية) : المستقيمة ط || على : ساقطة من م || المستدير (الثانية) : المستديرة سا ، ط || بالنوع : فالنوع سا .
(١٠) اختلافها : اختلافه سا .
(١٢) أن : ساقطة من م .
(١٣) من : ساقطة من م || إحداهما : أحدهما د ، سا ، ط || والأخرى : والآخر سا ، ط ، م .
(١٤) هما طرفا : هو طرف ب ، د ، سا ، م || حيث : + هو ط .
(١٥) جهة : ساقطة من ب ، د ، سا .
(١٦) مبتدئه : مبدئه ط ، م .
(١٨) نوعها : نوعه ط ، م . || أو قسرية : وقسرية سا .

فإنه أيضا اختلاف فى أمور خارجة عن ماهية الحركة وإن كان لازما. فهذه هى الشكوك التى يظن أنها تسبق إلى الذهن .

وأما نحن فنقول : إن هذه الشكوك لا تعرض فى غير النقلة، فإنه لا يعرض فى مثل الحركات التى فى الكيف: والحركات التى فى الكم، وغير ذلك . فإن التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه مخالف للتبيض بالنوع ، لأجل مخالفة ما إليه ، وما عنه، وإن كان الطريق كأنه واحد ومسلوك فى كل بالعكس من الآخر . وكذلك التصفر إلى التحمر إلى التسود ، مخالف للتخضر إلى النيلية إلى التسود فى النوع ، وإن كان فى حال المبدأ والمنتهى واحدا إنما يشكل هذا فى أمر النقلة ، ويقتضى أن لا تكون النقلة جنسا. بل تكون نوعا فقط ، ويكون النزول يخالف للصعود بأعراض تحت نوع واحد ، كما يخالف الكاتب الأمى . وإنه كما فى الإنسان مأخوذ فى حد الكاتب والأمى ، ومحمول عليهما، وليس جنسا لهما ، بل موضوع ، كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود ، فكان أصل الموضوع فى النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى ، ويتم بذلك كونه حركة . لكن عرض لهذا المبدأ أن كان فوق ، فعرض للحركة أن صارت نزولا . وكذلك الحال فى التشكل الأول مثلا إنه عرض أن كانت النقلة تارة فى مستقيم وتارة فى مستدير ، فإن الحركة ليست تتحقق حركة بما يعرض لها من طول ما تتحرك فيه كالمسافة المستديرة ، وقصره كالمستقيمة ، حتى تختلف بذلك ماهيتا حركتين اختلافا منوعا .

فهذه هى الظنون التى يمكن أن تظن فى هذا الباب ، فيجب أن نحلها ، ويلزمنا أولا أن نبين أن النقلة جنس وأن الأمر ليس على هذه الصورة . فنقول : إن الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير ، لا يصح أن يستحيل أحدهما إلى الآخر فى الوجود وذلك لأن هوية الخط فى الوجود أن يكون طرف السطح ، وهوية السطح أن يكون طرف الجسم ، فما لم يعرض للجسم زوال عن هيأة لم يعرض للسطح ، فلم يعرض للخط البتة والجسم إذا كان يابسا لم يقبل

(١) فإنه : فإنها سا، ط || كان لازما : كانت لازمة سا، ط؛ كانت الأزمنة م || فهذه : وهذه م .
(٣) وأما : أما سا، ط، م.
(٣-٤) الكيف .... الكم : الكم والكيف ط .
(٥) ما إليه :+ الحركة ط . || وكذلك : فكذلك ط، م.
(٦) فى (الثانية) : ساقطة من سا .
(٧) إنما : وإنما ط || يخالف : مخالفا ط ، م .
(١٠) فكان : وكان سا، ط ، م. || هو : وهو ط || حركة (الثانية) : ساقطة من د .
(١١) التشكل : التشكك ب، سا، م؛ التشكيك ط.
(١٢) فى مستقيم : مستقيمة ط || فى مستدير : مستديرة ط || تتحقق : ساقطة من سا .
(١٣) بذلك : ساقطة من م .
(١٤) تظن : الظن د || ويلزمنا : أو يلزمنا ط .
(١٥) يستحيل : يستعمل م .
(١٦) هوية : هواية م .
(١٧) هيأة : هيئته سا، م|| للسطح : المسطح م ط .

الشحنية، وإذ كان رطبا قبل الشحنية، بأن يكون اتصال الحدية يتفرق، أو يكون اتصال الحدية يمتد. والتقعير بالعكس، فإن تفرق اتصال الحدية فقد انقسم الخط خطوطا، وإن امتد فقد بطل أيضا ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر، فإن الخط الواحد لا يصير أطول مما هو بالمد. فإذا كان هذان الخطان، يستحيل انتقال طبيعة أحدهما إلى الآخر، ولا فى الوهم أيضا، فإن الوهم إن فعل ذلك مفردا للخط عن السطح، جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا فى امتداده فلم يأخذه طرف سطح، فإن ذا الجهتين سطح، لا طرف الذى هو خط فيه، فيكون الوهم قد أخذ غير الخط، بل أخذ جسما دقيقا فتخيله خطا. فالذى ظن أن الخط هو واحد بعينه موضوع الأمرين. فقد ظن باطلا.

وأشخاص النوع الواحد من الأعراض، تختلف بموضوعاتها أو بأعراض تقارنها. وهذا على قسمين، وذلك لأنه إما أن لا تكون تلك الأعراض تلحقها لحوقا أوليا مثل كتابة تجتمع مع موسيقى، وإما أن تلحقها لحوقا أوليا كالبياض يجتمع مع السطح، ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لأجل كثرة الموضوع فقط، فإن هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين، وليس لعرضين آخرين كيف اتفق. فإن الاستقامة والاستدارة تنال طبيعة الخط نيلا أوليا، فلذلك إنما يمكن أن يكونا إما فصولا وإما أعراضا أولية. فإن كانت فصولا فقد نوعت، وإن كانت أعراضا أولية فالأعراض الأولية إن كانت لازمة لطبيعة المعروض له استوى فيه أشخاص النوع، وإن كانت تعرض فى حال من غير لزوم، فتعرض لانفعال يلحق المادة لا يبعد توهم زواله عن المعروض له أولا وجوده له، فلا يبعد توهم زوال العارض التابع له، فيجوز أن يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الآخر بهذا العارض الأول التابع للانفعال وليس كذلك الحال فى الخط المستقيم والمستدير، فإنه إن لم تكن المادة فى كل واحد منهما على هذه الصفة التى بها صار خطا مستقيما أو مستديرا، لم يكن نفس ذلك الخط موجودا، لأنه قد أثبت فيما تقدم أنه مع اليبوسة يعدم الاستقامة ويحدث الانحناء، بل يعدم الخط الذى كان مستقيما ويوجد خط آخر منحنى، ولو كان تغيرهما يعرض لكان الخط لا يعدم، فليس إذن الخلاف بينهما بعارض غير أولى أو بعارض

---

(١) بأن : فإن ط .
(٢) وحدث : وحدث م .
(٣) إلى : + طبيعة ط .
(٥) يأخذه : يأخذ ط، م|| فإن : لأن ط || لا طرف : لاطرفه سا ، ط .
(٧) بموضوعاتها : موضوعاتها م .
(٨) لاتكون : تكون م || وإما أن : وأن ط .
(١١) أن يكونا : ساقطة من سا|| وإما أعراضا : وأعراضا ط .
(١٢) له : ساقطة من سا|| فيه : فيها سا، م.
(١٣) المادة : المال م .
(١٤) له (الثالثة) : ساقطة من سا .
(١٥) بهذا : لهذا سا ؛ هذا م . (١٦) خطا : خطه ب، د، سا ، م .
(١٦-١٧) لأنه .... مستقيما : ساقطة من ب ، سا ، م || قد ... أنه : ساقطة من د .
(١٧-١٨) ويوجد .... لايعدم : ساقطة من ط .
(١٨) ولو : فلو د. || بعارض (الأولى والثانية) : لعارض ط .

أولى غير لازم . فإذن الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول أو لواحق الفصول اللازمة، التى يدل تعاندها على اختلاف الأشياء فى النوع ،ولأن الحركة فى نوع السواد غير الحركة فى نوع البياض، لاختلاف مافيه الحركة ، فكذلك المستقيمة والمستديرة .

ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن أن فى طبائع الأمور السماوية تضادا،لأن فيها تقبيبا وتقعيرا، فإنه إن كان الموضوع الأول للتقبيب والتقعير هو الجسم نفسه واجتمعا فى كرة واحدة فليسا بمتضادين،وإن كان موضوعهما سطحين متفرقين يمتنع أن يقبل المقعر منهما التقبب والمقبب التقعر على ما أوضحناه . فليسا بمتضادين إذ ليس موضوعاهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولاموضوع آخر البتة ، على مابيناه . وأما التشكك المورد من حال الصاعد والهابط فسنحققه بعد، وأما السرعة والبطء فلاتختلف بهما الحركات البتة اختلافا بالنوع ،وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات ،وهما مما يقبل الأشد والأضعف ،والفصل لايقبلهما ، بل تكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة إلى بطء، فهما من الأمور التى تكون للحركة بالإضافة إلى حركة لامن الأمور التى يكون لها فى ذاتها . وقد ظن أن السرعة إذا قيلت على المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك الاسم ، وليس كذلك،وإن كان النظر ربما أوجب أنه لاتصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما ، كما لاتصح بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ.أما أنه ليس يقال باشتراك الاسم فلأن حد السرعة والبطء فيهما واحد، وهو أن السريع فى كل واحد منهما هو الذى يقطع مقدارا أطول فى الزمان الواحد.وكما أن المستقيم مقدار ، فكذلك المستدير ، وكما أن الأطول فى المستقيم مافيه الميل بالقوة والزيادة،فكذلك الأطول فى المستدير والزمان غير مختلف. فليس إذن هذا باشتراك الاسم، بل الحد يتناولها معا . وإذ قد تكلمنا فى وحدة الحركات،فحرى بنا أن نحل الشكوك المقولة فيها .

---

(١) يدل : يعدل د .

(٢) تعاندها : معاندها م|| اختلاف : خلاف سا .   (٤) طبائع الأمور : طباع أمور ط .

(٥) إن : إذسا ؛ فإن ط|| والتقعير : والتقعر د.

(٦) المقعر : المتقعر ط|| منهما : ساقطة من سا || التقبب : التقبيب سا، ط || التقعر : التقعير د، سا ،ط، م .

(٧) موضوعاها : موضوعهما ط || ما بيناه : ماابينا ب، د ، سا || التشكك : التشكيك ط .

(٨) الصاعد والهابط : الصاعدة والهابطة ط || فسنحققه : + من سا،ط ، م || والبطء : والنطق سا || وكيف : فكيف م .

(١٠) فيها : فيهما د .

(١١) باشتراك : بالاشتراك د .

(١٤) وهو : وهى ب، د، سا، ط. || أطول : الأطول م .

(١٥) فكذلك (الأولى) : وكذلك ط .

(١٦) معا : ساقطة من م.

(١٧) المقولة فيها : ساقطة من سا .

[الفصل الرابع]

د ـ فصل

فى حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة

أما قول أولئك: إن لاحركة إلا وهى منقسمة إلى ماض ومستقبل، فهو قول غير صحيح. فإنك تعلم أن الحركة على النحو الذى نحققها نحن ليست مما ينقسم إلى ماض ومستقبل، بل هى دائما بين ماض ومستقبل. وأما الحركة التى بمعنى القطع فإنها لاتحصل حركة وقطعا إلا فى زمان ماض، ومع ذلك إن كانت الحركة تنقسم إلى ماض ومستقبل، فإنها تنقسم بالقوة فإنه إذا فرض فى الزمان الذى يطابقها آن، عرض لها أن تنقسم، لاأن يكون حاصلا بالفعل. وبالجملة فإنها إذا انقسمت، فإنما تنقسم بالعرض، ولأجل انقسام الزمان أو انقسام المسافة. وإنما الشرط فى وحدة الحركة. هو أن لايكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل، لاأن يكونا بحيث لاينقسمان ولا بالقوة، بل ولا هذا شرط فى وحدة الكميات، وكثير من الأشياء. وأما قولهم: إنها كيف تكون واحدة ولاتكون تامة، فأول مايجابون به عن ذلك أن الواحد بمعنى التام غير الواحد الذى بمعنى الاتصال، فلايجب أن لايكون الشىء واحدا بمعنى، إذا لم يكن واحد بمعنى آخر. وأيضا فإن الحركة التى شرحنا حدها لاتنقسم، وهى محفوظة فى المتحرك تامة ثابتة بعينها إلى أن تنتهى. وأما الحركة بمعنى القطع إن استوفت البعد المستقيم فهى تامة وإن أتمت دائرة فهى تامة لامزيد عليها، إذ كان التام ماليس منه شىء خارجا عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع، هو على أن القطع حصل فإذا كان ليس شىء منه إلا وقد حصل، ولم يبق خارجا منتظرا، فهو تام، وهو حينئذ واحد من

---

(٢) فصل : فصل د ب ؛ الفصل الرابع م .

(٣) الموردة : المقولة سا|| على : فى سا .

(٤) أما : وأما ط|| لاحركة : الحركة سا|| إلى : ساقطة من د || قول : ساقطة من ط .

(٥) نحن : ساقطة من ط || بل هى : هو سا .

(٤-٥) فهو ..... إلى ماض ومستقبل : ساقطة من د.

(٦) تنقسم : منقسمة ط .

(٧) فإنها : فإنما سا || آن : أنه د ، سا، ط، م|| لا أن يكون : لا أن الآن يكون سا ، م؛ أن لايكون ط .

(٨) فإنما : فإنها ب، د ، م || أو انقسام : وانقسام ط .

(١١) فلا يجب : ولا يجب ط ، م .

(١٢) شرحنا : شرحناها سا || وهى : وعن سا .

(١٤) لامزيد : لاتزيد ب|| إذ : إذا سا ، ط ، م || هو : وهو ب .

(١٥) خارجا منتظراً : خارج ينتظر م

وجهين. وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: إن مثل الحركة فى أنها قد تعدم منها أشياء، وتكون الصورة مع عدم تلك الأشياء محفوظة، هو مثل صورة البيت التى تستحفظ واحدة بعينها، مع نقص لبنة لبنة، وسد الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامها، فتكون الصورة واحدة بالعدد، وإن استحفظت بمواد متعاقبة، وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان. وكذلك تبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها، مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وإنما تبطل الانفعالات وتتجدد، وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها فى النهر الجارى المتغير المادة.

قال: لأن مبدأ الفيض وهو البارى تعالى واحد، والصورة وهو الفيض الصادر واحد، بالقياس إلى صدوره عنه. فما دامت المادة فى حد القبول، ولو بالتعاقب، كانت تلك الصورة هى بعينها مستحفظة.

وليس يعجبنى أمثال هذه الأجوبة، ولا يصح عندى أن يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا تستحيل البتة، اللهم إلا أن يقضى بثبات أجزاء وجدت فى الكائنات من أول الكون، محفوظة إلى وقت الفساد لا تفارق ولا تبطل، وتكون مقارنة لصورة واحدة أو قوة واحدة، تلك الصورة أو القوة تستحفظ التحلل الواقع فى سائر تلك الأجزاء وتسد مسده بما توردہ من البدل.

ونقول: إنه ليس يكفى فى ثبات الفيض واحدا كون مبدئه المفيض واحدا، فإن المبدأ المفيض الواحد إذا أفاض على أشياء كثيرة، كان الفيض يتكثر بتكثرها، سواء كانت متكثرة حاصلة فى زمان واحد، أو كانت متعاقبة التكثر. فإنه يعلم يقينا أن الصورة القائمة فى اللبنة الثابتة من التركيب، والصورة الإضافية التى لها بعينها إلى اللبن الموجود، ليست هى بعينها ما كان يقوم باللبنة الأولى المنتزعة، ويعرض لها بعينها من الإضافة إذا كانت هذه الأحوال لا تنتقل من موادها، بل تفسد أشخاصها بفساد أشخاص حواملها. فإذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الآن هى بعينها التى كانت قبل، بل تكون شبيهة بتلك، تسد مسدها. فكما أنه لو لم يتدارك النوع بالالتئام

---

(١) وجهين: جهتين ط.
(٢) نقص: نقض ب، سا، م.
(٣) النقص: النقض م.
(٤) محفوظة: ساقطة من سا.
(٥) والاستبدال: والاستدلال م || بعينها: بعينه سا؛ ساقطة من د.
(٦) قال: وقال ط || وهو (الثانية): وهى ط || واحد: واحدة ط.
(٨) الفاسدة: ساقطة من د|| البتة: ساقطة من ب، د، سا، م.
(١٠) أو قوة واحدة: ساقطة من م|| واحدة (الثانية): ساقطة من د|| أو القوة: وتلك القوة سا؛ والقوة م || سائر: غير سا.
(١١) وتسد: يسد م.
(١٢) فإن المبدأ المفيض الواحد: ساقطة من ط.
(١٣) كان: وكان م|| يتكثر: متكثرا سا، م|| بتكثرها: لتكثرها ب، د || أو كانت: وكانت د.
(١٤) الثابتة: البانية سا، م؛ الثانية ط.
(١٥) هى: ساقطة من سا.
(١٧) بالالتئام: بالالتقام ط.

حتى يتقوض، لكانت الصورة تبطل. ثم إن أخذ فى إعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه، تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة أخرى بالنوع، حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا إلى أن يرد إلى العمارة، لكان مشاهد الصورة الحادثة يظن أنها هى الصورة الأولى، وإن كانت أخرى، وكذلك إن لم يهمل العمارة إلى الانتقاص، بل لم يزل المسترم يرم، ظن أن الثانية هى الأولى من غير حدوث أمر

فهذا القول منهم غير صحيح البتة، اللهم إلا أن يكون فى جملة الأعراض عرض من شأنه أن ينتقل من موضوع إلى موضوع، أو ينتقل إليه موضوع بعد موضوع، كما عسى أن يظن من أمر الضوء والظلمة. فإن المضىء والمظلم إذا انتقلا، انتقلا فى ظاهر الأمر معه، وإذا انتقل القابل وسكن المضىء أو المظلمة انتقلا فى القابل. لكن يشبه أن لا يكون الضوء والظلمة أو الظل فى الماء السائل، واحدا بعينه بالشخص، إذ كان الضوء الواقع هو صفة أو حال لقابل غير فاعل، فإذا استحال القابل لم تبق صفته فإن استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة والحال مطلقة، وإذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال، وإذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقى ثابتا بالشخص، بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال. وهذا كما يعرض للسيال مع الساكن من أمر الموازاة والمحاذاة، فإنه ليس إذا كان لا يزال يوجد فى السائل جزء مواز بعد جزء أو محاذ، يلزم من ذلك أن الموازاة التى فى السائل تكون محفوظة بالشخص. كذلك مايتبع الموازاة والمحاذاة من إضاءة وإظلام، إلا أن الحس إذا شاهد فى كل وقت ضوءا كالذى كان حسب ذلك شيئا واحدا بعينه واهنا، كالحال فى بيت مظلم متحرك الهواء. فإنا نعلم أن الهواء الذى فيه إذا تحرك، تحرك فيه ظلمته فتكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض. لكن إذا كان إنما يعقبها مثلها، لم يحس به. وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة، وكان لا يحس بالحركة من جهة اللمس أو غيره، فإن البصر لا يدل حينئذ على حركة البتة، ويحسب أن كل مايلقاه من الحمرة كل وقت هى الأولى ويكون غيرها لأنها فى جزء غير، بل لو اتفق أن كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع

---

(١) يتقوض : تقويض بخ، سا|| إعادة : إعلاه د .
(٢) الانتقاص : الانتقاض سا، م .
(٣) الحادثة : ساقطة من ط || يهمل : يحتمل سا؛ يهمل ط، م|| الانتقاص : الانتقاض سا، م .
(٥) اللهم إلا : لا سا .
(٧) انتقلا انتقلا : انتقل انتقلا د، سا ؛ انتقلام || أو المظلم : والمظلم سا، ط .
(٨) أو الظل : والظل ط؛ أو الظل م .
(٩) أوحال : أو هو حال د|| لقابل : القابل م|| غير : عن سا ؛ م.
(١٣) يلزم : ويلزم ط .
(١٤) وإظلام : أو إظلام ط، م || حسب :+ أن م || واهنا : راهنا ط .
(١٥) تحرك : ساقطة من د، م|| فيه : وفيه سا؛ فى م.
(١٦) لو كان : إذا سا .
(١٧) حركة : الحركة ط .
(١٨) غير : غيره ط|| نهر : نهره ط|| مختلف : مختلط م .

وانحدار ،وأسفله مستو متشابه مسطح أو مقبب ،وفيه ماء يسيل ،من غير أن تكون هناك علة تموج من ريح أو اختلاف أجزاء قرار ،أوغير ذلك ، فإنك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا ، إذ لايمكنك أن تحس بفصول بين جزء عداك وجزء وصل إلى سمتك . وكذلك إذا لم يحس بفصول الاستحالة فى الظلمة أو الضوء لاتصال الأمر ، حسبت أن الظلمة والضوء هو ذلك بعينه . وأما التشكك الذى يقال فى هذا ،وهو أنه إن لم يكن واحدا فهو إذن كثير ، ولايجوز أن يكون كثيرا غير متناه يكون كثيرا متناهيا ،فلايخلو إما أن يكون كل واحد من ذلك الكثير لايبقى إلا آنا وقد كان يرى موجودا على الاتصال ، فتكون الآنات المتناهية يتألف منها زمان متصل واحد ، وهذا محال . أويكون كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع ،هذا ماينكرونه ، فيجب أن نعرف حله من الأصول التى تحققتها .

وبعد هذا فقد تشكك فى أمر الحركة السماوية بتشكك يناسب الشكوك التى ذكرناها ، وإن كان متغير عنها يسيرا ، فقيل إنها لاتخلو إما أن تكون واحدة أو تكون كثيرة ، فإن كانت واحدة فكيف تكون واحدة وليست بتامة ، فإنا نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد وكل واحد تام ،وإن كانت كثيرة فكيف نقول عددها وما آحادها . فنقول : أما الحركة بالمعنى الذى نقوله فهى واحدة باقية فيه أبدا ماتحرك ، وأما الذى بمعنى القطع فيشبه أن تكون كل دورة حركة واحدة ، إلا أن الدورات لاتتحدد إلا بالوضع .

وإذ قد فرغنا من الكلام فى وحدة الحركة ، فبالحرى أن نتكلم فى التقايس الذى يكون بين الحركات فى سرعتها وبطؤها ، وهو المعنى الذى يسمى مضام الحركات .

---

(٢) إذ لايمكنك : ولا يمكنك ط .

(٣) بين : عن ط || جزء :+ جزء ط || وجزء :+ جزء ط . || أو الضوء : والضوء سا، ط، م .

(٥) يكون (الأولى) : فيكون سا ، ط ، م || فلا يخلو : ولا يخلو ط ، م.

(٧) أو يكون : أن يكون سا || ماينكرونه : مما ينكرونه ط ، م.

(٨) تحققتها : تحققها د، سا ، م؛ حققتها ط . تشكك : شكك ط.

(٩) تشكك : شكك ط || بتشكك : بتشكيك ط || متغيرا : مغيرا ط .

(١٠) فقيل : فقد قيل سا || أو تكون كثيرة : أو كثيرة سا ، ط، م.

(١٢) وما آحادها : وإما آحادها م || الذى : التى م .

(١٣) واحدة : ساقطة من م || الدورات : الدوران د .

(١٥) مضام : مضامة سا، ط، م.

[الفصل الخامس]

هـ ـ فصل

فى مضامة الحركات ولا مضاتها

من عادة الناس أن يقولوا مرة فى كل حركة تتم فى زمان أقصر، إنها أسرع. فيقولون: إن هذه الاستحالة كانت أسرع من هذه النقلة، فيكون معنى الأسرع فى هذا الموضع هو الذى ينتقل إلى الغاية فى زمان أقصر، وأن يمتنعوا مرة أخرى عن أن يقولوا: إن حركة السلحفاة من مبدأ شبر إلى منتهاه فى ربع ساعة، هى أسرع من حركة الفرس فرسخا فى ساعة؛ بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة، وإن كانت تبلغ المقصد أو تنتهى إلى السكون فى زمان أقصر؛ ويعدون حركة الفرس سريعة، وإن كانت طويلة الزمان إلى المنتهى. فيجب أن يكون لهذه السرعة وهذا البطء معنى آخر غير الأول، وهو أن السريع هو الذى يقطع من المسافة أو مما يجرى مجرى المسافة ماهو أطول فى زمان مثل، أو الذى يقطع المثل فى زمان أقصر. فيجب إذا أردنا أن نقايس بين حركتين فى السرعة والبطء، أن يكون مافيه الحركة مراعى، فإن أمكن بين الشيئين اللذين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف، أمكنت المقايسة بين الحركتين فى السرعة والبطء، والمقايسة بين الشيئين فى الزيادة والنقصان. والمساواة فى الكمية هى على وجهين: أحدهما بالفعل، والآخر بالقوة، أما الذى بالفعل فأن يكون انطباق أحدهما ممكنا بالآخر، حتى ينطبق كله على كله، وينطبق الطرفان إن كان لها طرفان على الطرفين بالفعل، أو يفصل أحدهما على مطابق الآخر، فيكون فى الأول مساواة، وفى الثانى تفاوت بزيادة ونقصان. والوجه الثانى الذى بالقوة وهو أن لا يكون المقداران بحيث يمكن أن يكون بينهما مطابقة وفصل، مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع. فظاهر أنه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق، ولا المستقيم على المستدير، لكن قد يظن

---

(٢) فصل : فصل ه ب ؛ الفصل الخامس م .

(٤) من : عن د .

(٦) يقولوا إن : ساقطة من سا || شبر : سير سا، م .

(٧) وإن : فإن سا ، م.

(٩) لهذه : بهذه د || مما يجرى : مايجرى ط .

(١٠) ماهو : مما هو ط || مثل : مثلا ط || أو الذى : والذى ط || أردنا : أوردنا ط .

(١٣) فى الكمية : الكمية سا؛ الكمى ط، م|| هى : هو سا، ط، م || فأن : فبأن ط .

(١٤) انطباق : إطباق ط، م || وينطبق : فينطبق سا .

(١٥) والوجه : وإلى الوجه ط .

(١٦) المقداران : المقدار د، سا، م .

أن هذا الانطباق فيهما بالقوة . أما المثلث فهو بحيث يمكن أن يقطع قطوعا يرد إلى نظام يكون منه مربع ، فحينئذ يمكن أن يركب ذلك المثلث على ذلك المربع ، فينطبق عليه فيساويه بالفعل ، أو يفضل عليه فيزيد عليه بالفعل ، وقبل ذلك لم يكن مساويا ولا زائدا بالحقيقة بالفعل الصريح . فمن هذا القبيل يقال : إن المثلث مساو للمربع ، وكذلك المستدير ، لو أمكن أن يعمل به مايغيره إلى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم ، أو ينقص عنه ، أو يساويه بالانطباق عليه . فمادام مستديرا فليس يمكن أن يعمل به هذا الانطباق ، بالفعل اللهم إلا بالقوة إن أمكن ذلك . والشئ إذا لم يكن منطبقا على غيره ، ونهاياته على نهاياته ، لم يكن مساويا له بالفعل ، وإذا لم يكن فيه مايساويه على الوجه الذى قيل ، وزيادة على مايساويه ، لم يكن زائدا عليه بالفعل ، ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل .

وما سلف بيانه لك يحكم أن المستقيم ليس فى قوته أن يتغير إلى أن ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه ، فليس حكمه فى هذا إذا رجعت إلى التحقيق حكم المثلث والمربع . فإن قال قائل : إنا نعلم يقينا أن القوس أعظم من الوتر ، والوتر أصغر منه ، فإذا وجد تفاوت فى الصغر والكبر ، فبالحرى أن يكون هناك مساواة . وقد أجاب عن هذا بعض المحصلين فقال : قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان ، مع استحالة أن يقع بينهما مناسبة المساواة ، فإنا نعلم يقينا أن زاوية مستقيمة الخطين حادة ، هى أعظم من زاوية حادة عن قوس ومستقيم ، وأصغر من أخرى ، ويستحيل أن تكون من قبيل مستقيمة الخطين زاوية مستقيمة لشئ من قبيل الأخرى . وإنما قلنا إن الحادة المستقيمة الخطين أعظم من زاوية منهما ، لأن الزاوية القوسية توجد بالفعل فى تلك وزيادة أخرى . وإنما كانت الأخرى أعظم من مستقيمة الخطين ، لأن مستقيمة الخطين توجد بالفعل فيها وزيادة . فهذا جواب ، ومع ذلك فكيف نسلم أن القوس أعظم بالفعل من الوتر ، وليس يمكن أن يوجد فى القوس ماينطبق عليه المستقيم

---

(١) أما : وأما د || يقطع : ينقطع م || يرد : يؤدى ط .

(٢) يركب : يتركب ط || فيساويه : أو يساويه ب ، د || فيزيد : ويزيد د؛ فزيد ط || عليه : ساقطة من م .

(٣) يكن :+ ذلك ط || بالفعل : وبالفعل ط .

(٤) لكان :+ أن ط .

(٦) إلا :+ أن ط .

(٧) وزيادة : وزيادته د؛ ساقطة من سا .

(١٠) فليس : وليس ط || فإن : وإن سا || إنا : فإنا ب، د .

(١١) منه : ساقطة من ب، د.

(١٢) المحصلين : المخلصين م|| فقال : وقال سا|| قد : فقد ط .

(١٣) أن : ساقطة من م || ومستقيم : مستقيم د، م .

(١٣-١٤) حادة .... الخطين : ساقطة من سا .

(١٥) الزاوية : ساقطة من د، م|| فى تلك : ساقطة من ب .

(١٦) لأن مستقيمة الخطين : ساقطة من م|| بالفعل : ساقطة من ب، د.

(١٧) يوجد : يكون د .

انطباقا مع انطباق النهايتين ، وكيف يكون بينهما مقايسة البتة بالفعل ، عسى أن يكون ذلك بالقوة ، أوعسى أن يكون ذلك التوهم بحيث أن المستدير لو أمكن استقامته لكان حينئذ يوجد فيه مثل و زيادة ، فيكون إذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة إلى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ، ومرة باعتبار بعيد و هو أن يكون الشئ بحيث لو كان يقبل التغير لصار إلى صفة الزيادة لاغير أو النقصان لاغير أو المساواة لاغير. وهذا اعتبار بعيد ، فالحركات المقايسة المكانية هي التي يكون مايتحرك فيه متقايسا ، فإن كان المثل يقطع فى زمان مثل ، فالسرعة متساوية ، وإن كان الأطول يقطع فى زمان مثل أو المثل يقطع فى زمان أطول ، فالحركات غير متساوية ، بل متفاوتة بالزيادة والنقصان ؛ فإن لم يكن مايتحرك فيه متقايساً بالفعل ولا بالقوة ، فالحركات غير متقايسة بالفعل ولا بالقوة ، وتكون المستقيمة والمستديرة لاتقايس بينهما بالتحقيق إلا المقايسة المذكورة البعيدة جدا .

وأما المقايسة المعتبرة فى الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ، ومنها وجه بعيد ، فالوجه القريب هو أن يكون مايتحرك فيه قابلا لقياس المشابهة الحقيقية ، مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة . فإذا كان متحرك ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة لكيفية أخرى ابتدأ منها متحرك آخر ، ثم انتهى إلى شبيه ما انتهى إليه الآخر فى زمان واحد ، وكان كل موقف متوهم يتوافيان فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو مساوله فى السرعة ، وإن كان لم ينته إليه بعد. ولو وقفا جميعا فى وسط الزمان ، كانت كيفيته أضعف ، وبقى زمان فهو أبطأ منه ، فيكون الآخر أسرع منه. فيجب أن يكون المتحرك فيه واحدا ، والمنتهى والمبدأ واحدا ، أى فى النوع . وأما الوجه البعيد ، فأن يكون الاعتبار بالضد ، حتى إن كان أحد المنتهى إليهما أو المبتدأ منهما طرفا فى التضاد ، والآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره . أو إن كان دون الطرف وأقرب إلى الوسط ، كان الآخر من ذلك الجانب كذلك ، وعلى مثل ذلك القرب من الوسط . فيكون الاعتبار مثلا ، أن هذا وهو يبيض ، أسرع من هذا وهو يسود أو مساوله ، حتى تكون نسبة ما منه ابتداء ، وما إليه

---

(٢) وزيادة : أو زيادة م.

(٣) المستندة : المستديرة م || إلى : فى د.

(٤) أو النقصان : والنقصان د.

(٥-٦) زمان مثل : الزمان المثل ط.

(٧) يكن ما : ساقطة من م || متقايسا : متقايسة ط.

(٨) وتكون : فتكون سا || لاتقايس : لاتغاير ط .

(٩) المعتبرة : ساقطة من سا || فمنها : فمنهما م.

(١٠) قد : ساقطة من سا.

(١١) لكيفية : بكيفية ط || ابتدأ : ساقطة من ط .

(١٢) فهو : ساقطة من ط || وإن: فإن سا ، ط.

(١٣) زمان : زمانا م || فيكون : ويكون سا .

(١٤) واحدا (الثانية) : واحدان ط || أى فى النوع : ساقطة من سا .

(١٥) أو المبتدأ : والمبتدأ سا ، م . || كان (الثانية) : فكان سا .

(١٧) مساو : مساويا سا ، ط .

انتهاء ، وما كان فيه إلى البياض كنسبة نظرائها من ذلك الجانب إلى السواد . وهذا وجه غير متحقق بحسب الأصول .

وقد يعرض أن يكون شيئان متقايسين على الإطلاق ، ولا يكونان متقايسين بالنسبة إلى شيء ، فإن الكبير والصغير فى الماء من حيث هو ماء ، غير الكبير والصغير فى الهواء من حيث هو هواء ، لأن غاية الكبر فى الماء ليس مثل غاية الكبر فى الهواء ، وكذلك فى الصغر . وإذا تخلخل الماء إلى كبر الهواء كان للحركة حد دون حد تخلخل الهواء إلى كبر النار . فإذا أخذت هذه الحركات فى الكبر مطلقا وفى الصغر مطلقا كان ذلك متقايسا . وأما مقايسة الكبر النارى إلى الكبر الهوائى فليس بجائز ، فالتخلخل الهوائى وهو الحركة إلى الكبر لا يقاس بالتخلخل المائى ، ولا تكاثفه بتكاثفه . فإن كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ، ولا صغره من نوع صغره ، بل المقايسة تجرى بين تخلخلى هوائين أو تخلخلى مائين ؛ وكذلك حال الطيران والمشى . أما من حيث الحركة فى مسافة مستقيمة ، فقد يصح التقايس ؛ وأما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشى ، فلا يتقايس طيران نسرى وطيران عصفورى ، بل الطيران النسرى يقايس بالطيران النسرى ، والعصفورى بالعصفورى وكذلك النحلى العسلى بالنحلى العسلى والنحلى العنبى بالنحلى العنبى . فيجب أن يراعى فى هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى أخذه مطلقا أو بشرط ثم ينظر إلى الزمان ، فإن لم يختلف ذلك فى النوع صح التقايس فيهما ، فربما كانت المقايسة لا لطبيعة النوع ، بل لطبيعة النوع مع عرض . فأما المتحرك فلا تأخذه شرطا فى هذا الباب ، إذ لا يغير اختلافه اختلاف الحركة ، اللهم إلا أن يكون مأخوذا شرطا فى هيئة الحركة وفيما فيه الحركة ، كالعصفور للطيران العصفورى ؛ فإن مسافة حركات العصفور فى طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور .

وقد يغلط فى هذا الباب اشتراك الاسم واشتباهه ، مثل أنه يظن أن هذا السكين يحد أسرع وأبطأ مما يحد هذا الصوت ، ولكن الحدة فيهما لمعنى مختلف . وكذلك يظن أن هذه العين الرمدة قد صحت أسرع مما صحت

---

(١) انتهاء : انتهى سا ، ط ، م || نظرائها : نظيرتها ط || متحقق : محقق ط ، م .

(٣) متقايسين على .... ولا يكونان : ساقطة من د .

(٥) الكبر : الكبير ط || وإذا : فإذا سا ، ط || دون : ودون د || تخلخل : (الثانية) : يتخلخل ط .

(٦) متقايسا على : مقايسة م || مقايسة : المقايسة ط .

(٩) أما : وأما ط .

(١١) وطيران : بطيران ط || يقايس : يقاس ط || بالعصفورى : ساقطة من م .

(١٢) ما فيه : + من باب سا .

(١٣) أو بشرط : وبشرط ط || فيهما : ساقطة من سا || فربما : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : وكانت ب ، د ؛ وكان سا .

(١٤) لطبيعة : بطبيعة سا || عرض : + ماط || فأما : وأما سا .

(١٦) العصفور : العصفورى ط || بعصفور : بعصفورى ط .

(١٧) واشتباهه : أو اشتباهه سا ، ط ؛ وأشباهه م || هذا : هذه م || وأبطأ : وأبطأ ط ، م . ولكن : لكن سا .

(١٨) ولكن : لكن سا || لمعنى : بمعنى د ؛ معنى سا ، ط ، م .

هذه اليد المفلوجة، فإنه كما أن مزاج العين وفعله غير فعل اليد فى النوع ، فكذلك سلامة فعله أو فساد فعله، غير الذى مامنهما لليد فى النوع . فلا تكون الحركة فيهما من نوع واحد، اللهم إلا أن تعتبر الصحة مطلقا، فلا تكون الحركتان واحدتين فى النوع ، بل فى الجنس ، فقد علمنا أن ذلك التقايس الجنسى ليس بالحقيقى ، وههنا مسألة ربما سأل عنها سائل وقال : متحرك قطع مسافة، وكانت تلك المسافة تبتدئ تستحيل مع ابتداء حركته، حتّى انتهت الاستحالة إلى الحد الذى تقف عنده وتمّ لديه، فوقفت النقلة معها؛ فهل من الممكن أن يقال : إن هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة ؟ فالجواب أن ذلك خطأ، ولا يجوز أن يقال ، وذلك لأن المسافة مساوية للمستحيل، وأما الحركة فليست بمساوية للاستحالة إلا فى الزمان فقط، ولا النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة. وذلك لأن الحركة قطعت مسافة، إذ كانت تغيرا من مبدئها إلى منتهاها؛ والاستحالة قطعت مابين كيفيتين، إذ كانت تغيرا لا من حد مسافة إلى أخرى، بل من كيفية إلى أخرى، إذا المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة إلى حد آخر، بل خرج من كيف إلى كيف، إلا أنه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف، لا على استقرار تجدد الشئ فى محله .

[الفصل السادس]

و ـ فصل

فى تضاد الحركات وتقابلها

وإذ قلنا فى تساوى الحركات وتفاوتها فأولى ماتتكلم فيه هو حال تضاد الحركات. فنقول : أما أولا فإن الحركات المختلفة الأجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معا ، فإن امتنع بعضها عن الاجتماع مع

(١) المفلوجة : المفلوحة م|| أو فساد : وفساد م.
(٢) منهما : مافيهما سا، ط، م.
(٣) واحدتين : واحدة م|| فقد : وقد سا، ط، م || بالحقيقى : بحقيقى ط .
(٤) سأل : يسأل د || تستحيل : فيستحيل ط .
(٥) لديه : لذاته د .
(٦) وذلك : ذلك ط.
(٧) بمساوية : مساوية سا|| إلا فى ..... الاستحالة : ساقطة من سا|| قطعته : تقطعه سا، ط.
(٩) بل : ساقطة من م.
(١٢) فصل : فصل وب ؛ الفصل السادس د.
(١٣) وإذ: وإذا ط|| فى : ساقطة من ط|| حال : ساقطة من د .

بعض فى وقت ما، فليس ذلك لأن طباعها من حيث هى نقلة واستحالة ونمو توجب ذلك، بل لأمر زائد وسبب من خارج. وأما الحركات الداخلة تحت جنس واحد، مثل التسود والتبيض الواقعين فى جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فإنها قد تكون متضادة، فإن التسود موافق للتبيض فى الجنس، ويشاركه فى الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودى؛ كما أن التبيض معنى وجودى، وليس مقولا بالقياس إلى الآخر، وبينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما وبين التصغر وغيره، وهو غاية الخلاف. وهذه هى الأمور التى بها يصير الشئ ضد الشئ، فالتبيض ضد التسود، كما أن البياض ضد السواد. وكذلك فى مقولة الكم أيضا، فإن النمو ضد الذبول، فإنه وإن كان لقائل أن يقول: إن الصغر ليس بمضاد للكبر، بل هو مضايف له. وكان يجوز أن يبطل هذا بأن الصغير والكبير اللذين بحسب النوع يقالان على الإطلاق ليس بالقياس، فإن فى النمو والذبول اعتبار آخر يغنى عن أن يقال ذلك، لأن الحركة إلى الزيادة ليست إنما هى حركة إلى الزيادة، بالقياس إلى الحركة إلى النقصان، كما أن الزيادة إنما هى زيادة بالقياس إلى النقصان، وعلى أن الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان إليه محدودان فى الطبع ليسا بالقياس، ومستجد الحال فى النمو والذبول، كما فى التبيض والتسود، وكذلك الحال فى التخلخل والتكاثف. وأما الحركات التى فى الوضع فيشبه أن لايكون فيها تضاد على نحو ما الاتضاد فى الحركات المستديرة، وستعلم هذا عن قريب. وأما الحركة المكانية، فإن الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه من الوجوه، وذلك لأن فصول الحركات المتضادة، مع الاتفاق فى الجنس، يجب أن تكون متقابلة متعاندة لامحالة، وتكون منسوبة لامحالة إلى أمر من الأمور التى تتعلق بها الحركة. والحركات ليس كونها متضادة هى أن متحركها متضادان، فإن الأضداد قد يعرض لها أن تتحرك حركة متفقة فى النوع، فإن النار إذا عرض له حركة بالقسر إلى أسفل، وشاكل الحجر فى ذلك، كان نوعا الحركتين لايختلفان فى ذاتيهما، إنما يختلفان بالقسر والطبع. والقسر والطبع لايجعل الشئ مختلفا فإن الحرارة التى تحدث فى جسم بالقسر، والتى تثور بالطبع متفقة الفعل؛ والسواد الذى يحدث بالقسر، والذى يحدث بالطبع، سواد يؤثر تأثيرا واحدا، إنما يختلف بأن هذا

---

(١) لأمر زائد : الأمر زائد د، م.
(٣) موافق : يوافق ط || للتبيض : المتبيض ط.
(٤) معه : ساقطة من ط .
(٥) التسود : السواد ط.
(٦) الصغر : الصغير سا، ط، م || الكبر : الكبير سا، ط، م .
(٧) اللذين : الذى سا؛ الذين هما ط؛ واللذين م || ليس : لا ط || فى: ساقطة من ط.
(٨) إلى (الثانية) : لها ط.
(٨-٩) حركة ..... إنما هى : ساقطة من سا .
(١٠) إليه : إليهما م.
(١٢) قريب : قرب ط.
(١٥) هى : هوم || متحركها : متحركتها د || متضادان : متضادة سا، ط، م . || النار : الحار سا، ط، م .
(١٦) عرض : عرضت م || ذاتيهما : ذاتهما ط ، م .
(١٧) مختلفا : مختلفان د || جسم : الجسم ط || تثور : تنور ب، د .
(١٨) بالقسر الذى يحدث : ساقطة من م .

عرضى وهذا طبيعى، وكذلك الأشكال الطبيعية والقسرية وغير ذلك. ولو كان تضاد الحركات أيضا إنما هو للتسر وللطبع، لما كانت حركتان قسريتان متضادتين، ولا طبيعيتان متضادتين. فبين أنه ليس تصير الحركة مضادة للحركة، لنفس أن الحاملين للحركة متضادان، وبمثل ذلك يعلم أيضا أن الحركة ليست تصير مضادة للحركة لأجل أن المحركين متضادان. ولا أيضا لأجل الزمان، لأن الزمان لا تتضاد طباعه؛ ولو كانت تتضاد لكان يكون التضاد فى أمر يعرض للحركة، لا لطبيعة الحركة، فإن الزمان عارض للحركة، ولا أيضا تكون الحركات متضادة، لأجل أن الذى فيه الحركة مضاد للذى فيه حركة أخرى، فإن الذى فيه الحركة يكون متفقا والحركات تتضاد. فإن الطريق من البياض إلى السواد ومن الزيادة إلى النقصان، هو بعينه الطريق من السواد إلى البياض ومن النقصان إلى الزيادة، وبالجملة بين المتوسطات بأعيانها. كما أن المسافة فى النزول هى المسافة فى الصعود، وبالجملة فإن هذه المتوسطات لا أضداد لها؛ لأنها متوسطات. فكيف يكون هى التى لتضادها تصير الحركات متضادة.

ولم يبق الآن إلا الأمور التى إليها وعنها، فإنها إذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة، ولا كيف اتفق، فإن الحركة من السواد ليس بضد للحركة إلى السواد، لأجل أنه حركة من السواد فقط، بل لأجل ما يلزمه من أن تكون مع ذلك حركة إلى البياض، كما يلزم كونها حركة إلى السواد من كونها حركة البياض، فإن الانتقال من السواد لا يكون إلا إلى البياض، والانتقال إلى السواد لا يكون إلا من البياض. فأما من الإشفاف وإلى الإشفاف، فذلك ليس بحركة، بل أمر يقع دفعة، ولو كانت الحركة من السواد قد تتوجه لا إلى البياض، لم تكن هاتان الحركتان متضادتين، كما أنه يجوز أن يتحرك الشىء من اليمين لا إلى اليسار، بل إلى فوق، فالحركات المتضادة هى التى تتقابل أطرافها. وهذا يتصور على وجهين يرجعان إلى وجوه ثلاثة: أحدهما أن تكون أطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقى فى ذواتها، مثل السواد والبياض، ومثل أكبر حجم فى طبيعة الشىء، وأصغر حجم فى طبيعة ذلك الشىء. والثانى أن تكون أطرافها لا تتقابل فى ذواتها وفى ماهياتها، بل تتقابل من جهتين: إحداهما بالقياس إلى الحركة

---

(١) هو : هى ب، د، سا، ط.
(٢) ولا طبيعيتان : ولا طبيعتان د، سا، م || مضادة : متضادة ب، د، سا.
(٣) أيضا : ساقطة من سا، م || للحركة : ساقطة من سا.
(٤) كانت : كان د، سا، ط، م.
(٦) الذى : التى سا || فإن : وإن د || تتضاد : متضادة د، ط.
(٨) بين : هى سا، ط، م.
(١٠) ولم : فلم سا، ط، م.
(١١) للحركة : الحركة م || أنه : أنها م.
(١٢) مايلزمه : يلزمه د؛ مايلزمها م || مع : ساقطة من سا || حركة (الثانية) : + من سا، ط، || إلى السواد من كونها حركة : ساقطة من م.
(١٣) إلى (الأولى) : من سا || فأما : + الانتقال ط.
(١٥) هاتان : فهاتان ط || فوق : الفوق ط.
(١٨) ماهياتها : هيئاتها د || إحداها : أحدهما سا.

والثانية بالقياس إلى أمور خارجة عن الحركة، مثل أن طرفى المسافة المتصلة بين السماء والأرض هما مثلا نقطتان أو مكانان. وطباع النقطتين والمكانين لا تتضاد ولا تتقابل تقابل السواد والبياض، بل يتقابل الأمر خارج، وذلك الأمر إما غير متعلق بالنسبة إلى الحركة وإما متعلق بها. أما الخارج من النسبة إلى الحركة، فبأن يكون أحد الطرفين فى غاية القرب من الفلك، والطرف الثانى فى غاية البعد منه، فيكون طرف فمنه لزمه إن كان علوا، والآخر لزمه إن يكون سفلا. وأما المتعلق بالنسبة إلى الحركة، فمثل أن يكون أحد الطرفين عرض له أن يكون مبدأ الحركة الواحدة، والآخر عرض له أنه منتهى لتلك الحركة. فقياس كل واحد منهما إلى الحركة مخالف، ومقابل لقياس الآخر. فإنه وإن كان قياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس المقابل بالإضافة، إذ المبدأ مبدأ لذى المبدأ، والمنتهى منتهى لذى المنتهى، وكذلك بالعكس فى الأمرين، فليس مقابلة ما بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة، فإن المبدأ لا يقابل المنتهى بأنه مقول بالقياس إليه، فإنه ليس يلزم أنه إذا كان للحركة مبدأ ما، وجب أن يفهم من هذا بعينه أن لها منتهى، عسى إن كان ولا بد فيعلم بدليل ووسط من خارج، والأمر فى المنتهى كذلك. والمضافان أيهما علم، لزم العلم بالآخر، فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس إلى منتهاها، ولا منتهاها متصور الماهية بالقياس مبتداها، فليس بينهما تقابل المضاف، وبينهما لا محالة تقابل. أعنى إذا كانا فى المستقيمة، إذ يستحيل أن يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين فى شىء، وأحدها بالقياس إليه مبتدأ ومنتهى، اجتماعا فى زمان واحد، وليس أحدهما معنى عدميا للآخر، حتى يكون المنتهى عدم المبتدأ بالتضاد، ولا وجه من وجوه التقابل إلا التقابل بالتضاد. وأما فى غير المستقيم، فلا يبعد أن يكون شىء واحد مبدأ أو منتهى للحركة التى ليست على الاستقامة، فلا يكون فى المبدأ والمنتهى هناك تضاد وتقابل، وليس يقع الشك فى أن القسم الأول يجعل الحركات متضادة، وأما القسمان الآخران فيشبه أن يقع هذا

---

(١) هما : وهما ب، د.

(٢) وطباع : وطبايع ط، م|| السواد والبياض : البياض د .

(٤) البعد : الأحد سا|| والآخر : وآخر سا .

(٦) أنه : فإنه د|| لقياس : كالمقياس ط؛+ كل واحد منهما إلى ط.

(٧) فإنه : وإنه سا|| المقابل :+ له ط، م|| بالإضافة إذ : ساقطة من م|| مبدأ : ساقطة من م || لذى المبدأ : ساقطة من م .

(٨) مقابلة : مقابل د .

(٩) مقول : يقول م || لها : له : له سا، ط ، م .

(١٠) فيعلم : فستعلم ط .

(١١) مبتداها : مبداها ط، م.

(١٢) المستقيمة : المستقيم سا.

(١٣) مبتدأ : مبدأ ط، م .

(١٤) حتى : ساقطة من سا|| المنتهى عدم المبدأ : المبتدأ عدم المنتهى سا|| بالتضاد (الأولى) : إلا بالتضاد بخ؛ ساقطة من د، ط، م|| وجوه : الوجوه ب، سا .

(١٥) المبدأ : المبتدأ ط .

(١٦) وتقابل : أو تقابل سا، ط، م.

الشك فيهما ، وذلك لأن ذوات تلك الأطراف لاتتقابل لذاتها ، بل تتقابل بعارض عرض لها ، فإذا لم تكن متضادة حقيقية ، لم تجعل الحركات متضادة حقيقية .

فنقول : إن هذه المقدمة باطلة، فإنه ليس إذا كان الشئ متعلقا بشئ، ويكون ذلك الشئ ليس يعرض له التضاد فى جوهره، بل لعرض يعرض له، يجب أن يكون التضاد فى المتعلق بذلك الشئ تضادا بالعرض. وذلك لأنه يجوز أن يكون هذا الذى هو عارض للمتعلق به، أمرا داخلا فى جوهر المتعلق فإن التحدد بالطرف أمر غير ذاتى الشمع ، وذاتى للشكل الذى من الشمع ، وهو مما يتعلق بالشمع ويتقوم به . وكذلك الجسم الحار والجسم البارد يتضادان بعرضيهما وفعلاهما ، وهو الإسخان والتبريد الصادران عنهما لايتضادان بالعرض، بل بالحقيقة ، لأجل أن الحار والبارد وإن كان عارضا بالقياس إلى الجسم، فإنه ذاتى أو واجب الوجود، حتى يكون الإسخان والتبريد متحققا . وعلى هذه الصورة، فإن الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط كيف كان ، حتى إذا عرض للطرفية عارض كان غير داخل فى تقويم الحركة ، أو لايجب دخوله ، كلا بل إنما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى، فإن كل حركة بجوهريتها يتضمن التأخر والتقدم لأن الحركة جوهرها مفارقة وقصد. فجوهرية الحركة يتضمن المبدأ والمنتهى، إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل، التى أشرنا إليها . فالأطراف التى للمسافة إنما تتعلق بها الحركة من حيث هو مبدأ ومنتهى، وهى من حيث هى مبدأ ومنتهى متقابلة، وهى من حيث هى متقابلة فهى مقومة للحركة، وإن كانت ليست متقومة بذلك . فظاهر بين أن الحركة التى يتعين لها مبدأ ومنتهى متغايران بالفعل، لايجوز أن يؤدى أحدهما إلى الآخر، بل يكون على النحو الذى وصفنا، فهى لذاتها من ضد إلى ضد ، والضدان ذاتيان لهما ، وليسا ذاتيين للموضوع الذى هو الطرف .

---

(١) تتقابل : ساقطة من د || لها : له م .
(٢) حقيقية (الأولى والثانية) : حقيقة ط.
(٤) لعرض : العرض م|| له : أنه د|| يجب : فيجب ط؛ ساقطة من م || أن يكون .... يجوز : ساقطة من د.
(٥) هذا :+ الشئ ط|| به : بذواتها سا|| داخلا : ساقطة من سا .
(٦) من : فى سا، ط || ويتقوم : ويقوم سا، ط، م || وكذلك : فكذلك سا .
(٧) الصادران : الصادر د؛ والصادران م.
(٩) ليست : ليس ب ، د ، سا ، م . || طرف : طرفه سا؛ طرفها ط، م
(١٠) للطرفية : لطرفيها ط || أو لايجب : إذلا يجب ط .
(١١) هو :+ جسم د || بجوهريتها : جوهريتها سا؛ فجوهريتها ط، م .
(١٣) فالأطراف : فإن الأطراف ط.
(١٤) وهى : فهى ط|| متقابلة : مقابلة ط|| فهى : ساقطة من ط .
(١٥) يتعين : تعين ط.
(١٦) ذاتيان : كالذاتيين ط|| لهما : له سا .

ولقائل أن يقول: كيف يكون المبدأ مضادا للمنتهى، ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يكونان فى جسم واحد، والأضداد لاتجتمع فى جسم واحد.

فيقال له: الأضداد قد تجتمع فى جسم واحد، إذا كان الجسم ليس موضوعها الأول القريب، إنما لاتجتمع الأضداد معا فى الموضوع الأول القريب، وموضوع المبدئية والمنتهائية ليس هو الجسم، بل هو الطرف، ولا يجتمع فى طرف بالفعل أن يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها، وهذا كما قد يجتمع فى جسم واحد أشياء متقابلة. وإن كان بغير التضاد، كجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر، وما أشبه ذلك.

والذى ظن أن الحركات المستقيمة ليست أولى بأن تتضاد، من أن تضادها المستديرة، إذ الطريق والمسافة فى المتضادات المستقيمة واحدة، فقد سها سهوا عظيما، وكان يلزم أن يقول السواد والبياض ليسا بمتضادين، لأن موضوعهما واحد. ولو كان شرط التضاد أن لايكون للضدين أمر مشترك، لما اجتمع الضدان فى جنس واحد، ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة، فإن التضاد هو اختلاف فى طريق واحد على غاية مايمكن ولانشك أن التسود ضد التبيض، والطريق بينهما هو الوسائط، وهو واحد، لكن السلوكين المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف.

وإذ قد بينا هذه الأصول، فلنرجع إلى غرضنا من تبيين أن الحركة المستديرة لاتضاد المستقيمة، فنقول إن كان بينهما تضاد، فإما أن يكون ذلك التضاد لأجل الاستدارة والاستقامة أو لايكون، فإن كان لأجل الاستقامة والاستدارة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين، لأن الشئ الذى به الاختلاف بين الأضداد المتفقة فى الجنس متضاد، لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا، ولاشئ من الموضوعات يجوز أن يستحيل من الاستدارة إلى الاستقامة إلا بفساده على ماقلنا، فليسا بضدين فليسا بسببى تضاد الحركات، بل ليس مافيه الحركة هو السبب لتضاد الحركات، فإن لم يكن تضادهما لما فيه بقى أن يكون للأطراف، ولو كان مضادة المستديرة لغيرها بسبب الأطراف، لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لانهاية لها مختلفة، لأنه

---

(١) مضادا : متضادا سا، ط|| يكونان : يكون سا .

(٣) فيقال ... واحد : ساقطة من سا || موضوعها : موضوعها ط .

(٤) المبدئية : المبتدئية ط|| والمنتهائية : والمنتهوية م || ولا يجتمع : فلا يجتمع ط.

(٧) تضادها :+ من ط .

(٨) المتضادات : المضادات ط || سها : ينتهى ط || يلزم :+ أيضا سا ، ط،م .

(٩) التضاد : المتضاد سا؛ المتضادين ط.

(١٠) ولما : لماط || ولا نشك : ولا شك سا، ط .

(١١) فيه هما : فيهما ط.

(١٢) تبيين : تبين ط|| فنقول :فقوله سا .

(١٥) قيل :+ قبل سا .

(١٧) فإن : وإذ ب ؛ وإذا د|| تضادهما : تضادها د، ط، م.

(١٨) مضادة : متضادة م .

يمكن أن يكون الخط المستقيم المعين المشار إليه الذى عليه هذه الحركة المستقيمة وترا لقسى غير متشابهة لانهاية لها بالقوة، لكن ضد هذا الواحد واحد فقط، وهو الذى فى غاية البعد عنه، ويمكن أن يبين بهذا أيضا أن صورة الاستقامة والاستدارة لا تتضاد تضادا جنسيا، لأنه إن كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة، كان أيضا هذا المستقيم يضاده هذا المستدير بعينه، إذ لايجوز أن يكون هذا الواحد يقابله إلا واحد بعينه، لأن ما هو أبعد عن هذا الواحد فى طبيعة الخلاف فهو واحد، فإن لا أبعد فلاضد . وهذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد، لم يجز أن يكون ضده معنى عاميا متكثرا، فيسقط بهذا قول من قال : إن هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز أن تكون مضادة للمستقيمة الواحدة .

قال وإن كان ضد الواحد واحدا ، فهذه الكثرة هى من حيث هى مستديرة كشئ واحد . فإن هذا القول خطأ، وذلك لأن ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم، متكثر الشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص، فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة فى معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص، بل الأولى أن تكون المستديرات ليست كأشخاص من نوع واحد، بل كل واحد منها قوس من دائرة أخرى، انعطافها وانحدابها انعطاف وانحداب آخر. ولايبعد أن تكون الدوائر المتفقة فى النوع هى التى تتكثر بالعدد ولاتختلف فى الاحد يداب ، فيكون لاجواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه .

ويمثل هذا ما اختلف المستقيم والمستدير، وإن اتفقا من حيث أنهما خطان ممتدان، فلايبعد أن يختلف نوعا القوسين اللذين لاينطبق أحدهما على الآخر، وإن اتفقا فى أنهما مستديران مُحدودَبان ، فكيف تكون تلك القسى المختلفة كلها مضادة لشخص واحد . ويسقط أيضا سؤال من قال ليكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية، وبين المستقيمين مضادة نوعية، بأن يقال : إنا لانمنع أن يكون للشئ الواحد أضداد من جهات كانت جنسية أو كانت نوعية، وذلك لأن الشئ يضاد الشئ فى طبيعة ذاته، وقد يضاده فى أعراض وأحوال. ونحن لانمنع أن

---

(١) وترا لقسى : وتر القسى د|| متشابهة : متشابه ط.

(٢) لكن : ولكن ط، م|| الذى :+ هو سا|| يبين : يتبين ط .

(٤) يضاده : يضاد سا || يقابله : مقابلا سا؛ مقابله ط، م || واحد : لواحد سا .

(٦) فيسقط : فسقط سا، ط|| هذه : ساقطة من سا .

(٨) قال : وإنه سا، ط؛ فإنه م. || حيث هى : ساقطة من د|| فإن هذا : فهذا ط، م .

(٩) واحد بالعموم : ساقطة من م|| ليس : وليس سا؛ فليس ط .

(١٠) بالشخص :+ حينئذ ط || هذا : هو ط .

(١١) تكون : ساقطة من سا ، ط، م || بل :+ كان ط. || قوس : وتر وقوس سا .

(١٢) تكون :+ تلك ط.

(١٤) المستقيم: المستقيمة ب، د ، ط || والمستدير : والمستديرة ب، د، ط || وإن : فإن سا .

(١٦) ليكن : فليكن ط .

(١٧) لانمنع : لانمتنع ط || أضداد : ضدان ط .

(١٨) أو كانت نوعية : أو نوعية سا || الشئ : للشئ ط .

يعرض للحركات المستديرة أن يكون لها أضداد من المستديرات ومن المستقيمات فى معان تعرض لها، وإنما نمنع أن يكون لها ضد فى ذاتها وما هيتها. وهذا كما أن التوسط فى الأخلاق يضاد التقصير والإفراط، وقد يتضادان هما أيضا فى أنفسهما؛ ولكن تضاد الإفراط والتقصير تضاد حقيقى فى الذات، وهما المتباعدان غاية التباعد وأما تضاد التوسط والطرفين، فليس لطبيعة التوسط والطرفين، بل لأن التوسط فضيلة، وذانك يجتمعان فى الرذيلة والفضيلة معنى لازم أو عارض لتلك الطبيعة المتوسطة، وأيضا كون ذينك رذيلة معنى لازم لهما وعارض وليس فى الفضيلة والرذيلة دخول فى ماهية هذه، فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين، تضادا فى عارض. والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره، وتضاد الوسط لعارض. وأما أنه هل يكون للشئ ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت فى مواضع أخر مافى هذا، وتحققت أن الضد بالحقيقة هو ضد ذات الشئ ونوعيته، فلا يجوز أن تكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا، وتضاد المستقيمة المستقيمة تضادا نوعيا. ولا يجب أن يستعان فى هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا، ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا، فإن السكون معنى عدمى لامضاد، فقد اتضح أن الحركة المستقيمة لاتضاد المستديرة.

وكذلك يجب أن تعلم أن المستديرات التى على القسى لاتتضاد، لأنه يجوز أن تتفق فى أطراف مشتركة قسى بلانهاية. فأما الحركة من طرف قوس إلى طرف آخر للتى بالعكس، والقوس واحدة بعينها، فلا تكون مضادة لها أيضا، تعلم ذلك إذا علمت أن الحركة المستديرة الوضعية، التامة الدوران، لاضدلها بوجه، لأنه لاطرف لها بالفعل، وإذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين إلى الفعل. بذلك الفرض اجتمع فيه إن كان مبدأ ومنتهى، إذا لم يكن المبدأ أو المنتهى ضدين لأجل المبدئية والمنتهائية، بل لأجل أنهما — كما مر لك — مبدأ ومنتهى حركة، ولاكيف اتفق، بل لأجل أنهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لايكون مبدؤها هو بعينه منتهاها فى

---

(٣) والتقصير : والنقص د، سا ، م|| الذات : الذوات سا .

(٤) تضاد : لتضاد ط|| فليس : فلبسط م.

(٥) أو عارض : عارض م || كون : فى كون ط|| رذيلة : ورذيلة د|| لهما : لهاط || وعارض : أو عارض ط .

(٦) والطرف : فالطرف د، سا .

(٧) الطرف : الطرفين د || يضاد الطرف .... للشئ : ساقطة من سا || الوسط : التوسط ط || لعارض : بعارض ط ، م || جهة : كلية سا .

(٨) هو : ماهو ط، م .

(٩) المستقيمة المستقيمة : المستقيمة د، م|| ولا يجب : لايجب سا

(١١) لامضاد : لايضاد ط.

(١٢) يجب : لك ب، سا؛ يجب لك ط|| على : عند بخ ، د، م|| أطراف : الأطراف سا .

(١٣) قوس : القوس ط|| للتى : والتى د، ط؛ التى سا .

(١٤) لاطرف : طرف م .

(١٥) يكون : فيكون ط || كان : كانت م .

(١٦) والمنتهائية : والمنتهوية م .

(١٧) أنهما : كونهما سا|| بعينه : بعينها سا، ط.

استمرارها ،حتى يصح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة القياس إلى الحركة . وذلك إنما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى بحركة مستقيمة، يكون الاستمرار فيها لايجعل المبدأ منتهى، ولا المنتهى مبدأ، فذلك هو الذى لايجتمع .

وإذا كان كذلك ، فقد عرفت أن الحركتين اللتين على القوس الواحدة لاتتضادان، لأن الحركة على تلك القوس لايعترض لها — من حيث هى حركة قوسية — أن يكون مبدؤها غير منتهاها مغايرة ذاتية، بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق، ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر إلى المبدأ بعينه . وهى حركة متصلة واحدة لارجوع فيها . والحركات المستديرة الوضعية، وخصوصا مايكون منها لجسم متشابه الأجزاء، موضوع على جسم متشابه الأجزاء، أو موضوع فى جسم متشابه الأجزاء، أعنى المتشابه فى الطبيعة وفى وضع الأجزاء، فإنها حركات وإن تكثرت وتخالفت، فإنها تتكثر وتتخالف بالعدد. لأن كل حركة منها تمت. فإنها تبتدئ من وضع إذا فرض بالفعل وتنتهى إلى وضع إذا فرض بالفعل، لااختلاف بينهما إلا بالعدد، ويكون له فى الوسط أوضاع إذا فرضت بالفعل لم تكن مخالفة لما قبلها إلا بالعدد . وكل حركة منها فإن مبتدأها المفروض ومنتهاها المفروض ، ووسطها المفروض، لاتخالف حركة أخرى إلا بالعدد . فهى لاتخالفها إلا بالعدد، ولاشىء مما لايتخالف إلا بالعدد بأضداد وإن كانت تستحيل أن تجتمع .

وأما الذى قيل من أنه كما أن المستديرة تخالف المستقيمة فى أنها لاطرف لها بالفعل، فكذلك تخالفها فى أن نوع تضادها لايتعلق بالأطراف . فيسقط بما عرفناه أنه لاوجه لتضاد الحركات، إلا أن يكون بسبب النهايات والأطراف ، فإذا سقطت النهايات سقط وجه التضاد ، فلم يكن ضد . فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة.

وأما المستقيمات فقد عرفت أنها تتضاد وكيف تتضاد حينئذ وأن النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور

(١) حيث : ساقطة من سا .
(٢) فذلك : فكذلك سا .
(٣) وإذا : فإذا م|| الحركتين : ساقطة من سا، م || اللتين : اللذين سا || القوس .... تلك : ساقطة من سا .
(٤) لايعترض : لايعرض ط ||مغايرة : مغايرها مغايرة د .
(٥) لقطع : القطع ط || يعرض : يفرض م || ووقوف : وقوف ط، م || وهى : هى ط .
(٦) لجسم : الجسم د.
(٧) المتشابه : التشابه سا .
(٨) وإن : إن م || كل : ساقطة من د|| فإنها : فإنما سا .
(١٠) مخالفة : متخالفا ط|| مبتدأها : مبتدئها ط.
(١١) فهى لاتخالفها إلا بالعدد : ساقطة من سا .
(١٣) لاطرف : لأطراف سا، ط.
(١٤) عرفناه :+ فى سا .
(١٥) النهايات :+ والأطراف ط .
(١٦) وأما : فأما سا|| تتضاد (الأولى) : تضاد سا، ط || حينئذ : ساقطة من ب، د، م، || يتضادان : تتضاد ب ، د، سا.

الذى للحركة بماهى حركة مستقيمة، ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك، وهو أن الطرفين قد يتضادان من طريق أنهما علو وسفل أيضا . فالحركة ذات الضد هى التى تأخذ أقرب مسافة من طرف بالفعل إلى طرف آخر بالفعل ، وضدها هو الذى يبتدئ من منتهاها ذاهبا إلى مبدئها لا إلى شئ آخر .

[الفصل السابع]

ز ـ فصل

فى تقابل الحركة والسكون

أما مقابلة مابين الحركة والسكون، فأمر قد تحققته فيما سلف، وعلمت أن لكل جنس حركة سكونا يقابله. لكنه قد يجب علينا أن نعرف تقابل السكون للسكون، من حيث هو سكون وسكون ، لا من حيث هو طبيعى وقسرى ، وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما .

فنقول : إن السكون أيضا مما تقع فيه مقابلة ومضادة مابسبب الأمور التى يتعلق بها السكون . وإذا تأملت ما اقتصصناه عليك فى باب تضاد الحركة ، فعن قريب تعلم أن المسكن والمتسكن لا مدخل لهما فى ذلك، ولا الزمان . وقد علمت أن السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكانى، ولكن يتعلق بما فيه، فيشبه أن يكون تضاد مافيه يجعل السكون متضادا ، ومافيه يتضاد على وجهين : تضادا يتعلق بكونه حيزا وجهة ومكانا ، أو شيئا آخر مما

---

(١) هى : هو سا، ط|| ويتضادان : ويتضاد ب؛ ويتضادا د. || تضادا : ساقطة من د.

(٢) آخر : ساقطة من ب ، د، م .

(٣) هو : ساقطة من ب، د || مبدئها : مبداها ب، م .

(٥) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٧) مقابلة : تقابل ب، د|| لكل : الكل ط || يقابله : مايقابله ط .

(٨) هو : هى م .

(٩) جوهرهما : جوهرها ط .

(١٠) مما : إنما سا|| ما بسبب : السبب ط|| يتعلق : يتعين ط .

(١١) اقتصصناه : قصصناه سا || تضاد الحركة : التضاد الحركات ط || والمتسكن : والمسكن د || لامدخل : لاتدخل د || لهما : له ط، م .

(١٣) وما فيه : وفيه م || تضادا : تضاد ط، سا|| أو شيئا آخر : وأشياء أخر ب، د ؛ واسما آخر سا ، م .

يجرى مجراه . و بالجملة تضادا يتعلق بماهيته و تضادا يتعلق بأمور أخرى، مثل أن يكون مكانا حارا ومكانا باردا. فأما هذا الجنس من التضاد وهو أمر غريب عن السكون، لايغير من أمر السكون شيئا ،حتى أنه لوكان جسم يسكن فيه الجسم سكونا متصلا، وكان يعرض أن يسخن أويبرد أو يبيض أو يسود، لم يجب أن يصير السكون فيه وقتا ماضدا للسكون فيه وقتا آخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه . لأن هذا التضاد ليس فى ذات مافيه الساكن أولا ، بل فى شئ آخر .

و أما إذا كان التضاد فى ذات مافيه، بأن كان مرة يسكن فوق ، فيكون الذى يسكن فيه فوق، ومرة يسكن أسفل، فيكون الذى يسكن فيه أسفل، فبالحرى أن يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون، ويكون السكون فى المكان الأعلى ضدا للسكون فى المكان الأسفل .

وقد بقى أن يعلم هل السكون الذى يقابل الحركة من فوق، هو السكون فوق، أو السكون أسفل. وقد قيل: إن السكون فوق ضد للحركة من فوق، لا للحركة إلى فوق، وذلك لأن السكون فوق قد يكون كمالاً للحركة إلى فوق، ومحال أن يكون الكمال الطبيعى مقابلا للشئ، وأن يكون الشئ يؤدى إلى مقابل وضد . فهذا مايقال وأما أنا فلم يتضح لى أن الشئ لايؤدى إلى مقابله، بمعنى أنه لايعقبه مقابله، ولوكان كذلك لما جاز أن يؤدى الحركة إلى فقدانها. ومن ينكر أن الحركة بالطبع إلى فوق إنما هى حركة بالطبع إلى فوق، ليحصل منه سكون بالطبع. ولاشك أن هذه الحركة مؤدية إلى فقدان نفسها، ولم يتضح لى أن السكون فوق كمال للحركة، بمعنى أن الحركة تستكمل بذلك ، بل إنما هو كمال للمتحرك . وأما الحركة فإنها تفسد وتبطل به، وذلك ليس كمال الحركة، بل فساد الحركة إنما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة . وعندى أن كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تصح فيه لوكانت بدل السكون ، لأنه عدم لكل حركة تكون فيه إلى ذلك الموضع أو عن ذلك الموضع . فإن السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هى إلى جهة مّا، وإلا لكان المتحرك إلى خلاف تلك

---

(١) تضادا : تضاد سا ، ط|| وتضادا : وتضاد د، سا ، ط .
(٣) أو يبرد : يبرد ب، د .
(٤) ماضدا للسكون فيه وقتاً : ساقطة من م || يتصل :||+ به سا .
(٦) كان (الثانية) : كانت د.
(٧) هذا : ساقطة من م.
(٩) هل : هذا سا || السكون (الثانية) :+ إلى سا .
(١٣) إنما : إنها سا .
(١٤) ولا شك : فلا شك ط|| إلى : إلى ط ؛ ساقطة من م .
(١٥) به : ساقطة من م .
(١٦) يحصل للمتحرك : ساقطة من م .
(١٧) كانت :+ الحركة ط . || عن : غير م
(١٨) هى : هو سا ، ط، م.

الجهة ساكنا، بل السكون عدم الحركة التى فى ذلك الجنس مطلقا. وكذلك الساكن فى نوع أين أو كيف أو كم ، إذا حفظ مثلا أينا واحدا فهو ساكن فى ذلك الأين، وإذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن فى ذلك الكيف، وإذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن فى ذلك المقدار، ويستحيل أن يكون الشئ يحفظ أينا واحدا ثم يكون عادما لنقلة دون نقلة، وكذلك فى الاستحالة وغيرها، وإن كان يجوز أن يكون عادما لنقلة وغير عادم لحركة فى الوضع، مثلا مثل الفلك الذى يكون فى فلك آخر، فإنه من حيث الأين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا. وكذلك الحال فى الكيف، فإن الساكن بقياس التغير فى الكيف هو الذى لا يتغير فى الكيف، والساكن بقياس التغير فى الكم هو الذى لا يتغير فى الكم ، لكنه إن نشط واحد أن تجعل لكل حركة من حيث هى بصفته سكونا يقابلها يكون عدم تلك الحركة من حيث هى تلك الحركة، لزمه أن يجعل المتحرك إلى فوق ساكنا عن الحركة إلى أسفل. فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذى يتوهم طارئا على الحركة فيعدمها، فمع أنه يرخص له فى هذا النشاط من غير وجوب، إذ ليس كل عدم يتأخر، بل قد يتقدم ، يلزمه أن يكون السكون فى ناحية تحت هو الذى يطرأ على الحركة إلى أسفل، فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذى تطرأ عليه الحركة، حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة، كان السكون فوق، مقابل الحركة من فوق، وأما اعتبار التقابل بالطبيعة والقسرية، فيشبه أن يكون السكون فوق لا يقابل الحركة إلى فوق، لأنهما طبيعتان، بل التى الى أسفل . وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول التى بها تتخالف الحركات .

---

(١) الجنس : الجسم سا || أو كيف : وكيف م .
(٣) ويستحيل : ومستحيل سا، ط، م .
(٤) دون .... عادما : ساقطة من د. || يكون :+ للحق سا .
(٦) التغير : التعين د.
(٧) واحد : أحد سا || هى : هو سا، ط || يقابلها : يقابله ط .
(٨) عن : على سا .
(٩) فيعدمها : فيعدمه سا، ط،
(١٠) وجوب : وجل سا .
(١١) إلى أسفل .... الحركة : ساقطة من سا || فإن : وإن ط ، م.
(١٢) بالطبيعة : بالطبيعة د ، سا.
(١٣) طبيعتان : طبيعيتان د.

[الفصل الثامن]

ع ـ فصل

فى بيـان حال الحركات فى جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا او امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا محالة

قد عرفنا أن الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنضام الحركات، وعرفنا أنها كيف تتقابل، فحرى بنا أن نعلم أن أى الحركات تتصل بأى الحركات ، وأيها لا يتصل ، بل يتشافع ويتتالى .

فنقول : أما المختلفة الأجناس فلاشك أنها إذا تعاقبت على موضوع واحد، لم يكن على أنها حركة واحدة بالاتصال وأما المتفقة الأجناس كاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فخليق بنا أن نحقق الأمر فى ذلك . فإنه مما يعظم فيه الشك، أنه هل تتصل حركة الحجر الصاعدة بحركته النازلة، والحركة على قوس بالحركة على وترها، وبالجملة هل تتصل الحركتان اللتان يفرض لكل واحدة منهما شئ عنه وإليه الحركة، فيكون لأحدهما غاية وللآخر مبدأ ، كنقطة هى طرف مسافة، أوكيفية هى نهاية حركة إليها أومقدار ، أوغير ذلك. فإن قوما جوزوا هذا الاتصال، وقوما لم يجوزوه، وأوجبوا أن يكون بين أمثال هذه الحركات سكون. وللمجوزين حجج وللمانعين حجج ، فلنعدها ، ولنكشف عنها ، ثم لنورد ماعندنا . فمن حجج المجوزين قولهم : أرأيتم حجر رحى يرمى إلى فوق، أو ينزل إلى أسفل، ويعارضه فى مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه، أتسكن تلك الحصاة أولا

(٢) فصل : فصل حـ ب ؛ الفصل الثامن م .

(٤) اتصالا موجودا : الأمور فقط د|| أو امتناع : وامتناع د، سا، ط، م|| فيها : فيهما ط|| بينها : بينهما ط .

(٥) عرفنا (الأولى) : عرفت د؛ عرفناك ط .

(٦) وأيها : فإنها د|| أما : أن د.

(٧) أنها (الأولى) : ساقطة من ب، د

(٨) نحقق : نتحقق د|| فى ذلك : فيه ط .

(٩) الحجر :+ أيضا سا|| بحركته : بحركة ب .

(١٠) تتصل : ساقطة من م|| الحركتان : الحركات سا|| اللتان : التى سا|| واحدة : واحدا ب، د، سا ، م || منهما : منها سا || وللآخر : والآخر د .

(١١) مبدأ : مهمل سا|| كنقطة : النقطة سا|| مسافة : المسافة ط .

(١٠-١٢) هذا .... يجوزوا : ساقطة من م .

(١٢) وقوما : وفى ماسا || وأوجبوا : وأحبوا م || وللمانعين : وللمانعين د ، سا، ط، م .

(١٣) فلنعدها : ولنعدها ط .

(١٤) يرمى : رمى م || أتسكن : أترى يسكن ط .

ثم تأخذ فى ضد حركتها أو تتصل الحركتان معا . فإن سكن وجب من ذلك أن تكون الرحى تحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التى لها ، وهذا محال ، وإن اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك .

وقالوا أيضا : إن ذلك السكون من المحال أن يحصل من غير أن يكون له سبب بوجه من الوجوه ، ثم إن كان له سبب ، فإما أن يكون سببا عدميا أو يكون سببا وجوديا ، فإن كان سببه عدميا ، وهو عدم سبب التحريك فيجب أن لا يكون فى ذلك الجسم المرمى إلى فوق مثلا مبدأ حركة إلى أسفل ، فينبغى أن لا يتحرك إلا أن يتغير جوهره ، وليس الأمر كذلك . وإن كان السبب وجوديا فهو شئ مانع عن الحركة إما قسرى من خارج وإما طبيعى ، أو إرادى نفسانى من داخل ، وجميع ذلك ليس .

وقالوا أيضا : إنه لا يمنع أن يكون شئ يماس شيئا معينا فى آن ، ويفارقه ولا يبقى مماسا له زمانا ، حتى يكون ساكنا فيه . فلا يصح ماهو عمدة احتجاج مثبتى السكون ، فإنهم يتعلقون بأنه لا يجوز أن يقع فى آن واحد مماسة ثم مفارقة .

قالوا : وهذا مثل كرة مركبة على دولاب دائر ، فإنها إذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه ، فإنها تماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ، ولا تبقى مماسة له بعد ذلك زمانا . وأما المانعون عن ذلك فمن حججهم أن الشئ الواحد لا يجوز أن يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا ، إلا فى آنين ، وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ، ففيه سكون .

وقالوا أيضا : لو كان اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا ، لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال ، لأن وحدة الحركة هى الاتصال . فكان يجب أن تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذه محال

وقالوا أيضا لو جاز اتصال الحركة لكان يجب أن تكون غاية الصاعد العائد هابطا هى أن ينتهى فى حركته مستمرا إلى ماعنه ابتداء ، فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الهاربة عن حيز هو بعينه المقصود بذلك الهرب .

وقالوا أيضا : إنه إذا كان الشئ يبيض فابيض وهو يتسود فمن حيث هو يتسود ففيه سواد ، ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض ، فيكون مع أنه أبيض فيه قوة على البياض وهذا محال .

---

(٢) بطل : يبطل سا، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمتنع ط ، م || ويفارقه : يفارقه م .

(٩) فيه : منه م؛ + هذا خلف ط .

(١١) قالوا : وقالوا سا || وهذا : وهل م || بسيط : ساقطة من سا .

(١٢) مماسة : مماسا سا .

(١٥) كان : جاز سا، ط، م.

(١٦) بالاتصال : باتصال د || فكان : وكان م .

(١٧) أيضا :+ إنه ط، م || هى : ساقطة من ط .

(١٩) إنه : ساقطة من سا || هو ، ماهو ط؛ ساقطة من م .

(٢٠) فيه : ففيه م؛ ساقطة من ط.

فهذه الأشياء وما يشابهها عمدة مايحتج به الفريقان ، وليس ولا واحد منهما حسن الاحتجاج ، وإن كان المذهب الثانى هو الحق . لكنهم لم يتركوا لنا برهانا أقاموه عليه،بحيث نقنع به،أولم يفهموناه نفهما يتعرضون به لأن يقع على وجه يزيل الشكوك . فلهؤلاء القائلين بالسكون أن ينقضوا مااحتج به أولئك .

أما حديث الحصاة ، فإنها لا يخلو إما أن يكون الهواء المندفع أمام الرحى يصرف الحصاة قبل أن تقع بينها مماسة ، فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا فى الهواء قبل المماسة ، وإما أن لايكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحى فحينئذ لايستحيل ، وإن كان شنيعا أن تتوقف الرحى لاستحالة اتصال الحركتين، كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء . فإن الأمر الواجب وجوده لايبعد أن يبطل مامن شأنه أن يبطل ، أو يمنع مامن شأنه أن يمنع ، ويكون القدر من الزمان الذى فيه الإبطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال .

وأما الحجة الأخرى ، فيجوز أن يقولوا عليها : إن السبب فيه سبب عدمى ، وهو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة . فإن هذه القوة المحركة إنما تحرك بإحداث ميل،وقد علم أنها إذا كانت فى مكانها الطبيعى لم يكن لها هناك ميل إلى جهة البتة،وتلك القوة موجودة،فلذلك تجوز فى الجهة الأخرى التى ترامت إليها بميل قاسر أن تكون تارة ممنوعة عن الميل الذى تحدثه بالطبع بمعارضة الميل القسرى،ويلزم من ذلك أن لاتتحرك ، وذلك كسخونة الماء الغريبة إذا كانت قوية بعد،فإنها مانعة عن أن تنبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعى . فإنا نعلم أن الميل الغريب يستولى على الميل الطبيعى ويعدمه ، ويمنع عنها الحركة الطبيعية ، فيجوز أن يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب،بقدر مايمنع القوة الطبيعية عن إحداث الميل الطبيعى،ويكون أضعف من أن يقوى مع تلك الممانعة على التحريك فى تلك الجهة، بل يضعف عن التحريك، فلايحرك، ولايضعف عن ممانعة الطبيعة من إحداث الميل. فإن الميل الغريب يقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية، ولاالقوة الطبيعية تقوى على إحداث

---

(١) وما يشابهها : وما يشبهها ط؛ وما يشبههما م|| ، ما يحتج : مما يحتج سا|| منهما : منهم د، ط|| حسن : جنس سا

(٢) نقنع : نقع ب|| به : ساقطة من م|| أولم : إذلم سا؛ ولم ط. || يفهموناه : يفهمونا ط .

(٤) أمام : أما م .

(٦) الرحى (الثانية) : ساقطة من م.

(٧) مامن شأنه أن يبطل أو يمنع : ساقطة من م|| أو يمنع : ويمنع سا . (٧-٨) أن يمنع : أن يمتنع د، سا، م .

(٨) بحسب : ساقطة من سا .

(١٠) المحركة : ساقطة من د|| تحرك : تتحرك د.

(١١) فلذلك : فكذلك سا، ط، م|| إليها : إليه سا || بميل : لميل ط .

(١٢) تحدثه : تحدثها سا، ط، م .

(١٣) كسخونة : بسخونة م || أن : ساقطة من د .

(١٤) ويمنع عنها : وما يمنع سا؛ ويمنع عنه ط، م .

(١٥) بقية : فيه ب، د || يقوى : يكون يقوى سا .

(١٦) تلك :ذلك م .

(١٧) إحداث الميل :+ الطبيعى ط .

الميل الطبيعي إلى أن تبطل تلك البقية من الميل الغريب بنفسها أو يبطلها سبب آخر . ومثل هذا قد يشاهد بين المتفاوتين أيضا، إذا تنازعا في معان أخرى، فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا، وتارة يكون الامتناع لسبب يوجب السكون زمانا، بعده ينبعث الميل الطبيعي إذا وجد التحريك. فليس كل ميل كما حصل ميلا حصلت معه حركة، بل ربما كان أضعف من ذلك أو مشوبا بالمقابل، شوب المتوسطات إلى أن يصفو . وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة، فإذا انضم إليهم العاشر استقل ، فإن التسعة قد أوجبوا فيه ميلاما وأعدوا ميلا . إلا أن الحاجة لاتتم بذلك الميل في الاستقلال، بل تحتاج إلى زيادة. ويجوز أن يقال إن السبب فيه معنى وجودي، وهو أمر عرضي أيضا، وهو أن يكون المحرك يفيد قوة غريبة يتحرك بها الجسم ، وبتوسطها يفيد قوة مسكنة، وهو أمر كالمضاد للميل، وصورة مضادته أنه أمر غريب، به يحفظ الجسم مكان ماهو فيه ، كما بالميل يترك مكانه فيكون منه قسري وطبيعي ، كما يكون من الميل قسري وطبيعي .

وأما الحجة المولابية فقد قيل عليها إن الكرة الطبيعية لانقطة حقيقية لها وأنها تماس بسطح . وهذا لايعجبني ، بل الجواب الأصوب أنه حيث تكون كرة حقيقية، فلاتكون إلا محاطة بكرة، أو لامحيط لها، كما في السماوات ولايمكن معها هذا العمل . وحيث يمكن هذا العمل فلاتكون كرة حقيقية ، ولو كانت فربما استحال أن تماس دفعة وتزول، ووجب أن تقف وقفة ما لاستحالة ذلك، ومع ذلك فلايخلو إما أن يكون هناك بين الكرة والصفيحة خلاء، أو لايكون، ويستحيل أن يكون بين الكرة والصفيحة خلاء، فيجب أن يكون بينهما ملاء، فإن كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي يلاقي الصفيحة ، وهو بسيط مسطح، وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة. ولم يجز أن يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر، فإن النقطة لايتعين لها في السطح البسيط وضع متميز، غير أن يكون من ذلك البسيط. وإذا كان كذلك لم تقع مماسة بين الكرة وبين الصفيحة بالنقطة، وفرضت مماسة ، وذلك محال .

---

(١) من : عن ط|| الغريب : أو تبطل سا، ط، م || ومثل هذا : وهذا سا .
(٢) المتفاوتين : المتقاومتين بخ ، ط؛ المقاومين سا ؛ المتقاربين م . || عن .... الامتناع : ساقطة من م|| لسبب : بسبب سا، م.
(٣) يوجب : وجوب سا، ط، م || بعده : بعد ط .
(٥) ما : ساقطة من م.
(٧) عرضي : عرض ب، د.
(٨) كالمضاد : كالمتضاد م || وصورة : وصورته م || أنه : ساقطة من م || يترك : ترك ط .
(١٠) وأنها : فإنها د؛ + إنما ط|| بسطح : سطح سا .
(١١) محاطة : محاطا سا، ط؛ مخالطة م|| لها : له سا ، ط .
(١٣) ووجب : ووجبت سا|| فلا يخلو : لايخلو د، سا، م.
(١٤) والصفيحة (الأولى) : والصفحة ط|| والصفيحة (الثانية) : والصفحة د، ط .
(١٥) الصفيحة : الصفحة ط .
(١٦) لايتعين : لايتغير م|| السطح : ساقطة من د، سا|| البسيط : ساقطة م .
(١٧) البسيط : ساقطة من سا || تقع: تكن سا|| الصفيحة : الصفحة ط .

على أن هذا تعليق لأحكام طبيعية بأوهام رياضية وهو غير صواب ، فإن ذلك مع أنه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على مابيناه إلا أن يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين فى الوهم ، ونحن لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين فى الوهم ، إنما نمنع ذلك فى الأمور الطبيعية الخارجة عن الأوهام .

ثم لأولئك أن يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء، أما الأولى فلأنها سوفسطائية، وذلك لأنه إما ان يعنى بالآن الذى يكون فيه مباينا طرف الزمان الذى يكون فيه مباينا، فيكون طرف زمان المباينة التى هى الحركة، فيكون ذلك بعينه الآن الذى كان فيه مماسا، فلا يمتنع أن يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة، بل فيه أمر مخالف للحركة، وأن يكون طرف زمان المباينة هو نفس آن المماسة، وليس فيه مباينة . وإن عنى به آن يصدق فيه القول إن الشئ مباين، فحق أن بينهما زمانا، لكنه الزمان الذى يحرك فيه من المماسة إلى ذلك البعد، وليس ذلك الزمان زمان السكون، خصوصا ومن مذهبهم أن الحركة والمباينة وما يجرى ذلك المجرى، ليس له أول مايكون حركة ومباينة .

وكذلك إن تركوا لفظة المباينة، وأوردوا بدلها لامماسة، فإنه يجوز أن يكون فى طرف الزمان الذى فى كله لامماسة، مماسة. وقد سلف منا بيان يتعلق به تحقق هذا المكان، فلنستعن به. وعلى أن جميع ذلك ينتقض إذا كان المتحرك فيه أعنى المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بأن صار بعضه أسود وبعضه أبيض، أو كان أجزاء منضودة على التماس، فكان هناك حدود بالفعل. لكنه ليس يبعد أن يقال إنه إذا عرض ذلك، وجب أن يقع عند الفصول بالفعل وقفات ، وتكون الحركة أبطأ منها لولم تكن .

وأظن أن بعضهم قال : أما القطوع فكذلك، وأما ماتكون النهايات فيه بالعرض، كما بين السواد والبياض، فإن الشئ لايكون بالقياس إلى المتحرك ذا حدود، بل بالقياس إلى تلك الكيفيات ، وهو بالقياس إلى ذلك متصل، كأنه لابياض فيه ولاسواد .

وهذا ليس يعجبنى، فإنه لم يكن المانع الذى أوردوه أمرا بالقياس إلى شئ، بل كان لوجود أمر بالفعل

---

(١) بأوهام : بأوضاع سا .

(٢) يلزم : يلزمه د|| مابيناه : ماعلته سا || اتصال : اتصاله سا || ونحن : لكن نحن سا .

(٤) يعودوا : يقولوا سا || وينقضوا : وينتقضوا ط || فلأنها : فإنها ط .

(٩) خصوصا : وخصوصا سا، ط، م || ومن : من سا || ذلك المجرى : مجرى ذلك سا .

(١١) لفظة : اللفظ م|| وأوردوا : أوردوا م || كله : كل م .

(١٢) لامماسة مماسة : لامماسة د، م || تحقق : تحقيق ط .

(١٣) عرض : يعرض م .

(١٥) لو لم: أولم ط.

(١٦) القطوع : المقطوع ب، د|| بالعرض : بالفرض ط .

(١٧) وهو بالقياس : ساقطة من م .

(١٩) أوردوه : أورده م .

يوصل إليه وينفصل منه. وههنا ذلك الحكم موجود لاشك فيه، فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض، ومسلم أنه إذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة إلا طرف المسافة إما على الإطلاق وهو آخره، وإما من حيث هو مسافة فهو آخره وغير آخره أيضا، أعنى من حيث يقف عليه المتحرك وإن لم ينته إلى طرف المسافة من حيث هو بعد.

وأما الحجة الثانية فلأولئك أن يقولوا إن الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على أى نمط من الاتصال اتفق، كما أن الخط الواحد ليس يكون واحدا على أى نمط من الاتصال اتفق، بل الاتصال الموحد للمقادير وما يشبهها وهو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل. وأما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف، فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئا واحدا، الوحدة التى لا كثرة فيها بالفعل، بل عسى أن تكون بالقوة، وإلا فالمثلث يحيط به خط واحد بالحقيقة.

وقد فرغنا نحن سالفا عن تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال، وعرفت أن الاتصال منه موحد، ومنه مفرق، فلا يكون إذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد، بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق. فإن هذا الاتصال هو اتصال شئ بشئ، بطرف موجود بالفعل مشترك بينهما، ومالم يكن اثنينية بالفعل، لم يكن هذا الاتصال بالفعل، بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل. فهذا الاتصال إذن ليس هو الاتصال الموحد، بل الاتصال المفرق، وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد والبياض. وبهذا يعلم أيضا الغلط فى الحجة التى يتلوها، وأنه إنما كان يكون الغاية هى بعينها المبدأ، لو كان اتصال موحد لا مفرق. والأشياء المتفرقة والمتتالية قد يجوز أن يكون منها غايات بعد غايات.

وأما الحجة الأخيرة فهى سخيفة، وذلك أنه عندما صار أبيض لا يقال إنه يتسود، بل ذلك بعده فى زمان، طرفه هو ذلك الآن الذى هو فيه أبيض. ومع ذلك فلا يستمر احتجاجهم إذا قال قائل: إن هذا الأبيض بالفعل هو بالقوة أبيض آخر أيضا، لأنه فى قوته أن يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض، وقد تخللهما زمان

---

(١) يوصل : موصل ب، د || وينفصل : ومنفصل ب، د|| لاشك : ولا شك ط .
(٢) إلاطرف : الأطراف د، م.
(٣) أيضا أعنى من : يعنى سا || من : ساقطة من ط، م || وإن : وإنه ب .
(٤) ليست : ليس ط|| الاتصال :+ كيف ط .
(٥) يكون :+ خطا سا|| الاتصال (الثانية) :+ الموجود ط .
(٦) يشبهها : أشبهها سا . (٨) تكون : ساقطة من ب ، د سا، م .
(٩) عن : فى ط .
(١٠) بالاتصال : باتصال د.
(١١) هو اتصال : ساقطة من م|| مالم : فما لم سا|| اثنينية : اشتبه سا ؛ انيته م .
(١٢) فهذا : وهذا سا، م|| الاتصال (الثانية) : اتصال ط .
(١٣) كاتصال : ساقطة من م .
(١٥) والمتتالية : المتتالية د، سا، ط، م.
(١٨) آخر : أحمر د||.

يفصل بينهما ، فيكون بالقياس إلى هذا البياض الموجود لا قوة له عليه ، وبالقياس إلى بياض ينتظر له قوة عليه .

وإذ قد أوضحنا حجج هؤلاء، فبالحرى أن نعرف نحن الحجة التى لأجلها تمسكنا بأحدالمذهبين. فنقول : إن كل حركة بالحقيقة فهى تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشئ القائم أمام المتحرك أو احتياجه إلى قوة يمانعه بها.وهذا الميل فى نفسه معنى من الأمور به يوصل إلى حدود الحركات،وذلك بأبعاد من شئ تلزمه مدافعة لما فى وجه الحركة،وتقريب من شئ . ومحال أن يكون الواصل إلى حدما واصلا بلاعلة موجودة موصلة،ومحال أن تكون هذه العلة غير التى أزالت عن المستقر الأول ،وهذه العلة تكون لها قياس إلى مايزيل ويدافع ،وبذلك القياس يسمى ميلا ، فإن هذا الشئ من حيث هو موصل لايسمى ميلا،وإن كان الموضوع واحدا؛وهذا الشئ الذى يسمى ميلا قد يكون موجودا فى آن واحد . وإنما الحركة هى التى عسى أن يحتاج فى وجودها إلى اتصال زمان ؛ والميل مالم يقسر ولم يقع أولم يفسد، فإن الحركة التى تجب عنه تكون موجودة . وإذا فسد الميل لم يكن فساده هو نفس وجود ميل آخر، بل ذلك معنى آخر ربما قارنه . فإذا حدثت حركتان فعن مباين وإذا وجد ميل آخر إلى جهة أخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه،فيكون هو بعينه علة للتحصيل والمفارقة معا ، بل يحدث لامحالة ميل آخر له أول حدوث، وهو فى ذلك الأول موجود،إذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما أول حدوث،إذ لايوجدان على وجه مّا إلا فى زمان وإلا بعد زمان،إذ هى مقتضية لأين لم يكن الجسم قبله فيه ، ولا يكون بعده فيه،فيقتضى تقدما وتأخرا زمانيا،بل هو كاللاحركة التى تكون فى كل آن . فكذلك الآن الذى قد يحدطرف الحركة يجوز أن يكون هو بعينه حدا للاحركة،حتى يكون لاحركة موجودا فى آن،هو طرف حركة مستمرة الوجود بعده،فلايحتاج بين الحركة وبين اللاحركة إلى آن وآن،بل يكفى آن واحد ولايعرض محال،لأن ذلك الآن لا تكون فيه الحركة والسكون معا،بل واحد منهما . وأما

(٢) عليه : على البياض سا .
(٣) وإذ : فإذا ط .
(٤) فهى :+ التى م .
(٥) بها : به سا، م || به : له ط .
(٦) موصلة : ساقطة من د .
(١٠) أولم : ولم د.
(١٢) نفسه : بعينه ط .
(١٤) اللذين : الذى ب، د ، سا|| ليس : ساقطة من د .
(١٥) الجسم : لجسم ط || كاللاحركة : كلاحركة ب، د، ط؛ على حركة سا .
(١٦) فكذلك : فلذلك سا ، م || للاحركة : للحركة ط .
(١٧) لاحركة : اللاحركة م || موجودا : موجودة ط || حركة : حركته ط|| مستمرة : ومستمر سا، م؛ ويستمر ط .
(١٨) ولا يعرض : لايعرض ط || معابل : مقابل سا .

الآن الذى فيه أول وجود الميل الثانى، فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الأول، إذ هو آخر وجود الميل الأول الذى بينا أنه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا . فإن كان يوجد موصلا زمانا، فقد صح السكون وإن كان لايوجد موصلا إلا آنا، فليس ذلك الآن آخر، إلا أن يكون ماهو له آخر موجودا فيه، إذ ماهو له آخرهو موصل، والموصل لايكون موصلا وهو غير حاصل، وإنما لم يكن الآنان واحدا، لأن الشئ لايكون فى طبيعته مايوجب الحصول ومايوجب اللاحصول معا، فتكون طباعه تقتضى أن يكون فيه اقتضاء بالفعل وأن لايكون اقتضاء بالفعل . فإذن آن آخر الميل الأول غير آن أول الميل الثانى .

ولا تصغ إلى من يقول إن الميلين يجتمعان، فكيف يمكن أن يكون شئ فيه بالفعل مدافعة جهة أو لزومها، وفيه بالفعل التنحى عنها، فلايظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى أسفل البتة، بل مبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، وقد يغلب كما أن فى الماء قوة ومبدأ يحدث البرد فى جوهر الماء إذا زال عائق، وقد يغلب كما تعلم .

فقد بان أن الآنين متباينان، وبين كل آنين زمان. والأشبه أن يكون الموصل يبقى موصلا زمانا، لكننا أخذناه موصلا آنا ليكون أقرب من الموجب لعدم السكون، فقد انحلت الشبه، وتول أنت بنفسك بناء حجج العلم الأول على هذا الأصل .

---

(٢) الأول : ساقطة من م || أنه : أن ط.
(٣) أن : ساقطة من سا ، ط، م.
(٤) الآنان : الآنات سا، م.
(٥) طبيعته : طبيعة م.
(٦) لايكون : + فيه م|| آن آخر : آخر آن سا ، ط ، م || آن أول : أول آن ، ط، م سا || الميل : ميل ط.
(٩) العائق : عائق سا، ط، م. || وقد ... عائق : ساقطة من د || وقد : قد ط. (١٠) كما : وكما ط.
(١١) لكننا : لكنا سا، ط .
(١٢) السكون : الشكوك سا .

[الفصل التاسع]

ط ـ فصل

فى الحركة المتقدمة بالطبع وفى ايراد فصول الحركات على سـبيل الجمع

وإذا قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ ، فبالحرى أن نختم القول فى الحركات ، بأن نعرف أى الحركات أولى بالتقدم. فنقول: أما أولا ، فإن الحركة المكانية أو الوضعية أقدم الحركات، وذلك لأن النمو لا يخلو عن كل حركة مكانية مع الحركة الكمية ، ولا يخلو من وارد على النامى متحرك إليه وفيه ، والمكانية والوضعية تخلو عنه، والتخلخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة ، والاستحالة لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية ، إذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة ، إذ هى بين الأضداد ويكون لها لا محالة علة ، لم تكن من قبل علة بالفعل، ثم صارت علة . فلا يخلو إما أن تكون تلك العلة واصلة إلى المعلول أو لا تكون، فإن لم تكن واصلة فوصلت، حتى أحالت، فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية؛ وإن كانت واصلة، ولكن ليست بفعل، فهو إذن يحتاج إلى استحالة فى إرادتها أو غير ذلك حتى تفعل. والكلام فى تلك الاستحالة ثابت، وإن كان لا يحتاج إلى وصول ولا إلى استحالة ، وهو موجود، والموضوع موجود، وليس يفعل، فليس بمحيل أصلا، فالكلام فى الاستحالة ثابت .

على أن كلامنا فى الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية، وهى إنما تفعل بعد مالم تفعل بالقرب بعد البعد. والكلام فى الحركات النقلية المتناهية المستقيمة هذا الكلام، فإنها لا تكون متصلة بغير نهاية، فيحتاج أن تتقدمها حركات حتى توجد . وأما الوضعية والنقلية المستديرة إن كانت موجودة، فليس الأمر فيها على هذه الصورة،

---

(١) فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .
(٥) أو الوضعية : والوضعية سا، م || أقدم : تقدم سا .
(٦) الحركة : حركة سا || وفيه : ومنه ط|| والمكانية : المكانية م .
(٧) استحالة : الاستحالة ط|| والاستحالة :فالاستحالة ط .
(٨) بين : من سا . || لها : لها د ؛ ساقطة من ط .
(٩) العلة : العلية ط .
(١١) إرادتها : إرادته سا، م|| فى : ساقطة من م .
(١٢) وهو : فهو م|| فليس : ساقطة من د .
(١٤) إنما :+ لم سا .
(١٥) فيحتاج :+ إلى ط .

بل يكفى لها محرك واحد ثابت، ويصلح أن تكون أصناف مايحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الأجسام الأخرى ،، أسبابا لانبعاث حركات واستحالات أخرى .

فبين من هذا أن أقدم الحركات ماكان على الاستدارة، فإنها أقدم الحركات المكانية والوضعية، وهذا الصنف من الحركات أقدم من سائر الحركات الأخرى بالشرف أيضا ، لأنه لايوجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل ، ولايخرجه عن جوهريته بوجه من الوجوه ، ولايزيل أمرا له فى ذاته ، بل يزيل نسبة له إلى أمر من خارج ، ويخص المستديرة بأنها تامة لاتقبل الزيادة، ولايجب فيها الاشتداد والضعف ، كما يجب فى الطبيعة أن تشتد أخيرا فى السرعة، والقسرية أن تشتد ، كما يقال وسطا، ولاشك أنها تضعف أخيرا . والجرم الذى له الحركة المستديرة بالطبع هو أقدم الأجرام ، وبه تتحدد جهات الحركات الطبيعية للأجرام الأخرى .

وإذ قد استوفينا تحقيق هذه المعانى، فبالحرى أن نجمع الفصول التى للحركات، ونقول : أولا كل ماينسب إليه صفة فإما أن يقال تلك الصفة التى له بذاته ، بأن تكون الصفة موجودة فيه كله، مثل مايقال أن الثلج أبيض. وإما أن لاتكون بالحقيقة موجودة فى كله، ولكنها بالحقيقة فى جزئه، مثل مايقال إن الإنسان يرى وإن العين سوداء . وإما أن تقال بالعرض على الإطلاق بأن لاتكون فيه، بل فى شئ يقارنه، كما يقال إن البناء يكتب وكما يقال للبياض إنه ينتقل عندما ينتقل الأبيض . فالمتحرك والمحرك إما أن يقال له ذلك لذاته مطلقا أو للجزء، كما يقال فلان يكتب وإنما تكتب يده أو فلان يتحرك وإنما تتحرك يده. وإما أن يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن فى السفينة أنه يتحرك. فمنه ماليس من شأنه البتة أن يوصف بذلك، كالبياض إذا قيل إنه يتحرك، ومنه ماشأنه ذلك، كالمسمار المسمر فى السفينة . وكذلك المحرك قد يكون بالعرض وغير مطلق، على ماقيل فى أبواب سلفت. والحركة إذا كانت فى ذات الشئ فقد تنبعث عن طبيعته، لامن خارج ولابإرادة ولاقصد، كنزول الحجر. وقد تنبعث عنه بالإرادة، وقد تكون بسبب قسرى من خارج كصعود الحجر . والطبيعى والإرادى

---

(١) أصناف : أصنافه ط .

(٣-٤) الحركات المكانية ... أقدم : ساقطة من سا .

(٤) بالشرف : وبالشرف سا، ط، م .

(٥) ولا يخرجه : فلا يخرجه م || يزيل : مزيل ط || نسبة : نسبته ط || من : ساقطة من سا .

(٦) ويخص: ويختص ط || الطبيعة :+ من سا، ط، م .

(٧) أخيرا : آخر د، سا .

(٨) تتحدد : ينحدر ط.

(٩) وإذ قد : وإذا سا || أولا :+ أن ط.

(١٠) التى : ساقطة من د، سا، ط، م.

(١١) لاتكون : يكون م.

(١٦) ذلك : كذلك سا || وغير : او غير ط، م || فى : على سا .

(١٧) سلفت : سبقت ط || فقد : وقد ط || ولا قصد : ولا يقصد سا .

(١٨) بسبب : ساقطة من د .

يشتركان دائما فى أن يطلق عليهما لفظة الحركة الكائنة من تلقاء المتحرك، وذلك لأنها ليست من خارج، وربما قيل ذلك خاصة للذى يكون بإرادة . والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون فى غير المكانية والوضعية، فإن ههنا استحالة طبيعية ، كصحة من يصح بالبحران الطبيعى، وتبرد الماء الحار اذا استحال بطبيعة إلى البرد، واستحالة قسرية كاستحالة الماء إلى الحر ، وههنا كون طبيعى، مثل تكوين الجنين من المنى والنبات من البذور؛ وكون قسرى، مثل إحداث النار بالقدح؛ وفساد طبيعى مثل الموت الهرمى؛ وفساد قسرى، كالموت عن القتل، والموت عن السم. وههنا زيادة فى مقدار الجسم طبيعة، كنمو الصبى؛ وأخرى قسرية كالنمو الذى يستجاب بالأدوية المسمنة . وههنا ذبول طبيعى كما فى الهرم ، وذبول قسرى كما بالأمراض .

ويجب أن يعلم أن قولنا حركة طبيعية ليس يعنى به أن الحركة تصدر البتة عن الطبيعة، والطبيعة بحالها التى لها، فإن الطبيعة ذات ثابتة قارة، ومايصدر عنها لذاتها فهو أيضا ثابت قار قائم موجود مع وجود الطبيعة، والحركة التى هى الحركة القطعية تعدم دائما وتتجدد بلا استقرار، والحركة التى حققناها لامحالة فإنها تقتضى ترك شىء، والطبيعة إذا اقتضت لذاتها ترك شىء فتقتضى لامحالة ترك شىء خارج عن الطبيعة. وإذا كان كذلك فما لم يعرض أمر خارج عن الطبيعة، لم يعرض قصد ترك لها بالطبع. فإذن الحركة الطبيعية، لا تصدر عن الطبيعة إلا وقد عرضت حال غير طبيعية؛ ولا تكون حال غير طبيعية، إلا وبإزائها حال طبيعية ، إذ كانت هذه غير تلك، فتلك طبيعية، فتكون غير الطبيعية تترك تركا متوجها إلى الطبيعة. فكل حركة طبيعية إذا لم تعق، فهى تنتهى إلى غاية طبيعية ، ويستحيل إذا حصلت تلك الغاية أن يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية ، لأن الحركة ترك ما وهرب . والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع ، فكل حركة طبيعية إذن فهى لأجل طلب سكون، إما فى أين أو فى كيف، أو فى كم، أوفى وضع، فكل حركة لاتسكن، فليست بطبيعية، فالحركة المستديرة المتصلة إذن لاتكون

---

(١) لفظة : لفظ ط|| الكائنة : المكانية سا، م|| وذلك : فى ذلك م .

(٢) خاصة : خاصا سا|| بإرادة : بالإرادة ط .

(٣) بالبحران : بالبحر مكان سا .

(٤) الحر : الجزء د؛ الحرى ط|| وههنا : وهنا ط || من المنى : ساقطة من سا .

(٧) المسمنة : المستمينة د.

(٨) بحالها : ساقطة من سا .

(٩) لها : ساقطة من د || قائم : ساقطة من سا .

(١٠) القطعية : ساقطة من م .

(١١) وإذا : فإذا سا، ط، م.

(١٢) فإذن : فإن ط.

(١٣) ولا تكون حال ... فتلك طبيعة : ساقطة من ب . || إذ : إذا سا .

(١٤) متوجها :+ به ط|| الطبيعية : الطبيعة سا، ط، م .

(١٥) وهرب :+ ما ط .

(١٦) فكل : وكل د ، ط || سكون : السكون ط .

طبيعية ، وكيف تكون وليس شئ من الأوضاع والأيون التي تفرض مهروباعنه بالطبع بتلك الحركة إلا وهو بعينه مقصود إليه بالطبع بتلك الحركة ، ومحال أن تهرب الطبيعة بالطبع عن أمور تؤمها بالطبع فالحركات المستديرة تكون إما من أسباب من خارج، وإما عن قوة غير الطبع ، بل عن قوة إرادية . وقد يجوز أن لايختلف مايكون عن القوة الإرادية ، إذا لم تختلف الدواعي والموانع والغايات والأغراض ، فلم تتجدد الإرادات وكانت الواحدة منهامبلوغا بها المرادفي الحركة، ولايمنع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط أن يكون ذلك الجسم ذا نفس على مايشكلك به بعضهم قائلا : إن المشائين يوحون أن لاتكون النفس إلا للجسم المركب، ثم يقولون لحركة مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس وأنها لجرم بسيط . وذلك لأن المشائين لم يمنعوا أن يكون في البسائط كلها متنفس، بل إنما منعوا أن يكون ذلك الجسم من البسائط الأسطقسية الموضوعة للتركيب . فإن هذه البسائط مالم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم يقبل الحياة، فإن كان جسم بسيط لاضد له في طبعه، فهو أقبل للحياة .

ويجب أن يعرف ههنا أن الطبيعي على كم أوجه يقال ، بحسب ماينتفع به في الموضع الذي نحن فيه ، ثم نتمم الكلام في الحركة الطبيعية، فنقول : إن الطبيعي قد يقال بالقياس إلى الشئ الذي له الأمر الطبيعي وحده، وقد يقال لا بالقياس إليه وحده، بل بالقياس إلى طباع الكل بالشركة، مثال هذا القسم هو أن كون الأرض غير حقيقية التدوير ، وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا ، بالقياس إلى طبيعة الأرض نفسها. فإن طبيعة كل بسيط لاتقتضي اختلافا فيه، بل تقتضي التشابه، فيجب أن يكون الشكل الطبيعي البسيط كريا . ولكن الأمر الذي تقتضيه طبيعة الأرض من استعدادها وفعلها معا إذا قرن به طبيعة الكل، كان وجود هذا الشكل له طبيعيا، أى أمرا يجب عن طباعه وطباع الكل، وماعليه مجرى الأمر الجزئي في الكل، على ماسنوضح هذا في موضعه . وكذلك تصرف

---

(١) تكون : ساقطة من سا ؛ + طبيعية ط || تفرض : تفترض سا، ط، || عنه : عنها م .
(٢) الحركة : الحالة سا|| أمور تؤمها : أمر تؤمه ط، م .
(٣) من (الثانية) : ساقطة من ب|| عن (الأولى) : من سا .
(٤) والأغراض : والإرادات سا || وكانت : ساقطة من م .
(٥) منها : منه سا || بها : به سا || أن : بل سا .
(٦) ما يشكك : ماسئل سا ،م || للجسم : الجسم ط || لحركة : بحركة ط .
(٧) متنفس : تنفس نفس ط.
(٨) منعوا : يمنعون ط ؛ + من سا||تتركب : يركب ط .
(٩) لم : ولم ط || طبعه : طبيعته د، ط .
(١٠) الموضع : الوضع د.
(١١) الشئ : شئ د.
(١٢) كون : تكون م .
(١٣) نفسها : ساقطة من م.
(١٤) البسيط : للبسيط ط ، م.
(١٥) أى : أو ط|| عن : من سا .
(١٦) الجزئي : الخيرى د || وكذلك : فكذلك ط .

الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية، هو لنفس الغذاء غير طبيعى، ولكن إذا قيس إلى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا. وأما الطبيعى الخاص بالشئ، فهو أن يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه وحده، ونعنى بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشئ تحرك لا بالإرادة، كانت طبيعية صرفة، أو كانت كنفس النبات، فيكون أحد قسمى هذا الباب على نحو تحرك الحجر إلى أسفل، وهو الذى يكون لا عن إرادة، ولا أيضا مختلف الجهة؛ والثانى على نحو تحرك النامى إلى نموه، فإن ذلك ليس بإرادة، ولكنه مختلف الجهة وقد تكون حركة بإرادة غير مختلفة الجهة ولا تسمى طبيعية إلا باشتراك الاسم كالحركة الأولى. فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هى التى تكون عن قوة فى الجسم نفسه تتوجه إلى الغاية التى لطبيعة ذلك الجسم، وعلى الوجه الذى تقتضيه طبيعة ذلك الجسم إذا لم يكن عائق، مثل تكون يد الإنسان ذات خمس أصابع فى مدة مثلها يتكون، وعلى نحو من التوجه لا غير زايغ عن الحدود الواجبة، فإنه قد تكون حركة عن الطبيعة، ولكن لا إلى غاية طبيعية، مثل تكون الإصبع الزائدة والسن الشاغية، وقد تكون حركة لا عن الطبيعة، ولكن إلى الغاية الطبيعية، كما يرمى حجر إلى أسفل على خط مستقيم، رميا لا نصدر مثل الحركة التى فيه عن الطبيعة التى فى الحجر وحدها. وقد يتفق أن يكون من المبدأ إلى الغاية ولكن معوقا، مثل أن تكون حركته أبطأ من الواجب أو ذات كيفية غير موافقة للاستمرار إلى الغاية. فهذه قد يقال لها طبيعية.

ولكن الحقيقى هو ماقلناه أولا، وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة، الخاصة بالشئ، بل بالقياس إلى أمور من خارج. فإن الاحتراق طبيعى للكبريت عند ملاقاة النار، والانجذاب طبيعى للحديد عند مقاربة المغناطيس.

(٢) وأما :+ هو ط || فيه : منه ط .
(٣) كانت : وكانت ط|| صرفة : صرفا ب، د، سا || كنفس : لنفس د .
(٤) نحو : ساقطة من سا .
(٥) حركة : الحركة ط|| غير : وغير سا، م.
(٧) لطبيعة :+ فى د|| الوجه : بوجه ط .
(٨) يد : بدن م|| زايغ : ذائغ ط.
(٩) تكون : تتكون ط، م|| ولكن : لكن م || الإصبع : الأصابع ط .
(١٠) الشاغية : الشناهية ط || كما : كن سا، ط، م || حجر : حجرا سا، ط، م .
(١١) الحجر : الحركة سا . (١٢) حركته : حركة ط . .
(١٤) ماقلناه : ماقلنا ب، د، سا ، م .

[الفصل العاشر]

ى ـ فصل

فى كيفية كون الخير طبيعيا للجسم وكذلك كون أشياء اخرى طبيعية

فنقول : إن كل جسم، فسنبين أنه يقتضى حيزا يخصه، والمقتضى لذلك صورته التى بها يتجوهر أوصورة الغالب فيه ،وقد يقتضى كما أو كيفا أو وضعا أو غير ذلك . فإن كان الحيز الذى يقتضيه موقوفا عليه لايفارقه لم تكن له حركة طبيعية ناقلة إلى الحيز ؛ وكذلك إن كان كيفية بهذه الصفة أو كمية، فإن كان حيزه حيزا يمكن أن يفارقه، بأن يزال عنه قسرا فإنه يكون له عود بالطبع إن لم يمتنع قسرا، أو كان لم يزل عن حيزه، بل كان أول حدوثه فى غير حيزه، فإنه بالطبع، ينتقل إليه إن لم يمنع قسرا . فإن كانت كيفيته مما يجوز أن يسلب بالقسر ككيفية الماء، أعنى برودته فإنه إذا زال القاسر، توجه إليها الشئ بالطبع ،فاستحال الماء المسخن مثلا باردا. وإن كانت كميته مما يجوز أن يسلب بقسر مثلا كما يخلخل الهواء بالقسر ، حتى يصير أعظم ، أو يضغط بالقسر ، حتى يصير أصغر، على ما أخبرنا عنه فى باب الخلاء ، فإنه إذا زال القاسر انتقل الجوهر إلى حجمه ، أو كانت كميته مما لا تحصل له فى أول وجوده، بل يكون أول وجوده وجودا غير مستكمل وإنما يستكمل بالاستمداد، فإنه يتحرك إلى كماله فى حجمه بالغذاء طبعا ،أو كان وضع أجزائه وضعا مقسورا كما يحنى الخشب المستقيم بالقسر ، فإنه إذا خلى سبيله من غير كسر أورض ، رجع بحركته إلى الوضع الأول .

لكنه قد يشكل فى الحيز، مما لا يشكل فى أمر غيره، فإن الجسم المتحرك فى جهة ما تعرض له أمور: من ذلك

---

(٢) فصل : فصل ى ب الفصل العاشر ط، م .
(٣) له : ساقطة من سا .
(٥) فإن : وإن م .
(٦) وكذلك : ولذلك د || كان : كانت سا، ط ، م || كيفية : كيفيته م || كيته : كيته م .
(٧) يمتنع : يمنع سا ، ط ، م || أوكان : وكان ط || بل كان كان : + أول د .
(٨) يمنع : يمتنع د || قسرا : ساقطة من م .
(٩) أعنى : + به ط || القاسر : القياسى سا .
(١٠) يخلخل : يتخلخل سا ، ط .
(١١) يكون : كون ب .
(١٢) يحنى : ينحنى ط .
(١٣) بحركته : بحركة د .
(١٤) جهة : وجه م .

أنه متحرك إلى تلك الجهة ، ومن ذلك أنه متحرك إلى مكان ما، ومن ذلك أنه متحرك إلى حيث كليته . فيشتبه الأمر ويشكل فلا ندرى أنه إلى أى واحد من هذه الأشياء يتحرك. ولو كان الماء يطلب الجهة، والنهاية فى نزوله إلى أسفل، لما وقف دون حد وقوف الأرض، ولما طفا على الأرض ولما رسب فى الأرض. وكذلك حال الهواء ، لو توهم جزء منه مقسورا إلى حيز النار ، فوجد ينتقل من حيز النار إلى حيز نفسه .

وستعلم أنه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع ، حتى يكون لك أن تقول: إن الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، ولو كان الهواء يطلب ماتطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها إليه. لكنا إذا وضعنا أيدينا على شطر من الهواء، أحسسنا باندفاعه إلى فوق، كما إذا حبسناه فى إناء تحت الماء . ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط، والمكان هو سطح الجسم الذى يحويه، والطبيعى هو سطح الجسم الذى يحويه بالطبع ، لكان الماء يقف فى الهواء حيث كان لأنه فى سطح الجسم الطبيعى الذى يحويه ، ولكانت النار المتصعدة تطلب أن يشتمل عليها مكان هو سطح فلك. وهذا الطلب محال، لأنه إنما يماس طائفة من سطح الفلك من جهة، ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من رأس البئر يلتصق بشفيرها ، ولا يذهب غورا ، فإن الاتصال بالكل هناك أقرب مسافة ولكان الحجر يصعد، لو توهمنا إن كليته زال عن موضعه. فكان حينئذ لا يخلو إما أن يكون بالطبع ، يميز جهة دون جهة ، وهذا محال ، أو يكون قد انفعل عن الكلية انفعالا آخر من جهة أخرى، فتكون حركته إلى الكلية ليس عن طباعه ولكن تجذب الكلية إياه . وقد فرضنا حركته طبيعية، وعلى أنه يستحيل أن يفعل الشئ فى شبيهه فعلا وأثرا بالطبع ، من حيث هو شبيهه إلا بالعرض ، ولكانت الأرض الصغيرة كالمدرة أسرع انجذابا من الكبيرة. فالذى يجب أن يعتقد فى هذا، هو أن الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعى وتهرب من غير الطبيعى، لا مطلقا ولكن مع ترتيب من أجزاء الكل مخصوص ، ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات. فإن الجهة عينها غير

---

(١) تلك ..... إلى : ساقطة من م || فيشتبه : فيشبه ط .

(٣) وقوف : وفوق م || ولما طفا على الأرض : ساقطة من سا .

(٤) لوتوهم : وتوهم م || حيز (الأولى) : حجر د|| فوجد : توجب م .

(٧) ماتطلب : ساقطة من م|| مساوقتها : مساوقته سا|| إليه : إليها ط .

(٨) حبسناه : احتبسناه سا .

(٩) الجسم (الثانية) : + الطبيعى ط، م. || لكان : فكان م.

(١٠) يشتمل : يشمل ط

(١١) فلك : ذلك ط ؛ الفلك م .

(١٢) البئر : + بل د || بشفيرها : بشفيرتها ط || ولايذهب : فلا تذهب ط .

(١٣) فكان : وكان د .

(١٤) دون جهة : ساقطة من م .

(١٦) شبيهه : شبهه ب ، د ، ط .

(١٨) فإن : وإن م || عينها : عنه د ؛ عليها ط .

مقصودة إلا لأجل كون هذا المعنى فيها، وإن الكلية التى لكل بسيط ليست مقصودة فى الحركة الطبيعية التى لأجزائها بذاتها ، ولكنها موضوعة حيث المقصود ، بل المقصود ماذكرناه . فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المتحققة فقط ، ولا يصح إلى غيرها . وأما الهرب فيصح من مقابلاتها أيها اتفق ، فإنه إذا كان المكان غير طبيعى ، وإن كان الترتيب طبيعيا هرب منه الهواء المنتشف المحصور فى آجرة مرفوعة فى الهواء ، فإن الآجرة تنشف الماء من أسفل لشدة هرب الهواء عن محيط غريب ، واستحالة وقوع الخلاء ، ووجوب تلازم الصفائح ، فيخلفه الماء فى مسام الآجرة متصعدا فيها ، لهرب الهواء عنها ، وإن كان الترتيب فى البعد والقرب قريبا من الواجب ، وكهرب الماء من الهواء ، وإن كان المكان طبيعيا ، وليس الترتيب حاصلا . وبالحرى أن نعرف هل الهرب هو الذى يحركه أو الطلب . لكنه لو كان الأمر ليس إلا الهرب ولا طلب ، لم تتعين جهة إليها الهرب دون الطلب ، وحال الماء مثلا فى أن طبيعته تحدث ميلا فى جوهره ، وذلك الميل يحدث ميلا واندفاعا فيما يلاقيه ، لولا أنه أحدثه فى نفسه لم يحدث الميل عنه فى غيره ، كحال الماء فى أنه إنما تفعل صورته الطبيعية التبريد فى غيره مما يفيض عنها من برد فى جسمها التى هى فيه ، لولم يفض ذلك أولا فيها لم يبرد غيره ، وإن بقيت الصورة . وإذا استفاد حرارة غريبة ، فعل ضد فعله فأحرق ، وكذلك إذا اشتدت سخونته ، عرض فيه العرض الذى توجبه صورة النارية ، فيفعل فعل النار من الإحراق والصعود فأحرق وصعد . فلا يوجب ذلك أن يكون فى هذا الجسم قوتان يتضاد مقتضاهما ، إحداهما تلك الصورة ، والأخرى هذا العارض ، وذلك لأن تلك الصورة لا تقتضى الحركة والإحراق اقتضاء أوليا ، بل بوساطة عارض ، وهو الذى بطل ، وحصل ضده الذى هذا الفعل يصدر عنه صدورا أوليا . فإن الصورة أيضا إنما هى مبدأ للحركة إلى فوق ، بوساطة عارض يشبه أن يكون بالقياس إليها ملكة وقتية ، وهو الميل .

ولا يجب أن نظن ، أن ذلك ليس لأجل العارض ، بل لما يخالط الماء مثلا من ناريات . تلك الناريات تمضى وتفارق وتصعد ، ويبقى الماء باردا . ولو كان كذلك لكان يجب إذا طبخنا الماء والدهن أن يتصعد الدهن أولا ،

---

(٢) ولكنها موضوعة : ولكنه موضوع سا ، ط .
(٣) إلى : ساقطة من سا || أيها : ساقطة من د .
(٤) منه : عنه سا ، ط ، م؛ + ميل سا ، ط ، م|| آجرة : جرة م|| الآجرة : الجرة م.
(٥) لشدة : الشدة ط || فيخلفه : فيتخلفه سا .
(٦) الآجرة : الجرة سا ، م|| لهرب : المهـروب ط.
(٧) وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .
(٨) أو الطلب : أم الطلب م || كان : + الأمر ط .
(١٠) مما : بما سا .
(١١) يبرد : برد د|| وإذا : فإذا ط.
(١٢) فعله : فعلته د؛ ساقطة من م|| وكذلك : ولذلك سا ، ط ، م . || فيفعل فعل : يفعل د؛ ففعل فعل سا .
(١٣) يتضاد : يتضادان فى ط .
(١٦) بوساطة : لوساطة م|| يكون : ساقطة من م .
(١٨) وتفارق : فتفارق سا|| ويبقى : فتبقى سا ، ط ، م. || أن يتصعد الدهن : ساقطة من د .

لأنه أقبل لطبيعة النار ولمخالطتها والاستحالة إليها. وعلى أنه من الجائز أن تكون بعض الأجسام المقسورة تتحرك إلى خلاف الطبيعة لمخالط غالب، وبعضها لنفس تأكد هذه الاستحالة، كما فى البخار المائى، فإنه لو كان للنارية للزم ماقلناه. وأنت تعلم أنه لاعلة ولاسبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء، حتى يحتاج إلى أن يستصحب الماء، اللهم إلا أن يكون الماء صار بحيث يتحرك نحو حركتها موافقة لها، لكنه بالحرى أن يبرهن على أن لكل جسم حيزا يخصه.

[الفصل الحادى عشر]

ك ـ فصل

فى اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكلية جسم ولأجزائه وللبسيط والمركب

نقول: إن كل معنى، وكل صفة للجسم، لابد لذلك الجسم من أن يكون له، فإن له منه شيئا طبيعيا. وهذا مثل الحيز، فإنه لاجسم إلا ويلحقه أن يكون له حيز إما مكان، وإما وضع ترتيب. ومثل الشكل، فإن كل جسم متناه، وكل متناه فله شكل ضرورة، وإن كل جسم فله كيفية ما أوصورة غير الجسمية لامحالة، لأنه لايخلو إما أن يسهل قبوله للتأثير والتشكيل، أو يعسر، أو لايقبل. وكل هذا شئ غير الجسمية.

وقد يمكن أن نبين ملازمة الجسم لكيفيات أخرى فنقول: إن هذه الأشياء ومايجرى مجراها، لابد أن يكون للجسم منها شئ طبيعى ضرورى، وذلك لأن الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج. وجوهر

---

(١) أنه : أن سا|| المقسورة : المقصورة ط.

(٢) لو كان : لون د.

(٤) موافقة : موافقاً سا.

(٧) فصل : فصل آب ؛ الفصل الحادى عشر ط، م.

(٨) جسم : الجسم ط. (٩) والمركب : وللمركب سا، ط، م.

(١٠) نقول : فنقول ط.

(١١) ترتيب : وترتيب ط.

(١٤) لابد :+ من سا.

الشئ قد يمكن أن يعقل . ولا تعرض له الأسباب التى لوجوده منها بد، إلا ماكان منها لازما لطباعه . وليس واجبا ضرورة أن يكون الجسم لايعقل، إلا ويلحقه فعل قاسر فيه. فإذا كان كذلك، فطبيعة الجسم قد يمكن أن يفرض موجودا، وهو على ماهو عليه فى نفسه، وليس يقسره قاسر . وإذا فرض كذلك بقى وطباعه ، وإذا بقى كذلك ولم يكن بد من أن يكون له أين وشكل، وكل ذلك لايخلو إما أن يكون له من طباعه أو من سبب خارج .

لكنا قد فرضنا أنه لاسبب من خارج، فبقى أنه من طباعه، والذى من طباعه يوجد له، مادامت طبيعة موجودة ولم يقسر، فإن كانت طبيعته بحيث تقبل القسر، أمكن أن يزول ذلك عنه بالقسر، وإن كانت طبيعته بحيث لاتقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر .

فإن قال قائل : إنه يجوز أن يكون كل قاسر يرد فإنه يعطى شكلا ومكانا، ثم يبقى ذلك، فلا يزول إلا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب، كما لايخلو عن الأعراض بالتعاقب . وليس يلزم من ذلك أن يكون واحد منها ذاتيا لاتفارقه .

فنقول: إن الجسم تعرض له الأعراض التى ليست بلازمة على وجهين: أعراض تلحقه فى ذاته، وأعراض تلزمه من مجاوراته. مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا ، والأعراض التى تلزمه لمجاوراته لاتكون ضرورية له باعتبار ذاته. والأعراض الأخرى فإنه لا يجب أن يخلو منها، بل يجوز أن يكون فيه عدمها فقط ، ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه، بحيث لايقوم إلا بوجود شئ منها فيه، لكانت صورا لاأعراضا، بل الأعراض هى التى تعرض بعد تجوهر الشئ بحيث يجوز أن يوجد الشئ، وكل واحد منها معدوم، فيمكن فرض جوهر الجسم دون شئ البتة منها . وأما المحاورات والمماسات ومايجرى مجرى ذلك، فليس تلزم الجسم لطبيعته، بل لوجوده مع جسم آخر. فليس إذن يجب لامحالة أن يكون الجسم لذاته، حاملا بالفعل لحال مما لايقوم ماهيته، ولايلزم مايقوم ماهيته، فقد انحل التشكك .

---

(١) يمكن أن يعقل : يكون أن الفعل د || له :+ من م .

(٢) قاسر : بالقسر ط .

(٣) وهو على ماهو : وهى على ماهى سا || وإذا : فإذا ط .

(٤) كذلك : ذلك سا || سبب :+ من ط ، م .

(٥) لكنا : لكنه ب ، د ، م || قد : ساقطة من م || فبقى : فيبقى م || أنه : أن يكون له سا، ط، م .

(٦) فإن : وإن سا ، ط .

(٨) ثم : ساقطة من د .

(٩) يرد : ساقطة من ط || من : ساقطة من ب ، د .

(١١) ليست : لبس ط ، م || أعراض تلحقه : ساقطة من د || وأعراض : أو أعراض ط .

(١٢) تلزمه : تلزم د؛ تلحقه ط، م || لمجاوراته : بمجاورته ط.

(١٣) يخلو : لا يخلو د ، ط.

(١٥) منها : فيها ط ، م .

(١٧) ممالا : مالا سا || ولا يلزم : ويلزم سا .

(١٨) التشكك : التشكيك ط .

وحال القواسر حال هذه الأعراض، لأن القواسر لاتقوم ماهيته، ولا تلزم مايقوم ماهيته . فإن القاسر هو الذى يرد من خارج، فيفيد حالا لولاه لما كان للملك الجسم تلك الحال . وليس شئ من هذه واجبا أن يكون من الماهية أو لازما للماهية، فتوهم الجسم ولا قاسر يقسره، ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم ، وتوهم الجسم غير ذى أين يخصه أو حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم . فالجسم تلزمه فى طبيعته التى له أن يكون له حيز، ذلك الذى لولا القاسر الذى يجوز أن لايكون، لكان له . وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك، وكذلك وضع الأجزاء إن كان له أجزاء بالفعل . فكل جسم ، فله حيز طبيعى ، فإن كان ذا مكان كان حيزه مكانا .

ولقائل أن يقول : إن الأرض جرم بسيط وتقتضى طبيعته اليبس الذى فيه ، فلا يخلو إما أن يقتضى له شكلا أو لايقتضى ، فإن اقتضى له شكلا فيجب أن يقتضى شكلا مستديرا لبساطته ، فحينئذ إما أن يكون اليبس يساعد مقتضى طبيعته، فيجب أن تكون الأرض إذا سلب جزء منها الشكل المستدير بأن يشكل شكلا آخر، أن يعود بطبيعته فيستدير. وليس الموجود كذلك، وإن كان اليبس يمنع ذلك، ويحول بين طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته ، فيجب أن تكون طبيعة واحدة تقتضى معنيين متفاوتين متقابلين، وليس هذا بجائز .

فنقول إن اليبس إنما يفيض عنه ليحفظ ماتقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعى حفظا قويا جدا، فإذا حفظ شكله، لزم من ذلك أن يحفظ فى كل جزء ماتوجبه طبيعته إيجابا أوليا من انبساط الذاهب إلى شكله. فإذا ثلم شئ من شكله بقسر القاسر ، لم يكن للباقى منه حس وشعور بما حدث ، بل كان عليه أن يستحفظ ما أوجبته الطبيعة. وإن عادت الطبيعة فأوجبت انبساطا آخر كانت الطبيعة هى المناقضة لموجبها الأول، فكان حينئذ مقتضى الطبيعة بهذه الحال، ضد مقتضاها الأول، ومخالفا لمقتضى اليبس الذى تقتضيه الطبيعة. ولايبعد أن تكون الطبيعة تقتضى فى حال عارض، أمرا مناقضا ومقابلا لما تقتضيه فى حال كونه سالما . فليس إذن المقتضيان متضادين متمانعين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا ، بل أحدهما يصدر عن القوة وهى على حالها

(٢-٤) تلك ..... الجسم : ساقطة من م.

(٤) يكون : ساقطة من م .

(٦) فكل : وكل د.

(٧) جرم : جسم م|| اليبس : ليس ط .

(٨) شكلا (الثالثة) : ساقطة من م . (٩) شكلا : تشكلا م؛ ساقطة من م.

(١١) متفاوتين : ساقطة من م .

(١٢) يفيض : يقتضى سا .

(١٣) انبساط : انبساطه م.

(١٤) للباقى : الثانى ط ؛ الباقى م || وشعور : شعور ب، د، م|| ما: لما سا .

(١٥) وإن : فإن سا || فكان : وكان ط .

(١٦) بهذه : فهذه ب؛ بهذا ط.

(١٧) المقتضيان : مقتضيان م . (١٨) متضادين متمانعين : بمتضادين متمانعين ط، سا ؛ متضادان متمانعان م|| حالها : حالتها ط ، م.

(١٨) حالها : حالتها ط، م .

الطبيعية ، والآخر يصدر عنها وهى بحال غير طبيعية . وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة إذا كانت على حال طبيعية ثم تعرض عنها الحركة إذا كانت بحال غير طبيعية . وأما الجزء من عنصر غير الأرض، إذا استحال إلى الأرض، فاستحال أول استحالته إلى شكل غير كرى، فذلك لموانع من خارج، ولاختلاف الأجزاء فى التكون أرضا ، اختلافا فى التقدم والتأخر والمجاورات .

وإذ قد أوضحنا غرضنا هذا، فبالحرى أن نبين أن المكان الطبيعى كيف يكون للجسم، وكيف يكون للبسيط منه وللمركب. ونقول : إنه يخلق بنا أن نعرف أنه هل يجوز أن يكون جسم من الأجسام له مكانان طبيعيان أو مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع ، وأن نعرف حال الأجسام البسيطة التى لها أجزاء متمايزة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لامحالة، فيكون لكل واحد منها مكان طبيعى غير الذى للآخر، أنه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك، ويختص به دون الآخر، وكيف تشبه تلك الأمكنة إلى المكان الذى للكل . وأن نعرف حال الجسم المركب فى إنية الطبيعى، فإن له مكانا طبيعيا لامحالة، فما ذلك المكان. فإنه إن كان مكان جزء واحد، كانت الأجزاء الأخرى فى غير مكانها .

فنقول : إنه لايجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان ، إلا على جهة أن فى جملة مكان الكل أحيازا بالقوة ، أيها وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا له ، كالمدرة ، فإن أقرب حيز من حيز الأرض يليها هو طبيعى لها، والأبعد لو حصل فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها . فأما مكانان يتباينان ، فليس يمكن ذلك، فإن مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص أمر واحد بالشخص ، ومقتضى الكل المتشابه الأجزاء جملة مقتضى جميع الأجزاء، والأجسام المتشابهة الطبائع لايستحيل عليها الاتصال لطبيعتها، بل إن استحال فإنما يستحيل لعرض يعرض، وهى فى طبيعتها بحيث يجوز عليها أن لو كانت متصلة. وإذ لايستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها، ولو اتصلت و تماست لم يعرض شئ مستحيل ، وإذا اتصلت وتماست كانت الجملة، وهى تطلب المكان الطبيعى من حيث هى طبيعة واحدة هى جملة هذه الطبائع ، بل هذه الجملة من الطبائع. فيجب أن تطلب

---

(١) والآخر : والأخرى ب، د، سا || يعرض : يحدث سا .

(٢) حال : حالة ط؛ ساقطة من د || الجزء : جزء ب، د؛ الجنس سا .

(٣) كرى : جزى سا ؛ كروى ط || ولاختلاف : لاختلاف ط . (٣-٤) فى التكون أرضا اختلافا : ساقطة من م .

(٦) يخلق : يخلو م|| أنه : ساقطة من ط.

(٧) يسكنانه : يسلبانه سا || الأجسام : ساقطة من م .

(٨) منها (الثانية) : ساقطة من م|| أنه : ساقطة من ط .

(٩) تشبه : تشتبه ط|| إلى المكان : للمكان سا .

(١٤) وكان : فكان ب|| فأما : وأما سا، ط، م || يتباينان : متباينان سا، ط، م .

(١٦) والأجسام : والأجزاء سا .

(١٧) لعرض : يعرض ط || متصلة :+ واحدة ط || اتصالها : اتصالا م .

(١٨) تماسها : تماسهما ط || وتماست : أو تماست ط || تطلب : تطلب تطلب م .

(١٩) هى (الأولى) : ساقطة من م|| طبيعة : طبيعية د|| هى (الثانية) : وهى م|| الطبائع : الطباع د|| فيجب : يجب ط .

جملة من الحيز ، هى حيز هذه الجملة، بل هذا الحيز لهذه الجملة كأنه جملة تجتمع من أحياز واحد واحد. فإذن الأجسام المتشابهة الطبائع ، فإن أحيازها كأنها أجزاء حيز واحد، ويكون لجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة . أما وجوده فيه أولا عندما حدث وهو موافق له فى الطبع ، فوجب لزومه، وأما اختصاصه بالقرب ، فإن النار إنما تتحرك إلى فوق إلى جزء من حيز كلية النار بعينه ، لأنه هو أقرب إليه .

ولسائل أن يسأل إنا لو توهمنا النار فى مركز الفلك ، لا ميل لجزء منها إلى جهة، فماذا كان يعرض لها فى طبعها ، أسكون بالطبع وذلك محال ، أو حركة إلى جهة ولا مخصص لجهة .

فنقول : كان يعرض لها سكون، ولكن بالقسر، لأنها كانت تقتضى أن تفرج عن فرجة فى واسطها تنبسط عنها إلى الجهات بالسواء، إلى أن يلقى كل جزء من المنبسط ماهو أقرب إليه من المكان الطبيعى . لكن الهواء المحيط وغير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من أن تداخلها نافذة من النفوذ، إذ هذا النفوذ لا يتأتى بالخرق ، لأن الخرق يكون من جهة دون جهة، وهذا انبساط فى كل جهة ، فتكون ساكنة بالقسر. وأيضا فإن الخلاء مما لا يجوز أن يحدث فى الوسط عند الخراقة، وهذا القسر قسر عارض عن الطبع ، وهو عجيب جدا ، فإن الطبع يقتضى أمرا صار غير ممكن لعارض عرض، فأدى ذلك إلى حكم غريب . ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ، ولا نمنعها لأنا لم ندر بعد استحالة المعروض فى الموضوع مقدما ولا نمنعها، ولكن إذا جاز المقدم جاز التالى، فإن امتنع التالى امتنع المقدم . فقد ظهر أنه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع، أو حيز واحد بالطبع، وأنه كيف نسبة حيز الكل إلى حيز الأجزاء بعضها إلى بعض، وهذا للبسائط. وأما للمركبات، فإن تركيبها لا يخلو إما أن يكون عن بسيطين، أو عن أكثر من بسيطين، فإن كان عن بسيطين ، فإما أن يكونا متساويين فى القوة أو أحدهما أغلب، فإن كانا متساويين فى القوة ، ولم يتفق أن كان وضع أحدهما بحذاء جهة الآخر تفرقا، ولم يحتبسا ، إلا بقسر جامع وإن تواجهت حركاتهما وبُعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما، وقسر كل واحد الآخر توقفا إلا أن يطرأ

---

(٢) الجملة : الجهة سا .

(٣) الجملة : الجهة سا || لعلة تلك العلة : ساقطة من سا || تلك العلة : ساقطة من د .

(٤) حيز : ساقطة من سا .

(٦) أو حركة : أم حركة م . (٧) سكون : السكون ط، م .

(٩) تداخلها : + العقلة ط|| نافذة : نافذاً د، سا، ط.

(١١) الخرافة : انخراقه د ، م || عارض : خارج سا .

(١٢) لعارض : العارض سا . (١٣) لم ندر : لا ندرى ط || ولا نمنعها : ساقطة من سا || فإن : وإن سا، ط،م .

(١٥) وهذا : وهذه ط || للمركبات : المركبات سا، م.

(١٦) عن (الثانية) : ساقطة من سا، م .

(١٧) فى القوة : بالقوة ط || الآخر : الأخرى ب ، د .

(١٨) وإن : فإن ط || حركاتهما : حركتاهما د، سا ، ط ، م || كل :+ واحد سا، ط || مكانه: فكان ط || تقاوما : تقاربا م|| واحد : + منهما ط .

على أحدهما معين ، أو يكونا فى الحد المشترك بين الحيزين فيجوز أن تقفا فيه بالطبع ، وإن غلب قوة أحدهما والقسر على المراح حاصل ، كان المكان الطبيعى مكان الغالب ، وإن كان أكثر من بسيطين وفيهما غالب فالحيز للغالب ، وإن تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس إلى الموضع الذى فيه التركيب وحصل المركب فى أقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه . إذ الجذب عنه إلى الجانبين سواء ، والإمساك فيه عن البسيط الذى يطلب ذلك الحيز لايبطله تخالف الجذبين . وعسى أن لايصح امتزاج من الأجسام البسيطة يتلازم به ، إلا وهناك غالب يجمع ويقسر الأجزاء الأخرى ، مانعا إياها عن الحركة إلى أحيازها الخاصة ، أو تكون الأجزاء قد تصغرت تصغرا لايمكنها أن يفعل فى الأجسام التى بينها وبين كلياتها خرقا ، أو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط .

فلنبين الآن أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة طبيعية ، حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وأنه على نوع واحد فقط .

[الفصل الثانى عشر]

ل ـ فصل

فى اثبات ان لكل جسم طبيعى مبدا حركة وضعية او مكانية

نقول : إن كل جسم لايخلو إما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه بالقسر ، أو غير قابل . فإن كان قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه ، فإما أن يكون له فى جوهره ميل إلى حيز ، أو لا يكون له ميل إليه البتة . لكن كل جسم فله مكان طبيعى ، أو حيز طبيعى تقتضى طبيعته الكون فيه ، وإنما خالف سائر الأجسام فى

---

(١) وإن : فإن د ، سا .
(٢) المراح : المزاح د ؛ المرج سا ، ط ؛ المزح م || كان : + عن ط ، م || وفيهما : وفيها م .
(٣) الموضع : الموضوع ط .
(٩) الآن : ساقطة من د .
(١٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الثانى عشر ط ، م .
(١٤) كل : لكل م .
(١٦) البتة : ساقطة من د || كل : لكل ط .

ذلك لا بجسميته ، بل لأن فيه مبدأ أو قوة معدة نحو ذلك المكان. فإن كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان، وجرميته غير ممتنعة بما هى جرمية عن الانتقال والحركة، فلا مضادة فيه لقوته ، ولا المقتضى قوته تقتضى حيزا آخر . لأنه لا يجوز أن يكون فى جسم واحد غير مختلف الأجزاء قوتان تتضادان وتقتضيان فعلين متمانعين، إذ القوى كونها قوى بحسب فعلها، وإذا تمانعت أفعالها، تمانعت طبائعها، فاستحالت أن تكون معا الجسم. فإن الجسم الذى فيه قوة ما، هو أن فيه مبدأ فعل ما يصدر لا محالة إن لم يكن عائق، وإن لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل، إن لم يمنع مانع من خارج ، فليس فيه تلك القوة ، وإذا كان فيه قوتان تتضادان ، صح صدور فعلين متضادين ،وهذا محال .

فإذن من المحال أن يكون فى جسم بسيط مفرد ، أو فى غالب جسم مركب، قوتان : واحدة تقتضى مكان والأخرى تمنع عنه . ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة، فيلزم أن الجسم إذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعى ،أن يتحرك إلى مكانه الطبيعى ،عندما يفارق القاسر من خارج. ومما يبين هذا آن كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما ، فإن نقله عما هو عليه من أين أو وضع يقع لا فى زمان ،وذلك محال، بل يجب أن يكون كل جسم يقبل تحريكا وإمالة طارئة، ففيه مبدأ ميل طبيعى فى نفس ما يقبله، كان أينا أو وضعا .

ولنعين الكلام على التحريك المكانى على سبيل إيضاح المقصود فيما هو أظهر ، وإن كان المكانى والوضعى فى مذهب البيان واحدا. إن الأجسام الموجودة ذوات الميل، كالثقيلة، والخفيفة. أما الثقيلة فما يميل إلى أسفل، وأما الخفيفة فما يميل إلى فوق . فإنها كلما ازدادت ميلا كان قبولها للتحريك النقلى أبطأ ، فإن نقل الحجر العظيم الشديد الثقل أو وجره ، ليس كنقل الحجر الصغير القليل الثقل وجره، وزج الهواء القليل فى الماء ، ليس كزج الهواء الكثير . وأما ما يعترى الأجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة ونحاتة الخشب، من أنها لا تنفذ عند الرمى فى الهواء نفوذ الثقيل، فليس السبب فيه أن الأثقل أقبل للرمى والجر ، بل لأن بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يليها يبلغ من شدتها أنها يقدر بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة

---

(١) بجسميته : لجسميته سا ؛ بجسميه ط . || فإن : فإذا سا || وجرميته : وجرمية ط .

(٢) جرمية : جزء منه د || فلا مضادة : ولا مضادة سا || لمقتضى : مقتضى سا .

(٣) تتضادان : متضادان ط || وتقتضيان : أو تقتضيان سا، ط، م.

(٤) فاستحالت : فاستحال د، م || الجسم : للجسم ط.

(٥) يصدر :+ عنه ط || وإن : فإن سا.

(٦) وإذا : فإذا سا ، ط، م || كان : كانت سا، ط .

(٧) مفرد : منفرد م .

(٨-٩) أن ... الطبيعى : ساقطة من سا .

(٩) هذا :+ أيضا أن يتبين سا، ط، م.

(١٢) على : أولا فى سا، ط، || المكانى :+ أولا م || فيما : بما م .

(١٣) واحدا :+ فنقول ط || إن : لأن د .

(١٤) فما : فمما ط .

(١٥) وجره : أو جره ط، م .

إلى البطلان من السبب الذى يعرف فى موضعه ، وهو السبب الذى يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة . كما أن الشررة تطفأ من السبب الذى يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة ، وبعضها يكون متخلخلا لايقدر على خرق الهواء ، بل يداخله الهواء الذى ينفذ فيه ، ويكون سببا لإبطال قوته المستفادة . فإنك ستعلم أن مقاومة المنفوذ فيه ، هو المبطل لقوة الحركة ، وهذا كالنار المتخلخلة ، والماء المتخلخل ، فإنه أقبل للاستحالة . ولو كان السبب فى قبول الرمى الأنفذ هو الكبر وزيادة الثقل ، لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا ، كان أقبل للرمى . والأمر بخلاف ذلك ، بل إذا اعتبر الثقل والخفة ، ولم تعتبر أسباب أخرى ، كان الأقل مقدارا أقبل للتحريك القسرى وأسرع حركة ، فتكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعى ، ونسبة أزمنتها ، على نسب الميل إلى الميل . لكن النسبة فى المسافات بعكس النسبة فى الأزمنة . أما فى المسافات فيكون الأشد ميلا أطول مسافة ، وأما فى الزمان فيكون ذلك أقصر زمانا . وإذا لم يكن ميل أصلا ، وتحرك المقسور فى زمان ، ولذلك الزمان نسبة إلى زمان حركة ذى الميل بالقسر ، وتكون على نسبة ميل ، لو وجد إلى ميل ذى ميل المتحرك بالقسر ، فيكون قبول مالاميل فيه أصلا للقسر كقبول ذى ميل مّا لو وجد ، فيكون الذى لامانع له على نسبة وذى مانع مّا لو وجد ويعرض ، مثل ماقلنا فى باب الخلاء من الخلف ، وعلى ذلك الوجه بعينه .

ومما يبين ذلك ، أن المقسور على الحركة المستقيمة أو المستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف ، وإذا اختلف ذلك ، فظاهر أن القوى مطاوع ، والضعيف معاوق . وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم ، بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان أو الوضع ، وهذا هو المبدأ الذى نحن فى بيانه . وكل جسم ينتقل بالقسر ففيه مبدأ ميل مّا ، أما الانتقال المكانى فقد بيناه ، وأما الانتقال القسرى الوضعى فلأن ذلك الجسم إن كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر ، وإن كان غير قابل فله لامحالة قوة بها يثبت فى مكانه وتلزمه وتختص به وهى غير جسمية .

فنقول : إن هذا الجسم فيه مبدأ حركة أيضا ، وسنبين إذا اعتبر قريبا مما اعتبر به أمر الجسم القابل للنقل عن موضعه ، وذلك لأن له وضعا مّا بالعدد فيما يحويه ، أو حول ماهو يشتمل عليه أو فى ذلك وحول هذا . فلا

---

(٢) الشررة : الشرر سا .

(٤) لقوة الحركة : للقوة المحركة ط || والماء المتخلخل : ساقطة من سا .

(٥) قبول : قول د || الرمى : المرمى ط || الأنفذ : الأبعد ب ، د؛ الأكبر سا || كلما : كما ط || للرمى : لمرمى ط .

(٦) الأقل : الأول سا .

(٧) فتكون : وتكون سا|| مسافات : مساواة ط .

(١١) وذى : ذى م || ما : ساقطة من م .

(١٣-١٤) وإذا ... والضعيف : ساقطة من م .

(١٤) ذلك : ساقط من سا .

(١٥) أو الوضع : والوضع سا .

(١٧) وهى : وهو ط .

(١٨) وسنبين : ويستبين ط، م. || اعتبر قريبا ممـ : ساقطة من د .

(١٩) يشتمل مشتمل م؛ + هو ط .

يخلو إما أن يكون ذلك له عن علة له فى ذاته وعن صورته الطبيعية، أو عن علة خارجة عن الطبيعة . ومحال أن تقتضى ذلك ذاته ، فإن الأجزاء التى تفرض فيه والجهات المختلفة التى تكون له، والأجزاء التى تفرض فيما يماسه، ليس شئ منها أولى بشئ منها، أعنى أنه ليس جزء يكون منه فى جهة، أولى بمماسة جزء بعينه إذ الجميع غير مختلف فيه . فطبيعة الجسم ليس تقتضى ذلك الوضع بعينه، إذ المتشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئا من المتشابهات بعينه دون بعض، بل يكون جميع ذلك جائزا لكل واحد منها. وليس هذا كما يكون لأجزاء الأجسام القابلة للتفرق، فإن كل جزء يفرض فيه تجده متخصصا بما يخصص به ، لأن أول وجوده وقع هناك، أو لأنه أقرب المواضع من موضع وجد فيه أو نقل إليه خارجا عن حيزه الطبيعى، إما لوجود يكون الأول فيه أو وقوع الانتقال بقسر إليه، فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر، بل للطبع المقترن بمعنى مخصص . وأما الذى لا يقبل مفارقة مكانه ، فليس حكمه هذا الحكم ، ولا يجرى عليه ذلك التأويل .

فإذا كان كذلك، لا يكون جزء من أجزاء ذلك الجسم متخصصا بما يخصص به بالطبع مفردا، بل ولا بالطبع مقارنا لحالة قسرية أوجبها سبب . ولو كان هناك أيضا شوب من سبب قاسر ومقتض من طبعه أمرا اقتضاء أسباب تخصص أجزاء الإسطقسات بأحيازها، لكان فى طبعه أن لا يكون متخصصا به، لو لم يكن ذلك السبب أو كان ثم زال، فيكون فى طبعه على كل حال وكيف تصير الأقسام جواز أن تكون على تلك المحاذاة والمماسة. وأن لا تكون، ففى طبعه أن يقبل نقلا فى الوضع . وقد بينا أن كل قابل نقل عن أمر ما أين أو وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعى ، فيجب أيضا أن يكون فى هذا الجسم مبدأ ميل فى الوضع .

واعلم أن المقصود فيما وضح بما شرحناه من البيان، والمكشوف به عنه هو أن كل جسم تطرأ عليه إمالة، لم يكن مبدؤها فيه بالطبع ، بل تصدر عن سبب خارج، أو نفس مواصلة تحرك بحسب القصد وتحدث ميلا لم يكن

---

(١) له (الثانية) : ساقط من سا || وعن : أو عن ط || الطبيعة : الطبيعية م .

(٢) والجهات : الجهات م . (٣) بشئ : لشئ ط .

(٤) فطبيعة : بطبيعة م || إذ : أو ط || بطبعه : بطبيعته م || شيئا : أشياء ط .

(٥) لأجزاء : الأجزاء ط .

(٦) فيه : ساقطة من م || به : ساقطة من سا ؛ + إما ط || وقع : موقع م .

(٧) أو نقل إليه : ساقطة من ب، د، ط، م || وقوع : لوقوع سا .

(٨) للطبع : بالطبع ط، م || المقترن : المقرن د .

(٩) مخصص : + له ط .

(١٠) ولا بالطبع : بالطبع سا .

(١١) ومقتض : أو مقتض سا .

(١٢) تخصص : تخصيص سا || لكان : ولكان سا .

(١٣) أو كان ثم زال : أو زوال ب ؛ أو زال د ، سا، م || تصير : تصرفت ب، د، م ؛ تصرف سا || المحاذاة : المجازات د .

(١٤) الوضع : الموضع ط، م .

(١٥) أيضا : ساقطة من د .

(١٦) بما : مما ط || هو : ساقطة من م .

فى الجسم. فليس يصح أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا وفيه ميل متقدم، فإن الكلام فى التحريك المبتدأ الواقع بقصد النفس، كالكلام فى ميله الواقع لسبب من خارج، فإنك ترى نفس الحيوان يختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب مافى بدنه من الميل الثقيل الزائد والناقص، وتجد للزائد مقاومة ما، فتجد الكلام قائما. ثم فى هذا مباحث يجب أن يرجع فيها إلى اللواحق فتجد مايمنعك فيها إن كنت فى الإسهاب أرغب.

فقد بان أن كل جسم طبيعى ففيه مبدأ حركة وأن الجسم الذى لايفارق مكانه الطبيعى ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة. ونقول إنه لايجوز أن يكون فى جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة، ومبدأ حركة مستديرة، حتى يكون إذا كان فى موضعه الطبيعى تحرك فى الوضع، وإذا كان فى غير موضعه الطبيعى تحرك إليه على الاستقامة، لأنه عندما يتحرك إلى مكانه بعينه بالاستقامة لايخلو إما أن يكون فيه مبدأ ميل إلى حركة مستديرة، أولايكون، فإن لم يكن، فإذا حصل فى مكانه الطبيعى ولم يحدث هذا الميل، وجب من ذلك أن لايكون فيه مبدأ حركة مستديرة، لا فى مكانه ولا خارجا عن مكانه، وإن حدث فيه هذا الميل، كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره، بل أمر يحدث له فى مكانه الطبيعى، ولا تكون العلة فيه إلا مماسة لمكانه الطبيعى على وضع ما، أو حصوله فى حيز طبيعى على وضع ما، وتلك المماسة، وذلك الحصول لايجب ميلا عن حال إلى مثلها، بل لايوجب هربا عن ذاته إلى مثل ذاته فليس إذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان أحدث الإيجاب إيجابا بلا توسط طبيعة، أو أحدثه إيجابا بتوسط طبيعة، إذا حصل جسمها فى حيز طبيعى صدر عنها حينئذ هذا الميل، فإن البحث فى ذلك كله واحد والكلام واحد. ولا أيضا لك أن تقول: إن النفس المحركة تأخذ هناك فى التحريك والإمالة أخذ مبتدأ بعد مالم يكن، بحدوث القصد والإرادة بعد مالم يكن. فقد منع هذا أيضا، وتبين أنه غير ممكن أن يقع مثله إلا وهناك مبدأ ميل فى الطبع، فيجب أن يكون ذلك الميل لازما، وإن كان عن نفس فيكون لزومه عن إرادة طبيعية دائمة، مادام ذلك الجسم موجودا. ولايلزم على هذا حال المستقيم من أنه تارة يتحرك وتارة يسكن، يتحرك فى غير

---

(١) فى التحريك : بالتحريك سا || المبتدأ : المبدأ ب .
(٢) تحريكه : تحريكها م .
(٤) فيها (الثانية) : منها سا، ط .
(٥) بأن : + لك واتضح سا || لايفارق : يفارق م .
(٧) موضعه (الثانية) : مكانه بخ، سا .
(٩) من : ساقطة من م .
(١٠) لا فى : ولا فى ط .
(١١) ما : ساقطة من د، ط، م .
(١٣) موجب : يوجب ب، م .
(١٤) حصل : ساقطة من م || عنها : عنه ط .
(١٥) والإمالة : أو الإمالة سا .
(١٦) وتبين : وبين د، سا، م.
(١٧) نفس فيكون لزومه : نفس لزومه ب ؛ نفس له سا؛ نفس لزومه لزوما ط؛ نفس لزوم م .
(١٨) على : ساقطة من م.

مكانه ويسكن فى مكانه، وكلاهما طبيعى له . فكذلك ربما جاز أن يكون هذا الجسم تستقيم حركته فى غير مكانه، وتستدير حركته فى مكانه، ويكونان كلاهما طبيعين فى اختلاف الحالين . وإنما لا تلزم هذه، لأن الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الإطلاق على ما شرحناه، بل الطبيعى هو الأين الذى تقتضيه طبيعة الشئ إذا لم يكن عائق، فإذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد إليه وإلى موضع معين منه ، ويكون المبدأ فيهما واحدا .

وأما الحركة المستديرة، فإن المبدأ الذى أثبتنا أنه يوجبها بالطبع، يوجبها كيف كان ودائما، إن كانت طبيعية على الإطلاق، وإن كانت ليست بطبيعية مطلقة، بل هى كالمستقيمة التى تقتضيها الطبيعة عند عارض، كان ذلك عند فقدان الوضع الطبيعى، فيجب أن تقف عند وجدانه . وكان يجب أن يكون الطبيعى هو وضع مّا بعينه إلا أنه ليس كذلك، فإنه ليس كما أن أينا أولى بالجسم من أين، كذلك من الوضع الذى له فى الأين المتشابه وضع أولى به من وضع . فبين أن هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول إلى المكان الطبيعى، بل إن كان فيكون على القسم الآخر، وهو أنه يكون معه دائما . فإذا كان فى الجسم مبدأ حركة مستقيمة، وجب أن تجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعى، حتى يتحرك عن غير الطبيعى إليه بالاستقامة، وأن يكون فى جسم واحد بسيط إذا كان فى غير مكانه الطبيعى ميلان : ميل إلى الاستقامة ، وميل عنه إلى الاستدارة . فيكون فى جوهر واحد أمور متقابلة موجودة معا، وليست مما يجرى مجرى متقابلات تمتزج حتى يكون بينها وسط، فإن الوسائط أمور كأنها تمتزج من الطرفين. وإنما تمتزج القوى امتزاجا يؤدى إلى الوسط، إذا كان من شأن كل واحد منها أن يقبل الأقل والأكثر قبولا لا يصرف إلى الجهة الأخرى، فيكون الحاصل ليست قوتين، بل قوة واحدة هى أضعف وأنقص من الطرفين .

ولكن الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الاشتداد والتنقص، بأن تأخذ الاستقامة قليلا قليلا إلى الاستدارة

---

(١) ويسكن فى مكانه : ساقطة من م.
(٢) وتستدير حركته فى فى مكانه : ساقطة من د || لا تلتزم : يلزم م || هذه : هذا سا .
(٣) طبيعية : طبيعة ب|| شرحناه : شرحنا سا، ط، م.
(٤) الرد : بالرد م || المبدأ : المبتدأ م .
(٥) أثبتنا : أثبتناه ط.
(٦) ذلك :+ العارض ط.
(٧) هو : وهو م
(٨) كذلك (الثانية) : فكذلك سا، ط، م || الأين : أمر سا، م؛ أمر الأين ط .
(١٠) تجـوز : جوز سا .
(١١) إليه : البته د.
(١٣) كأنها : فكأنها سا .
(١٤) تمتزج من : مزج من سا، م؛ يمزج عن ط|| إذا : إذ م|| واحد :+ واحد ط.
(١٥) هى : وهى ب ، د .
(١٧) والتنقص : والنقص م .

أو الاستدارة قليلا قليلا إلى الاستقامة. وهو فى زمان ذلك الأخذ والوجود فى المتوسط لافى مستقيم ولافى ، نحن بل المستقيم إن أمكنه أن يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا ، كان مفارقته الاستقامة دفعة ، ومواصلته الاستدارة دفعة ، من غير أن يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا وهو يمعن فيه ، أو فارق الاستدارة إلى الاستقامة كذلك .

وأما الانحناء الموجود فى القطوع ، فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة يؤدى إلى أحدهما . فإذا كانت الاستقامة والاستدارة لاتقبلان الأشد والأضعف فكذلك لاتقبلهما القوتان عليهما. فلاتحدث قوة متوسطة بين المقيم وبين المدير ، فلايكون أيضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر أنه لايكون فى جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا ، ويجتمع من هذا ومما قبله أن الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة ، وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة ، لأن هذين المبدئين لايجتمعان ، ولأن ذلك الجسم قد بان أمره أنه لايصح على كليته ولاعلى أجزائه مفارقة موضعه الطبيعى . وأما الأجسام الموضوعة فيه ، ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه وإليه ، فتكون حيث يكون جهة فى الطبع ثلاثة أصناف من الحركات : واحدة حول وسط ، وأخرى عن الوسط ، وثالثة إلى الوسط .

وإذ قد بالغنا فى تعريف حال الحركة الطبيعية ، فحقيق بنا أن نتعرف حال الحركة غير الطبيعية . وأما إذا اعتبرت الجهات بالعرض والوضع فتزيد الحركات على هذا العدة ، ولكن لاتكون طبيعية .

---

(١) أو الاستدارة : و الاستدارة د ، ط || أو الاستدارة قليلا قليلا : ساقطة من م .
(٢) ويصير .... الاستقامة : ساقطة من م || دفعة : ساقطة من سا .
(٥) والاستدارة : + ولااستدارة سا ؛ + ولاالاشتداد ط || فإذا إذا ب .
(٦) فكذلك : وكذلك ط .
(٧) المقيم : المستقيم ط || وبين المدبر : و المستدير ط .
(١٠) لايصح : لايصلح ط.
(١١) وإليه : : وآنية ط. || وأخرى : والأخرى سا؛ أخرى م
(١٢) وثالثة : وثالثها ط، م
(١٣) حال : ساقطة من م. || غير : الغير ب، د، سا، ط.
(١٤) بالعرض : بالفرض سا ، ط، م || العدة : العدد ط.

[الفصل الثالث عشر]

م - فصل

فى الحركة التى بالعرض

نقول : إن الحركة غير الطبيعية، منها مايقال بالذات ، ومنها مايقال بالعرض . أما التى بالعرض فهو أن يكون الشئ لم يلحقه فى نفسه مفارقة أين أول أو وضع أول أو كيف أو كم، بل هو مقارن لشئ آخر مقارنة لازمة، فإذا تبدل لذلك الشئ حال ينسب إليه كانت له بالعرض. أما فى الأين والوضع فهو على وجهين، على ماعلمت، فإنه إما أن يكون ماقيل إنه متحرك بالعرض، هو فى نفسه فى مكان وذو وضع وقابل للحركة، إلا أنه لم يفارق مكانه ووضعه، بل الشئ الذى هو محمول فيه قد فارق مكانه. وهذا ملازم له، فيلزم أن يقع له لأجل حركة ما هو فيه حصول فى جهة تقع إليها إشارة غير الجهة التى كان يقع عليه الإشارة فيها أو يقع له وضع آخر بالقياس إلى الجهات ، وأما أن لايكون من شأنه أن يكون له أين ووضع ، ومن شأنه أن يتحرك، مثال الذى يعرض له مايعرض للمنتقل، ومن مفارقة أين ووضع ، وهو من شأنه أن يتحرك، إما فى الأين كالمنقول فى الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد فى السفينة والسفينة تنقله. وإما فى الوضع. فإنا إذا توهمنا كرة فى كرة، وقد ألصقت بها بمسامير أو بغراء أو بالطبع أو بغير ذلك، فحركت الكرة الخارجة حتى تغير نسبة أجزائها إلى أجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة فى الوضع . فإن الكرة الداخلة الملصقة قد يعرض لها متابعة لها فى أن كل جزء منها يلزم جزءا ينتقل فينتقل، ولكن بالعرض، إذ لاتنتقل نسبة مابين أجزاء الكرة الداخلة وأجزاء

(٢) فصل : فصل ح ب؛ الفصل الثالث عشر ط، م.
(٤) نقول : فنقول ط|| غير : الغير ب، د، سا، ط || التى : الذى سا، ط، م .
(٥) أين : ساقطة من م.
(٦) ينسب : فنسب م.
(٩) إشارة : الإشارة ط|| غير : عن م|| عليه : عليها ط|| فيها : منها سا، م؛ ساقطة من ط.
(١٠) ووضع : أو وضع ط || ومن : ولا من ط .
(١١) ومن : من د، سا، ط، م || ووضع : أو وضع ط || وهو : ساقطة من م .
(١٢) والقاعد فى السفينة : ساقطة من ط|| تنقله : منتقلة ط|| وإما : أمام || الوضع : الموضوع د.
(١٣) بها : به سا .
(١٤) الملصقة : الملتصقة سا، ط || قد : به ط، م؛ ساقطة من سا .
(١٤) لها : له سا، م || فينتقل : فيقل سا؛ ساقطة من ط || ولكن :+ ذلك ط || لاتنتقل : تنتقل بخ || أجزاء :جزء ط .

المحيط بها كما تنتقل نسبة اجزاء الكرة المحيطة مع أجزاء مكانها، فإن كان اعتبار الوضع إنما هو بحسب القياس إلى أجزاء المحيط الموضوع فيه، أو المحيط به الموضوع عليه، وبالجملة إلى أجزاء مايماس ذا الوضع مماسة محيط كما لكرة فى كرة، أو مماسة محاط كما للفلك الأعلى بالقياس إلى مايماسه فى داخله، فلاتكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها، وإن كان الوضع ليس باعتبار المماسات، بل باعتبار الموازيات والمحاذيات فى الجهات، فتكون الداخلة قد تبدل أيضا وضعها بالذات، فإن الأجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط تلك؛ بل الأولى أن يكون قد تبدل الوضع الذى له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذى بالقياس إلى مايحويه. والوضع وضعان : وضع بحسب الكل ووضع بحسب شئ. ومن هذا القبيل مانعتقده من حركة الهواء العالى مع حركة فلك القمر، فإن تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لأن هذا القسر إن كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقيه ويدفعه.

وإذا كانت كرة على كرة، فإنها إذا تحركت ولم تتشبث بشئ مما تحتها، بل زحفت على بسيط غير مقاوم فى وجه حركتها، حتى يلزم أن يندفع القائم فى وجهها باندفاعها، فلامانع من أن تسكن الداخلة منهما، وتتحرك الخارجة عليها، ماضية على سطحها من غير انغلاق. فالسبب إذن فى تلك الحركة أن كل جزء تفرضه من النار قد تعين له جزء من الفلك، كالمكان، وهو بالطبع يتحرك إلى المكان الطبيعى له، ويسكن عنده لازما إياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا، يوجب منلازمه إياه، وإن زال مايوجبه الإلصاق بالغراء والمسامير. فإذا تحرك المكان لزمه وتبعه ماهو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقيه منه، فتكون حركة الجو العالى بالقياس إلى الفلك، حركة بالعرض فى الوضع ولو كان الماء وهو فى الهواء مصيبا للترتيب الطبيعى الذى بيناه قبل مع إصابته الموضع الطبيعى، أعنى السطح المحيط الطبيعى، حتى لم يبق فيه ارجحنان وميل، ولا اختلف أجزاء مايقوم عليه من الأرض، لكان تتبع حركة الهواء فى أى الجهات يحرك. لكن الماء ليس مصيبا فى أكثر الأمر المكان الطبيعى على الوجه الذى هو

---

(١) المحيط : المحيطة ط .

(٢) أو المحيط : أو المحاط د، سا، م؛ والمحاط ط|| إلى (الثانية) : ساقطة من د || محيط : محيطة م .

(٣) أو : ساقطة من م .

(٤) وإن : فإن ط || الجهات : الجهة ط .

(٥) مع استبدال : ساقطة من م || تلك : ذلك سا، ط، م.

(١٠) تتشبث : تثبت ط|| بسيط : بسيطة سا، ط، م.

(١١) حركتها : حركته سا، ط، م|| حتى : كى ط|| أن يندفع : فيندفع سا؛ يندفع م|| وجهها : وجهه سا، ط، م || باندفاعها : باندفاعه سا ، م ؛ ماندفعه ط .

(١٢) جزء : جسم ط .

(١٤) وإن : فإن سا|| والمسامير : أو المسامير ط .

(١٥) متمكن : تمكن ط .

(١٦) للترتيب : مع الترتيب سا؛ فى الترتيب ط. || الموضع : الموضوع م .

(١٧) الطبيعى : ساقطة من د || فيه : فيها سا، ط || لكان : لكانت سا، ط .

طبيعى، بل فى أكثر الأمر له انضغاط بعد إلى السفل، واختلاف فى بعض أجزائه من تحت، فإذا تبع الحركة الهوائية تبعها أجزاؤه العالية فى كثير من الأمر على سبيل التموج . وأما السافلة فيعرض لها السبب المقول، فيعرض من ذلك كالتميز ، والجو العالى يصيب المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى، فيحق عليه لزومه والالتصاق به . على أن الهواء قد عرض له أيضا بسبب الجبال والرياح أمر أوجب تميزا مّا فى أجزائه .

فهذا بيان حال الحركة بالعرض. فيسقط من هذا تشنيع ماأورده بعضهم، فقال: إن كانت الحركة التى للنار قسرية ، وهى حركة دائمة ، فقد وجد قسر دائم ، وهذا خلاف لرأيكم . وإن كانت هذه الحركة طبيعية ولجسمها حركة أخرى بالطبع كالسمو ، فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان، وقد منعتم من ذلك. فهذا مثال مايكون المتحرك بالعرض ، من شأنه أن يتحرك بالذات. وأما مثال المتحرك بالعرض، الذى ليس من شأنه أن يتحرك، فهو أن يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم، بل مقارنة شىء من الأشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه أو عرضا فى الجسم، فتصير له بسبب الجسم جهة تختص بها الإشارة الواقعة إلى ذاته ، وتصير له أجزاء كأجزاء الجسم تختص بأن تلى مايليه الجسم من الأجسام المقارنة له ، فتصير له كالأين لأين الجسم ، وكالوضع لوضع الجسم . فإذا حصل للجسم مكان آخر ، تبدلت الجهة المصابة بالإشارة، وإذا حصل له وضع آخر ، تبدلت حال جزء ما، إذ صار لذلك الأمر كالأجزاء، فقيل إنه قد انتقل فى الأين أو فى الوضع ، وإن كانت النفس صورة قائمة فى مادة البدن. فإذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض، وكذلك سائر التغيرات التى تعرض لذلك الجزء الذى تقوم فيه النفس وحده، وإن كان من النفس ماليس مقارنته بأن يكون منطبعا فى البدن الذى فيه ، فإنه لايتحرك ولا بالعرض .

وقد سئل أنه لم كانت النفس يقال لها: إنها تتحرك بالعرض فى الأين، ولايقال لها: تسود بالعرض فى اسوداد البدن .

---

(١) بل : ساقطة من سا || له : به سا ، ط، م || انضغاط : انضغاطا سا || فإذا : وإذا سا، ط، م.
(٣) يصيب : مصيب سا ، م|| فيحق : فلحق ط.
(٤) بسبب : لسبب ط|| أمر :+ به ط|| تميزا : تمييزا ب .
(٥) حال : ساقطة من م|| فيسقط : فسقط ط|| ماأورده : أورده سا .
(٦) وإن كانت : فإن كان ط . (٧) كالسمو : كالنمو ط .
(٩) لمقارنته : مقارنته م .
(١٠) بسبب : سبب د، سا، ط.
(١٢) وإذا : أو إذا م .
(١٣) إذ : إذا د، م.
(١٥) تقوم : تهوم ط || كان : ساقطة من م .
(١٦) بأن يكون : ساقطة من د .
(١٧) فى الأين : ساقطة من ط|| لها :+ إنها ط.

ونحن نجيب فنقول: إنه إن كان التحقيق يوجب أنه إذا صح إطلاق ذلك على النفس بالعرض، صح إطلاق هذا، وذلك إذا كان السواد فى العضو الأول الذى فيه النفس بعينه، وإن كان أحد الأمرين أوقع فى العادة. ولكن ظهور نقلة مافيه النفس إن كانت منطبعة به، أكثر من ظهور سائر استحالاته، وذلك لأن الناس يحكمون بأن الجسم إذا زال عن إصابة إشارة مّا، زال مامعه، فصار إليه إشارة أخرى تخصه، ولو كان الشئ غير محسوس. وأما السواد، فإنه إذا حصل فى الجسم واستقر فيه، لم يلتفتوا إلى حصوله فى شئ آخر، ومقارنته له، إذا كان ذلك الشئ غير محسوس. كأنهم يوجبون الحصول فى الحيز لكل موجود كان، محسوسا أو غير محسوس. ولا يوجبون التسود إلا لقابله، ولغلبة إيجاب التحيز عندهم لكل شئ مالا يؤمنون بموجود لا إشارة إليه.

فهذا هو السبب الذى اختلف به الأمران عند الجمهور، ولأنه سبب غير واجب، فمقتضاه غير واجب.

وإذ قد علمت الحال فى الأين والوضع، فاحكم بمثلها فى سائر الأبواب. فإنه يقال إن الشئ مثلا تسود بالعرض، إذا كان الموضوع للسواد ليس هو، بل جسم آخر يقارنه أو يخالطه، أو جسم هو عرض فيه، أو جسم هو بعينه فى الموضوع، وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقولنا: إن البناء أسود، فإن السواد ليس موضوعه الأول جوهرا مع البنائية، بل الجوهر مع البنائية عرض له، إن كان هذا الجوهر القابل للسواد. وقد يقال للجوهر إذا كان ليس موضوعا أولا للأسود، بل موضوعه الأول شئ فيه لا كجزء، وهو السطح. فإن السواد يعتقد أن محله الأول هو السطح ولأجل السطح، يوجد للجسم. وإذ قلنا فى الحركة التى بالعرض، فلننقل على الحركة غير الطبيعية التى بالذات، وهى الحركة التى بالقسر، ثم نقول فى الحركة التى من تلقائها.

---

(١) يوجب : موجب م.

(٢) وذلك : فذلك م|| كان : ساقطة من ط .

(٤) ما معه : معه م. (٤-٥) محسوس وأما : ساقطة من م.

(٥) واستقر : فاستقر ط|| إلى : فى سا، ط || فى : إلى سا، ط.

(٧) إيجاب : الإيجاب ط || مالا يؤمنون : يؤمنون م.

(٨) فهذا : وهذا م || فمقتضاه : مقتضاه سا، م .

(٩) وإذ قد : وإذا ب، د؛ وإذ م || بمثلها : بمثلهما ط .

(١٠) آخـــر : ساقطة من م.

(١١) هو هو : هو م|| بالاعتبار : فى الاعتبار ط|| كقولنا : كقول القائل ط، م .

(١٢) الأول : ساقطة من ب، د، سا، م. || للسواد : للتسود ط || للجوهر : الجوهر ط.

(١٣) السطح : كالسطح ط. (١٤) محله : موضوعه بخ ، سا، ط1 || هو : من سا || للجسم : الجسم سا || غير : الغير ب، د، سا، ط.

[الفصل الرابع عشر]

ن ـ فصل

فى الحركة القسرية وفى التى من تلقاء المتحرك

وأما الحركة غير الطبيعية، ولكنها مع ذلك موجودة فى ذات الموصوف بها، فمنها بالقسر، ومنها مايكون من تلقائه . ولنتكلم الآن فى التى بالقسر، فنقول : إن الحركة التى بالقسر هى التى محركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه . وهذا إما أن يكون خارجا عن الطبع فقط، مثل تحريك الحجر جرا على وجه الأرض، وإما أن يكون مضادا للذى بالطبع، كتحريك الحجر إلى فوق، وكتسخين الماء. وقد تكون حركات خارجة عن الطبع فى الكم كما علمت، مثل زيادة العظم الكائن بالأورام وبالسمن المجتلب بالدواء والذبول الذى يكون بسبب الأمراض . وأما الذبول الذى للسن فهو من جهة طبيعى ومن جهة ليس بطبيعى . فهو طبيعى بالقياس إلى طبيعة الكل، فإنه أمر تجرى عليه طبيعة الكل ويحب، وليس طبيعيا بالقياس إلى طبيعة ذلك البدن، بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها . ويشبه أن تكون الصحة التى بالبحران باستحالة طبيعية، والتى تكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية . وكذلك الموت الأجلى طبيعى من وجه، والمرضى والقتلى غير طبيعى البتة والحركات المكانية القسرية، فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع . وأما الحمل فهو بالحركة العرضية أشبه، والتدوير القسرى مركب من جذب ودفع، والدحرجة ربما كانت عن شيئين خارجين، وربما كانت عن ميل طبيعى، مع دفع أو جذب قسرى . وأما الذى يكون مع مفارقة المتحرك، مثل المرمى والمدحرج، فإن لأهل

---

(٢) فصل : فصل ٣ ب ؛ الفصل الرابع عشر ط، م .

(٤) وأما : فأما ب، د، ط، م || غير : الغير ب، ه، سا، ط || فمنها : فمنه سا، ط، م؛ + مايكون سا || ومنها : ومنه سا، ط، م.

(٥) الآن : أولا سا ؛+ الأول ط|| فنقول سا .

(٨) الكم : الحكم م || و بالسمن : أو بالسمن م || بالدواء : ساقطة من ب، د، سا، م .

(٩) وأما : فأما م || طبيعى : لاطبيعى م || بالقياس : القياس م

(١٠) فإنه : وإنه سا || ويحب : ويجبب ط .

(١١) واستيلاء : أو استيلاء ط.

(١٣) الحمل : الجهل سا || العرضية : العرض سا، ط .

(١٤) كانت : كان ب د، سا، ط .

(١٥) قسرى : ساقطة من م .

العلم فيه اختلافا على مذاهب . فمنهم من يرى أن السبب فيه رجوع لهواء المدفوع فيه إلى خلف المرمى والتئامه هناك التئاما بضغطما أمامه . ومنهم من يقول: إن الدافع يدفع الهواء والمرمى جميعا ، لكن الهواء أقبل للدفع ، فيندفع أسرع ، فيجذب معه الموضوع فيه . ومنهم من يرى أن السبب فى ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة إلى أن تبطلها مصاكات تتصل عليه مما يماسه وينحرف به ، فكلما ضعف بذلك ، قوى عليه الميل الطبيعى والمصاكة فأبطلت القوة ، فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعى .

قال أصحاب القول بتحرك الهواء : وليس يعظم أن تكون حركة الهواء تبلغ من القوة مايحمل الحجارة والأجسام العظيمة ، فإن الصوت العظيم ربما دك أنفا من الجبل ، وههنا جبال إذا صيح منها انحطم أركانها ، والرعد يهد الأبنية المشيدة ، ويقلب قلل الجبال ، ويفلق الصخور الصم . ومن الناس من يفتتح القلاع المبنية فى القلل بتكثير البوقات والإلحاح عليها .

وكيف يمكننا أن نقول : إن الهواء الراجع إلى خلف التأم التئاما ضغط ماقدامه إلى قدام ، وما سبب حركته إلى قدام عند الالتئام ، حتى يدفع ماوراءه . وكيف يمكننا أن نقول : إن المحرك أعار المتحرك قوة ، وذلك لأنها لاتخلو من أن تكون إحدى القوى التى هى الطبيعية والنفسانية والعرضية ، وليست طبيعية ولانفسانية ولا عرضية ، لأن القوة المحركة إلى فوق زعمتم أنها فى جوهر النار بمعنى الصورة ، وإذا كانت فى الحجر كانت عرضا فكيف تكون طبيعة واحدة عرضا وصورة . ولو كان المحرك أفاد قوة ، لكان أقوى فعلها فى ابتداء وجودها وكان يجب أن تأخذ فى الانسلاخ والموجود هو أن أقوى فعلها فى الوسط من الحركة . أما إن كانت علة هذه الحركة حمل الهواء للمرمى ، فقد توجد لذلك علة ، وهو أن الهواء يتلطف بالحركة ، ويزداد سرعة وانخراقا لماينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى ، ولايوجد هذه العلة هناك .

وقد قال قوم بالتولد ، وقالوا : لأن من طبع الحركة أن تتولد بعدها حركة ، ومن طبع الاعتماد أن يتولد بعده اعتماد . ولم يمنعوا أن تكون الحركة تعدم ، ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة

---

(١) فمنهم : منهم سا .

(٢) التئاما :+ بقوة ب ، د ، ط ، م.

(٤) تبطلها : يبطله سا ، ط || تتصل تبطل د|| فكلما : وكلما ط.

(٦) قال : وقال سا || بتحرك : بتحريك ط || مايحمل : ما يجذب طا .

(٧) أنفا : أيضا ب || انحطم : انهدم بخ ؛ انحطمت د ، م .

(٨) يهد : يهدم د ، ط || يفتتح : يفتح ط.

(١٠) وكيف : فكيف م|| خلف : خلفه ط.

(١١) إلى قدام : ساقطة من د.

(١٢) القوى : القوتين م .

(١٣) المحركة : المتحركة سا|| فى (الأولى) : ساقطة من سا|| الصورة : الصور سا ؛ الصور م|| وإذا : إذا ط.

(١٥) وكان : ثم كان سا ، ط ، م|| فعلها : فعله سا ، ط ، م|| من الحركة : ساقطة من ب ، د|| أما : وأما سا ، ط ، م.

(١٦) حمل : حملت سا || ويزداد : فيزداد سا || لما : فالماء سا .

وهذا أشنع مايقال، فإن المتولد لامحالة شئ حادث بعد مالم يكن، ولكل حادث بعد مالم يكن محدث هو علة للحدوث، وتلك العلة إن كانت علة بأن توجد وجب أن توجد الحركة الأولى مع الثانية، وإن كانت بأن تعدم وجب أن تكون دائما علة للحركة. وإن كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم تجوزون سكونا يلحق ومبدأ الحركة موجود على ماينبغي بالفعل، وليس هناك مانع عن الحركة فى المتحرك ولا فى المسافة . وإن كان الاعتماد أيضا يعدم فالكلام فيه كالكلام فى الحركة .

لكنا إذا حققنا الأمر وجدنا أصح المذاهب مذهب من يرى أن المتحرك يستفيد ميلا من المحرك ، والميل هو ما يحس بالحس إذا حوول أن يسكن الطبيعي بالقسر أو القسرى بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تقبل شدة ونقصا ، فمرة تكون أشد ومرة تكون أنقص مما لايشك فى وجوده فى الجسم وإن كان الجسم ساكنا بما قسر . ومذهب من يرى أيضا أن الهواء يندفع فيدفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام فى الهواء كالكلام فى المرمى. وذلك لأن هذا الهواء المدفوع إما أن يبقى متحركا مع سكون المحرك أولا يبقى، فإن لم يبق فكيف ينفذ ناقلا، وإن بقى فالكلام فيه ثابت . فإن كان أسرع حركة فيجب أن يكون نفوذه فى الحائط أشد من نفوذ السهم ، فإن السهم إنما ينفذ عندهم بقوة منفذة ، هى من حركة الهواء الذى هو أسرع ، والهواء يحبس ويرد عن الأمور القائمة فى وجهه ، فلم لا يحبس السهم ويرد . فإن كان السبب فيه أن الذى يلى نصل السهم يحبس ، والذى يلى فوقه يكون بعد على قوته ، فقد وجب أن يكون السهم أسبق من الهواء . وجعلوا الهواء أسبق ، فإن كان السهم أسبق ، فيجب أن لايكون للهواء الذى يلى السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالحائط، لولا دفعه من خلف . فإن نفوذ السهم فى الحائط لا يجوز أن يقال : إنه كنفوذه فى الهواء ، فإن الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه ، وإن كان ذلك من جذب السهم ماخلفه جذبا يعود به دفعا لجاذبه ، فيكون المجذوب أشد انجذابا من الجاذب الملازم له . وهذه الشدة إن كانت قوة

---

(١) هو : وهو ب .

(٣) فلم : فلا ط.

(٤) فى : عن سا، ط، م.

(٨) مما لايشك : مالا يشك د، سا، ط، م || وإن : فإن د .

(٩) قسر : قسره د || أيضا : ساقطة من م .

(١٠) المحرك : المتحرك سا .

(١١) فإن : وإن سا، م.

(١٢) هى : هو ب، د، سا، م.

(١٣) عن : على سا|| لايحبس : لايحتبس د ، ط . || أن : إذ د .

(١٤) يحبس : يحتبس ط.

(١٥) فإن كان السهم : ساقطة من سا .

(١٦) خلف : خارج سا، م.

(١٧) فإن الهواء : ساقطة من د .

(١٨) لجاذبه : بجاذبه م .

وميلا ، فقد حصل القول بذلك، وإن كانت متابعة فقط فتزول مع زوال سببها ؛ فإن بقيت ، فيكون السبب القوة والميل . وما بال الأشياء التى يتفق حصولها مع فى هذا الهواء اللصيق بالسهم ترسب ولا يحملها الهواء، فإن الهواء إنما يمانع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب شديدة، يصير بها مقاوما لخرق الثقل ، والرياح إذا هبت على أغصان الشجر هشمتها ، مع أنها لاتحمل سهما لو وضع فيها . فهذا الهواء الذى ينقل الحجر الكبير بالحرى أن يكون اختباره بقرب الأجسام الصغار مما يوجب كسرها .

وهؤلاء يظنون أنهم إذا قالوا : إن الهواء يتحرك أسرع ، فتحدث حركات متشافعة فى أجزاء الهواء قدما ، والسهم موضوع فيها ، أنهم قالوا شيئا . وليس كذلك ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تحدث هذه الحركة فى أجزاء الهواء قدما شيئا بعد شئ ، فيكون المتحرك منها يتحرك بعد هدوء المحرك ، فقد انتقضت الدعوى ، وإن كانت حركتها معا ، فإما أن تكون معا والمحرك الأول يتحرك معها ؛ أو هو واقف ، فإن كانت مع حركة المحرك الأول فيجب أن يقف السهم بعده ، وإن كان بعد حركته فقد بقى الشك ، وهو أن هناك حركة وسببا به تستمر الحركة ، فإنما هو غير المحرك الأول .

وأما حديث ازدياد المحرك القسرى قوة عند الواسطة، فليس يضر فى ذلك فرض القوة، ولاتنفع فيه حركة الهواء ، وذلك لأن الإشكال فيه قائم . وذلك لأن للمتشكك الأول أن يقول : إن هذا الهواء ما باله إنما فى أوسط زمان الحركة أسرع ، فإنه إن كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا أكثر ، فهو أولى بأن لا ينفعل عنه المنقول فيه لأنه يصير أكبر حجما وأضعف قواما . والأكبر حجما والأضعف قواما، فإنه يكون عن تحريك واحد بعينه أبطأ حركة مما ليس كذلك . وإن كان التخلخل المعتبر إنما هو للهواء المنفوذ فيه لا للنافذ، فلم كانت هذه المحاكة فى الوسط أقوى من التحليل والتلطيف عن المحاكة التى فى الابتداء . نعم لو دامت المحاكة على شئ واحد يلقى إما الحاك وإما المحكوك لكان لذلك معنى . أما الحاك فكالمثقب، فإنه على طول المزاولة يصير أسخن فيكون

---

(١) كانت : كان ط || زوال : ساقطة من م || فإن : وإن سا .

(٢) اللصيق : الضيق سا ، م|| بالسهم : السهم سا، م؛ مثل السهم ط.

(٣) يصير : ويصير م.

(٤) الشجر : الشجرة ط|| فيها : ساقطة من د .

(٦) إذا : ساقطة من د|| متشافعة : مشافعة ط.

(٨) المحرك : المتحرك م || فقد : وقد سا ، ط، م || انتقضت : انتقض ب، د، سا، ط .

(٩) كانت : كان ب د، سا، ط || حركتها : حركتهما م || فإما أن تكون معا : ساقطة من سا || أو هو : هو سا .

(١١) فإنما : بما ط ؛ قائم م|| الأول :+ فيجب أن يقف السهم سا .

(١٣) للمتشكك : للمشكك ط؛ المتشكك م || أن : ساقطة من ط .

(١٤) أوسط : وأوسط ب

(١٥) والأضعف : الأضعف سا، م.

(١٧) والتلطيف : التلطف د، سا، م.

(١٨) لذلك : ذلك ب ؛ فى ذلك د ؛ كذلك سا؛ كذلك كذلك م || الحاك : حاك سا ؛ الحال م || فإنه : + كان بما، ط .

على التلطيف أقوى، وأما المحكوك ، فلأن دوام الحك عليه يكون مما يزيده تأثيرا بعدتأثير . وههنا لاالحاك ولاالمحكوك واحد ، بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب أن يتحرك كسلسلة مدفوعة قدما ، ويكون كل جزء نفرضه حاكا بعينه لمحكوك بعينه ، وعسى أن يكون وجه إعطاء هذه العلة لهذه التزيد في الباب المنسوب إلى القوة أوضح . فعسى أن الحك إذا تكرر على المرمى أكثر ، يسخن أكثر ، فلايزال يتسخن بالحك أكثر ، والقوة المستفادة تضعف . إلا أن التلطيف المستفاد بالتسخن يكون متداركا أو موفيا على المعنى الذى يفوت بالضعف ، مادام فى القوة ثبات مّا ، فإذا ترادف الصك على القوة واسترخت ضعف أيضا الحك ، وبلغ مبلغا لا يفى بتدارك تأثير الصك .

على أنا لانعول فى ذلك على هذه العلة كل التعويل ، وإن كان قد يجوز أن يكون ذلك من إحدى معنيات العلل المزيدة في الوسط ، فقد اتضح أن الحركة القسرية كيف هى ، وعلى كم قسم هى ، وأن كل حركة فعن قوة تكون فى المحرك ، بها يندفع ، إما قسرية ، وإما عرضية ، وإما طبيعية .

فلنتكلم على الحركة التى يقال إنها من تلقاء المتحرك ، فقد وقع فى أمرها بين أهل النظر تخالف وتشاح ، ما كان من حق هذا المعنى أن يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ماوقع بين طبقات أهل النظر . فإن معول ذلك على الاسم ، فقد جعله بعضهم لمعنى ، وبعضهم لمعنى آخر ، ولكل منهم أن يجعل مايجعله ، وليس لأحد منهم أن يشاح فيه غيره ، فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه ما لموضوعه أن يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة ، مع ذلك ليس عن سبب من خارج . فعلى وضع هؤلاء ، يدخل النبات فى جملة المتحرك من تلقائه ، ويخرج الفلك من أن يكون متحركا من تلقائه ، وهم مع ذلك يمنعون أن يخرج الفلك من ذلك . ومنهم من شرط أن يكون له مع ذلك أن لايتحرك . فإن أخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك أيضا داخلا فى المتحرك من تلقائه ، وإن زيد عليه وله أن لايتحرك إذا شاء من غير زيادة شرط أن من شأنه أن يشأ دخل فيه الفلك ، وليس إذا كان لا يشاء أمراً البتة أو لا يجوز

---

(١) التلطيف : التلطف د || دوام : دوم ط.
(٣) لمحكوك : المحكوك ب || لمحكوك بعينه : ساقطة من م || المنسوب : المقرب سا .
(٤) يتسخن : يسخن ط.
(٤-٥) المستفادة ... التلطيف : ساقطة من م
(٥) التلطيف : التلطف سا || أو موفيا : وموفيا سا .
(٦) واسترخت : واستراحت ط.
(٩) فعن : ساقطة من م .
(١٠) المحرك : المتحرك ط ، م .
(١١) وقع : ساقطة من م || وتشاح : وتشاجر ط .
(١٣) مايجعله : ما جعله سا، ط، م|| لأحد : لأمر سا|| منهم : بينهم ط|| يشاح : يشاجر ط.
(١٥) ويخرج : وخرج سا .
(١٨) شاء :+ أمر البتة ط || أو لايجوز : ولا يجوز ب .

أن يشأ ، يلزم من ذلك أن مقتضاه لا يكون لو شاء ، ومنهم من لم يشترط إلا أن تكون الحركة صادرة عن الإرادة . وأنت غير مجبر على اختيار أى الاستعمالات شئت ، فإنه ليس إلا مشاجرة فى التسمية فقط .

[الفصل الخامس عشر]

س – فصل

فى أحوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة

وإذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا فى الحركات والمتحركات ، فحرى بنا أن نتكلم على أحوال المحركين. فنقول : إن المحرك منه ماهو محرك بالذات ، ومنه ماهو محرك بالعرض. والمحرك بالعرض ، فقد فصلنا أمره فى الأقاويل الماضية ، وبينا أنه على كم وجه يكون ، وأنه قد يكون الشئ محركا لذاته بالعرض ، وقد يكون محركا لغيره بالعرض ، وقد يكون محركا بالطبع ، وقد يكون محركا بالقسر .

وأما المحرك بالذات ، فمنه مايكون بواسطة ، مثل النجار بواسطة القدوم ، ومنه مايكون بغير واسطة. والذى بالواسطة ، فربما كانت الواسطة واحدة ، وربما كانت كثيرة . وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه ، بل إنما يحرك لأجل أن ماقبله يحركه . فإن كان متصلا بالمحرك ، كاليد بالإنسان ، سمى أداة ، وإن كان مباينا سمى آلة ، وربما لم يميز بين اللفظين فى الاستعمال . وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه إلى الحركة ، ومع ذلك فله مبدأ تحريك آخر لأنه واسطة ، فالأولى أن يكون محركه مع أنه محرك غاية مثل المحبوب ، أو ضد الغاية مثل المخوف المهروب عنه . والمحركات منها مايحرك بأن يتحرك ، ومنها مايحرك لا بأن يتحرك . والمحرك بأن يتحرك يحرك بالمماسة ،

(٢) غير : ليس سا || فقط : البتة ط .
(٤) فصل : فصل ٤ ب ؛ الفصل الخامس عشر م.
(٧) والمحرك : وأما المحرك ط || والمحرك بالعرض : ساقطة من سا .
(٩) لغيره : لغير د || محركا بالقسر : بالقسر سا ، ط ، م.
(١١) ليس : لم يكن ط.
(١٢) سمى : يسمى ط .
(١٢) يميز : يتميز م .
(١٣) محرك : ساقطة من م || مثل .... الغاية : ساقطة من م .

ويتم فعله بالسكون منه، ويكون أيضا من حيث يتحرك بالقوة. ولاستحالة وجود أجسام بلانهاية، يستحيل أن تكون متحركات معا بلانهاية، فيستحيل أن يكون كل محرك متحركا، فينتهى الأمر إلى محرك لا يتحرك وإلى أول محرك متحرك، إذ لا دور فى التحريك والتحرك والعلية والمعلولية، إذ الدور يوجب أن يكون الشئ مبدأ لأمر، ذلك الأمر مبدأ له، فيكون أسبق من الأسبق بذاته. وأول محرك متحرك، إما أن يكون مبدأ حركته فيه، فيكون متحركا بذاته، أو يكون مباينا له وليس فيه. لكن فى كل جسم مبدأ حركة كما قلنا، فإن كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم، لم يخل إما أن تكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة، ومع ذلك فإن المبدأ الذى فى الجسم له أن يحرك وحده، وإما أن لا يكون للمبدأ الذى فى الجسم أن يحرك وحده، فإن لم يكن لذلك المبدأ أن يحرك وحده، فليس مبدأ حركة فى الجسم، وقد قيل ذلك، هذا خلف. وأنت تعلم أن كل جسم ففيه مبدأ حركة، قد برهنا ذلك فإن كان لمبدأ الحركة أن يحرك وحده، لم يكن المباين محركا على أنه مزاول للحركة، بل محرك على أحد الوجوه، إما بأنه يعطى الجسم ذلك المبدأ الذى به يتحرك، فيحرك الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه قوة أخرى تعاضده على ذلك التحريك ويزيد فيه، أو يكون محركا لأنه غاية ومثال أو مؤتم وإما للأمرين جميعا. هذا إن كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له، فإن كان المباين يحرك خلاف التحريك الموافق، فهو قاسر إما جسم أو غير جسم.

وقد قال قوم: إن محرك النار إلى فوق هو جاعل المادة نارا، فإذا جعله نارا جعله تام الاستعداد لتلك الحركة، بعد أن كان بقوة بعيدة، فيحرك إلى فوق. لكن الإصرار على هذا غير جميل، وذلك لأن المبدأ الذى يعطى النار تمام الاستعداد لتلك الحركة، فقد يعطيه المبدأ الذى به يتحرك، وهو كما علمت القوة التى بها يتحرك، وهذا إن كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج إلى العقل، فيكون بنفسه مبدأ للحركة ومحركا.

فإنا لسنا نفهم من المحرك إلا الأمر الذى هو مبدأ الحركة على هذا النحو، فيجب أن يكون واهب الصورة

---

(١) ويتم : ويتمم م|| يتحرك :+ هو ط، م.
(٢) محرك : متحرك د .
(٣) يوجب : أوجب سا الشئ : ساقطة من م|| لأمر : للأمر د .
(٤) الأمر : ساقطة من م .
(٧) فإن :.... وحده : ساقطة من سا .
(٨) مبدأ : بمبدأ ط|| حركة : لحركة سا .
(٩) يحرك وحده : يتحرك م|| أنه :+ مبدأ ط .
(١٠) فيحرك : فيتحرك ط || أو يعطيه : ويعطيه سا .
(١١) ويزيد : فتزيد ط.
(١٢) حركة : لحركة ط|| فإن: وإن سا، ط، م|| كان :+ المحرك ط .
(١٤) فإذا : وإذا ب، د، || جعله : جعلها ط، م|| تام : تامة ط، م .
(١٥) فيحرك : فيتحرك ط .
(١٧) وهذا إن : وإن ب د .

التي بها يتحرك جسم مّا محركا بالصورة، والصورة محركة بذاتها بلا واسطة. ولا يجب من ذلك أن تكون الصورة محركة لذاتها، لأنها تحرك كلا ومادة ذا صورة مجسمة. وذلك لأن الكل ليس هو أحد الأجزاء، فهو يحرك الجسم الذى هو الكل بالذات، ويحرك ذاته لأجل تلك الحركة بالعرض، لأنه ليس مما يتحرك بالذات، ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعى، وهو غير مفارق لما جاوره من الكل، بل كان كما علمت متحركا بالعرض، وقد يكون الشئ محركا لنفسه بالعرض. ولأن ههنا حركة دائمة، مادامت السماء قد ظهر أمرها، فههنا محرك أو غير متناهى القوة، فليس بجسم ولا فى جسم.

فينبغى الآن أن نذكر المناسبات التى بين المحركات والمتحركات، لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمتحن المحرك على أنه مبدأ لحركة طبيعية، وعلى أنه مبدأ جذب، وعلى أنه مبدأ دفع، وعلى أنه حامل، ولنتأمل مايلزم من أصناف المناسبات، ولنضع محركا حرك متحركا فى المسافة زمانا، ولنتأمل هل نصف المحرك يحرك فى المتحرك بعينه فى المسافة زمانا نصف ذلك أو أقل أو أكثر، فنقول: إنه لايلزم أن يحركه شيئا، فإنه يجوز أن يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله إنما هو مجموع قوة المحرك، فإذا انتصفت كان لها أن تحدث أعدادا ولم يجب أن تحرك لامحالة، مثل السفينة التى تجرها مائة نفس فى يوم واحد فرسخين، فلا يلزم أن يقدر الخمسون لامحالة، على نقلها شيئا. ولهذا ليس إذا حدث صوت عن صرة جاورس، يلزم أن يحدث عن كل جاورسة صوت لايسمع، أو إذا حدث عن مائة قطرة نقرة فى الصخرة، يلزم أن تكون كل قطرة تفعل شيئا لايحس، بل عسى أن يكون لكل قطرة إعداد ما فى إبطال صلابة، فإذا تم الإعداد فعل الآخر من النقر، وأن يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث قعر محسوس.

على أن ههنا من المحركات ما إذا تنصف لم يبق له قوته كالحيوان. وهذا الإعداد فى الحركات الميلية هو إبطال الميل المستقر فيها قليلا قليلا، حتى يدخل عليها ميل غريب تعجز عن تمحيقه القوة المميلة التى فيه، فإن فرضنا التنصيف فى المتحرك، فالمشهور هو أن المحرك يحرك نصف المتحرك فى ضعف المسافة فى ذلك الزمان، وفى

---

(٢) ذا : ذات سا، ط، || هو : ساقطة من سا .
(٨) مبدأ لحركة : مبدأ الحركة د، م || ولنتأمل : ونتأمل ط .
(١٠) يحركه : يحرك د|| المستقل : المستقبل ط .
(١١) المحرك : المتحرك م.
(١٢) تجرها : تمدها ب، د، سا، م.
(١٣) جاورس : جاورسة : الذرة الحمراء (الصيفى) .
(١٤) الصخرة : الصخر ب|| يلزم : يلزمه ب، د، سا، ط.
(١٥) لايحس : يحس م|| قطرة : نقرة سا|| فى إبطال : بإبطال ب، د، سا، م|| صلابة : صلابته ط .
(١٦) قعر : نقر ط؛ ففير م.
(١٧) قوته : قوة ط|| فيها : فيه ط (١٨) قليلا قليلا : قليلا د، م
(١٩) فرضنا : فرضت سا، ط || المتحرك : المحرك ط|| المسافة ... وفى : ساقطة من م .

المسافة فى نصف ذلك الزمان . وأما المحقق فغيره اعتبرذلك فيما يورده . أما فى المحرك الطبيعى ، فإنه لايصح أن يبقى المحرك بحاله والمتحرك به قد ينصف، وذلك لأن القوة الطبيعية يعرض لها أن تنقسم بانقسام ماهى فيه ، فإذا انتصف المتحرك لم تمكن كلية المحرك أن تحركه، بل النصف الموجود منه فيه، إلا على سبيل التخمين والتقدير. وأما الحامل فيجوز أن تكون قوة الحامل لاتفى بأن تقطع ضعف المسافة التى حمل فيها ماحمل ولو كان فارغا، فكيف يلزم ومعه نصف الثقل. وإن كان الحامل يحمل بحركة طبيعية، فإنه عند وجود نهايته الطبيعية لايتعداه بالمحمول، ولاتتضعف له مسافته الطبيعية التى بين الجهتين الطبيعيتين، اللهم إلا أن يقع الابتداء من الوسط، فحينئذ إن كان المحمول عليه له ميل غير ميله، أحدث فيه بطء . إلا أن ذلك لايحفظ هذه النسبة لأن حركة الطبيعيات لاتتفق من الابتداء إلى المنتهى، بل كلما أمعن ازداد سرعة، فلاتتفق حاله فى النصفين ، كان فارغا أوحاملا . وأما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل، وأما الدافع الرامى فربما عرض أنه يفعل فى الأثقل أشد مما يفعله فى الأخف فيفعل فى الضعف أشد مما يفعله فى النصف ، فلا تبقى تلك النسبة . على أن المرمى لاتتشابه السرعة والبطء فى حدوده، بل المتأخر منه أبطأ ، ويقال : إن الوسط منه أقوى، فلاتكون هذه النسبة محفوظة . وكذلك الجاذب فإن الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار ، وقد يكون جاذبا بالقوة ، وللقوة الفائضة عن الجاذب حد إليه ينتهى تأثيره فى المنجذب البعيد منه، فما خرج عن ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه. فلايلزم أن يكون كلما جعلنا المتحرك أصغر جذبه من مكان أبعد المحرك فى نصف الزمان، فإن المشهور أنه يحرك ذلك المتحرك بعينه فى نصف المسافة . وليس يجب فإنه ليس يلزم أن يتساوى المقطوع فى نصفى زمان المرمى لافى القسرى ولا فى الطبيعى، لما علمت من اختلاف الحركة فى السرعة والبطء. وأما المحرك فى نصف المسافة فالمشهور على قياس ماقيل، والحق ماعبر عنه.

وأما اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك، فالمشهور حفظ النسبة، لكن يجوز أن لاينتصف المحرك حافظا لقوته، ويجوز أن يكون أبطأ من تحريك الكل للكل، فإن اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من الحمية ماهو أزيد نسبة إلى حمية الجزء من نسبة العظم إلى العظم .

---

(١) فغيره : فغير د.

(٢) ماهى : ماهو سا .

(٣) تمكن : يكن د، ط|| المحرك : المتحرك ط|| الموجود : المؤخوذ د.

(٥) وإن : فإن م.

(٧) غير ميله : ساقطة من د.

(٨) فلا تتفق : ولا تتفق م .

(١٣) فيه :+ المحرك ط

(١٤) المحرك : والمحرك ط || الزمان :+ فإن ط .

(١٥) المرمى : الرمى ط|| القسرى : القسر ط.

(١٦) ماعبر : ماتخبر سا، ط، م .

(١٧) المحرك : المتحرك ب || ينتصف :+ بنصف ط، م .

(١٨) الحمية : الجهة د .

وأما نصف المحرك فى نصف الزمان ، فالمشهور حفظ النسبة ، والأولى أن لاتحفظ على ماعلمت .

وأما نصف المحرك فى نصف المسافة، فذلك أيضا على قياس ماعلمت ، وأنت تعلم التضعيفات من التنصيفات.

على أن ههنا مذهبا حكيناه لك مرات ، هو أن التنصيف يؤدى بالمحرك إلى أن لايحرك ، وبالمتحرك إلى أن لايتحرك ، وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هى متناهية وغير متناهية، إذ أى هذه إذا تناهى تناهى الآخر ، لأن جزءا من المتناهى منه يكون بإزاء متناه من الآخر . وأمثال ذلك الجزء يجب أن يفنى ما أخذ غير متناه، بإزاء فناء المتناهى . فإنه إن بقى لم تكن بينهما مطابقة، فلم تكن الحركة غير المتناهية فى زمان متناه أو فى مسافة متناهية، أولم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية، بل كان متناه مع متناه ، وخلا فصل ماليس بمتناه عن المطابقة ، وإذا لم يفضل، بل فنى غير المتناهى مع المتناهى على ماأوجبه المفروض ، كان غير المتناهى متناهيا .

---

(١) نصف المحرك فى : ساقطة من ب || على ما : لماسا ، م؛ كما ط .

(٣) لك : ذلك م|| بالمحرك : بالمتحرك م .

(٤) والمتحرك : ساقطة من د، م.

(٦) يجب : ساقطة من م .

(٧) غير : الغير ب، د، سا، ط|| أو فى .. ..متناه : ساقطة من سا، م . (٨) غير : الغير ب، د، سا، ط .

(٩) المفروض : العروض د، م||غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || متناهيا : + تم كتاب السماع الطبيعى من كتاب الشفاء والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلامه ب ؛ + تم كتاب السماع الطبيعى من كتاب الشفاء والحمد لله حق حمده والصلاة على محمد وآله د ؛+ والله أعلم آخر الفن الأول من الطبيعيات والله الموفق سا ؛ + هذا آخر كتاب السماع الطبيعى ويتلوه كتاب السماء والعالم ط ؛+ آخر كتاب السماع الطبيعى ولله الحمد والمنة والفضل والطول وصلواته على سيدنا محمد النبى وعلى آله وأصحابه وعترته الطاهرين م .